

قصد النسبة الى امر متعلق بالمذكور ثم تميز بعد ذلك ولولا قصده المذكور لم يكن تمييز
ما يحتاج الى تمييز فان قولك طاب زيد لا ابهام في واحد منهما وانما الابهام نشأ عن
نسبة الطيب الى امر متعلق بزيد فيكون تلك النسبة مبهمة قطعا فاحتيج الى
تفسيرها لابهامها والثاني كقولك زيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما والثالث كقولك يعجبني
طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما وتفسيرها كتفسير الاول واعلم ان ظاهر كلام
المصنف في الكافية وشرحها يدل على ان الذات المقدرة هي النسبة وهو
صحيح فان النسبة في هذه الصورة كما تعرفها مبهمة ولا يخفى ان النسبة ليست
امرا مذكورا فيكون ذاتا مقدرة وعبارته في شرح المفصل يدل على ان الذات المقدرة
هو متعلق المذكور وهو غير النسبة وانما هو متعلق النسبة لانه قال افيد بهذه
العبارة وقد يكون عن ذات مقدرة وهي ايضا مبهمة كقولك حسن زيد ابا لان قولك
حسن مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر متعلق بزيد وذلك
مبهم لاحتماله متعلقاته كلها واذا قلت ابا فقد رفعت الابهام في الذات المقدرة
اعني المتعلق هذا كلامه وهو يدل على ما ذكرنا وهذا الذي في شرح المفصل
صحيح ايضا فان الامر المتعلق بالمذكور غير مذكور فيكون التمييز عن ذات مقدرة قال
الامام الحديثي مثل لكل قسم من الانواع الثلثة اربعة امثلة لان التمييز
اما ان يصلح لصدقه على المميز عنه اي لان يحمل عليه او لا وكل اما اسم عين او اسم
معنى او لا فيه نظر لان ثلثة منها لا يصدق على المميز عنه بالمعنى
المذكور وهي الابوة والدار والعلم فالوجه فيه ان يقال التمييز اما ان يكون اسما
راجعا الى المنسوب اليه واما ان يكون راجعا الى امر متعلق به وكل منهما اما ان

يكون اسم عين او اسم معنى ومثل لقوله ولله دره فارسا للنسبة به على انه لا يشترط
في التمييز ان يكون جامدا قال ثم ان كان اسما يميز النسبة اما ان يكون
صفة او اسما والاسم على قسمين قسم يصح فيه جعله لما انتصب عنه بان يكون اسما
راجعا الى المنسوب اليه ويريد برجوعه اليه ان يكون عينه او يكون معنى
قائما به فالاول مثل طاب زيد ابا والثاني مثل زيد ابوة والتمييز في هذا القسم طاب صح
يجوز ان يكون للمنسوب اليه ويجوز ان يكون لمتعلقه يعني يجوز في المثال الاول
ان يكون زيد هو الاب وان يكون اب من ولده وفي المثال الثاني يجوز ان يكون الابوة
ابوة زيد ويجوز ان يكون ابوة من ولده وقسم لا يصح فيه جعله لما انتصب عنه والتمييز
في هذا القسم يتعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه على حسب مدلول التمييز يعني ان يكون
المراد منه متعلقه الذي هو مدلول التمييز لا متعلقا اخر له مثال القسم الثاني
طاب زيد دارا او علما والتمييز هنا ليس عين زيد ولا معنى قائما به وكذلك العلم فان
المراد منه المعلوم فلا يكون العلم والدار محتملا لجهتين كما احتملهما الاب والابوة ولا
يحتمل الا جهة واحدة على حسب ما هو له فان قلت فما وجه التعبير عن المنسوب
اليه اعني عن زيد في الامثلة بما انتصب عنه قلت وجهه ان يراد بما انتصب
عنه ما انتصب بسببه فان انتصاب التمييز في قولنا طاب زيد ابا وانما كان بسبب زيد
اي بسبب نسبة الطيب الى زيد قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
فازلهما الشيطان عنها الضمير في عنها للشجرة اي حملهما الشيطان على الزلة بسببها
وتحقيقه فاصدر الشيطان زلتهما عنها وعلى ما قررنا يصح ان يطلق ما انتصب عنه
على طاب ايضا كما اطلقه عليه جار الله العلامة في المفصل قوله فطابق يريد بالمطابقة

التثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع وقوله فيهما يعني اذا جعلته
للاول اي المنتصب عنه او له في نفسه وهو اذا اريد به متعلق ما انتصب عنه فمن ذلك
اذا قلت اي فمن ثمة اذا اردت ان تقول طاب زيد ابا وقصدت الى ان الاب هو زيد
وجب ان تقول طاب زيد ابا فلو ثنيت زيدا على هذا المعنى قلت طاب الزيدان ابوين وجمع
اذا جمعت ولو قصدت تقول كان ابا لزيد وقصدت به واحدا قلت طاب زيد ابا فان
قصدت له اب وام او جد قلت طاب زيد ابوين فان قصدت له جماعة من ابائه
قلت طاب زيد اباء ولو قصدت مدح اب واحد للزيدين او الجماعة قلت طاب الزيدان
ابا وطاب الزيدون ابا واعتبر مثل هذا في القسم الثاني مثلا وجب ان تقول طاب
زيد دارا ان قصدت دارا واحدة له وان قصدت دارين له وجب ان تقول طاب زيد
دارين ولو قصدت دارا واحدة لجماعة من الزيدين وجب ان تقول طاب الزيدون دارا
والحاصل ان المطابقة ليست باعتبار الملفوظ بل باعتبار المقصود الا ان يكون
التمييز جنسا نحو ابوة وعلما فانك تاتي به مفردا اذا قصدت له معنى الابوة والعلم
من صح من حيث هو ابوة وعلم وان كان هو له لا يكون مفردا لانه يتعذر جمعه على ما تقدم في تمييز
الذات المذكورة الا ان تقصد الانواع والدلالة عليها فيجب التثنية ان قصد
نوعين والجمع ان قصد اكثر كما تقدم في تمييز المفرد قال وان كان صفة
تمييز النسبة ان كان صفة يكون لما انتصب عنه ويكون مطابقا له اما الاول
فلان الصفة لا بد فيها من ضمير راجع الى ما انتصب عنه فيكون التمييز له لا لمتعلقه واما
الثاني فلان تثنية الصفة وجمعها بحسب الضمير المستتر فيها الراجع الى ما انتصب
عنه واذا كان كذلك فلو كان ما انتصب عنه مفردا وجب ان يكون الضمير العائد اليه

مفردا ويجب ان تكون الصفة مفردة باعتبار المستتر فيها ويلزم من ذلك مطابقة التمييز
لما انتصب عنه في الابوة وهكذا تقول في التثنية والجمع فتقول لله در زيد فارسا
لله در الزيدين فارسين لله در الزيدين فرسانا وقال قوم هو حال والمعنى التعجب منه
في حال كونه فارسا عندهم والصحيح انه تمييز وانتصابه على الحال ضعيف لما قاله المصنف
في امالي المفصل من انه لا يخلو اما ان يكون حالا مؤكدة او منتقلة وكلاهما غير مستقيم اما
المنتقلة فلان قولك لله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما يريد مدحه
مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل يريد الاطلاق بذلك وكذلك لله دره
عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال
مفهوما من الجملة التي قبلها وانت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية
وغيرها فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المنتقلة والحال المؤكدة واذا بطلتا
ثبت التمييز قال الامام عز الدين الزنجاني في شرح الهادي لله دره كلام
معناه التعجب والعرب اذا اعظموا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا
بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا جدير بان يتعجب منه
لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة والدر في الاصل مصدر در اللبن
يدر درا وسمي اللبن درا وقيل اريد بالدر ههنا الخير فانهم كانوا يعتقدون اللبن منشأ ١٥م
لكل خير لانه من غالب اقواتهم وكانوا يسقون الخيل ويقرون الضيفان واكثر ما يتمثل
به النحويون اضافة در الى ضمير الغائب ويجوز ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم
قال ولا يتقدم التمييز عامل التمييز اما فعل او شبهه او مشبه به شبهه
مثال الاول والثاني ظاهر ومثال الثالث منوان سمنا وعشرون درهما وملء الاناء عسلا

فانه مشابه لضارب ان زيدا وضاربون زيدا وضرب زيد عمرا وما هو غير المفرد منها لا يتقدم
على عامله بلا خلاف فلا يجوز عندي درهما عشرون وكذلك ما اشبهه وانما الخلاف فيما
انتصب عن الجملة المحققة كقولك طاب زيد نفسا وحسن زيد ابا واجازه المازني والمبرد
التقديم ومنعه سيبويه والمحققون وانما امتنع تقديم التمييز عند المحققين مع الفعل
لانه في المعنى فرع عن الفاعل لانه يمتنع تحققه بدون الفاعل لما علمت في تمييز النسبة
من ان تمييز النسبة لا يتحقق الا بعد نسبة الفعل الى امر اخر غير التمييز ولولا ذلك لم يكن
تمييزا اصلا واذا كان مما يمتنع تحققه بدون الفاعل يكون فرعا على الفاعل لا قطعا والفاعل
يصح تقديمه فالفرع اجدر وقال المصنف في شرح المفصل وانما لم يجز تقديمه
لانه في المعنى فاعل وكما ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك هذا واعلم
ان هذا الذي ذكره في شرح المفصل معنى اخر غير المعنى الذي ذكره في شرح
الكافية على ما لا يخفى بادنى تامل والامام الحديثي ظنهما واحدا فنزل ما في شرح
الكافية عليه وليس الامر على ما ظنه كما علمت واستدل في الشرح بدليل اخر
شاملا لتمييز المفرد ولتمييز النسبة تقريره ان التمييز كله في الاصل موصوف بما
انتصب عنه اما تمييز المفرد فظاهر فان اصل قولك عندي عشرون درهما عندي دراهم عشرون
واما تمييز النسبة فاصل قولك طاب زيد ابا طاب ابوه زيد ان كان الاب ما انتصب عنه
وطاب ابو زيد ان كان الاب متعلقه والفعل وصف في المعنى للفاعل اذ لا فرق
في المعنى بين الصفات والاخبار وانما يفترقان من جهة علم المخاطب وجهله فسمي الحكم
باعتبار جهل المخاطب له خبرا وسمي باعتبار علمه صفة فثبت ان التمييز في الاصل موصوف
بما انتصب عنه وانما خولف به لغرض الابهام اولا والتفسير ثانيا ليحصل ضرب من المبالغة

فانك اذا ذكرت الشيء مبهما توفرت الدواعي الى طلب علمه وكان في ذلك مبالغة وتعظيم
وايضا فانك اذا ذكرته مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين وما ذكرته مرتين آكد مما ذكرته
واحدة فتبين ان في التقديم العدول عن الاصل مبالغة وتأكيدا وجوز المازني والمبرد
تقديمه على الفعل قياسا على سائر الفضلات من الحال وغيرها واختاره ابن
مالك قال وقد ورد في كلام الفصيح كقوله اذا المرء عينا قر بالاهل مثريا ولم يعن بالاحسان
كان مذمما وكقوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب واجيب
عن الثاني بالفرق فان التقديم مما تحرف فيه يخل بالمعنى الذي اجري له بخلاف غيره — فيمتنع ص
وعن البيت الاول بان تقديره اذا قر المرء عينا قر فلا تقديم على الفعل وعن البيت
الثاني بانه لم يصدر عن فصيح بل قائله مجهول واكثر الرواية ما كان نفسي وان
سلم نفسا بالنصب يكون في كان ضمير الحبيب ونفسا يكون خبره موصوفا بما بعده
والله اعلم قال المستثنى قيل ان الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز
في المنقطع وقيل انه مشترك بينهما اشتراكا لفظيا وقيل انه موضوع للقدر المشترك
بينهما فيكون متواطئا وعلى القولين الاولين لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى
بحد واحد لان احدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي به يتميز عن الاخر
والاخر غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة التي هي فصل فيكونان حقيقتين
مختلفتين فيتعذر جمعهما في حد واحد والا يلزم عدم اختلاف المتقابلين نعم
يمكن ان يجمع بينهما في حد واحد والا يلزم عدم اختلاف المتقابلين باعتبار
اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد الا واحدى اخواتها وعلى القول بانه متواطئ
يمكن ان يجمع بينهما في حد واحد باعتبار المعنى قال فالمتصل المخرج.

المتصل اخراج مبطل له ايضا اذ لا اخراج عندهم القول الثاني مجموع المستثنى — الذي ص
منه والا والمستثنى موضوع لمعنى واحد من تقدير الاول المعنى ثم اخرج — عن ص
منه حتى كان العرب وضعت للتسعة عبارتين احداهما تسعة والاخرى عشرة الا واحدا
وهذا القول ايضا غير مستقيم لانا قاطعون بان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها الذي
هو خمستان وبالا عن الاخراج وبواحد عن انه مخرج ولو كانت عبارة عن تسعة لم يستقم
فهم هذه المعاني منها كما لا يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها معنى وهذا الذي
ذكرته معلوم من لغة العرب في الطرفين اي ان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها الى آخره
وانه لا يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها معنى ثم هو باطل باجماع النحويين
على انه اخراج وايضا لا يعهد في لغة العرب كلمات مركبة وضعت لمعنى يعرب في وسطها
والذي حمل الفريقين على مخالفة الاخراج ما توهموه من لزوم الكذب في كل استثناء تقدير
القول بالاخراج وبيانه انه اذا قال له عندي عشرة وقصد بها على افرادها بجملتها
ثم اخرج الدرهم منها فان لم يدخل الدرهم في العشرة لا يتحقق الاخراج وان كان
داخلا فيها كان مثبتا اقر به اولا نافيا له ثانيا فيلزم الكذب في احد الامرين يعني في
العشرة او الا درهما فقد ذكر اي فعند لزوم كذب احد الامرين في كل استثناء يتعذر
الاستثناء في كلام الله تعالى فانه اذا قال فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما واراد
بالف سنة على الانفراد جميع مدلولها فقد اخبر بانهم لبثوا الجميع فيستحيل ان يخرج
شيء منه لانه يؤدي الى ان يكون اللبث اقل من الف وقد علم انه لبث الفا قوله
في الشرح وهذا الذي ذكروه نقض اجمالي توجيهه لو صح ما ذكرتم يلزم ان لا يقع
بدل الاشتمال وبدل البعض في القرآن واللازم باطل لوقوعه فيه قال الله تعالى ولله

على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اما اللزوم فلان المحذور الذي ذكرتم
قائم فيه بعينه وذلك لانه يحصل من ذكر الناس مع الوجوب على جميعهم وابدال البعض
الوجوب من الناس بمقتضى الوجوب على بعضهم فيصير المعنى امرت البعض في وقت واحد وهو باطل
ذكرهم فان زعم الاولون ان الناس ههنا هم المستطيعون وانما ابدل المستطيعين ليتبين به المقصود
بالناس كان الرد عليهم على ما تقدم من بطلان نصوصية الناس في مدلوله واجماع
النحاة انه بدل بعض منه لا انه مبين للمراد منه وزيادة وهو ان التقدير من استطاع
منهم بلا خلاف والضمير في منهم راجع الى الناس فاذا اريد من الناس المستطيعين يصير
المعنى ولله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا ظاهر الفساد وان زعم
الفريق الثاني ان المراد بما سمي بدلا ومبدلا منه غيرهما نفهم اخرا كما في المستثنى عندهم
كان اظهر فسادا لان جميع ما تقدم يبطله بان يقال ههنا نحن قاطعون بان المتكلم عبر
بكل من المبدل منه والبدل على انفراده عن مدلول كل واحد واجماع النحاة انه بدل وكون
كلمة مركبة معربة في وسطها واذا كان الضمير في منهم المذكور لانه عندهم يعود على بعض الكلمة
وزيادة وايضا فانه يؤدي الى ان يكون بعض الناس والمستطيعين جميعا عبارة عن المستطيعين
فان التقدير من استطاع منهم ولا يخفى ان المستطيعين من الناس بعضهم فالناس
يكون بعضا آخر فيصدق ان بعض الناس والمستطيعين جميعا عبارة عن المستطيعين
وفساد هذا مقطوع به قال الامام الحديثي في هذا الكلام نظر اذ يلزم ان لا يوجد في
القرآن ولا في غيره تخصيص لئلا يلزم عدم ارادة مدلوله وهو اكثر من ان يحصى وغايته
التخصيص وهو ارادة بعض ما تناوله اللفظ مع قرينة وهو وجود المخصص نعم يكون
مجازا او المجاز واقع كثيرا ولو امتنع ان يراد من العشرة ونحوها اقل من مدلولها الحقيقي

لما كان لكاملة في قوله تعالى تلك عشرة كاملة فائدة وقد اراد الله تعالى من قوله الحج اشهر معلومات
شهرين وعشر ليال وانما تكون عشرة نصا في موضعها اذا لم توجد قرينة بغيرها كغيرها
ومراد النحاة من انه مخرج ما اراده الاصوليون منه لئلا يتعارض اجماعان في مدلول لفظ
عربي لا بعد العرف وليس ارادة الخاص من العام كالتصريح باللفظ الموضوع للخاص
حتى يلزم ظاهر الفساد في اية الحج وكذا مرادهم من انه بدل انه مبين مخصوص ولا منافاة
بينهما اقول الجواب عنه ان المحذور ههنا انما هو بطلان النصوصية وبين
التخصيص لا يبطل النصوصية فان العام ظاهر في مدلوله لا نص فلا يلزم من امتناع الاول
امتناع الثاني واما قوله ولو امتنع ان يراد من العشرة فجوابه ان نصوصية العشرة لا
يمنع حمله على معناه المجازي وفائدة الكاملة في قوله تعالى يكون نفي المجاز واما النقض بقوله تعالى
الحج اشهر معلومات فغير وارد فان اشهر ليس كعشرة في النصوصية واما قوله ومراد
النحاة انه مخرج ما اراده الاصوليون فجوابه ان قول النحاة ظاهر في الاخراج لا
فيما ذكره الاصوليون وحمل اللفظ على معنى غير ظاهر مع تحقق المعنى الظاهر غير جائز
واما قوله وليس ارادة الخاص الى آخره فجوابه انه ان اراد به انه لا يؤول المعنى الى ما ذكره
المصنف فهو ايضا باطل لانه بعد ثبوت المقدمتين اعني التقدير من استطاع منهم بغير خلاف و
الضمير في منهم راجع الى الناس يؤول المعنى اليه وان اراد به انه لا فساد فيه وان قطعا
آل المعنى اليه فهو ايضا باطل لان ما يؤدي الى الفاسد يكون باطلا وان اراد معنى
آخر فلا بد من بيانه اولا قال المصنف والمذهب الثالث وهو المستقيم المندفع عنه
الاشكالات كلها ما قررناها وما الزم منهم ان المستثنى منه يراد به جميع افراده بالنظر
الى المفردات اعني القيام والقوم وان منهم زيدا واخراج زيد منهم بالا في قولنا قام القوم
الا زيدا مثلا هكذا قاله المصنف في شرح المفصل وبعد ذلك اخراج منه المستثنى على

التحقيق حكم بالاسناد بعد تعدد الاخراج ولذلك اي ولاجل ان الحكم بالاسناد
بعد الاخراج لا يحكم العالم بالقرينة على كلام المتكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلو
ظن ظان ان المتكلم اذا قال له عندي عشرة عند سقط بالتمام غيران نعلم قطعه
الكلام عليها انه مقر بعشرة مسند اليها الاقرار كان مخطئا لعلمنا انه يجوز له
ان يذكر ما يخرجه قبل الحكم بالاسناد فاندفع بذلك اشكال الكذب في الاستثناء
والابدال واندفع ما لزم الفريقين مما ارتكبوه في جميع ما ذكر عليهم قال
الامام الحديثي يرد عليه جوابا لرجالهم القائلون الا زيدا فان الفصل المبني
عن الاسناد تقدم الاستثناء وان لا يلزم منه شيء لو سكت في وسط الاستثناء او مات
اذ لا يلزم بدون الاسناد شيء وان نقع فيما لو سند اذ عشرة في عندي عشرة الا خمسة
بعد الاخراج بل عنده على خمسة وانما يحكم العالم بالقرينة على المتكلم بشيء
قبل تمام كلامه لعلمه بان المبين المتصل يجوز ذكره ويقبل بجواز لو يدعي درهم ناقص لا
لانه لم يسند الا بعد تمامه وايضا لو كان المراد من المخرج ما ذكره الحاجبي لخرج
منه التخصيص وكذا العطف المغاير نحو جاء زيد لا عمرو وجاء القوم لا زيد فانه نص
الحاجبي وغيره على انه ليس اخراجا فلا يفيد ذكر بقية القيود في الحد اذ لم يثبت شيء
سار كرحتي يحترز به عنه اول قوله الفصل مبني على ان ما بعد حتى
لا نعت لكن بعد تمام الكلام لا قبله ولو مات في وسط الاستثناء او سكت في قولنا
له علي عشرة الا درهما لكون مقرا بعشرة ولا يلزم منه ان لا يلزم شيء اصلا
اذ لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام واما قوله وان نقع فيما وقيد الى اخره
فجوابه انه لا يلزم من ذلك له عشرة على خمسة بعد الاخراج بطلان النصوصية

سناد

ضع

مطلقا وانما يلزم ان لو لم يدل على الخمسين بالنظر الى المفردات واما قوله وانما لا
يحكم العالم بالقرينة الى اخره فجوابه ان المصنف قال لا يحكم العالم بالقرينة بالا
الا بعد تمام الكلام فكيف يصح ان يقال عليه لا لانه لم يسند الا بعد تمامه واما قوله
وايضا لو كان المراد من المخرج الى اخره فمندفع لما قدمنا في تحرير التعريف قال
وهو منصوب المستثنى بحسب اعرابه على اقسام خمسة الاول ما يجب نصبه وذكر في موا
فمنها ان يقع بعد الا غير الصفة في كلام موجب والكلام الموجب ما ليس فيه
حرف النفي ولا حرف يجري مجراه كحرف الاستفهام والكلام المثبت ما وقع وكان
فكل مثبت موجب ولا ينعكس فقام زيد مثبت وموجب ويقوم زيد موجب وليس
بمثبت وانما وجب النصب هنا لما ذكره المصنف في امالي الكافية من انه لا يجوز
ان يكون تابعا اذ ليس توكيدا لا لفظيا ولا معنويا وهو ظاهر ولا صفة لانها
باعتبار التبع ايضا ليست موجودة ولا بدل كل لانه ليس مدلوله مدلول الاول
ولا بدل البعض لان العامل يقدر استحبابه ولو قدر استحبابه هنا كان متناقضا
ولا بدل الاشتمال لان زيدا ليس مشتملا على القوم ولا القوم مشتملين على زيد
ولا بدل غلط فانه لا يجري في القرآن ولا في كلام الفصيح واما العطف بالحرف
فظاهر واما عطف البيان فلان حقيقته ان يكشف عن المراد كشف
الصفة والامر هنا ليس كذلك واذا بطلت الاقسام كلها كان لا حكم الاستقلال
بنفسه فيعرب بما يعرب به سائر الفضلات كالحال والتمييز والمفعول وما شاكل
ذلك واشترط الا ان يكون غير صفة لانها اذا كانت صفة كانت تابعة لما قبلها
وقوله في كلام موجب احتراز من القسمين اللذين بعده لكن فانه لا يكون منصوبا على

الاستثناء لا ربما واعلم انه لا حاجة الى قوله عن صفة لان الضمير في كان
عائدا الى المستثنى والواقع بعد الا الصفة مستثنى وقد ذهب المصنف في شرح المفصل
لا عدم الاحتياج الى هذا القيد قال الامام الحديثي لا بد من قيد اخر وهو ذكر
المستثنى منه ليخرج قولك الا يوم كذا فانه نصب على الظرف لا على الاستثناء
ومنها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه مثل ما جاءني الا اخاك احد
وانما وجب النصب لان البدل لا يتقدم على المبدل منه وشرطه ان يتقدم احد جزئي
الجملة كالمثال المذكور ولو قلت الا زيدا ما جاءني اخوتك لم يجز لان المستثنى منه بمنزلة
المعطوف بلام المعطوف عليه وكما لا يتقدم على العامل لا يتقدم على المستثنى .
وهذا يقتضي ان لا يتقدم على المستثنى منه ايضا الا انه جاز في مثل قام الا
زيدا القوم وضربت الا زيدا القوم توسعا لانه تقدم ما يطلب المسند اليه
والواقع عليه اللذين هما المستثنى منه فهو كمتقدم لفظا ويضعف في غيرهما
نحو ما ضربته الا الخميس جميع الايام اذ ليس طلب الفعل لغير المسند اليه والواقع
عليه كطلبه اياهما وقد جاء الا زيدا قام القوم شاذا وقال المصنف
في شرح المفصل لانه كالمفعول معه عند المحققين وكما لا يتقدم المفعول
معه فكذلك هذا ومنها ان يكون المستثنى منقطعا نحو ما جاءني احد
الا حمارا لانه يمتنع فيه واحد الابدال اما الكل والبعض فظاهر واما
الاشتمال فلانه لا بد فيه من ضمير للمبدل منه اما الغلط فلانه يقتضي ان يذكر
بدون الا وقال المصنف في شرح المنظومة لان الا يعني لكن
يتعين نصبه على اللغة الفصيحة والذين رفعوه اجروه مجرى المتصل .

في البدل كانهم لما رووا ما جاءني احد الا حمار بمعنى جاءني حمار اجروه مجرى ما
جاءني حمار واحد الا زيد وليس بجيد لان البدل هنا انما جاز لكون ما بعد الا
بعضا وليس هو في الاستثناء المنقطع كذلك فيتعذر البدل وسوغه يعنون
المنقطع كالمتصل وعليه قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
ومنها ان يكون المستثنى بعد عدا وخلا نحو جاء القوم خلا زيدا وعدا زيدا وانما
وجب النصب لانه فعل اضمر فيه فاعله مستترا وتقديره عدا بعضهم زيدا اي
جاوز بعضهم فيكون ما بعده مفعولا به فيكون منصوبا وجوبا وانما قال في الاكثر
لانه قد نقل عن بعض العرب انه يخفض بهما لانهما حرفا جر عندهم ولم يذكر هذا القول
سيبويه ولا المبرد هكذا علله المصنف واعلم ان التقدير المذكور اورده
المصنف في شرح المفصل وغيره ولي فيه نظر لان خلو بعض القوم عن زيد لا يقتضي خلو نظر
البعض الاخر فلا يحصل المقصود وهو عدم مجيء زيد فالوجه ان يقال ان الضمير المستتر
عائدا الى اسم الفاعل من الفعل المذكور والتقدير خلا الجائي زيدا ولو اريد بالبعض
البعض المطلق لاستقام تقدير المصنف وكذلك يجب النصب اذا كان المستثنى بعد
ما خلا وما عدا المتقدم في عدا وخلا وانما لم يقل هاهنا في الاكثر اذ لا خلاف في وجوب
النصب بعد ما خلا وما عدا وسببه ان ما في ما خلا وما عدا مصدرية ويجب
وقوع الفعل بعد ما المصدرية بالاتفاق واذا وجب ذلك وجب وقوع الفعل بعد
ما المصدرية بالاتفاق وجب النصب بعدها بالاتفاق وانما كانت ما مصدرية لما قاله
المصنف في شرح المفصل من انه لا يصح ان يكون موصولا لان الموصول موضوع
للصفة لا للموصوف جميعا وهنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما الا ترى انك تقول

اشترىت الكتاب الذي تعلم ولا تقول اشتريت الكتاب ما تعلم والاخر انها
لو كانت بمعنى الذي يصح ان يقع موضعها من في قولك جاءني القوم لاسيما من تعقل
والاخر انها لو كانت بمعنى الذي لوجب ان يكون في الفعل ضمير عليها والضمير الذي
ذكرنا ضمير بعض القوم واما كونها ليست من الاوجه الباقية اعني الاستفهامية
والشرطية وغيرها فظاهر فان تقديره جاءني القوم خلوهم من زيد كانك قلت وقت
خلوهم من زيد ووجه هذا التقدير لما لم يكن عنده مقتضى للمصدر يعني انما قدر وقت
مضاف المصدر ليستقيم المعنى لانه لو لم يقدر لا يستقيم المعنى لانه ليس هنا شي
يقتضي المصدر ليتعلق به فيبقى المصدر بغير متعلق يقتضيه واما اذا قدر وقت
مضاف فيكون ظرفا فيستقيم المعنى ولذلك يجب نصب المستثنى بعد ليس
ولا يكون وهما ناقصتان استتر اسمهما عائدا الى بعض وما بعدهما يكون
خبرهما والخبر واجب النصب واعلم ان عامل المستثنى في هذه الصور
اعني في صورة خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون واحد من هذه
الافعال الاربعة لان المستثنى اما مفعول او خبر منصوب به فلا يكون
له عامل سواه وما سوى ذلك منصوب بالفعل بواسطة الا ان كان ثمه
فعل وان لم يكن فالعامل المستثنى منه بواسطة الحرف هذا هو الوجه في مثل
قولك الزيدون الا اخاك اصحابك قال ويجوز فيه النصب القسم الثاني
من اقسام المستثنى ما يجوز نصبه ويختار فيه البدل وذلك انما يكون
اذا كان المستثنى بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه قوله غير موجب
شامل للنفي وما اشبهه وهو النهي والاستفهام بمعنى الانكار مثال النفي

ما جاءني القوم الا زيد بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء ومثال
النهي لا يقم احد الا زيد ومثال الاستفهام ومن يغفر الذنوب الا الله ومنه
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرا ابن عامر بالنصب وقرا الباقون بالرفع
على البدل من واو فعلوا احترز بقوله غير الموجب عن الموجب فانه قد تقدم انه
منصوب ليس الا قوله والمستثنى منه مذكور احترز به من مثل قولك ما ضربت
الا زيد فانه لا يجوز فيه البدل وانما اختير فيه البدل لانه اظهر من جهة
قياس عوامل العربية فانه اذا جعل بدلا يكون عامله عامل المبدل منه بلا
احتياج واسطة الا واكثر العوامل النحوية ان تعمل بلا واسطة واذا جعل
مستثنى يكون عامله عاملا بواسطة الا وعمل العامل بواسطة شي قليل و
في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك بالرفع والنصب واكثر القراء
على النصب وقال بعضهم اذا نصب يكون مستثنى من قوله فاسر فيكون في كلام
موجب فلا يكون مما نحن فيه واذا رفع يكون مستثنى من قوله ولا يلتفت و
انما حمل النصب على الاستثناء من موضع والرفع من موضع اخر لانه لو كان النصب
والرفع من ولا يلتفت احد يلزم ان يكون قراءة الاكثر على غير المختار اعني على
غير البدل فحملهما على موضعين فرارا من حمل قراءة الاكثر على غير المختار وقد طعن
هذا التاويل انه قد اتى بما يخلص من ذلك اي من الحمل على غير المختار وهو غلط
لان القصة واحدة واذا استثني من قوله فاسر باهلك كان غير مسري
بامراته واذا ابدل من قوله ولا يلتفت منكم كان مسريا بها لا غير مسريها وهو باطل
وانما وقع في مثل ذلك من يعتقد ان القراءات السبع آحاد ويجوز ان يكون

يعود م

الم

فوذى الى ان يكو

بعضها خطأ فلا يبالي من حمل القراءتين على ما يصح القصر به وأما من يعتقد الصحة
في جميعها لتواترها فيبعد عن مثل ذلك قال المصنف في شرح المفصل و
الأولى من هذا أن يكون الأكثر في الرفع والنصب مثل ما نقلوه والأقل منهم
ولا يبعد أن يكون أقل القراء على الوجه الأقوى وأكثرهم على الوجه الذي دونه بل قد
التزم بعض الناس أنه يجوز أن يجمع القراء على قراءة غير الأقوى والمصنف قد رد
هذا في شرح المفصل بوجه آخر وهو أن القصة واحدة فهو إما أن يكون سرى
بها أو ما سرى بها فإن كان قد سرى بها فليس مستثنى إلا من قوله ولا يلتفت منكم
أحد وإن كان ما سرى بها فهو مستثنى من قوله فأسر بأهلك واعترض عليه تلميذه
قائلا الوجه أن يقال لم يسر بها لأنه نهي عن ذلك ولا يتعين النصب لجواز أن يكون قد
سعهم فتناولها النهي عن الالتفات فأخرجت منه بالاستثناء وإنها أخرجت
من وجوب الإسراء ولا يوجب ذلك تحريم الإسراء وحينئذ لا يمتنع اندراجها في ولا
يلتفت ثم بين عدم إرادتها بالاستثناء إذ لم يكن بد من إدخالها أولا
لا يخفى عليك أن هذا إنما يرد على تقرير شرح المفصل وأما على تقرير شروح الكافية
فلا ورود له أصلا كما توهم الإمام الحديثي وأجاب عنه قال ويعرب
القسم الثالث أن يكون معربا على حسب العوامل وذلك إنما يكون إذا كان المستثنى
منه غير مذكور وهو في غير الموجب والمراد من كونه معربا على حسب العوامل هو أن العامل
الذي قبله إن اقتضى الفاعل يكون المستثنى منصوبا على أنه مفعول به وإن اقتضى ‏ ى أنه فاعل وإن مفعول يكون المستثنى صح
الحال يكون منصوبا على أنه حال إلى غير ذلك مثل ما ضربني إلا زيد وما ضربت إلا زيدا
وما جاءني زيد إلا راكبا وهذا القسم هو الذي يسميه النحويون بالمستثنى المفرغ لأنه

فرغ العامل قبل إلا عن المستثنى منه وجعل إعرابه لما بعد إلا وسمي باسمه
وفي قوله وسمي باسمه إشارة إلى أن زيدا مثلا في قولنا ما ضربني إلا زيد وإن سمي
بالفاعل لكن ليس فيه إلا مجرد تسمية لا أنه فاعل من حيث التحقيق لأنه في المعنى
الا زيد ما قام م ‏ مخرج من شيء منه محذوف هو فاعل في التحقيق ألا ترى أن معنى ما قام أحد
إلا زيد وإلا لم يستقم الاستثناء ولم يفهم ومما يدل على أنهم اعتبروا ذلك قولهم
ما قام إلا هند وامتناع قام هند وإنما كان هذا دليلا على اعتبار ذلك لأن هندا
الناس فاعل في ال ‏ في الصورة الأولى ليس فاعلا في التحقيق إذ لو كان لكان ممتنعا بدون تاء التأنيث
فيكون ممتنعا بدو ‏ الفعل كالصورة الثانية لكنه جائز بدونه اتفاقا وإذا لم يكن هند فاعلا
الفعل وهند في ال ‏ في التحقيق فيكون الفاعل في التحقيق شيئا آخر وهو المستثنى منه وهند مستثنى
ولكنه لما حذف المستثنى منه فرغ العامل له فعمل فيه عمله في المحذوف
يعني أنه عمل فيه بلا واسطة إلا كما يعمل في المحذوف بلا واسطة إلا أو يقول
يعني أنه رفعه على الفاعلية كما كان رافعا إياه عليها قال وهو
في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني إلا زيد هذا يعني غير الموجب هو الكثير في
هذا الباب يعني في باب الإعراب على حسب العوامل لأن المستثنى منه
محذوف ولا بد من تقديره معنى وهاتان المقدمتان ظاهرتان وإنما يقدر
عاما من جنس المستثنى إذ تقدير الخاص يستلزم التخصيص بلا مخصص ولو قدر
من غير جنسه لما كان مفرغا لأن كل مفرغ متصل نص عليه المصنف في أصول
الفقه وهذا التقدير يعني تقدير عام من جنس المستثنى إنما يستقيم مع النفي
ألا ترى أنك إذا قلت ما ضربني إلا زيد استقام تقديره ما ضربني أحد ولو قلت ضربني

الا زيد لم يستقم فيه ذلك بوجه قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة انما لم
يقع الاستثناء الا في غير الموجب في الفاعل والمفعول لان الواقع في الوجود لا
يصح التعبير عنه في الموجب لتعذره ووقوع ذلك اذ لا يمكن وقوع معنى قولك ضربت الا
زيدا وقتلت الا عمرا وخرج الا زيد وسافر الا عمرو لانه يؤدي الى ان يكون العالم المكلو
عنه مسندا الى جميعه ذلك وقوعا وهو متعذر الوقوع من حيث العادة فلما كان ذلك هو
الغالب باعتبار اسناد الفعل في باب الاثبات واستعملوه في النفي الذي لا يتعذر
فيه ذلك غالبا كقولك ما ضربت الا زيدا وما جاءني الا زيد وشبهه واما غير الفاعل
والمفعول من نحو ظرف الزمان والمكان فيجيء في الموجب والمنفي جميعا اذ لا يتعذر ذلك
في المعنى لصحة وقوعه كقولك ضربت الا يوم الجمعة اذ يصح ان تضرب في كل يوم غير يوم
الجمعة ويصح العكس فجاز الامران فيه لذلك هذا ما ذكره في الامالي وقوله في شرح
الكافية فيما كان فضلة ويستقيم فيه المعنى يدل على انه قد لا يستقيم المعنى في
الظرف الواقع في الاثبات فحينئذ لا يجيء في الموجب قال الامام الحديثي كلام
المصنف يدل على امتناعه في الفاعل والمفعول وان علم نحو مشيت الا الحلقة هذا م
لندور كونه مفيدا فيهما فلم يجوز مطلقا واما قوله في المتن ليفيد يعني ليستقيم
المعنى ليفيد الكلام لانه لو لم يستقم المعنى لا يفيد الكلام شيئا وهو ظاهر
قال ومن ثم يعني من اجل ان المستثنى المفرغ يجب ان يكون في غير الموجب
لتعذره لم يجز ما زال زيد الا عالما وان كان في اوله حرف النفي لان معنى ما زال
ثبت فصار استثناء مفرغا في الواجب فلا يستقيم المعنى فيه ثم لو سلم انه يجوز
الاستثناء المفرغ في الموجب فانه لا يستقيم المعنى فيه هنا لان قولهم ما زال

لاثبات ما انتصب بها لمرفوعها والا بعد الاثبات للنفي فيما بعدها وهو خبر ما زال
فيصير هذا المنصوب منفيا لكونه خبر ما زال منفيا لوقوعه بعد الا بعد الاثبات
فيصير مثبتا منفيا في حالة واحدة وهو محال واعلم ان الاستثناء
المفرغ يجري في الاخبار والصفات كما يجري في غيرهما لكنه فيهما مشكل لانه يكون
المعنى اثبات هذه الصفة دون غيرها من الصفات ونحن نقطع بان ذلك غير
مستقيم فانك اذا قلت ما زيد الا عالم لم يستقم نفي جميع الصفات عن زيد اذ لا بد
ان يكون على صفات متعددة غير العلم واجاب عنه المصنف في كتبه
بما مر به انه لم يرد الا نفي صفات يمكن انتفاؤها مما يضاد المثبت اذ لا يصح نفي جميع
الصفات كما اذا قلت ما قام الا زيد فان الغرض حيث هو لا في جميع الارض وبان
هذا الكلام يقال في جواب من نفى تلك الصفة مبالغة في رده فالغرض اظهار ثبوت
تلك الصفة دون نفي ما عداه ونظيره كثير قال الله تعالى قل لا اجد فيما اوحي الي محرما
على طاعم الآية قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة وكذلك قوله
صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بطهور فان معنى اثبات الطهارة للصلوة
المشروعة لا اثبات الطهارة لها خاصة حتى يلزم انها اذا وجدت وجدت
اذ قد توجد الطهارة ولا تكون الصلوة مشروعة لفوات شرط اخر
قال واذا تعذر البدل فقد ذكرنا ان المستثنى منه اذا كان مذكورا في كلام غير موجب
يجوز في المستثنى النصب والبدل على اللفظ ان امكن ويتعين وقدم مثاله واذا
تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد وما زيد شيء

ولا احد فيها الا زيد

الا شئ لا يعبأ به اما امتناع البدل على اللفظ في قوله ما جاءني من احد الا زيد
فانك لو ابدلت على اللفظ لوجب تقدير من بعد الا وهو اثبات لان ما بعد الا بعد النفي
اثبات فيلزم زيادتها بعد الاثبات وهي انما زيدت في النفي خاصة كما سيجئ في الحروف
ان شاء الله تعم ومحل احد رفع على انه فاعل فرفع زيد على انه بدل من موضع احد واما امتناع
البدل على اللفظ في قولك لا احد فيها الا زيد ولا علام رجل في الدار الا زيد فان
العامل لفظا سواء كان الاسم مفردا او مضافا هو لا ولا انما عملت لكونها نفيا فاذا
ابدلت عن معمولها على اللفظ وجب تقديرها بعد الاثبات وهي عملت للنفي فكيف تعمل مع
انتقاض ما عملت لاجله وايضا فانه يؤدي الى باطل لان لا تقتضي اثبات ما بعدها ولا
تقتضي نفيه فيصير مثبتا منفيا في حالة واحدة وهذا بعينه جار في قولك ما زيد شيئا
الا شئ لا يعبأ به اما الاول فان ما انما عملت للنفي فاذا ابدلت شيئا من معمولها وجب
تقديرها واذا قدرتها بعد الاثبات اخرجها عن المعنى الذي عملت لاجله واما الثاني
فلان لا تقتضي ما بعدها وما تقتضي نفيه فيلزم التناقض المذكور في لا فان قيل
العامل في التوابع هو العامل الاول والحكم الانسحاب على المذهب لا عامل مقدر فلا يصح
ولو لو ابدل على اللفظ لكان معمولا لما ولا مقدرتين بعد الا واجيب عنه بان هذا
السؤال وارد على عبارة المصنف عند القائل بالسحب لكن لا يضر مطلوبنا لو قيل
بالانسحاب ايضا لانه انما ينسحب عملها على ما بعد الا اذا انسحب النفي الذي عملت لاجله
لكن يمتنع ان يكون بعد الا منفيا لان نفيهما قد انتقض بالا وانت تعلم على ما ذكرتم
من امتناع الابدال على اللفظ في خبرها يلزم ان يمتنع الابدال على اللفظ في خبر ليس
لكن صح ليس زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به على البدل على اللفظ فالجواب عنه ما قال ان قال

في الاثبات صح
اثبات صح

انما يلزم ذلك ان لو عملت ليس للنفي وليس كذلك وانما تعمل لكونها فعلا فلا اثر لنقض
معنى النفي لبقاء الامر العامل هي لاجله وهو كونها فعلا بخلاف الاثبات في ما فانه
يخرجها عن المعنى الذي عملت لاجله وهو النفي والجواب عن الثاني وهو التناقض
وتقرير التناقض انك اذا قدرت ليس بعد الا تعدد صار ما بعدها مثبتا بالا منفيا بليس وهو محال
فنقول ان ليس لها جهتان احداهما النفي والاخرى الفعلية وعملها انما كان لاجل
الفعلية لا لاجل النفي والحاجة هنا انما هي باعتبار العمل الا باعتبار النفي فيقدر
باعتبار الفعلية لا باعتبار النفي لان الاحتياج الى تقديرها للعمل والعمل للفعلية
لا للنفي فوردها وان كانت لفظة واحدة وزان قولك ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به
فليس بمعنى ما كان وانت اذا نصبت شيئا بعد الا في مسئلة ما كان انما تقدر العامل الذي
هو كان من غير النفي فكذلك اذا قدرت ليس بعد الا في مسئلة ليس زيد شيئا انما تقدرها مجردة
عن معنى النفي وانما وقع الاشكال من جهة كونها لفظة واحدة افادت ما افاده قولك ما كان
وذهل عما فيها من الجهتين قال المصنف في شرح المفصل لما كان انفكاكها
عن النفي متعذرا لفظا توهم ان التقدير متعذر كما تعذر في لا والذي يدل على اعتبار ذلك
اي عملها للفعلية من لغة العرب صحة لا استثناء المفرغ في خبر ليس بالنصب كقولك ليس زيد
الا قائما كما تقول ما كان زيد الا قائما وامتناعه في خبر ما نحو ما زيد الا قائما فصحته
في ليس يدل على اعتبار الجهتين فيها وان عملها للفعلية وامتناعه في ما يدل على انها
عملت للنفي فلو جاز ما زيد الا قائما لزم اعمال ما عمل للنفي في الاثبات والتناقض المذكور وهو
اجتماع المتناقضين النفي والاثبات في ما بعد الا والتعليل الذي ذكره المصنف على امتناع
البدل على اللفظ في لا احد فيها الا زيد جرى من تعليل ابي علي وهو انه انما امتنع البدل

بان الاثبات لا يخرجها

على اللفظ لانه يؤدي الى دخولها على المعارف وهي مختصة بالنكرات فانه يرد عليه
لا احد فيها الا رجل واشباهه فهذا سقف العلماء الذي ذكرها والاجماع بان على امتناع
البدل على اللفظ قال ومخفوض بعد غير القسم الرابع من المستثنى ما يجب جره
وهو الواقع بعد غير وانما يجب فيه لانه مضاف اليه فلا يكون الا مخفوضا وبعد سوى
وسواء لما ذكر وبعد حاشا في الاكثر لانهم يستعملونها حرف جر وقد جاء منصوبا
بعدها في مثل قوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبع ووجهه ان بعد فعلا ولمن يسمع
مستترا فاعله بمعنى جانب بعضهم السلطان قال واعراب غير اذا استعمل
غير صفة فاعرابها كاعراب سائر الصفات على ما ياتي واذا استعمل استثناء وجعلت
غير الا اعربت باعراب ما بعد الا لانها اسم واقع في التركيب فلا بد لها من اعراب وقد وجب
لما بعدها الخفض بالاضافة فجعل اعرابها الاعراب المستحق لما بعد الا قال المصنف
في شرح المفصل لما وقعت غير موقع الا والا حرف وغير اسم وجب ان يكون لها
اعراب فجعل اعرابها الاعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد الا وجعل ما بعدها
مخفوضا بالاضافة لانها اسم يسهل الاضافة في مقتضى الاسمين ومثل ذلك لا اذا
وقعت موقع غير في الوصف جعل اعرابها بعدها لتعذر الاضافة فيقولون
حسنا بلا كبا ولا ضاربا اي غير راكب ولا ضارب فلذلك تقول جاءني القوم غير زيد وما
جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد بالنصب على الاستثناء
وغير زيد بالرفع على البدل وما جاءني غير زيد بالرفع على انه فاعل لانه مستثنى مفرغ واعلم
ان المصنف لم يذكر القسم الخامس من المستثنى في هذا الكتاب وهو الذي يجوز فيه
النصب والجر والرفع وذكره فيما استثني بلا سيما كقولك احسن الى القوم لا سيما زيد وتوجيهه مذكور

في شرح المفصل للمصنف قال وغير صفة لانها اسم بمعنى المغايرة يعني
انها اسم يدل على ذات باعتبار معنى هو المغايرة وخلاف المماثلة كقولك مغاير وانه يدل
على ذات باعتبار معنى هو المغايرة وكان معناه صفة فلذلك غير واستعمالها في المغايرة بين
على وجهين احدهما المغايرة في الذات كقولك مررت برجل غير زيد يريد بانسان اخر
والثاني المغايرة في الصفات وان كانت الذات واحدة كقولهم دخل بوجه غير الوجه
الذي خرج به والا حرف يستثنى بها ولما كان بين غير والا مشابهة حمل كل واحد منهما
على الاخر فيستثنى بغير ويوصف بالا قال المصنف في شرح المفصل سبب
حمل كل واحد منهما على صاحبه ان ما بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلهما الا ان وقوع
غير موقع الا اكثر ووقوع الا موقع غير قليل وسببه ان غير اسم وتصرفهم في الاسماء
اكثر من تصرفهم في الحروف وقال في امالي الكافية لم يشترط في استعمال
غير بمعنى الا تعذر جعلها صفة كما اشترط استعمال الا بمعنى غير تعذر كونها استثناء
لان غير اذا استعملت في الاستثناء كانت لها امثال جرت ذلك المجرى لان وقوع
الاسماء استثناء لا بعد فيه كسوى وسواء بخلاف استعمال الا صفة لانها حرف
واستعمال الحرف صفة على خلاف القياس لانه استعمال الحرف بمعنى الاسم واخراج
من حيز الحرفية الى حيز الاسمية فاشترط فيه تعذر حمله على اصله
اذا كان يعني الكن وقد علمت ان استعمال الا صفة انما يكون اذا تعذر الاستثناء بها
وتعذر الاستثناء بها انما يكون اذا كانت الا تابعة لجمع منكور غير محصور مثل جاءني
رجال الا زيد وانما تعذر الاستثناء في امثال هذا المثال لانك لو جعلت زيدا مستثنى
من رجال لم يستقم لان شرط الاستثناء ان يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى

منه وههنا لا يدخل زيد في قولك جاءني رجال اذ لا دلالة عليه فان قيل
انما يتعذر الاستثناء المتصل في نحو جاءني رجال الا زيدا لا المنقطع فهلا انتصب عليه
قلت قال المصنف في امالي الكافية كلاما في المتصل وقال الامام الحديثي
الظاهر من كلامهم ان المتصل ما لو سكت عنه لدخل على سبيل القطع والمنقطع ما لو سكت
عنه لا يدخل على سبيل القطع فما احتملهما كما في المثال المذكور لو سكت عنه لا يكون متصلا
ولا منقطعا قوله منكور لان الجمع لو كان معرفا نحو جاءني الرجال الا زيدا لامكن حملها على
الاستثناء لان زيدا ان كان منهم فيكون متصلا والا فيكون منقطعا واذا صح الاستثناء
لا يصح حملها على الصفة لان شرط الصفة تعذر الاستثناء قوله غير محصور اذ لو كان محصورا
نحو عندي عشرة الا درهما صح الاستثناء لانه لو سكت عنه لدخل في العشرة فلم يتعذر الاستثناء
الذي هو شرط حمل الا على غير ومما نحن فيه قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
قال المصنف في شرح المنظومة آلهة النكرة لا تدخل في مدلولها خصوص
المعرفة فلا يصح ان يكون الا الله استثناء منها لانه لا يكون اخراجا فان قيل لو
نصب على الاستثناء لانه يكون كون الالهة مستثنى منهم الله ملزوما وفساد
السموات والارض لازما واللازم اعني الفساد منتف بالمشاهدة فينتفي الملزوم
وانتفاء الملزوم يمكن بانتفاء الالهة ويمكن ان يكون بانتفاء شيء مستثنى منهم ويمكن ان يكون صح
ان يكون بانتفاء الله تعالى فعلى التقدير الاول يثبت التوحيد وعلى التقدير الباقيين
يلزم الكفر فيتعذر النصب على الاستثناء وان لم يلزم الكفر مطلقا لكنه لا يلزم التوحيد
المقصود من القياس الاستثنائي وهو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فاما ان حمل الا على الوصفية فرفع الله يلزم التوحيد مطلقا بانه انه لا اله الا

وصفا صار معنى الكلام لو كان فيهما آلهة موصوفة بانها غير الله لفسدتا ولم ...
يلزم يكن الالهة الموصوفة موجودة فيلزم التوحيد فان قيل الملزوم هنا
ايضا مجموع امرين وهما الالهة وكونها موصوفا بانها غير الله قلنا اما ...
الالهة فظاهر انه مستلزم لانتفاء الاشتراك وثبوت التوحيد واما انتفاء كو...
موصوفة فكذلك لان الالهة تستلزم كونها موصوفة بانها غير الله قال
المصنف في شرح المفصل قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ليس على
في قول بعضهم وانما هو على البدل وصح لانه في معنى النفي قولك لو كان فيهما آلهة الا ...
ما فيهما آلهة الا الله فلما كان معناه معنى النفي جرى في البدل مجراه وهذا ضعيف
من وجوه احدها انه لو كان كذلك لجاز ان يقول لو كان فيهما الا الله كما تقول
ما فيهما الا الله لانه بمنزلته وليس الامر كذلك الثاني انه لا يجري النفي المعنوي مجرى ...
اللفظي الا ترى انك تقول ابى القوم الا زيدا بالنصب ليس الا ولو كان بالنفي المعنوي
كالنفي اللفظي لجاز ابى القوم الا زيد وكان المختار وههنا اولى لان النفي محقق غير مقدر
فيه اثبات ولو تقدر ما بعدها الاثبات وانما قدر فيه النفي لما كان الاثبات ...
الثالث انه لو كان على البدل لكان معناه معنى الاستثناء ولو كان معناه معنى ...
الاستثناء لجاز ان تقول الا الله بالنصب ولا يستقيم المعنى لان الاستثناء ا...
سكت عنه دخل ما بعده فيما قبله الا ترى انك لا تقول جاءني رجال الا زيد فكذلك ...
يستقيم ان تقول لو كان فيهما آلهة الا الله وقد زعم قوم انها يصح حملها على ال...
مع صحة الاستثناء وتمسكهم قول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك ...
الفرقدان وهو شاذ عند الاولين قال المصنف في شرح المفصل ...

شذوذان احدهما انه وصف المضاف هنا وهو كل والقياس ان يوصف
المضاف اليه في كل لما سنذكر والثاني انه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر
وهو قليل وقال في امالي المسائل المتفرقة القياس في كل ان يوصف
ما يضاف اليها دونها فيقال كل رجل عاقل جاءني هذا هو الفصيح ويجوز عكسه فيقول عاقل
بالرفع وصفا لكل وفي غير هذا الباب يجوز الوصف على حسب مراد المتكلم فيقول
جاء غلام زيد ان شئت وصفت الغلام وان شئت وصفت زيدا والفرق بينهما ان
كلا مضافا لشيء واحد وانما جيء بكل لافادة الاحاطة واضيف الى ما يضاف اليه
لافادة الحقيقة المقصودة بالاحاطة فكان وصف المقصود بالذات وهو المضاف اليه
اولى من وصف كل لانها ليست في التحقيق لقصد الدلالة على الذات وجاز وصفها
على الشذوذ لانها غير الذات واما غلام زيد فلكل واحد منهما مدلول مغاير للآخر فلا
يجوز ان يجري على احدهما ما هو وصف للآخر في الحقيقة بخلاف كل ونحوه ونحو كل فيما
يكون اسماء الاعداد المميزة في مثل قولك ثلثة رجال وشبهه فان وصف المضاف
اليه احسن من وصف المضاف على ما ذكر في كل قال الله تعالى اني ارى سبع
بقرات سمان ولو وصف سبعا لقال سمانا وهو جائز ووجهه ما تقدم والفصيح وصف
المضاف اليه دونه قال بعض اصحاب المصنف يجوز عندي في قوله وغير منصرفه
وغير بالتنوين فقال كل ما يتكلم به الانسان اما اسم او فعل او حرف فان كان فعلا
او حرفا فالاحسن ان يذكر على ما كان عليه في اصل وضعه فيقول ضرب كلمة كذا ومن
حرف جر وان كان اسما فلا يخلو من ان يكون معربا او مبنيا فان كان معربا فالاحسن
ايضا ان يتكلم بها على ما هو في اصل وضعه فيقول زيد كلمة كذا بالتنوين ولو قلت زيد

كلمة كذا بغير التنوين لكان جائزا الا انه ضعيف وان كان غير منصرف فلك ان تحكيه
فيقول سواء اسم بغير تنوين ولك ان تعربه وتنونه فيقول سواء اسم وان كان منصرفا
اعربته لا غير وان كان مبنيا حكيته كالافعال والحروف هذا تمام في امالي الكافية
قال واعراب سوى مذهب سيبويه وهو الاصح ان سوى وسواء
منصوب وهو عنده ظرف من حيث المعنى لانك اذا قلت جاء القوم سوى زيد فكانك
قلت مكان زيد ولم يسمع منهم الا منصوبا فلذلك التزم فيه النصب وقد اجاز قوم اجراءه
مجرى غير واختاره ابن المالك وتمسكهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت عن اهلها لسوائكا قال
ابن المالك الظرف ما فيه معنى في وسوى ليس كذلك ولئن سلم لم يلزم الظرفية
للشواهد ولا يلزم من وقوعه صلة لزوم الظرفية فان حرف الجر مع مدخوله يقع صلة
ولم يلازم الظرفية ولهذه الاشكالات قال المصنف جعله لغير سيبويه
والثبت عند الاولين شاذ قال خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها
لا يسمى خبر كان عن خبر المبتدا الا بدخول كان لانه لو قطع النظر عن دخول كان لكان خبر
المبتدا فلذلك جعل دخول كان مميز خبر كان عن المبتدا فان قيل دخول كان مميز
لفظي لا معنوي والحد باعتبار المعنى اجيب بانه لو سلم انما اراد به المعنى
الذي يثبت للخبر وهو حصول الخبر للمسند اليه في زمان معين وامره على نحو خبر
المبتدا فيما يجوز ويمتنع فيجوز ان يكون خبر كان مفردا وجملة مثبتا ومحذوفا ويمتنع
ان يكون معرفة مع كون اسمه نكرة وكل ذلك كما في خبر المبتدا قال
ويتقدم معرفة تخصيص له عن خبر المبتدا لان خبر المبتدا لا يتقدم معرفة وهذا يتقدم

نحو اخاك زيد وسبب ذلك ان الحكم على جر المبتدأ بالمتقدم اذا كان معرفة لا وجه
الا انه يؤدي الى الالتباس ولا يتبين قصد المتكلم وهذا ههنا اذا قدر بعد ما انتصب
فتبين بعد المتكلم بنصبه الا اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة نحو كان فتاك
مولاك فاقول هذا علم من قوله في اوائل المرفوعات واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما
والقرينة ولذلك لم نذكره في هذا المحل قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة
قال صاحب الجمل جاز ما كان احد مثلك ولم يجز ما كان مثلك احدا لان الخبر هو المقصود
بالنفي فاذا قال ما كان احد مثلك فقد نفى مماثلة كل احد له لان الضمير المرفوع في مثل
لاحد والكاف في معنى المفعول والمعنى ما كان احد مماثلك اي مشبهك فنفى مشابهة
كل احد له فصار المعنى بلغت مبلغا من الفضل لم يشابهك احد فيه فاذا قال ما كان
مثلك احدا وجب ان يكون المنفي معنى الاحدية وهي الانسانية فيصير المعنى ما مثلك
انسانا ويكون المماثل له مثبتا وانما نفى الانسانية عنه والمثل المثبت اما ان يراد به
نفس المضاف اليه كما في قولك مثلك لا يقول ذاك واما بمعنى المشابه وعلى كلا
التقديرين لا يستقيم نفي الانسانية لانه يصير بمعنى ما انت انسانا او ما مشابهك
انسانا وكلاهما غير مستقيم واما اذا قصد معنى المبالغة في الذم او المدح كان جائزا
يريد معنى قوله ما هذا بشرا لان المعنى اسنى امرا على من البشرية في مقصود المحكي عنه
كقول الشاعر فلست لانسي ولكن لملأك فيكون قوله ما كان مثلك احدا
في مقصود المدح اما معنى ما انت بشرا اي بل اعلى من البشر كان هو كذلك من طريق كان مماثلا اعلى من البشرية
الاولى لان المشبه به اقوى في المعنى والمراد من المشبه ويكون معناه في الذم
ما انت بشرا بل ادنى من البشر تريد بهيمة وشبهها اولى ولنا ان يورد

على قوله في التركيب الثاني ويكون المماثل له مثبتا المنع المشهور وهو انا لا نسلم
اثبات المماثل له وانما يكون كذلك ان لو لم يكن صدق السالبة بانتفاء الموضوع وهو ظاهر
وقال ايضا في امالي المسائل المتفرقة على قوله كان رسول الله صلعم اجود
الناس وكان اجود ما يكون في رمضان الرفع في اجود الثاني هو الوجه لانك اذا
جعلت في كان ضميرا يعود الى رسول الله صلعم لم يكن اجود بمجرده خبرا لانه مضاف
الى ما يكون فهو كون ولا يستقيم الخبر بالكون عما ليس بكون الا ترى انك لا تقول
زيد اجود ما يكون فيجب ان يكون اما مبتدأ خبره قوله في رمضان من باب قولهم
اخطب ما يكون الامير قائما واكثر شربي السويق في يوم الجمعة فيكون الخبر الجملة
بكمالها كقولك كان زيد احسن ما يكون في يوم الجمعة واما بدلا من الضمير في كان فيكون
من بدل الاشتمال كما تقول كان زيد علمه حسنا وان جعلته ضمير الشان تعين
رفع اجود على الابتداء والخبر وان لم تجعل في كان ضميرا تعين الرفع على انه اسمها
والخبر محذوف قامت الحال مقامه على ما تقدر في باب اخطب ما يكون الامير قائما
وان جعلت في رمضان هو الخبر كقولهم ضربي في الدار لان المعنى الكون الذي هو
اجود الاكوان حاصل في هذا الوقت فلا تتعين من باب اخطب ما يكون الامير قائما
قال وقد يحذف عامله يعني عامل خبر كان انما يكون كان قال
المصنف في امالي المفصل خص كان بالذكر لئلا يتوهم ان اخواتها مثلها وانما
اضمرت كان دون غيرها لانها اكثر في الاستعمال ولما كثر في الاستعمال شان
في التخفيف ولان معناها اذا حذفت لا يخل جاز فيها الحذف لذلك ومثل بقوله
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وهذه المسئلة ونظائرها مثل المرء مقتول

بما قبل بران سيفا فسيف وان خنجر فخنجر يجوز فيها اربعة اوجه هذا نعني نصب
الاول ورفع الثاني افصحها وعكسه وهو رفع الاول ونصب الثاني اضعفها ونصبهما
ورفعهما متوسط تقدير الوجه الاول ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير حذف من الشرط
كان واسمها ومن الجزا المبتدأ فالمحذوف من مجموع الشرط والجزا ثلثة امور
تقدير الوجه الثاني ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا حذف من الشرط كان والجار
والمجرور ومن الجزا كان واسمها فالمحذوف من مجموع الشرط والجزا خمسة امور
تقدير الوجه الثالث ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا حذف من الشرط كان
واسمها وكذلك من الجزا فالمحذوف من المجموع اربعة امور وتقدير الوجه الرابع
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير حذف من الشرط كان والجار والمجرور ومن الجزا المبتدأ
فالمحذوف من المجموع اربعة امور فظهر مما ذكرنا ان الوجه الاول افصح الوجوه لجمعه
جهات توجب ذلك الاولى قلة التقدير فان الحذف فيه اقل منه في باقي الوجوه والثانية
قوة المعنى فانه لو رفع في الشرط لرجع المعنى مخصوصا وليس المعنى على الخصوص
واما المعنى فيه على الاطلاق والتعميم نعني المعنى على تعميم العمل انه يكتفي
باشتمال العمل على خير ما لانه ليس المراد لو كان شيء من عمله خيرا فجزاؤه خير بل المعنى على
ان عمله كله لو كان خيرا كان جزاؤه خيرا والثالثة اضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وهو كثير
وفي النصب اضمار كان واسمها وليس بكثير والرابعة تقدير الفعل الماضي مع وجود الفاء
وهما يتجامعان والوجه الثاني اضعف الوجوه لجمعه جهات الضعيف كثرة الحذف
وخصوص المعنى واضمار كان وتقدير الفعل الماضي مع وجود الفاء والوجه الثالث
والرابع متوسط لان كل واحد منهما مشتمل على جهتين من القوة وجهتين من الضعف

على ما لا يخفى عليك بعد ما علمت ما قررناه قال ويجب الحذف كان على
سبيل الوجوب في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
فان مصدرية موصولة لكان المحذوف وقد حذف اللام على القياس الجائز في حذفها لان
حروف الجر تحذف مع ان قياسا لانها يستعمل كثيرا مع ان المصدرية فحذف لدلالتها
عليه وحذف كان للاختصار فوجب ان يكون الفاعل منفصلا الحذف ما يتصل به
فصار ان انت منطلقا انطلقت ولما حذفت عوضت عنها ما زائدة لمناسبتها الفعل
في انها مصدرية في اصلها فتدل عليه فصار ان ما انت منطلقا فادغمت نون ان في
ما لان ادغام النون الساكنة في الميم واجب فصار اما انت منطلقا انطلقت وصار
حذف كان واجبا لانه يجمع بين عوض ومعوضه وهذا التقدير وان كان فيه استبعاد
قريب بالنظر الى ما يلزم لو لم نقدره ولا يستبعد التاويل اذا كان تركه يؤدي الى ما هو اشد
منه وذلك انكم اذا لم تتأولوه كذلك لم يستقم اعرابه كذلك وخرج عن قياس كلامهم وذلك
معلوم البطلان فارتكاب مستبعد اجدر من ارتكاب ما يخرج عن القاعدة المعلومة
قال المصنف في امالي المفصل ولم يعوض ما عن الفعل اذا حذف بعد ان الشرطية
وان اقتضت الفعل كان اقتضاء لامرين احدهما ان الشرطية اكثر في الاستعمال
والاخر ان ما مع ان صلة لها فان غير مستقلة الا بصلتها واما ان فمستقلة بعينها
فلا يلزم من التعويض فيما لا يستقل التعويض في المستقل ومنه اباخراشة
اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع استعار الضبع للسنة المجدبة لانها
اذا حدثت ضعفوا فاكلتهم الضبع فادخل الفاء في فان لان الشرط والعقد في المعنى
واحد الا ترى ان قولك ان اتيتني اكرمتك بمعنى قولك اكرمتك لاجل اتيانك واذا كان

الشرط والعلة بمعنى واحد فصح ان يدخل في المعلل الفاء كما يدخل في الجزاء هكذا نفهم
مما ذكره المصنف في شرح المفصل قال اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد
دخولها لا يتميز اسم ان عن المبتدأ في المعنى الا بدخول لفظ ان عليه فلذلك جعل دخول
ان فصلا لاسم ان والكلام على ان واخواتها في باب الحروف ان شاء الله تعالى قال سياتي م
المنصوب بلا التي لنفي الجنس لما كان من جملة هذا الفصل يقولهم المنصوب وجاز ان يوجد
في التعريف القيود التي يكون معها منصوبا وهي ثلثة احدها ان يليها والثاني ان يكون
نكرة والثالث ان يكون مضافا او مشبها به فلذلك ذكرت هذه الشرائط يعني القيود
الثلثة المذكورة فلو صرح باسم لا لاستغنى بان يقال هو المسند اليه بعد دخولها
وسنبين فائدة اشتراط كل واحد من هذه القيود مثال المضاف لا غلام رجل مثال
المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك والمعنى بالمشبه بالمضاف ان يكون الداخل
عليه لا متعلقا باسم آخر على غير جهة الاضافة فاجري مجرى المضاف لشبهه به في
الارتباط قال فان كان مفردا احترز بالمفرد عن المضاف والمشبه به فانهما
منصوبان والمفرد يكون مبنيا على ما ينصب به مثل لا رجل ولا غلامين ولا مسلمين
فالاول يكون مبنيا على الفتح لان نصبه يكون بالفتح والثاني والثالث على
الياء لان نصبهما بالياء وهذا اولى من قول من قال المفرد مبني على الفتح لان لا غلامين
ولا مسلمين مبني وليس بمبني على الفتح واذا قلنا مبني على ما ينصب به فانه يشمل
الجميع وانما بني المفرد لانه متضمن معنى الحرف وبيان تضمنه معنى الحرف ان قولهم
لا رجل في الدار ابلغ في النفي من لا رجل في الدار وليس رجل في الدار ولا علة تعد به
ما يكون به كذلك الا الحرف المؤكد للنفي في المسند اليه وهو من فانه يؤكد النفي في المسند اليه

مثل ما جاءني من احد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدرا والبناء وان كان مما يراد لتاكيد
النفي الا انه لتاكيد نفي الحكم في الخبر نحو ما زيد بمنطلق مع ان الحكم منهم مثال لا رجل
في الدار لان البناء في لغتهم انما يكون عند ذلك فاذا لم يكن ظاهرا وجب بناؤه ولقد تضمن
الاسم معنى الحرف كثير وبناؤه من غير سبب مقصود وادراكه به اولى ولم يبن المضاف
ولا المشبه به اما لان المضاف ما يعد لخصوصيتها بالاسماء واما لان البناء بناء
تركيب فكره تركيب اكثر من كلمتين قال الامام الحديثي هذا ممنوع اذا لم
يصر او اسمه مسا واحدا لجداف خمسة ولئن سلم كما قاله سيبويه لكن لا يلزم
بناء اكثر من كلمتين اذا المضاف اليه لا يصير مبنيا ويكون مثل خمسة عشر زيد وهو
كثير وقال ايضا ولو زاد على الحد غير مكرر لكان اولى لان جواز قولك
لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة بالرفع في جواب هل غلام رجل فيها او غلام
امراة يشمله الحد مع انه لم ينصب قال وان كان معرفة هذا يتبين
لفقدان شرط النكرة وقوله او مفصولا بينه وبين لا تبيين لفقدان شرط كونها
يليها ولما كان حكم انتفاء هذين الشرطين واحدا جمع بينهما وحكمهما الرفع و
التكرار بقوله لا زيد فيها ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة اما وجوب الرفع
في المعرفة فلان وضع لا لنفي المتعددات وهذا يقتضي التنكير فاذا دخل على
المعرفة فلا تعمل فيها لانها ليست من مقتضاها واما وجوب التكرير مع المعرفة
فلانه لما فات التنكير المؤدي الى معنى نفي الآحاد جعل التكرير كالعوض للتنكير
الفائت لما في التنكير من افادة التعدد فتوفر عليها ما يقتضيه من التعدد واما
وجوب الرفع في المفصول بينه وبين لا فلانه ضعف امرها بالفصل وهو في نفسه

وجه هذا التعليل
ولو كان معناه كمعنى
لا رجل في الدار م

ضعيف لانه يعمل عمل ما يشابهه الحرف الذي يعمل بالمشابهة فعند وجود الفصل
تضاعف ضعفها فلم يعمل او يقول انما وجب الرفع في المفصول لارادة المشاكلة
بينه وبين ما بعد المفصول جوابا لما ذكر في علة وجوب التكرار عند الفصل واما وجوب التكرار
فلان المفصول جواب لسؤال مكرر فقصدوا مطابقته لما هو جواب له فاذا قلت
لا فيها رجل ولا امراة فهو جواب لقول من قال افي الدار رجل ام امراة فجعل الجواب
مشاكلا للسؤال في الفصل وفي التكرار وفي الرفع جميعا فهذه علة تصلح لتلك
احكام الفصل والرفع والتكرير فان قيل فمقتضى ما ذكرت في وجوب التكرار لعلة
في المفصول ان يجوز لا فيها رجل جوابا لمن قال افي الدار رجل توحيده ان يقال
افي الدار رجل جائز بالاتفاق فينبغي ان يجوز لا فيها رجل في جوابه كما جاز لا فيها
رجل ولا امراة في جواب افي الدار رجل ام امراة وتلخيصه ان يقال انما احرز لا فيها
رجل ولا امراة لوقوعه في جواب ما هو جائز بالاتفاق وكذلك ينبغي ان يحرز لا في الدار
رجل لوقوعه في جواب ما هو جائز بالاتفاق فالجواب من وجهين احدهما
ان يقال كلامنا فيما هو جواب على التحقيق ولو كان لا فيها رجل ليس جوابا على التحقيق لمثل
افي الدار رجل فان السؤال انما وقع في الثبوت في الدار فيكفي نعم او لا وانما قلنا على التحقيق
فانه لا يلزم ان لا يجاب الا بذلك فانه قد يجاب بزيادة على ما يحتاج اليه في الجواب كالتوقيت
اقام زيد صح ان يقال ما قام زيد وان كان الجواب في التحقيق لا او اذا زيد فيما يجري فيه على
ما هو جواب على التحقيق فينبغي الا لا رجل فيها الا فيها رجل لان تقديم الخبر ممتنع فلا يرتكب
لامر استحساني عند عنده بغيره بخلاف ما اذا كان السؤال مكررا فانه لا يحصل الجواب
البتة اذ لا يحصل المقصود به والثاني ان يقال سلمنا ان جوابه على التحقيق

هو ان يصرح باسم لا وخبره ولكن يجاب بلا رجل فيها لئلا يتغير عن اصله ولا يلزم من رعاية
المطابقة في الفاظ متعددة رعايتها في الفاظ اقل منها قال ومثل قضية
هذا جواب عن سؤال تقريره السؤال انكم قلتم مدخول لا اذا كان معرفة يجب رفعه وتكريره
ومدخولها في قولهم قضية ولا ابا حسن لها وهي قسم من اقسام العلم الذي هو قسم من
اقسام المعرفة فيكون معرفة قطعا مع انه لم يتكرر ولم يرفع وتقرير الجواب انه لم يقصد بقولهم
لا ابا حسن قصد المعرفة لانهم لا يعنون بذلك معينا وهو علي بن ابي طالب لان انتفاءه
معلوم قطعا والمعلوم انتفاؤه لا ينفى وانما قصدوا الى نفي المماثل وهو اي المماثل في
المعنى نكرة لان المثل مما لا يتعرف بالاضافة فكانه قال ولا مثل ابي حسن لها ومدخوله
يكون نكرة في المعنى فلا يرد السؤال واعترض ابن المالك عليه بان تقرير
المثل باطل لقوله بكى على زيد ولا زيد مثله ومثل وصف لزيد او خبر له فتقدير مثل
اخر قبله يستلزم وصف الشيء بنفسه او الاخبار عن الشيء بنفسه وهو ممتنع ولان
القصد به نفي مسمى العلم المقرون بلا او نفي مثله لا يكون نفيه بل الصحيح ان يأول
العلم بنكرة فيصير كاسم جنس فيقال في جوابه مثل نزاد في كلامهم كثيرا كما يحذف
كثيرا يقال مثلك لا يفعل كذا اي انت لا تفعل كذا فتقدير الست ولا مثل زيد هو اي
بمثله صورة ونسبا لا نقوم مقامه كرما وشجاعة فلا يلزم شيء مما ذكره ولا نسلم ان
القصد به نفي مسمى ابي الحسن لان مسماه معين فان نفاه يكون اسم لا معرفة من غير تكرير
ورفع وان نفي غيره لا يكون نفيا له وقوله بل الصحيح غير مستقيم لان الاضمار اولى
من النقل قال ومثل لا حول ولا قوة ذكر المصنف له ضابطا في شرح
المنظومة وهو ان يكون لا مكررا وداخلا على ما يكون مبنيا معها لولا التكرير فان

موضع النفي وجود الضابط في مثل لا حول ولا قوة إلا بالله يجوز فيه خمسة
أوجه الأول فتحهما ووجهه أن يقدر كل جملة على حالها وهي إذا انفردت كانت كذلك
ثم عطف إحدى الجملتين على الأخرى قال المصنف في شرح المفصل وذلك
واضح وإنما الإشكال في الاستثناء الواقع بعده وهو في المعنى راجع إلى الجملتين و
الاستثناء إذا استعقب الجملتين إنما يكون للثانية فيشكل وأيضا لا يجوز أن
يستثنى بإلا الواحد عن شيئين ولا يقوم المفرغ مقام شيئين فالاستثناء فيه
مشكل من هذين الوجهين أيضا قال المصنف في شرح المفصل والأشبه
ما يقال إن الحول والقوة لما كانا بمعنى كانا كأنه تكرار فصح رجوع الاستثناء إليهما
لتنزلهما منزلة شيء واحد فقيل الظاهر أنه حذف المنفي العام من الأول لدلالة
النفي والاستثناء بعده عليه كما مر في باب التنازع في ما قام وقعد إلا زيد الثاني
فتح الأول ونصب الثاني فيقدر الأول جملة مستقلة ويقدر الثاني معطوفا على لفظها
ولا الثانية زائدة لتأكيد النفي مثلها في قولك ما جاءني رجل ولا امرأة فهي على هذا
جملة واحدة الثالث فتح الأول ورفع الثاني ووجه الرفع في الثاني والأول
مفتوح مثل وجه النصب في الثاني يعني أن يكون معطوفا على الأول إلا أنه معطوف
على الموضع الرابع رفعهما ووجهه أحد أمرين إما لأنه جواب قولهم أرجل في الدار أم
امرأة أي مثل ذلك الجواب يعني مثل جواب سؤال مكرر مرفوع لا أن السؤال ههنا
هذا بعينه فإنه ظاهر الفساد فأتوا بالجواب مطابقا للسؤال على ما ذكر في قولهم
لا رجل في الدار ولا امرأة وإما لأنهما لو فتحا على أصلهما لتوهم امتزاج ألفاظ متعددة
وليس من جنس كلامهم مثل ذلك ثم كره هؤلاء العدول بأحدهما لما قدم من التحكم فعدلوا

بهما جميعا إلى الأصل في الرفع الخامس رفع الأول وفتح الثاني ووجهه أن لا الأولى
هي المشبهة بليس فارتفع حول على أنه اسمها ولذلك قيل على ضعف فإن استعمال لا
بمعنى ليس قليل وأما فتح الثاني فواضح لأن لا الثانية هي التي لنفي الجنس فيكون قوة
مبنيا على الفتح واعلم أن جار الله العلامة زاد في المفصل وجها سادسا
قائلا وأن تعكس هذا يعني أن تفتح الأول وترفع الثاني فيكون عكسا للوجه الخامس
قال المصنف في شرح المفصل وأما الوجه السادس فلا حاصل له لأنه
الثالث بعينه وإنما ذكره وهما منه وقد توهم بعضهم وكان المصنف أراد به ابن يعيش
فإنه يفهم من شرحه توهم أن ذكر وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون رفع الثاني
في الثالث على غير هذا الرفع لأنه ذكر في الخامس على أن لا بمعنى ليس أو على مذهب
أبي العباس فإن أبا العباس المبرد يجوز لا رجل في الدار برفع رجل من غير تكرير
وهذا الاعتبار ليس بشيء فإنه لم يقصد إلى عدد الوجوه باعتبار توجيهها وإنما قصد
إلى عددها باعتبار اختلاف لفظها ولا يزيد ذلك على خمسة وعلى ما ذكره هذا
المعتذر يجب أن يزيد على الستة لأن رفعهما جميعا يجوز أن يكون على المناسبة
وعلى كراهة وهم التركيب وعلى أن لا بمعنى ليس وعلى مذهب أبي العباس وعلى العكس
قال وإذا دخلت قد تدخل همزة الاستفهام على لا هذه فلا تغير
عملها لأن أي عامل فرض لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام عليه سواء كان لحقيقة
الاستفهام أو لما حمل عليه من إنكار أو توبيخ أو عرض أو تمن وهذا جائز في كل باب
ولذلك يبقى عمل لا بعد دخول همزة الاستفهام فقولك ألا رجل في الدار مستفهما
ولا تقول عندي في العرض ولا ما أشبهه في التمني وأما قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا

لا على محصلة تبيت فله وجهان الاول ما ذكره الخليل وهو ان الا في البيت
ليست الداخلة عليها همزة الاستفهام ولكنها حرف موضوع للتحضيض براسه
وحرف التحضيض يقتضي الفعل لفظا او تقديرا وههنا لا فعل بعده لفظا فيجب تقدير
فعل بعده ورجلا منصوب بذلك الفعل المقدر تقديره الا تروني رجلا بمعنى هلا تروني
رجلا ولذلك نصب ونون والوجه الثاني ما ذكره يونس وهو ان لا في البيت مما
نحن بصدده دخل عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني وكان القياس ان يكون
الا رجل مبنيا على الفتح ولكنه نون لضرورة الشعر والوجهان مستقيمان
المحصل في البيت بالصاد المهملة المكسورة المراة التي تحصل تراب المعدن قيل
في الوجه الاول نظر فان الا التي للتحضيض مشددة اقول يمكن ان يجاب
عنه بان مراد الخليل ان الا بالتخفيف ايضا موضوع للتحضيض كالمشددة ولفظ
موضوع وبراسه في الشرح يدل على ما ذكرنا صريحا فلا يصح ان يقال على الخليل
التي للتحضيض مشددة لما ثبت عنده ان المخففة براسها ايضا موضوع قال
المصنف في امالي المفصل فان قيل هل يجوز ان يكون رجل منصوبا بفعل
دل عليه جزى كانه قال الا جزى الله رجلا خيرا فيكون الا للاستفتاح مثلها
في الا قام زيد والا ان وعد الله حق قلت هو مستبعد مع جوازه لفظا
ومعنى اما المعنى فهو انه يؤدي الى ان يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه
فنصبه على ذلك المعنى يفسد معنى الطلب واما اللفظ فان قوله يدل على هذا التاويل
صفة لرجل وقد فصل بينه وبينه بالجملة المفسرة وهي اجنبية اقول
لا يخفى عليك ان قوله اما المعنى الى اخره مشتمل على المصادرة فان قصد طلب

انما ساغ اذا كان الهمزة للاستفهام وهذا بعينه وهو بصدد اثباته قال
ونعت وصف اسم لا هذه اذا وجد فيه القيود الاربعة التي ذكرها المصنف وهي ان
يكون اسم لا مبنيا وان يكون الوصف اولا وان يكون الوصف مفردا اي غير مضاف
ولا مشبها به وان لا يكون بين الوصف وموصوفه الذي هو اسم لا فاصلة يجوز فيه البناء
والاعراب فيقدر الاعراب الرفع والنصب نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريف اما البناء
فلانهم نزلوا الوصف مع الموصوف كالشيء الواحد من جهة ان ذاتهما واحدة والمقصود
نفي رجل موصوف بالظرف واما الاعراب فلئلا يلزم انها تركب اكثر من كلمتين تركيبا
مزجيا واما الرفع فلان الموصوف مبني وان كان بناؤه عارضا على ما تقدم في مثل يا زيد
الظريف وان كان الاعراب اي اعراب الصفة بالعكس يعني في صفة المنادى اذا حمل على
المحل يكون مرفوعا واما النصب فلان الحركة في قولك لا رجل عارضة في هذا الموضع فاشبه
لعروضها حركة الاعراب فلذلك جاز النعت عليها ونصب النعت هنا مثل رفعه في يا زيد الظريف
فان الضمة عارضة هنا مثل الفتحة في لا رجل وقد تقدم في توابع المنادى ما يرشد الى
وجه الحمل على اللفظ للمشابهة قوله ونعت المبني احتراز من ان يكون الموصوف معربا
نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا يكون نعته الا معربا وقوله الاول احتراز من النعت الثاني
والثالث مثل لا رجل ظريف فانه لا يكون فيه ايضا الا الاعراب وقوله مفردا احتراز
من نعت مضاف فانه لا يكون فيه الا الاعراب كقولك لا رجل حسن الوجه وقوله
يليه احتراز من ان يفصل بينه وبين المنعوت فاصل مثل لا رجل في الدار ظريف فانه
لا يكون فيه الا الاعراب ولا يخفى عليك ان القيد الثاني وهو الاول زائد فان النعت
الثاني وما بعده يخرج بالقيد الرابع فان قيل لم يترك صفة المنادي

العرض منصوبا او
اذا حمل على المحل

المبني مع الموصوف كالشيء الواحد حتى يكون الصفة مبنية قلت اجاب عنه
المصنف في امالي المفصل بوجوه ثلثة تقرير الوجه الاول ان الصفة هنا مقصوده
مخصصه اذ لولاهي لعم رجل الظريف وغيره فيكون النفي نفيا لجميع الرجال لا لنوع
ويختل المعنى واما العاقل في يا زيد العاقل فلرفع وهم مقدر يعني انما اتى المتكلم بالعاقل
لئلا يتوهم زيدا الذي هو غير عاقل انه المراد بالنداء وذلك امر مقدر يرى الجواز ان لا يقع هذا
التوهم اصلا الوجه الثاني ان صفة المنادى المبني لا يكون الا معرفة بالالف واللام
او بالاضافة والاضافة والالف واللام يمنعان من البناء بدليل انه لا يبنى لا غلام رجل
ولا غلام زيد واذا كان ذلك مانعا من البناء في الاصل الموصوف فهو في الصفة
اجدر الثالث ان الالف واللام حرف لمعنى مشابه واو العطف في كونها حرفا
لمعنى وكما انه لا يبنى لا رجل وامرأة فكذلك لا يبنى صفة المنادى المعرف باللام لئلا يؤدي
الى بناء اشياء متعدده قال والعطف على اللفظ اذا عطف على اسم لا
المبني نكرة مثل لا رجل وامرأة يجوز ان يعطف المعطوف على اللفظ وان يرفع على المحل
ولا ينصب المعطوف مبنيا لان حرف العطف هنا فاصل بين التابع والمتبوع قال
المصنف في امالي المفصل البناء متعذر في المعطوف اما لزيادة الحرف وعلى ما تقدم يعني
في الوجه الثالث من الوجوه التي ذكرها في الفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا واما
لان المعطوف والمعطوف عليه متغايران فلا يستقيم جعلهما كشيء واحد كالصفة
ومن امثلة المعطوف قول الفرزدق لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد
ارتدى وتأزرا يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك وجعلهما الشهرة في مجدهما
كاللابس له قال المصنف في امالي المفصل يجوز في مثل الرفع على ان

يكون خبرا ويجوز النصب على ان يكون صفة وهو صفة لهما ولا يجوز الرفع على الصفة لهما
لان ابنا معرب والرفع انما يجوز على المحل اذا اتفق الموصوف محل يخالف اللفظ وههنا
لاحد الاسمين وهو الثاني منصوب معرب فليس له محل في الرفع فوجب ان يكون الصفة
لهما فيما اتفقا وهو لفظ النصب ولا يجوز ان يكون الصفة لهما فيما اختلفا فيه
لانه يؤدي الى مثل قولك قام زيد وضربت عمرا العاقلين لان الرفع في الصفة في قولك
لا اب وابنا مثل مروان انما يصح لان قولك لا اب في محل رفع ففي قولك وابنا
منصوبا لفظا ومحلا فتصير قد وصفت بصفة واحدة اسمين احدهما مرفوع والاخر
منصوب على التبعية اللفظية وهذا مثل قولك يا زيد وعبد الله العاقلين لا يجوز الرفع
لانهما لم يتفقا في جهة اذ احدهما منصوب لفظا ومحلا فاجريت الصفة على ما اتفقا
في جهة اذ احدهما منصوب لفظا ومحلا فلا وجه لجري الرفع عليه ويجب النصب لاتفاقهما
باعتباره لان الاول منصوب محلا والثاني منصوب لفظا ومحلا فاجريت الصفة
على ما اتفقا لا على ما اختلفا فاجراء الصفة ههنا على المحل واجب كاجراء الصفة
ثم على اللفظ لانهما ههنا اتفقا بالمحل واختلفا باللفظ وثم اختلفا بالمحل
واتفقا باللفظ فلذلك كانت الصفة باعتبار الاتفاق هذا اذا كان المعطوف نكرة
واما اذا كان معرفة يجب ان يحمل على المحل لا غير كقولك لا غلام لك ولا العباس وعلله
المصنف في شرح المفصل بانه ان جعل مستقلا وجب تكريره كما يجب في قولك لا زيد ولا عمرو
وان جعل تبعا وجب ذلك لان النصب في قولك لا رجل وامرأة انما جاز اجراء الحركة
البناء منزلة حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي مباشره فاعطي الحركة التي
كانت تكون له لو باشره والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم يكن الا مرفوعا فهي اذا كانت تابعة

بذلك احد قال ومثل لا اب له قال المصنف في شرح المنظومة
ان النكرة المفردة اذا ذكر بعدها ما يصح اضافتها اليه وفصل بينهما باللام المضيفة
كقولك لا اب لزيد ولا غلامين لعمرو ولا ناصحين لخالد فاللغة الفصيحة ان تبنى على
بنائها على ما تنصب به كما ذكروا وفيها لغة اخرى وهي ان يجري عليه احكام المضاف في
الاعراب وغيره فيقال لا ابا لزيد ولا غلامي لعمرو ولا ناصحي لخالد تشبيها لها بالمضاف
ثم قال بعد هذا بسطور وانما يظهر اثر هذه اللغة في هذا التشبيه في الاسماء الخمسة
لانه اسقط ذو لانه لا يجري هذا المجرى وفي التثنية والجمع المصحح اما في الاسماء الخمسة
فلان اعرابها في الاضافة في النصب بالالف ويجب لها الفتح في الافراد واما في التثنية
وجمع المذكر فلانه في الاضافة يسقط نونهما وفي الافراد يثبت والظاهر ان جمع المؤنث
الصحيح كذلك لانه في الاضافة يحذف تنوينه كقولك لا ضاربات زيد وفي الافراد يثبت
كقولك لا ضاربات في الدار وفي غير ذلك لا يختلف لانك اذا قلت لا غلام لزيد وقدرته مفردا
وجب له الفتح وكذلك اذا شبهته بالمضاف فلا يجيء اثر اللغتين فيه لفظا بل تقديرا
اذا تقرر هذا فنقول يجوز على اللغة الثانية وهي لغة التشبيه لا ابا له
باثبات الالف ولا غلامي له بحذف نون التثنية لان اثبات الالف في الاول و
حذف النون في الثاني حكمه اذا كان مضافا وهو على هذه اللغة معرب لانه لما اجري
مجرى المضاف واعطي حكمه صار معربا تشبيها له به لو اضيف اليها لكن نصب لتنكره
او نقول صار معربا منصوبا بالالف او الياء تشبيها له به اذا كان مضافا الى نكرة
بخلاف اللغة الاخرى فانه فيها مبني لانه غير مشبه بالمضاف بل يجري مجرى المفرد
وانما شبه بالمضاف في هذه اللغة القليلة لمشاركته للمضاف في اصل معناه

من حيث انك اذا قلت غلام زيد وغلام لزيد فكلا اللفظين متفق على ان المعنى نسبة
الغلام الى زيد وان كان في نحو اللام معنى زائد باعتبار زيادة خصوصية حتى
يصير معرفة واسقاط اللام لا يصير معه كذلك واذا ثبت ذلك فقد صارتا وحذف اللام
وما لم يوجد مشتركين في اصل النسبة فلما اشتركا في اصل معنى الاضافة شبه
بالمضاف وحمل عليه فاجري مجرى المضاف في اللفظ والمعنى على حاله فلذلك
قيل لا ابا له ولا غلامي له كما اجري لا ضاربا زيدا تاما في مجرى المضاف في الاعراب
واذا اجروا المشبه بالمضاف من حيث اللفظ مجرى المضاف حقيقة فلا بعد
في ان يجري المشبه بالمضاف من وجه في المعنى مجرى المضاف هذا جميع ما
ذكره المصنف في الشرح واما في المفصل وانما قال في اصل معناه لان المضاف
فيه امران احدهما ما به الاشتراك وهو نسبة الغلام الى زيد والثاني المعنى الزائد
باعتبار زيادة خصوصية واشتراكهما انما هو في الامر الاول وسماه اصلا لان
الثاني باعتبار انه زائد يحتاج الى مزيد عليه والمحتاج اليه اصل ويجب ان تتنبه
هنا لامرين ان الجار والمجرور في لا ابا له ولا غلامي له ليس خبرا للا والا يصير الاسم
مفردا منكرا فيجب ان يكون مبنيا على ما ينصب به والثاني ان لا ابا له ليس مثل
لا خيرا من زيد حتى يكون مشابها للمضاف منونا الاب فيه لان الاب اسم جامد
لا يتعلق به حرف جر ولا يعمل بل يقدره لا اباك بخلاف لا خيرا منك والذي
يوضح ان هذا الحكم وهو اثبات الالف وحذف النون في مثل لا ابا له ولا غلامي
له انما كان لشبهه بالمضاف فيما ذكرناه انهم لا يقولون لا ابا فيها ولا رقيبي عليها
لان الاضافة لا يكون بهذا المعنى فيه قيل يرد على المصنف انه قائل بان الاضا

قد يكون بمعنى في أول ولقائل أن يقول مراد المصنف أن الإضافة ههنا شبيهة
لا أنا فيها به وهو لا أبوه لا يكون بمعنى في لأن الإضافة بمعنى في لم يوجد أصلا وقول
المصنف في الشرح في أوائل هذا البحث ولذلك أثبت بالألف في لا أبا لك وحذف
النون من لا غلامي لك لأن ذلك حكمه إذا كان مضافا يدل على هذا الذي ذكرنا قال
وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه ذهب سيبويه إلى أن لا أبا لك ولا غلامي لك
مضاف وإثبات الألف وحذف النون لذلك وإنما أقحمت اللام توكيدا للإضافة وقضاء
من حق المنفي في التنكير بما تظهر به من صورة الانفصال قال المصنف وإنما غره
من ذلك وجود أحكام الإضافة فظن أنه مضاف وليس بمستقيم لأمرين أحدهما أنا نقطع
بأن قولهم لا أبا لك بمعنى لا أب لك ولا خلاف أن لا أب لك غير مضاف فوجب أن يكون
الآخر مثله والوجه الثاني أن لا هذه لا تدخل إلا على النكرات ولو كان مضافا لكان
معرفة ووجب منع دخول لا عليه وصحة دخولها دليل على أنه غير مضاف فقد وضح أن الحق
ما قدمنا من أنه أعطي هذا الحكم لشبهه بالمضاف لا لكونه مضافا في التحقيق أقول
ولقائل أن يقول لا أبا لك لا يخلو إما أن يكون مضافا أو غير مضاف فإن كان مضافا
تم كلام سيبويه وإن كان غير مضاف يكون التعريف الذي ذكره المصنف بعد هذا للمضاف
إليه غير مانع بيان الملازمة أن لا أبا لك إذا لم يكن مضافا لا يكون الضمير مضافا إليه قطعا
والتعريف المذكور صادق عليه وأيضا للمانع أن يمنع الملازمة في الوجه الثاني وهو قوله
ولو كان مضافا لكان معرفة وإنما يكون كذلك لو كان اللام محذوفا كما اعترف به المصنف
قال قبيل هذا في الشرح في قوله حذف اللام تفيد الخصوصية حتى يصير معه كذلك
خبر ما ولا المشبهتين بليس لم يتميز خبرهما ولا عن خبر المبتدأ إلا بهذين الحرفين فوجب تمييزه

معرفة وأما إذا أثبت اللام لا تصير صح

بهما وقد تقدم مثل هذا في المرفوعات في خبر إن وهذا التشبيه لغة أهل الحجاز
وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر ولغة أهل الحجاز جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم قال المصنف في شرح المفصل
النحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون أن الحرف إذا لم يكن له
اختصاص بالاسم أو بالفعل لم يكن له عمل في أحدهما وما ولا يدخل على القسمين فالقياس
أن لا يعمل في أحدهما قلت لا خلاف في إعمال لا التي لنفي الجنس وإذا صح إعمال لا
باتفاق فلا بعد في إعمال ما فإن زعم زاعم أن لا الناصبة غير لا الداخلة على الفعل
قيل له فما المانع من أن يكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل ووجه شبههما
بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر إلا أن ما أقوى شبها لكونها لنفي الحال ولذلك
كان استعمال لا بمعنى ليس شاذا قال وإذا زيدت كل واحد من زيادة إن مع ما
وتقدم الخبر على الاسم وانتقاض النفي بإلا موجب لبطلان عملها أما وجه بطلان عملها
إذا دخلت إن فلأنها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبه ليس بالقوي أما أنه
عامل ضعيف فظاهر وأما أنه عمل على خلاف القياس فلأنه مشترك الدخول وأما أن
شبهه ليس بقوي فلأن شبهه بليس باعتبار المعنى دون اللفظ بخلاف ضارب فإنه يشبه يضرب
لفظا ومعنى فثبت أنه عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبه ليس بالقوي فلما
فصل بينها وبين معمولها ضعف عن العمل وأما وجه إبطالها إذا انتقض النفي بإلا
فلأنها إنما عملت لما فيها من معنى النفي فإذا دخلت إلا حصل الإثبات وانتقض معنى
النفي وهو المعنى الذي عملت لأجله فبطل العمل وأما وجه إبطالها إذا تقدم الخبر
فلما تقدم من كون عملها على غير القياس فلم يقو في التصرف بخلاف ليس فإنها أصلية في العمل

ولم يبطل عملها بتقديم الخبر فلذلك جاز ليس قائما زيد قال وإذا عطفت
على خبرها بحرف موجب يوجب الرفع في المعطوف مثاله قولك ما زيد قائما بل قاعد وما زيد
قائما لكن قاعد ولا يجوز في هذا المعطوف إلا الرفع لما ذكرناه يعني في صورة انتقاض النفي
بالا من أن عملها يبطل فيهما لما قصد فيه إلى الإثبات لأنها عملت للنفي فإذا كان ذلك
مبطلا لعملها في الأصل المعطوف عليه فهو في المعطوف الذي هو فرع عليه أجدر
ويكون رفعه على العطف على محل خبرها لأنه لما بطل معنى النفي في المعطوف صار كأنه
معطوف على اسم غير معمول للنفي وإذا قدر الأول غير منفي باعتبار هذا المعطوف فمحله
أي محل الأول بالنسبة إلى هذا المعطوف رفع لوجوب رفعه عند عدم النفي وإنما قال
موجب لأنه لو عطف بحرف لا يكون موجبا يكون حكمه في الإعراب حكم المعطوف عليه كقولك
ما زيد قائما ولا قاعدا ويشترط فيه ما يشترط في غيره من المعطوفات في أنه منزل منزلة
المعطوف عليه يعني موجبا يكون حكمه في الإعراب ما اشترط في أنه منزل فالبدل قوله في أنه
منزلة الآخر من قوله في غيره بدل الاشتمال وتقريره أن شرط المعطوف أن يكون منزلا منزلة المعطوف
ولهذا الشرط شرط وهو أن المعطوف عليه لو كان فيه ضمير عائد على شيء يجب أن يكون في
الثاني أيضا ضمير عائد على ذلك الشيء فلذلك لم يجز ما زيد قائما ولا قاعدا عمرو ولا يكن جعلت
قاعدا معطوفا على قائما لم يجز لخلو الثاني من الضمير الذي يجب للأول وإن جعلته معطوفا
عليه عطف الجملة على الجملة يعني بأن يكون قاعدا خبرا لما وعمرو اسمه والجملة عطفا على الجملة
الأولى ويندفع المحذور المذكور وهو خلو الثاني عن الضمير الذي يجب للأول لكن يلزم محذورا
آخر وهو أنك لما قدمت الخبر أعملت ما في الخبر مقدما وهو غير جائز في الأصل الذي هو المعطوف
عليه فكيف يجوز في الفرع الذي هو المعطوف فأما إذا قلت ليس زيد قائما ولا قاعدا عمرو فهذه

بسم الله الرحمن الرحيم

جائزة على التقدير الثاني يعني بأن يكون قاعدا خبر ليس وعمرو اسمه والجملة عطفا على
الجملة الأولى ممتنعة على التقدير الأول يعني بأن يكون قاعدا عطفا على قائما وعمرو
فاعل قاعدا للزوم المحذور المذكور وهو خلو الثاني عن الضمير الذي يجب للأول وسيجيء
لهذا في التوابع في باب العطف بالحرف مزيد بيان والله أعلم قال المجرورات
هو ما اشتمل على علم المضاف إليه لا اسم المجرور عن المرفوع والمنصوب لا بعلم المضاف
إليه وهذا أي التعريف المذكور أولى مما تقدم في المرفوع والمنصوب قال
والمضاف إليه عرف المضاف ليدخل فيه المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة وإنما عرفه
به لأن المجرور بالحروف مضاف إليه ألا ترى أنك إذا قلت مررت بزيد فقد أضفت المرور
إلى زيد بواسطة حرف الجر ولذلك سمي حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء قيل
هذا الكلام يدل على أن المضاف لا يجب أن يكون اسما لأنه قال نسب إليه شيء ولم يقل
اسم ومثل بقوله مررت بزيد وقال في الحروف حرف الجر ما وضع للإفضاء بفعل
أو معناه إلى ما يليه ولكن علم في أول الكتاب أنه اسم وقد صرح به الزمخشري وغيره
فالحق أن مررت من حيث أنه زيد أي بزيد مفعول ليس مؤولا باسم ومن حيث أنه فيه مضاف
إليه ما أول به ولذا قال فقد أضفت المرور إلى زيد فعلم أن المضاف قد يكون فعلا
مؤولا باسم كالمبتدأ قوله لفظا ليدخل فيه المجرور بحرف جر وقوله تقديرا ليدخل فيه
المجرور بإضافة اسم إليه قوله مرادا احتراز من مثل قولك قمت يوم الجمعة فإنه نسب إليه
القيام بواسطة حرف جر تقديرا ولكنه محذوف غير مراد لأنه لو كان مرادا لبقي عمله
إذ المراد كالملفوظ به وقد صرح به المصنف في شرح المنظومة حيث قال والمجرور قسمان
أحدهما المجرور بحرف الجر والثاني ما نسب إليه ما قبله بواسطة حرف الجر مرادا فلذلك

نحو وسيأتي شرط كونه مرادا وهذا وعد من غير الوفاء به الا ان يحمل على ان المعنى وسيأتي
شرط كون الحرف مقدرا فعبر عن المقدر بلازمه قال فالتقدير اعني قوله ان يكون
المضاف مجردا تنوينه لاجلها شرط لتقدير حرف الجر وتعريف المخصوص باضافة اسم
اليه والغرض من تعريفه به بيان القدر المشترك بين اللفظي والمعنوي اذ لا يمكن التشريك
بينهما الا بذلك وليس الغرض من تعريفه به تمييز كل واحد من نوعي الاضافة عن الآخر اذ لا
يمكن ذلك الا بمميز ولا مميز معه فاذا اريد تمييزه ميز باخص من ذلك ولم يرد التنوين خاصة
بل اراد التنوين وما قام مقامه من نون التثنية والجمع المذكر السالم وانما حذف
التنوين وما قام مقامه لئلا يجتمع الاتصال مع الانفصال معا لانه يدل على انفصال
ما دخل فيه عما بعده لانه يلحق الآخر ليدل على تمامه والاضافة تدل على اتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه صار معرفا به بل على انه جزء منه لانهما كاللام والمعرف به وما التنوين فيه
تنوين كان محذوفا لاجلها قال المصنف في امالي الكافية اذا قلت هذا احمر الثوب
فلا تنوين فيه فالجواب انا اذا اردنا التنوين اللفظي والتقديري جميعا فان احمر
قبل الاضافة لا تنوين فيه لانه غير منصرف وبعد الاضافة كذلك ولكنه لما بعد عن
شبه الفعل بالاضافة حكم عليه بالرجوع الى اصله فيكون التنوين مقدرا الا ترى
ان الخفض يدخله اذا قلت مررت باحمر الثوب ولولا انه في حكم المنصرف لم يدخله
الخفض فيه ولذلك نقول زال التنوين فيه لاجل الاضافة فقيل هذا صحيح
عند من يحكم بان المضاف منصرف واما عند غيره فلا اقول من لا يحكم عليه
بانه منصرف يحكم عليه بانه في حكم المنصرف اذ لا خلاف في انه بالاضافة او اللام في حكم
المنصرف فيكون التنوين فيه مقدرا قبل الاضافة ساقطا بها قال والمعنوية

هذا مع

يتقدران لو كان فيه تنوين صح

واذا كان في حكم المنصرف صح

ان يكون المضاف كل صفة لا يكون صفة مضافة الى معمولها فاضافة معنوية وذلك
بان لا يكون المضاف صفة اصلا سواء اضيف الى معموله او لا واما بان يكون المضاف
صفة لكن لم يضف الى معمولها فالاول مثل ضرب زيد حسن فاضافة ضرب وان كان
مضافا الى معموله معنوية والثاني مثل غلام زيد والثالث مثل مصارع مصر
قال المصنف في امالي المفصل اذا قلت ضارب مصر فالاضافة معنوية
لانك لم ترد ان الضرب واقع في مصر وانما نسبت الضارب الى مصر كما لو نسبته
الى العلم وشبهه لتعريفه وعلى ذلك حمل بعضهم مالك يوم الدين كراهة ان تجري
النكرة صفة على المعرفة وعلى هذا الوجه يكون معرفة لانها اضافة معنوية فيفيد
تعريفا اقول قوله لانك لم ترد ان الضرب واقع في مصر يحتاج الى بيان وبيانه
انك لو اردت ذلك لم تسقط الاضافة عن اصلها لوجوب نصبه على المفعول فيه صرح
به المصنف في مباحث المفعول فيه من شرح المفصل واذا لم ترد ذلك فانما يكون
المراد نسبته اليه لتعريفه فيكون اضافة معنوية قطعا واعلم
ان اللام في قوله ان يكون المضاف للعهد والمعهود المضاف الذي هو اسم مجرد تنوينه
لاجلها وهذا هو القدر المشترك الذي ذكره ولما اراد هنا تمييز المعنوية عن اللفظية
اخذ معه مميزها وانما فسر المعنوية بان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
وجعل مميزها امرا واحدا وهو انتفاء كونه صفة مضافة الى معمولها لان المعنوية
لا يلتبس الا باللفظية فاذا قصد تمييزها فصل بذكر ما يلتبس به فان قيل
المذكور انتفاء ما يلتبس به لا نفسه فالجواب ان انتفاء الشيء لا يمكن
ان يذكر الا بذكره فان قيل ما يلتبس به انما هو اللفظية والفصل المذكور

ليس استغناء اللفظي بل استغناء فصله فالجواب ان اللفظي لما كان مساويا
لفصله صح ان يوضع موضع فصله واما فائدة اداة الحصر في قوله لانها لا يلتبس الا بين
فهي ان ما يلتبس به لما كان امرا واحدا كفى له فصل واحد ولو كان متعددا فيما لا يتعدد
عن الجميع بفصل واحد بل قد يحتاج في تميزه عن كل واحد الى فصل على حدة وهي على
ثلثة اضرب بمعنى اللام وبمعنى من وبمعنى في قليلا فالذي بمعنى من شرطه ان يكون المضاف
نوع المضاف اليه قال المصنف في شرح المفصل ومعنى النوع ان يصح
اطلاق اسم الجنس عليه كقولك خاتم فضة واعترض عليه بان قولك غلام رجل الاول فيه
نوع من الثاني على تفسيره وليست الاضافة بمعنى من اقول يمكن ان يجاب عنه بان
المصنف لم يقل يصح ان يطلق اسم المضاف اليه على المضاف حتى يرد هذا الاعتراض بل
قال يصح ان يطلق اسم الجنس بمعنى انه يصح ان يقال ان المضاف اليه جنس للمضاف وفي
مثال المعترض لا يصح ان يقال ان الرجل جنس للغلام لانهما لا يتحدان ذاتا والذي بمعنى
في شرطه ان يكون المضاف اسما مضافا الى ظرفه كقولك ضرب اليوم والذي بمعنى اللام
ما عدا هذين القسمين اقول يحتمل ان يحمل ضرب اليوم على ما في امالي المفصل
من ان المراد منه نسبة الضرب الى اليوم لتعريفه لا ان الضرب واقع فيه والا لوجب
النصب كما مر قال وتفيد تعريفا يعني الاضافة المعنوية لان الكلام
فيها تفيد تعريف المضاف مع المعرفة وتخصيصه مع النكرة بخلاف اللفظية فانها لا
تفيد امرا معنويا على ما سياتي وانما افادت هذه تعريفا مع المعرفة لان وضعها على ان
تفيد ان بين المضاف والمضاف اليه خصوصية نسبة ليست لغيره يعني لتفيد ان بينهما
نسبة لا تتعدد فيها فان نسبة الغلامية مثلا التي هما تتعدد بين شيئين فتعين
كل ص

بسبب الخصوصية فلذلك اي فلتعينها افادت تعريف المضاف لانها لما لم يكن
متعددة يكون قائمة بمعين فيلزم تعريفه قال المصنف في امالي الكافية
فاذا تعذر اعتبار الخصوصية المفيدة للتعريف بقي منكرا وذلك نحو غير ومثل
وشبه لان المثلية والغيرية تتعدد بين كل شيئين واما قوله في الشرح فيما دل عليه
لفظ المضاف فبيانه انا اذا قلنا غلام زيد فالمضاف كما ان له نسبة الى المضاف
اليه بالغلامية يجوز ان يكون له نسبة الى اخر بالابوة والى اخر بالبنوة والى
اخر بالاخوة ففي الاضافة انما تخصص النسبة فيما دل عليه لفظ المضاف وهي
الغلامية في مثالها لا غيرها من النسب ولا بد من عهد بين المتكلم والمخاطب في افادة
الخصوصية وقد اهمله المصنف في الشرح واعتبره في ساير كتبه وانما تخصصها
اذا اضيفت الى نكرة فواضح والتخصيص قصر العام على بعض مسمياته ويطلق التخصيص
على قصر اللفظ وان لم يكن عاما والمراد في هذا المحل بالتخصيص هو المعنى الثاني و
حصوله من الاضافة الى النكرة ضروري فلذلك ادعى المصنف وضوحه قال
وشرطها تجريد المضاف قال المصنف في امالي المفصل انما كان كذلك
من جهة ان تعريف الاضافة راجع الى امر معنوي معهود بينك وبين مخاطبك في
نسبة المضاف الى المضاف اليه والتعريف باللام راجع الى ذلك فكره ان يجمع
بين امرين احدهما مغن عن الاخر فان قلت لم لا يجمع بين الاضافة وبين
غير تعريف الالف واللام كالاعلام واسماء الاشارة قلت انه في ذلك ابعد لانه
اذا لم يجمع بين تعريفين متساويين للاستغناء باحدهما فان لا يجمع بين تعريف قوي
وتعريف ضعيف استغناء بالقوي عن الضعيف اجدر والتعريفات الاصلية اقوى من تعريفات
فلان م

الاضافة فلذلك لم يجز اسم الاشارة ولا المضمر ولا العلم واما زيد الفوارس فذلك
راجع الى تأويله بالنكرات لا على انه مع ارادة العلمية لان ذلك متعذر هذا اذا اضيف
الى معرفة واما اذا اضيف الى نكرة فلم يستقم لان تعريفه ابلغ من تخصيصه قال
وما اجازه الكوفيون اعلم ان الكوفيين يجوزون في العدد الثلثة الاثواب
وهو ضعيف لانهم جمعوا بين التعريفين الاضافة الى المعرفة ودخول الالف واللام في
المضاف وليس بمستقيم لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء اما القياس فما ذكرناه
من امتناع الجمع بين التعريفين واما استعمال الفصحاء فالمسموع منهم ثلثة الاثواب
بدون اللام قال وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع
البيت لذي الرمة ورجع يكون لازما ومتعديا يقال رجع زيد في نفسه ورجع زيد عمرا
اي صيره راجعا ومعنى وهل يرجع التسليم وهل يصيره راجعا لنا او كشف الله الغمة
اي ازالها والاثافي جمع الاثفية وهي حجارة ينصب عليها القدر والبلقع الارض
الخالية وقال ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار
هذا البيت للفرزدق يرثي به يزيد بن المهلب اي لم يزل مذ نشأ شجاعا فائزا بالمعالي
حتى مات واقبر في لحد هو خمسة اشبار والذي غر الكوفيين ما نقل عن قوم عن فصحاء
انهم عرفوا المضاف ووجهه في القياس ضعيف اما وجهه فهو انهم راوا ان الثلثة
والاثواب لذات واحدة في المعنى بخلاف قولك غلام زيد لانهما متغايران فلما فهم اتحاد
الذات عرفوا الاول لانه محل التعريف ولانه المسند اليه ولم يخلوا الثاني عن التعريف
لانه هو المقصود بالذات في الحقيقة وانما جيء بالاول لغرض العدد واما انه ضعيف
فلانها مضاف اضافة معنوية بالفاء في بعض النسخ اي مفيدة للتعريف او التخصيص

وفي بعضها مقيدة بالقاف وتشديد الياء اي مقيدة للمضاف بالمضاف اليه وليس
ما ذكروه من الاتحاد بالذي يجوز ذلك الا ترى انك لو قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة
وليس يجوز تعريف الاول فبطل ما تمسكوا به هذا جميع ما ذكره المصنف في شرح الكافية
وشرح المفصل ورد مذهب الكوفيين في امالي الكافية بوجه آخر قائلا ووجه هذه اللغة
انهم لما راوا الثلثة الاثواب وبابه المضاف والمضاف اليه في المعنى كشيء واحد بخلاف
باب غلام زيد توهموا انه ليس من ذلك القبيل فعرفوا الامرين جميعا وهو وهم محض فانه لو لم
يقدر التعدد لم يصح الاضافة الا ترى كيف امتنعت في حبس ومنع واسد وسبع لما لم يكن
تقدير التعدد ممكنا فاذا ذكر علم ان باب الاضافة عندهم سواء فكما لا يجوز الغلام
زيد بالاجماع كذلك لا يجوز الخمسة الاشبار قال واللفظية
المراد من الصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمراد من العامل
الفاعل والمفعول به وانما قال صفة ليخرج ما ليس بصفة وانما قال مضافة الى
معمولها ليخرج الصفة المضافة الى غير معمولها كقولك مصارع مصر قال
المصنف في امالي الكافية واذا اضيف الى ما يحتمل ان يكون معمولا والى ما يحتمل
ان لا يكون معمولا كقولك هذا مصارع السلطان جاز ان يكون الاضافة لفظية
وجاز ان يكون معنوية واما ضارب مصر فلا ينبغي ان يكون الاضافة معنوية
لتعذر ان يكون مصر معمولا لضارب ونحوه مالك يوم الدين على الاصح لما علمت من
ان المراد نسبته الى اليوم لتعريفه وليس المراد كونه واقعا فيه وانما قال
على الاصح لان بعضهم ذهب الى انه جعل يوم الدين مفعولا به اتساعا ثم اضيف اليه
فتكون الاضافة لفظية قال المصنف وان المالك ابقاه على اصله وهو

وهو الظرفية اولى من التكلف بخروجه عنه وجعله مجازا قال المصنف في امالي القرآن
لا يستقيم ان يكون غافر الذنب وقابل التوب معناه انه يغفر الذنب ويقبل التوب
قال الله تعالى يغفر الذنوب جميعا وقال وهو الذي يقبل التوبة عن عباده فيكون بمعنى
الحال والاستقبال فيكون اضافة غير محضة واجيب عن ذلك بان غافر الذنب
على معنى ثبوت ذلك له واذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى المضي فيكون الاضافة محضة فيفيد
التعريف فيصح وصف المعرفة به وهذا الجواب وان كان سديدا في غافر الذنب وقابل التوب
الا انه لا يمكن مثله في شديد العقاب لانه يكون اضافة غير محضة على كل حال لانه صفة مشبهة
ولا فرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل ولا يكون الا نكرة ففي الاعراض فاما
حكم بعض النحويين بان شديد العقاب بدل بعد ان حكم ما قبله صفات بالوجه الذي ذكرناه
واختار بعضهم ان يكون غافر الذنب من اول الامر بدلا كراهة ان يخالف بين الصفات
فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلا واجرى البواقي عليها بدلا وكانه قال من الله العزيز العليم
من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وفي هذه الصفات اشكال آخر وهو قوله
ذي الطول فانه معرفة فلا يحسن ان يكون صفة لقولك من الله لانك فصلت بينه وبينه بالبدل
ولا يحسن ان يكون صفة للبدل لانه نكرة وذي الطول معرفة فالاولى ان يقال هو بدل ايضا
بان من المبدل الاول كانه قال من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذي الطول
فعلى هذا يستقيم ولكن بتقدير البدل قال ولا يفيد يعني الاضافة اللفظية
لان الكلام الآن فيها الا تخفيفا في اللفظ لانه لم يقصد فيها الا مجرد تخفيف
والمعنى كما كان الا ترى انك اذا قلت مررت برجل ضارب زيد فنعلم انهم لم يقصدوا الا
التخفيف في المعنى على ما كان عليه حالة العمل واذا كان معناها واحدا في الاول نكرة

[illegible]

لان شديد العقاب

بان م

فيكون في الثاني ايضا نكرة والدليل على انه نكرة بعد الاضافة وقوعها مدخولا لرب
وصفة نكرة فالاول قولهم رب ضارب زيد والثاني قوله تعالى هذا عارض ممطرنا
قال ومن ثم قال المصنف في امالي الكافية معنى قوله ولا يفيد الا
تخفيفا في اللفظ انها لا بد من افادة التخفيف وانها لا يفيد غيره فقدر اسقاط ما سوى
منطوق قوله ولا يفيد الا تخفيفا بقوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه الا ترى انه
لو كان يفيد غير التخفيف لافاد التعريف ولو افاد التعريف لامتنع وصف النكرة به وكذلك
قرر امتناع مررت بزيد حسن الوجه الا ترى انه لو كان مفيدا للتعريف لصحت المسئلة
فلما لم تصح دل على انه لم يفد غير التخفيف الذي هو مستفاد من مفهوم الاستثناء في قوله الا
تخفيفا او مستفاد من الظاهر الا انه دون الاول في الظهور على الخلاف في بين الثاني
بقوله ومن ثم جاز الضاربا زيد الا ترى انه لما استفدنا بالاضافة حذف النون وهو
نوع من التخفيف لاجلها جازت الاضافة وكذلك امتناع الضارب زيد الا ترى انه
لما كان التنوين محذوفا لاجل اللام لم يفد الاضافة تخفيفا ولما لم يفده لم يجز فان قيل
مثل الحسن الوجه من الاضافة اللفظية ولا تخفيف فيه لان التخفيف اما بحذف
التنوين او النون ولا وجود لشيء منهما فيه اما الاول فلان لام التعريف ينافي التنوين
واما الثاني فلانه مفرد اجيب ان التخفيف كما يحصل بحذفهما يحصل بغيره
وفي الحسن الوجه يتحقق والثاني بيانه ان اصله الحسن وجهه برفع وجهه على انه
فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة واضافته الى الفاعل على خلاف الاصل
لانه هو هو في المعنى فشبهوه اما بوقوعه بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه وجعلوا
الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيه لفظ الضمير المتصل بالوجه وعوض عن الضمير

تقدم

اللام لئلا يزول تعريفه ثم اضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من
الوجه واستتاره في الحسن فان قيل انما يتحقق التخفيف بهذا ان لو لم يعوض
من الضمير لام التعريف ولما عوض عنه اللام فلا تخفيف والجواب ان اللام اخف
لفظا ومعنى من الضمير وبعض تصاريف الحسن الوجه قد يكون ضميره المحذوف اشد احرف
نحو مررت بالزينبات الحسن الوجوه فان اصله الحسن وجوههن وفيه بعد الاضافة
تخفيفين فان قيل التخفيف على ما قررتم في المضاف اليه لكنه يجب ان يكون
في المضاف فالجواب لا نم ذلك بل يجب ان يفيد الاضافة التخفيف في اللفظ
اعم من ان يكون ذلك في المضاف اليه او في المضاف ولذلك قال المصنف ولا يفيد الا
تخفيفا في اللفظ ولم يقل في المضاف
خلافا للفراء اعلم
ان الفراء اجاز الضارب زيد وتمسك بوجوه الاول ان التعريف انما دخلها بعد الحكم
باضافتها فحصل التخفيف بالاضافة فلما قصد التعريف عرف بما يليق به وهو اللام
وجوابه ان الالف واللام في اول الاسم سابقة على ما يشعر بالاضافة
فوجب ان يكون حذف التنوين لهما لانه موجب له موجبان سبق احدهما فثبت الحكم بالسابق
كما لو لمس ثم بال فانتقاض الوضوء للمس السابق ولم يوثر الثاني شيئا اذ لا يحصل
الحاصل هذا الجواب قرره المصنف في شرح المفصل ولا يخفى عليك ان عبارته
دالة على انه علل السبق بالتقدم اللفظي قال الفاضل المحقق صدر الدين الحديثي
تغمده الله بغفرانه ليس السبق معللا بالتقدم اللفظي كما توهموا بل اللام لتعريف المدخول
والتعريف لما كان امرا معنويا فاستعماله لكونه اهم والاهتمام به اقدم بخلاف الاضافة
اللفظية فانها لا تفيد امرا معنويا بل تخفيفا لفظيا الوجه الثاني انه جاء عن العرب

انما قال المخرج ليخرج المنقطع وانما قال عن متعدد وان كان الاخراج لا يتصور
الا عن متعدد ليكون مذكورا في الحد بالمطابقة فان دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات
وانما قال لفظا او تقديرا للتنبيه على ان المستثنى نوعان احدهما هو الذي
يكون المستثنى منه مذكورا وثانيهما هو الذي يكون المستثنى منه فيه مقدرا
وهو المسمى بالمستثنى المفرغ نحو ما جاءني الا زيد وقوله بالا واخواتها لبيان الاد
الموضوعة للاخراج لا للاحتراز به عن شيء وما توهم من انه للاحتراز عن مثل قوله
فاقتلوا المشركين ثم قال لا تقتلوا اهل الذمة وعن مثل قام القوم لا زيد باطل
لما قاله المصنف في شرح المفصل من ان هذا ليس باخراج وانما هو بيان مراد
المتكلم باللفظ الاول وكذلك لو قيل قام القوم لا زيد فليس زيد داخلا في القوم
بل هو غير له وكذا قام زيد لا عمرو وهذا ما ذكره والتحقيق في قولنا قام القوم لا زيد ان
لا العاطفة لنفي ما ثبت للاول لا للاخراج بدليل انه يستعمل حيث لا يتصور
اخراج نحو قام زيد لا عمرو وقال الامام الحديثي وقوله عن متعدد ليخرج نحو
رايت اسدا راميا فان راميا يخرج الحيوان المفترس من مدلول مطلق الاسد
وليس هذا اخراجا عن متعدد اذ الاسد لم يشمله والرامي اذ لا يراد معناه الحقيقي
والمجازي معا هنا وقال بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد اقول
هذا الكلام غير مستقيم اما الاول فلان راميا ان اخرج الحيوان المفترس
وجب شموله له والرامي فان الاخراج بدون الشمول محال وان لم يشمله فلا يتصور
اخراج والحاصل ان حكمه بالاخراج وحكمه بعدم الشمول متناقضان واما الثاني
فقد عرفت وقد يقال لا احترز بقوله بالا واخواتها عن مثل اعجبني القوم الظرفاء فان

الطرفا آخر غير الطرفا عن متعدد هو القوم وهذا ايضا غير مستقيم فانه ايضا
يبين مراد المتكلم باللفظ لا اخراج شيء مما علم في قام القوم الا زيد قال
والمنقطع المذكور بعدها المذكور غير الجنس شامل للمنقطع وغيره وقوله بعدها يخرج
ما هو مذكور لكن لم يذكر بعدها وقوله غير مخرج يخرج المتصل قال المصنف في امالي
الكافية وهذا اولى من حد النحويين الذين يقولون في حد المنقطع انه ما كان من غير جنس
فانه باطل بقولنا جاء القوم الا زيدا القوم معهود من شيء كرو بين مخاطبك ليس منهم زيد
فهذا استثناء من الجنس ومع ذلك هو منقطع قال ويمكن ان يعتذر النحويون بان
غير الجنس يطلق على ما لم يكن داخلا في الاول فلما كان المنقطع غير داخل في الاول امكن ان
يعبر عنه بانه من غير الجنس بالتفسير الذي ذكرناه هذا كلامه وبه ظهر ما في الشرح
من قوله وقد توهم بعض النحويين الى آخره وفي تحقيق معنى الاستثناء ثلثة اقوال القول
الاول ان المستثنى مبين لغرض المتكلم من المستثنى منه كساير التخصيصات من قوله
تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا ونحوه لا فرق عند هؤلاء بينهما الا من وجهين احدهما
ان المستثنى يجب ان يتصل بالمستثنى منه لفظا او ما في حكم الاتصال لفظا كالقطع
من المستثنى منه لسعل او سعال او نحوه مما يكون ما نعا من الاتصال اللفظي والثاني
ان المستثنى مع صيغ مخصوصة نحو الا واخواتها وقول المصنف فهو مثل التخصيص
عند هؤلاء مشعر بانه عندهم ليس تخصيصا وليس كذلك بل هو عند جميع الاصوليين نوع من التخصيص
وداخل في حده عندهم قال المصنف وهو اي كون المستثنى مبينا للغرض من المستثنى
منه غير مستقيم لجواز له عندي عشرة الا درهما والعشرة نص في مدلولها ولو اريد بعشرة
تسعة وذكر الا واحدا تبيين مراده بطل النصوصية واجماع النحويين على ان الاستثناء

الجنس ما كان داخلا

الواهب المائة الهجان وعبدها وجه التمسك به ان قوله وعبدها عطف على المائة
والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه وكانه قال الواهب عبدها والواهب عبدها مثل
الضارب زيد واذا جاز ذلك جاز الضارب زيد قال المصنف هذا التمسك
ضعيف لانه انما جوزه بعض النحويين لانه ليس مباشرا وانه تابع وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل
في المتبوع كما في قولهم رب شاة وسخلها بدرهم ولو قال رب سخلها لم يجز الوجه
الثالث ان الضارب الرجل جائز بالاتفاق فينبغي ان يجوز الضارب زيد حملا عليه
اجاب عنه المصنف بانه انما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن
الوجه لانهم لما شبهوا الحسن الوجه في النصب مع صحة الاضافة بالضارب الرجل
كما قررناه فيما سبق هذا شبهوا الضارب الرجل في صحة الاضافة بالحسن الوجه وذلك
اي صحة الاضافة في الحسن الوجه لمجيء الالف واللام في الثاني لما عرفت مما قررناه انه
اللام له مدخل في صحة الاضافة لان صحة الاضافة موقوف على النصب ووجود الالف
واللام في الثاني واذا كان كذلك فلا يجوز الغاء اللام فصح ان يشبه به ما كان مثله
في ذلك اي في وجود اللام في الثاني فلا يلزم من جواز الضارب الرجل جواز الضارب زيد
لما ذكرناه من الفرق وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان الحسن الوجه بخفض
الوجه من المسائل التي هي احسن كما يحقق في الصفة المشبهة بخلاف رفع الوجه فانه قبيح
قوله في الشرح في النصب مع صحة الاضافة قيل فيه نظر لانه يدل على انه
مشبه بالضارب الرجل في صحة الاضافة وليس كذلك قطعا فحق ان يقال في النصب
لتصحيح الاضافة كما ذكره في باب الصفة المشبهة اول الباب انه وان قال في باب
الصفة المشبهة على هذا الوجه الذي هو حق لكنه قال ايضا فيه ثم لما شبه باب اسم

الفاعل في النصب والاضافة فالسطر المذكور وارد على عبارته التي هنا وكذا على
عبارته التي في باب الصفة المشبهة ويمكن توجيه عبارته التي هنا بان يقال قوله
مع صحة الاضافة في محل الحال من النصب ويكون معناه شبهوه به في النصب حال
كون النصب مصاحبا صحة الاضافة لا انهم شبهوه به في صحة الاضافة واما
عبارته التي في باب الصفة المشبهة فسيجيء توجيهها فالوجه الرابع انه يجوز
وشبهه وهو الضاربانك والضاربوك والضاربي والضاربانى فينبغي ان يجوز الضاربك
اجاب عنه المصنف بانه انما جاز الضاربك لانه محمول على ضاربك وضاربك
لا يستقيم اعتبار تحقيق التخفيف فيه الا ترى انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا
الى تحقيق التخفيف الا ترى انه لا يجوز ان تقول ضاربنك والا لزم الجمع بين مدلولين
متناقضين لان التنوين يدل على الانفصال والضمير المتصل يدل على الاتصال وهما
متناقضان ولما التزموا الاضافة من غير تحقيق تخفيف في ضاربك حملوا الضاربك
عليه لانه باب واحد باعتبار ان المفعول فيهما مضمر متصل بخلاف في الضارب زيد
فقد ثبت انه لا يعتبر في ضاربك تخفيف لمانع منع ولما كان الضاربك من باب ضاربك
فلا بعد في ان يحمل عليه بدون اعتبار تخفيف فيحصل من ذلك انه لا يلزم من صحة اضافة
الضارب زيد قال في الشرح التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق
تخفيف لانهم لو اثبتوا قوله لانهم لو اسوا تعليل قوله ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف
وتوجيهه انهم لو نظروا الى تحقيق تخفيف لجوزوا اضاربنك وضاربانك وضاربانك لتصحيح التخفيف في ضاربك
ولو جوزوا ذلك لادى الى التنقض ولم يتعرض لتعليل التزام الاضافة في الشرح.

وتعرض له في امالي المسائل المتفرقة حيث قال وقد تكون الاضافة في باب اسم الفاعل
لتعذر غيرها كقولك مررت برجل ضاربك لانهم لو لم يضيفوا مع ثبات الضمير المتصل
لقالوا ضاربنك فيجمعوا بين دليلي الاتصال والانفصال وهو متناقض ولو لم
يضيفوا مع تغير الضمير المتصل لقالوا ضارب اياك فيخالفوا باب الاضمار وهو الرجوع
الى المنفصل من غير تعذر المتصل ولا انفصال لتعذره لانه لم يمكن الجمع بينه وبين التنوين
لا نقول لا ضرورة الى التنوين فلم يتعذر فان قيل هذا يؤدي الى ان لا يقع
المنفصل الا بكذا اذا قلت ما ضربت الا اياك فيمكن ان تقول ضربتك فلا يتعذر قلنا ليس
كذلك فان المعنيين في قولك ضاربك وضارب اياك لو قدرا للفظه على حد واحد
وليس المعنيان في قولك ما ضربت الا اياك وما ضربتك على حد واحد فيستقيم العرف بينهما
فلذلك كان ثم متعذرا وهاهنا غير متعذر وهذا كله على قول من قال ان الضاربك مضاف
واما من قال ان الكاف في موضع نصب على انه مفعول فيقول الفراء يندفع عنده من اصله
ولا بعد في الوجهين جميعا اراد بالوجهين الاضافة وكونه مفعولا ولا يصح ان يحمل
الوجهان على مذهب الفراء وغيره لانه يلزم مناقض كلام المصنف لانه قال في اوايل
هذا البحث وذلك غير مستقيم فان قيل هذا مناقض ما ذكر نحوه من ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا قلنا هو تخصيص له والاضافة اللفظية في الغالب
كذلك على ما قلناه الا في هذه المواضع التي خصصت لاجل المعاني التي قررت فيها
والتخصيص بعد التعميم ليس بدع هذا جميع ما ذكره المصنف في الشرح وامالي الكافية
مع بيان ما يحتاج اليه واعلم ان جار الله العلامة قاس الضاربك وشبهه
على ضاربك وضارباك وضاربوك والضارباك والضاربوك والمصنف حكم في شرح

المفصل بان الكاف في الضاربك مجرور بالاجماع والامام الحديثي جوّز فيه النصب
والخفض ونقل خلافا في كاف ضاربك وضاربا لك وضاربوك قال ولا يضاف
موصوف اعلم انه لا يضاف موصوف الى صفته وكذلك لا تضاف صفة الى
موصوفها لتعذر كل واحد منهما لفظا ومعنى اما الاول وهو امتناع اضافة الموصوف
الى صفته فاستدل عليه في الشرح بوجوه ثلثة قرر الامام الحديثي الوجه
الاول منها بان المقصود بالذات اذا قلت جاء زيد العالم زيد والعالم لم يؤت به الا
ليضاح بانه العالم اي ليتم به لا انه المقصود بالذات والاضافة المعنوية ما تعرف
المضاف بالمضاف اليه فلو اضيف زيد الى العالم لكنت معرفا لما قصد به الذات بما
لم تقصد به الذات فيلزم تكميل الاعلى بالادنى ولا يرد الرجل لان اللام جزء ولذا
مدلولهما شيء واحد ولا الصفة لانها موضحة لا مكملة ولذا يجوز حذفها وقرر
اخوه الفاضل صدر الدين الحديثي بان يوكد زيدا العالم الغرض بالعالم الحكم على زيد
فهو يشبه الفعل في كونه حكما فلا يصلح لتعريف المضاف كالفعل وانا اقول
في تقريره لو اضيف الموصوف الى صفته لكنت معرفا للشيء بما لم تقصد به الذات
يعني لكنت مضيفا للشيء الى ما لم تقصد به الذات ضرورة ان الصفة لم تقصد به الذات
وانما قصد به المعنى في الذات والتالي باطل فان المضاف اليه لا تقصد به الا الذات
يدل على هذا ما ذكره المصنف في شرح المنظومة وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته
لان المضاف اليه مقصود به الذات لا المعنى والصفة مقصود بها المعنى لا الذات
فيتنافيان والوجه الثاني هو ان كونه صفة تقتضي له حكم التبعية وح لا يكون له
حكم المقصود بالنسبة وكونه مضافا اليه يقتضي له حكم المقصود بالنسبة اليه

فكيف يكون الشيء تبعا غير تبع من جهة واحدة نعني بالنسبة الى اسم واحد بخلاف ما
اذا كان الشيء تبعا باعتبار اسم اخر فانه لا يكون ممتنعا الوجه الثالث هو ان الصفة
يقتضي ان يكون باعراب الموصوف وكونه مضافا اليه يقتضي ان يكون مخفوضا بالاضافة
مرفوعا اذا كان موصوفها مرفوعا مثلا وهو باطل ولا يخفى عليك ان الوجهين الاولين
معنويان والثالث لفظي واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فالكلام فيه
كالكلام في الاول يعني في الثلثة المذكورة في امتناع اضافة الموصوف الى صفته
ولم يتعرض الامام الحديثي لكيفية جريانها فيه وقرر اخوه الفاضل صدر الدين
الحديثي الوجه الاول بانه يودي الى تعريف الصفة ويكون تعريفا بالحكم وكما ان الفعل
لا يقبل التعريف لكونه حكما فكذلك الصفة وانا اقول تقرير الوجه الاول
هو انه لو اضيفت الصفة الى موصوفها وقيل عالم رجل مثلا فالعالم من حيث انه
صفة يجب ان يقصد به المعنى لا الذات ومن حيث انه مضاف لا يجب ان يقصد به
المعنى فيتنافيان قطعا وتقرير الوجه الثاني انه لو اضيف العالم فيما ذكرنا من المثال
الى الموصوف لوجب ان يكون تبعا له من حيث انه صفة له ولا يجب ان يكون تبعا له من حيث
انه مضاف اليه فيكون تبعا غير تبع من جهة واحدة اعني بالنسبة الى اسم واحد
وهو ممتنع وتقرير الوجه الثالث لو اضيف العالم الى رجل كان الموصوف
مجرورا لصيرورته مضافا اليه فيجب ان يكون العالم مجرورا لانه صفة مجرور ولا
يجب ان يكون مجرورا من حيث انه مضاف فيودي الى ان يكون مخفوضا غير مخفوض
وهو باطل فثبت امتناع اضافة الصفة الى موصوفها بالوجوه الثلثة المذكورة
وفيه وجه اخر وهو انه لو اضيفت الصفة الى موصوفها لادى الى تقديم التابع

مضافا باعتبار

بالاضافة فيقتضي الى ان يكون

الدلالة

بل يمكن ان لا يقصد به ال

وتأخر المتبوع وذلك عكس حقيقتهما قال ومثل مسجد الجامع هذا يرد
شبهة في إضافة الموصوف إلى صفته تقريرها أنهم يقولون المسجد الجامع والجانب
الغربي والصلوة الأولى والبقلة الحمقاء ولا يخفى أن المسجد في المثال الأول موصوف
والجامع صفة له وكذلك في الأمثلة الثلثة الباقية فإذا قالوا مسجد الجامع فقد
أضافوا الموصوف إلى صفته والجواب أنه قد تقدم ما يمنع ذلك فوجب تأويل
هذه المواضع بما يستقيم به جريها على قياس لغتهم فيكون مسجد الجامع متأولا
بمسجد الوقت الجامع وكما يصح وصف الموضع أي المسجد بكونه جامعا لأنه موضع يجتمع
فيه يصح وصف الوقت بكونه جامعا لأنه وقت يجتمع فيه فيصح الإضافة لا باعتبار
إضافة الموصوف إلى صفته قال المصنف في شرح المنظومة فحذف الوقت
وأضيف الجامع الذي صفة الوقت لا إلى صفة المسجد وجانب الغربي متأول بجانب المكان
الغربي وصلوة الأولى متأول بصلوة الساعة الأولى وبقلة الحمقاء متأول ببقلة
الحبة الحمقاء فإنه كما يصح وصف البقلة بالحمقاء يصح وصف الحبة بالحمقاء فحذفت
الحبة وأضيفت البقلة إلى الحبة لا إلى صفتها قال ومثل جرد قطيفة
وأخلاق ثياب هذا يرد شبهة في إضافة الصفة إلى موصوفها تقريرها أنهم
يقولون قطيفة جرد وثياب أخلاق فالقطيفة في المثال الأول موصوف وجرد صفة
لها في المثال الثاني فإذا قالوا جرد قطيفة وأخلاق ثياب فإنما أضافوا الصفة ولذلك صح
إلى موصوفها فالجواب أنه قد تقدم ما يمنع من ذلك فوجب تأويله على وجه
يستقيم وتأويله أنهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كأنه اسم غير صفة
فلما قصدوا تخصيصه لأنه صار مبهم الذات بعد حذف القطيفة لكونه صالحا لأن

يكون من فضة وغيرها أضافوه إلى جنسه الذي يخصصه فقالوا جرد قطيفة
كما أضافوا خاتما إلى فضة فقالوا خاتم فضة وقد شبه النحويون هذا الباب بقوله
والمؤمن العائذات الطير يرقبها ركبان مكة بين الغيل والسند قال
المصنف في شرح المفصل وشبهه به لا من جهة الإضافة لكن من جهة أنك أجريت الطير
على العائذات عطف بيان بعد أن أردت بالعائذات نفس الذات بحذف موصوفها
فلما صار مبهمة جاز بيانها بموصوفها فوجه تشبيهه بها أنك أردت بالأول
حذف الموصوف فصار مبهما فقصدت إلى تبيينه بالآخر بتبيينه من الأول بالإضافة
وهاهنا بعطف البيان هذا كلامه ومعنى البيت أنه أقسم بالله الذي يؤمن الطير التي
يعوذ بالحرم والغيل والسند موضعان والعائذات منصوب بالمؤمن والطير
عطف بيان له قال ولا يضاف اسم مماثل الاسمان المماثلان في العموم
والخصوص وهما اللذان لا يختلفان في الدلالة بوجه على ما ذكره المصنف في شرح
المنظومة واللذان علقا على مسمى واحد على ما ذكره جار الله العلامة في المفصل
لا يضاف أحدهما إلى الآخر سواء كانا اسمي عين أو معنى فالأول مثل ليث وأسد
والثاني مثل حبس ومنع وإنما لا يجوز الإضافة المذكورة لعدم الفائدة لأن
الإضافة لم تأت إلا لتخصيص المضاف أو توضيحه فإذا أضيف الاسم إلى مثله
كنت كأنك أوضحته بنفسه أو خصصته بنفسه وهو غير مستقيم إذ لا يستقيم
إيضاح الشيء أو تخصيصه بنفسه وإذا كان كذلك فلا يتضح المضاف ولا يتخصص
في هذه الإضافة قطعا فلا يجعل فيها فائدة فلا يجوز فإن قيل قد جاء كل الدراهم
وعين الشيء مع أن المضاف هو المضاف إليه فيهما فالجواب أنه ليس مثله

فان كلا صالح للدراهم وغيرها ضرورة انه اعم فاذا اضفته الى الدراهم فقد حصل
فائدة لم تكن ولذلك غير الشيء ونفس الشيء وما كان مثله فان المضاف تخصص بهذه
الاضافة لما فيه من صلاحيته ان يكون للمضاف اليه ولغيره لكونه اعم والحاصل
ان دلالة الاسمين فيما ذكرتم مختلفة فان المضاف في المثال الاول يدل على اعم مما يدل
عليه المضاف وكذلك يقول في المثال الثاني فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات
بعين الذات معناه حقيقتها وعلى ما قال اتحاد المضاف وعدم علو في المثالين على ما علق
عليه المضاف اليه قال وقولهم سعيد كرز هذا يرد اعتراضا على
قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص وتقريره ان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد من غير ان يكون في احدهما خصوص او عموم
وقد صحت اضافة سعيد الى كرز باتفاق فلتصح اضافة ليث واسد والجواب
انه قد تقدم الدليل الدال على امتناعه فوجب تاويل ما نحن فيه لئلا ينتقض
الدليل المذكور وتاويله ان الاسم يطلق ويراد به اللفظ كقوله تعالى انبئوني باسماء
هؤلاء وقوله تعالى اسمه المسيح بن مريم ويطلق ويراد به المعنى كقوله تعالى ما تعبدون
من دونه الا اسماء سميتموها وسبح اسم ربك فيجب حمل الاول منهما على المدلول والثاني
على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ فهو في
الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مدلول اللفظ غير اللفظ ولا عكس بتقدير العكس
فيه وهو ان يحمل الاول على اللفظ والثاني على المعنى لانك تسند اليه ما
يصح اسناده الى اللفظ كقولك جاءني سعيد كرز ولهذا ان تقول قد تسند الى الاول
ما لا يصح اسناده الى المعنى كقولك سعيد كرز مرفوع بجاءني فالوجه ان يحمل الاول على المعنى

والثاني على اللفظ حيث يستقيم ذلك ويحمل على عكس ذلك حيث لم يستقم ذلك ويستقيم
عكسه ولم يقولوا كرز سعيد وان كان يحتمل هذا التاويل يعني ان يراد من الاول المعنى
ومن الثاني اللفظ لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم فكان الاضافة فـ
الى الاوضح اولى من العكس واما كون اللقب اوضح من الاسم فيعلم من كلام ذكره المصنف
في امالي المفصل وهو حد اللقب كل اسم غير صفة صار علما بالغلبة والمراد بالغلبة
ما لم يوضع بوضع واضع خاص وانما قلنا غير الصفة احترازا من الصفات التي
غلبت حتى صارت اعلاما من نحو قولك الكاتب والوزير والصاحب لانها لو كانت منها
لما جاز اضافة الاسم اليها في مثل قولك زيد الكاتب وعمرو الصاحب بل نقولها
جارية على ما كانت عليه وهذه جوزوا فيها الاضافة اذ لم يكن لها مع الاسم
حالة مخصوصة متقدمة فبقي عليها يعني اللقب في مثل زيد الكاتب صفة للاسم
قبل التسمية ويمتنع اضافة الموصوف الى صفته كما مر فبقي على تلك الحالة بعد
التسمية اجراء لها مجرى الاصل وليس اللقب في هذه كذلك ولذلك قالوا زيد قفة
والمراد مسمى هذا اللقب وانما قلنا صار علما بالغلبة احترازا من ان يسمى
مسمى باسمين بالاصالة فانه لا يقال زيد ابي عمرو لانهما عندهم سواء بخلاف
اللقب الغالب لانه لم يغلب الا لشهرته فاضافوا الخفي الى المشهور لوضوحه
واعلم ان المصنف ذكر في امالي الكافية تاويلين اخرين لمثل قولهم
سعيد كرز احدهما ان سعيدا لما كان في معنى الجنس المسمى بسعيد صح اضافته
الى ما بعده بتقدير ذكر فيه من نحو كرز فصار بهذا التاويل من باب خاتم حديد
ويكون على هذا استعمالا للعلم لواحد من الامة المسماة به فصحت اضافته لذلك

مثلها في يا زيدا وشبهه والاخر انهم يختصرون في الاعلام لكونها في الكلام فجوزوا
اضافته الى لفظة لما فيه من التخفيف بحذف التنوين لفظا او تقديرا كما جوزوا حذف
التنوين عند وصفه بابن وغير ذلك من التخفيفات **قال** واذا اضيف الاسم
اعلم ان الاسم الصحيح عند النحويين ما ليس آخره الفا ولا واوا ولا ياء والملحق به
ما آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما سمي هذا ملحقا بالصحيح لان حرف العلة يخفف
النطق به متحركا لسكون ما قبله فالاسم الصحيح والملحق به اذا اضيف الى ياء المتكلم كسر
آخره مثال الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ثوبي وداري ومثال
الملحق به ظبيي ودلوي وانما كسر آخره لمناسبتها اي لتناسب الكسرة الياء ولان الضم
والفتح مما قبل الياء مستثقل بخلاف الكسر الا ترى انهم يقولون رايت القاضي
بسكون الياء بعد الكسرة ولا يقولون رحى باثبات الياء بعد الفتح ولا فلنسي
بياء بعد ضمة السين بل ابدلوا ضمة السين كسرة بعد قلب الواو المتطرفة ياء وما ذاك
الا لخفة الاولى واستثقال الاخرين ويجوز في ياء المتكلم الفتح والسكون وقد
اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح ان الاصل الفتح لانها كلمة على حرف واحد
فوجب ان تبنى على حركة قياسا على الاكثر في كلامهم كقولك ضربت وضربت وضربت
واشباه ذلك ثم سكونها بعد ذلك على سبيل التخفيف وشبهها اولئك انها حرف
علة فيجب ان تبنى على السكون وان كانت كلمة واحدة كواو ضربوا وجوابه
ان تحريك الواو بعد الضم مستثقل والدليل عليه اطراحهم اياه في الاسماء اذا ادى
اليه قياس الا ترى انهم لم يقولوا في جمع دلو ادلو وان كان قياس في جمع فعل افعل
كفلس وافلس فلا يلزم من رفض الحركة في الواو استثقالا لها رفض الحركة في غيرها وهو

الياء التي يحسن فيها مع انه القياس اي تحريك الياء وهو القياس كما عرفت واستقرار
المعارض اي ومع استقرار المعارض وهو الثقل الذي في تحريك واو ضربوا
قال فان كان آخره الفا الاسم المعتل عند النحويين وهو الذي
آخره حرف علة ان كان آخره الفا ثبتت عند الاضافة الى ياء المتكلم سواء كان
الف التثنية او غيرها كقولك عصاي ورحاي وضاربا ي وانما ثبتت لانها لا
يمكن تحريكها بكسر ولا غيره فوجب ان تبقى الفا ولو قدر جواز تحريكها لوجب ان
تقلب الفا فوجب ان تبقى الفا وهذيل يوافق في باب ضاربا ي لما كان للتثنية
فيثبتها ويخالف في غيره فيقلبها ياء فيقول رحي وعصي ووجهه ان الالف وقع
في محل المتحرك لما علمت من وجوب كسر ما قبل ياء الاضافة ولا يمكن تحريكه فرجع
الى اصله فصار عصوي ورحيي فاستثقلت الحركة على الواو والياء فحذفت
فسكن حرف العلة قبل ياء المتكلم فوجب ادغامه لان حرف العلة التي قبل ياء المتكلم
ان كان ياء فلاجتماع المثلين وان كان واوا فلاجتماعه مع الياء وسبق احدهما
بالسكون فقالوا عصي ورحي ولم يفعلوا ذلك في التثنية لامرين احدهما
ان العلة التي ذكرناها في غير التثنية منتفية فيها اذ الالف في التثنية
لا اصل لها في واو وياء فيمكن ردها اليها حتى يجري فيها ما جرى في عصي و
رحي والثاني انهم لو فعلوا ذلك في المثنى لالتبس المرفوع بغيره لان الف
التثنية علامة الرفع فاذا قلبتها ياء لم يبق للرفع علامة فان قلت
فعصي في الاحوال الثلاث يلتبس فيه الرفع بغيره قلت الفرق بينهما
ان عصي الملتبس فيه ليس تقلبا الالف ياء لانها لو تقلب لكان الامر كذلك فلم يكن

القلب فيها مؤديا الى اللبس ولا يلزم من قلب الالف ياء في الموضع الذي لا يؤدي
القلب فيه الى لبس وهو باب عصى قلبها في موضع يؤدي القلب فيه الى اللبس
المذكور وهو التثنية واعترض الامام الحديثي على الوجه الاول بانه منقوض
بالف بشرى فانه لا اصل له مع انه تقلب وعلى الوجه الثاني بان مسلمي قلبت
واوه ياء وادغمت رفعا وان التبس بالنصب والجر واعلم ان المصنف قد رد
وجه لغة هذيل في شرح المفصل بغير ما قرره في شرح الكافية فقال وانما لا يفعلون
ذلك في التثنية لوجهين احدهما ان الف التثنية لم يكن مقدر الحركة حتى تعوض
عن كسرها القلب فلم تقلبوها بخلاف موسى وعيسى وشبهه فان حكم الكسر تقديرا
فلما تعذر الكسر لفظا عوضوه القلب اما التثنية فليست كذلك والثاني انهم
كرهوا ان تقلبوها ياء لئلا تغير واحرفا جيء به لمعنى بخلاف الف موسى وشبهه
فانه لم يؤت به على انفراده لمعنى ولا يلزم من جواز تغيير تغير ما ذكرنا ولا يخفى
عليك انه يرد على الوجه الثاني مسلمي رفعا وان كان اخر الاسم المعتل ياء
ماكر اذا اضيف الى ياء المتكلم ادغمتها في ياء المتكلم سواء كان منقوصا نحو
قاضي وغازي او تثنية نحو غلاميّ او جمعا غير مقصور نحو المسلمين او مقصورا
نحو اعشين ومصطفين لانها لما اجتمعت ساكنة مع ياء المتكلم وجب الادغام
لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة وان كان اخر الاسم المعتل واوا وذلك انما
يكون في المجموع جمع السلامة لا في غيره اذ لو وقع في غيره الواو في الاخر لكان منقلبا
الى الياء قبل الاضافة نحو ادلي في جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الضمة كسرة والواو
ياء لما تقرر في التعريف واما المجموع جمع السلامة في الرفع فمقصور ووقع ذكره فيه

فانه اذا اضيف الى ياء المتكلم سقط النون فيكون اخر الاسم واوا وبعدها ياء
المتكلم فيجب ان تقلب الواو ياء وتدغم في ياء المتكلم ثم لا يخلو ما قبل واو الجمع التي
تقلب ياء من ان يكون مضموما او مفتوحا فان كان مضموما فيجب ان يكسر كقولك في مسلمو كان م
مسلمي اما قلب الواو ياء فلان قياس لغتهم اذا اجتمعت الواو والياء وتقدمت
احدهما بالسكون ان تقلب الواو ياء وتدغم واما كسر ما قبلها فلانها لما انقلبت ياء ان م
ساكنة لم يمكن بقاء الضمة قبلها اذ ليس في كلامهم ياء ساكنة قبلها ضمة فوجب تغييرها
فحركت بالحركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة وان كان ما قبل الواو مفتوحا
وجب ان تقلب الواو ياء وبقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مصطفون مصطفيّ
وفي معلون معليّ اما قلب الواو ياء فلما تقدم واما ابقاء ما قبلها مفتوحا فلانه
لا يوجب تغيير الفتحة لسهولة النطق بها قبل الياء وياء الاضافة مع ما ذكرناه
من حروف العلة مفتوحة اما تحريكها فلانها لو سكنت لالتقى ساكنان واما تحريكها
بالفتح فاما لان الفتح اصل ياء الاضافة لما ذكرناه واما لاستثقال الضم والكسر
على ياء المتكلم فقوله في المتن وفتحت الياء للساكنين معناه ما ذكره المصنف في املي
الكافية فقال وفتحت الياء حذرا من اجتماع الساكنين لو سكنت لانها تصير ساكنة
هي وحرف العلة التي قبلها وقد جاء الاسكان على الياء مع الالف اما لكون
الالف مدا تقوم مقام الحركة فيختص اسكان الياء بما اذا كان قبلها الف ولا يجوز
اذا كان قبلها واوا وياء واما لنية الوقف والجمع بين الساكنين معتبر في الوقف
مطلقا فلا يختص الاسكان على هذا بما اذا كان قبلها الف بل يجوز في غير الالف
وهو في قراءة نافع محياي ومماتي وهو عند النحويين ضعيف قال المصنف في شرح

المطومه ومصرخي في قوله تعالى ما انتم بمصرخي جمع مصرخ جمع تصحيح فاصله مصرخين
مثل قاضين في الجمع حذفت النون للاضافه فاجتمعت يا الاعراب في يا المتكلم فوجب الادغام
كما وجب في قاضي الجمع سوا وقرا حمزة بمصرخي بكسر اليا وهي لغة ليست بالقويه في جميع هذا
الباب وقال المصنف ايضا في شرح المنظومة جواري المضاف الى يا المتكلم قياسه
ان يكون كظبيي ودلوي لان قبل حرف العلة ساكنا فقياسه ان يجري مجرى الصحيح
في الاعراب والاضافه تقال هذا جواري ومررت بجواري ورايت جواريا كما تقال هذا ظبي
ورايت ظبيا ومررت بظبي فاذا اضفته الى يا المتكلم فقياسه ان تقال هذا جواري
كما تقال هذا ظبيي وكرسي وقد جا فيه جواري كانهم استثقلوا كسرتين وثلث يا ات فحذفوا
يا المتكلم وابدلوا من الكسرة فتحة وفي الحديث الصحيح لكل نبي حواري وحواري الزبير
فالقياس كسر اليا كما تقدم وروي بفتحها وهو اختيار ابن وضاح قال
واما الاسما الستة اعلم ان الاسما الستة لها ثلث احوال احديها
ان يكون مضافة الى غير يا المتكلم وثانيها ان يكون مضافة الى يا المتكلم وثالثها ان
يكون مقطوعة عن الاضافة فذكر المصنف اول الاحوال في اوايل الكتاب والباقيين
هنا اما اب واخ فيقول عند اضافته الى يا المتكلم ابي واخي كما تقول يدي لانهم لما
حذفوا حرف العلة من اخره كحذفهم من دم ويد صارا نسيا منسيا ولذلك اعربوه على ما
قبلها فقالوا اخ اب واخ فصار حكمه حكم الصحيح فلذلك قالوا اخي وابي واما المبرد
فانه يجيز ابي واخي مشددا برده الواو المحذوفة وقلبه يا وادغامه في يا المتكلم متمسكا
بقول الشاعر قدر احلك ذا المجاز وقد اري وابي مالك ذو المجاز بدار ذو المجاز
موضع بعينه والقدر بما تقدير الله تعالى من القضا اي تقضا الله نعم نزلت في هذا المكان

٣٧

والسر فيه دليل الاحتمال ان يكون اقسم بالاب مجموعا جمع السلامة واصله ابين
فلما اضافه سقطت النون لاجل الاضافة فاجتمعت يا الاعراب ويا المتكلم
فادغمت فيها فصار لفظه ابي وان قيل شرط جمع الاسم جمع السلامة ان يكون
مذكرا علما لعاقل والاب ليس علما فلا يصح جمعه جمع السلامة فلا يستقيم هذا الجواب
اجيب بانه محذوف اللام فيجوز جمعه جمع السلامة كسنين والدليل عليه قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا واذا صح حمل ابي في البيت الذي تمسك به
المبرد على ما ذكرناه من الجمع لم يكن الحمل على ما ذكره وجه لانه اثبات لباب عار محتمل
غيره مما هو قياس لغتهم ثم لو سلم له ذلك يعني ان ابي في بيت المبرد قسم باب واحد كان
مردودا لانه خلاف القياس واستعمال الفصحا قال المصنف في امالي
الكافية ما معناه ان المبرد وجد السماع في ابي وقاس عليه اخي لانه مثله في لغاته
واصله وكثرة استعماله بخلاف البواقي واما حم وهن فانك اذا اضفتهما الى يا المتكلم
على لغة من اعربهما بالحروف قلت حمي وهني والكلام فيهما كالكلام في اخي وابي يعني
دليلهما كدليل اخي وابي واما فوك فاذا اضفته الى يا المتكلم فالافصح فيه في
الاحوال الثلثة وقد جا فمي على غير الافصح واما وجه فمي فهو انه اذا افرد اي قطع عن الاضافة
تقال فيه فم بميم بعد الفا وقياس هذه الاسما ان يلحق يا المتكلم بمفردها اي بمقطوعها
عن الاضافة على ما هو عليه حالة القطع عن الاضافة الا ترى انهم تقولون اخي وابي
لانهم تقولون حالة قطعه عن الاضافة اخ واب فكما قيل في اخ اخي قيل في فم فمي واما
وجه في وهو اللغة الفصيحة فهو انه انما قيل فم في حالة القطع عن الاضافة لضرورة ترد
عند الاضافة وذلك انهم لو قطعوه عن الاضافة على اصل اخواتها لقالوا فو فتنقلب

فد
عها

الواو الفا فيجتمع ساكنه مع التنوين فيحذف لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على
حرف واحد وليس ذلك في المتمكن من كلامهم فقلبت واوه ميما لانهما من مخرج واحد ولان
فيه غنة تناسب مد الواو فاذا اضافوه الى ياء المتكلم امنوا من حذف العين وبقاء
الاسم المتمكن على حرف واحد لزوال موجب حذف العين وهو التنوين من اجل الاضافة
وجب ان لا يحذف العين حالة الاضافة لعدم المقتضي لحذفها واذا وجب ان تثبت
العين وهي واو فقياس هذه الواو اي قياس الواو في الاسماء الستة سواء كانت
عينا نحو فوك او لاما نحو ابوك ان يكون ما قبلها من جنسها فضم ما قبلها لذلك فصار
اصله فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك لان قياس الواو
التي تجتمع مع الياء وقد سبق احديهما بالسكون ان تقلب ياء ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح
النطق بالياء بعدها لما علمت في مسلمي رفعا فصار في الاحوال الثلث في فان قيل
هلا في رايت فاي بالالف في النصب لظهور الاعراب ولا موجب للقلب كما قيل
في التثنية جاني غلاماي اجيب بان الف فوك رايت فاي مكسورة
تقديرا لوقوعها قبل ياء الاضافة وكذا فاءها لان فاء الفم من الاسماء الستة
تابعة في الحركة لحركة عينها التقديرية فيقوى سبب القلب فيه فيقلب وليس حركة لام
التثنية كذلك قال واذا قطعت هذا شروع في بيان الحالة الثالثة
وهي ان يكون مقطوعا عن الاضافة مطلقا اي لا يكون مضافا اصلا لا الى ياء المتكلم
ولا الى غيره بل وقعت مفردة فاذا وقعت كذلك التزموا حذف لامها وجعلوا الاعراب على
عينها كما فعلوا في دم ويد ولذلك اي ولالتزام حذف اللام وجعل الاعراب على العين
قلبوا الواو ميما قال المصنف في شرح المفصل وعلته انه لو حذفت واوه كاخواته

لبقي على حرف واحد فيختل ولو بقيت واوه لم تقبل الحركات فابدلت منها الميم لتصح فتقبل
الحركة وتخفيف ميم فم افصح من تشديده تشبيها لها باخواتها والافصح فتح فائه على الاصل
ومنهم من يضم الفاء فم كان الميم عوض عن الواو فضمت لذلك اي لكون الميم عوضا
عن الواو وتقريره ان الميم لما كان عوضا عن الواو ومناسبها الضمة اوتيا للبدل
على ان الاصل الواو ومنهم من يكسرها لان تعويض الياء من واو فوكثر فيما عوض
عنها الميم صار كتعويض الياء عنها ومنهم من يشدد ميمه فيقول فم لانهم لما
عوضوه شددوا ميمه لكونه عوضا عن العين واللام قال وجاء
فم يعني انه جاء في حم لغات اخر غير اللغة الاولى وكانت لغته الاولى ان يكون معربه
بالحروف عند الاضافة الى غير ياء المتكلم وبالحركات عند قطعه عن الاضافة على
ما ذكر وهذه اللغات احديها ان يكون مثل يد مطلقا يعني حالة الاضافة وحالة
القطع عن الاضافة وتقريره ان يدا معربة بالحركات في الاضافة والقطع عنها
تقول هذه يد ورايت يدا ومررت بيد وهذه يدك ورايت يدك ومررت بيدك
وكذلك على هذه اللغة معربة في كلتا الحالتين نحو هذا حم ورايت حما ومررت بحم وهذا
حمك ورايت حمك ومررت بحمك فتوافق حم في هذه اللغة اللغة الاولى في الافراد
لانه في اللغة الاولى معرب بالحركات حالة الافراد وفي هذه اللغة ايضا معرب
بالحركات حالة الافراد وتخالفها في الاضافة لانه في اللغة الاولى معرب
بالحروف حالة الاضافة وفي هذه اللغة معرب بالحركات حالة الاضافة واللغة
الثانية ان يكون مهموز اللام فيجري مجرى خبء فيقال هذا حمء ورايت حمأ ومررت
بحمء وهذا حموء ورايت حما ومررت بحم كما يقال هذا خبء ورايت خبأ ومررت بخبء

فهي كالواو م

وهذا أخ ورأيت أخا ومررت بأخ فيخالف اللغة الأولى في الوجهين جميعا
وهما الإضافة والقطع عنها إذ ليس شيء من لغاته مهموز اللام لا في الإضافة ولا
في عدم الإضافة واللغة الثالثة أن تكون ملحقا بالصحيح بواو في آخره فيجري
مجرى دلو فيقال هذا حمو وهذا حموك إلى الآخر كما يقال هذا دلو وهذا دلوك والرابعة
أن تكون مقصورا فيجري مجرى عصا فيقال هذا حما وهذا حماك كما يقال هذه عصا
وهذه عصاك وجاء في هن لغة أخرى غير ما ذكر وهو أن يجري مجرى يد مطلقا فيقال
هذا هن وهذا هنك كما يقال هذه يد وهذه يدك فيوافق اللغة الأولى في الإفراد ويخالفها
في الإضافة كما عرفت في أول هذه اللغات قال وذو لا تضاف الكلام هنا
في الأسماء الستة باعتبار الحالتين الآخرين من الأحوال الثلث التي ذكرت في أول هذا
الباب وهما إضافتها إلى ياء المتكلم وقطعها عن الإضافة مطلقا وذو يمتنع فيهما
ذلك إذ لا تضاف إلى الضمير سواء كان ضمير متكلم أو غيره ولا تقطع عن الإضافة أصلا
فلم يحتج إلى الكلام عليها بهذين الاعتبارين وإنما لم تضف إلى المضمر لأن وضعها لأن
يتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس كقولك مررت برجل ذي مال فإنه بدونها
لا يصح وصف الرجل بالمال لأنه لا يصدق عليه فهي من حيث الوضع تقتضي أن تضاف
إلى اسم الجنس والمضمر ليس باسم الجنس لأن المراد به ما يدل على الحقائق ولا يضاف
إليه وإنما لم تقطع لأنها ليست مقصودة وإنما هي وصلة إلى المضاف إليه والمقصود
هو المضاف إليه فلو قطع لزم ترك المقصود وذكر غير المقصود وهو ممتنع قال
التوابع الإعراب قسمان قسم بالأصالة وقسم بالتبعية والكلمات التي إعرابها
بالتبعية تسمى التوابع وعرفها المصنف بقوله كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة

قوله كل ثان بمنزلة الجنس يشمل التوابع وغيره لأن خبر كان وخبر إن ثوان لأسمائهما
قوله بإعراب سابقه يخرج عنه مثل ذلك قوله من جهة واحدة يخرج عنه خبر المبتدأ
والثاني من باب علمت والثالث من باب أعطيت لأنها ثوان بإعراب سابقها ولكن
من غير جهة واحدة لأن إعراب المبتدأ من جهة أنه مسند إليه وإعراب الخبر من جهة
أنه مسند وكذلك إعراب المفعول الأول في باب علمت من جهة أنه منسوب إليه وإعراب
المفعول به من جهة أنه منسوب وذلك لأن علم النسبة يقتضي منسوبا ومنسوبا إليه
فمفعوله الأول يكون منصوبا من جهة أنه منسوب إليه ومفعوله الثاني من جهة
أنه منسوب وكذلك تقول في الثالث من باب أعلمت قال المصنف في أمالي
الكافية تخرج به أعطيت زيدا درهما فإن تعلقه بزيد على معنى كونه آخذا وتعلقه بالدرهم
على معنى كونه مأخوذا الحال في جاء زيد العاقل يعني بأن زيد في جاء زيد العاقل مرفوع
من جهة أنه فاعل وإنما سمي صفة ليعلم أنه فاعل تبعا وليتميز عن التوابع الأخر لا لأنه ليس
فاعلا فإن قيل يلزم تعدد الفاعل لكنه فاعل ليس الأولى الفاعل
بالأصالة يمتنع أن يتعدد ولا امتناع في تعدده إذا كان بعضه أصليا وبعضه
تابعا فإن قيل التعريف منقوض بالمبتدأ الثاني فيما إذا قلت زيد أبوه قائم
فإن أبوه ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة فالجواب عنه أن المراد من قوله
ثان هو أن يكون فرعا في استحقاق الإعراب كما أشار المصنف إلى هذا المعنى
في شرح المنظومة بقوله التوابع ما يثبت لها الإعراب فرعا عن غيرها والمبتدأ الثاني
ليس كذلك واعلم أن ذكر كل في الحد خطأ لأنه سور يدل على كمية أفراد الموضوع
فلا يدخل في الحد لأن الحد للحقيقة وهي ليست كلية ولا جزئية ولا واحدة ولا كثيرة

وكذلك العاقل مرفوع من جهة أنه فاعل صح

كل صح

وان لم يخل عن بعض هذه الاحوال قال النعت اعلم ان الصفة يطلق باعتبار
عام اى باعتبار التابع وهو ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من ذكره والخاص
باعتبار التابع ويراد بالصفة بالاعتبار الثانى النعت وحده ما ذكره المصنف
فان قيل يرد على الحد الاول اسماء الاجناس فانها كلها تدل على ذات باعتبار
معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانثيه والمرأة
باعتبار الانوثة وكذلك جميع الاسماء قلت اجاب عنه المصنف فى شرح المفصل
بان الصفات المقصود بها المعنى لا الذات والاسماء المقصود بها الذات وقد احترزنا
عنه فى الحد بقولنا هو المقصود فان قيل قولكم جاءنى هذا الرجل الرجل فيه
صفة باتفاق من النحويين المحققين وهو لفظ يدل على ذات هو المقصود فيكون صفة
وغير صفة ومدلوله واحد قلت اجاب عنه المصنف فى شرح المفصل بوجهين
تقرير الوجه الاول ان الصفة يطلق باعتبارين مختلفين عام وخاص كما علمت لا يجمعهما
حد واحد فالحد المذكور اولا هو الحد العام والرجل فيما ذكرتم ليس صفة بالاعتبار
العام فلا يضر عدم دخوله فى الحد العام وانما هو صفة بالاعتبار الخاص فانه قسم من
اقسامها واذا قصد حد هذا القسم قيل هو اسم الجنس الجارى على الاسم المبهم وليس
كل ما هو صفة بالاعتبار الثانى يجب ان يكون صفة بالاعتبار الاول فان الصفة
بالاعتبار الاول يجب ان يكون مشتقا وبالاعتبار الثانى لا يجب ان يكون مشتقا
والوجه الثانى ان نقول هو مندرج تحت الحد الاول وبيان اندراجه هو ان الرجل
فى قولك جاءنى هذا الرجل لم يجئ الا بعد تقدم لفظ يدل على الذات ثم تخيل ابهام فى
الحقيقة التى يتميز بها الذات فلم يأت رجل هنا الا ليتبين المعنى الذى يتميز به الذات فهو لفظ

يدل على ذات فى هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود وهو عين ما ذكرنا فى الحد العام
والذى يظهر ذلك انهم يقولون مررت بهذا رجل فهو عندهم اسم غير صفة بلا
خلاف ويقولون مررت بهذا الرجل فيلزمه اسم بلا الخلاف فانظر الى الاسم الواحد
كيف جاء غير صفة لما قصد به الذات وجاء صفة لما عرف الذات ولم يقصد به الا قصد
المعنى قوله فى حد النعت تابع غير الجنس يدخل النعت وغيره قوله يدل على معنى فى متبوعه
يخرج عنه ما سواه قوله مطلقا يدفع وهو التوهم فى مثل ضربت زيدا قائما فانه
داخل فى ذلك اما بيان توهم الدخول فهو ان يقال انه تابع يدل على معنى هو القيام
فى متبوعه وهو زيد واما انه وهم فلان قائما فيه ليس بتابع لانه حال والحال لا يكون
تابعا قطعا واما بيان اندفاعه بزيادة هذا القيد فهو انا اذا سلمنا انه تابع
يدل على معنى فى متبوعه فليست دلالته على ذلك مطلقا وانما هو مقيده بحال الضرب
كما تقدم فى مباحث الحال واعترض الامام الحديثى عليه فانه اذا اخرج
الحال بقوله تابع لا نسلم التوهم ولئن سلم لا يراد فى الحد لدفع التوهم الباطل
وايضا لو لم يكن الحال خارجا بقوله تابع لدخل فيه الحال المؤكدة فانها دالة على
معنى فى صاحبها مطلقا اقول الاعتراض بالحال المؤكدة لبعض
من اصحاب المصنف مذكور فى امالى الكافية فان قيل الحد صادق على
مثل قولنا اعجبنى زيد علمه فان هذا تابع يدل على معنى وهو العلم فى متبوعه وهو
زيد فليكن نعتا وليس كذلك قلت اجاب عنه فى امالى الكافية بان هذا وقع
فى بعض مواضع البدل اتفاقا من قضية عقلية وهو كون العلم لا بد له من محل ولا
محل الا زيد واما قولنا اعجبنى زيد ثوبه واعجبنى زيد يده وما اشبههما من المسائل

ليس فيها ذلك فيسعى ان يكون المسايل كلها واحدة وهو ان الاعجاب انما نسب الى الشا
والاول على سبيل التمهيد وان احدث الدلالة على ما ذكرنا او لام قضية عقلية
ولهذا احد في البدل بحد يشمل هذه المسايل كلها وهو قولنا تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه تلخيص هذا الجواب ان العلم فيما ذكرتم انما قصد به ان الاعجاب منسوب
اليه ولم يقصدها الدلالة على معنى في متبوعه ودلالة عليه من قضية عقلية
وليس كلامنا فيها فان قيل يلزم ان يكون كلهم في جا القوم كلهم نعتا لانه يدل
على معنى في متبوعه وهم القوم قلنا قد اورد على المصنف هذا السوال بعض من
اصحابه واجاب عنه في امالى الكافية بانه ان كان كلهم دالا على معنى في المتبوع فليكن
قولك جاء زيد زيد دالا على معنى في المتبوع وليس دالا على معنى في المتبوع وبيانه ان التوهم
الذي رفع بزيد الثاني ليس قائما بزيد الاول ولم يكن موضوعا له وانما جا اللبس على التابع
بالنظر الى الوجود اذ يحتمل ان يكون جاء زيد غلامه او غيره من المنسوبين اليه فالمتبوع
ليس التوهم قائما به البتة بل بالمخاطب ونحن قد قيدنا وقلنا ما دل على معنى في المتبوع
وكذلك قولنا جا القوم كلهم بات المتكلم بلفظ كلهم الا رافعا بها التوهم عن السامع
لئلا يتوهم ان بعضهم جاء فليس في المتبوع الذي هم القوم احتمال اصلا مع كلهم
وفايدته اعلم ان فايدة النعت تخصيص او توضيح فالتخصيص في النكرات مثل
قولك مررت برجل عاقل وقد عرفت معنى التخصيص في المجرورات والتوضيح يكون في المعارف
مثل جاء زيد العاقل والتوضيح تكثير الوضوح قال تلميذ المصنف المعارف
واضحه فيزيدها وضوحا والوضح البياض وقد يجيء لمجرد الثنا كاوصاف الله تعالى
مثل بسم الله الرحمن الرحيم وشبهه فانما هي لمجرد الثنا والمدح وقد يكون لمجرد الذم

كقولك لعن زيدا الفاسق الخبيث في الموضع الذي زيد متعين قبل ذكر الفاسق
وانما قيده بهذا القيد لانه لو لم يكن كذلك يكون من قبيل ما فايدته التوضيح وقد يكون
لمجرد التاكيد كقولك ضربت ضربة واحدة لانها معلوم من ضربة انها واحدة فلم يفد
الا لمجرد التاكيد ومنه قوله نفخة واحدة قال ولا فصل لما كان
الا كثر في هذا المقصود يعني مقصود النعت وهو الدلالة على المعنى الذي في المتبوع
المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط النعت حتى تاولوا غير المشتق
والمصنف رد هذا بان معنى النعت ان يكون انما يدل على معنى في متبوعه واذا
كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره والاسما
التي وقعت صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا اي في جميع استعماله
وهو معنى قوله عموما مثل المنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس واشباههما كقولك
مررت برجل تميمي وذي مال واراد باشباه المنسوب مثل سباب وعواج وبام
ودراع وباشباه ذو ذات واولو ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كاي
في مثل قولك مررت برجل اي رجل ومعناه وصف الرجل بكمال الرجولية قيل
فيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شي خارج عن حد اشكاله فاذا خرج
عن حدها فقد استبهم امره فيوتى بكلمة الابهام معناه برجل قد انتهى في
كماله في الرجولية الى حد يجب ان يستفهم عنه لخفاء سببه وعبارتهم في
تقرير معنى اي رجل يدل على انها استفهامية لكن الاستفهام لا يجامع الوصفية
فالوجه ان يحمل على انها في الاصل استفهامية لانها الان استفهامية واشترط
ان يضاف لما مثل المنعوت لانك تريد بها بيان كماله في الخصلة الدالة هو عليها من

الرجولية ونحوها فلا نحو رجل رجل اي عالم ومنها اسماء الاجناس اذا جرت
معرفة باللام ما بعد لاسماء الاشارة كقولك مررت بهذا الرجل فقولك الرجل ههنا
عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع وانما استعمل
ههنا صفة لان ما تقدم من اسماء الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على
المعنى لتقدم ما دل على الذات وهو معنى الصفة واختص وصف اسم الاشارة بذلك
اي باسم الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار
اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتي باسماء الاجناس لبيان حقيقة الذات المشار
اليها ومثل اسم الاشارة في وصفه بذي اللام قولهم يا ايها الرجل ومنها
اسم الاشارة في مثل قولهم مررت بزيد هذا فان هذا فيه يدل على معنى في ذات
زيد وهو كونه مشارا اليها فثبت ان الاشتقاق ليس شرطا في النعت لما ثبت من وقوع
هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير مشتقة والذين يشترطون الاشتقاق
يأولون هذه الالفاظ ويقولون تميمي ماول بمنسوب وذو مال ماول بصاحب مال
واي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل ماول بهذا المعين وزيد هذا بزيد المشار
اليه قال ويوصف النكرة ههنا الجملة البحث الاول ان الوصف يصح
بالجمل وانما كان كذلك لاستقلالها بمعنى الوصفية الا ترى اذا قلت مررت
برجل يقوم فان يقوم فيه يدل على معنى في متبوعه فيكون نعتا قطعا البحث
الثاني ان الجملة التي تقع نعتا لا تكون الا خبرية لان الصفة في المعنى حكم على
موصوفها كالخبر فلم يستقم ان تكون انشائية لذلك اي لكونها حكما كالخبر البحث
الثالث انه لا يوصف بالجملة الا النكرة لان الجملة لا تكون الا نكرة وكل ما لا يكون

الا نكرة لا يوصف به الا النكرة فالجملة لا يوصف بها الا النكرة اما بيان
الكبرى فسيجيء في قوله فالاول يتبعه في الاعراب الى آخره واما بيان الصغرى
فلان الوصف بالجملة انما كان في المعنى بالحكم والحكم في المعنى نكرة وكان الاسم
الذي يتشكل منهما نكرة قال المصنف في شرح المفصل ويعرف ذلك
بقولك في المعرفة مررت برجل قام ابوه فتقديره بقائم ابوه فاخذ الاسم من الحكم
لا من المحكوم عليه ولو كانت اسمية كقولك مررت برجل قائم ابوه فتشكل من الحكم
الذي هو الثاني فان قيل فقد يكون بعض الاحكام معارف في قولك زيد
القائم فالجواب ليس الاخبار في زيد القائم بالقيام بل لا بد ان يكون
القيام معلوما نسبته الى صاحبه عند مخاطبه ولو كان الحكم بالقيام
لوجب ان يكون مجهولا وانما الخبر في المعنى الحكم بان هذه الذات هي هذه
الذات وان كان كذلك صار زيد محكوما عليه والذي يدل على ذلك يعني على كون
الخبر في المعنى هو الحكم الذي هو غير معلوم لا القائم الذي هو معلوم قولك مررت
برجل اخوه القائم وتقريره ان الجملة الواقعة صفة مقدرة بمفرد بالاجماع فيكون
الجملة التي هي صفة في مثل قولنا مررت برجل اخوه القائم تتقدر بمفرد فلو لم
يكن ذلك المفرد الحكم الذي هو غير معلوم بل يكون ذلك المفرد القائم الذي هو معلوم
في مثل قولنا مررت برجل اخوه القائم يلزم وصف النكرة بالمعرفة وهو باطل
قطعا فان قيل اسبك منها قلت مررت برجل محكوم عليه ان اخاه
القائم فانظر كيف سبكه من قولك محكوم لانه الحكم في الحقيقة كما سبكه
في قولك قائم ابوه البحث الرابع انه لا بد فيها من ضمير ليحصل الربط بينها وبين

ابوه قائم لكان تقديره
مررت برجل ابوه

موصوفها كما كان ذلك في الخبر الا ترى انك لو قلت مررت برجل قام عمرو ولم تكن ربط
بينهما بشيء فان قيل اما تقول في قوله ما زلت اسعى معهم واختبط حتى
اذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط لتصف قوما سقوه
لبنا مخلوطا بالماء حتى عليه الماء وما يل لونه لون الذئب لورقته لان سمار
الاحشاء ضرب السحر لسرك ورقته والورقة لون الرماد والسمار اللبن الرقيق
فقوله هل رايت الذيب قط صفة لمذق وانشاء وحال عن الضمير قلت انه
ماول بالاتفاق تقديره بمذق مقول عندها هل رايت الذيب قط فما هو صفة بالحقيقة
محذوف والثاني معمول له قال ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه
اما الوصف بحال الموصوف فقولك مررت برجل عالم وهو القياس واما الوصف
بحال متعلقه فنزل منزلة حاله كما في الخبر لحصول الفائدة بذلك يعني كما ان حاله
يدل على معنى في متبوعه فكذلك الوصف بحال متعلقه يدل على معنى في متبوعه
مثل قولك مررت برجل حسن غلامه ثم اراد المصنف من الفائدة في قوله في الشرح
لحصول الفائدة هو معنى النعت لا الفائدة التي تكون بمعنى الغرض وقال
المصنف في شرح المفصل وانما نزل نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة نعته
بحاله من جهة انه له في الحقيقة باعتبار نسبته لا باعتبار افراده فاذا قلت
مررت برجل قائم ابوه فالقائم ابوه هو الرجل وما وصفته الا بذلك ولم تصفه
بالقيام المجرد ثم اجاز ذلك صح جريه صفة عليه اقول اذا علمت هذا علمت
اندفاع ما قاله الامام الحديثي لا يصح قياسه على الخبر باعتبار الحد الذي ذكره
فان الواجب في الخبر صدقه على ما صدق عليه المبتدا واما النعت فيجب ان يدل على معنى

في متبوعه ومجرد الفائدة لا يصحح النعت فان عطف البيان ايضا يفيد التوضيح
بل لا بد من دلالته على معنى في متبوعه لئلا يختل حده وهو لا يدل على معنى فيه
ظاهرا فينبغي ان يقول الحاجبي بدل قوله كما في الخبر لحصول دلالته على معنى في
متبوعه قال فالاول يتبعه اراد بالاول الصفة بحال الموصوف
كقولك مررت برجل عالم فمثل ذلك يتبع الموصوف في عشرة امور الاعراب وهو ثلثة
الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث قال المصنف في شرح المنظومة لا يعنون ان العشرة تجتمع
لانها انواع متضادة الافراد وانما يعنون انه لا بد من كل نوع من واحد من الرفع
والنصب والجر احدها ومن التنكير والتعريف احدهما ومن الافراد والتثنية
والجمع احدها فلا بد من اربعة من هذه العشرة للقسم الاول وبعبارة اخرى
في كل صورة انما تجتمع اربعة من العشرة لا غير لان كل اربعة منها تنافي الستة
الباقية الا ترى انك اذا قلت جاء زيد الظريف يوافقا افرادا وتعريفا وتذكيرا
ورفعا فالافراد ينافي التثنية والجمع والتذكير ينافي التانيث والتعريف التنكير
والرفع النصب والجر فالحاصل ست وثلثون مسئلة لان الرفع مثلا يكون
معه اما التعريف والافراد والتذكير واما التعريف والتثنية والتذكير
واما التعريف والجمع والتذكير فهذه ثلثة وياتي ثلثة اخرى معه بهذا التر
اذا بدل بالمذكر المؤنث فيحصل ستة وياتي ستة اخرى اذا بدل بالتذكير
بالتعريف التنكير فيحصل اثنا عشر قسما مع الرفع ومثله مع النصب ومثله مع
الجر فالمجموع ستة وثلثون اما تبعيته في الاعراب فلان النعت تابع والتابع

ومن التذكير والتـ
احدهما صـ ظ

تيب

معرب فی الجهة التی اعرب متبوعه فاذا کان المتبوع فاعلا فالتابع ایضا
فاعل الا انه بالفرعیة فیکون اعرابه موافقا لاعراب متبوعه قطعا وکذلک یقال
فی غیره واما تبعیته فی التعریف والتنکیر فلانه فی المعنی هو الاول یعنی ان ذات
النعت هو ذات متبوعه فقصد الی موافقتهما فی ذلک لیوافقهما فی قصد المعنی
المراد فلو لم یتوافقا فی التعریف والتنکیر یکون ذات احدهما معینه باعتبار
تعریفه وذات الاخر معینة باعتبار کونه نکرة فیلزم عدم اتحاد ذاتیهما ضرورة [margin: غیره]
ان المعین لا یکون غیر المعین وقد ثبت اتحادهما واما الخمسة البواقی التی هی الافراد
والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث فلانه فی المعنی للذات المتبوع توجب
مطابقتهما فی ذلک اذ لو تخالفا فی شیء منها لتخالفا فی الذات فیختل المعنی ولان
الاصل فی النعت والکثرة ان یکون مشتقا فاذا کان النعت بحال الموصوف یستتر
فیه ضمیر عاید الیه والضمیر یطابق المرجوع الیه افرادا وتثنیة وجمعا والمستتر
یطابق مستتره افرادا وتثنیة وجمعا ومطابق المطابق للشیء مطابق لذلک الشیء
فان قیل ما ذکرتم منقوض بقوله تعالی فعدة من ایام اخر فان الایام فیه مذکر
لانه جمع یوم واخر مونث لانه جمع اخری فلم یطابق الصفة الموصوف فی التذکیر
قلت یعلم جوابه مما قاله المصنف فی امالی القرآن حیث قال اخر جمع
اخری مثل قولک فضل وفضلی واما اخر فجمع علی اواخر مثل قولک افضل وافاضل [margin: فصل]
واخرین ان کان لمن یعقل کقوله تعالی واخرون یضربون وانما جمع ههنا علی فعل
وهو فی المعنی جمع اخر لانه للایام وواحدها یوم ویوم انما یقال فیه اخر باعتبار
اصل اخر وهو ان کل صفة لموصوف مذکر مما لا یعقل فانت فیها بالخیار ان شئت

عاملتها معاملة الجمع المونث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المونث
فیقول هذه الکتب الافاضل والفضلیات والفضل والفضلی فالافاضل
علی لفظه فی المذکر والفضلیات والفضل اجراء له مجری جمع المونث لکونه
لا یعقل والفضلی اجراء له مجری الجماعة وهذا جار فی الصفات والاخبار
والاحوال ولذلک جاء اخر نعتا للایام اجراء له مجری جمع المونث ولولا ذلک لم یستقم
ولذلک لو قلت جاءنی رجال ورجال اخر لم یجز حتی یقول اخرا واخرون لانه ممن یعقل
وقد اجرت العرب ما لا یعقل من المذکر فی الضمیر ومثل هذا الاجراء یقولون
الکتب اشتریتهن وهو للمذکر مثل اخر ولم یات لما لا یعقل من المذکر غیر الامرین
ما الجمع المذکر وما المفرده بخلاف الظاهر فانه جاء له ما الجمع المذکر ممن یعقل اذا کان
مکسرا کانهم قصدوا ان یجعلوا لمن یعقل امرا یختص به ولما کان فی جمع الظواهر
تصحیح یختص بمن یعقل شارکوا بین المذکر ممن لا یعقل وبینه فی جمع المکسر
لاختصاصه بالجمع السالم ولیس فی الضمایر لمذکر من یعقل امران احدهما یختص
به فیشارک بینه وبین من لا یعقل فی الاخر فلما لم یکن لجمع المذکر فی الضمایر
الا لفظ خصوا به من یعقل سووا بین المذکر ممن لا یعقل وبین المونث فی الضمیر
فلذلک لم یقولوا الکتب اشتریتهم لانه مخصوص بالعقلاء کقولک العبید اشتریتهم
وکذلک لا یقولوا الکتب یقعوا ولکن یقعن ویقعن لانه مخصوص بمن یعقل کقولک
العبید یفقهوا وکذلک فی جمیع ابواب الضمیر **قال** والثانی یرید
بالثانی الوصف بحال المتعلق فهذا یتبعه فی الخمسة الاولی الرفع والنصب
والجر التی عبر عنها بالاعراب وفی التعریف والتنکیر وانما یتبعه فی الخمسة الاولی

لان الخمسة الاول احكام ليست من احكام الافعال وانما هي من احكام الاسما
وجب ان يجري في الاسم الواقع صفة باعتبار الاول يعني الموصوف لانها
له باعتبار الاسمية وفي الباقي يعني الخمس البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لا يتبع الموصوف لان تبعيته في هذه الخمسة في القسم الاول
انما كان باعتبار الفاعل لان هذه الخمسة احكام هي من احكام الافعال وليست
من احكام الاسماء الا ترى ان التذكير والتانيث انما يكون في الاسم المشتق باعتبار
فاعله كما انهما في الفعل باعتباره وكذلك الافراد والتثنية والجمع في الاسماء
المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كانت ظاهرا كانت مفردة وان كان مضمرا
مثنى كانت مثناه وان كان مضمرا مجموعا كانت مجموعة كل ذلك ايضا كما في الفعل
وفاعلها اعني في القسم الاول ضمير المتقدم وجب تبعيته فيها التذكير والفاعل هنا
اعني في القسم الثاني غير المتقدم لان فاعله بالحقيقة هو المتاخر عنه لا الموصوف
فالصفة بالنسبة الى الفاعل في ذلك يعني في الخمسة البواقي كالفعل لما عرفت
ان حكم المشتق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حكم الفعل فكما ان
الفعل انما يكون مفردا اذا تقدم يعني اذا لم يتقدم عليه ما هو في المعنى فاعله مثل
قام زيد لا مثل زيد قام فكذلك الصفة في القسم الثاني وكما ان الفعل انما يذكر
ويونث باعتبار فاعله فكذلك الصفة هذا تقرير ما في الشرح مع محاذاته بما ذكره
المصنف في شرح المفصل واعترض الامام الحديثي على قول المصنف في شرح
الكافية الفعل انما يكون مفردا اذا تقدم فان فيه نظر لان الفعل دائما مفرد
مقدم على فاعله وانت علمت مما ذكرنا في تقرير كلام المصنف عدم ورود هذا الاعتراض

امثلته مررت برجلين حسن غلاماهما وحسن غلمانهما وبرجل حسن جاريته
قال ومن ثم يعني ومن جهة كونها كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
بافراد الصفة وان كان فاعله جمعا كما تقول قام رجل قعد غلمانه وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه بجمع الوصف كما ضعف يقعدون غلمانه فان قيل قام رجل
قعود غلمانه غير ضعيف مع ان الوصف فيه جمع مثله في قام رجل يقعدون غلمانه
اجيب بانه انما جاز قام رجل قعود غلمانه من غير ضعف لجريه على صفة
لم يشبه بها الفعل ضرورة انه يخالف الفعل في الحركات والسكون بخلاف
قاعدون فانه مشبه لقولك يقعدون لتوافقه له فيهما فلم يلزم من امتناع قاعدون
غلمانه امتناع قعود والاولى ان يقال من ضعف قاعدون غلمانه ضعف قعود
غلمانه **قال** والمضمر لا يوصف لان المضمر معرفة وصفة المعرفة توضيح
لها والمضمر واضح فان انا في غاية الوضوح وحمل عليه باب المضمر لانه منه
ولم يوصف للمدح والذم حملا على انه لم يوصف للبيان لانه الاصل ولا يوصف
بالمضمر واستدرك عليه المصنف في شرح المفصل بانه فقد فيه معنى الوصفية
وهو الدلالة على المعنى فان المضمرات لم توضع للدلالة على المعنى وانما وضعت
للذوات ولذلك امتنع اضمار الحال **قال** والموصوف اخص يجب ان يكون
الموصوف اعرف من صفته او مساويا لها في التعريف لان الموصوف هو المقصود
بالنسبة المقيدة والصفة غير مقصودة بذلك وانما المقصود بها الدلالة على المعنى
الذي في الذات فلو كان الصفة اخص يلزم ان يكون المقصود بالنسبة دون غير
المقصود في الدلالة على الذات المرادة لكنه غير لائق بالقياس فان قيل

كيف بين الاعم والاخص قلت البيان انما حصل بمجموعهما ومجموعهما
اخص من كل منهما منفردا فان زيد الطويل اخص من زيد وحده ومن الطويل وحده
ومن ثم كان الموصوف والصفة كشيء واحد ولقائل ان يقول هذا انما يستقيم
ان لو كان المراد من الخصوص المنطقي وليس كذلك وانما المراد هنا منه التعريف
ومن جهة وجوب كون الموصوف اخص او مساويا لم يوصف ذو اللام الا بمثله او
بالمضاف الى مثله لان ما عداه من الاسماء اخص منه فلذلك لم يوصف
وانما التزم اورد ذلك اعتراضا وتقريره ان يقال قوله والموصوف اخص او
مساو يقتضي جواز وصف اسم الاشارة بالمضاف الى المبهم والى ذي اللام لانه
اخص منهما ولا يجوز ذلك بالاتفاق واجاب عن ذلك بقوله للابهام وتقريره
ان اسم الاشارة لا يدل على حقيقة الذات المشار اليها فيكون وصفه بما يدل
على معنى في الذات هو القياس يعني القياس ان يقال مررت بهذا الرجل العالم
فيؤتى بالرجل اولا ثم بصفات اخرى والى هذا اشار المصنف في شرح المنظومة
بقوله كرهوا ان يصفوه بالعوارض قبل تحقق الماهية والاسماء الدالة على
حقيقة الذات هي اسماء الاجناس ولا بد من تعريفه ليطابق موصوفه بشيء يقصد به
تعريفه باعتبار معناه في نفسه اي باعتبار حقيقته وذلك انما هو باللام فان
الموضوع لتعريف الحقيقة هو اللام لا غير فمن ثم اختص وصف اسم الاشارة بذي اللام
فان قيل قد يوصف اسم الاشارة بالصفة لا باسم الجنس نحو مررت بهذا
العاقل ومررت بهذا الابيض قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل
بان هذه الصفة الجارية على اسم الاشارة في الحقيقة انما هي صفة لاسم الجنس

حقيقة الذات قبل الصفات اي قبل وصفه بما يدل على عام

المقدر صفة لم يدل اسم الجنس على المعنى الذي كان ذاتا مخصوصا باشارة
ولذلك كان قولك مررت بهذا العاقل قويا وكان قولك مررت بزيد الابيض ضعيفا
كما في العاقل من معنى الدلالة على معنى الجنس المخصوص قال ومن ثم ضعف
يعني ومن جهة ان التزام صفة المبهم بذي اللام لبيان حقيقته ضعف مررت بهذا
الابيض اذ ليس في قولك الابيض ما يتبين به حقيقة الذات المشار اليها لانه لم يوضع
الا لشيء له البياض وليس فيه دلالة على خصوصية حقيقته وحسن مررت
بهذا العالم لانه وان لم يوضع العالم لحقيقة الذات بل لشيء له العلم الا انه تبين به
ان المشار اليه رجل اذ لا يوصف به ما سواه مما يشار اليه بالاشارة الحسية
وكان في ضمنه تبيين حقيقة الذات قال العطف تابع التابع يشمل
التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة اي نسبة عامله الى متبوعه اسنادية او غيره
فان للفعل الى الكلام معنى انه نسبة يخرج عنه الصفة والتوكيد وعطف البيان لانها
ليست مقصودة بالنسبة الا ترى انك اذا قلت جاء زيد العاقل فالمقصود بالنسبة
انما هو زيد والصفة انما جيء بها لتوضيح زيد لا لانه مقصودة بنسبة المجيء ولذلك
شرط في الصفة كونها معلوما للمخاطب ثبوتها مع انها ثابتة في نفس الامر للموصوف
ليصح ايضاح بها فان قيل قوله ثم بعث الله بشيرا رسولا وصف فيه
بشيرا برسولا مع ان الصفة فيه غير ثابتة للموصوف قلت ذهب الامام
الجرجاني الى انه ليس بصفة لما يؤدي اليه من كونه رسولا قبل البعث اخذا من
ان الصفة يجب ثبوتها للموصوف قبل الحكم وذلك غير مستقيم وقال المصنف
في امالي القرآن ما ذهب اليه الجرجاني غلط والجواب عنه من وجهين احدهما

ان ما ذكره انما يكون في الاثبات لا في النفي وهذا نفي لان معناه انكارهم بشرا
موصوفا بصفة الرسالة والانكار نفي ولو كان ما زعمه مستقيما لم يستقم ان يقال زيد في
الوجود الثاني لانه يلزمه فساده بعين ما ذكره اذ لا يستقيم نفي سويه الا بعد ثبوته
ولا بعد سويته لا يستقيم نفي ثبوته وحل الاشكال من وجهين احدهما وهو قول الاكثرين
ان نفي الجمع في مثل ذلك لم يرد على شيء بعد تحققه وانما معنى مثل قولك لا يجتمع حركة
وسكون انك نفيت الجمع المطلوب نسبته الى الحركة والسكون فوجدت العقل يأباه
لا انك تعقلته مثبتا ثم نفيته فكذلك ما ذكرناه على توهمهم الاستحالة في ان يكون
بشرا ورسولا وعلى هذا ولهم يستحيل اجتماع الضدين وجمع ما يأتي وهولاء
هم القائلون ما يستحيل تعقل الامر على خلاف حقيقته الوجه الثاني ان
يكون ذلك متعقلا في الذهن وان كان مستحيلا في الوجود فنفي باعتبار الوجود
وان كان متعقلا سويه فعلى هذا يكون البشر الرسول متعقلا عندهم في الذهن
وانما انكروا وجوده والوجه الثاني ان يسلم ان ذلك جار في النفي والاثبات
ولا يلزم ما ذكروه هنا لان حصول البعث مستلزم للرسالة فعند تعقله
يكون رسولا فيصح وصفه فلا يلزم توقف احدهما على الاخر فيندفع الاشكال
وحمله هولاء على الحالة لما يحلوه وارتكبوا من اجل ذلك صحة الحال من النكرة
قوله مع متبوعه يخرج عنه البدل لانه غير مقصود مع متبوعه الا ترى انك اذا
قلت اعجبني زيد علمه فانما الاسناد الى العلم دون زيد فيخرج بقولنا مع متبوعه
البدل عن هذا الحد قال ابن المالك يرد عليه نحو جاء زيد بل عمرو وما
جاء زيد لكن عمرو لانه لم يقصد بالحكم الا التابع ويقرب منه ما قاله غيره من انه منقوص

بقولنا جاء زيد لا عمرو واجيب عنه ان المراد بالمقصود في التعريف هو
ان لا يكون مبينا للمتبوع ولا مفردا له ولا خفاء حينئذ على الصور المذكورة في صدقه
مع انه يمكن ان يجاب عنه بوجه اخر وهو ان التابع والمتبوع مقصودان فيما
ذكره من الصور وان كان احدهما بالنفي والاخر بالاثبات فان النفي والاثبات
خارجان عن نفس النسبة فان قيل فعلى هذا لا يستقيم قوله في
البدل دون متبوعه لانه مقصود بالنسبة السلبية اجيب عنه
بانه غير مقصود اصلا ولا يلزم من كونه غير مقصود مطلقا ان يكون مقصودا
بالنسبة السلبية قال الاندلسي الجملة غير مرادة من هذا الحد
قلت بل هي مرادة منه لما ذكره المصنف في مباحث حروف العطف
من شرح المفصل وسيجيء ذكره ان شاء الله تعالى قال يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة شرط بعد تمام الحد لان الحد بما قبله قد تم لانه صار
جامعا مانعا ولم يستغن بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وعن هذا حد بعضها عنها فلو حد العطف
بذلك لدخل فيه بعض الصفات قال المصنف في امالي الكافية
وهذا يرد على جاء زيد العاقل والعالم فانه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وليس بعطف في التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية
وانما حسن دخول حرف العطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
وقال في امالي المسائل المتفرقة لا يجوز جاء زيد والعاقل الا
اما ان يعطف العاقل باعتبار المعنى او باعتبار الذات فان عطفه باعتبار

الذات فسد لعدم التعدد وان عطفه باعتبار المعنى فسد ايضا لانه
انما نعطفه على الذات المنسوب اليها المجيء فيجب ان يكون المعنى منسوبا اليه
المجيء لتشريكه معه بالواو وهو فاسد بخلاف قولنا جاء زيد العاقل والكريم
فانك عطفت معنى على معنى والمعنى الاول منسوب الى الذات المتقدمة
وكذلك المعنى الثاني ثبت فيه ما ثبت في المعطوف عليه بخلاف قولك جاء
زيد والعاقل لما تقدم فان قلت ذهب صاحب الكشاف الى ان
وثامنهم كلبهم في قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم صفة لسبعة وان
ولها كتاب معلوم في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة
وهذه الصور عين ما حكم المصنف بامتناعه في امالي المسائل المتفرقة وهو
جاء زيد والعاقل قلت انما حكم المصنف بامتناع جاء زيد والعاقل
بتقدير ان يكون الواو للعطف واما ان لم يكن الواو للعطف بل يكون للتاكيد
لصوق الصفة بالموصوف كما قاله جار الله العلامة فلا يكون ممتنعا والسكاكي
ذهب في معاني المفتاح الى ان واو العطف لا يتوسط بين الصفة والموصوف
قال واما قوله عز اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
فالوجه فيه عندي هو ان ولها كتاب معلوم حال القرية لكونها في حكم الموصوف
نازلة منزلة وما اهلكنا قرية من القرى لا وصف وحمله على الوصف سهو
اقول انما يصح هذا ان لو جعل جار الله العلامة الواو للعطف لكنه
لم يجعله للعطف بل جعله لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف واعترض ابن
المالك على جار الله في شرح التسهيل ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو

بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف
من البصريين والكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا انه معلل
بما لا يناسب وذلك ان الواو يدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم
لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف مؤكد وايضا
ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولاها لتلاصقا فكيف انها اكدت لصوقهما
وايضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع
بها موضع لا يصلح للحال نحو ان رجلا رايه سديد لسعيد فرايه سديد جملة نعت بها
ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحية موضعها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم
فانها جملة تصلح في موضعها الحال لانها بعد منفي والمنفي صالح لان يجعل صاحب
حال بما هو صالح لان يجعل مبتدأ اقول على الوجه الاول ان جار
الله العلامة اعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه وعلى
الثاني ان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق
بالموصوف والواو اكدت الالتصاق باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب
للالصاق لا انها الان عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق ليس
الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن المالك بل المعنوي وبالواو تأكد الثاني
وان انتفى الاول وعلى الرابع ان الاية الاولى من تلك المواضع وقد قارنها
الواو للتاكيد قال واذا عطف يعني اذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه مثل ضربت انا وزيد لان المضمر
المتصل المرفوع تأكد اتصاله معنى لانه فاعل ولفظا لانه جعل كجزء ولذلك

اى ولانهم جعلوه كجزء اسكنوا اللام لانهم لم يجدوا كلمة رباعية جميع حروفها
متحركة الا مع يا التانيث نحو سرقة استثقالا فلما صار كالجزء كرهوا ان يعطف عليه
باسم مستقل فاتوا باسم مستقل موافق له في المعنى ليكون كانهم عطفوا عليه
في الصورة ولا يخفى انه في المعنى معطوف على المتصل لانه المقصود بالنسبة
واحترز بالمضمر عن المظهر وبالمتصل عن المنفصل وبالمرفوع عن المنصوب فانها تو كد
من غير الشرط المذكور مثل جاء زيد وعمرو وانا وزيد قايمان وضربتك وزيدا
الا ان نفع فصل فيجوز ترك الفاصل ويجوز الاتيان به اما الاتيان فعلى
ما تقدم قال الله تعالى وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباونا واما تركه فلطول
الكلام كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباونا وفي ايراد هذا المثال فايدتان احدهما ان
الفصل قد يكون بحرف النفي وثانيهما انه قد يكون بعد حرف العطف كما في هذا المثال
قال واذا عطف يعني اذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض
مثل مررت بك وبزيد لان اتصال المضمر المجرور بالجار اشد من حيث انه ليس
معه كلاما ولم ينفصل عنه بوجه ما اشد من اتصال المضمر المرفوع بعامله فكره ان يعطف
عليه اسم مستقل وليس له مجرور منفصل ليوكد به ثم يعطف عليه فاعيد العامل
الاول ليكون عطف المجموع على المجموع فيكون المعطوف عليه مستقلا بنفسه
ولذلك اى ولاجل وجوب اعادة الخافض قالوا المال بينك وبين زيد فاعاد الخافض
الذي هو بين لهذا الغرض الذي هو وجوب اعادة الخافض وتقريره ان اعادته اما
ان يكون لهذا الغرض او لان اضافة بين الى ما لا تعدد فيه جايزة والثاني باطل
لانه لو قيل المال بينك لم يستقم اذ لا يفصل النسبة الا في متعدد فتعين الاول

وهو ان اعادة الخافض لوجوب اعادة الخافض عند العطف على المضمر المجرور فان
قيل او ان لم يكن له مجرور منفصل لكن يوكد المجرور بالمرفوع المنفصل فهلا
اكدوه به فعطفوا وقالوا مررت بك انت وزيد اذ لا خلاف في جواز مررت بك انت قلت
انما جاز عند المصنف بان يوكد مررت بك انت مخالف للقياس ولكن منع مانع ههنا وهو
انهم لو قالوا مررت بك انت وزيد لكان ههنا مخالفة لفظية ومعنوية وفي قولك مررت
بك انت ليس فيه الا مخالفة التقدير بمخالفة اللفظ والتقدير الا ترى ان بعضهم
يقولون انهم اجمعون ولا احد يقول ان القوم اجمعون قال والمعطوف
يريد ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في المعنى واللفظ فيشترط في العطف
ان يكون مشاركا للمعطوف عليه في المعنى الذي عطف عليه بالنظر اليه وكل ما وجب
لفظا ومعنى في الاول باعتبار ذلك المعنى وجب في الثاني وكذلك كل ما امتنع في
الاول امتنع في الثاني كما اذا وقع صلة وعطف عليه جملة اخرى فانه يجب في الثاني
من الضمير ما يجب في الاول ويمتنع في الثاني ان يتقدم ما في حيزه كما امتنع في الاول
واذا عطف على الخبر خبر اخر يكون مشاركا للاول في المعنى الذي عطف عليه بالنظر
اليه وهو معنى الخبرية فيكون خبرا مثل الاول قطعا فيلزم في الثاني من احكام الخبرية
من الاعراب والضمير ما يلزم في الاول وكذلك اذا وقع حالا او صفة هذا تقرير ما في شرح
الكافية واما لها ومن ثم لم يجز ما زيد بقايم او قاعدا ولا ذاهب عمرو الا رفع ذاهب لانه لو لم
يكن مرفوعا فاما ان يكون مخفوضا او منصوبا وكلاهما باطل اما الخفض فلانه لو خفضته
لصار الخفض مشتركا بينه وبين قايم فيجب ان يكون مشاركا للقايم في المعنى الذي
عطف عليه بالنظر اليه وهو معنى الخبرية عن زيد فيجب ان يكون ذاهب عمرو ويصح ان يكون

ولا يلزم من مخالفة الا مخالفة اللفظ صح

خبرا عن زيد ايضا ولو صح ان يكون خبرا عن زيد مثل قايم لوجب ان يصح حلوله محل قايم
لكنه لا يصح حلوله محله اذ لو قلت ما زيد بذاهب عمرو لم يصح لخلوه عن ضمير عايد الى زيد برفعه
به لان فاعله ظاهر وهو عمرو واذا خلا عن ضميره فيكون اجنبيا عنه فلا يصدق عليه فلا يصح
ان يكون خبرا عنه لان الخبر يجب صدقه على المخبر عنه واما النصب فكذلك لانه لو نصب وقيل
ولا ذاهبا عمرو لوجب ان يكون النصب مشتركا بينه وبين قايم ويلزم المحذور المذكور
واذا بطل الخفض والنصب في ذاهب تعين رفعه على ان يكون عمرو مبتدا وذاهب خبره مقدم والجملة
عطف على الجملة واذا كانت المسئلة بليس يجوز ان ينصب ذاهب ويقال ليس زيد قايما
ولا ذاهبا عمرو ولكن جوازه على عطف ذاهبا على قايما وعمرو فاعل الذاهب لانه لو كان
كذلك لفسد لعين ما مر في ما ولكن على ان يكون ذاهبا عمرو جملة معطوفة على الجملة التي قبلها
وقدم الخبر فيها على الاسم كانك قلت ليس زيد قايما ولا عمرو ذاهبا قلت فان م
فلم يعد ذكره في المسئلة الاولى وهي ما زيد قايما قلت ذكر فيما بعد لانه لا لم م
يتقدم الخبر على الاسم معمولا لها في الجملة التي لا يدخل عليه فلان لا يكون ذلك في
المعطوف لانه فرعها اجدر قال المصنف في امالي المسايل المتفرقة
ليس فيها مسايل وكذلك ما احدها ليس زيد بقايم ولا قاعدا ابوه فهذه المسئلة يجوز
فيها ثلثة اوجه خفض قاعد على لفظ قايم ويرتفع ابوه بالفاعلية والنصب
على وجهين احدهما ان يكون خبرا مقدما معطوفا على الخبر الذي هو بقايم وابوه معطوف
على اسم ليس والاخر ان يكون معطوفا على موضع بقايم وابوه مرفوع بالفاعلية والرفع
مبتدا وخبر قدم عليه فاذا قلت هذه المسايل في ما جازت الاوجه
الثلثة فالخفض كما ذكر في ليس والنصب على الوجه الثاني لا على الوجه الاول لانه

يودي الى اعمال ما في الخبر المقدم وهو ممتنع والرفع على ما ذكر في ليس فان كان موضع
ابوه اجنبيا كقولك عمرو وشبهه امتنع الخفض في ليس وما جميعا لانه يودي الى
الاخبار بالاجنبي او العطف على عاملين وكلاهما ممتنع وجاز النصب في ليس خاصة
على الوجه الاول لا على الوجه الثاني لانه يودي الى الاخبار بالاجنبي ولا يجوز النصب
في ما البتة لانك ان جعلت عمرا فاعلا اخبرت بالاجنبي وان جعلته خبرا مقدما
اعملت ما مع تقدم الخبر وهو ممتنع والرفع جايز فيهما جميعا على ان يكون مبتدا وخبرا او
النصب في المسئلة الاولى وجه اخر وهو ان يقال يعد بر نصب قاعدا لا يكون من
قبيل عطف المفردات بل يكون ابوه اسما وقاعدا خبرا مقدما والجملة يكون معطوفة على
الجملة السابقة كما يفهم من شرح الكافية قال وانما جاز هذا جواب
عن اعتراض تقريره ان يقال قد عطف في قولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب بغضب
وعلى يطير وفيه ضمير الموصول ولا ضمير في يغضب لان فاعله ظاهر خال عن ضمير الذي
واجاب المصنف عنه بان فا فيغضب للسببية لان معنى هذا الكلام
هو ان الشيء الذي يطير انه سبب لغضب زيد هو الذباب وليس للعطف ولذلك اي ولاجل
انها ليست للعطف هو انك لو جعلت مكان الفاء حرف عطف اخر وقلت الذي يطير
ويغضب زيد الذباب لم يجز باتفاق واذا كانت الفاء للسببية يجوز ان يكون ما بعدها
خاليا عن الضمير لان فاء السببية لا يشترط فيها ذلك وقال
ابن المالك اختص من العاطفة الفا بان يكون المعطوف عليه سببا للمعطوف
نحو كسرته فانكسر فاختص من حروف العطف بعطف ما لا يصلح للصلة لخلوها عن
العايد على الصلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها من حيث سببيتها تجعل

ماقبلها مع ما بعدها جملة واحدة فلا حاجة الى الضمير في المعطوف وكانه قيل الذي ان
يطير فيغضب زيد الذباب وهو الذي ذكره ابن مالك بل صرح على انها للعطف لا ان
سببيتها يغني عن الضمير قال واذا عطفت على عاملين هو ان
تعدد معمولان لعاملين مختلفين بعطف عليهما معا بعاطف واحد ولا بد ان يكون
احدهما مجرورا والا كان المعمولان لعامل واحد وصورته ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة
وزيد في الدار وعمرو الحجرة فانه قد عطف في الصورة الاولى عمرا على زيدا والحجرة
على الدار وهما اعني زيدا والدار معمولان لعاملين مختلفين هما ان والجار وعطف في
الصورة الثانية عمرو على زيد والحجرة على الدار وزيد والدار معمولان لعاملين مختلفين
هما الابتداء والجار واختلفوا في العطف على عاملين فجوزه الفراء مطلقا يعني سواء
تقدم المجرور على المرفوع والمنصوب او لا ومنعه سيبويه مطلقا وتقسيم امره عند
كثير من المتاخرين فمنه ما يجوز ومنه ما يمتنع وضابط ما جوزوه ان يتقدم المجرور
في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب والمصنف
قدم في المتن مذهب المتاخرين على مذهب الفراء واخر مذهب سيبويه عن مذهب الفراء وتقدير
كلام المصنف اذا عطف على معمولي عاملين يجوز الا اذا تقدم المجرور مثل في الدار زيد والحجرة
عمرو خلافا للفراء فانه اجازه مطلقا خلافا لسيبويه فانه لا يجيزه مطلقا ووجه المانعين
له مطلقا هو ان حرف العطف نائب عن العامل الواحد قائم مقامه فاذا قلت زيد في الدار
وعمرو الحجرة فقد اقمته مقام عاملين لكنه ضعيف من وجهين من جهة حرفيته
ومن جهة نيابته فلم يقو ان يقوم مقام عاملين والمتاخرون يزعمون ان هذا الذي
جوزناه قد اجازه العرب لثبوته عنهم في المثل والشعر والقرآن ويعللون بان

احدى المسألتين المجرور فيها يلي العاطف فقام العاطف فيها مقام الجار
وفي المسألة الاخرى ليس المجرور فيها يلي العاطف فكان فيها اضمار الجار
من غير عوض وقال تلميذ المصنف لان حرف الجر ضعيف فلم يحتمل المجرور
مباشرا بالعاطف الذي هو خلف عن الجار اما المثل فقولهم ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة فهذا مثل لمن خطئ في امره حاب في نظره عطف فيه بيضاء
على سوداء وهو معمول كل وشحمة على تمرة وهو معمول ما والمجرور مقدم في المعطوف
عليه والمعطوف جميعا واما الشعر فقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا معناه انكار ان يعتقد ان صورة الشخص بمجردها توجب الصفات
الحميدة التي لذلك الجنس كما انه ليس كل نار توقد توجب ان يكون نارا مقدمة للاضياف
والمحتاجين ومعناه اكل امرئ تحسبين امرأ كاملا وكل نار تحسبينها نارا معدة بعد
عطف فيه نار الاول على امرئ الاول وهو معمول كل ونارا الثاني على امرأ الثاني وهو
معمول تحسبين والمجرور مقدم في المعطوفين جميعا واما القرآن فقوله تعالى في سورة
الجاثية ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة
آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق
فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون على القراءتين
جميعا اي على قراءة رفع آيات وقراءة نصبها لان الرفع يحتاج الى عامل كما ان
النصب يحتاج الى عامل واكثر الناس يفرض الاشكال في قراءة النصب لكون العامل
لفظيا وهما سواء عطف في هذه الآية واختلاف على السموات وهو معمول الجار
وآيات قرئ بالنصب فمعطوف على آيات وهو معمول ان وان قرئ بالرفع فمعطوف على

محل الابيات وهو معمول للتجريد وهذه الامثلة الثلثة قد تقدم فيها المجرور
على المنصوب ومثال تقدم المجرور على المرفوع قوله تعالى للذين احسنوا الحسنى
وزيادة والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها عطف فيه الذين كسبوا السيئات
على الذين احسنوا وجزاء سيئة على الحسنى وقد تقدم فيه المجرور على المرفوع
في المعطوفين فالترتيب الذي ذكره المتأخرون للجواز في مثل قولك في الدار زيد
والحجرة عمرو وذلك الترتيب هو تقدم المجرور في المعطوفين يوجب ان لا يكون الجواز
مطلقا بل مقيدا لهذا الباب اعني ما قدم فيه المجرور وكذلك يوجب الامتناع في غيره
اما جوازه في الاول فلثبوته عن العرب واما الامتناع في غيره فللتمسك بما
ذكره المانعون في التعميم اي المانعون مطلقا وهو قولهم حرف العطف نائب
الى آخره والذي يجيز العطف على عاملين مطلقا كالفراء وغيره لما راى جواز مثل
هذه الصورة وظهورها ظن ان الباب واحد فاجاز الجميع وسيبويه يمنع
العطف على عاملين مطلقا وتاول ذلك كله وارى العطف على عاملين فتاول البيت
على ان نار مخفوض على حذف المضاف الذي هو كل لدلالة الاول عليه واراد به
موجودا مقدرا فلذلك بقي المضاف اليه على اعرابه فعلى ذلك لا يكون قوله ونار توقد
بالليل نارا عطفا على عاملين من حيث كان نار مخفوضا بكل مقدرة في حكم الموجود
فكانه قال وكل نار ولو صرح وقال وكل نار لم يكن عطفا على عاملين اتفاقا فكذلك اذا
كان كل مرادا وجودها لانه يكون عطفا على معمولي تحسبين خاصة وهو عامل واحد
ولذلك تاول المثل وا اورد على سيبويه جواز واسل القرية بخفض القرية لم يجز
وفرق بينه وبين هذا بان يكون المضاف مقدما مضافا الى شيء ثم يذكر بعد ذلك

شيء آخر هو في المعنى مضاف اليه مثل الاول فهذا شرط جواز ترك المضاف
اليه على اعرابه وتاول قوله تعالى ان في السموات الآية على ان آيات جيء بها توكيد
للآيات الاولى حتى كانه قيل آيات آيات وتاول قوله تعالى والذين كسبوا السيئات
على انه مبتدأ خبره جزاء سيئة بمثلها اي لهم جزاء سيئة فيكون قد عطف جملة
على جملة وما ذهب اليه المتأخرون هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن واشعار
العرب فلا حاجة الى التعسف وتاويل سيبويه بان آيات الثاني والثالث تاكيد
بعيد فانا نقطع بان المراد من آيات الاول غير المراد من آيات الثاني وكذلك الثالث
اذ المعنى في كل واحد مما ذكر آيات فكيف يستقيم ان يأول بالتاكيد فثبت
ان الوجه في العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون وهذا الخلاف في الموضع
الذي يكون العامل فيه متعددا وليس مثل قولك ان زيدا قائم وعمرا انطلق وضرب
زيد عمرا وبكر خالدا فان ذلك جائز بالاتفاق لان العامل واحد وان كان له اعمال متعددة ولو
كانت له معمول جاز العطف عليها باتفاق هذا جميع ما ذكره المصنف في شرح الكافية
وامالي القرآن والمفصل وشرحه وشرح المنظومة وقال ايضا في امالي
المفصل وهذا الذي ذكره سيبويه وان كان على خلاف قياس حذف المضاف
مخصوص عنده بكل ومثل اذا قصد به التحقيق لا التشبيه وانما اختصا
بذلك من حيث كانت الذات واحدة في المعنى فلما تقدم ما يدل عليه ذكرا اغتفر
امر الحذف وبقي اثره على ما كان عليه هذا كلامه واراد بالمثل الذي قصد به
التحقيق ما في قول العرب مثلك لا يفعل فان المراد منه وان المخاطب في مثل
قولنا ما مثل زيد بخيلا ولا مثل اخيه جبانا نحو حذف المضاف لثانى

لان الاول قرينته مع دلالة المضاف اليه وهو احد عليه ولذلك في مثل
قولنا كل رجل عندي وكل امراة عندك جوز حذف كل الثاني لقرينة ما ذكر
قال التاكيد تابع يقرر يعني بان التاكيد تابع يقرر معنى المتبوع
في النسبة او معناه في الشمول بيانه ان المتكلم قد يكون متجوزا فانهم يعبرون باسم
الشيء عن متعلقه وباسم جميع الشيء عن اكثره فاذا قيل ضرب الامير وجاء القوم
توهم السامع ان المراد متعلقه الذي غلامه او بعضهم وكذلك قد يتوهم كون المتكلم
ساهيا او ناسيا فاذا قال ضرب الامير الامير او نفسه او قال جاء القوم كلهم
زال التوهم قوله تابع عام في كل تابع وقوله يقرر امر المتبوع يخرج عنه الصفة والبدل
والعطف اما البدل والعطف فظاهر واما الصفة فلان وضعها لتدل على معنى
في متبوعها وافادتها في بعض المواضع التوضيح ليست لانها وضعت لذلك وقوله في النسبة
او الشمول يخرج عنه عطف البيان لانه لم يؤت به الا ليقرر امر متبوعه ويحققه
ولكن لا في النسبة ولا في الشمول وذلك لانه اذا قيل جاءني ابو محمد عبد الله مثلا
فقد اوضح عطف البيان الذي هو عبد الله متبوعه لانه دل على نسبة المجيء الى ابي
محمد الذي عبد الله لا الذي هو غيره ولا يدل على ان نسبة المجيء اليه لا الى متعلقه
بخلاف المؤكد فانه اذا اتبع ابو محمد بنفسه يدل على ان نسبة المجيء الى نفسه
لا الى متعلقه واعترض الامام الحديثي قائلا ان المصنف اخرج الصفة بقوله امر
المتبوع وعطف البيان بقوله في النسبة وفيه نظر اذ لا نعرف ان المراد بالدلالة على
المعنى اولا قال هذا الافتراق هو المخصص كما علمت ما ذكرناه في معنى
التعريف وقوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة من باب الصفة وذهب بعضهم

واحدة من ذهب الى التاكيد
الى انه تاكيد لان قوله واحدة دل على ما دل عليه قوله نفخة وهي الوحدة فصار
بمنزلة قولك رايت زيدا زيدا والدليل على انه صفة وليس بتاكيد انه داخل في حد الصفة
لوجود ما دل على معنى في متبوعه وهذه كذلك وليست بتاكيد لخروجها عن حد التاكيد
لان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول وواحدة ليست كذلك لانها
لم توضع لتقرير امر المتبوع لان تقرير معنى المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى
المتبوع لكنها لا تدل عليه اصلا فان معنى المتبوع النفخة وليس في واحدة دلالة
على نفخة وايضا فانها لا تقرر معنى نسبة ولا شمول لان تقرير معنى النسبة
لا يتصور بدون دلالته على معناه الوضعي وواحدة ليست كذلك فخرجت واحدة
عن معنى التاكيد اجمالا وتفصيلا اما اجمالا فلانه لم يقرر امر المتبوع واما تفصيلا
فلانه لا يقرره في النسبة او الشمول والحاصل انه لا يصدق عليها القيد الاول
ولا القيد الثاني من التعريف فان قلت النفخة يدل على الوحدة لان
وزن فعلة بالفتح للمرة وكذلك واحدة فيكون تابع يقرر امر المتبوع فيما دل عليها
وقولكم في النسبة او الشمول لا يقدح فذا في كونه من التاكيد لامرين احدهما
انه لا يصلح للتعريف لما فيه من الترديد المنافي للتحديد لان الترديد للتشكيك
والتحديد للتبيين والثاني ان دعواكم كون النسبة من تمام الحد لا يدل
عليها دليل حتى يدعى في واحدة وثانيا اذا انتفى عن واحدة هذا القيد فلا يكون
تاكيدا والجواب ان النفخة لم توضع للدلالة على الوحدة على حيالها اي
على الوحدة فقط وانما وضعت للدلالة على النفخ والدلالة على الوحدة ضمنا مقصود
بوضع اللفظ المركب من البنية والهيئة لمعنى لا ان المقصود من وضع اللفظ

المركبا لوحده فقط فقصدوا الى صيغة يدل على الوحدة قصدا اى بان يقصد
تلك الصيغات الدالة على الوحدة لا بان يقصد تلك الصيغة شيئا اخر ويدل عليها
ضمنا لتكون ابلغ من دلالة الضمن يوضعوا ذلك له اولا في هذا الجواب
بحث وان الصيحة موضوعة للمرة من الصيح لانها وضعت للدلالة على النفخ والدلالة
على الوحدة ضمنا كما ان دلالته على الوحدة ضمن لذلك دلالته على النفخ ضمن لان مدلولها
المطابقي انما هو المرة من الفعل واعلم ان المصنف لم يتعرض لجواب بوجه احدهما انه لا
يصلح للتعريف لما فيه من الترديد لانه اشارة في اوايل المبنى الى جواب مثل هذا السؤال
ولا الى جواب قوله والثاني انه يرجع دعوى النسبة الى اخره لانه علم مما ذكره في
بيان معنى الحد ان عطف البيان انما يخرج عن تعريف التاكيد بهذا القيد وخروج
التاكيد دليل على انه لا بد من اعتباره في التعريف واعلم ايضا ان السكاكي
ذهب في مثل هذا الى انه من قبيل عطف البيان ويحتاج تعريفه الى بسط لا يليق
بهذا الكتاب فان قيل جاء الزيدان كلاهما ماكد بالاتفاق فلم لا يقال انه مثل
قولك جاني رجلان اثنان في كونه صفة فالجواب انه غير داخل في حد الصفة
لانه لم يوضع لدلالة المعنى وهو داخل في حد التاكيد لانه يدل على ما دل عليه الزيدان
والدليل عليه انه يفهم من كلا الزيدين لان كل ما هو للشمول اذا اضيف يتحد مع المضاف
اليه وكلا للشمول فيتحد مع المضاف اليه فيكون كلاهما في جاني الزيدان كلاهما
متحدا مع الزيدين فيكون دالا على عين ما دل عليه الاول فيكون تاكيدا بخلاف اثنين
فانه لم يوضع للشمول بل وضع ليدل على اثنينيته في متبوعه في نحو جاء رجلان اثنان
فيكون صفة قطعا واذا تقرر الحد فالمؤكد على ضربين لفظي ومعنوي ونعني باللفظي

ما يفهم من الزيدين

ان يكون لفظ الاول بعينه ليقرر النسبة كقولك جاني زيد زيد والتاكيد اللفظي
جار في الاسم والفعل والحرف والجملة والظاهر والمضمر واذا اكد الفعل نحو ضرب
ضرب زيد تقرر انه بمعناه الحقيقي الذي هو الايلام لئلا يحتمل اهان ونحوه مثال
الحرف بلى والله لا يلقى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء واذا اكد الجملة نحو ضرب زيد ضرب
زيد فالمقصود منه ان الضرب لا غيره وصدر من زيد لا من غيره ومنه قول النبي صلعم
لاغزون قريشا لاغزون قريشا مثال المضمر انا انا قائم ومنه قوله تعالى اسكن
انت وزوجك الجنة قيل ان تكرير الفعل على انفراده لا يتصور اذ
لا بد فيه من ضمير فيرجع المعنى الى تكرير الجملة لا الى اللفظ المفرد فاذا قلت قام قام
زيد فان رفعت زيدا بالاول اضمرت في الثاني وان رفعته بالثاني اضمرت في
الاول وقيل ان التكرير في المثال للفعل مع قطع النظر عن الفاعل
وقيل لا يستقيم هذا الا عند من يجوز حذف الفاعل اولا
الفعل اذا جي به لمجرد تكرير الفعل الاول لا يقتضي فاعلا وليس هذا من باب التنازع
في شيء ليجري فيه حكم التنازع وقد مر في باب التنازع ما يرشد اليه وقد وقع في
كلام جار الله العلامة وغيره في مثل يا زيد زيد انه بدل وليس بمستقيم لان يحتم
انه باب التوكيد اللفظي فانه لو كان بدلا لكان زيد زيد بدلا وايضا فانه لا معنى للبدلية
فيه اما غير بدل الكل فظاهر واما الكل فلانه لا بد فيه من تغاير بحسب المفهوم
بين الاول والثاني ليصح ان يقال ان الاول كالبساط لذكر الثاني فان قيل
هذا مناف لما ذكره المصنف في مباحث لا التي لنفي الجنس من شرح المفصل فانه
ذهب فيه الى ان بناء لا ماء ماء باردا انما لانه تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي حكمه

لا تغزون قريشا

حكم المؤكد بدليل جاء زيد زيد بالضم لا غير او بدل قلت لا يمكن ان يكون حكمه
بالدليل فيه بناء على اعتقاده جار الله العلامة لا على اعتقاده ومن يرد عليه توقع اشعار
بهذا وكأنه قال اما لانه تأكيد كما هو معتقدنا واما لانه بدل كما هو معتقده والمعنوي
انما يكون بالفاظ محصورة وهي النفس والعين وكلا وكلتا واجمع واكتع وابتع وابصع
مع ما اخذ منها يعني ما اخذ من هذه الالفاظ من التثنية والجمع قال
تقي الدين في شرحه معترضا ليس كل التأكيد المعنوي كذا بالفاظ المحصورة اذ قد
يكون بغيرها نحو ان ولام الابتداء ونون التأكيد في الفعل وقوله نعم ولا الضالين
اذ لا زائدة واجاب عنه الامام صدر الدين الحديثي بان هذا لا يرد
على المصنف اصلا فانه اراد ان المعنوي من التأكيد المحدود يختص بالفاظ
محفوظة وليس ما ذكره هذا الفاضل منه فلا يرد قال فالاولان
يعني بالاولين النفس والعين قال المطرزي في المغرب النفس الدم
وانما سمي بذلك لان النفس التي هي اسم لجملة الحيوان قوامها بالدم قال
صاحب الصحاح النفس الروح والدم والجسد والنفس العين يقال اصابت
فلانا نفس ونفسته ينفسه اذا اصابته بعين والنافس العائن ونفس الشيء
عينه يؤكد به وعن الشيء بنفسه يقال هو هو عينا وهو هو بعينه فعلى ما في
الصحاح النفس المستعمل في التأكيد هو الذي بالمعنى الاخر والمراد بعموم
النفس والعين انه يؤكد بهما ما يصح توكيده من الاسماء من مفرد او تثنية او جمع
او مذكر او مؤنث بخلاف كلا فانه مختص بالمثنى والباقي بغير المثنى وانما قال
ما يصح توكيده لان من الاسماء ما لا يصح توكيده كالنكرة فان قيل قد جاء

تأكيد النكرة في قوله صلعم يصوم شهرا جمعا قلت اجاب عنه المصنف في
شرح المنظومة بانهم اجروها صفة لا تأكيدا بمعنى سالمة وقيل بمعنى كامل
ان قيل فقد اجاز الكوفيون تأكيد النكرة المحدودة كقول الشاعر
قد صرت البكرة يوما اجمعا قلت وقد اجيب عنه بان النكرة المحدودة
وهي التي تكون معلومة الطرفين اشبهت المعرفة مع ان البيت مجهول
وشاذ ويختلف صيغهما وضميرهما باعتبار متبوعهما قال لان التوافق بين الصفة
والموصوف واجب مع ان الوصف عبارة عن الموصوف في المعنى فلان يجب
في التأكيد لانه عبارة عن المؤكد اولى واما اختلاف الضمير فليدل على من هو له يعني
ليدل على انه راجع الى مفرد او مثنى او مجموع تقول زيد نفسه الزيدان انفسهما
الزيدون انفسهم هند نفسها الهندان انفسهما الهندات انفسهن فيأتي
بصيغة الجمع في التثنية والجمع اما في الجمع فواضح واما في التثنية فلانه مثنى
اضيف الى مثنى ففيه استثقال فاستعمل الجمع قال المصنف في
شرح المفصل اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافين الى اثنين
وهما المتصلان بهما في المعنى عبر عن المضاف بلفظ الجمع وان كان مثنى
في المعنى وسببه كراهة اجتماع لفظين مثنيين فيما تأكد اتصالهما لفظا
ومعنى ويعلل ذلك بقولك اضرب رؤوسهما ولا فرق بين ان يكون الاول متحدا
في كل واحد منهما او متعددا ولذلك تقول قطعت ايديهما وانت تريد يدا من كل واحد
منهما وقال الكوفيون شرطه ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما
كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وهو مردود بقوله فاقطعوا ايديهما والمراد ايمانهما

اما اختلاف صيغهما باعتبار متبوعهما

فبطلت شرطية الاتحاد قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فاستعمال
هذا الحكم اعني وضع الجمع موضع التثنية وهو ظهور الترسين والاصل وهو
لفظ المثنى للدلالة على التثنية على القياس الاصلي وهو ظهراهما وقد جمع
افراسهما وغلمانهما لما فقد الاتصال قال والثاني يريد بالثاني كلا
ولا يؤكد به الا المثنى لانه معناه فيمتنع ان يؤكد به المفرد والجمع فيخالف في ضميره
لا باعتبار الافراد والتثنية والجمع لما علمت من انه لا يقع الا تاكيدا للمثنى ولا
باعتبار التذكير والتانيث لان لفظ ضمير التثنية في المذكر والمؤنث واحد
بل باعتبار التكلم والخطاب والغيبة كقولك جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء
كلاهما وان كان لمؤنث زيدت التاء فقيل كلتانا وكلتاكما وكلتاهما قال
المصنف في مباحث المنسوب من شرح المفصل كلتا عند سيبويه فعلى اصله
كلوى ابدلت الواو تاء اشعارا بالتانيث ولم يكتف بالالف لانها تشبه تاء
في قولك ذات المرأتين كلتيهما ومذهب بعض النحويين ان التاء عوض واو
الالف للام ووزنه فعتل قال والثالث يريد بالثالث كلا واجمع وهو
مخصوص بغير المثنى من مفرد او جمع من مذكر او مؤنث ويخالف بين ضمائرها
في كل باعتبار التكلم والخطاب والغيبة والافراد والجمع والتذكير والتانيث
تقول اشتريت كلي واشترينا كلنا واشتريت كلك وكلكم وكلكن واشتريته
كله وكلها وكلهم وكلهن وسقط المثنى لانهم لم يستعملوه في التثنية استغناء
بكلا قال فيه نظر لانه انما يكون كذلك ان لو اتحد معناهما وليس كذلك
لتغاير معنى قولك اشتريت العبدين كليهما وكلهما ويخالف بين الصيغ في البواقي

وهي اجمع واكتع وابتع وابصع فيقال للمفرد المذكر اجمع وللمؤنث جمعاء وللجمع
المذكر اجمعون وللجمع المؤنث جمع ولا يقال للمثنى استغناء بكلا
ولا يؤكد بكل يعني لا يؤكد بكل وبابه من اجمع واخواته الا ذو اجزاء يصح افتراقها
حسا او حكما فالاول نحو جاء القوم كلهم فان القوم له اجزاء وهي احاده
يصح افتراقها حسا والثاني نحو اشتريت العبد كله فان العبد له اجزاء هي
ابعاضه من النصف والثلث والربع ولا يصح افتراق ابعاضه حسا وهو ظاهر
ويصح افتراقها حكما فانه يصح ان يتعلق حكم الشيء ببعض منه دون بعض
قال الامام الحديثي الافتراق الحسي ما يكون التجزي لمدلول لفظ
المؤكد لوضعه لاشياء مجتمعة كالقوم والحكمي ما يكون التجزي لعامله بان
يتناول بعضا دون بعض اقول الصواب ان يقال والحكمي ما يكون
للمؤكد لا باعتبار مدلوله بل باعتبار عامله وانما يؤكد بكل ذو اجزاء كذلك لان كلا
واجمع وضعهما للتاكيد ليفيد الشمول والاحاطة في ذلك المحل فاذا كان المؤكد
ذا اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يستفد منهما ذلك المعنى كقولك جاء
زيد او سافر زيد ونحو ذلك لانك لو قلت اجمع لم يفد شيئا لم يستفد من قولك جاء
زيد لانه يعلم بالضرورة ان الجائي والمسافر كله فلا يفيد اجمع الشمول قطعا
واما اذا قلت اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله ظهرت فائدتها باعتبار
افادتها الشمول اذ لو اقتصر دونها لجاز ان يكون الاكرام لبعض القوم والشراء
لبعض العبد على طريق التجوز فيبطل الفائدة لمجيئها بخلاف جاء زيد كله
واذا اكد يعني اذا اريد تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين يجب ان يؤكد

فيصل ما ان لا يستعملوه في الاثنين ... الذي ... الشمول والاحاطة ... المعنى ... الامام

او للمضمر منفصل مطابق للمبتدأ كقولك جاء زيد جاء هو نفسه وجاءا هما انفسهما
وجاؤوا هم انفسهم وكذلك المضمر المتكلم والمخاطب لان المرفوع المتصل منزل منزلة
الجزء فكرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل من الظواهر فقصدوا ان يؤكدوا
اولا بمضمر بمعنى الاول مستقل ثم يجروا هذا المستقل الذي هو النفس والعين
عليه لفظا وان كان في المعنى تاكيدا للمرفوع المتصل لانه هو المقصود
وانما قال المضمر احترازا من الظاهر وانما قال مرفوع احترازا من
المضمر المنصوب وانما قال المتصل احترازا من المنفصل فانه يؤكد في الصور الثلث
من غير شرط مثل جاء زيد نفسه وضربتك نفسك وانا نفسي قائم لان العلة
المذكورة مفقودة فيها لان الظاهر مستقل والمضمر المنصوب ليس كالمرفوع
المتصل لاستقلاله بنفسه وانما قال بالنفس والعين احترازا من تاكيد المضمر
المرفوع المتصل بغير النفس والعين فانه يؤكد من غير شرط مثل القوم جاؤوا كلهم
او اجمعون والفرق ان النفس يستعمل من غير تاكيد يعني ان النفس قد وقع
معربا بالاصالة في كلامهم كثيرا مثل قال نفسه وزيد وزيد في نفسه
شريف وعرفت ما في نفسك ولا كذلك كل فانه لم يقع معربا بالاصالة اصلا اذ لم يقل
قال كلهم ولا في كلهم نعم قد يستعمل كل مبتدأ لا غير لما فيه غير لفظي كان كانه
غير معرب بالاصالة لفقدان الدليل لفظا واذا كان كذلك كان للنفس والعين
استقلال فلا يجوز اجراؤهما على غير المستقل واما غيرهما يعني كلا واجمع غير مستقلين
فيجريا على المستقل وغير المستقل وانما قال غير مستقلين بصيغة المثنى لان
غيرهما شيئان بناء على ان اكتع وابتع وابصع اتباع لاجمع قال

ان العامل م

[illegible] الضمير المرفوع المنفصل [illegible]

واكتع كلام ابن جني يشعر بانه لا اشتقاق لهذه الالفاظ كنطشان في قولهم
زيد عطشان نطشان فيكون حينئذ من الاتباع الذي يذكر لشدة التوكيد
مع عدم افادتها التوافق في الوزن ولام الفعل كقولهم حسن بسن وقل لها
اسقفا او فيكون موضوعه مفيدة ما يفيده اجمع قال صاحب الصحاح
اكتع ماخوذ من قولهم اتى عليه حول كتيع اي تام وابتع من التبع وهو طول العنق
مع شدة مغرزه وابصع من البصع وهو الجمع والمصنف يريد بكونها اتباعا
لاجمع ان اجمع يكون سابقا عليها ويكون هي اذا جاءت تبعا له فلا يتقدم
عليه ولا يجيء دونه اما كونها لا يتقدم عليه فلانه ادل منها على المعنى المقصود
الذي هو الشمول فكان بالتقدم اجدر واما كونها لا يذكر دونه فلقوة دلالته
على معنى الجمعية لان دلالة اجمع على الجمعية بالاصالة ودلالة غيرها عليها
عارض لا بد لها من قرينة وقرينتها اجمع فكان اجمع بالذكر وحده ابعد لذلك
وقد جاء ذكرها دونه في قول الشاعر يا ليتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اكتعا وهو ضعيف لقلته واما تقدم بعضها على بعض
فالظاهر اكتع وابتع وابصع اولى اول لا يخفى عليك ان هذه الاحكام
انما تستقيم على ما في الصحاح في غير ابصع قال البدل وقد يعرف
البدل بانه تابع مقصود بالذكر ذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد وهذا الحد
انما يكون شاملا لغير بدل الغلط اذ بدل الغلط لم يذكر ما قبله للتوطئة
ولا تمهيد فان قصد دخوله في الحد قيل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج التوابع كلها ويدخل فيه العطف فاحترزنا بقولنا دونه يعني دون

[illegible] التوابع كلها [illegible] مقصود بما نسب الى المتبوع م

المتبوع فان المضي في دونه للمتبوع وذلك لان العطف وان كان مقصودا فليس هو
مقصودا دون المتبوع بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه فاذا
قلت اشتريت الجارية نصفها فالمشترى النصف وانما ذكر المبدل للتوطئة
والتمهيد والمعطوف داخل في المعطوف عليه في المعنى الذي نسب للمعطوف عليه حكم
لاجله فان قولنا قام زيد وعمرو شركت بين زيد وعمرو في القيام بما هو قيام لانه يستحيل
ان يكون قيام زيد قيام عمرو وانما التشريك في معقول القيام لا في القيام المضاف
الى زيد هذا جمع ما ذكره المصنف في شرح الكافية والمفصل واماليها وهو بدل
الكل البدل ينقسم باعتبار دلالته ودلالة متبوعه اربعة اقسام بدل الكل من
الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لانه لا يخلو اما
ان يكون مدلوله مدلول الاول اولا فالاول بدل الكل من الكل والثاني اما ان يكون
بعضا للاول اولا فالاول بدل البعض والثاني اما ان يكون بينه وبين الاول
ملابسة بغير البعضية والكلية اولا فالاول بدل الاشتمال والثاني
بدل الغلط وذكر المصنف في امالي الكافية انه انما قال بغيرهما يعني بغير البعضية
والكلية لئلا تتداخل الاقسام فيدخل بدل البعض في حد بدل الاشتمال اذ الملابسة
حاصلة بين البعض والاصل الذي هو بعضه وفي الكلية الملابسة بين المدلولين
في كونهما لمسمى واحد ولو اخرج غير البعض وحده لكان له وجه ولكن هذا اولى في دفع ما
يتوهم اذ يمكن ان يقال ان المدلولين اذا كانا لشيء واحد فهي حقيقة واحدة والحقيقة
الواحدة لا يقال بينها وبين نفسها ملابسة اذ الملابسة بين الشيئين بعضي
تغايرهما يتعلق احدهما بالاخر وليس الامر هنا كذلك فان قيل الغلط لا

سوى له ولا يقصد دخوله تحت حد قلت اجاب عنه المصنف بان الغلط
وان كان مما لا سوى له ولكنه ذكرها هنا لانه الذي يقال بعد الغلط لا انه غلط
واضيف الى الغلط لان الغلط كان سببا للاتيان به الا ترى انك اذا اردت
ان تقول اشتريت ثوبا فسبقك لسانك الى ان قلت حمارا ثم ثبت كان سببا لان
تقول ثوبا فالغلط في ان ذكر المبدل على خلاف ما هو عليه هو الذي اوجب ذكر
البدل فسمي بدل الغلط لذلك واما غيره في التسمية فواضح وانما وقع لبعض النحويين
اختلاف في بدل الاشتمال هل الثاني مشتمل على الاول او الاول مشتمل على
الثاني فان اريد بالاشتمال التعلق فالثاني متعلق بالاول وان اريد بالاشتمال
الدخول فالثاني داخل في الاول فان حسن الدار داخل في الدار اذا قلت
اعجبتني الدار حسنها ونحوه وان اريد بالاشتمال الملابسة فكل واحد منهما
ملابس للاخر فان زيدا ملابس لعلمه وعلمه ملابس له واعترض الامام الحديثي
فالملابسة نظر لانه ان اراد بالتعلق التعلق العرفي فلا يكون سلطانه في اعجبني
زيد سلطانه بدلا وان اراد به النحوي وهو العمل فلا تعلق لواحد منهما بالاخر
وان اراد اللغوي فكل منهما متعلق بالاخر وحينئذ لا يكون بين التعلق والملابسة
فرق وقال المصنف في شرح المفصل واختلف في تسمية بدل
الاشتمال المعنى عليه فانك اذا قلت اعجبني زيد حسنه فمعنى الكلام مشتمل
على نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي
بدل الاشتمال وهذا هو الصحيح ويرد عليه الابدال كلها كذلك فانك اذا قلت
اعجبني زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس مثله في النسبة الى الحسن

[illegible] ... لان الاول يشتمل ... الثاني ... على الاول ... بدل الاشتمال

في اشتمال المعنى عليه والجواب ان مثل ذلك لا نضر في الاصطلاح
في التسمية فكم من مسمى سمي باسم جعل علما عليه لمعنى وهو عنه مختص بذلك الاسم
واما المذهبان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان لاشتمال الاول على الثاني
لامتنع اعجبني زيد سلطانه ولو كان الثاني مشتملا على الاول لامتنع ضرب
زيد غلامه فان الغلام لا اشتمال على زيد قال الامام الخديثي فيه نظر
لانه نصر من جهة التسمية مخالفا لاخويه فان بدلي الكل والبعض انما سميا بهما
باعتبار انهما كل المبدل منه وبعضه لا باعتبار انهما كل الكلام وبعضه والحق ان
المبدل منه مشتمل على البدل لانه اما وصف فيه نحو اعجبني زيد علمه او دال على وصف
فيه بان يكتسي الاول منه وصفا نحو سلب زيد ثوبه واعجبني زيد سلطانه فانه اكتسى
منه انه لابسه ومالكه ومحكومه قال ولا يكونان معرفتين لا يجب ان
يكون البدل مطابقا للمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف الصفة والتاكيد وفرق
المصنف بينهما في شرح المفصل بان الصفة والتاكيد في حكم التبع فاذا كان الاول
معرفة او نكرة كان ما هو كالتتمة له كذلك والبدل اما ان يكون في حكم تكرير العامل
فيظهر الامر ويصير كالجملتين فلا يلزم التطابق واما ان يكون عامله عامل الاول ولكن
لما كان مقصودا والاول كالتتمة لم يلزم مطابقته كما لزم في التتمة لقوة ما هو
اصل وضعف ما هو فرع فالبدل اصل لانه مقصود والصفة فرع لانها تتمة واعترض عليه
الامام الخديثي قائلا فيه نظر لانه اذا كان المبدل منه تتمة للمبدل فان لم يلزم مطابقة
البدل لم يلزم مراعاة مطابقته للمبدل لان التتمة لا تخالف اصلها اولى
لو لزم مراعاة مطابقته للبدل لكان مراعاة مطابقة البدل له واجبا اذ المطابقة لا

لا يتصور الا من طرفين وقد ثبت عدم وجوب مطابقته للمبدل هذا خلف واذا ثبت ان
تطابقهما في التعريف والتنكير غير واجب فكون البدل والمبدل منه اما معرفتين واما
نكرتين واما ان يكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة واما ان يكون المبدل منه نكرة و
البدل معرفة فهذه اربعة اقسام بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط والحاصل
من ضرب الاربعة في الاربعة ست عشرة صورة مثال المعرفتين في بدل الكل
زيد اخوك وفي بدل البعض زيد راسه وفي بدل الاشتمال زيد علمه وفي بدل الغلط
زيد الحمار مثال النكرتين في بدل الكل رجل غلام لك وفي بدل البعض رجل يد له
وفي بدل الاشتمال رجل علم له وفي بدل الغلط رجل حمار يوله في الشرح ومن التاسع
تقريره ان هذه التي ذكرناها ثمان صور اربع في المعرفتين واربع في النكرتين يعني التاسع
الى السادس عشر اي بقي ثمان صور اخرى للمختلفين اربع لما يكون الاول اي المبدل منه
معرفة والثاني اي البدل نكرة احدها الاول اي المبدل منه معرفة والثاني اي البدل
نكرة من الصور الاربع الاولى هي التي امثلة المعرفتين والثاني اي البدل من الصور
الاربع الثانية التي هي امثلة النكرتين فعلت زيد غلام لك في بدل الكل زيد يد له
في بدل البعض زيد علم له في بدل الاشتمال زيد حمار له في بدل الغلط وان اردت امثلة
كون الاول نكرة والثاني معرفة احدها الاول من الصور الاربع الاولى التي هي
امثلة المعرفتين فقلت رجل غلامك رجل يده رجل علمه رجل الحمار فان قلت
ان المصنف وصف البدل بالجار والمجرور في امثلة النكرتين الا بدل الغلط فهل
للفرق فائدة قلت نعم له فائدة وذلك لانه اخذ امثلة كون المبدل منه
معرفة والبدل نكرة من الصور الثماني الاولى وهذا انما يصح ان لو كان البدل

والبدل اربعة ض

واربع اخرى ل
نكرة والثاني م
امثلة كون الاول
معرفة والثاني ا

الثانية التي هي ا
والثاني من الصور ا

الذي هو نكرة موصوفا لان ابدال النكرة من المعرفة مشروط بكونه موصوفا وذلك
في غير بدل الغلط كما ستعلمه في المسئلة المتصلة بهذه قال واذا كان
نكرة من معرفة يعني اذا ابدل نكرة من معرفة وجب ان توصف تلك النكرة مثاله قوله تعالى
لنسفعا بالناصية بدل الغلط ناصية كاذبة خاطئة فانه ابدل فيه ناصية من
الناصية ووصف بقوله كاذبة خاطئة كانهم كرهوا ان يكون المقصود بالنسبة
ناقصا في الدلالة عن المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه
من النقص واعترض الامام الحديثي فالاولى المصنف مما هو غير مقصود
من كل وجه فيه نظر اقول هذا السياق مشعر بانه جعل قول المصنف
من كل وجه متعلقا بغير المقصود ويمكن ان يقال انه متعلق بقوله ناقصا ويكون
المراد نقصانه من جهة اسفار التعريف ومن جهة اسفار الجابر لا نقصانه من كل
وجه فان ذلك معلوم الانتفاء قال المصنف في شرح المفصل وانما
لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها ان كانت بدل الكل من الكل وهي
هي في المعنى فلا يحسن ان يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير المقصود وان كان
غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل منه فان كان متصلا به
رجع معرفة وان كان منفصلا عنه رجع موصوفا به والحال انه غير متصل به كقولك
اعجبني زيد راس له وحسن له فلاجل ذلك وجب ما ذكر وهذا في غير بدل الغلط فاما
بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات المعنى المذكور بعنوان وجوب الضمير في بدل
البعض وبدل الاشتمال ليعلم انه بعضه وملابسه وهذا المعنى منتف في بدل
الغلط اذ قد يغلط بذكر زيد وانت تعني حمارا لا تعنيه لا حمار زيد ليلزم فيه ضمير

فهذا مما يذكر ان بدل الغلط عندهم مطرح قال ويكونان ظاهرين هذا
تقسيم اخر باعتبار الظهور والاضمار وليس من تتمة ذلك التقسيم يعني ليس كل واحد
من اقسام التقسيم الاول منقسما الى اقسام هذا التقسيم لانهما لا يستقيم
ان يكونا نكرتين او مجهولين وهما مضمران فاذا عرفت امتناع دخولها فيها علمت انه تقسيم
اخر وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر لان المبدل منه والبدل اما ظاهران
او مضمران او المبدل منه مظهر والبدل مضمر او المبدل منه مضمر والبدل مظهر
فهذه اربعة كل واحد منها يجري في الانواع الاربعة التي هي بدل الكل وبدل البعض
وبدل الاشتمال وبدل الغلط ويكون ستة عشر قسما امثلة المظهرين زيد اخوك
الى اخر الاربعة الاولى التي كانت امثلة المعرفتين في التقسيم الاول وهي زيد اخوك
زيد راسه زيد علمه زيد الحمار امثلة المضمرين زيد ضربته اياه في بدل الكل زيد
قطعته اياها في بدل البعض فالضمير الذي هو المبدل منه يعود الى زيد والضمير
الذي هو بدل يعود الى اليد حبل الزيدين كرهتهما اياه في بدل الغلط وقيل في الشرح
ومن التعاسيف تفسيره ان اردت امثلة كون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا احدث
المبدل منه من الصور الاربع الاولى التي هي امثلة الظاهرين والبدل من الصور الاربع
الثانية التي هي امثلة المضمرين فقلت ضربت زيدا اياه يد زيد قطعت زيدا
اياها حبل الزيدين كرهت الزيدين اياه حمار الزيدين كرهت الزيدين اياه وان اردت
امثلة كون المبدل منه مضمرا والبدل ظاهرا اخذت المبدل منه من الصور الاربع
الثانية التي هي امثلة المضمرين والبدل من الصور الاربع الاولى التي هي امثلة
الظاهرين فقلت ضربته اخاك زيد قطعته راسه زيد كرهته علمه زيد كرهته الحمار

الاشتمال حمار الزيدين كرهتهما اياه في بدل

قال ـــــــ ولا يبدل الظاهر يريد انه لا يجوز ابدال الظاهر من المضمر بدل الكل
الا من الضمير الغائب لانهم لو فعلوا ذلك يعني لو ابدلوه من ضمير المتكلم او المخاطب لادى الى
ان يكون المقصود بالنسبة وهو البدل اقل دلالة من غير المقصود لان المضمر المتكلم و
المخاطب اقوى واخص من الظاهر لكونهما في نهاية الوضوح فلم يقولوا ضربني اخاك ولا
ضربتك زيدا لذلك واما الغائب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لاحتمال ان يتوهم غيره
فجوزوا ضربته زيدا لذلك ولم يجوزوا ضربتك زيدا واما غير بدل الكل فجوزوا ان يبدل فيه
الظاهر من المضمر لفقدان المانع وتقريره ان المانع هو كون غير المقصود بالنسبة
اقوى من المقصود وهذا انما نشأ في بدل الكل من كون مدلول الثاني هو مدلول الاول
وكون الاول في نهاية الوضوح وهذا المانع في غير بدل الكل منتف لان مدلول الثاني
في غير بدل الكل ليس مدلول الاول لانه مغاير له لان البعض ليس الكل وكذلك بدل الاشتمال
والمغايرة في بدل البعض اظهر منها فيهما واذا كان مدلول الثاني في هذه الابدال
الثلثة مغاير المدلول الاول فلا يكون كون الاول اقوى واخص ضائرا لان الثاني
يفيد فائدة زائدة على المتبوع فلذلك جاز ان يقول اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي
واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربني الحمار ومنه قول الشاعر
ذريني ان امرك لن يطاعا وما القيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من الضمير المفعول في
القيتني وهو من بدل الاشتمال فان قيل قد جوزتم ابدال النكرة من المعرفة
فكيف منعتم ابدال المعرفة من معرفة هي اعرف منها وكان ذلك المنع في النكرة اولى قلت
اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بانا انما جوزنا الاشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر
به المبدل منه ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم فان قيل جوزه بشرط

الصفة قلت ـــــــ اجاب عنه المصنف فيه بانا لو جوزناه لادى الى ان يوصف
المضمر لان البدل هو المبدل منه اذا كان بدل الكل من الكل واذا كان كذلك وكانا وصفنا
الاول المضمر اذا وصفناه فافترقا واعترض عليه الامام الحديثي فانه لا يلزم منه وصف المعرفة
بالنكرة اذا ابدلت النكرة الموصوفة من المعرفة في بدل الكل والاولى ان يقال في الجواب
المظهر وان وصف لا يساوي المضمر الحاضر في قوة الدلالة والتخصيص ولا يرتفع المانع
وهو كون المقصود انقص من غير المقصود ولذلك لم يوصف المضمر اذ وصفه لا يدل على
شيء لم يفهم منه قال ـــــــ عطف البيان عرف المصنف عطف البيان بانه
تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله غير صفة اي انه لا يدل على معنى في متبوعه واقام قوله
غير صفة مقام ما يخرج به الصفة وقوله يوضح متبوعه يخرج غير الصفة والفرق بينه وبين
الصفة ان الصفة توضح باعتبار الدلالة على معنى في متبوعه وهذا يوضح باعتبار الدلالة
على الذات واشترط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه غير لازم فانه ليس
هو المقصود بالنسبة لتعين ذلك فيه وانما جاء موضحا وقد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما
وان كان الاول اوضح من الثاني لو انفردا الا ترى انه لو كان جماعة وكل واحد يكنى ابا محمد
واحدهم اسمه عبد الله والاخر عبد الرحمن والاخر عبد الرحيم فاذا قلت جاءني ابو محمد
عبد الله اوضحت ما كان محتملا وان كان ابو محمد اوضح من عبد الله لو انفردا قلت
ولقائل ان يقول هذا الذي ذكره في الشرح غير مستقيم لان ابا محمد بحسب هذا الفرض
لما احتمل امورا متعددة بخلاف عبد الله فلا يكون اوضح من عبد الله فالوجه ان يوجه هذا
بما وجهه الامام الحديثي وهو انه لو وجد خمسة كل منهم يكنى ابا محمد واسم احدهم زيد
والاخر بكر والاخر عمرو ووجد عشرة اسم كل زيد فاذا قلت جاءني ابو محمد زيد اوضحت بزيد ما

يخرج البواقي اذ ليس فيها ما يوضح متبوعه

احتمل غيره وان كان ابو محمد اوضح من زيد لو انفرد لان الالتباس في ابي محمد بحسب هذا العلم
اقل منه في زيد ولا يعني بالاوضحية الا هذا وذكر المصنف في امالي المفصل ان الاكثر ان
يكون الثاني اوضح من اشتراطه بل الامر على الاكثر وقال في شرح المنظومة فان قلت
جائني زيد ابو عمرو ونحوه وصحف زيدا بابي عمرو وهو بدل قلت ان قصدت ايضاح
الاول بالثاني فهو عطف بيان لا بدل والاول هو المقصود وان قصدت ان الثاني هو المقصود
بالنسبة والاول كالتوطية له كان بدلا لا موضحا للاول ومثل بقوله اقسم بالله ابو
حفص عمر وقوله عمر عطف بيان لابي حفص واشتهار امير المومنين عمر بالاسم دون الكنية روي
ان اعرابيا جاء الى عمر رضي الله عنه مستوفدا فقال له عمر ما فعل ابلك فقال انها نقبت ودبرت
فقال عمر والله ما نقبت ولا دبرت فقال الاعرابي اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب
ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر قال وفصله الفصل بين البدل وعطف
البيان من حيث المعنى ظاهر لك مما نقلنا من شرح المنظومة واما من حيث اللفظ فانه
يظهر في موضعين احدهما اسم الفاعل المعرف باللام اذا جرى ما ليس فيه اللام على المجرور
باسم الفاعل نحو الضارب الرجل زيد ومنه ما انشد سيبويه للمرار
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا وصفان اباه صرع رجلا من
بكر وبقيت عليه الطير ترقبه فجعلت ترقب لياكل منه والوقوع هنا جمع واقع وهو
ضد الطائر وهو حال من الضمير في ترقبه او في الجار والمجرور فانه لا يجوز ان يجعل بشر
بدلا من البكري لوجهين ذكرهما المصنف في الشرح احدهما ان البدل في حكم تكرير
العامل وزاد عليه في شرح المفصل قائلا فكانما قيل التارك بشر صريحا لانه مثل
الضارب زيد فيمتنع تقديرا ثم قال فان قيل يجوز في الشيء تابعا ما لا يجوز فيه لو

لم يكن تابعا فانه يجوز رب شاة وسخلتها بدرهم وان كان يمتنع رب سخلتها ويمتنع
فيه لكن رب سخلتها وكذلك جاز يا زيد الطويل ويمتنع يا الطويل واجاب عنه بان البدل
ليس كالعطف لان البدل كله في حكم تكرير العامل والعطف بعضه في حكم تكرير العامل
جوازا تابعا ليس في حكم تكرير العامل جوازا تابعا في حكم تكرير العامل واعترض الامام الحديثي
عليه قائلا فيما زاده في شرح المفصل خلل وهو ان مختار النحاة المتقدمين وكذا
مختاره ان عمل عامل المتبوع منسحب على التابع في البدل وغيره فيحمل قولهم البدل
في حكم تكرير العامل على ان عامله مقدر من جنس الاول وهو احد الوجهين اللذين
ذكرهما المصنف في الشرح تقريره ان المبدل منه من حيث انه غير مقصود بالنسبة
منحى حكما وكانك اعرضت عنه وعن تعلق العامل به وادخلت العامل في البدل حكما وتقدير
الا انك اضمرت مثله فيه وهذا كله انما يجري عليه واعلم ان ظاهر كلام المصنف في كتبه
دال على انه لا يجوز التارك بشر على البدل مطلقا ويجوز على انه عطف بيان وقال تلميذه
مثل الضارب الرجل زيد ان جعلت زيدا فيه عطف بيان جوزته وان جعلته بدلا
نصبته اذ قد سبق ان اسم الفاعل المعرف باللام لا يضاف الا الى معرف باللام
فهذا يدل على انه يجوز ان يجعل زيد في المثال المذكور بدلا لكن يجب ان ينصب ولا يجوز
ان يجر على البدل الموضع الثاني مما يفصله عن البدل هو ان يتبع مفرد معرف منادى
نحو يا غلام بشر وبشرا لانه لو جعل بدلا لم يكن بد من ان يكون له حكم الاستقلال لانه المقصود
بالنسبة في المعنى وكان بحكم المنادى اولى واذا جعل عطف بيان كان المقصود هو
الاول فيجري كما يجري الصفات في جواز الامرين قال المبني ما ناسب مبني
الاصل او وقع غير مركب هذا اخر الكلام في قسم المعرب لانه قسم الاسم اولا قسمان وهو معرب

ولا الملزم صح

على قول من يقول ان الضارب زيد وان لا يجوز ولا يجري على تكرار العامل كما مر غير جائز صح

ومبني فلما كمل القسم الاول وهو المعرب شرع في القسم الاخر وهو المبني فان قيل
على المصنف ان قوله هذا اخر الكلام في قسم المعرب غير مستقيم لان هذا اول الكلام
في المبني لا اخر الكلام في اقول جوابه ان يقال انما يرد هذا السوال ان لو لم المعرب
يكن هذا اشارة الى ما قبل المبني اما اذا كان اشارة اليه فلا واما تعلق قوله لانه قسم
الاسم اولا فقوله هذا اخر الكلام في المعرب وتقريره ان يقال ان قوله هذا اخر الكلام في المعرب
موقوف على تحقق المعرب وتحقق اخره فقوله لانه قسم الاسم الى معرب ومبني اشارة الى
الاول وقوله فلما كمل القسم الاول اشارة الى الثاني ثم انه في التعليل ذكر امرا اخر به
التعليل بدونه وهو قوله شرع في القسم الاخر فان تحقق اخر المعرب موقوف على الامرين
المذكورين لا على الشروع في المبني وعرف المبني بانه ما ناسب مبني الاصل او وقع
غير مركب فقوله ما ناسب مبني الاصل تنبيه على ان البناء يكون لمشابهته ما كان
مبنيا بالاصالة وان وجد فيه سبب الاعراب وهو التركيب وقوله او وقع غير مركب تنبيه
على انه قد يبنى الاسم لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب واعلم ان قوله في الشرح
لمشابهته يرشد الى انه يريد بالمناسبة الواقعة في تعريف المبني المشابهة وذهب
في شرح المفصل الى ان المناسبة اعم من المشابهة فان بعض المبنيات مناسب
غير مشابه كالمضاف الى المبني وكباب فجار وفساق وهذا الذي ذهب اليه في شرح
المفصل مستقيم بالنظر الى سياق المفصل واما بالنظر الى سياق الكافية فغير مستقيم
بيانه ان المصنف عرف المعرب في الكافية بالمركب الذي لم يشبه مبني الاصل فلو اراد
بالمناسبة الواقعة في تعريف المبني اعم من المشابهة يكون ما ولذا جميع ما عده مناسبا
غير مشابه اذا وقع مركبا مبنيا ومعربا اما كونه مبنيا فلانه مناسب واما كونه معربا فلانه

مركب غير مشابه مبني الاصل وجد الله العلامة لما لم يعرف المعرب بما عرفه المصنف
في الكافية يستقيم تنزيل كلامه على ما ذكره المصنف في المناسبة قوله في الشرح وليست
او هذه بالتي تفسد بها الحد جواب عن سوال تقرير السوال ان هذا الحد مشتمل على
لفظ او التي للتشكيك المنافي للتحديد الذي للتبيين فيكون فاسدا وتقرير الجواب
ان او كما تكون للتشكيك كقولك ما ادري انه سمع او لا تكون ايضا لتبيين اقسام الشيء
كما يقال الانسان عالم او جاهل والمراد منها هنا هو الثاني وانما تفسد الحد
بها اذا كان المراد بها الشك بان يشك ان الحد اما هذا واما ذاك والتحقيق في
ذلك ان المحدود ههنا نوعان للمبني نوع تعريفه ما ناسب مبني الاصل ونوع تعريفه
ما وقع غير مركب فكون اقسام المحدود هذان القسمان تبيين او ولهذا الجواب
تقرير اخر وهو ان المراد ما كان على احد هذين الوصفين لا على التعيين وليس فيه تردد
وانما التردد في احدهما على التعيين وهو غير معتبر في الحد ولا يخفى عليك ان هذا انسب
لكلام المصنف وان قيل مبني الاصل اخص من المبني والتعريف بالاخص تعريف بالاخفى
احسن بانه قدم في باب المعرب ان مبني الاصل هو الامر وفعل الماضي
والحرف فيكون الحاصل من هذا التعريف ان المبني ما ناسب الماضي وفعل الامر والحرف
فيندفع بهذا ما ذكرتم ولم يقل في حد المبني ما لا يختلف اخره لان اختلاف الاخر
فرع على عقليته فلا يستقيم ان يجعل فرعا له فيودي الى الدور كما ذكر في الاعراب
واقول قدمت في بحث المعرب ما يتبين به هذا ايضا قال
والقابه ضم وفتح يعني ان الحركات الثلث والاسكان يقع فيه كما يقع في المعرب فالضم
كقولك منذ وقبل وبعد ويا زيد والفتح كقولهم اين وكيف ولا رجل والكسر

كقولهم هولاء وامس والاسكان كقولهم من وكم وجعلوا للحركات والاسكان التي
المبني تسميه مخصوصة كما جعلوا الحركات الاعراب وسكونه القابا مخصوصة
ليكون اللقب اذا ذكر مبنيا على انهم ارادوا حركة احد النوعين او سكونه من اول الامر
فاذا قال قايلهم رفع علم انها حركة الاعراب واذا قال ضم علم انها حركة بناء وكذلك باقيها علم ص
وكذلك جعلوا في الاسم باعتبار وقوع الحركة فيه لقبا مخصوصا فاذا قال قايلهم مرفوع
علم انهم ارادوا المعرب الذي له الحركة المخصوصة وهذا الاصطلاح للبصريين المتقدمين
والمتاخرين واما الكوفيون فيجيزون كل واحد من اللفظين لكل واحد من المعنيين يعني
انهم يطلقون الرفع على حركة المعرب والمبني وكذلك يطلقون الضم عليهما ويطلقون
المرفوع على المعرب والمبني وكذلك يطلقون المضموم قال الامام الحديثي
عبر عن القاب الاعراب بالانواع لان لكل منها افرادا فالرفع يكون بالضمة و
الالف والواو فله افراد فمن هذه الحيثية صار كالنوع المشتمل على افراد متفقة
الحقيقة وليس لشي من القاب البناء افراد فلم يذكر بالانواع ويا زيدان ليس مبنيا
على الالف بل على الكسرة وقوله يبنى على ما يرفع به اراد به يبنى على الهيئة التي هي هيئة
الرفع وقال اخوه الفاضل صدر الدين الحديثي انما لم يقل والقواعد
لان القواعد لا ينحصر في الحركات الثلث والوقف اذ قد يبنى الكلام على الواو
والالف والياء اما الالقاب فينحصر في اربع قوله فيه بحث اما اولا
فلما عرفت من ان يا زيدان مثلا ليس مبنيا على الالف واما ثانيا فلان لقايل ان يقول
اذا كانت الكلمة مبنية على الواو والالف واما ثالثا فلان لقايل ان يقول اذا كانت
الكلمة مبنية على الواو والالف كما كانت مبنية على الضم فلم لم يعبر بما يشمل كل الانواع

واعلم ان مبني الاصل غير داخل في هذا التعريف وذلك غير ضاير فان مقصوده تعريف
المبني المخصوص الذي هو الاسم لا تعريف مطلق المبني ولا شي مما هو مبني الاصل
ما سمي ويدل على ان مقصوده ذلك تصديره شرح المبني بقوله لانه قسم الاسم الى معرب
ومبني الى اخره واذا كان كذلك فخروج مبني الاصل عن التعريف بقوله ما ناسب الذي
هو عبارة من الاسم لا يكون قادحا قال المضمر نسب المضمرات اما
لان وضع بعض منها بالاصالة وضع الحروف في نحو ضربت وضربك فاشبهت الحروف
بذلك ثم اجريت بقية المضمرات مجراها لانها منها وان كانت على اكثر من حرفين
نحو نحن وانتما وهما واياي واياك واياه الى اخره وانما قال بالاصالة
ليخرج نحو يد واب ونحوه فانهما للمضمر الزايد على حرفين غير مستقيم لان تمام حرف
الخطاب واما لاحتياجها في وضعها الى ما يتبين به من قرينة التكلم والخطاب
وتقدم الذكر في الغايب فاشبهت لذلك الحروف قوله ما وضع لمتكلم يعني ان المضمر
ما كان لاحد هذه الاشياء التي هي المتكلم والمخاطب والغايب فلا يكون ذكرا وفي التعريف
ضايرا على ما تقدم سابقه فان قيل يرد على التعريف قول القايل زيد منطلق
يعني نفسه او مخاطبه او غايبا تقدم ذكره فان التعريف صادق عليه مع انه ليس بمضمر
والجواب ان ذلك وان صح كما يفعله الخلفاء في قولهم امير المومنين يرسم
كذا مكان انا ارسم كذا فليس موضوعا ليدل على انه متكلم او مخاطب او غايب ذكره بخلاف
قولك انا وانت وهو فانه موضوع لما ذكرناه من الدلالة على المتكلم والمخاطب والغايب
المتقدم الذكر فان قيل لفظ المتكلم موضوع للمتكلم مع انه ليس بمضمر وكذلك
تقول في لفظ المخاطب ولفظ الغايب فلا يكون التعريف مانعا فالجواب تقدم ص

ان المتكلم لم يوضع للمتكلم وانما وضع لشيء له التكلم وهو اعم من المتكلم لصدقه عليه
وعلى غيره اذا قلت انا متكلم وانت متكلم وهو متكلم اما المتكلم والمخاطب فواضح باعتبار
ان كلا منهما مفسر بمشاهدة تقاربه فلا يكون امره مختلفا واما الغائب فلما لم يكن
كذلك اشترط ان يتقدم ذكر مفسره لئلا يلتبس فلذلك اختلف امره فان تقدم ذكر مفسره
فقد يكون لفظا وقد يكون معنى وقد يكون حكما والاول قسمان لانه اما ان يتقدم الذكر
لفظا تحقيقا واما ان يتقدم لفظا تقديرا فالمتقدم اللفظي تحقيقا مثل ضرب زيد
غلامه والتقديري مثل قولك ضرب غلامه زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن الضمير
صورة فهو متقدم تقديرا لان رتبة الفاعل التقدم على المفعول والثاني ايضا
قسمان لانه قد يكون ذلك اي المتقدم المعنوي من لفظ بان يتقدم لفظ لا يكون هو
مرجع الضمير ولكنه يدل عليه كالفعل الدال على المصدر مثل قوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان اعدلوا دال على العدل الذي هو المرجع وقد يكون من سياق
كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فجرى الضمير
اليه من حيث المعنى والثالث انما جاز في ضمير الشان والقصة وفي
الضمير في نعم وفي الضمير في تنازع العاملين نحو قولك ضربني وضربت زيدا فاما ضميرا
الشان والقصة فانما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها
مبهمة ليعظم وقعها في النفس لانك اذا ذكرت الشيء مبهما توفرت الدواعي الى طلب
علمه فكان في ذلك تعظيم ثم تفسير فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا قوله في الشرح
وصار كانه تقريره ماذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة من انه انما جاز الاضمار
في الشان والقصة ولم يتقدم ذكره لانه ضمير لنسبة حاصلة بين الجزئين المسميين

وكلا ما وذلك معهود لكل عاقل وكانه انما اضمر لتقدم ما يدل عليه وهو ذلك العهد
السابق قوله في الشرح ولا يلزم على ذلك اضمار اسماء الاجناس باعتبار هذا المعنى
اي باعتبار كونها معهودة جواب سؤال تقرير السؤال ماذكره في الامالي بهذه
العبارة فان قيل فهذا جاز في المفردات فانه كما يتعقل النسب يتعقل
المفردات فليجز اضمار المفردات بناء على ذلك واما تقرير الجواب
وقد قرره المصنف في الامالي فهو ان المفرد لو اضمر مع اختلاف حقائقه لم يكن
في الاضمار فائدة للتردد الحاصل فيه بين الالاف بخلاف النسبة فانها امر متميز
لا التباس فيه بغيره فلذلك جوزوا الاضمار في النسبة ولم يجوزوه في المفردات
قوله في الشرح فلا يحصل بذلك الفائدة منها يعني فائدة التفسير لان التردد
بين الالاف مناف للتفسير فان قيل ان اراد التردد في نفس الضمير مع قطع
النظر عن المفسر فهذا بعينه حاصل في ضمير الشان فان المخاطب عند سماع
ضمير الشان يتردد بين حقائق مختلفة من النسبة وغيرها وان اراد التردد
بعد تفسيره فهو ممنوع في اسماء الاجناس فالجواب انا نختار
الثاني فانا اذا قلنا هو رجل فالتردد فيه حاصل بين جميع افراد تلك الحقيقة
واذا قلنا هو ضارب فالتردد فيه حاصل بين حقائق كثيرة بخلاف ضمير الشان
فانا اذا قلنا هو زيد قائم فانه بعد التفسير لا تعدد فيه لا باعتبار الافراد فانه
شخص من اشخاص الحديث ولا باعتبار الحقائق واما الاضمار في نعم وبابه فلانهم
لما قصدوا المدح العام والذم العام نسبوه الى متعقل في الذهن وعرفوه باعتبار
العهد الذهني باللام فقالوا نعم الرجل ونعم الضارب ونعم العالم زيد فلما كان الغرض

انما هو نسبته الى المتعقل في الذهن من ذكر الجنس المذكور حور واضمار ما نسب اليه
باعتبار ذكر المعنى يعني المتعقل في الذهن يعني ان الضمير عائد الى المتعقل في الذهن ولما كان
اضماره اضمار الجنس وهو المتعقل في الذهن ذي حقائق مختلفة التزموا بيان احد الحقائق
بما هو بمنزلة الجنس المقصود فقالوا نعم رجلا ونعم ضاربا وما اشبه ذلك ولذلك لو قلت نعم زيد
لم يجز اول لا بد لتصور هذا الكلام من معرفة امور اربعة الاول ان المراد
من المدح العام هو المدح الذي لا خصوصية فيه لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته
مطلقا من غير تعيين خصلة معينة مدحته بها بخلاف ما اذا قلت زيد سخي فانك مدحته
بخصلة معينة وكذلك تقول في الذم العام الثاني بيان الملازمة التي ادعاها
بقوله لما قصدوا المدح العام والذم العام نسبوه الى متعقل في الذهن وتقريره
انهما لما كانا للمدح العام والذم العام المستبعد تحققهما اقتضيا تقريرا على ابلغ وجه
واكده فابهم الممدوح اولا بان جعلوه امرا متعقلا في الذهن غير معين في الوجود ثم
فسر فحصل ما اقتضياه اما الاول فلان الشيء اذا ابهم فسر كان في النفس اوقع لما جبل الله ثم صح
النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه وكل ما يكون اوقع في النفس يكون
ابلغ مما لم يكن كذلك واما الثاني فلانه اذا ذكر الشيء كذلك كان مذكورا مرتين والمذكور مرتين ابلغ
من المذكور مرة واحدة الثالث ان ذكر الامر المتعقل في الذهن قلما يعبر عنه
بلام العهد الذهني وقد يعبر عنه بالضمير لان الغرض انما هو نسبته الى المتعقل في الذهن
ليحصل الابهام كما علمت والمضمر مستقل في تحصيل هذا الغرض لانه عبارة عن امر
معهود لا عن ملفوظ الرابع انه التزم التمييز في صورة الاضمار لا في صورة ذي اللام لان
لان ذا اللام يدل على الجنس المقصود للمتكلم واما الضمير فلانه ضمير للمتعقل الذهني

الذي يحتمل حقائق مختلفة ليس كلها مقصود للمتكلم وانما مقصوده واحد منها فالتزموا
بيان احد الحقائق بذكر تمييز يدل على الحقيقة المقصودة للمتكلم والاضمار في رب نحو الاضمار
في نعم واما الاضمار في ضربني وضربت زيدا فانما جاز عند من يجوز اجراء المسائل باب
الفاعلين والمفعولين يعني باب تنازع الفعلين مجرى واحدا فاجري ضربني وضربت زيدا
باعمال الثاني مجرى ضربني وضربت زيد باعمال الاول وذلك لغرض التخفيف والاستغناء
عن ذكر الشيء مرتين بذكر الظاهر اخرا مرة الا ترى انه لو لم يجز اضمار الفاعل في ضربني لوجب
ان يقال ضربني زيد وضربت زيدا لا يقال الشرطية ممنوعة لجواز ان يقال ضربني زيد وضربته
لانا نقول ذلك يستلزم خلاف المفروض اذ كلامنا في اسم ظاهر يتنازع فيه فعلان واعمال
الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل واذا وجب ان يقال ضربني زيد او ضربت زيدا
فيلزم التطويل الموجب للثقل فجوزوا الاضمار قبل الذكر حتى كانهم قدموا الجملة
الثانية التي هي ضربت زيدا في مثالنا على الجملة الاولى **قال** وهو
متصل هذا تقسيم للمضمر باعتبار استغنائه عما قبله واحتياجه اليه وبيانه ان المضمر
ان استقل بنفسه بمعنى انه لا يكون محتاجا الى كلمة اخرى فلا يكون كالتتمة
لها بل هو كالظاهر في استقلالها كقولك انا واياك واياك فهو منفصل وان لم يستقل
بمعنى انه لا بد له من كلمة قبله يكون كالتتمة لها كقولك ضربت وضربت وضربني وضربك
وعلامي وغلامك فهو متصل وانما سمي الثاني متصلا لاحتياجه الى ما يتصل به
واذا كان محتاجا الى ما يتصل به فيكون متصلا قطعا والا لا يكون محتاجا الى
ما يتصل به وقد فرض احتياجه اليه كما سمي الاول منفصلا لانفصاله وتميزه عن هذا عما قبله او عن هذا الاتصال يعني او لانفصاله وتميزه
الاتصال بمعنى انه ليس له هذا الاتصال واذا لم يكن له هذا الاتصال فيكون منفصلا

ومميزا عنه واعترض الامام الفاضل صدر الدين الحديثي عليه قايلا لو قال المتصل
ما اتصل بعامله لكان اسد فان اكثر الضماير المنفصلة لا يستقل بنفسها بل يحتاج
الى الفاظ تبين المراد بها كخوانت واياك واخواتها فان الاسم من انت هو الهمزة
والنون ومن اياك هو ايا فعلم ان المنفصلات لم يستقل في التلفظ اولى بعضه
هذا انما يتوجه ان لو فسر المصنف المنفصل بما يستقل في التلفظ ولم يفسره بل فسره
بعدم احتياجه الى كلمة اخرى فلا يكون كالتتمة لها واذا كان كذلك فمن الجايز ان يكون
المنفصل مستقلا بالمعنى الذي ذكره المصنف مع انه يكون محتاجا الى الفاظ بعضه تبين المراد
بها . وهو مرفوع ومنصوب ومجرور شرع في تقسيم المضمر باعتبار
محله من الاعراب فقال وهو منقسم الى ما ذكر من المرفوع والمنصوب والمجرور لانه يوضع موضع
الظاهر تخفيفا فكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكذلك حال المضمر
والمرفوع هذا تقسيم للمضمر بالاعتبارين المذكورين الى خمسة اقسام نظرا الى الوقوع واما
بالنظر الى التقسيم العقلي فهو ستة لان الحاصل من ضرب الثلثه التي هي المرفوع والمنصوب
والمجرور في الاثنين اللذين هما المتصل والمنفصل ستة الا ان المجرور متصل ولا يكون
منفصلا اصلا فيكون خمسة لانه لما انقسم من الثلثة اثنان يعني المرفوع والمنصوب
كل واحد الى اثنين يعني الى المتصل والمنفصل ولم ينقسم الثالث وهو المجرور الى قسمين بل
هو منحصر في قسم واحد وجب ان يكون المضمر خمسة انواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل .
ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور لا يكون الا متصلا وانما كان المرفوع
والمنصوب متصلا ومنفصلا لانهما يقعان موقعا ولا شي قبلهما متصلان به على ما
سياتي سايره بان يتقدم المنصوب على عامله او بان يكون عامله محذوفا او بان يكون

عامل المرفوع امرا معنويا واشباهه ولما كان المجرور لا يتقدم على جاره ولا يحذف الجار
في محل يكون المجرور مضمرا ولا يكون عامله امرا معنويا لم يقع موقعا يحوج الى انفصاله
فبقي على اصله في الاتصال وانما قال ولا يحذف في موضع يكون المجرور مضمرا اذ لو كان
المجرور مظهرا يجوز حذف الجار عنه كما انه يحذف ويعمل الفعل في مدخوله وذلك يحذف من ان
وان قياسا مستمرا فالاول يعني المرفوع المتصل ضربت وضربت
الى ضربن وانما قال ضربت ضربت تنبيها على انه يكون في الفعل
الماضي للفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله والثاني يعني المرفوع المنفصل انا الى هن
والثالث وضربنا الى ضربن وضربن وهو المنصوب المتصل ضربني الى ضربهن
والرابع وهو المنصوب المنفصل اياي الى اياهن والخامس وهو المجرور المتصل غلامي
ولي الى غلامهن ولهن وانما قال غلامي ولي تنبيها على ان المضمر المجرور قد يتصل بالاسم
وقد يتصل بحرف جر وهذا المثال الذي ذكرناه في المرفوع المتصل انما هو باعتبار
الفعل الماضي للفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله دون غيره من الفعل المضارع والصفات
لان لتلك الفاظا تختص بها فان الفاظ المضمر المرفوع المتصل في الصفة تخالف المرفوع
المتصل في الماضي وكذلك المرفوع المتصل في المضارع يخالف بعضها المرفوع المتصل
بالماضي وكل نوع من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر مدلولا لان كل واحد منها
اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب فهذه ثلثة وكل واحد من هذه الثلثة اما ان
يكون لمفرد او لمثنى او لمجموع صار تسعة وكل واحد من هذه التسعة اما ان يكون لمذكر
او لمونث فصار ثمانية عشر للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة ووضعوا للمتكلم
منها لفظين بدلالة على الستة المذكورة وهما ضربت وضربنا فضربت مشترك للواحد المذكر

والواحد المؤنث وضربا للاربعة للمثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر و
المجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب منها خمسة الفاظ اربعة نصوصا وهي ضربتَ
وضربتِ وضربتم وضربتن وواحد مشتركا للمثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما
وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك فيكون فيه المشترك واحدا
والنص اربعة كقولك ضرب وضربت وضربوا وضربن وضربا وضربتا فالاربعة الاول نصوص
والاخير مشترك واعلم ان مجموع الفاظ المضمرات في الانواع الخمسة ستون والاصل
ان يكون تسعين لما علمت من ان كل نوع من هذه الانواع لثمانية عشر مدلولا والاصل ان يكون
لكل مدلول لفظ واحد لان الاصل عدم الاشتراك والترادف فيكون الالفاظ في
كل نوع باعتبار الاصل ثمانية عشر والحاصل من ضرب ثمانية عشر في الخمسة تسعون الا
انهم لم يجئ للمتكلم الا لفظان وللمخاطب الا خمسة وللغائب كذلك فانتقص في المتكلم
اربعة وفي المخاطب واحد وفي الغائب واحد فالناقص في كل قسم ستة فمجموع الناقص
في الانواع الخمسة يكون ثلثين لان الستة في الخمسة ثلثون فالباقي يكون ستين
عشرون من الباقي مشترك بين خمسين معنى واربعون نصوص بيان المشترك ان
لفظين للمتكلم مشتركان بين المعاني كما مر ولفظ واحد في المخاطب بين معنيين وكذلك
الغائب فصار الالفاظ المشتركة في كل قسم اربعة والمعاني المشتركة عشرة والحاصل
من ضرب الالفاظ الاربعة المشتركة في الخمسة التي هي انواع المضمرات عشرون
ومن ضرب المعاني المشتركة في الخمسة خمسون وبيان النصوص ان النص في المخاطب
اربعة وهي ضربتَ وضربتِ وضربتم وضربتن وفي الغائب اربعة وهي ضرب وضربت وضربوا
وضربن فالمجموع ثمانية والحاصل من ضرب الثمانية في الخمسة التي هي انواع المضمرات اربعون

قال فالمرفوع المعرب وضعت الضمير المستتر لانه اخصر من البارز
فلا يعدلون عنه الا عند تعذره للالتباس كما انهم لا يعدلون عن المتصل الا عند تعذره
فالمصنف بعد ان ذكر انواع المضمرات شرع في تبيين محال المتصل المستتر من
المضمرات على اختلافها فقال المرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب
والغائبة مثال الاول زيد قام ومثال الثاني هند قامت فان قيل التاء في هند
قامت ضمير وهو غير مستتر بل هو بارز فالجواب ان التاء هذه ليست بضمير فيورد
اعتراضا انما هي حرف يدل على ان الفاعل مؤنث لا غير مثلها في قامت هند والفاعل مستتر
لا يظهر ابدا فان قيل الفاعل قد يظهر مثل قولهم قامت هي فلا يصح قوله الفاعل
مستتر لا يظهر ابدا فالجواب ان ما يظهر ليس هو الضمير المستتر لان هذا
ضمير منفصل يؤكد به ذلك المستتر وانما جعلوا المفرد مستترا دون المثنى والمجموع
لان المفرد سابق عليهما فجعلت الخفة له اولانه يكثر اكثر منهما فجعلت الخفة للاكثر وانما
خص الغائب دون غيره من المتكلم والمخاطب اما لان قرينته لفظية اذ لا بد وان يتقدمه
لفظ وقرينة غيره حالية وهي قرينة الخطاب والتكلم واللفظية اقوى واما لانه يعرفه
اكثر لان اخبار المتكلم عن غيره اكثر من اخباره عن نفسه فلما جعلوه مستترا في
ذلك وجب ان يكون بارزا في غيره وكان التخفيف بالاكثر اولى او يقول فلما جعلوه مستترا
في الغائب وجب ان يكون بارزا في غيره لئلا يقع اللبس لانهم لو وضعوه مستترا
في غير هذا المحل لم يعلم انه لهذا دون غيره فيقع اللبس ولا يكتفى بتقدم من يعود
عليه الضمير اذ لو اكتفى بذلك لاستغنى عن الضمائر فان قيل لم
لم يفعلوا الاستتار في المثنى والمجموع حيث ابرزوا خوف اللبس واعتبروه

فى الغايب مع الالتباس بالغايب فالجواب ان لفظ الغايبة مستلزم
تاء التانيث فارتفع اللبس بها فجوزوا الاستتار بذلك قال
وفى المضارع الضمير يستتر فى المضارع للمتكلم مطلقًا يعنى سواء كان للمفرد
او لغيره كقولك اقوم ونقوم فلم يبرزوه مع المتكلم اصلا من حيث كان يعد ما يرشد
اليه فيجعله كغيره من المضمرات يعنى يجعل ما يرشد اليه الضمير المستتر فى المتكلم
كغير المستتر يعنى كالبارز والمنفصل وذلك لان الاتيان بالبارز مثلا انما
كان للدلالة على معناه فلما كان للدلالة على معناه فلما كان القرينة وهى ما يرشد
اليه فى المتكلم يغنى عنه فصار كانه بارز وبعبارة اخرى فكان البارز لا التباس فيه
فكذلك المستتر فى اقوم ونقوم لا التباس فيه بسبب القرينة التى هى ما يرشد اليه
فلذلك جعل القرينة وهى ما يرشد اليه المستتر فيهما كالبارز وانما قلنا
معه ما يرشد اليه لان الهمزة يدل على انه للمتكلم المفرد والنون يدل على انه
لاحد الاربعة فان قيل كيف اتوا به مستترا مع وجود اللبس فيه فان
اضرب يحتمل المذكر والمؤنث وكذلك نضرب يحتملهما والتثنية والجمع قيل
هذا اللبس مغتفر فى غيره من البارز والمنفصل كقولك ضربت وضربنا وانا ونحن
فلان يغتفر فيه مع خفوق الخفة لاستتاره فيه اولى قال والمخاطب
يعنى ان الضمير يستتر فى المضارع للمتكلم مطلقا من غير تفصيل ويستتر فى المضارع
المخاطب المفرد المذكر فان قرينة الخطاب يشعر بانه للمخاطب كقولك للمخاطب انت تقوم
ولا يستتر فى المضارع للمخاطب غيره يعنى غير المفرد المذكر اما انه لا يستتر فى تثنية
المخاطب وجمعه فلما مر فى المضارع الغايب واما انه لا يستتر فى المخاطب المفرد فلما
المؤنث

انت صح

ذكره المصنف فى امالى المسايل المتفرقة من ان ياء المخاطب فى المضارع لما كا
لازمًا لها على خصوصية المذكر دون المؤنث احتاجوا الى ان يجعلوه بارزا
اذا كان المؤنث بخلاف الماضى فانه استغنوا فيه بتاء التانيث التى تتصل
بالفعل عن ابرازه ولذلك التزموها وان كان غير حقيقى ولم يلتزموها اذا كان
الفاعل غير حقيقى وهو ظاهر واعلم انهم اغتفروا الاستتار فى
المخاطب المذكر وان لزم التباسه بالغايبة لفظا لانه لو ابرز لطال
لوجود حرف المضارعة فى اوله بخلاف الماضى وكذلك يستتر فى المضارع
اذا كان للغايب المفرد المذكر والغايبة المفردة المؤنثة كقولك زيد يقوم
وهند تقوم وفى الصفة مطلقا يعنى ان الضمير المرفوع لا يكون
فى الصفة الا مستترًا سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع مذكرا كان او مؤنثًا
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وانما اوجبوا الاستتار من حيث ان فى لفظ الصفة
ما يدل على من هى له الا ترى ان فى لفظ ضارب ما يعينه للمفرد المذكر اذ لو
كان للمثنى او للمجموع لقيل ضاربان او ضاربون ولو كان للمؤنث لقيل
ضاربة وكذلك تقول فى الباقى فان ضاربة بتاء التانيث فيه ما يعينه
للمفرد المؤنث وضاربان بالالف والنون للمثنى وضاربون للجمع
المذكر وضاربات للجمع المؤنث وتلخيص هذا ما ذكره المصنف فى امالى
المسايل المتفرقة حيث قال وضعوه فى الصفات لجعلها اذا
جرت على من هى له مستتر لانهم استغنوا بتثنيتها وجمعها وتانيثها

وتذكيرها عن ان يبرز واضمارها الدالة هذه الاشياء عليها قال
المصنف في الشرح واستوان المثنى المونث فيه علامة التانيث وان كان
الفرق بين المثنى المذكر والمثنى المونث في باب الاضمار منظرحا قيل
فيه نظر لانه ان اراد الفرق بين الضميرين انفسهما فهو فاسد لان لفظهما
متحد وهو انما المستتر اوهما اونحو وان اراد الفرق بين لفظ الصفة
للمذكر وبينه للمونث فهو ايضا فاسد لان هذا الفرق ليس مختصا بالصفة
فان الماضي والمضارع ايضا كذلك لانك تقول ضربا وضربتا ويضربان وتضربان
اجيب بان مراده ان المثنى المونث في الصفة فيه علامة التانيث
سواء كان مثنى المتكلم او المخاطب او الغايب وفي غير الصفة ليس كذلك
يعني ليس في المثنى المونث علامة التانيث فيه في جميع اقسامه فان
قيل الالف في ضاربان ضمير وكذلك الواو في ضاربون فلا يصح قوله
وفي الصفة مطلقا فالجواب ان الالف في ضاربان ليس بضمير
لانه ينقلب ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها
وكذلك نقول في واو ضاربون فان قيل تغير الالف الى الياء في
النصب والجر انما هو بتغير عاملها وكذلك تغير الواو الى الياء فهما [illegible] فالجواب
ان العامل هاهنا اي في ضاربان ليس عاملا في الحقيقة في الضمير يعني اذا
قلنا جاءني ضاربان ورايت ضاربين ومررت بضاربين ليس العامل الذي
فيه اسم الفاعل عامل الضمير وانما هو اسم الفاعل والضمير فاعل لاسم الفاعل
فيكون عامل الضمير اسم الفاعل والضمير باق بحاله على ما كان عليه في الرفع لعدم

تغير عامله الذي هو اسم الفاعل في الاحوال الثلثة المذكورة والحاصل
ان المعتبر هنا غير عامل الضمير وعامل الضمير غير متغير ولا يخفى عليك ان قوله
في الشرح اي الضماير لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها موقوف على بيان
امرين الاول كان تغير الالف والواو فيما نحن فيه ليس لتغير عامله والثاني
بيان ان الضمير لا يتغير بغير تغير عامله ولما بين الاول بقوله والعامل هاهنا
الى قوله في الرفع شرع في بيان الثاني بقوله فلو كانت ضماير لم تتغير وتقريره
ان يقال اذا ثبت ان العامل المعتبر هنا ليس عامل الضمير وعامل الضمير
امر واحد باق بحاله في الاحوال الثلث فنقول لو كانت هذه ضماير ولم تتغير
من غير تغير عامله لانه علم بالاستقراء ان الضمير لا يكون الا كذلك الا ترى ان
التاء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان
لا تتغير بوجه لانها ضماير فلو كانت هذه ضماير لم تتغير وما نقل عن الاخفش
من ان الياء في تضربين علامة لا ضمير غير مستقيم لانه لفظ اتصل باخر الفعل
دال على من هو له فوجب ان يكون ضميرا كالالف في يفعلان والواو في يفعلو
والتاء في فعلت وفعلت وكذلك جميع الضماير المرفوعة البارزة ولقائل
ان يقول هذا الذي ذكره صادق على تاء التانيث فانه لفظ اتصل باخر الفعل
دال على من هو له وليس بضمير بالاتفاق وعلى ان يجاب عنه بان مراده
الاتصال اللازم كما يدل عليه الامثلة التي ذكرها وهذا لا يصدق على تاء التا
فانه ليس بلازم الاتصال واعلم ان المضمر المستتر وان عبر عنه
بانه مستتر وبانه منوي الا انه محذوف مقدر صرح به المصنف في شرح المفصل

قائلا الاخر اما ان يكون الدال على الفاعل في قولنا زيد ضرب هو الفعل نفسه
من غير تقدير او تقدير مضمر غير الفعل فان كان لفظ الفعل هو الدال فهو فاسد من
وجهين احدهما انه يؤدي الى ان ضرب ليس فعليته باولى من اسميته لانه كما
دل على حدث مقترن بزمان فقد دل على شئ اخر وهو ذات الفاعل غير مقترن بزمان
فاشتمل على حقيقة الاسم وحقيقة الفعل وهما متضادان فهو فاسد والاخر
الاطباق على ان الجملة مركبة من لفظين منطوق بهما او مقدرين في مثل نعم
في جواب من قال اقام زيد منسوب احدهما الى الاخر وعلى هذا لا يكون الا على لفظ
الفعل اذ لا تقدير عندكم فبطل هذا المذهب وان قيل ان المضمر مقدر
فيجب ان يكون محذوفا وانتم تقولون ان الفاعل لا يحذف والا لزم ان يكون
كالمفعول والجواب ان الفاعل علم من لغتهم انهم لا يحذفونه وقد نطروا
في المفعول المحذوف ما جعله في حكم الموجود وقد نطروا على الفاعل ما استغنى
عن التلفظ بها مثال المفعول المذكور قوله تعالى فيها ما تشتهي الانفس وتشتهيه
لانه لا بد من ضمير عائد على الموصول ومثال الفاعل المذكور ان يكون بعد تقدم الذكر
وكون الفعل الماضي لواحد مذكرا او مؤنثا وكونه مضارعا متكلما مطلقا
او الغائب مفردا وكونه مخاطبا او امر المخاطب مذكر فهذه كلها قرائن استغنى
لاجلها عن التلفظ بالفاظ تدل على الفاعل والتزم الحذف فيها كما التزم حذف
الفعل وغيره في مواضع ولكن لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته الحذف من غير
تقدير قيل عند عدم التلفظ به محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار
فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ به حكم بانه موجود ولا فالضمير في قولك زيد ضرب

في الاحتياج اليه كالضمير في قوله تعالى فيها ما تشتهي الانفس وان كان احدهما
فاعلا والاخر مفعولا فثبت ان مذهب التقدير هو الصحيح هذا ما ذكره المصنف
في شرح المفصل قال ولا يسوغ المنفصل يريد ان اصل الضماير المنفصل
المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس لتعذر الاستتار
يعني انه ابرز لتعذر الاستتار بسبب الالتباس ثم المنفصل عند تعذر الاتصال
لان المتصل اخصر يعني وانما كان الاصل بعد المستتر المتصل لانه اخصر
من المنفصل واذا كان المتصل اصلا بالنسبة الى المنفصل ومن كان الاصل
لا يسوغ الا عند تعذره فلم يسوغوا ترك المتصل الا عند تعذره فلذلك لا يصح
ان تجعل الضمير منفصلا وتقال ضرب انا ولا ضرب انت وكذلك جميع الباب
الا عند تعذره على ما سيأتي بيانه ثم شرع في تبيين الامور الموجبة
للانفصال فقال وذلك اي تعذر المتصل قد يكون بالتقدم على عامله
مثل اياك ضربت وانما تعذر هنا ان يكون متصلا لانه اذا تقدم على عامله
واتصل به انما يكون باخر عامله لما علمت من ان المتصل هو الذي يكون كالتتمة
لما قبله وتتمة الشئ لا تتصور الا بان يكون في اخره تعذر ان يكون متقدما
متصلا فوجب العدول الى الانفصال ولذلك تعذر ان يكون متصلا
اذا فصل بينه وبين عامله لغرض اي لفائدة مثل ما ضرب زيد الا انا
فانه فصل هنا بين الضمير وعامله لغرض الحصر لانه لا يمكن ان يتصل بعامله
مع وجود الفصل والتحقيق فيه ان الغرض والاتصال يتنافيان قطعا
والاول ثابت فيما نحن فيه فانتفى الثاني وانما قال لغرض احترازا من مثل الفصل

ضرب زيدا انا فانه قد فصل بينه وبينه فاصل ومع ذلك لم يجز الانفصال
لان الانفصال هنا لا فائدة له اذ ضرب زيدا انا وضربت زيدا بمعنى واحد فقد
عدل الى المنفصل من غير تعذر بخلاف قولك ما ضرب زيدا الا انا فانه يخالف
في المعنى لقولك ما ضربت الا زيدا فوجب الانفصال وكذلك يتعذر ان يكون متصلا
اذا حذف عامله لانه يمتنع ان يتصل به الضمير لعدمه كالفاعل والمفعول المحذوف
فعلهما كقولك ان انت قمت قمت وزيدا اياه ضربت ضربت ومنه قوله تعالى
قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي فان اصله لو تملكون تملكون على ان الثاني تفسير
للاول فلما حذف الفعل الاول للتفسير بالثاني صار الضمير المرفوع المتصل
الذي هو الواو منفصلا وكذلك يتعذر اتصاله اذا كان عامله معنويا كالمبتدا
والخبر مثل انا زيد وزيد انت لانه اذا كان عامله معنويا والضمير لفظ يمتنع اتصاله
به لانه لا يتصل لفظ بما ليس بلفظ وكذلك يتعذر اتصاله اذا كان عامل الخبر
حرفا والضمير مرفوع مثل ما انت قائما لانه لو اتصل لوجب استتاره اذا كان مفردا
غائبا مثلا بعد تقدم ذكر زيد فيقال زيد ما قائما على ان يكون في ما ضمير زيد فيودي
الى استتار الضمير في الحرف لكن التالي باطل لان استتار الاسم في الحرف على
خلاف لغتهم وهذا الموجب انما هو على لغة اهل الحجاز لان عامل الضمير عندهم
هو الحرف واما على لغة بني تميم فموجب الانفصال في هذه الصورة هو كون عامل
الضمير معنويا لانه عندهم مرفوع بالابتداء وانما قال والضمير مرفوع
لان الضمير المنصوب والمجرور لا يستتر فلا يودي اتصاله الى وجوب الاستتار
في الحرف واعلم ان لمانع ان يمنع الملازمة بعين ما ابطل به التالي

وكذلك يتعذر الاتصال اذا كان الضمير اسند اليه على جهة الفاعلية او المفعولية
صفة جرت على غير ما هي له اي على غير صاحبها في المعنى اي تعلقت لفظا بغير ما هي له
معنى وذلك يكون في الاخبار والصفات والاحوال والموصولات بالالف واللام
مثال الاول قولك هند زيد ضاربته هي ومثال الثاني مررت برجل ضاربه انا
مثال الثالث ركبت الفرس طارده انا مثال الرابع الفرس الراكبه هو فعدلوا
فيها الى المنفصل عند البصريين لما يودي اليه من اللبس في كثير من مواقعها
مثل انا زيد ضاربه انا وانت زيد ضاربه انت وهو زيد ضاربه هو فانه لو لم
يبرز فيه انا لا يعلم ان الضارب للمتكلم او للغائب فان ضاربه يصلح ان يكون
للمتكلم والمخاطب والغائب بدليل صحة قولك انا ضارب وانت ضارب وهو
ضارب ولما ابرز ادفع الالتباس وانما قال في كثير من مواقعها لان بعضا
من مواقع الصفة لا التباس فيه مثل هند زيد ضاربته هي فانه لو لم يبرز فيه
يعلم من تاء التانيث ان الصفة لهند الا انه لما وجب الابراز لرفع الالتباس
في بعض الصور وجب في الباقي لاطراد الباب قوله في الشرح بخلاف
الفعل معناه انما خصصنا الابراز بالصفة ليخرج الفعل فانه لا يبرز فيه
لانه لا التباس في الفعل اصلا واذا كان كذلك فيمتنع الابراز فيه لفقدان علته
وهو الالتباس فلذلك اي فلاجل الالتباس في الصفة وعدم الالتباس في الفعل
اوقعوا هذا الضمير في الاسم يعني في الصفة منفصلا وفي الفعل متصلا فيقولون
هند زيد ضاربته هي وزيد هند ضاربها هو وانما قلنا لا التباس في الفعل
لانك اذا قلت نحن الزيدون تضربهم علم بقولك تضربهم يعني بالنون في قولك تضربهم

انه مسند الى ضمير المتكلمين فلا يلتبس باسناده الى الزيدين وكذلك انا زيد اضربه
وانت زيد تضربه وهذا الكلام اعني قوله في الشرح بخلاف الفعل الى اخره
جواب لسؤال اورده الكوفيون فانهم قالوا لو وجب الانفصال في الصفة الجارية
على غير صاحبها لوجب الانفصال في الفعل الجاري على غير صاحبه مثل انا
زيد ضربته انا لكن يمتنع الانفصال في الفعل وتقرير الجواب ان الهمزة والنون
والتاء في الفعل يدل على من هو له من المتكلم والمخاطب والغائب فلا يلتبس باسناده
الى الغير بخلاف الصفة فان ضاربا يصلح للجميع يعني المتكلم والمخاطب والغائب
وكذلك ضاربون فانه صالح للثلثة المذكورة بلفظ واحد تقول انا ضارب ونحن
ضاربون وانت ضارب وانتم ضاربون وهو ضارب وهم ضاربون بخلاف صيغة
الفعل على ما تبين قوله في الشرح فان قلت الى اخره مشتمل على سؤالين
تقرير الاول منهما هو ان الصفة ايضا مشتملة على قرينة يدل على صاحبها فان ضمير
المفعول وهو الهاء في قولك انا زيد ضاربه والياء في قولك انا زيد ضاربي والكاف
في قولك زيد انت ضاربك يدل على ان الضارب في المثال الاول مثلا المتكلم اذ لو كان
زيدا لوجب ان يقال ضاربي وتقرير السؤال الثاني ان الفعل ايضا
قد يحصل فيه الالتباس كما في الصفة فانك اذا قلت زيد عمرو يضربه او ضاربه
فاللبس حاصل في البابين فلا ينتفي اللبس في الفعل الا وينتفي في اسم الفاعل
مثل انا زيد اضربه او ضاربه ولا يحصل في اسم الفاعل الا في الموضع الذي يحصل
فيه الفعل مثل زيد عمرو ضاربه او يضربه فلا مزية اذا للفعل اجاب المصنف
عن الاول بوجهين الوجه الاول ان ما ذكرتموه قرينة خارجة عن لفظ اسم الفاعل

لان ضمير المفعول كلمة براسها ليست بجزء من اسم الفاعل بخلاف الفعل فان
القرينة الدالة على من هو له وهي حرف المضارعة جزء من لفظ الفعل غير خارجة
عنه وللعرب في مثل ذلك مقصد ظاهر فلا يجتزئون بالقرائن الخارجة
اذا كان قصدهم وضع اللفظ دالا على ما يقصد دلالته عليه من غير التباس اي
دلالة نصا الا ترى انك تقول اكل زيد خبزا فلا بد من رفع زيد ونصب خبز
وان كانت القرينة المعنوية يعني اللفظية يدل على ان الاكل زيد والماكول
الخبز ولكن وضعهم على ان القرينة في نفس اللفظ لا خارجة عنه ومثل
ذلك كثير فانهم لا يميزون اثنين برجلين لان قرينة اثنين وهي الياء داخلة
في رجلين ويأتون بالتاء في ثلثة رجال وان علم التذكير من رجال الا انه
خارج عن ثلثة والتاء داخلة فيه ولذلك يأتون باحد الحروف الاربعة
السين وسوف وقد وحرف النفي مع ان المخففة الداخلة على الفعل للفرق
بينها وبين ان الناصبة للفعل وان كان الفرق يحصل بنفس علمت ولذلك يظهرون
ان مع لام كي للفرق بينها وبين لام الجحود وان كان الفرق يحصل بما قبلها لان
لام الجحود لا تكون الا بعد النفي الداخل على كان فيما نحن فيه ايضا اذا جرى
اسم الفاعل على غير صاحبه فلا بد من ابراز مستتره الذي هو جزؤه ولا يكتفى
بالمضاف اليه وان علم منه ذكره صاحبه لانه خارجي افاد الامام
الحديثي ان هذا اذا امكن وقصد وضع اللفظ كما مر اما اذا لم يمكن او لم
يقصد وضع اللفظ كما مر يجتزئون بالقرائن الخارجية كقولك رايت عينا
جارية واكلت لحما وضرب زيد ساعتك لتعذر الداخلية في الاول والاكتفاء

يعلم المخاطب انك تعني لحم الغنم في الثاني وبالكاف ان الشاتم لك في الثالث غير انك تقول لحم الغنم وشاتمك هو لانك لم تقصد دلالة اللحم والشاتم على انهما للغنم والعاطب من غير احتمال غيره الوجه الثاني ان القرينة التي ذكرتموه في الصفة مفعول والمفعول ليس بلازم ذكره واذا حذف فلا قرينة اذا فقصدوا الى ان يكون القرينة لازمة في نفس الكلمة حتى لا يقع اللبس عند الحذف بخلاف الفعل فان قرينته لازمة لا تحذف اصلا فلا يلزم من الاتصال في الفعل الاتصال في الاسم والمصنف لم يتعرض لجواب السوال الثاني وقد احتج عنه بان الابراز في زيد عمرو يضربه لا يرفع اللبس الا ترى انك لو قلت زيد عمرو يضرب هو يبقى اللبس بحاله لانه صالح لزيد وعمرو ولا تفيد الابراز في هذه الصورة شيا فلا فان قيل الابراز فيه تفيد لانه يدل على ان الفعل لغير صاحبه كما في انا زيد ضاربه انا انما ادفع بالابراز وبان البارز غير الا بعد الذي هو ضمير المتكلم يلزم منه ان ضاربه الا انا المقدم لان نفس ابرازه برفعه ويدل على انه لغير صاحبه وهو لو ابرز في الفعل لا يرفع اللبس لانه لا يدل على ان يضرب للا بعد لانه لم يوضع هو للابعد ولا ابرازه فلا تفيد ابرازه شيا فلا ينفصل فان قيل يلزم لغير هذا ان لا ينفصل هو في زيد عمرو ضاربه هو اجيب ابرز اولا في اخواته لرفع عين البارز اللبس ثم حمل على اخواته في الانفصال فلزمه لا زمها وهو دلالته على ان ضاربه المسند هو اليه لزيد المتقدم وفي زيد عمرو يضربه لم يبرز في شيء من اخواته اصلا فلا يمكن الحمل ولقائل ان يقول انما يتحقق الدلالة المذكورة ان لو لم يتحقق احتمال كونه لعمرو ومن البين تحقق

الالتباس
...ارية انا م

فالوجه في الجواب ان يقال الابراز في زيد عمرو ضاربه وان لم يرتفع بها اللبس لاطراد الباب كما ابرز في هند زيد ضاربته هي وان لم يتحقق فيه الالتباس لاطراد الباب فان قيل فهل الابراز في الفعل اذا جرى على غير صاحبه حملا على الصفة كما يحمل في عليه في العمل اجيب بان الفعل في العمل وفي استتار فاعله وابرازه وانفصاله اصل ولا يليق حمل شيء منها على غيره قال واذا اجتمع ضميران شرع في مواضع ملتبسة في وقوع المتصل او المنفصل فيهما او يجوز الامرين وانما كان ملتبسة لانه لم يعلم مما تقدم شيء من الثلثة فيها بل علم منه وجوب الاتصال فيهما مع ان حكمها ليس وجوب الاتصال فمن ذلك انه اذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا في مثل الدرهم اعطيتكه وضربتك فانه قد اجتمع في اعطيتكه ضميران وهما الكاف والهاء وليس احدهما مرفوعا لانهما مفعولا اعطيت وكذلك قد اجتمع في ضربيك الياء والكاف وليس احدهما مرفوعا لان الاول مضاف اليه والثاني مفعول وانما قال وليس احدهما مرفوعا احترازا من مثل ضربتك واكرمتك فانه قد اجتمع فيه ضميران ولكن احدهما مرفوع وحكم البابين يختلف اذ لا يجوز في مثل اكرمتك الا الاتصال وفي اعطيتكه تجوز الامران قال فان كان احدهما يعني ان كان احد الضميرين اعرف وقدمت الاعرف منهما كما في المثالين فان الكاف ضمير المخاطب وهو اعرف من ضمير الغايب والاعرف مقدم وفي المثال الثاني الياء ضمير المتكلم وهو اعرف من ضمير المخاطب والاعرف مقدم جاز ان يكون الثاني متصلا نحو اعطيتكه وضربيك قبيح وجاز ان يكون الثاني منفصلا نحو اعطيتك اياه وضربي اياك

قبيح وهذا معنى قوله فلك الخيار في الثاني اما جواز الاتصال فلامكانه واما جواز
الانفصال فلبعده وشبهه بالمتعذر لادائه الى اجتماع ثلث مضمرات في مثل
اعطيتكه وانما اشترط في صحة الاتصال ان يكون الاعرف مقدما لانه لو كان
الاعرف موخرا لم يجز في الثاني الا الانفصال نحو اعطيته اياك كراهة ان تقدموا
الانقص على الاقوى ويكون الاقوى تابعا للاضعف فيما جعلوه كالكلمة الواحدة
وانما قال فيما جعلوه كالكلمة الواحدة لانه اذا كان الثاني منفصلا والمنفصل
كالظاهر في الاستبداد بنفسه فلا يلزم فيه ما لزم في المتصل فان قلت
فقد قدموا الانقص على الاقوى في قولك ضربتني وضربوك قلت انما يصح
ذلك من جهة ان الاول متوغل في الجزئية لانه فاعل فصار اولى بالتقدم بخلاف
ما نحن فيه فان كلامنا في ما لا يكون احدهما مرفوعا قال المصنف
في امالي الكافية وفصل الشرط الاول وهو كون احدهما مرفوعا من الشرطين الاخيرين
وقدمه لانه تقصد الى نفيهما واثبات حكم عند نفيهما والحكم الذي ثبت
عند نفيهما هو وجوب الانفصال كقولك اعطيته اياه واعطيته اياك فلو لم
نفصل الشرطين عن الاول وذكرها ذكرا واحدا لكان النفي يشمل الجميع فيكون
الحكم ايضا على الضميرين اذا كان احدهما مرفوعا بوجوب الانفصال فيكون خطاء
لانه اذا قال والا فهو منفصل ودخل فيه كون احدهما مرفوعا كان مضمونه
وجوب قولك ضربت اياك وهو خطا واذا فصلته عن الشرطين الاخرين بقوله
فان كان احدهما كان قوله والا راجعا الى ما اثبته بالشرط الاول فبقي ذلك
غير محكوم على نفيه ههنا وقد ذكر حكمه فيما تقدم فبقي ذلك الحكم المذكور غير مناقض

لضده يعني ضد ما اثبت بالشرط الاول واراد بضد ما اثبت بالشرط
الاول قوله والا واذا لم يناقضه فبقي بحاله معه فلا يلزم وجوب ضربت اياك
بوجوب لذلك ان يفصل الاول عن الشرطين الاخيرين قال والا
فهو منفصل يعني ان لم يكن احدهما اعرف وهو مقدم فلا بد من انفصال الثاني
فقد يكونان من باب واحد وقد يكون الاعرف موخرا كقولك اعطاك اياي واعطاه
اياك واعطاه اياه اما وجوب الانفصال في الغائبين فلكراهة اجتماع الالفاظ
المتماثلة لو كانا متصلين واما وجوب الانفصال فيما كان الاعرف موخرا فلما
عرفت من انه لو جعل الثاني متصلا للزم ان يكون الاقوى تابعا للاضعف
الا انه جاز في الغائبين اعطاهاه واعطاهوها ومنه قول الشاعر
وقد جعلت نفسي لضغمة لضغمهماها تقرع العظم نابها ومعنى البيت ان نفسه
طابت لاصابة الشدة من اجل ان هذين القاصدين له بالشدة اصابتها مثلها
قال المصنف في امالي المفصل هما اثنان قصداه بسوء فوقعا في
مثل ما طلباه له وجعل هذه من افعال المقاربة التي يجب ان يكون خبرها فعلا
مضارعا ولضغمة مفعول لتطيب اعمال الفعل في مفعوله وليست بمعنى المفعول
من اجله لانه لم يرد انها طابت لاجل الضغمة وانما اراد انها طابت بها والتعليل
هو قوله لضغمهماها اي طابت نفسي لما اصابني من الشدة لاصابة من قصدني
مثلها ويقال ضغمه الشدة وضغمتها وجاء البيت على الوجهين فقوله لضغمة
من قولهم ضغمته الشدة لقوله تقرع العظم نابها وقوله لضغمهماها من قولهم ضغمت
الشدة لان الفاعل ههنا ضمير من اصابها وضمير المفعول ضميرها اي لضغمهما

تطيب

ايّاها فهي مغضوضة لا عاضّة لمجيئها مفعولة لا فاعلة ويجوز ان يكون الموصلان
من ضغمت الشدة لا من ضغمتني ويكون قوله يقرع العظم نابها مبالغة في انه عضّ الشدة
عضًّا قويًّا بلغ منتهى ما يبلغه العض وكنى بقرع العظم عن ذلك وموضع الاستشهاد
مجيء الضميرين الغائبين متصلين وليس احدهما فاعلا وهما ضمير الفاعلين وضمير العصبة
وهو قوله ها وهو شاذ والقياس في مثلها الضغمهما اياها كراهة اجتماع ضميرين الغائبين
البارزة من جنس واحد بخلاف ما لو اختلفا والضمير الاول في موضع خفض
بالاضافة وهو فاعل في المعنى والضمير الثاني في موضع نصب على المفعولية
بالمصدر اي لان ضغمهماها ويقرع العظم نابها في موضع صفة اما الضغمة الاولى
وفصل للضرورة بالجار والمجرور الذي هو لضغمهماها ويضعف لاجل الفصل
بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو غير سائغ واما في موضع صفة لمعنى قوله
ها اذ معناه لضغمهما مثلها اذ الاولى لم تصب هذين وانما اصابهما مثلها
فهو في المعنى مراد ومثل نكرة وان اضيف الى المعرفة فجاز ان يوصف بالجملة
ويجوز ان يكون يقرع العظم نابها جملة مستانفة لتبيين امر العضة في الموضعين
جميعًا فلا موضع لها في الاعراب لانها لم تقع موقع مفرد وما يتوهم من ان لضغمهماها
مضاف الى المفعول وها في المعنى فاعل فيؤدي الى انه اضاف الى المفعول
واتى بعده بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب مندفع بما تقدم من انه لم يرد ان
الشدة عضت وانما اراد انهما عضا الشدة اذ لا يستقيم ان يضاف المصدر
الى المفعول ويؤتى بالفاعل بصيغة ضمير المنصوب باتفاق فوجب حمله على ما
ذكرناه لما يلزم مما اجمع على امتناعه قال والمختار من جملة المواضع

الملتبسة خبر كان وخبر كان اذا وقع مضمرا فالمختار فيه الانفصال
وانما كان كذلك من جهة ان خبرها ليس مفعولا على التحقيق وانما هو في المعنى
حكم على فاعلها والمعنى فيه الخبر على ما كان عليه فاجري في الانفصال مجراه
قبل دخولها تنبيهًا على استقلاله في الخبرية وخروجه عن المفعولية
من حيث المعنى قال المصنف في شرح المفصل والآخر ان كان ضعيف
عن باب الافعال فقصرت عن اتصال الضميرين كما قصرت ان واخواتها
ووجه ضعفها ان المنصوب ليس مفعولا في المعنى وايضا فان اكثر النا
على انها لا دلالة لها على الحدث ومنهم من يشبهه بالمفعول في ذلك
اي في اتصال الضمير فيجريه في الاتصال مجراه فيقول على الثاني زيد قائم
وكنته بمعنى وكنت قائما والفصيح وكنت اياه قال والاكثر
يعني ان اللغة الكثيرة في لولا عند مجيء الضمير معها هي ان يوقعوا بعدها
صورة الضمير المرفوع المنفصل نحو لولا انت وهذه اللغة هي الجارية
على القياس لانه مضمر مبتدأ بتقدير لولا انت حاصل او فاعل محذوف
الفعل عند قوم بتقدير لولا حصلت فوجب ان يكون مرفوعا منفصلا
اما كونه مرفوعا فلانه اما فاعل او مبتدأ وايّا ما كان فيكون مرفوعا واما
كونه منفصلا فلان عامله اما معنوي او محذوف وقد علمت ان الضمير يجب
ان يكون منفصلا على هذين التقديرين قوله لولا انت الى اخرها اي لولا
انت ولولا انتما ولولا انتم ولولا انتن وكذلك المتكلم اي
لولا انا ولولا نحن وكذلك الغائب اي لولا هو ولولا هي ولولا هما ولولا هم

ولولاهن واللغة الكثرى في عسى عند مجيء الضمير معها ان يكون معها
صورة ضمير مرفوع متصل وهي الجارية على القياس لانه مضمر لحقها على متصل
بفعل ماض فوجب ان يكون كذلك نحو عسيت الى اخره يعني عسيت و عسيت
وعسيتما وعسيتم وعسيتن وكذلك المتكلم يعني عسيت وعسينا وكذلك
الغايب يعني عسى وعسيا وعسوا وعست وعستا وعسين قال
وجا لولاك وعساك يعني ان في لولا وعسى لغة اخرى عند مجيء الضمير
معهما على خلاف القياس فاوقعوا بعد لولا صورة الضمير المتصل المخفوض
نحو لولاك الى اخره يعني لولاك ولولاك ولولاكما ولولاكم ولولاكن
وكذلك المتكلم نحو لولاي ولولانا وكذلك الغايب نحو لولاه ولولاها ولولاهما
ولولاهم ولولاهن وان اتفق اللفظ في ضمير المثنى والمجموع المذكر والمجموع
المونث في اللغتين جميعا الا ان التقدير مختلف فانه مقدر على الاولى
مضمرا منفصلا مثله في قولك هما قايمان وهم قايمون وهن قايمات ومقدر
على اللغة الثانية مضمرا مجرورا مثله في قولك علامهما وعلامهم وعلامهن
واوقعوا بعد عسى صورة ضمير المتصل المنصوب وهذه اللغة في لولا وعسى
وان غلبتها الاخرى بالكثرة الا انها ثابتة في لغتهم وان انكرها بعض
النحويين وقد اختلف في تقديرها فمذهب سيبويه وقد حكاه عن الخليل
ويونس ان الكاف واخواتها بعد لولا في موضع جر وان لولا على هذه اللغة
يعمل جرا في المضمر وشبهها بلدن في عملها الجر في غير غدوة وعملها النصب
في غدوة تنبيها على ان اللفظة الواحدة قد يكون لها حالان مختلفان

باعتبارين فيما نحن فيه للولا مع الضمير حال لحالها مع المظهر وان الكاف
واخواتها في عساك في موضع نصب على معنى لعلك وعند الاخفش ان المضمرات بعد كلتا
يعني باب لولا وعسى في محل الرفع على ما كان عليه في اللغة الاخرى الا انه استعير
لفظ المجرور المتصل للمرفوع المنفصل في لولاكما اوقعوا صيغة المرفوع في المجرور
في قولهم مررت بك انت وبه هو وبنا نحن وما انا كانت واستعير لفظ المنصوب
المتصل للمرفوع المنفصل في عساكما اوقعوا صيغة المرفوع في محل المنصوب
في قولهم ضربتك انت وضربته هو ورجح مذهب سيبويه بان عروض الداخل
على المضمر من لولا وعسى وهو تغير واحد ثم تغير المضمر بعد ذلك من الرفع الى الجر
والنصب تبع لخافضية الداخل او لناصبيته ومجيء المضمرات يعني افراد المضمر
في الانواع الثلثة التي هي المخاطب والمتكلم والغايب بعد ذلك في باب لولا وعسى
جار على القياس فلا يلزم على مذهب سيبويه الا تغير واحد ومذهب الاخفش يلزم منه
ان يكون قد غير في لولا اي غير لفظها من اول الامر وفي عسى كذلك الا ان الاخفش لم
يغير المضمر من الرفع الى الجر والنصب على تغير واحد ليجري مجيء افراد المضمر
بعد ذلك على القياس ورجح مذهب الاخفش بان ايقاع الضماير بعضها مكان
بعض شايع كثير واما كون الكلمة يتغير عملها باعتبار ما يدخل عليه فنادر
ضعيف لا يكاد يوجد الا في مثل لدن كانهم اجروا نونها مجرى التنوين لما راوها
تنزع وتثبت وانما كان الاجراء عند الرؤية اما للتوهم من المغتر انه تنوين واما
لتشبيه نونها بالتنوين واعلم ان المصنف قال في امالي الخلاف ولا
خفاء في ان كلا المذهبين يلزم منه ارتكاب محذور والنظر في الترجيح في مثل

ذلك إما يكون بيان أخف المحذورين فما ذكره سيبويه يلزم منه محذور واحد
وهو تغير لولا وعسى في أن لها عملا في الظاهر يخالف عملها في المضمر على هذه اللغة
ثم يكون اختلاف الضماير مبنيا على هذه القاعدة لا أنه خولف في كل فرد ومذهب
الأخفش يلزمه المخالفة في كل باب من البابين في جميع محاله وهو اثنا عشر في كل
واحد منها ولا خفاء في أن محذورا واحدا أولى من اثني عشر محذورا وفي هذا
ضرب من التحامل على الأخفش وذلك أن المحذور الذي لزم الأخفش لازم أيضا
على مذهب سيبويه وقولهم إنه مبني على أن لولا جارة لا يفيد فإن المخالفة حاصلة
سواء كان أصلا أو بناء ثم ولو سلم تعدد المخالفة على مذهب الأخفش واتحادها
على مذهب سيبويه فقد يكون المحذور المتحد أبعد من محذورات متعددة ولا
خفاء في أن إجراء ما ذكره مجرى لدن بعيد من حيث أن لدن مستبعد عن قبال
كلامهم واقع موقع الغلط لما ثبت فيها النون التي هي شبيهة بالتنوين حتى
توهم أنه منون ممتنع إضافته ولا شك في أنه بعيد جدا أو غير مستقيم وما
ذكره الأخفش مبني على قاعدة كثر مثلها وهو وقوع بعض الصيغ موقع بعض
فثبت لذلك أن مذهب الأخفش في ذلك أظهر هذا ما ذكره في الأمالي وفيه
ترجيح لمذهب الأخفش ورجح في شرح المفصل مذهب سيبويه فقال وليس
ما ذهب يعني الأخفش إليه بقوي أما قياسه على ما إذا كانت فضعيف لقلة
استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه فإنه كثير وأما وقوع المرفوع
موقع المجرور في قولهم مررت بك أنت فضعيف لأمرين أحدهما أنه لم يقع موقع
ضمير آخر إذ لا ضمير منفصل للجر والآخر أنه موضع ضرورة إذ لا يمكن التأكيد

ولما وقع المرفوع موقع المنصوب فليفرق بين التأكيد وبين البدل فإذا قالوا
ضربته إياه كانت بدلا وإذا قالوا ضربته هو كان تأكيدا فصار اتفاقا وقع هذا
الموقع ضرورة للفرق بين البدل والتأكيد فبقي قول سيبويه سالما هذا ما ذكره
في شرح المفصل فإن قيل بم تعلق لولا على قول سيبويه قلت
أجاب ابن يعيش بأنه مثل بحسبك زيد وهل من خالق غير الله فإن الجار مع ما بعده
رفع بالابتداء ولم يتعلق بشيء وقال الإمام الحديثي إن باء بحسبك
ومن في من خالق غير الله زائدتان لا يختل بحذفهما المعنى فلا يتعلقان بشيء و
لولا ليس كذلك فالظاهر أنه عند سيبويه يتعلق بجوابه قال ونون
الوقاية شرع في أن بعض الضماير وهو ياء المتكلم يشترط فيه في بعض
المحال زيادة حرف آخر غيره وهو نون يسمى نون الوقاية لأنه واق للفعل عن الكسر
الذي هو أخو الجر وهذا النون قد يكون لازما إثباته وقد يكون ممتنعا إثباته
وقد يكون مجيزا إثباته وقد يكون مختارا إثباته وقد يكون مختارا حذفه
فالأول يكون في الماضي مطلقا كقولك ضربني وضربتني فإنه يلزم الماضي
ولا يجوز حذفه عنه بحال لصونه عن الكسر الذي هو شبيه بكسر الإعراب
في العروض وكذلك المضارع العري عن نون الإعراب كقولك يضربني فإن نون
الوقاية لازم فيه أيضا لما مر والثاني في مثل غلامي ودلوي وظبيي فإن
اتصال نون الوقاية ممتنع إذ لا حاجة إليه والثالث في مواضع منها
المضارع الذي مع نون الإعراب أعني الأمثلة الخمسة فإنك في ذلك بالخيار
أما الحذف فلكراهة اجتماع النونين مع الاستغناء بنون الإعراب

عن نون الوقاية قال المصنف في شرح المنظومة قد يستغنى
بنون الإعراب عن نون الوقاية ولا ينوب عنها عن نون الإعراب لأن تلك زائدة
عن الفعل خارجة عنه فأمكن أن يجعل وقاية له والنون في يضربن فاعل متصل
كالجزء من الفعل فلم يجعل وقاية لذلك وأما الإثبات فللجري على القياس المقدم
طردا للباب والمختار عند الاكتفاء بواحد أن الموجود نون الإعراب يقوم
مقامها أي يعمل عملها مع أنها تدل على الإعراب بخلاف العكس ولأن نون الوقاية
هي النائبة ومنشأ الثقل وكانت أولى بالحذف ومنها لدن فإنك إذا ألحقت
يا المتكلم بها تخير بين نون الوقاية معها وحذفها فتقول لدني بالتشديد وإن لم
يكن فعلا ولا حرفا ولكنها لما كانت مبنية على السكون حوفظ على سكونها
البنائي قال المصنف في شرح المفصل وإذا كانوا قد صانوا
الفعل القابل للتحرك والإعراب عن الكسر فلأن يصونوا الحرف المبني على
السكون عن الكسر من باب الأولى ولك أن تحذف النون وتقول لدني بالتخفيف
إجراء لها مجرى الأسماء المتمكنة لوقوعها على ثلاثة أحرف ومنها إن وأخواتها
والمراد بأخواتها الثلاثة التي آخرها النون المشددة دون ليت ولعل
فإنهما من القسمين الباقيين وأما الأربعة التي آخرها نون مشددة فيجري فيها
الوجهان فإثبات النون على تشبيهها بالفعل من الوجه الذي شبهت به
في العمل وحذفها كراهة اجتماع النونات وإذا كانوا قد جوزوا الحذف في
يضربوني مع كونه فعلا فلأن يجوزوا في إني أولى لأنه حرف قد اجتمع فيها نونات
عند مجيء نون الوقاية والرابع في مواضع منها ليت فإنها يختار فيها إثبات

النون لأن المقتضي للإثبات وهو شبهه بالفعل متحقق ومقتضي الحذف
مفقود فيه إذ لا نون في آخره وجاز حذفها تشبيها لليت بالأربعة التي
في آخرها النون المشددة لأنها منها ومنها من وعن وهما مثل ليت في
إيجاب مجيء النون لكونهما على حرفين مبنيين على السكون فحوفظ على سكونهما أن
يدخلهما الكسر كما حوفظ على الفعل أن يدخله الكسر ومنها قد وقط فإنهما
مثل من وعن في كونهما على حرفين وإن كانتا اسمين والخامس لعل فإنها عكس
ليت لأن المختار في ليت الإثبات وفي لعل الحذف وإنما اختير في لعل
الحذف من حيث إن من لغاتها لعن واللام الأولى ليس منها وبين حرف الثالثة
الأحرف واحد مع شبهها بالنون فكرهوا إثبات النون قال
المصنف في شرح المفصل فلما كثرت المتماثلات مع المتقاربات كان الحذف
أولى قوله في الشرح فأجروها في الأكثر وبإحدى اللغتين الحذف فإن قيل
يلزم بعين هذا الدليل المذكور في لعل أن يكون لكن من قبيل ما اختير
فيها الحذف لكنه مما استوى فيه الأمران باتفاق قلت قد احترز
عنها في الدليل بقوله واللام الأولى ليس منها وبين الثالثة الأحرف واحد
فإن الواسطة في لكن بين اللام الأولى والنونات حرفين قال
ويتوسط خبر المبتدأ إذا كان معرفة لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة وحينئذ
يلتبس الخبر بالصفة فإذا قالوا مثلا زيد هو المنطلق يتوسط الصيغة المسماة
بالفصل في عرف النحويين وبالرابطة في عرف المنطقيين يتعين للخبرية لأن الرا
إنما يتوسط بين المحكوم عليه والمحكوم به لا بين الصفة والموصوف لارتباطها

على إحدى لغتي أخوا
يعني بالأكثر صح

بطة

بدونها لكونها معلومة الثبوت له عند المتكلم والسامع قال
الاندلسي في شرح قانون الجزولي تسميه اهل البصرة بالفصل لوقوعه
بين شيئين بينهما ربط وعلاقة فاصلا بينهما لفظا وان كان رابطا بينهما
معنى فان قلت هذه الصيغة اما تاكيد او مبتدأ فعلى الاول
يكون دالة على تقوية ما ذكر اولا وعلى الثاني يكون دالة على عين ما دل عليه
الاول واياما كان فلا يكون دالة على النسبة قلت هذا الذي
ذكرت انما يكون عندنا لقائل بانها اسم واما من يجعلها اداة اي حرفا فلا يدل
عنده الا على النسبة والظاهر انه لا نزاع لاحد ان الاتيان بهذه الصيغة
انما كان لتعين ما بعده للخبرية وانما يكون كذلك اذا كانت تدل على النسبة نعم لما ذهب
بعض الى اسميتها تاكيدا او مبتدأ فان قيل الدال على الربط
ليست هذه الصيغة وانما الدال عليها الاعراب قلت هذا مع
انه مخالف لما ذهب اليه المحققون من المنطقيين غير مستقيم فان الاعراب
في المثال الذي اوردناه يدل على معنى زائد على الذات وهو المنسوب اليه
لشيء ما وعلى حصول معنى زائد على مفهوم المنطلق وهو المنسوب الى شيء
ما والاحتياج الى الرابطة انما كان للدلالة على النسبة الى منسوب اليه
معين وهو المبتدأ الذي ذكرت الرابطة بعده وينبغي ان لا يتوهم من كون هذه
الصيغة للفرق بين الخبر والنعت عدم دلالتها على النسبة فانها انما
كانت فارقة بين الخبر والنعت باعتبار انها موضوعة لربط ما بعدها
بالمبتدأ الذي قبلها وتعينه للخبر وانما قال قبل العوامل وبعدها

ينظر الى القول بتسميتها ص

لينبه على انه يكون هذه الصيغة مع وجود العوامل اللفظية في المبتدأ
والخبر وعدمها كقولك زيد هو المنطلق وكان زيد هو المنطلق وانما قال
صيغة مرفوع لينبه على انه لم يتعين ان يكون ضميرا وانما هو صيغته نحو
ان يكون ضميرا وان يكون غير ضمير على ما سيأتي وانما قال مرفوع
لينبه على انه لا يكون الا صيغة مرفوع لان الاصل فيه هو باب المبتدأ
فناسب اختيار المرفوع ليخرج نحو ظننتك اياك القائم فان اياك بدل لا
فصل وقوله مطابق للمبتدأ يريد به ان كان مفردا مذكرا كان هذا
المتوسط على صيغة المفرد المذكر وكذلك المؤنث والمثنى والمجموع وكذلك
لو قدر الاول متكلما او مخاطبا او غائبا كان هذا المتوسط على صيغته
كقولك ان الزيدين هما القائمان وان الزينبات هن القائمات وكذلك انا
نحن القائمون وانكن انتن القائمات ويسمى فصلا عند البصريين لانه فصل به
بين كون ما بعده خبرا او نعتا الا ترى اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم
السامع ان المنطلق صفة فينتظر الخبر وجاز ان يفهم انه خبر فاذا قلت زيد
هو المنطلق تعين للخبر فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت
وعينت المنطلق للخبر ويسميه الكوفيون عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى
الفصل اخص اذ كل ما وضع للفصل كتاء التأنيث والاعراب قد اعتمد به
على المراد منه وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا الا ترى ان زيدا في
زيد قائم معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا عن شيء واذا كان الفصل
اخص كان تسميته فصلا اولى بالخصوص لان الاخص يكون مشتملا على

الاعم ضرورة عدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فائدة فيكون اولى
وقرر المصنف في شرح المفصل وجه الاولوية على طريقة اخرى حيث قال
تسمية اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه
في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها
فصلا اخرى من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا الى ان السامع او المتكلم او هما
جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها
ويؤدي الى معناها وكانت تسمية البصريين اظهر وشرطه ان يكون الخبر
معرفة لانه اذا لم يكن معرفة لم يقع لبس لانه اذا قيل زيد منطلق لا يلتبس الخبر
بالنعت فلم يحتج الى ما به الفصل قوله او افعل من كذا عطف على خبر يكون
يعني شرطه احد الامرين الاول ان يكون الخبر معرفة الثاني ان يكون افعل
تفضيل يكون مستعملا بمن فعبر عنه بقوله او افعل من كذا وانما اجروا افعل
من كذا مجرى المعرفة لما كان من فيه واقعة مقام اللام قرينة منها اي تشبهها
شبها قويا ولذلك لم يجمعوا بين اللام ومن فلم يقولوا الافضل من زيد فلما اشبهه
اجروه مجراه والا اي وان لم يشبهه بالقياس ان لا يكون الفصل فيه لان
افعل من كذا نكرة قال المصنف في شرح المفصل يعلى هذا لا يجوز ان
تقول زيد هو غلام الرجل وان كان ممتنعا دخول حرف التعريف والفرق
بينهما ان افعل من كذا اشبه المعرفة شبها قويا من حيث المعنى حتى ان معنى
قولك افضل من كذا الافضل باعتبار فضيلة معهودة ولذلك قام مقامه
وليس غلام الرجل كذلك فانه انما امتنع دخول حرف التعريف عليه من جهة ان

الاضافة قد تكون للتعريف واللام للتعريف فكره الجمع بينهما بخلاف افعل
منكر ولم يشترط في المبتدا ان يكون معرفة لانه لا يكون الا معرفة وما يقع
نكرة بتاويل الا يقع خبره معرفة وقد قيل الخبر بالتعريف فعلم انه مخصوص
بان يكون المبتدا معرفة قال ولا موضع له المعروف من قول الخليل
انه لا موضع له من الاعراب وبعض النحويين يزعم ان له موضعا من الاعراب وهذا
الخلاف مبني على انه حرف او ضمير فان قلنا انه حرف لا يكون له
موضع من الاعراب وقوله في الشرح فان قلنا انه حرف وضع للفصل
الى قوله وان كانت حروفا بان الحقيقة مقدم الشرطية من غير تعرض
لنا لنفيها وانما نبهنا بان اجاب عن سؤال اورده لما يكون بكونه اسما
عليها واما تقرير السؤال فهو ان يقال لا يستقيم ان يكون حرفا لان الحروف
تلزم طريقة واحدة وهذا يتغير باعتبار من هو له بالتكلم والغيبة والخطاب
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وهذه احكام الضماير
فدل على انه ليس من قبيل الحروف واما تقرير الجواب فهو ان
يقال تغيره لا يمنع حرفيته بدليل تغير الحروف في اسم الاشارة
نحو ذلك وذلك وذلكما وذلكم وذلكن واولئك واولئكما واولئكم وهو
حرف بالاتفاق ثم لما اثبت حقيقة المقدم بما ذكرنا تعرض للشرطية مع
تاليها بقوله واذا كان حرفا فلا موضع له من الاعراب كغيره من الحروف
واعلم انه قد اجيب عن الجواب المذكور وقد ذكره المصنف في شرح
المفصل قايلا واجيب عنه بان حرف الخطاب يتغير باعتبار المخاطب

وهذا تغير باعتبار المضمرات يعني باعتبار المخاطب والغائب والمتكلم واستدل

عنه بانه مثله قد جاء في اياه واياها واياك واياهما في الخطاب وعن الجمهور

وهي حرف على المذهب الصحيح واجيب عنه بان هذه على هذا المذهب انما

جيء بها حروفا لتبيين صاحب المضمر الذي هو ايا واما حرف جيء به غير معين

مختلف كاختلاف الضماير فليس معهود في اللغة هذا ما ذكره في شرح المفصل

واعلم ان ما ذكره في شرح الكافية لبيان حقيقة المقدم غير تام

ثم اشار في الشرح الى وجه اخر في بيان حقيقته المقدم بقوله والذي يبين

انه حرف وتقريره ان يقال انه اما حرف او اسم لان بطلان كونه فعلا ظاهر

ولا جايز ان يكون اسما فتعين ان يكون حرفا وانما قلنا انه لا جايز ان يكون

اسما لانه لو كان اسما وقد وقع مركبا فلا بد ان يكون موضعه موضع الاعراب

اي يكون له محل من الاعراب كالضماير كلها ولو كان موضعه موضع اعراب

لم يخلو اما ان يكون تابعا او مستقلا وكلاهما غير مستقيم اما التبعية

فلانه لو كان تبعا لاختلف باختلاف المتبوع وهو لا يختلف ولو كان

مستقلا لوجب ان يكون مبتدا لانه صيغة مرفوع ذكر بعده المسند ولا

يستقيم ان يكون مبتداء لان ما بعده يكون منصوبا كقولك كان زيد هو

المنطلق ولو كان مبتداء لتعين رفع ما بعده بالخبر واما بعض النحويين

فيقولون هو ضمير له موضع من الاعراب ومحله ما تقدم ان يكون تابعا ويجيب

عن قولهم لو كان تابعا لاختلف باختلاف المتبوع ان ذلك مخصوص بغير

التاكيد بالضماير واما التاكيد بالضماير فلا يكون في غير هذا الباب

الا بصيغة الضمير المرفوع وان اختلف المتبوع كقولك مررت بك انت

وبه هو وبنا نحن وكذلك ما اشبهه كقوله ضربتني انا وضربتنا نحن واذا كان

كذلك فلا يستبعد ان يكون تابعا على ذلك النحو الذي هو التاكيد بالضماير

الغير المختلف باختلاف المتبوع وقوله في الشرح مع ظهور صيغته دليل

آخر على الاسمية فان ظهور صيغته بالضماير مما يقتضي اسميته وكذلك

قوله واختلافها اي مع اختلافها وتوجيهه ان حرفا جيء به غير مبين

مختلف باختلاف ما تقدم عليها كاختلاف الضماير باعتبار التكلم والخطاب

والغيبة والافراد والتثنية والجمع ليس معهود وهذا مختلف كما ذكرنا

فلا يكون حرفا واذا لم يكن حرفا فيكون اسما والمصنف ابطل كونه تاكيدا

في امالي المسايل المتفرقة هو الذي هو فصل لا جايز ان يكون تاكيدا لانه

لو كان تاكيدا لم يخل اما ان يكون لفظيا واما ان يكون معنويا لا جايز ان

يكون لفظيا لان اللفظي اعادة اللفظ الاول بعينه ان كان ظاهرا واعادة

اللفظ ان امكن والا فما يدل عليه من بابه ان كان مضمرا كقولك مررت بك انت

ورايتني انا الا انهم لما قصدوا الى التاكيد اللفظي فيه وتعذر ان يوتى بالمتصل

من غير متصل به وجب الانفصال ولما لم يكن لضمير المجرور منفصل حملوه

على المرفوع فلم يقولوا مررت بك اياك وقالوا مررت بك انت كما قالوا اما

انا كما ترى لما تعذر المتصل اتوا بالمرفوع المنفصل ولا جايز ان يكون منصوبا

لان المعنوي بالفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وبعض العرب يجعله مبتداء

وهذا واضح فيكون قد اخبر عن الاسم الاول بالجملة الابتدائية وهو الضمير

وما نسب اليه فقول زيد هو المنطلق وعليه ما قيل في عمر الشعر ولكن
كانوا هم الظالمون واعلم ان هذا الكلام اعني قوله وبعض العرب يجعله
مبتدأً يجوز ان يكون جوابا باختيار الشق الثاني من الترديد وتوجيهه
ان يقال يختار مما تقدم ان يكون معربا بالاستقلال قولكم لو كان كذلك
لوجب ان يكون مبتدا ورفع ما بعده متعينا قلنا نلتزم ذلك فان
بعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره قال وتقدم قبل الجملة
هذا الضمير على خلاف باب الضماير اذ ليس له مرجوع اليه ظاهرا كما يكون
لغيره من الضماير وانما وضعوه لغرض ان يعظموا القصة في نفس السامع
وانما يحصل التعظيم بذكره لانه مبهم يفسره الحديث الذي بعده والشيء اذا
كان ذكره مبهما ثم مفسرا كان اوقع في النفس من ذكره مفسرا في اول الامر
وانما كان الشيء عند ذكره كذلك اوقع لانك اذا ذكرت الشيء مبهما توفرت الدواعي
الى طلب علمه لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه
ولانك اذا ذكرت كذلك كان مذكورا مرتين والمذكور مرتين ابلغ من المذكور
مرة واحدة فثبت انه اذا ذكرت الشيء كذلك كان اوقع في النفس واذا كان
اوقع في النفس حصل تعظيم من ذكره كذلك قطعا قوله في الشرح فقدروا
لذلك متعلق باول هذا الفصل تقديره اذا كان هذا الضمير على خلاف
باب الضماير باعتبار انه ليس له مرجوع اليه ظاهرا فقدروا لعدم المرجوع اليه
له الحديث المعهود في الذهن اضمروه لهذا الغرض وهو تعظيم القصة وانما
لم ياتوا بالشان الذي هو المظهر موضع المضمر لان المضمر ابهم من المظهر وانما

غرضاما ص

٨٢

وقع اولا لانه لو وقع اخرا عاد على ما تقدم ولم يحتج الى تفسير فيخرج عما
عرفته وجعلوه غايبا لانه للغايب على التحقيق لانه للشان والحديث
وهو غايب وسماه النحويون ضمير الشان والقصة لانه في التحقيق اضمار
لهما فاضافوه الى ما هو ضمير له كما تقول في زيد ضربته الهاء ضمير زيد و
التزموا تفسيره بالجملة بعده لانها المراد بالاضمار فلا يستقيم تفسيره
الا بها ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل
فاعتبر فيه قياس باب الضماير يعني انهم صرفوه ما يقتضيه باب الضماير
من مرفوع متصل ومنفصل ومنصوب متصل ومنفصل ومستتر
وبارز فاذا وقع مبتدا وجب ان يكون مرفوعا منفصلا اما كونه
مرفوعا فقط واما كونه منفصلا فلان العامل المعنوي انما يقتضي المنفصل
كقولك هو زيد قايم واذا وقع فاعلا فوجب ان يكون مستترا لانه ضمير
مفرد غايب في فعل اما كونه مفردا فلانه عايد على الحديث وهو مفرد واما
كونه غايبا فلما عرفت ~~واما كونه غايبا فلما عرفت~~ واما كونه في فعل فلانه
عند عدم العوامل مبتدا فاذا كان فاعلا فلا يكون الا الفعل داخل على
المبتدا اعني للفعل الناقص فثبت انه اذا كان فاعلا فلا يكون الا ضمير
غايب مفرد في الفعل والضمير المفرد الغايب في الفعل لا يكون الا مستترا
كقولك كان زيد قايم وليس زيد قايم واذا وقع منصوبا فلا بد وان لا يكون
مستترا اذ لا يستتر المنصوب كقولك انه زيد قايم قال وحذفه
منصوبا ضعيف يعني في مثل قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما

يلق فيها جا ذرا وظباء وفي قوله ان من لام في بني بنت حسان
المه واعصه في الخطوب وانما ضعف من حيث كان حذف الضمير
مرادًا لا دليل عليه هذا ما ذكره في الشرح ولا يخفى عليك انه غير مستقيم
فان وقوع من الشرطية في التبيين بعد ان دليل على كون ضمير الشان
محذوفا اذ لو لم يقدر لادى الى دخول ان على الشرط وذلك ممتنع فالوجه
ما ذكره في شرح المفصل حيث قال ولا يجوز في سعة الكلام ان زيد قائم
لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع الحذف فيحذف
وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق
بين المحذوف والمستتر هذا كلامه وانما قال وليس الموضع موضع
حذف اما لانه لا دليل عليه واما لان المقصود من الكلام المصدر
هو به التعظيم والفخامة فلا يلائم الاختصار واما لانه يفوت المقصود
منه بحذفه **قال** الا مع ان قد التزموا حذف ضمير الشان مع
ان المفتوحة اذا خففت كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
وانما التزموا ذلك لانه قد ثبت ان ان المكسورة اذا خففت جاز اعمالها
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم مع كونها ابعد عن شبه الفعل
من المفتوحة لما سيجيء في الحروف ان شاء الله تعالى فان المفتوحة المخففة
يجوز ان يعمل احدى ولم يات اعمالها في الملفوظ به بعدها فلا يقال
علمت ان زيدا قائم ولكن ان زيد بالرفع فقدروا لذلك ضمير الشان معمولا
لان محذوفا تخفيفا اما تقديره فكيلا يكون لان المكسورة المخففة

على ان المفتوحة المخففة مزية في العمل واما كونه محذوفا تخفيفا
فلان الموضع موضع خفة بدليل ورودها مخففا **قال**
اسماء الاشارة انما بنيت اسماء الاشارة اما لان وضعها بالاصالة وضع
الحروف ايضا لان ذا وتا وتي ثم حملت بقيتها عليها لانها منها وانما قال
ايضا لانه استعمل هذا الدليل في المضمر واما لاحتياجها في وضعها
الى ما تتبين به من قرينة الاشارة فيكون محتاجة الى الغير فاشبهت
بذلك يعني بسبب احتياجها الى الغير الحروف فيكون مبنية كالحروف
وحد المصنف اسم الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه وهذا
الحد ان ذكر فيه لفظ الاشارة اليه فليس من قبيل قولك العلم اما او
لمحله كونه عالما لان الثاني مشتمل على الدور والاول لم يشتمل عليه
بيان الاول ان العالم موقوف على العلم لان العالم شيء له العلم فالعلم
جزء من العالم والكل موقوف على الجزء فاذا حد العلم بالعالم توقف العلم
على العالم الموقوف عليه وهو دور بيان الثاني ان المحدود هنا
ما سمي باسماء الاشارة وفي اصطلاح النحويين وهو ذا وتا وذان وتان واولاء
والمشار اليه الماخوذ في الحد هو اللغوي وهو المومى اليه باي شيء كان
كاليد او الطرف او اللفظ وليس المحدود الاشارة اللغوية لانها غير مجهولة
ولا يحتاج ان يحد بحد في هذا العلم وكذلك لم يجهل المشار اليه لغة
لانه معلوم قبل معرفة اسماء الاشارة الاصطلاحية فاذا ذكر في الحد المشار
اليه فلا دور اذ لا يتوقف على المحدود ولا يتوقف المحدود عليه يعني ان الدور

انما يلزم ان لو تحقق هذا المجموع وهو توقف الحد على المحدود وتوقف المحدود
على الحد لكن هذا المجموع منتف ضرورة انتفاء الشق الاول منه واذا انتفى
المجموع انتفى الدور قطعا وقوله اذ قد تعرف الاشارة اللغوية دليل على انتفاء
الشق الاول من المجموع المذكور تقريره ان يقال ان الشق الاول انما يكون
متحققا ان لو كان المحدود الاشارة اللغوية بالمشار اليه لغة لكنه
ليس كذلك فان الاشارة اللغوية معلومة غير محتاجة الى تعريف في هذا
العلم فلا يلزم من عدم احتياجها عدم احتياج الاشارة الاصطلاحية
الى التعريف اذ قد تعرف الاشارة اللغوية ولا تعرف اسماء الاشارة في
الاصطلاح ولقائل ان يقول الدور عن اصله ساقط لانه حد اسم الاشارة
لا الاشارة والمشار اليه لم يشتق من اسم الاشارة فلا يتوقف عليه
اصلا والمشار اليه في المعنى على ستة اضرب مذكر ومؤنث كل واحد
منهما مفرد ومثنى ومجموع الا ان العرب وضعت لفظ الجمع للمذكر والمؤنث
مشتركا فصارت الالفاظ خمسة اربعة نصوصا وواحد مشتركا
ومن هذه ما ليس له مرادف مثل ذا للمفرد المذكر وذان لمثناه وتان للمثنى
المؤنث ومنها ما له مرادف كلفظ المفرد المؤنث فانك تقول تا وتي وته
وذه بسكون الهاء وتهي وذهي بياء بعد الهاء قال المصنف في
شرح المفصل قال بعض الناس ان المثنى معرب وذلك انه قد
اختلف آخره لاختلاف العوامل فوجب ان يكون معربا قياسا على ساير
المعربات واجيب عن ذلك باوجه احدها ان الدليل قايم على وجوب

البناء فيها كلها توجب الحكم عليها كلها بالبناء وتاويل هذا مشكل ووجهه
ان يقول لو كانت على قياس المثنى لوجب ان تكون الفها منقلبة كما تقلب
الف عصا ورحا ولما لم تقلب دل على انها صيغة موضوعة للمشار اليه المرفوع
تارة والمنصوب اخرى كما وضعوا اياك للمنصوب في المضمرات وانت للمرفوع ولكن
لما كان ثم تغير الجميع الصيغة وضح امره ولما كان هنا تغير البعض الصيغة
اشكل امره ولا فرق في التحقيق في تغير الصيغة بين ان يكون تغيرا للجميع
او تغيرا للبعض الوجه الآخر انها تشدد نونها ولو كانت نون التثنية
لم تشدد نونها اذ لا يجوز ان يقال في رجلان رجلانّ بالتشديد هذا كله على
لغة من قال هذان في الرفع وهذين في النصب والجر واما من قال هذان في الاحوال
كلها فلا اشكال فيها انه مبني هذا كلامه وانما قال وتاويل هذا مشكل
لان دليل البناء يكون مقتضيا للبناء ولا يلزم من وجود المقتضي وجود المقتضى
وانما يلزم ان لو لم يتحقق المانع والاختلاف هنا مانع وحرف التنبيه
الذي يلحق باوايلها ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على
المشار اليه قبل لفظه ومعناه تنبه يا مخاطب لما اشير اليه كما جيء به
تنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قايم وها ان زيدا قايم وما يتصل
باسم الاشارة من الكاف واخواتها حروف الخطاب والمخاطب باعتبار المعنى
لا تزيد على ستة مفرد ومثنى ومجموع كل واحد منها مذكر ومؤنث فهو كالمضمر
في الدلالة على احوال المخاطبين في ضربك ضربكما مع اسميته واحد من حروف الخطاب

كما يدل على المخاطبين ... عددهم مع ...

مشترك بين المذكر والمونث وهذه الحروف انما جي بها تنبيها على حال من يخاطبه فاجعل اسم الاشارة لما يشير اليه اولا على طبقه من مفرد ومثنى ومجموع مذكر ومونث ثم اجعل حرف الخطاب بعدها على حسب من يخاطبه في ذلك اي في الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث فعند الاشارة الى واحد مذكر ان خاطبت مثله قلت ذاكَ بفتح الكاف وان خاطبت مونثا قلت ذاكِ بكسر الكاف وان خاطبت مثنى قلت ذاكما وان خاطبت جمعا مذكرا قلت ذاكم وان خاطبت جمعا مونثا قلت ذاكن فهذه خمسة مع المفرد المذكر ومثلها مع الاربعة البواقي كما تقول مع المفرد المونث تاكَ تاكِ تاكما تاكم تاكن ومع تثنيه المذكر ذانكَ ذانكِ ذانكما ذانكم ذانكن ومع تثنية المونث تانكَ تانكِ تانكما تانكم تانكن ومع الجمع اولئكَ اولئكِ اولئكما اولئكم اولئكن فهذه خمسة وعشرون لفظا لستة وثلثين معنى بيان ان المعاني ستة وثلثون هو انك عرفت ان كل واحد من المشار اليه والمخاطب باعتبار المعنى سته والسته في الستة سته وثلثون وبيان ان الالفاظ خمسة وعشرون هو ان العرب لما لم تضع للاشارة الى جمع المذكر والى جمع المونث الا لفظا واحدا وهو اولا صارت اسما الاشارة خمسة وكذلك في جانب حرف الخطاب لما لم تضع لخطاب المثنى المذكر والمثنى المونث الا لفظا واحدا وهو كما صارت الفاظ حروف الخطاب خمسه والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون وهي ذاك الى ذاكن وتاك الى تاكن وذانك الى ذانكن وتانك الى تانكن واولئك الى اولئكن

وهو المبني بمعنى خمسة الفاظ اربعة نصوص وواحد مشترك م

دليلا م

الفاظه

[...]ذا بان الخمسة والعشرين [...]ول في الشرح لان كل واحد [...]ها الخمسة دليل لكون م

الالفاظ خمسه في خمسة والمعاني سته في ستة فلزم منه ان تكون [الف]اظ خمسه وعشرين والمعاني سته وثلثين وتقريره ان كل واحد [من ا]سماء الاشارة وحروف الخطاب خمسة افراد يعني ان لكل منها خمسة افراد [و]قد يتبين ان افراد الخمسة لاسم الاشارة لستة معان وكذلك افراد الخمسة [لحر]وف الخطاب لسته فيكون الالفاظ خمسه في خمسه والمعاني ستة في ستة يلزم قطعا ان تكون الالفاظ خمسه وعشرين والمعاني ستة وثلثين وكان القياس ان تكون الالفاظ ايضا ستة وثلثين ليطابق عدد الالفاظ عدد المعاني ولكن لما كان في كل خمسه واحد مشترك وجب ان يكون الالفاظ الستة والثلثون خمسه وعشرين ينقص احد عشر لان الواحد المتقدم من احد الطرفين يعني طرف اسم الاشارة وطرف حرف الخطاب ينقص لاجل انتفاء مقابله ستة وتقريره ان اسم الاشارة وحرف الخطاب لو كان سته على ما يقتضيه القياس لكان مع كل واحد من الافراد الستة لحرف الخطاب سته من اسم الاشارة ولكان مع كل واحد من الافراد الستة لاسم الاشارة سته من حرف الخطاب ولما انعدم من طرف حرف الخطاب واحد ينقص من اسم الاشارة المقابلة الستة التي كانت تكون معه لانعدامه لانه اذا انعدم لا يمكن ان يتركب مقابله من اسم الاشارة معه وكذلك ان نقول لما انعدم واحد اخر وهو السادس من جانب الاخر وهو جانب اسم الاشارة ينقص من طرف حرف الخطاب المقابل له الخمسه التي كانت تكون مع ذلك الواحد المنعدم من اسم الاشارة لانه اذا انعدم

لا يمكن ان يتركب مع حروف الخطاب الخمسة فانتقص ستة من جانب و
من اخر فيكون الناقص احد عشر يبقى خمسة وعشرون وقد يقال هف
المتعلمين ان نسعة من الخمسة والعشرين مشترك بين عشرين معنى اذ
وهي الحاصل من تركيب مشترك اسم الاشارة مع غير مشترك حروف الخطاب
اعني اوليك اوليكما واوليكم واوليكن مشترك بين ثمانية معان فان الاولى
منها مشترك بين اشارة جمع المذكر مع خطاب المفرد المذكر واشارة جمع المو
مع خطاب المفرد المذكر وكذلك يقال في الثلثة الباقية واربعة اخرى منه
وهي الحاصلة من تركيب مشترك حرف الخطاب مع غير مشترك اسما الاشارة
اعني ذاكما تاكما ذانكما تانكما مشترك بين ثمانية معان وواحد منها وهو الحاصل
من تركيب مشترك اسم الاشارة مع مشترك حرف الخطاب اعني اوليكما
مشترك بين اربعة معان وستة عشر منها وهي الحاصلة من تركيب غير مشترك
اسم الاشاره مع غير مشترك حرف الخطاب اعني ذاك ذاك ذاكم ذاكن تاك
تاك تاكم تاكن ذانك ذانك ذانكم ذانكن تانك تانك تانكم تانكن نصوص
ويقال ذا للقريب نزعم كثير من النحويين ان ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
والبعد في المفرد المونث تلك وفي التثنيتين ذانك وتانك بتشديد النون
فيهما وفي الجمع اولالك بالقصر وزيادة اللام واما ما هو للقريب في المفرد المونث
وفي التثنيتين وفي الجمع فواضح وهو ما ذكرناه اولا عند تعداد الفاظ اسماء
الاشارة واما ما هو للمتوسط في هذه الاربعة فواضح ايضا وهو الاتيان بها

من الخطاب من غير زيادة ولوضوح القريب والمتوسط في هذه الاقسام
الاربعة لم يتعرض لهما فيها وانما وقع الاشكال فيما هو مثل ذلك الذي للبعيد
في المفرد المونث والمثنى والمجموع فتعرض لبيانه قال وأما
هنا يعني انه قد وضع للاشارة لفظ اخر مختص بالمكان وهو قولهم هنا وهَنّا وثم
فهنا للقريب وهنا وثم للبعيد والله اعلم قال الموصول عرف
الموصول بقوله ما لا يتم جزءاً الا بصلة وعايد واحترز بقوله الا بصلة عن نحو
زيد وبقوله وعايد عن نحو حيث واذا وما اشبههما فانها مما لا يتم جزءاً من الكلام
الا بجملة لكن لا يحتاج الى عايد وقد اورد الامام تقي الدين على هذا التعريف من
الموصوفة وقال فانها لا يتم جزءاً الا بصفتها ولا بد فيها من عايد اذا
كانت جملة اقول الجواب عنه ان من الموصوفة بالجملة في بعض المواضع
لا يصدق عليها انها لا يتم جزءاً الا بجملة وعايد بناءً على انها تصير جزءاً تاماً
بدون الجملة اذا كانت موصوفة بمفرد فلا يصدق عليها السلب الكلي الذي
هو معنى التعريف واعلم ان المصنف حكم في امالي الكافية بان
تعريف المشتق بالمشتق منه تعريف بالاخفى بناء على ان المشتق يتوقف
معرفته على معرفة المشتق منه فاذا علم المشتق منه علم المشتق واذا ثبت
هذا فيقول تعريف العالم بمن قام به العلم تعريف بالاخفى على ما حكم به
في امالي الكافية واما تعريف الموصول فقد قال انه ليس من قبيل التعريف بالاخفى
وانما يكون منه ان لو كان المراد من المحدود الموصول اللغوي المشتق من الصلة
وكان المراد من الصلة المصدر لكنه ليس كذلك فان المحدود هو الموصول

فهو اخفى من المشتق

الاصطلاحي اعني الذي والتي وليس ذلك مشتقا من الصلة والمراد
الجملة الخبرية المبنية للموصول ولو قال موضع تفضله بجملة لا ترتفع
عن اصله ولكنه قال بصله ليكون جاريا على الاصطلاح في تسميتها
ولذلك اي ولاجل ان يكون جاريا على الاصطلاح قال بصله وفسر الصله
لئن يقع الاشكال اول ولقائل ان يقول على ما حكيته المصنف
الاماني ان المشتق اذا توقف معرفته على معرفة المشتق منه يكون المشتق منه
معلوما قبله والمعلوم قبل الشي يكون اجلى منه قطعا فلا يكون تعريف المشتق — (في الهامش: التعريف بالاخفى في شي فلان يعرف المشتق منه ح)
بالمشتق منه تعريفا بما يساويه في المعرفة والجهالة بناء على ان العالم مثلا شي
له العلم فالمجهول من هذا المجموع هو العلم وباقي الاجزاء معلوم فمن علم العلم
علم العالم ومن جهله جهله لكان له وجه وهذا التعريف الذي ذكره المصنف
للموصول اولى من قول من يقول ما لا يتم اسما فان الذي بانفراده اسم بدليل
ان ما اعرب من الموصولات يظهر الاعراب في اخره نحو جاءني ايهم اكرمني ولكن
لا يكون احد جزئي الجملة الا بجملة وعائد الى الموصول وانما سميت الاسماء الموصولة
امالان فيها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام في اسم الفاعل واسم المفعول
نحو الضارب والمضروب ثم حملت البواقي عليها لانها من باب واحد واما لاحتياجها
في تمامها جزءا الى صلة وعائد فاشبهت بذلك الحرف لاحتياجه الى متعلق — (في الهامش: يحتاج ح)
الا ان الحرف الى غيره ليدل على معنى وهذا يحتاج الى غيره ليتبين معناه المبهم
واما الشبه الذي بلام التعريف من حيث ان وضعها لتكون الجملة التي — (في الهامش: نسخة)
هي عليه معرفة ليصلح ان تقع صفة للمعرفة كما ان وضع اللام لتكون الاسم الداخل

عليه معرفة فلما كانت للتعريف مثل اللام بنيت ثم جرى من الموصولات
التي تقع صفة لمن وما جراه لشبهه له في كونه معرفة وموصولا وانما لم تقع من
صفة لانهما وضعا للموصوف والصفة جميعا فلذلك تقول في قولك اعجبني ما صنعت
له اعجبني الشي الذي صنعت فيفسرها بالشي والذي جميعا وهذا يدلك على
انها للموصوف والصفة جميعا وما وضع لهما لا يوصف به هكذا ذكره المصنف
في غير هذا الكتاب قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة كل اسم
موصول فقياسه ان يتعرف بما بعده قياسا على الضارب فان قيل لو
كان الذي كالالف واللام في الضارب والرجل لم يفتقر الى ان يكون صلتها معلومة
للمخاطب ولما افتقرت الى ذلك دل على ان التعريف حصل بغيرها فالجواب
ان ذلك لا يمنع بل هو واجب فيه او في مثله لانه لو لم يكن كذلك لم يكن للالف واللام
مدلول معين فاشترط ذلك ليحصل لها الدلالة الموضوعة هي له الا ترى ان
الالف واللام في الرجل مشروطة بان يكون رجلا معهودا لانه لو لم يكن معهودا لم يحصل
الدلالة بها على معين وكذلك الضارب فكان ذلك من مقوماتها في دلالتها
على التعريف لا موانعها والصلات في اصلها صفات للنكرات في المعنى كما ان
ضاربا وشبهه قبل التعريف صفة للنكرات فلما احتيج الى جريه على المعارف ادخلوا
عليه الالف واللام ليصح به وصف المعرفة ولما كانت الجمل تقع كذلك واحتيج الى
جريها صفات الى المعارف ادخلوا عليها ما تتعرف به كما ادخلوا على ضارب
وعلى رجل عند قصد التعريف ما تعرف به قال وصلته يعني ان
صلة الموصول يجب ان تكون جملة خبرية لان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف

بالجمل فالجملة التى هى صلة يجب ان يكون من الجمل التى يصح ان يكون صفة
التى يصح ان يكون صفة ليست الا الجملة الخبرية فيجب ان يكون الصلة جملة
والثوانى يعنى ما الا التى صفة من الموصولات وهو من وما مثل الذى فى المعنى
كونها معرفة وكونها موصولة واما فى ان معنى جاء من عرفت جاء الرجل الذى
واذا كان مثلها فى المعنى فوجب ان يكون حكمها كذلك **قال** والعايد فسر
العايد بضمير فى الصلة يعود على الموصول اذ لم يرد بالعايد الا ذكره واحتيج اليه
لان الذى لما وضع لغرض تعريف الجمل وضع مبهمًا اى غير دال على جملة متعلقة
ليصح دخوله على الجمل كلها فاحتيج الى جملة مبنية لها واحتيج الى ربط بينه
وبين تلك الجملة اعنى صلته لئلا يكون اجنبية عنه **قال** وصلة
الالف واللام من جملة الموصولات الالف واللام بمعنى الذى وصلته لا يكون الا فى
الفاعل او المفعول لانهم لما راوها موافقة للالف واللام الحرفية نحو الرجل
لفظا ومعنى اما لفظا فواضح واما معنى فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية
فلما وافقتها قصدوا ان لا يدخل الا على المفرد كما لا يدخل تلك الا على المفرد للمش
المذكورة وخصوها بالجملة الفعلية ليسبكوا من الفعل اسم فاعل او مفعول
حسب ما يقتضيه معنى الفعل فان كان الفعل مبنيًا للفاعل يقتضى اسم الفاعل
وان كان الفعل مبنيًا للمفعول نحو الذى ضرب او يضرب بصيغة المبنى للمفعول
قلت المضروب لان معنى الفعل المبنى للمفعول يقتضى اسم المفعول ولم يدخلوها
على الجملة الاسمية لتعذر ان يسبك منها مفرد يصح دخول الالف واللام بمعنى
الذى واعلم انه قد يورد هذا بطريق السوال والجواب كما اورده المصنف

نحو الذى ضرب او يضرب بصيغة المبنى للفاعل تقول الضارب اسم الفاعل لان معنى المبنى للفاعل صح

فى المفصل اما السوال فهو ان يقال قولهم صلة الموصول
لا يكون جملة منقوض باسم الفاعل والمفعول فى مثل الضارب
والمضروب فانه صلة وليس بجملة واما الجواب فهو ان يقال ان
اسم الفاعل فى مثل الضارب فى معنى الجملة وانما وقع مفردا لاراده
المشاكلة بين هذه الالف واللام والالف واللام للتعريف فى
نحو الرجل فسبكوا من الجملة اسم فاعل ليوفروا على الالف واللام
ما يقتضيه من المفرد والمعنى على ما كان عليه وكان فيه وفاء بالغرضين
شرع فى تعداد الموصولات فالذى للمفرد المذكر والتى للمفرد
المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث وقوله
بالالف والياء يعنى بالالف فى الرفع وبالياء فى النصب والجر وهذا
التغير عند الاكثرين ليس باعراب لقيام علة البناء مع ذلك التغير
وكذلك الالف والياء فى هذان وهذين وقد توهم بعض المتاخرين انه اعراب
ليس باعراب وانما اللذان صيغة موضوعة للمثنى المرفوع واللذين
صيغة موضوعة للمنصوب والمجرور وانما اتفق هذا التغير فى محل يشبه
الاعراب وهو محل تغير العوامل فتوهم اعرابا فلذلك اى فلان
هذا التغير ليس باعراب لم يقل اللذيان بيانه ان هذا التغير
لو كان اعرابا لكان اللذان مثنى لان هذا التغير الاعرابى من خواص المثنى
ولو كان مثنى لوجب ان يقال اللذيان ولما لم يقل اللذيان علم انه ليس مثنى
وان هذا التغير ليس اعرابا فلعدم ورود اللذيان اندفع توهم كون هذا

التعريف اعرابا اندفع توهم كون هذا التغير اعرابا ولذلك اى ولانه ليس
جاء اللذان وسائر انه لوكان اعرابا لم يسغ جاء اللذان فى الرفع
لكنه قد جاء فى الرفع وغيره اللذان فلا تكون معربا ولا يكون هذا التغير
اعرابا والاولى والذين للجماعة المذكرين وجاء فى جمع المذكر اللذون بالواو
فى الرفع مثل اللذان بالالف فى الرفع الا ان اللذان بالالف فى الرفع فصيح
واللذون بالواو فى الرفع غير فصيح واما الفصيح الذين فى الاحوال الثلث
التى هى الرفع والنصب والجر واللائى بهمزة وياء بعدها ولغة بياء وبالياء بغير
همزة مكسورة وساكنة كل ذلك لغات فيها واللاتى واللواتى كلها للجماعة
المونث يعنى اللائى بلغاتها واللاء واللواتى كلها لجماعة المونث ومما فيما
لا يعقل ومن فيمن يعقل او منزل منزلة من يعقل واى للتفصيل قال
المصنف فى امالى المفصل الغرض باى تفصيل المتعدد وهى فى الاستفهام
معناه السوال عن تعيين جزء المتعدد باعتبار ما نسب اليه فاذا قلت
اى الرجلين عندك فمعناه السوال عن تعيين احد الرجلين الذى استقر
عنده واية للمونث وذو بمعنى الذى فى لغة طى فى نحو قول عارق لئن لم تغير
بعض ما قد صنعتم لانتحين للعظم ذو انا عارقه سمى الشاعر بهذه القافية
عارقا ومعناه لاكسرن العظم الذى انا عارقه والعرق اخذ اللحم عن العظم
كانه تقول اهجوكم فان لم تغير هجوى بعض صنيعكم نسبا قبلكم والانتحاء
قد يستعمل بمعنى الاعتماد والميل والتعرض للشئ وكل ذلك متجه فى هذا
البيت وذا بعد ما الاستفهامية بمعنى الذى على ما سياتى فى اخر هذا الباب

...هما اللام بمعنى الذى والتى على حسب بينه عائد فان كان ضمير
... بمعنى التى ثم شرع بين ان العائد المفعول يجوز حذفه وانما
...ائد بالمفعول ليبنيه على انه ينقسم امره الى ما يجوز حذفه والى
...حذفه يتعرض لما يجوز وهو المفعول جاءنى الذى ضربته باثبات
العائد ويجوز ضربت بحذفه كل من الاثبات والحذف فصيح وكذلك جاءنى
اللذان ضربت فى التثنية واللذين ضربت فى الجمع وانما جاز حذفه
لما فى الكلام من قوة الاشعار به اما لان الموصول وصلته كشئ واحد
لا احتياج الى ما يربطها به واما لان الموصول من حيث وضعه يقتضى
العائد فاذا حذف يشعر سياق الكلام به بخلاف غيره فان زيدا ونحوه
من حيث هو لم يحتج الى عائد وانما لم يعرض لما يحوجه الله كما اذا وقع
مبتدأ مخبرا عنه بجملة فلا بد له عليه دلالة قال المصنف فى
الامالى المسائل المتفرقة الضمائر المرفوعة والمجرورة لا بد من اثباتها مثاله
فى الصلة قولك جاءنى الذى قام وجاءنى الذى مررت به وفى المبتدأ زيد قام
زيد مررت به وفى الصفة رايت رجلا قام وضربت رجلا مررت به
...ما كان كذلك لان المرفوع احد جزئى الجملة فلا يجوز حذفه بخلاف ما تقدم
اما المجرور وان كان فضلة فلانه يلزم من حذفه حذف الجار فيفوت معنى
الجار مع الضمير جميعا فلا يلزم من جواز حذف شئ واحد حذف شيئين وقال
ايضا فى الامالى قبيل هذا الكلام الضمائر الواقعة فى الربط وهو ان يربط
الثانى بالاول على ثلثه اضرب فى باب الصلة والصفة والمبتدا

عائده ضمير مذكر كان اللام
بمعنى الذى وان كان م...

مفعول...

ففي باب الصلة انت في الضمير المنصوب بالخيار ان شئت حذفته وان
اثبته وفي خبر المبتدا الاكثر اثباته وقد جاء حذفه قليلا والضمير في ال
ليس كالاستواء في الصلة ولا كالصلة لخبر المبتدا وسر ذلك هو ان الص
مع الموصول جزء واحد فاستغنى بالربط اللفظي عن التزام الضمير وخبر
مستقل في الجزئية فلذلك التزم الاتيان بالضمير في الغايب ليحصل الربط
منه وبين الجزء الاخر والصفة ليست كالصلة في الجزئية ولا كالخبر في
الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم يكن كالصلة في استواء جواز
الحذف والاثبات كالخبر في ان الاكثر فيه الاثبات **قال** واذا
اخبرت اذا علم المخاطب نسبة معينة الى منسوب اليه غير معين عنده
او علم منسوبا اليه معينا نسب اليه امر غير معين عنده كما اذا علم نسبة
القيام الى شخص ما ولا يعلم منه شيء آخر غير انه منسوب اليه القيام او يعلم
منه صفة اخرى غيره ولا يعلم انه زيد مثلا او علم نسبة شيء ما الى القائم
ولا يعلم منه امر آخر وبالا انه منسوب او يعلم منه امر آخر وراءه ولا يعلم انه
زيد وقصد المتكلم ان يبين المنسوب او المنسوب اليه من جهة كونه زيدا عمل
هذا العمل المذكور من تصدير الذي الى آخره فمعنى قولهم عند علم المخاطب
المنسوب او المنسوب اليه على جهة كونه زيدا اخبر عن زيد تبيين المنسوب او *غيره*
المنسوب اليه بانه زيد وقولهم اخبر عن زيد بالذي ليس على ظاهره لا باعتبار
قولهم عن ولا باعتبار قولهم زيد ولا باعتبار قولهم بالذي اما باعتبار قولهم
زيد فلانه لو كان زيد مخبرا عنه لكان معلوما ولو كان معلوما لم يخبر عنه وانما

...له كونه مجهولا واما باعتبار عن فلا يستقيم ان يكون على ظاهره لان
ليس عن زيد لان زيدا مخبر به فكيف يصح ان يكون مخبرا عنه واما باعتبار
الذي فلان ظاهره يقتضي ان الذي جعل خبرا وليس كذلك لانه مخبر عنه
في هذا الباب وانما ارادوا بقولهم اخبر عن زيد اخبر عن مبهم هو ذات زيد
في المعنى بزيد فتجوزوا في ذلك ولما كان المخبر عنه في الحقيقة هو زيد جاز
ان يقال كيف يخبر عن زيد وقولهم بالذي الباء فيها بمعنى الاستعانة كقولك كتبت
بالقلم اي اخبر متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالموصول والا اي وان لم
يحمل قولهم في المواضع الثلثة على غير ظاهره لا يستقيم لما علمت من ان الذي *وحمل على ظاهره*
مخبر عنه لا به وزيد مخبر به لا عنه وان ذات زيد مجهول فثبت انه لو حمل قولهم
على ظاهره لا يستقيم فوجب ان يحمل قولهم على غير ظاهره وهو المعنى الذي
بينته قال تلميذ المصنف معنى قولهم كيف يخبر عن زيد اي عن
مسماه وقولهم بالذي اي اذا عبرت عن ذلك المسمى بالذي فبالذي في موضع
الحال اي معبرا عن ذلك المسمى بالذي ولم يذكروا المخبر به فانه قد علم انه عين
ما عبر عنه بالذي ولو صرح عن معنى قولهم كيف يخبر عن زيد في قام زيد لقيل
كيف يخبر عن مسمى زيد تريد معبرا عن ذلك المسمى بالذي لكن اختصر لفهم
المقصود **قال** وكذلك الالف واللام الاخبار يكون بالذي
والتي وفروعهما وبالالف واللام لشمولها ذوي العقول وغيرهم وذكرها
مع موصوفاتها وبدونها فتوسع فيها بالاخبار بها الا ان مجال الالف
واللام في الاخبار ليس كمجال غيره فان غيره يخبر به في الجملة الاسمية والفعلية

واما الالف واللام فلا يخبر بها الا في الجملة الفعلية خاصة لما تقدم من انه
لا يكون الا اسم فاعل او مفعول فيختص الاخبار به في الجملة الفعلية لتعذر
اسم الفاعل والمفعول وصحة بناء اسم الفاعل والمفعول يكون في الجملة ا
لان الاسمية لا يصح بناؤهما منها فالجملة الفعلية يخبر فيها بالامرين والج
الاسمية لا يخبر فيها الا بالذي الا انك اذا اخبرت بالالف واللام وكان
الفعل مسندا الى ضمير غير المخبر عنه في المعنى اي يكون لغير الالف واللام
في المعنى فقد جرى اسم الفاعل والمفعول على غير من هو له فيجب ابراز الضمير
كما تقدم على ما هو مذهب البصريين فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا بالالف
واللام قلت الضاربه انا زيد لانه لما ادخل اللام صار الفعل الماضي المبني
للفاعل اسم الفاعل وجعل موضع زيد ضميرا فاتصل به وضمير المتكلم الذي
هو الفاعل صار مسندا اليه لصفة جرت على غير من هي له لان اسم الفاعل جرى
على اللام لانه صلته واللام في المعنى عبارة عن زيد الغايب والضارب
ليس له في المعنى وانما هو للمتكلم فيجب ان يبرز ذلك الضمير على ما هو مذهب
البصريين وطريقة الاخبار ان تصدر الجملة بالموصول وتجعل موضع المخبر عنه
ضميرا عائدا عليه وتؤخره ذلك خبرا فاذا اخبرت عن زيد من قولك زيد قائم قلت
الذي هو قائم زيد واذا اخبرت عن قائم قلت الذي هو زيد قائم واذا اخبرت عن
التاء في قولك ضربت زيدا بالذي قلت الذي ضرب زيدا انا لانك لما
دخلت الذي للاخبار صدرتها وجعلت موضع التاء ضميرا فاستتر فيه
لان الفعل صار في اللفظ للذي وهو غايب فالضمير الواقع موضع المخبر عنه يكون

في اللفظ فيجب ان يستتر في ضرب لما علم في المضمرات واخرت التاء
انفصل لان الضمير الذي يكون خبرا للمبتدا يجب انفصاله لان عامله
ي واذا اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربته زيد وبيانه
وبالالف واللام عن تاء ضربت زيدا قلت الضارب زيدا انا لانك
لما ادخلت الالف واللام صار الفعل اسم فاعل واستتر فيه الضمير الواقع
موضع المخبر عنه لان الضمير يجب استتاره في الصفة مطلقا وصار التاء
الذي هو المخبر عنه خبرا مؤخرا وعن زيد بالالف واللام قلت الضاربه انا
زيد كما علمت واعلم انه يجب ان تصدر الجملة بالذي اما وضع الذي
في هذا الباب فلما ذكره المصنف في امالي المسائل المنفردة وتقريره
وانما وضع في ذلك الذي لانه لما وضع ليتوصل به الى التعبير عن المنسوب
او المنسوب اليه مع ذكر المنسوب والمنسوب اليه بعده ولذلك اي ولاجل
ذكر المنسوب والمنسوب اليه بعده لم يوصل الا بالجمل مثال الاول
وهو التعبير به عن المنسوب والمنسوب اليه وهما ابوه وقائم مذكوران
بعده مثال الثاني الذي ابوه قائم زيد ولما ثبت ان الذي انما وضع لذلك
تعين فيما نحن فيه لان الغرض فيما نحن فيه التعبير عن مبهم لنسبته اليه معنى
او نسبته هو الى معنى ليتبين ذلك المبهم واذا كان كذلك فيحتاج فيما نحن فيه
الى لفظ يكون المنسوب اليه والمنسوب مذكورين بعده فيتعين لما عرف
من ان ما وضع للتعبير عن المنسوب او المنسوب اليه مع ذكرهما بعده انما هو
الذي واما تصدير الجملة بالذي فلانه الذي يقصد الى الاخبار عنه بناء

من قولك زيد الذي ابوه قايم فانه عبر به عن المنسوب والمنسوب صح

على أن تعبر عن مبهم لم يعلم منه غير أنه منسوب إليه أو منسوب لـ
بشيء معين هو زيد في فرضنا فيصير الجميع أي مجموع الأشياء الثلثة و
اللفظ الذي عبر عن ذلك المبهم به أعني الموصول والمبهم من المنسوب
والمنسوب والمعين منهما مبتدأ قطعا والمبتدأ يكون صدر الجملة وأ
وجوب تصدير المبتدأ الذي هو الموصول في هذا الباب فقد بين في علم
المعاني وأن تجعل موضع المخبر عنه ضميرا لأن المعنى على أنك علمت تلك النسبة
على غير جهة المخبر عنه فإنك إنما علمته على جهة غير جهة كونه زيدا ولا بد من
ذكر المخبر عنه مخبرا لكون ضميرا أما ذكره فلأنك أخرت المخبر عنه عن الجملة
فلو لم يذكر موضعه شيئا أصلا لبقي النسبة إلى غير منسوب أو المنسوب
من غير نسبة وأما كونه نسبة فلأن الغرض أنه مبهم وأما كونه ضميرا فلأنك
لو ذكرت موضعه غير ضمير لكانت الجملة أجنبية عن الموصول وأن تؤخر
ذلك الاسم خبرا أما أنه خبر فلأن المقصود الإخبار به ليتبين المبهم من جهته
فيكون خبرا قطعا وأما تأخره فلما ثبت من وجوب تقديم مبتدأه الذي هو
الموصول فإن تعذر أمر من هذه الأمور تعذر الإخبار على هذه الطريقة
فلا يستقيم الإخبار عن ضمير الشأن لاستحقاقه أن يكون قبل الجملة
فلو ذهبت تخبر عنه قائلا في هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو لأخرته خبرا فيبطل
ما استحقه ضمير الشأن وإنما قال على هذه الطريقة لأنه قد لا يتعذر الإخبار
على طريقة أخرى عند تعذر الإخبار على هذه الطريقة بناء على أن الإخبار
على هذه الطريقة لا يتحقق إلا بتحقق هذه الأمور لا الإخبار مطلقا فعند

فتعذر أمر من هذه الأمور بتعذر الأول لا الثاني ألا ترى أنه تعذر الإخبار
عن ضمير الشأن لما بينه مع أنه قد أخبر عنه على طريقة أخرى وهي طريقة الإخبار
عن المبتدأ بالخبر ولا عن الموصوف لأنك لو أخبرت في مثل قولنا جاءني زيد
العاقل عن زيد فيجب أن تجعل مكانه ضميرا فيستتر في جاءني لوجوب استتار الفا عل
في الماضي للغائب فيصير هكذا الذي جاءني العاقل زيد فيؤدي إلى أن يكون الموصوف ٩٢
مضمرا ولا عن الصفة لأنك لو أخبرت في المثال المذكور عن العاقل وقلت
الذي جاءني زيد هو العاقل لأدى إلى أن يكون الصفة مضمرة ولا عن المصدر
العامل لأنك لو أخبرت في مثل قولنا أعجبني ضرب زيد عمرا عن ضرب وجعلت
مكانه مستترا يصير هكذا الذي أعجبني زيد عمرا ضرب فيؤدي إلى أن يكون المضمر
المستتر عاملا في زيد عمرا لكن المضمر لا يكون عاملا أصلا وإنما قيد المصدر
بالعامل لأنه يجوز الإخبار عن المصدر الذي لا يكون عاملا فيجوز أن تخبر
في مثل قولنا ضربت ضربا شديدا عن ضربا قائلا الذي ضربته ضرب شديد
ولا عن الحال لأنك لو أخبرت في مثل قولنا جاء زيد قائما واضعا مكانه عن قائما
ضميرا منصوبا يصير هكذا الذي جاءني زيد إياه قائم لأدى إلى أن يكون المضمر
حالا وهو غير جائز أصلا لوجوب أن يكون الحال نكرة ولا عن الضمير المستحق
لغيرها أي لغير الذي بمعنى الراجع إلى غير الذي مثل زيد ضربته فإن الضمير المنصوب
في ضربته عائد على زيد وهو غير الذي فلا يجوز أن تخبر عنه لأن غير الذي استحقه
وهو المبتدأ فلو ذهبت تخبر عنه لوجب أن تجعل مكانه ضميرا منصوبا فيتصل بضربت
وأخرت الضمير الأول خبرا فيصير مرفوعا فيصير هكذا الذي زيد ضربته هو فيؤدي

الى ان بقي الموصول بلا عائد لان الضمير الذي جعلته موضع الضمير الاول باق
على ما كان عليه من عوده على زيد فبقي الموصول بلا عائد فان قيل
لم لا يجوز ان يكون الضمير المؤخر خبرا عائدا على الموصول فلا يكون الموصول بلا عائد
فالجواب انه لا يستقيم ذلك لان ذلك الضمير انما ياتي بعد تمام الموصول
والعائد على الموصول لا يكون في جزء اخر بعد تمامه فان قيل لم لا يجوز ان يكون
الضمير المنصوب عائدا على الموصول والضمير المؤخر المرفوع عائدا على المبتدا
فلا يبقى الموصول بلا عائد فالجواب انه لا يستقيم ذلك لان الضمير
المؤخر المرفوع لا يجوز ان يكون عائدا على المبتدا لانه يجب ان يكون في خبره فانه خبر
الموصول فالحاصل انه لا يكون الضمير المؤخر المرفوع عائدا على الموصول
ولا على المبتدا لما علمت فلم يبق الا الضمير المنصوب المتصل فان اعدته على
المبتدا بقي الموصول بلا عائد وان اعدته على الموصول بقي المبتدا بلا عائد فلذلك
امتنع الاخبار عن الضمير المستحق لغيره قال ولا عن اسم المشتمل
عليه يعني ولا يصح الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول
نحو قولك زيد ضربت غلامه فالضمير في غلامه راجع على غير الذي والغلام هو الاسم
المشتمل عليه فلا يصح الاخبار عن الغلام لانك اذا اخبرت عنه قلت
الذي زيد ضربته غلامه فالضمير الذي جعلته موضع الغلام ان اعدته على الموصول
بقي المبتدا بلا عائد وان اعدته على المبتدا بقي الموصول بلا عائد كما تقدم في الضمير
المستحق لغيرها قال وما الكلام في الموصولات من جملتها ما ومن واي
وهذه الثلاثة كما جاءت موصولة جاءت غير موصولة ايضا والقياس ان لا يذكر

لان الضمير العائد على المبتدا لانه صح

ما هو غير موصولة ايضا والقياس ان لا تذكر ما هو غير موصولة في باب الموصولات
لان جعل لغير الموصولة بابا براسه ليس فيها الا ان غير الموصولة لما وافق لفظها
لفظ الموصولة لم يجعل لها بابا براسه وبين في ضمن الموصولات وهذا مثل
نزال الذي هو اسم الفعل فانه لما ذكره في باب اسم الفعل ذكر فيه ما وافق نزال
في اللفظ وان لم يكن اسم فعل كباب فجار وباب فساق وباب قطام واما اي
وان لم يكن هذه الموافقة للفظه وكان القياس يقتضي ان يجعل من اقسام
المبنيات ابوابا براسها فيها اي فمن غير الموصولة التي يوافق لفظ الموصولة
ما ويكون استفهامية وموصولة وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة
هذا كله اذا كانت اسما واما اذا كانت حرفا فلها معان ليس هذا موضعها
ولهذا قال وما الاسمية لينبه بتقييد ما بالاسمية على انه لا يذكر
معاني الحرفية في هذا الموضع فالموصولة تقدمت يعني الامثلة التي تذكرها في شرح
قوله والعائد المفعول يجوز حذفه وهي قوله نعم وما عملته ايديهم وقوله نعم وما
تشتهيه الانفس والاستفهامية كقولك ما اكلت وما صناعتك والشرطية كقولك
كقولك ما تصنع اصنع واستعمالها في الاستفهامية والشرطية لما لا يعقل
كاستعمال الموصولة والموصوفة كقول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال يريد انفراجا سهلا سريعا كما تنحل العقال في السهولة
والسرعة قوله تكره النفوس جملة واقعة صفة لما كانه قيل رب شيء تكرهه النفوس
ويجوز ان يجعل ما في قوله ربما هي التي في ربما زيد قائم وهي الكافة التي تهيئ رب للدخول
على الجمل الا انه استحسن ان يكون موصوفة لوجهين الاول انها اذا جعلت موصوفة

يلزم اجراء رب على بابها الكثير وهو ان يكون عاملة داخلة على نكرة موصوفة
ليحصل ما وضع له وهو تقليل نوع من جنس الثاني انها اذا جعلت كافة لا يجوز
ان يجعل مفعول نكرة ضميرا عائدا على ما لان ما على هذا التقدير حرف فيكون
مفعوله اسما ظاهرا وقوله من الامر صفة له والتقدير ربما تكره النفوس شيئا
من الامر فيلزم حذف الموصوف واقامة الصفة وهي جار ومجرور في محله
قال المصنف في شرح المفصل وهذا قليل والتامة بمعنى شئ
كقوله تعالى فنعما هي اي فنعم شيئا هي فقوله تعالى هي عائد على الصدقات في قوله ان
تبدوا الصدقات والاصل فنعم شيئا ابداؤها حذف المضاف وهو الابداء
فانقلب المتصل المجرور منفصلا مرفوعا فالانفصال لعدم ما يتصل به والارتفاع
لقيامه مقام المضاف المرفوع والصفة كقولك اضربه ضربا ما تعني ضربا اي ضرب
كان وهذه عند بعضهم حرف للتقليل واما من فقد جاءت بجميع ما لما في التمام
والصفة والموصوفة لعدم مثالها قوله نعم بسط الرزق لمن يشاء
والاستفهامية كقولك من ابوك ومن ضربت والشرطية كقولك من تضرب اضرب
والموصوفة كقولك رب من يكرمني واستعمالها في وجوهها فيمن يعقل كالموصوفة
واي وايه لمن فالموصولة كقولك اضرب ايهم خرج وايتهن خرجت والاستفهامية
كقولك اي الرجلين عندك والشرطية كقولك ايا تضرب اضرب وايه تضرب
اضرب والموصوفة كقولك يا ايها الرجل ويا ايها الرجل ويا ايتها المراة واعلم
ان نسخ المتن هنا مختلفة ففي بعضها لمن وهذه النسخة مطابقة للشرح
ومشعرة بان ايا لم يجئ صفة وليس كذلك لثبوت مثل قولهم مررت برجل اي رجل وفي

هو م

من عندكم

بعضها كاملا في التمام وهذه النسخة غير مطابقة للشرح مطابقة للوجود ولا
يخفى عليك ان النسخة الاولى ينبغي ان يكون بغير استثناء وهي معربة وحدها
دون سائر الموصولات وانما اعربت مع قيام الدليل الذي يقتضي البناء لالزامهم اياها
الاضافة يعني الى المفرد والاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا
دون سائر اخواتها فانه ليس فيها ما هو كذلك فاذا حذف صدر صلتها رجعوا بها الى البناء
على اللغة الفصيحة لافتقارها الى ذكر الصدر كما بني من قبل ومن بعد لافتقاره في بنائه
الى المضاف اليه المحذوف المنوي ولذلك صار مبنيا على الضم مثاله اضرب ايهم قائم بضم ايهم
واصله اضرب ايهم هو قائم بنصب ايهم فلما حذف صدر الصلة رجع مبنيا ومنه قوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد والتقدير ايهم هو فلما حذف صدر صلتها رجعوا بها
الى البناء الذي هو مقتضى اصلها قال المصنف في امالي القران مذهب
الخليل انه مرفوع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد فهي على هذا
استفهامية ولذلك قدر القول ليصح وقوع الاستفهام بعده ومذهب سيبويه انه مبني
على الضم لسقوط صدر صلته ومذهب سيبويه هو الصحيح وقول الخليل يلزم منه
حذف كثير وهو على خلاف القياس وانما القول الذي يصح حذفه قول مفرد غير واقع صلة
مثل قوله تعالى والملائكة باسطوا ايديهم اخرجوا انفسكم وكذلك قوله تعالى والذين
اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم ومثله في القران كثير واما حذف الصلة والموصول
جميعا فهو بعيد وايضا ان الاستفهام لا يقع الا بعد افعال العلم او القول على الحكاية
ولا يقع بعد غيره من الافعال تقول علمت ازيد عندك ام عمرو ولو قلت ضربت ازيد عندك
ام عمرو لم يجز ونتزعن ليس من افعال العلم فاذا ضربت ايهم قام فالوجه ان تقول هي

الموصول لانك تقول ضربت الذي تقال فيه ايهم قام وانما توهم مثل ذلك لكون اللفظ
صالحا لجهة اخرى مستقيمة فتوهم المتوهم ان حمله على الجهة الاخرى مستقيم والذي
يدل عليه انك لو قدرت موضعه استفهاما صريحا ليس له جهة اخرى يستقيم باعتبا
لم يجز فلو قلت ضربت ازيد عندك ام عمرو لكان منافيا لكلام العرب بخلاف قولك
ضربت ايهم عندك فلو كان ايهم استفهاما لم يجز فهذا كله التقدير الجائز في الاستفهام
الذي بمعناها وانما المجوز لها ما ذكرناه من كونها موصولة فثبت ان الوجه مذهب سيبويه
ولا يلزم منه حذف المبتدا وهو سائغ في كل موضع عند قيام القرينة وانما
لم يقع الاستفهام الا بعد افعال العلم او القول اما القول فلانه يحكى بعده كل شيء
فلا اشكال فيه واما افعال العلم فانما وقع بعدها الاستفهام لاحد الامرين
اما لكون الاستفهام مستعملا به وكانك لو قلت ازيد عندك ام عمرو كان معناه اعلمني
فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو كان معناه علمت ما تطلب اعلامك به هذا فصح وقوعه
لما بينهما من الاشتراك في معنى العلم وحمل الحسبان والظن عليها لكونهما من بابها واما
لكثرتها في الاستعمال فجعل لها شان في الكثرة ليس لغيرها كما جعل لها خصائص
في غير ذلك ولم يكثر غيرها كثرتها **قال** وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ان يكون
ما وحدها بمعنى اي شيء وذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته فلا
يكون ما الا مبتدا ويكون الموصول وصلته خبرا ويكون الراجع الى الموصول محذوفا
والتقدير اي شيء الذي صنعته وانما يكون على هذا مبتدا لتعذر ان يعمل الصلة
فيما قبل موصولها او يعمل حروف الخبر في المبتدا قال الامام الحديثي هذا وهم
اذ على تقدير نصبه لا يكون ما بعده خبرا والاخر ان يكون ماذا بكمالها بمعنى اي شيء

لذا الباب
لزوم القرينة

فيكون التقدير اي شيء صنعت فيكون ماذا في موضع نصب بصنعت ويكون الجملة فعلية قدم
مفعولها لتضمنه معنى الاستفهام ووجب نصبه لان الفعل تسلط عليه تسلط
المفعولية اما لو قدر حذف مضمر منصوب تقديره ما صنعته لجاز ان يكون
ماذا في موضع رفع على المبتدا وخبره الجملة الفعلية والعائد عليه المضمر
المقدر الا ان الوجه ما تقدم اذ لا حاجة الى تقدير هذا المضمر ولذلك اي
ولاجل ان ما على الاول لا يكون الا مبتدا وان ماذا على الوجه الثاني
في موضع نصب اختير في جواب الوجه الاول الرفع وفي جواب الوجه الثاني
النصب ليكون الجواب على طبق السؤال وقوله في الشرح باعتبار القرينة
تقديره ان يقال ان المطابقة بين السؤال والجواب يكون باعتبارات
مختلفة كما يكون باعتبار تعرف اجزائها وتنكرها او افرادها او تثنيتها
او جمعها الى غير ذلك من الاعتبارات وهنا ليس كذلك بل باعتبار القرينة
في ان دلالة المبتدا على المبتدا ودلالة الفعل على الفعل احسن
يعني ليطابق في ان ما حذف من الجواب وجد في السؤال مثله الدال
عليه والدليل على ان ما ذكرناه احسن انه اذا قيل من ضربت كان قولك
زيدا بالنصب احسن من قولك زيد بالرفع ولو قيل من المضروب كان قولك
زيد بالرفع احسن من قولك زيدا بالنصب لما ذكرناه من محافظة المطابقة
واعترض الامام الحديثي قائلا قوله في ان دلالة المبتدا على المبتدا يشعر
بان المرفوع ماذا صنعت خبر حذف مبتداه وليس كذلك بل هو مبتدا حذف
خبره فان قولك زيد في جواب من ابوك لا اشكال انه مبتدا واول ——

الوجه م

لقائل ان يقول على ما ذكره الحديثي اما اولا فلانه دعوى بلا دليل واما ثانيا
فان زيدا ابوك جواب لمن يطلب حكما بالتعيين على زيد وابوك زيد جواب لمن يطلب
حكما بالتعيين على ابوك كما صرح به صاحب المفتاح في المعاني ولا يخفى ان الطالب
في من ابوك انما يطلب الثاني لا الاول فاذا قال المجيب زيد يكون تقديره ابوك زيد
لا زيد ابوك فيكون زيد خبر مبتدأ محذوف كما يفهم من كلام المصنف في ماذا صنعت
وعلى كلا الوجهين جاء قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو قرأ ابو عمرو بالرفع
وقرأ الباقون بالنصب وعلى الوجه الثاني جاء قوله تعالى وقيل للذين اتقوا
ماذا انزل ربكم قالوا خيرا قوله في الشرح وليس قوله نعم اساطير الاولين الى
آخره يتوقف تصوره على مقدمة ذكرها المصنف في شرح المفصل قائلا وهذا
كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في احد جزئيه فيحذفه ويستغني
بدلالة كلام السائل عليه مثل قوله ما كتبت وهو قد كتب فيقول مصحفا
او شبهه فاما اذا لم يكن موافقا له في الفعل بعد تقديره لاخلاله بالمعنى
اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال له وقد سمع صوتا ظنه
ضربا منه من ضربت فيقول له القائل هو صوت مناد فالنصب ههنا
لا يستقيم لان المجيب قاصد نفيه في المعنى مثبت لغيره فهو يفسد المعنى
اذا تقرر هذه المقدمة فنقول ليس قوله نعم اساطير الاولين بعد قوله
واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم بجواب من هذا الباب لان الجواب في هذا الباب
ان يقدر المبتدأ الذي تكلم به السائل محذوفا من كلام المجيب قال
الامام الحديثي الصواب ان يقدر الخبر الذي تكلم به السائل واقول

يمكن دفعه بان يقال معناه ان يقدر المبتدأ في كلام المجيب لكن لا يقدر اي مبتدأ
كان بل ما تكلم به السائل وان لم يكن في كلامه مبتدأ او يقدر الفعل الذي تكلم به
السائل محذوفا من كلام المجيب استغناء بالقرينة الدالة عليه ولا يستقيم
ذلك فيما نحن فيه فانه لم يرد ان الكفار قالوا الذي انزل ربنا اساطير الاو لين
ولا انزل ربنا اساطير الاولين اذ لم يكن ذلك معتقد احد فلم يرد ذلك المعنى
وملخصه ان كلام المجيب لا يوافق كلام السائل في احد جزئيه والا يلزم ان يكون
الكفار مقرين بالانزال وليس كذلك قطعا وانما قصدوا الى كلام مستانف ولا
يكون على حسب اعتقادهم اي هذا المقول اساطير الاولين فهو عدول الى كلام مستانف
اذ قد علم انهم منكرون للانزال فلم يبق الا دعوى هذا اساطير الاولين ولذلك
تعين الرفع ولما كان المعنى الثاني يعني معنى النصب على خلاف معنى هذا النحو
واراد بهذا النحو نحو قوله تعالى اساطير الاولين وهو ما لم يكن المجيب موافقا للسائل
في احد جزئيه واما كان على خلافه لان النصب يتعين لكونه جوابا من هذا الباب
واما نحو هذا فانه يتعين لكونه عدولا الى كلام مستانف ولا يكون جوابا من هذا
الباب قطعا ولما كان على خلافه جيء به يعني بقوله تعالى قالوا خيرا منصوبا تنبيها
على انه على غير هذه الطريقة يعني ليكون منبها على انهم قصدوا خلاف ما قصده
الكفار المنكرون للانزال قال المصنف في شرح المنظومة لم يقرأه
بالرفع احد منبها على انهم قصدوا خلاف ما قصده من قبلهم من الكفار الذين قيل
لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين فهذا لا يستقيم فيه الا الرفع لانه عدول
عن الجواب والله اعلم بالصواب قال اسماء الافعال من جملة المبنيات اسم

الفعل فينبغي ان يبحث فيه عن اربعة حده وبنائه واسميته وتحلم الاعراب
اما حده فقال المصنف فيه ماكان بمعنى الامر او الماضي فالاول مثل رويد
زيدا فانه بمعنى امهل زيدا والثاني مثل هيهات زيد فانه بمعنى بعد زيد واعترض
عليه الامام الحديثي بان فيه فسادا لان الاسم لا يكون بمعنى الفعل اصلا
اذ هما حقيقتان مختلفتان بل الحق ان يقال هو اسم لفظ فعل الامر او الماضي
فمدلوله لفظ الفعل اذ لو دل على ما دل عليه الفعل لكان فعلا واما بناؤه
وذكر فيه وجهين الاول ان وضع بعض منها وضع الحرف نحو قولك قدك اي اكتف
ثم حملت البواقي عليه لانها من باب واحد والثاني شبهها بما هي بمعناه وهو
فعل الامر والفعل الماضي فعلى الوجه الثاني لا يستقيم ان ينصرف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع لانه لو انصرف بمعنى اتضجر لا يستقيم ان يقال بني اف
لشبهه بفعل الماضي الذي بمعناه ولكن يجب ان ينصرف على الوجه الثاني تضجرت
واوه بمعنى توجعت وعلى الاول لا يمتنع ان ينصرف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع
اقول ولقايل ان يقول على الاول ايضا يمتنع ان ينصرف بمعنى واوه بمعنى
اتوجع والا يلزم خروجهما عن التعريف لانهما لا يكونان حينئذ بمعنى الامر او الماضي
ولو قال المصنف في التعريف ماكان بمعنى الامر او الخبر لاستقام منه
هذا الكلام واما اسميته فقال فيه هذه الالفاظ وان كانت في معنى فعل
الامر والفعل الماضي فهي اسماء واستدل بعضهم على اسميتها بكونها معمولات
لعوامل الاسماء فانه وقع معمولا في قوله فدعوا نزال ومجرورا في قوله بحيهلا يزجون
كل مطية قال المصنف هذا الاستدلال ضعيف لان الفعل الصريح

اتضجر م

يقع هذا الموقع اذا المراد به اللفظ ولا يمتنع ان يقال دعوته انزل كما تقول
قلت له انزل وامرته باضرب اي امرته بهذا اللفظ وقد استدل على اسميتها بدخول
التنوين على كثير منها وكذلك استدل عليها بتعذر الحرفية والفعلية اما الحرفية
فواضح فان معناه زائد على معنى الحرف لانه مسند ومفعول مطلق واما الفعلية
فلان اسماء الافعال صيغ ليس شيء منها على وزن الفعل وهو ممنوع فان صه
مثل خف ويمكن ان يجاب عنه بان خف ليس بصيغة اصلية وانما هي معتلة
او يقول مراده فبعض منها صيغ وحينئذ يندفع النقض عن اصله فثبت بطلان
الحرفية والفعلية فيها فوجب ان يحكم باسميتها وايضا فانها بمعنى المصدر واذا
كان بمعنى المصدر وجب ان يكون اسما اما الاول فلان رويد زيد بالاضافة مصدر
كما يفهم هذا من كلام المصنف بعد هذا والمضاف بمعنى رويد زيدا الخالي عن الاضافة
فيكون الخالي عن الاضافة بمعنى المصدر واما الثاني فبالاتفاق اقول
ولقايل ان يقول ان المضاف بمعنى الامهال والخالي عن الاضافة بمعنى امهل
فلا يكون احدهما بمعنى الاخر فان قيل كيف يدخل في حد الاسم وقد
ادخلها معناها في حد الفعل لانها تدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
الثلثة كقولك رويد زيدا اي امهل زيدا فالجواب ان المراد بقولهم
مقترن باحد الازمنة الثلثة في حد الفعل وغير مقترن في حد الاسم ان يكون
الاقتران في اصل الوضع لا باعتبار استعماله على خلاف الاصل واذا ثبت خروج
هذه عن قبيل الفعل وجب ان نعتقد انها في اصل وضعها للمصدر ثم
استعملت للزمان في قولك زيد ضارب غلامه غدا وكما صح كونها اسما مع اقترانه

على خلاف اصلها كان
اصل ضارب في اصل وضعه
مجردا عن الزمان ثم استعملت
للزمان م

باحد الازمنة فكذا هذا فان قلت لو كان في اصل وضعه على ذلك لاستعمل
الاصل كما استعمل قائم على اصله قلت لا بعد ان يوضع الشي وضعا
اصليا ثم لا يتفق استعمال الاصل ويستعمل مجازه وان كان قليلا كعسى وفعل التعجب
قال الامام الحديثي اسم ليس في اصله مصدرا اذ لم يوجد مصدر
ثنائي الاصل ولانه لو كان كذلك لاستعمل لكل فعل مشتق منه فالحق ان تعال هو اسم
لفظ الفعل واما موضعه من الاعراب فللنحويين فيه مذهبان احدهما انه في
موضع نصب على المصدر اي على انه مفعول مطلق كانك قلت في رويد زيدا اي ارود
زيدا اي ارود ارودا زيدا والثاني ان يكون في موضع رفع على الابتداء
وفاعله مضمر مستتر فيه والجملة وان كانت من مبتدا وفاعل مستغنى عن الخبر
فيها بالفاعل كما استغنى في اقائم الزيدان عن الخبر بالفاعل اذ المقصود من
المبتدا والخبر منسوب ومنسوب اليه وهو حاصل في اقائم فكذلك فيما نحن فيه والثاني
اوجه لانه اسم جرد عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء فيه سادمسد
الخبر كما في قولك اقائم الزيدان والوجه الاول ضعيف لانه لو كان رويد منصوبا
نصب المصدر ولا فعل له ملفوظا لوجب ان يكون فعله مقدرا وح يخرج عن ان
يكون اسم فعل كما ان سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وغيرها لما كانت مصدرا وكان
الفعل معها مقدرا وخرج وجاعن اسماء الافعال وايضا كان يجب ان يكون معربة
في قولك سقيا ورعيا اذ لا موجب للبناء اذ معنى الفعلية انما هو في الفعل المقدر
لا فيها وذلك اي كون معنى الفعلية في الفعل المقدر لا يوجب بناء كما ذكر من سقيا
ورعيا فانه ليس مبنيا قطعا لكون معنى الامر والماضي في الفعل المقدر له فهو

لذلك اي ولاجل ان كونه مصدرا يوجب كونه معربا بني اف لما قصد الى معنى كونه اسم
فعل فقالوا اف واف واف واعرب لما قصد الى معنى المصدر فقالوا افة بالتنوين
فيهما اي معنى اسم الفعل ومعنى المصدر معنيان مختلفان فظهر ان المذهب الثاني
المستقيم ولذلك اي ولكون المستقيم هو المذهب الثاني لما ارادوا المصدر في رويد
هو
اضافوه فقالوا رويد زيد ولو قيل على قياس هذه اللغة اي على اعتبار كونه مصدرا
رويد زيدا يعني بتنوين رويد لكان مستقيما وتقريره ان تعال كل ما هو مصدر
فاما مضاف او منون وينعكس هذا بعكس النقيض كل ما لا يكون مضافا ولا منونا لا يكون
مصدرا فرويد زيد الخالي عن التنوين والاضافة لا يكون مصدرا واذا لم يكن مصدرا
يكون مبتدأ وهو المطلوب واعترض الامام الحديثي قائلا انه ثبت افة
بالتنوين فهو اسم فعل نون للتنكير لا انه مصدر وان قيل اختيار كونه
مبتدا مع تجويز وقوعه معمولا للعوامل اللفظية له لقوله اذ دعيت نزال لما
يتناقضان قلت اجاب عنه الامام الحديثي بان نزال انما يكون اسم
فعل وجملة مع مستتره اذا اريد منه لفظه اي لا اما اذا اريد لفظه فلا يكون
كذلك وابن يعيش لم يقف على هذا السر وقال ان اسم الفعل وان استقل
مع فاعله ليس جملة بل هو كاسم الفاعل مع فاعله لانه وقع مسندا اليه في قوله اذ دعيت
نزال والجملة لا تقع فاعلا واستدل بعضهم على مصدرية اسم الفعل بدخول اللام
في مثل قولهم هيهات لذلك وهيهات لما توعدون ووجه هذا الاستدلال ان
اللام لا يدخل في فاعل الفعل فلا يقال بعد لزيد ويدخل في فاعل المصدر مثل بعدا
لزيد وثبت دخول اللام في فاعل اسم الفعل فيكون مصدرا وهذا الاستدلال

كانت بمعنى العموم
الزيدان م

غير صحيح فان اسم الفعل ليس فعلا صريحا وانما هو فرع على الفعل باعتبار انه
بمعناه واذا كان كذلك فلا يلزم من امتناع دخول اللام في فاعل الفعل الصريح امتناع
دخوله في الفرع الذي هو بمعناه الا ترى انك لا تقول ضربت لزيد بادخال اللام في
معمول الفعل الصريح وتقول هذا ضارب لزيد بادخال اللام في معمول ما ليس
فعلا صريحا قال وفعال بمعنى الامر يعني ان كل فعل ثلاثي فلك
ان تبني منه قياسا فعال بمعنى افعل كقولك نزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب
وتراك بمعنى اترك هكذا ذكره سيبويه وانما قيد بالثلاثي ليخرج الرباعي لانه
ليس بقياسي عنده من الرباعي لقلة مجيئه منه بخلاف الثلاثي فانه لما كثر
فيه جدا حكم بقياسيته منه ولو قيل ان هذه الصيغة تعني
صيغة فعال من الثلاثي فعل امر لم يكن بعيدا الا انها جرت من الفعل على صيغة
واحدة كجريان صيغة افعل ولكنه لم يقله احد منهم لوجهين احدهما ان
صيغة فعال لم توجد الا في الاسماء وثانيهما انهم راوا دخول الكسر في الافعال حتى
قالوا اضربني ويضربني فزادوا نون الوقاية هربا من دخول الكسر على الافعال
وفعال مصدرا معرفة لما كان من المبنيات ما يوافق فعال الذي هو اسم الفعل في
الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكره معه ولم يجعل له بابا اخر كما فعل
في ما الاستفهامية والشرطية والموصوفة وان لم يكن موصولات مع ما الموصولة
لتوافق الفاظها وهو على ثلثة اضرب ما هو مصدر معرفة كفجار وما هو في
معنى الصفة مثل يا فساق ويا خباث وبابه وهذان البابان مبنيان باتفاق
واختلفوا في علة بنائهما فمنهم من ذهب الى ان علة بنائهما مشابهتهما فعال الذي هو

ه الصيغة والعرب
نسب من ادخال الكسر في
صح

ن ذكر ما الاستفهامية
صح

اسم الفعل من حيث العدل ومن حيث الزنة اما العدل فلان فجار معدول عن الفجور
او الفجرة وفساق معدول عن فاسقة واما الزنة فلاتفاقهما معا في بناء فعال
ومنهم من ذهب الى ان علة بنائهما تضمنهما معنى التانيث فان فجار متضمن لتاء
التانيث التي في الفجرة لانه بمعناه وكانه تضمن معنى تاء التانيث وكذلك فعال
في فساق وضعفه بان تاء التانيث لا توجب بناء كالاسماء التي هي مؤنثة
ولان تاء التانيث فيها كالنفس واذن وعين وشبهها واجاب القائل
هذا التعليل بان هنا تاء التانيث مراده محذوفة في مثل فجار تضمنها
الاسم فصار دالا عليها وعدم ان ذلك معلوم من احكامهم لبنائهم احد القسمين
واعرابهم الاخر فاذا قدر هذا التقدير جرى على قياس لغتهم ومنهم من ذهب الى
ان فجار مبني لتضمنه لام التعريف قال المصنف هذا غير
بعيد لما ثبت في امس حيث كان بناؤه لذلك والضرب الثالث ما وضع علما
للاعيان مونثا كقطام وغلاب وحذام للنسوة وانما قال علما ليخرج باب
فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما فانه للمعاني
لا للاعيان قال الامام الحديثي هذا القول مع قوله بانه معدول
عن الفجور او الفجرة متضادان اذ المعدول ليس علما للمعدول عنه
بوله مونثا مسه على انه لم يقع الا الذكر وهذا القسم مبني في لغة اهل الحجاز
لمشابهته ما تقدم في العدل والزنة وهذا العدل وان كان تقديرا ادلس
لنا فاطمة وغالبه عدل عنهما تحقيقا اي عدل بدليل هو خلاف قاعدة كما علم
مما مر في اوائل الكتاب وجب المصير اليه قال الامام الحديثي ليس

معنى العدل التحقيقي هذا اقول ان المصنف لم يحكم بان معنى العدل
التحقيقي هذا بل استدل بانتفائه على كون هذا العدل تقديرا وهو استدلال مستقيم
وبيانه ان العدل التحقيقي لا يمكن ان يوجد بدون امرين معدول ومعدول عنه وجعلا في
قاعدة في المعدول يعلم عدليته والمصنف اراد من قوله ليس لها قاطع
وغالب عدل عنها تحقيقا انتفاء الامر الثالث وانتفاؤه يدل على كون العدل
ليس بتحقيقي واذا لم يكن تحقيقيا يكون تقديريا فاستقام الاستدلال وانما
وجب المصير الى العدل تقدير للعلم بانهم لا يبنون الا لمانع من الاعراب ولا
مانع يمكن سوى ما قدر من العدل فلزم المصير اليه وهو معرب في لغة بني تميم
اعراب ما لا ينصرف الا ما كان آخره راء فانهم يوافقون الحجازيين في بنائه الا القليل
من تميم فانهم يعممون الاعراب في جميع الباب وهولاء اجروا على القياس اذ لا فرق
بين ما آخره راء وغيره في موجب البناء والاعراب واذا لم يكن في هذا الباب
علة موجبة للبناء وجب اعرابه ولا فرق بين الراء وغيرها ووجه اللغة الكثرى
في تميم ضعيف اما وجهها فهو حصول الامر المقصود الذي هو الامالة كما ان الاعراب
مطلوب ليدل على المعنى فكذى الامالة ليحصل المجانسة اللفظية نعما
فيصلح بدله والامالة في مثله لا يكون الا للكسرة واذا بني على الكسر فيحصل عند البناء
الكسر الذي هو موجب للامر المقصود واذا اعرب لم يكسر فلم يحصل موجبه واما
ضعفه فلانهم فرقوا ما بين آخره راء وغيره ليحصل الامالة بتحقق موجبها وهذا
الفرق ضعيف اذ لم يثبت في كلامهم موجب البناء قصد حصول موجب الامالة وغاية
ما يقال في توجيه اللغة الكثرى ان تقدير موجب البناء في الجميع ممكن كما هو

لغة اهل الحجاز وتقديرا انتفاء موجب البناء في جميع هذا الباب ممكن كما لقلي في
بني تميم فقصد الفصحاء منهم اثبات تقدير الموجب فيما يحصل عنه غرض مقصود
وهو الامالة ونفيه فيما لا يحصل فيه ذلك الغرض وانما اعربوه اعراب
ما لا ينصرف لتحقق العلتين المانعتين للصرف من التعريف والتانيث وقد قيل
ان فيه على هذه اللغة وهي لغة الاعراب العدل ايضا لما ثبت من بنائهم حضار
والباب واحد لانه علم غير مونثه وقد تقدم في تعليل هذه اللغة اي اللغة
الكثرى ما يرفع ذلك اي ما يرفع كونه معدولا والمتقدم هو قوله ونفيه فيما لا
يحصل فيه ذلك فانه يدل على ان لا تقدير العدل فيما لا يكون آخره راء وحضار كوكب
قرب من سهيل **قال** الاصوات اعلم ان الالفاظ وضعت لمعانيها
المفردة لافادة المعاني النسبية فيكون المقصود من وضع اللفظ استعماله
مركبا لافادة نسبة وهذا النوع من المبنيات ليس كذلك فان غاق وضع لان
يحكى به صوت او يصوت به للبهائم فالاول مثل غاق فانه وضع لحكاية
صوت الغراب والثاني مثل نخ فانه لفظ وضع لتصويت البعير عند قصد
اناخته فان قيل لم يقل الصوت ما يحكى به او كل كلمة يحكى بها
كما قال في ساير الحدود قلت اجاب عنه الامام الحديثي بانه انما قال هكذا
لان الاصوات لم توضع فان الاصوات الصادرة من البهايم ليست موضوعة
ولا ملفوظة والصادرة منا ليست موضوعة من حيث ذاتها بل من حيث انها
مولة بهذا اللفظ فان قولك غاق صوت الغراب ماول بان هذا اللفظ صوته
فلا وضع في الحقيقة واذا لم يكن موضوعة لم يكن كلمة وان صدق انه كلمة بالمجاز

من حيث انه ما اوّل بالكلمة فلا يحسن ان يعبّر عنها بالكلمة اقول هذا الذي
ذكره مناف لما ذكره المصنف في الشرح فانه صرح فيه بانها موضوعة وعلة بنائه
هذا النوع انه لم يوجد فيه العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب لان وضعه
على ان ينطق به مفردا الا ترى انك اذا قلت غاق حاكيا لصوت الغراب لم يحتج
الى ما يتركب معه لان وضعه على حكايته وكذلك اذا قلت نخ للبعير وشبهه
لغيره مثل هلا للخيل عند زجره لم تقصد الا الى اسماعه هذا الصوت بجري العادة
بأناخة البعير او نفرا ناخة البعير كما جرى العادة بزجر الخيل عنده فلم يحتج باعتبار
المعنى الذي وضع له الى جزء آخر يتركب معه فثبت ان وضعه على ان ينطق به
مفردا واذا كان كذلك يكون المقتضى للاعراب وهو التركيب منتفيا فيه فيكون
الاعراب منتفيا فيه لان عدم العلة علة لعدم المعلول واذا انتفى الاعراب
ثبت البناء فان قيل قد يتركب مع غيره كقولك نخ صوت للبعير وغاق حكاية
صوت الغراب وكقولك قلت غاق وقلت نخ وكقولك يحكي صوت الغراب بغاق
ويناخ البعير بنخ فالجواب ان المقصود به اللفظ في الصور المذكو
والمعروف اي حين ما يقصد به اللفظ ان يحكى على ما هو عليه في اصل وضعه
لان المقصود منه ذكر اللفظ بعينه فلو غيّر باعراب وغيره لفات هذا المقصود
واذا كان المقصود به اللفظ فلا يعتبر تركيبه كما لا يعتبر تركيب قد وضرب ونحوه
في الاعراب لما قصد به اللفظ لكنه يحكم على محله بالاعراب وانما قال والمعروف
لانه قد جاز اعرابه منصرفا وغير منصرف مركبا قليلا قال المصنف
في امالي المفصل اسماء الافعال والاصوات اما ان يقصد بها معناها الذي وضعت

له فيجب بناؤها على ما بنيت عليه من سكون او حركة واما ان تقصد بها غير ذلك
فاذا قصد بها غيره فتارة يسمى بها فتكون في المعنى كالعلم وتارة يراد بها نفس
اللفظ كما يستعمل غيرها من الالفاظ لنفس اللفظ وفيها مذهبان احدهما
ان يحكى على ما كانت عليه كقوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا
تحملين طليق وقوله يحيها لا نزجون كل مطية امام المطايا سيرها
المتقادف والثاني ان تعرب اعراب الاسماء واذا اعربت اعراب الاسماء
المفردة فان كانت للفظ جاز صرفها ومنعها من الصرف لقصد التذكير ومنع
الصرف بناء على انها للفظة او الكلمة كما تفعل الامران في اسماء البلدان
بناء على انها للموضع او للبقعة وان كانت للعلمية نظر فان انضم الى العلمية
علة اخرى امتنع من الصرف والا صرف كما لو اعرب عدس فان كان اسما لمذكر
قلت عدس منصرف وان كان لمؤنث منعه من الصرف هذا كلامه
وحكم في موضع آخر من امالي المفصل بان الحكاية هي الاكثر وهكذا انفهم من شرح
للكافية فان قلت فقد قالوا الف باء الى آخر غير معربة فاذا ركبوها
اعربوها كقولهم الباء شفوي وكتبت باء فلم لا يكون هذا كذلك فالجواب
ان الف موضوع اسما لمسمى هو ا وبا موضوع لمسمى هو ب لوضع رجل وفرس لمسماهما
والمقصود بوضعه اي بوضع الف استعماله مركبا لافادة نسبة فاذا استعمل
غير مركب وجب بناؤه كما لو استعملت رجلا وفرسا غير مركب وعددته تعديدا
بخلاف ما نحن فيه فانه اذا استعمل مركبا لم يقصد به الى مدلوله هو اسمه
وانما قصد الى ما ذكرناه من حكاية الاصوات او حكاية التصويت للبهيمة

قال الامام الحديثي قول المصنف في الشرح والتصويت للبهيمة
مستدرك لان نخ في قولنا نخ لاناخة الابل ليس مركبا ونخ في قولك نخ صوت
لاناخة الابل ليس تصويتا لها وقوله نخ في قولنا نخ صوت لاناخة
الابل وان لم يكن تصويتا لها لكنه حكاية التصويت وقول المصنف في الشرح
او التصويت ليس عطفا على الحكاية كما توهم الامام الحديثي ثم اورد ما ذكره بل هو
عطف على الاصوات ومما جاء اعرابه مركبا قوله تداعين باسم الشيب في متثلم
جوانبه من بصرة وسلام فان شيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب اعربه
بالجر عند ما جعله مضافا اليه واما قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع
يناديه باسم الماء مبغوم فيحتمل الاعراب والبنا فان ماء حكاية بغام الظبية
وهو مكسور عند اعرابه فلما ركبه في البيت وكسره احتمل ان يكون كسرته كسرة
اعراب وان يكون كسرة بنا بخلاف شيب في البيت الاول فانه لم يكن مكسورا عند
الافراد فلما كسر حالة التركيب تعين ان يكون كسرته كسرة اعراب وضمير الجمع في تداعين
للابل وجعل الابل متداعية لان تصويت كل واحد بذلك يبعث غيره على الشرب
والمتثلم الحوض المنهدم والبصرة حجارة رخوة والسلام بالكسر الحجارة ولا
ينعش اي لا يرفع جعل الداعي وهو المصوت مبغوما وان كان باغما لان الخشف
وهو الغزال يجاوبه بمثل ذلك او على ارادة دعاء مبغوم والتخون التعهد
يصف ان الغزال ناعس لا يرفع طرفه الا اجابة امه وهي المتعهدة وما مصدرية
وفي هذه الاسماء اسماء لم يختلف في انها اصوات واسماء اختلف في كونها اصواتا
واسماء الافعال كالالفاظ التي تقال للبهائم زجرا او دعاء او غيرها كقولك نخ للبعير

فان

فان بعضهم ذهب الى انه اسم فعل وذهب المصنف الى انه مخطي لانها اذا جعلت
اسماء افعال وليس فيها شيء هو بمعنى الخبر وجب ان يكون بمعنى الامر والامر
باسماء الافعال طلب الفعل من المخاطب فيودي الى ان يكون طالبا مما لا يعقل
امتثال الامر بالخطاب وذلك مما لا يصدر الا عن غفلة فان ما لا يعقل وان
فهم منه بعض المفردات لا يفهم المركبات لان دلالة المركب لا يتحقق بدون
ان يكون للعقل فيها مدخل وما لا يفهم المركبات لا يخاطبه بها عاقل حين
كونه عاقلا غير غافل فان قيل العاقل اذا قال نخ فليس قصده الا
الى مخاطبة ما لا يعقل بطلب الامتثال وهذا معلوم بالضرورة فالجواب
ان قصده الى انقياد ما لا يعقل بالصوت الملفوظ به لما اجرى الله تعالى العادة
بالانقياد ممن لا يعقل عند الصوت المخصوص لا الى مخاطبة ما لا يعقل بطلب الامتثال
قال المركبات لما كان الاسم شاملا للمقصود وغيره ذكر بعده ما يخرج
غيره من نحو زيد وعبد الله وباب تابط شرا فان زيدا وان كان اسما لكنه ليس من
كلمتين وعبد الله علما وان كان اسما من كلمتين الا ان بينهما نسبة في الاصل وكذلك
باب تابط شرا فانه وان كان خاليا عن النسبة حال العلمية لكنه قبل العلمية
مشتمل على النسبة الاسنادية ويجب ان يحكى على اصله قبل التسمية به واذا
وجب حكايته على ما هو عليه في اصله ولا يخفى انه في اصله ليس من المركب الذي
نحن فيه فكذلك بعد العلمية فان قيل باب تابط شرا مبني واذا
كان مبنيا فلم اخرج عن الحد فالجواب ان الغرض من هذه الحد
ما بني بالتركيب وبناء تابط شرا ليس للتركيب بل للعلم بانه في اصله مبني بيانه

ان يقال لطرفا زيد فانهما معربان في الاصل ومجموعهما من حيث انه جملة مبني اذ لم يعتوره
العوامل فاذا جعل المجموع علما بني ليعلم انه في اصله كذلك وكذا طرفاه ليعلم انه من
اي تركيب نقل فليس نافية للتركيب فان قيل الاسم ليس مركبا اذ كل
اسم من كلمة ولا شيء من المركب بكلمة اجيب بان المراد بالاسم العلم
وهو ضعيف لانتقاضه بخمسة عشر فالوجه ان يقال المراد به الاسم اللغوي
فان قيل لم يقل المركبات مجموع كلمتين ليس بينهما نسبة فيندفع
هذا السؤال بالكلية فالجواب لو قال كذلك لورد عليه زيد
وعمرو والف باتا فانه يصدق عليه انه مجموع كلمتين الى آخره مع انه ليس من
المركب المحدود وهذا المركب على ضربين ضرب تضمن الثاني معنى حرف فيبنيان
جميعا كخمسة عشر وحادي عشر واصلهما خمسة وعشر حذف الواو منهما اختصارا
اما بنا الجزء الثاني فلتضمنه معنى الحرف واما بنا الجزء الاول فلكونه
اشبه صدر الكلمة يعني اشبه زاء من زيد مثلا وضم التشبيه في قوله واخواتهما
كخمسة عشر وحادي عشر والمراد باخوات خمسة عشر احد عشر ثلثة عشر اربعة
عشر ستة عشر الى تسعة عشر وباخوات حادي عشر ثاني عشر ثالث عشر الى تاسع عشر
ومن الضرب الاول قولهم وقعوا في حيص بيص اصله في حيص وبيص حذف الواو
فبنيا والجزء الاول ماخوذ من حاص يحيص اذا فر والثاني من باص يبوص
اي فات وسبق لانه اذا وقع الاختلاط والفتنة فمنهم هارب ومنهم فائت
ولذلك فسر بفتنة تموج باهلها متاخرين ومتقدمين فالحيص التاخر والهرب والبوص
التقدم والسبق وكان ينبغي ان يقال حيص بوص غير انهم اتبعوا الثاني الاول

فعل

تقلب واوه ياء لتشاكل الثاني كما تقلب في قوله عليه السلام لا دريت ولا تليت وقولهم
هو جاري بيت بيت اصله بيتا الى بيت وبيت لبيت يريدون به القرب والتلاصق
وهما في موضع الحال كانك قلت هو جاري ملاصقا والعامل في الحال ما في جاري
من معنى الفعل لحذف الجر فبنيا وقولهم سهل الهمزة بين بين اصله بينها وبين حرف
حركتها او بينها وبين حركة ما قبلها وقولهم تفرقوا شغر بغر اصله شغرا
وبغرا اي منتشرين في البلاد ها يجبن من اشغرت عليه ضيعته اذا
فشت اي اتسعت وبغر النجم هاج بالمطر والنجم الثريا وقيل كل نجم نزل
المطر عند طلوعه بزعم العرب وباء بالمطر للتعدية وفي كل ذلك معنى الانتشار
والتفرق وقولهم تفرقوا شذر مذر اصله شذرا ومذرا من التشذر وهو التفرق
ومن التبذير والميم في مذر بدل من الباء وقولهم تفرقوا جذع مذع اصله جذعا
ومذعا اي منقطعين منتشرين من الجذع وهو القطع ومن قولهم فلان مذاع
اي كذاب يفشي الاسرار ويسرها وقوله الا اثني عشر استثناء من باب خمسة عشر
لانه يخالفه في البنا واما باب حادي عشر فلا يخالف ثاني عشر في البنا وانما اعرب
الاول من اثني عشر مع قيام العلة المقتضية للبنا في بابه لما اشبه بالمضاف
في حذف النون منه لان الاصل اثنان وعشرة فلما حذف الواو بقي
اثنان عشرة فكرهوا النون التي تؤذن بالانفصال مع حذف الواو التي تؤذن
بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فلما اشبه بالمضاف وجب
اجراؤه مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب ابقاؤه على الاعراب وبقي
عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف فان قيل الدليل الذي ذكرتم في

اعراب الجزء الاول من ابى عشر وام بعضه فى الجزء الاول من خمسة عشر فانه
بعد حذف الواو منه كرهوا التنوين الذى يؤذن بالانفصال فحذفوا التنوين
تشبيها له بالمضاف فالجواب ان اليا من ابى عشر كما انه علامة الاعراب فكذلك
من جملة الدليل فى هذا الاسم فلا يجوز حذفه فيكون اليا الذى هو علامة الاعراب
بعد حذف النون باقيا والبنا معه محال وليس الحركة من خمسة كذلك المضرب
الثانى من تقسيم المركبات ـــــ ان لا يتضمن الثانى معنى
حرف كباب بعلبك فيعرب اخر الاسمين لانتفا سبب البنا فيه وهو تضمن الحرف
ومن العرب من بنى الاول فى هذا الباب لوجود سبب البنا فيه وهو تنزله منزلة
الجزء هذا هو الفصيح ومنهم من يعرب الاول فاذا بنى الاول يمتزج الجزآن لفظا
واعراب الاخر على حسب العوامل اذ لا معرب على هذا التقدير سواه فيقول
هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك فلا ينصرف للعلتين ولا يخفى ان
الثانى مضموم حالة الرفع مفتوح حالة النصب والجر على هذه اللغة والاول مفتوح
فى الاحوال الثلث واذا اعرب الاول وقد ثبت ان الثانى لا بد من اعرابه لم يجز
ان يعربا جميعا من وجه واحد فوجب ان يكون الاول فى الصورة كالمضاف الى الثانى
فيعرب الاول اعراب المضاف بالرفع والنصب والجر على حسب ما يقتضيه العوامل
ويعرب الثانى بالخفض اعراب المضاف اليه واذا صنع ذلك فهل يكون الثانى
منصرفا او غير منصرف فانقسم هؤلا قسمين قسم يعرب الثانى اعراب ما لا ينصرف
فيقول هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك فالثانى عنده مجرور بالفتح
فى الاحوال الثلث وقسم يعرب الثانى اعراب المنصرف فيقول هذا بعلبك ورايت

بعلبك ومررت ببعلبك فالثانى عنده مجرور منون فى الاحوال واما قولهم
افعل هذا بادى بدى وبادى بدى وذهبوا ايدى سبا فقد عده المحققون من باب المسائل
وهو مشكل فان اصل بادى بدى بادئ بدئ يؤذن بدئ فخفف بان طرحت
همزة بدئ وبان قلبت همزة بادئ ياء مفتوحة وبان اسكنت اليا فوزن بدى
بعد الحذف فعى واصل ذلك بادئ بدا بادئ بدا فصنع بهمزة بادئ ما تقدم
وحذفت همزة بدا ومعناهما اول مبتدئ من بدا يبدا بمعنى الابتدا وقيل
من بدا يبدو اذا ظهر منصوب على الحال وليس فيهما الا تخفيف الهمزة من اخرهما
والاسكان فى اخر الاسم الاول وتخفيف الهمزة واسكان الاخر لا يوجب البناء
الا ترى انك لو خففت فقلت فى مبتدئ مبتدى وفى بدا بدا لم يختلف فى انه باق
على اعرابه وانما غايته ان كان معربا لفظا فصار معربا تقديرا وكذلك ايدى سبا
المعنى ذهبوا مثل ايدى سبا بن يشجب فى تفرقهم وتبددهم فى البلاد حين ارسل
عليهم سيل العرم والايدى كناية عن الابنا والاسرة يعنى القرابة لانهم فى
القوة والبطش بهم بمنزلة الايدى فحذف المضاف واعرب المضاف اليه وهو
الايدى اعرابه ثم خففت الهمزة من سبا وسكنت اليا من ايدى على التخفيف وذلك
لا يوجب البنا قال ـــــ المصنف فى شرح المفصل ولو قيل انه معرب
على اصله منصوب على الحال الا انهم سكنوا اليا فى ايدى وبادى تخفيفا
لما جرت فى كلامهم كثيرا فصارت كالامثال كما كان ذلك فى قولهم اعط القوس باريها
لكان اقرب الى الصواب الا انهم حكموا بالبنا لما راوا اسكان الاول وهو فى
موضع نصب وراوا صورة المركب والذى يمكن ان يقال من جهتهم فى تمشيته

انه كثر استعمالهم ايدى سبا فى التفرق الكثير وبادى بدا فى الاول حتى صار معنى
المضاف والمضاف اليه نسيا منسيا ولانهم من ايدى سبا الا متشبثين ولانهم
من بادى بدا الا ابدا وكان عن ذاته بعلبك فى الدلالة على مدلوله الى تفصيل اللفظين
فشبه ببعلبك فى ان الاول كالجزء فوجب بناؤه فان قلت فالاعلام المضافة
يتحقق فيها ما ذكرته فكان يجب ان يبنى الاول بناء ما ذكرت لان معنى المضاف والمضاف
اليه غير مراد وانما مجموعهما دال على معنى واحد فالجواب ان الاعلام المنقولة
اجريت فى كلامهم مجرى الاصول المنقولة هى عنها بخلاف غيرها ولذلك لم يبن الاول
فى الاعلام المنقولة وبنى فى غيرها واعترض الامام الحديثى على المصنف قائلا لا شك
ان بنا وسبا مبنيان لمنع التنوين منهما ولا شك ان بناءهما لتنزلهما منزلة الجزء
الاخير من الكلمة كبغ من شغر لانه حال مثله اذ لا موجب سواه واذا بنى لعجز لذلك بنى
الصدر لان اخره يكون وسط الكلمة فليس موجب بنائهما تخفيف الهمزة او اسكان
الياء ويكون القول ببناء الصدر على اعرابه خطأ ولانه لو كان باقيا على اعرابه
لكان العجز ايضا معربا فيجب ان ينون ولو قال صار بمنزلة شغر بغر فى الدلالة على
مدلوله لكان اولى لان تنزله منزلة بعلبك يقتضى ان يعرب العجز وانما لم يبن عجز معدى
كرب وبنى عجز ايدى سبا لانه مركب حالى فشبه شغر بغر دون معدى كرب او لان
من عد بادى بدا وايدى سبا من المركب المبنى جعل الجزء الثانى منه معربا والاول
مبنيا كمعدى كرب وبعلبك صرح به المصنف فى شرح المفصل واما سقوط التنوين منه
فلم يتعرض له المصنف ويمكن ان يكون سقوطه للتخفيف لطوله ولما جرى فى كلامهم كثيرا
وقد ثبت حذف التنوين فى غير هذا الباب فى قولهم جاءنى زيد بن عمرو ولانه مبنى

من غير نظر صح

قوله فليس موجب بنائه تخفيف الهمزة او اسكان الياء ليس بشئ لان المصنف لم يحكم
بان بناءه لذلك بل قال ليس فيه الا تخفيف الهمزة والاسكان وهما لا يوجبان
البناء وقد ظهر بهذا ضعف ما فى كلامه والله اعلم **قال** الكنايات
المراد الكنايات المبنية والا اى وان لم يرد المبنية لا يستقيم فان
بعضا من الكنايات ليس من المبنيات نحو فلان وهو كناية عن اسامى الاناسى
فى المذكر وكذلك فلانة فى المؤنث والفلان والفلانة بالالف واللام كنايتان
عن اسامى البهائم وبابه نحو ابو فلان وام فلان فانهما كنايتان عن كنى الاناسى
والمراد بالكنايات هنا الفاظ مبهمة يعبر بها عن لفظ وقع مفسرا اى مبينا
فى كلام متكلم سواء هو المتكلم به او غيره اما لابهام المتكلم اياه على المخاطب
واما لنسيانه اياه فدخل فيها فلان وبابه وكيت وكيت وكذا وكاى فان
قيل كيف يدخل المعرب من الكنايات فى تعريف المبنى منها
لا يمنع دخول المعرب فى تعريف المطلق كما ان ايا داخل فى تعريف مطلق الموصول
مع انه ليس بمراد وانما قال هنا لان الكناية يطلق فى علم النحو فى
غير هذا الموضع على الاتيان بالضمير وفى علم المعانى على اطلاق اللازم
وارادة ملزومه فعلى ذلك اى فعلى ما ذكرنا من ان المراد بالكنايات هنا
الفاظ مبهمة الى اخره لا يكون كم من الكنايات اذ لا يعبر به عن لفظ مبين
للابهام او للنسيان ولا يستقيم ان يكون الكناية مرادا بها وقوع لفظ عوضا
عن لفظ او عن الفاظ فانه يؤدى الى ان يكون اكثر الكلمات مثل نزال ومثل
ان كنايات ولا قائل به نعم قد يطلق الكناية ايضا على لفظ عبر به عن لفظ اخر ليس

سى

على التعريف للمبنى صح
بل المطلق الكنايات
والمراد المبنى منها صح

مثله في السماجة كما يكنى بهن او هنه عن الفرج وكما يكنى بالغائط عن غيره وهو
العذرة وكما يكنى بوطئت عن غيره وهو نكت وليس ذلك مرادا ههنا واذا لم يكن كم
من الكنايات بالتفسير المذكور فينبغي ان لا يذكر في باب الكنايات وانما ذكر فيه
لما وافق كذا في العدد وهو مبنى حتى لا يجعل له باب اخر كما ذكر ما الاستفهامية
والشرطية في ما الموصولة لما وافقتها لفظا وان كانت تخالفها معنى وكم استفهامية
وخبرية والخبر هو الكلام الذي حكم فيها بنسبة خارجية والمراد بالنسبة
الخارجية النسبة الخارجة عن كلام النفس التي تعلق بها كلام النفس بالمطابقة
واللامطابقة مثل قولنا زيد قائم فانه يدل على الحكم الموجود في الذهن وهو اسناد
القيام الى زيد بالاثبات ويسمى هذا الحكم كلام النفس وهو متعلق بنسبة خارجية
من حيث المطابقة واللامطابقة والانشاء هو الكلام الذي لم يحكم فيه
بنسبة خارجية مثل قم فانك لم تحكم فيه بوجود نسبة القيام الى المخاطب
في الخارج ليكون صادقا ان طابق كلام النفس الامر الخارجي وكاذبا ان لم
يطابقه وليس فيه الا طلب القيام من المخاطب القائم بالنفس وهو الكلام النفسي
والانشاء يكون بالحروف قال المصنف في امالي المسائل
المتفرقة انما كان الانشاء بالحروف لانه معنى يتعلق بجزئين مسند ومسند اليه
اذ الجمل الانشائية كالاخبارية في الاسناد وكما ان المعاني التي تتعلق
بالجزئين في الاخبار لا تكون الا بالحروف كان ولام الابتداء والنفي فكذلك
المعاني التي تتعلق بالجزئين في الانشاء كحرف الاستفهام وليت ولعل ولام
الامر ولا في النهي واشباه ذلك فاذا وجد معنى انشاء من غير حرف دل عليه

فاما ان يكون محذوفا كهمزة الاستفهام عند بعضهم في هذا ربي واما ان يكون
الفعل او الاسم او الجملة قد تضمنت ذلك نحو بعت ومن ابوك وانت طالق ونساء
لم في الاستفهامية واضح وذلك لتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا كم رجلا
عندك معناه اعشرون رجلا عندك وفي الخبرية اما لكونها موضوعة وضع الحروف
او لشبهها لفظا باختها او لتضمنها معنى انشاء التكثير وهو للحروف على البناء فاشبهت
ما تضمن معنى الحروف فان قيل الخبر بناء في الانشاء فكيف قال في علة بناء كم
الخبرية او لتضمنها معنى الانشاء قلت جوابه يعلم مما ذكره المصنف
في امالي المسائل المتفرقة وهو قوله كم رجال عندي يحتمل الانشاء والاخبار
اما الانشاء فمن جهة التكثير لان المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال
والتكثير معنى محقق ثابت في النفس لا وجود له من خارج حتى يقال باعتباره يحتمل
الامرين ان طابق فصدق وان لم يطابق فكذب والاخبار باعتبار العندية
فان لها عنده له وجود من خارج فالكلام باعتباره يحتمل الامرين كالاعتبارين
المذكورين المختلفين فان قيل لم يوجد حرف للتكثير حتى يقال تضمنته
اجيب بانه موجود وهو رب الحسنية وان سلم فكم من حيث انها انشاء
التكثير اشبهت ما تضمن الحرف لكونه مبنيا فاجري مجراه في البناء او يقول تضمن
حرف تكثير مقدرا وضعه واما كذا فمبني لان اصله ذا دخلت عليه كاف التشبيه
ثم لما استعمل للكناية بقي على اصله في البناء ليعلم انه نقل منه كما في الجملة
المسمى بها واما لكونها تكون كناية عن المبني نحو خمسة عشر في مثل قولك له كذا
درهما لكونه المتوسط واذا كان كناية عن المبني اجري مجراه في المبني اما كم

ابتاء

وكنت وذيت وذيت فانهما مبنيان لانهما واقعان معا موقع الجملة ولا اعراب للجملة
من حيث هي جملة اذ لا يعتورها العوامل من هذه الحيثية والاعراب فرع على
اعتوار العوامل وهذا البنا يعنى بنا كيت وكيت يصح ان يقال انه مما ناسب مبنى
الاصل لانه لما كان كناية عن الجملة شانه الجملة التي هو كناية عنها والجملة لا اعراب
لها لفظي ولا تقديري من حيث هي جملة ويصح ان يقال انه مما وقع غير مركب لانه لما كان
حكاية عن الجملة باعتبار انه كناية عنها يعد وقوعه مركبا بانه اما تركب التركيب المقتضي
للاعراب المفردات واما تركب الجمل من حيث كونها جملا فلان يقتضي اعرابا واذا لم يقتض
اعرابا فلا تركب تركيبا يقتضيه فيكون مما وقع غير مركب اذ لا يعنى بالمبني الذي وقع
غير مركب الا ما يكون مركبا يقتضيه **قال** فكم الاستفهامية كم
سواء كانت استفهامية او خبرية يحتاج الى مميز لعدم دلالتها على الحقيقة فكم الاستفهام
منه مميزها منصوب مفرد لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط
العدد وهو احد عشر الى المائة لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط
العدد مميزه منصوب مفرد فكذلك مميز ما هو كناية عنه واعترض الامام الحديثي عليه
فانه لا حمل على الوسط دون غيره ايضا تحكم فالوجه ان يقال كم الاستفهامية
لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد مميزها
ونصب كمميزه فقيل كم درهما مالك كما قيل خمسة عشر درهما فالخبرية مميزها
مجرور مفرد لانها لما كانت للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح يعنى المائة والالف
ومميز العدد الصريح الكثير مجرور مفرد فكذلك مميز ما يشابهه وجاء مميز الخبرية
مجموعا ايضا لان العدد الكثير في لفظه ما ينبئ عن كمية الكثرة صريحا وكم الخبرية

ما ليس مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح في مثله **قال**
ويدخل من فيهما يعنى يدخل من في مميز الاستفهامية والخبرية ودخولها على الخبرية
اكثر اما دخولها في مميز الخبرية فلان قولنا كم رجل او رجال عندي جواب لمن قال الا رجل
عندك وهو مقدر بمن لما مر في المنصوب بلا لنفي الجنس فناسب ان يدخل في الجواب
للتنبيه على كونها مقدرة في السؤال واما في الاستفهامية فللحمل على اختها
واذا دخلت في الخبرية قدرت الخبرية تامة اي منونة والمميز مجرور بمن فاذا لم يدخل
قدرت مضافة ويجوز عند عدم دخول من ان يقدر تامة ويكون من مقدرة **قال**
لهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنه من معنى
الانشا في التكثير وانشا التكثير نوع من انواع مطلق الانشا فيكون لها صدر
الكلام لان ما يدل على معان هي معان انواع الكلام يجب له صدر الكلام وهذا كما
في رب فانها لما تضمنت معنى الانشا في التقليل وجب لها صدر الكلام **قال**
وكلا منهما يقع كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
لقبولهما العوامل للرفع والنصب والجر فلنتكلم على مواضع كم ولا يخفى عليك ان
لكم في التركيب مواضع فان ما بعد حرف الجر والمضاف موضع من مواضعها وكذلك
ما قبل الاسم وما قبل الفعل واذا كان لها في التركيب مواضع فينبغي ان نتكلم
على مواضعها لتبين امرها باعتبار الاعراب وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه
اي مشتغل به اي عامل فيه كان نصبا معمولا على حسبه مفعولا به او مصدرا
او ظرفا فان قلت هلا قال مشتغل به فيكون اوجز قلت
اجاب عنه الامام الحديثي بانه انما قال كذلك لئلا يتوهم انه عامل فيه لا في غيره او يتوهم

عرفا من قولنا زيد مشتغل بعمرو انحصار اشتغاله به كقولك كم رجلا ضربت وكم
غلام ملكت فيكون مفعولا به لانه مثل قولك اعشرين رجلا ضربت وكثيرا من الغلمان
ملكت وكقولك كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت فيكون مفعولا مطلقا لانه مثل
قولك اعشرين ضربة ضربت وكثيرا من الضرب ضربت وكقولك كم يوما ضربت فكم يوم صمت
فيكون مفعولا فيه لانه مثل قولك اعشرين يوما ضربت وكثيرا من الايام ضربت فلو
قدرت في الامثلة المذكورة متعلقا للفعل محذوفا على ضعف لما علمت في
الموصولات من ان حذف العائد من الخبر الجملة الى المبتدا ضعيف لصار الفعل
حينئذ مشتغلا عنه فيكون في موضع رفع على الابتداء ويكون مثل قولك زيد ضربته
على معنى ضربته وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور لانه لا سلطان لعمل الجار لغيره
ولا يجوز الغاؤه اصلا وان كان زائدا فان قيل كونه معمولا للجار
الذي قبله يبطل صدارته فالجواب انه اغتفر ذلك لتعذر تقدم معمول
الجار عليه لتنزلهما منزلة الجزء غاية قوة امتزاجهما فلذلك اي فلاجل تعذر
المذكور اغتفر تقدم الجار على ماله صدر الكلام فيقول بكم رجلا مررت وغلام
كم رجلا ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه فلذلك
نصب المضاف في قولك غلام كم رجل ضربت لانه لو لم يكن كم في هذا التركيب
مضافا اليه لكان منصوبا اذ بعده فعل يقتضي منصوبا والا اي وان لم
يتحقق احد القسمين المذكورين فهو مرفوع وصدق انتفاء احد القسمين المذكورين
اما بان لا يكون بعده فعل اصلا او بان يكون بعده فعل مشتغل عنه وانما
يكون مرفوعا عند عدم تحقق احد القسمين لانه اذا لم يكن معه جار وليس بعده

بما يعمل فيه ولا يتقدم عليه عامل اخر لوجوب صدارته وجب ان يكون مجردا
عن العوامل اللفظية فيتعين للمبتداء والخبر واذا اردت ان تعرف ما هو منهما
فانظر فان كان صدق انتفاء احد القسمين المذكورين بالامر الاول فان كان كم غير
ظرف فهو خبر نحو كم رجلا عندك وان كان كم ظرفا فهو خبر نحو كم يوما قرائتك او كتابتك
او ما اشبهه من المصادر قال المصنف في امالي الكافية وانما كان الاول
مبتدا لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية ولا مانع يمنعه من ان يكون مبتدا فوجب
ان يكون اياه واما الثاني فانه لا يصح ان يكون مبتدا لانك اذا جعلته مبتدا
وهو اليوم كنت مخبرا عن اليوم واذا وجب ان يكون مخبرا عنه لم يصح الاخبار عنه
بقرائتك ولا كتابتك اذ لا يجوز يوم الجمعة كتابتك لان اليوم لا يكون كتابة فوجب
ان يكون في موضع الخبر لان الظروف يخبر بها عن اسماء الافعال لانك اذا اخبرت
بها فقلت قرائتك يوم الجمعة كان معناه قرائتك حاصل في هذا اليوم فكانت منصوبة
في التحقيق بما هو في الحقيقة الخبر واذا جعلتها مبتدا تعذر هذا التقدير فيها
ووجب ان يكون مخبرا عنها على ما هي عليه في ظاهرها فيكون قد اخبرت عن اليوم بالقراءة
وهو متعذر هذا كلامه وان كان صدق انتفاء احد القسمين المذكورين بالامر الثاني
اعني بان يكون بعد كم فعل مشتغل عنه فيجب ان يكون مبتدا سواء كان ظرفا او
غير ظرف نحو كم رجلا ضربته وكم رجلا قام وكم يوما سرت فيه وكم يوما انقضى وهو
ههنا واضح في الابتداء من حيث كان ما وقع بعدها متعينا للخبرية ولو قيل بجواز
النصب فيما اذا اشتغل الفعل عنه بضميره في مثل قولك كم رجلا ضربته لم يكن بعيدا
ويكون من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بمنزلة زيدا ضربته ويكون كم منصوبا

مبتدا مثل كم رجلا
وان كان كم ظرفا فهو

ولا يخبر باسماء المد[illegible]

بفعل دال عليه ما بعده الا انه يجب ان يقدر فيما نحن فيه الناصب بعد كم لا قبلها
لئلا توقعها عن صدر الكلام فيقدر كم رجلا ضربت ضربته فيكون الفرق بينه
وبين زيدا ضربته ان يقدر الناصب ثم قبل المنصوب وههنا بعده لوجود المانع
من تقديمه فان قيل قوله والا فهو مرفوع يقتضي وجوب الرفع في مثل
كم رجلا ضربته وليس كذلك لما علم في قوله ولو قيل بجواز النصب الى آخره قلت
اجاب عنه الامام الحديثي بان هذا ليس نقضا واردا لان المقدر كان ظاهر
ممن قال بان التقدير في كم رجلا ضربته كم رجلا ضربت ضربته يكون عنده بعد كم فعل
غير مشتغل عنه قال وكذلك يعني ان اسم الاستفهام والشرط مثل
كم في مواضع الرفع والنصب والجر بيانه مفصلا ان يقال الاسم الاستفهام ان كان
قبله حرف جر او مضاف فمجرور نحو بمن مررت وغلام من ضربت وان بعده فعل غير كان م
مشتغل عنه كان منصوبا نحو من ضربت وان انتفى هذان القسمان فاما ان لا
يكون بعده فعل اصلا او يكون بعده فعل مشتغل عنه ففي الصورة الاولى اسم
الاستفهام مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وخبر ان كان ظرفا نحو متى
سفرك وفي الصورة الثانية مبتدأ نحو من ضربته وكذلك يقال الاسم الشرط ان كان
قبله حرف جر او مضاف فمجرور نحو بمن امرر امرر وغلام من تضرب اضرب وان كان
بعده فعل غير مشتغل عنه فمنصوب نحو من تضرب اضرب وان انتفى هذان
القسمان يكون مبتدأ نحو من تضربه اضربه واعلم ان صدق هذا القسم
في كم وفي اسم الاستفهام كان بامرين على ما علمت واما في اسم الشرط فلا يكون
الا بامر واحد لان الشرط لا يكون بعده الا فعل قال وفي مثل تمييز

كم عمة هذا البيت اعني كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري للفرزدق
والفدع التواء في الرسغ واقبال في الابهامين احدهما على صاحبتها والعشار
بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر
ذم الفرزدق جريرا واستخف في هذا البيت لان معناه ان عماتك وخالاتك كن
من حملة خدمي ورعاة ابلي وقوله علي عشاري يريد على كره مني لان على لعود المضرة
بخلاف اللام في قولك دعا له ودعا عليه وبطل قولك باع القاضي علي داري اي
كنت مكرها وهذا غاية الاستخفاف والذم لان معناه كنت اكره ان يسكفن
يحلبن عشاري وان يدخلن في زمرة رعاتي وخدمي لخستهن ولما بهن من العيب
والتوسع من الدواب لموضع المستدق الذي بين الحافر وموصل الوظيف
من اليد والرجل والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ويروى
عمة في هذا البيت بالنصب والجر والرفع فالنصب على الاستفهامية وان لم يرد
معنى الاستفهام ولكنه على سبيل التحكم كانه يتحقق ذلك عند الشاعر ولكنه اعن ال
اظهر الذهول عن كمية العدد فهو يسأل عنه والجر على انها كم الخبرية على التحقيق
اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري وانما قال على التحقيق لانها اذا لا يكون
جعلت استفهامية تكون الخبرية بناء على انه لم يرد منها معنى الاستفهام بخلاف
كما يحقق هذا مما نقله من شرح المفصل بعيد هذا ولا يخفى ان كم على هذين الابتداء
الوجهين مبتدأ اذ ليس قبله حرف جر ولا مضاف وبعده فعل مشتغل عنه وانت للمصنف م
قد علمت كونه مبتدأ على هذا التقدير والرفع على ان يكون المميز محذوفا على انها
كم الاستفهامية على المعنى المتقدم اي على طريق التهكم اي كم مرة على التهكم

او على انها كم الخبرية اي كم مرة على التكثير فترفع عمة على الابتداء ومصححة كونه موصوفا بكونه لك وخبره قد حلبت على عشاري وكم على تقدير رفع عمة في الوجهين اي وجه الاستفهامية والخبرية في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها وهو حلبت وان اخذ المفعول به معه للظرف والمصدر فيكون غير مشتغل عنه مسلطا عليها تسلط الظرفية او تسلط المصدرية قال المصنف في شرح المفصل والرفع على معنى كم مرة او كم مرة عمة لك حلبت علي عشاري فكم منصوب بحلبت على الظرف او على المصدر ان جعلنا المراد للحلبات فتقديره على الاول حلبت زمانا كثيرا وعلى الثاني حلبت حلبات كثيرة ولا فرق في المعنى بين ان تقدر استفهاما او خبرا اذ معناه في الخبر كثير من الازمان عماتك وخالاتك حلبت اي كانوا خدما في اوقات كثيرة واذا جعلته استفهاما كان معناه اخبرني اي عدد من الازمان او من الحلبات عمة لك وخالة حلبت علي عشاري اي ذلك كثرة لا اعرف عدده فاخبرني عن عدده وهذا المعنى ابلغ من الاول في الذم لما فيه من الاستهزاء فان قيل لا يجوز ان تنصب كم بحلبت على تقدير رفع عمة بالابتداء لان الفعل الواقع خبرا لا يعمل في ما قبل المبتدا فالجواب ان كون الفعل وقع خبرا لا يمنعه ذلك من عمله فيما قبل المبتدا الا ترى انك تقول عمرا زيد ضرب وعمرا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عاد واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح لانهما تابعان لها قال وقد يحذف يعني وقد يحذف مميز كم اذا كان معلوما كقولك كم مالك اي كم درهما او دينارا على حسب

ما يدل عليه القرينة وكم ضربت اي كم مرة او ضربة ضربت قال الظروف اراد بعض الظروف لان ما هو من المبنيات انما هو بعض الظروف لا جميعها منها الظروف المقطوعة عن الاضافة وسمي الغايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غاية مثاله قبل وبعد وكذلك فوق وتحت وامام وما اشبه ذلك وانما بنيت لاحتياجها الى ذلك المنوي كاحتياج الحرف الى غيره قال الامام الحديثي بيان هذا الكلام ومراده منه ان بعض الاسماء لم يستعمل الا مضافا كفوق ونحوه وهو دليل على انه وضع لعلو خاص فلزمه الاضافة ولا يلزم من ذلك ليعلم خصوصه العلو بخلاف لفظ العلو فانه استعمل مضافا وغير مضاف فعلم انه وضع لمطلق العلو فلا يلزمه الاضافة ولا يلزم من ذلك حرفيته ولان ذكر المضاف اليه المتعين ذكر الخاص لا ليدل على موضوعه فانه يدل على مدلوله وهو علي شيء اصلا فمن ذكر فوق مجردا عن الاضافة قاصدا به علوا خاصا بكون المضاف اليه الذي يتعين به ذكر الخاص منويا له فيحتاج اليه لفهم علو معين كاحتياج الحرف الى ضميمته فبني لانه كبعض الكلمة حينئذ ومن قصد بذكره علوا خاصا غير معين او العلو مطلقا يكون حينئذ مجازا فهو معرب كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات يقال غص بالطعام وشرق بالماء وجرض بالريق وشجي بالعظم يستعمل هذه الكلمات على هذا الوجه الا انه جعل غص بمنزلة شرق واستعاره اي كنت قبل ذلك في غصة غص بالماء الفرات مع عدوبته في حلقي تشبيها فلما ال

اذا ذكر مجردا عن الا
علو خاص ولكن لا يكون
ذلك الخاص معينا بخلاف
ذكر على منفردا فانه لا يدل

عصتي وذلك يا دار اكباري ساغ لي الشراب وقصته انه قيل قرب لهذا الشاعر
فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري الطعام والشراب في حلقه فتمكن من
قصاص قريبه فقتل فاندفع عنه الغم وانشد البيت وقال المصنف
في شرح المفصل علة بنائهما تضمنهما معنى الحرف لتضمنهما معنى المضاف اليه
قال الامام الحديثي لم يرد به ما ذكره في شرح الكافية بل مراده منهما
وبيانه انك اذا قلت جا قبل زيد فاللام مقدر مراد وجوده والدال عليه الاضافة
وحرف زيد ثم ترك زيد حين اريد وقصد معناه من قبل العلم بالمخاطب وضع
ذكره للزوم التكرار وان لا يكون قبل غاية حين هو غاية فقبل تضمنه واذا تضمنه
تضمن اللام لان معناه ايضا مقصود منه وذكره صار ممتنعا فبني قبل
لتضمنه اللام كتضمن اين لهمزة الاستفهام وان لم يكن القصد اليه لذلك
يعني وان لم يرد ولم يقصد معناه من قبل بني قبل معربا وقال المصنف
في شرح المفصل والفرق بينهما اذا اعرب وبينهما اذا بنيت والحذف في الحالين
انها في البناء متضمن للمحذوف تضمن اين لحرف الاستفهام واذا اعرب كان
المضاف اليه محذوفا مرادا في نفسه لا على معنى ان شيئا يتضمنه فهو
كالظروف في قولك خرجت يوم الجمعة في ان الحرف محذوف لا متضمن له والاول واجب
البنا وهو معرب بالاتفاق فلما جاءت هذه الظروف على الوجهين قدر لكل وجه
ما يليق به مما هو قياس العربية وانما بنيت هذه الظروف على الحركة لعروض البنا
ولئلا تلتقي الساكنين في كثر منها وعلى الضم لانها حركة لا تكون لها في حالة الاعراب
واجري مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير وحسب وان لم يكن ظروفا

واصل الاول ليس جا زيد لا جاني غير زيد وليس الجاري غير زيد واصل الثالث
حسبي او حسبك فلما قطع غير وحسب عن الاضافة صار مبنيا على الضم وانما بني
للاحتياج الى ذكر المنفي وانما بني على الحركة لعروض البنا او لئلا يلزم التقا
الساكنين وانما بني على الضم تشبيها لها بالظروف لكونها فلما اشبهت الظروف
عوملت معاملتها في البنا على الضم ومنها حيث وانما بنيت لاحتياجها
الى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ذلك ولذلك اي للاحتياج الى الجملة
لا تضاف الا الى الجملة فلو اضيفت الى المفرد لكان مقتضاها غير موجود فيها
وانما احتاجت الى الجملة لان وضعها لمكان منسوب الى نسبة والنسبة قائمة
بالجملة وما جاء مضافا الى غير جملة فشاذ لا يعمل عليه ولذلك نصب على بنائها
وانما بنيت على الحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين وعلى الضم تشبيها بالغايات
من حيث ان الاصل ان تضاف الى المفرد كسائر ظروف المكان فلما اضيفت
الى الجملة صارت كانها لم تضف فاشبه قبل وقد يدخل عليها ما فتكون
للمجازاة ومنها اذا وانما بنيت للمعنى الذي ذكر في حيث ولكن تلك للمكان
وهذه للزمان وهي مختصة بمعنى الاستقبال وفيها معنى الشرط غالبا
فلذلك اختير بعدها الفعل قال المصنف في امالي المفصل الاسم
المرفوع بعد اذا يقدر على وجهين احدهما مذهب سيبويه وهو انه مرفوع بفعل
مقدر دل عليه ما بعده لاقتضاء ما فيها من معنى الشرط للفعل فالوجه الثاني
قول الاخفش ان يكون مبتدا وما بعده من الفعل خبره والتزموا
الفعل خبرا لها على اقتضا اذا للشرط كما التزموا في خبر ان الواقعة

بعد لو الفعل لما تقتضيه لو من ذلك وكلا القولين شائع فالاولى ان يجوز ههنا من
غير ترديد لاحدهما والذي يدل على تجويز الامرين الاطباق في جواز الرفع في ما اضمر
عامله اذا وقع بعدها ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير
الفعل حينئذ واجب فيتعين النصب وقد تكون اذا لمجرد الظرفية كقوله تعالى والليل
اذا يغشى لانها لو كانت شرطية لوجب ان يكون جوابها مذكورا بعدها او ما يقدمها
ما يماثل جوابها ليقوم مقامه وليس ههنا جواب مذكور وما يقدمه قسم للانشاء
المقدر فلا بد وان يكون الجواب المقدر مثله وحينئذ يفسد المعنى اذ يصير
القسم الانشائي معلقا ومقيدا بالشرط والانشائي لا يتعلق ولا يتقيد
بشيء لوجوه ثلثة ذكرها المصنف في امالي المفصل منها ان الانشاء ثابت
مع اللفظ والمقيد يتقيد بتوقف عليه فلا يكون ثبوته مع اللفظ ومنها
ان المعلق انما يكون في المعنى خبرا والانشاءات ليست اخبارا ومنها
انا قد علمنا ان القسم ثابت في قصد المتكلم وما كان كذلك لا يصح تعليقه
واذا لم يكن للشرط يكون لمجرد الظرف واذا كان كذلك وجب ان يكون له عامل
قال المصنف في شرح المفصل ولا يستقيم ان يكون ظرفا معمولا لاقسم
لفساد المعنى اذ يصير اقسم في هذا الوقت بالليل وليس المعنى على تقييد القسم
بوقت بل معنى القسم مطلقا فيكون متعلقا بتقديره والليل حاصلا في هذا
الوقت فهو اذا في موضع الحال من الليل فالعامل في الحال فعل القسم فاستقام
حينئذ المعنى واورد عليه انه لو كان الليل حاصلا في هذا الوقت لزم ان
يكون للزمان زمان وهو محال وايضا يلزم منه تقييد القسم فانك اذا قلت

جاء زيد راكبا كان المجيء مقيدا بالركوب فيلزم وقوع فيما فر منه فالوجه
ان يكون بدلا من الليل اي اقسم بوقت غشيانه فيستقيم المعنى ولا يلزم المحذور بالليل
وكذلك قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون اذا فيها لمجرد الظرف
اذ لو جعلها شرطية وجب ان يقال فهم ينتصرون بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جوابا للشرط يجب ان يكون بالفاء واما قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا
بينات ما كان حجتهم فيمكن ان يقال انها لمجرد الظرفية اذ لو كان للشرط
لوجب ان يكون ما كان مع الفاء لانه حكم جواب الشرط ولما جاء بغير فاء دل على
انها لمجرد الظرفية ويمكن ان يقال ان المعنى على قسم مقدر مقدم على اذا فيكون
من قبيل ما تقدم القسم اول الكلام على الشرط فيكون الجواب وهو ما كان حجتهم
جوابا للقسم واذا كان جوابا للقسم يكون بغير فاء ويكون هذا مثل قوله تعالى
وان اطعتموهم انكم لمشركون في تقدم القسم اول الكلام على الشرط وكون الجواب
للقسم ومن يلتزم انه لا يقع بعد اذا الشرطية الا الفعل يلزمه وجوب النصب
فيما اضمر عامله على شريطة التفسير اذا وقع بعدها ان الشرطية ونحوها مما يلزم بعده
الفعل كحرف التحضيض واستعمالها للمجازاة بما او بغيرها ضعيف اما عند
من يقول انها مضافة الى ما بعدها فلان المضاف جازم والجازم لا يجزم لان
المضاف مخصصة والجازم مبهمة واما عند من يمنع كونها مضافة
كالمصنف فلانها للزمان المعين اي معين وقوع شرطها فيكون ما بعدها
متيقنا وقوعه وموقتة زمانه بخلاف ما يلي ان فلما خالفتها معنى خالفتها
عملا وقد تكون للمفاجاة فيلزم وقوع المبتدا بعدها كقولك خرجت فاذا زيد

بعدها كما يلزم وجوب
فيما اضمر عامله اذا ود

قايم وهي ظرف معمول لما دل عليه اذا من معنى فاجاب كانك قلت فاجاب زمان زيد
قايم قال المصنف في شرح المفصل وهو عامل لا نظير له استغنوا عن
عن اظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه والذي يدل على ذلك نحو خرجت
فاذا زيدا بالباب اذ لو كان العامل خرجت لفسد اذ لا يفصل بين العامل و
معموله بالفا نعم قد يكون لعطف او لسببيه وكلاهما متعذر وقال
الامام الحديثي وهو مفعول به لفاجابت لا ظرف له بخلاف ما شعر به قول
المصنف واقول قول المصنف ليس نصا في كونه معمولا فيه فكمن ان يفهم منه
الحكم بكونه معمولا به ويلزم ان يكون بعد اذا المفاجات المبتدا والخبر كانهم
قصدوا الى الفرق بين معنييهما وكان فاسدا لزوم وقوع المبتدا والخبر بين
بعد اذا المفاجاة يعني الشرط والمفاجات ان يمتنع النصب في ما اضمر عامله
اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدا
والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة
وهي وجوب وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجات مراعاة لصورة المبتدا
والخبر يعني لما كان بعد اذا مبتدا وخبر والخبر مستعملا عن المبتدا بضميره
اجرى هذا الكلام مجرى عمرو ما لم يقع بعد اذا المفاجات نحو زيد ضربته فكما جاز
النصب في ذلك جاز في هذا كانهم قطعوا النظر عن اذا ووقع مجرد صورة المبتدا
والخبر واقول جواز النصب انما نشأ من قطع النظر عن اذا ولا يخفى ان
قطع النظر عما هو موجود امر مرجوح والنصب الناشي منه يكون مرجوحا
فالرفع يكون مختارا واذ ظرف زمان الماضي وبناها اما لما ذكر في اذا

يعني اذا المفاجاة

واما

واما لان وضعها بالاصالة وضع الحروف ويقع بعدها الجملتان يعني الاسمية
والفعلية نحو جئتك اذ زيد قايم واذ قام زيد واذ يقوم زيد لانها بمعنى زمان واذ زيد يقوم
من غير شرط فصح ان يفسر بالفعلية تارة وبالاسمية اخرى وحيث في المكان و
يتصل بهما ما فيكون للمجازاة والظاهر انهما اذا ضمت اليهما ما تضمنتا حرف
براسه ومنها اين واني هما للمكان استفهاما وشرطا
تقول اين زيد في الاستفهام واين تكن اكن في الشرط وكذلك تقول
اني زيد واني تكن اكن وقد يستعمل انى للزمان كمتى يقول انى القتال
اى في اى زمان وللحال مثل كيف قال الله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم
وبابهما واضح فان الاستفهامية متضمنة لحرف الاستفهام والشرطية
لحرف الشرط ومتى للزمان فيهما يعني في الاستفهام والشرط تقول
في الاستفهام متى القتال وفي الشرط متى تاتني اتك وايان للزمان استفهاما فقط
كمتى في الاستفهام قال تعالى ايان يوم الدين اي متى وكيف للحال
اي هو سؤال عن حال المستفهم عنه من صحة ومرض ونحوهما تقول كيف
زيد بمعناه على اي حال هو من الصحة والمرض قال تلميذ المصنف
كيف جار مجرى الظرف وليس بظرف اذ يسئل منه عن الظرف نحو كيف زيد
اصحيح ام مريض وقال الاحسن انه ظرف اذ تقديره لك تقول في اي
حال مؤذن بذلك ويرد عليه الحال فانها مقدرة بفي ثم هو معارض بصحة
تقديره بعلى وبانه يجاب بالاسماء واما استعمالها للشرط اذا دخلت عليها
ما فضعيف عند البصريين وجائز عند الكوفيين وانما ضعف لانك اذا قلت كيف

كنت بكن اكن لم تقدر على الوفاء لانك ادعيت مساواته في جميع احواله ومن الاحوال
ما لا تطلع عليها ولا يمكنك مماثلته فيها بخلاف قولك ان تجلس اجلس **قال**
ومذ ومنذ ذكر المصنف في بنائهما ثلثة وجوه الاول ذكره في شرح الكافية
وهو ان وضع مذ وضع الحروف ثم حملت منذ عليها لاتفاقهما واعترض الامام
الحديثي عليه قائلا انه ضعيف لان اصل مذ منذ لحذف وسطه بدليل انه
تضم اذا لقيه ساكن نحو مذ الجمعة رجوعا الى اصله كما ضم ميم هم القوم و
اذا كان اصله ثلاثيا لا يكون وضعه وضع الحروف الثاني ذكره في شرح
المفصل وهو انها في احد وجهيها حرف وفي جهة الاسمية لفظها واصل
معناها مثله فهي اشبه شي بالحرف وهذا المعنى هو الذي يقال في بناء عن
وشبهها اذا وقعت اسما والا وجب الاعراب والوجه الثالث ذكره فيهما
وهو ان يقال انها مقطوعة عن الاضافة مراده في المعنى ولذلك بنيت منذ
على الضم كما بني ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك منذ يوم الجمعة معناه
اول المدة فالمضاف اليه متضمنها كتضمن قبل وبعد عند الحذف الا انها
لم تزل مبنية لان المضاف اليه لا تذكر ابدا معها ولم يصح تقديره محذوفا
بخلاف قبل وشبهه فانه يصح ذكر مضافها فصح ان تقدر محذوفا فيعرب
فمن ثم جاءت منذ مبنية تارة ومعربة اخرى ومعناها اما اول المدة فيليهما
المفرد المعرفة كقولك ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت فيها
الروية يوم الجمعة وانما وليهما المفرد ليشعر ان المقصود هو المعنى الاول
من معنييه وهو الاولية اذ لو قلت مذ يومان لاحتمل المعنى الثاني وهو

لئلا وقبل واخواتها مبنية صح

جميع المدة فلم تتعين الاولية التي هي المقصودة وانما وليهما المعرفة لتفيد المعنى
المقصود بالذكر وهو الاولية المعينة فانك لو قلت ما رايته مذ يوم وانت
تعني اول المدة لم يفد تعيينا واما بمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد كقولك
ما رايته مذ يومان ومذ سنة اي جميع المدة التي انتفت فيها الروية يومان
او سنة وانما وليهما المقصود بالعدد لان غرض المتكلم اذا قال مثلا
ما رايته مذ عشرون يوما بيان ان جميع مدة عدم الروية هذا العدد
وهو عشرون يوما فلو لم يله ما هو المقصود لما حصل غرضه **قال**
وقد يقع المصدر مثال المصدر ما رايت زيدا مذ سفره مثال الفعل ما رايت
زيدا مذ سافر مثال ان ما رايت زيدا مذ ان سافر فيقدر في هذه الصور
زمان بعد مذ مضاف الى ما بعده والتقدير مذ زمان سفره ومنذ زمان
سافر ومنذ زمان ان سافر وانما قدر الزمان لان المعنى في هذه الصور
عليه وذلك لان مذ اما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة فيكون زمانا
وما بعده اما مصدرا او في تاويل المصدر ولا يصح الاخبار عن الزمان
بالمصدر فيجب ان يكون الزمان مقدرا ليكون الاخبار عن الزمان بالزمان
فثبت انه يجب تقدير الزمان لان المعنى عليه وانما حذف للعلم به واما
اعرابه فمبتدا عند المحققين ما بعده خبره لان المعنى اول المدة يوم الجمعة
او جميع المدة يومان وذلك واضح وقد وهم الزجاجي في قوله انه خبر مبتدا
مقدم لان المعنى واللفظ يابيانه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها
يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم

ان يكون مبتدا فان قيل تقدم الخبر الظرف على المبتدا المنكر
مصحح له وهنا كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب ان مجرد ذكر
لا يكون مصححا وانما يكون مصححا ان لو كان الظرف المقدم ظرفا للمبتدا
كقولك في الدار رجل وفي يوم الجمعة صلوة وجميع المدة في قولنا جميع المدة
يومان ليس ظرفا لليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زايدا عليه نحو في رمضان
جمعات وليس جميع المدة زايدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة اسفار الروية
يومان بل المراد انه هو اول مما ذكره المصنف من المانع المعنوي
مجرد دعوى ولم يقم عليه دليلا مع انه يحتاج اليه قال ومنها
لدى ولدن قال المصنف في شرح المنظومة فيه ثمان لغات لدى
ولدُن ولدَن ولدِن ولد ولدْ ولدُ وانما بنيت لدن وضع بعض لغاتها وهي
لدَ ولدُ وضع الحروف فاجري بقية اللغات مجراها اتفاقا معها
في لفظها ومعناها وتعليل البنا بهذا اشبه منه باحتياجها الى
المضاف اليه ولزومها الظرفية والابهام الا انه دعا بجرعن كما قال ابن
المالك وان عند وفوق ونحوهما محتاجة الى الاضافة ولازمة للظرفية ويجر
عن ولم يبن قال الامام الحديثي ما ذكره المصنف صحيح ان لم يكن
الا من على ما قاله ابن المالك وهو ان ثانيها محذوف من ثلاثيتها كسكر من
بكر للتخفيف وهو الظاهر ولذلك اذا اضيف الى المضمر يرجع الى اصلها نحو
لدنه ولدني واقول الاصل في غير المتمكن عدم الحذف والمضاف
الى المضمر الثلاثي لانه اذا اضيف الثنائي ورجع الى الاصل ولو لم يحكى في

لغاتها

لغاتها الا لدى ونحوها مما هو ثلاثي لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند ولا
يختلف في اعراب عند ولذلك كان يكون هذه ولكن لما جاء منها ما وضعه وضع
الحروف اشبه الحروف ثم اجري الباب مجرى واحدا كما تقدم ومعناها اخص
من معنى عند لانك تقول عندي كذا لما كان في حرزك حضرك اولم يحضرك ولدي كذا
لما لا يتجاوز حضرتك وقد نصبت بلدن غدوة خاصة دون غيرها تقول من
لدن زيدا بالنصب بل من لدن زيد بالخفض كما تقول من عند زيد ولذلك لا تقول
من لدن بكرة بالنصب وذلك لان لدن غدوة كثر الاستعمال في كلامهم دون غيره
وللكثرة اثر في التغيير قال الشاعر لدن غدوة حتى الاذ بخفها
بقية منقوص عن الظل والص الاذ هنا بمعنى لصق والتصق بخفها اي بخف
الناقة وظل والصراي قصير ناقص يعني سرنا من اول النهار الى ان نقص الظل
حتى لم يسقط ظل الناقة الا بقدر ما يقع عليه خف الناقة ولم يبعد ظل خفها
من خفها وبقية فاعل الاذ والص صفة منقوص وهو اي نصب غدوة بلدن
بعيد لما يفهم من ان غدوة مضاف اليه فيجب خفضه وانما شبهت نونها
بنون التنوين او توهم انها نون التنوين فنصب ما بعده لو وقع بعد تمام الاسم
بالتنوين او بما يشبهه كما نصب زيتا في قولك رطل زيتا وقط للماضي المنفي
تقول ما رايته قط قال المصنف في شرح المفصل بنيت
اما لتضمنها معنى لام التعريف لان معناها استغراق الزمن الماضي جميعه
وهو قول بعض المتقدمين واما ان يقال لتضمنها معنى المضاف اليه لانه بمعنى
زمن الماضي او تقول ان من لغاتها قط ساكنة وهي موضوعة وضع الحرف

ظروف واذا شبهتان

وهذه مشبهة لها من حيث المعنى واللفظ فاجريت مجراها كما قلنا في لدن
بالنسبة الى لدى وعوض للمستقبل المنفي تقول لا افعله عوض اى لا افعله ابدا
الا ان ابدا يستعمل في الاثبات والنفي وعوض مخصوص بالنفي وبنيت اما لتضمنها
معنى اللام لان معناها استغراق الزمن المستقبل واما لقطعها عن الاضافة
لان المعنى عوض العائضين كما تقول دهر الداهرين ولولا ذلك لم تبن كما لم تبن ابدا لما
لم يقصد هذا المعنى قال والظرف اذا اضيف الظرف الى الجملة يجوز
ان يبنى على الفتح كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم اما البناء فللتشبيه
بالظروف المحتاجة الى الجمل كحيث واذا واذ لما تبين تبيينها واما البناء بالجمل
على الحركة فللزوم التقاء الساكنين في بعضه لو بنى على السكون واما لعروض البناء
واما البناء على الحركة المخصوصة التي هي الفتحة فللتخفيف ويجوز ان يعرب لان
اصله ان يضاف الى المفرد فيكون اضافته الى الجملة عارضة فلا يعتد بالعارض
واذا لم يعتد بالعارض يكون معربا واذا اضيف الظرف الى اذ يجوز ايضا ان
يكون مبنيا على الفتح وان يكون معربا كقوله تعالى من عذاب يومئذ ومن خزى
يومئذ بفتح الميم من يومئذ وبجره وانما جاز فيه ايضا الوجهان لان الجملة التي
بعد اذ كما انها تبين اذ فكذلك تبين يوم فيكون حكم الظرف المضاف الى اذ حكم المضاف
الى الجملة فيجئ فيه البناء على الفتح والاعراب وكذلك مثل وغير مع ما وان يعنى
واذا اضيف مثل وغير الى ما وان او ان يجوز فيه البناء على الفتح والاعراب
كقولك قيامك مثل ما قام زيد برفع مثل وفتحه وقول الشاعر لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ضمير منها عائد الى الناقة اى

لم يمنعها ان تشرب الا انها سمعت صوت حمامة فنفرت يريد انها حديدة النفس
فيها ورع وذعر يجده بنفسها وذلك محمود فيها والا وقال الجمع وقل وهو يجر المقل
وانما شبهتا بها بالظروف لمتقدمة من وجهين احدهما اكثرهما
كالظروف وثانيهما شبهها بالجملة التى بعدها كما شبهت الظروف بها وانما
قلنا انها شبهت بالجملة التى بعدها لان ما وان يستلزمان الجملة
كما يستلزمها اذ فيكون الجملة اللازمة لها اكثر ابهاما فشبهتا ان مثلا
وغير مشبهتان بها فكما جاز ان يبنى الظرف المضاف الى اذ جاز ان يبنى
مثل وغير المشبهتان بالظرف في الكثرة عند اضافتهما الى ما وان وان
المشبهة باذ في الاحتياج الى الجملة قال المعرفة والنكرة حد
المعرفة بانه ما وضع لشئ بعينه ولا يخفى ان قوله ما وضع لشئ شامل
للمعرفة وغيرها وقوله بعينه يخرج ما عدا المعرفة ولا يجوز ان يحد المعرفة
بامر لفظى مثل ما يقال المعرفة ما فيه اللام او الاضافة لانها انما كانت
معرفة باعتبار المعنى فان اللفظ انما يكون معرفة باعتبار تعين مدلوله وايضا
فان من الالفاظ الفاظا لفظها لفظ المعارف وهى نكرات كقولهم ارسلها
العراك ومررت به وحده ومررت بهم الجماء الغفير واعلم ان التعين
المعتبر في مدلول المعرفة ليس يعنى ان يكون ذلك المدلول معينا عند المخاطب
على وجه لا يلتبس بغيره فانه لو حمل على هذا لخرج كثير من المعارف فان الالتباس
يتطرق الى كثير منها مثل العلم الذى فيه اشتراك والمعرف باللام وبعض
من الضماير وانما هو بمعنى كون اللفظ موضوعا لمعين على خلاف وضع النكرات

بالجمل

بالظروف واذا
مشبهتان

فى كونها موضوعة لواحد لا بعينه من احاد مشتركة فى معنى كلى واعلم انه لا بد
وان يقصد المتكلم به التعيين والا لا يكون معرفة مثل ادخلها العراك
والمصنف وان لم يتعرض لهذا الذى ذكرنا من قصد التعيين فى هذا الموضع الا انه
اعتبره فى غيره قال الامام الحديثى فان قيل الرجل يصلح
لكل معهود من ذكر بنى آدم وانت لكل مخاطب فلم يختصا بمعين فيكونان نكرة قلت
الرجل موضوع لرجل معين باعتبار عهده وحضوره وكذا انت موضوع
لمخاطب معين بقصد المتكلم ذكر المعين عند التلفظ بهما يعنى اذا قصد الى رجل ١
معين يتلفظ بالرجل للدلالة عليه فلا يصلح بذكر القصد لغيره من المعينات
بخلاف رجل فانه وضع لغير معين منه فان قصد به معينا منه لم يجز ويعلم
منه انه لا يرد على قول الزمخشرى اسم الجنس اى النكرة ما علق على شئ وعلى كل
ما اشبهه قول الحاجبى المعارف كلها غير العلم يدخل فى هذا الحد لان كلا
منها يصلح للشئ ولكل ما اشبهه وتحقيقه ان الاسم ان كان وضع
للمعنى بحيث يدل ذلك الاسم من حيث هو هو لا من جهة قرينة متضمنة اليه من
الخارج على معين لا غير فهو العلم وان كان يدل على معين لا من حيث هو ذلك الاسم
بل القرينة تنضم اليه من الخارج فهو المعرفة غير العلم ثم تتنوع بحسب خصوصية
القرينة المتضمنة الى كل نوع يعنى انما يصح ذكر هو او الرجل فى نحو الرجل قائم
او هو قائم اذا تقدم ذكر رجل او ما اشبه ذكره والا لا يصلح ذكرهما ويصلح
ذكر زيد وان لم يتقدمه ذكر شئ واذا دل الرجل على غير معين ذلك الرجل يكون
لقرينة اخرى وبقصد اخر فلم يدل الرجل من حيث هو على كل معين من ذكر بنى ادم

هذا ما ذكره الامام الحديثى واقول فيه نظر اما اولا فلان المعلوم
منه انه لا يصلح بذكر القصد لغيره من المعينات ولا يلزم منه ان لا يصلح المعين
غيره بقصد اخر واما ثانيا فلان الزمخشرى جعل عدم التناول للغير مميزا للعلم
عما سواه من المعارف فيكون ما سواه من المعارف متناولا للغير عنده فيكون ما قاله
المصنف واردا على الزمخشرى قال الامام افضل المتاخرين عز الدين
الزنجانى فى شرح المفصل قول الزمخشرى اسم الجنس هو ما علق على شئ وعلى
كل ما اشبهه فيه نظر من وجهين الاول ان الواضع لم يضع اسم الجنس على
فرد معين والا لكان علما لا اسم جنس بل وضعه على افراد الجنس فلا معنى
لنسبة التعليق الى واحد منها دون غيره الثانى ان المراد من
الاشباه فى قوله وعلى كل ما اشبهه ان كان هو الاتحاد فى الحقيقة
وهو الظاهر وهذا لا يسمى اشباها اذ لا يقال زيد يشبه عمرا فى حقيقة
الانسانية بل هو هو فى حقيقة الانسانية الا ترى انه يمدح الانسان بانه
يشبه اباءه الكرام وفى المثل من اشبه اباه فما ظلم ولو كان الاتحاد فى
الحقيقة يسمى الاشباه لكان كل احد يشبهه ضرورة اتحادهما فى الحقيقة
فلم يكن فى ذلك تخصيص لاحد حتى يمدح به وان كان المراد هو اشتراكهما فى
العوارض الخارجية كما يقال زيد يشبه القمر فى ضوءه وخده يشبه الورد
فى الحمرة فلا يصح اطلاق اسم الجنس على ما يشبه فردا معينا منه فى مثل
هذه الاوصاف الا على طريق التجوز وزعم بعض الشراح وعنى به
ابن يعيش ان اسم الجنس هو المتواطى وهذا غلط فان الموجود والابيض اسم جنس

عند النحويين مع انه مشكل بل المعتبر ان يكون الواضع قد وضع هذا اللفظ على الافراد
الداخلة تحته المشترك فيما يدل عليه هذا اللفظ من غير نظر الى ان اطلاقه
على كل افراده بالسوية او على بعضه اولى ونعني بالمشترك ان يكون مقوما لافراده
او يكون عارضا من عوارضها الوجودية او مقابلا له لدخل فيه المعدوم فانه
اسم جنس مع ان المشترك بينها ليس امرا وجوديا لكنه مقابل للموجود الذي هو
امر وجودي وقولنا المشترك فيما يدل عليه هذا اللفظ احترازا من اللفظ المشترك
فان لفظ العين لم يدل على معنى مشترك بينها وانما يدل على كل فرد من حيث هو
ذلك الفرد فلا يسمى بهذا الاعتبار اسم جنس قال بعض الشراح وعلى تعريف
المصنف هذا الحد مدخول فان المعارف كلها غير العلم يدخل فيه فانها
كلها يصلح للشيء ولكل ما اشبهه فالصحيح ان يقال هو ما علق على شيء لا بعينه
قلنا لا نسلم دخول المعارف فيه بل لا يدخل فيه الا المعرف باللام الجنسية
وانه داخل فيه واما غيره فلم يدخل فيه الا ترى ان هو مثلا وان دل على مذكر غائب
ولكن هذا المعنى ليس امرا مقوما للماهيات الداخلة تحته ولا عارضا وجوديا
لها ولا مقابلا لها ضرورة صدقه على الماهيات المختلفة بتمام المقومات والعوارض
كالواجب والممكن على انا نعني بالمعلق على شيء وعلى كل ما اشبهه ان السامع
عند سماعه لا يخصصه بواحد من تلك الافراد بل يسعه على سوية فخرج عنه
جميع المعارف التي هي غير المعرف باللام الجنسية الا ترى ان لفظ انا
يدل على المتكلم بها فالسامع يخصصه به ولفظ هو يخصه السامع بواحد
بعينه مدلول عليه بلفظ او قرينة حتى لو لم يمكنه ذلك لكان ذكر اللفظ

من اللفظ لغوا هذا كلامه واقول الوجه الاول الذي ذكره على جار الله لا
يرد اصلا لان جار الله لم يقل اسم الجنس على فرد معين بل وضعه على افراد الجنس
وايضا ان جار الله لم ينسب التعليق الى واحد دون غيره بل نسبه الى واحد والى
غيره فلا يصح قوله فلا معنى لنسبة التعليق الى واحد دون غيره واما الوجه الثاني
فكذلك لان التشبيه استدعى اتحادا بين المشبه والمشبه به من وجه وافتراقا من آخر
وما به الاتحاد قد يكون الحقيقة وقد يكون صفة كما تقرر في علم البيان واذا كان
كذلك فيحتاج ان المراد من الاشباه هو ان يتحد في الحقيقة ومنع قوله وهذا لا يسمى
اشباها واما قولهم زيد يشبه اباه الكرام فما به الاتحاد فيه هو الصفة لا الحقيقة
وما ذكره على المصنف غير صحيح وذلك لان صدق هو على الماهيات المختلفة
باعتبار التذكر والغيبة اعني اذا ذكر هو بعد تقدم الانسان فانما يراد منه
المذكر الغائب لانه وضع لمذكر غائب تقدم ذكره وكونه انسانا في هذا الفرض
انما نشأ من كون ذلك المتقدم انسانا لا انه موضوع له ولذلك نقول اذا ذكر هو
بعد تقدم الفرس فيكون هو موضوعا لان يستعمل في معين من المذكر الغائب
المتقدم الذكر فافراده المعينات من المذكرين الغائبين مع قطع النظر عن
الماهيات لا الماهيات المختلفة وهي الواجب والانسان والفرس كما يشعر به
كلام الامام الرجاني وهذا المعنى اعني مفهوم المذكر الغائب المتقدم الذكر
مقوم لافراده وهي المعينات على ما اعتبرنا وقوله انا نعني بالتعليق الى آخره ليس
بمستقيم فان التعليق سواء لو ضع لا تخصيص السامع ما سمعه والعجب انه شنع
على المصنف في اعتراضه على التعريف الذي ذكره جار الله العلامة قائلا ولو فهم

ما علق على شيء قوله ان الواضع اسم الجنس

انه م

ها م

يعني المصنف معنى قوله ما علق على شيء بعينه لم يقل هذا الكلام فذهب في تعريف
العلم الى ان التعليق هو الوضع وفي حد اسم الجنس الى ان التعليق على شيء وعلى
كل ما اشبهه هو عدم تخصيص السامع اللفظ بمعين والـــ وهي المضمرات
المعرفة سبعة انواع المضمر والعلم واسم الاشارة والموصول والمنادى وذو اللام
والمضاف الى احدى المعارف اضافة حقيقية اي معنوية وقد ذكر حدودها
تماما الا ذا اللام والعلم اما المعرف باللام فقيل في تعريفه انه المعين بوجه ما
بعد ان كان لواحد من الجنس وما عرف بالالف واللام قد يكون تعريف جنس
اي حقيقة كقولهم الرجل خير من المرأة وقد يكون تعريف عهد خارجي ان كان
مدلوله معهودا بينك وبين مخاطبك باعتبار تقدم ذكره كقوله تعالى فارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او باعتبار الابصار كقولك ما فعل
الرجل لرجل بمرأى لك او باعتبار الحديث كما يحكى عن شخص ثم ياتي ذكر الشخص
بعد ذلك الرجل وقد ياتي لواحد لتعريفه وقد يطلق ذو اللام على واحد
لا باعتبار عهديته ذلك الواحد بعينه بسبب تقدم ذكره او مشاهدته
كما كان في المعهود الخارجي بل باعتبار ان حقيقته الصادقة عليه معهودة
في الذهن اي معلومة للمتكلم والمخاطب وانما صح اطلاقه على ذلك الواحد مع
ان ما هو المعهود ليس ذلك الواحد بل حقيقته لان ما هو المعهود وهو الحقيقة
مطابق لذلك الواحد ومطابقته اياه اما باعتبار قيامه به كما نفهم من عبارة
المصنف في غير هذا الكتاب واما باعتبار المفعولية كما صرح به الامام الحديثي
كقولك اذا قارنت بلدا لم تدخلها قط انت ولا مخاطبك ادخل السوق وليس

بينك وبين مخاطبك سوق ذلك البلد معهودا لكن حقيقة السوق وان لذلك البلد
سوقا معلوما لك ولمخاطبك فتطلق الحقيقة المعلومة على ذلك الواحد الوجودي
اعني الخارجي للمطابقة المذكورة وانما كان المنادى معرفة لانه قصد بقصده
بعينه اي قصد المعرف وهو قصد المعين والتخصيص انه قصد بالمنادى
المعين كما قصد بسائر المعارف فوجب ان يكون معرفة فوجب ان يدخل في حد المعرفة
وانما قال والمضاف الى احد معنى يعني اضافة معنوية ليخرج نحو ضارب زيد
والحسن الوجه لانها وان كانت مضافة فاضافتها لفظية لا معنوية بخلاف
غلام زيد وغلامكم ثم حد العلم بقوله ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع
واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه جنس للمعارف كلها واعترض الامام الحديثي
بان فيه نظر لانه لم يتوقف تصور المضمر واسم الاشارة والموصول على تصوره
ولذا لم يذكر في حدودها نعم هو عرض عام لها وفصل لذي اللام وخاصة للمنادى
والمضاف جنس للعلم فان قيل هلا يكون قوله المضمر ما وضع مقدرا بقولنا
الاسم المضمر ما وضع مقدرا المعرف الذي وضع لمتكلم فيكون جنسا فلا
يلزم تكرار الوضع اذ الاسم يتضمن الوضع لان الكلمة جنسه وكذا المعرف لان
حده ما وضع لشيء بعينه وقد ذكر الوضع في حد العلم وعلم منه
ان قوله المضمر ما وضع مقدر بان المضمر اللفظ الذي وضع للمتكلم الى اخره وهذا
التقدير في كل حد ذكر فيه الوضع اولى قلت هذا المفهوم جنس للمعارف
وعدم ذكره في حدودها لا يدل على انه ليس جنسا وانما يكون كذلك ان لو كانت
حدودها المذكورة ثابتة وليس كذلك فان الحد التام لاسم الاشارة مثلا

هو الذي يحقق فيه المعنى ويعين مدلوله الموضوع هو له والمشار اليه ولو غير عنه
لقيل اسم الاشارة هو المبني الذي مدلوله الموضوع هو له معين هو مشار اليه واما
حكمه بان هذا المعنى عرض عام لجميع المعارف وفصل لذي اللام فغير صحيح لانه
يقتضي ان يكون مفهوم واحد عرضا عاما وفصلا بالنسبة الى شيء واحد وانما
يكون كذلك بالنسبة الى شيئين كما تقرر في علم المنطق وكذلك قوله في حكمه بانه
خاصة للمنادى قولا غير مساو لغيره يخرج غيره من المعارف لانها تستعمل
لمعين اخر الا ترى انك اذا قلت انت وانت تخاطب زيدا صح ان تقول انت
لعمرو اذا خاطبته ايضا وقوله بوضع واحد ليندفع وهم من توهم ان زيدا اذا سمي به
رجل ثم سمي به اخر فهو متناول لغيره فلا يكون جامعا فاذا قيل بوضع واحد خرج
ذلك لانه لا يكون الا بوضع اخر قال المصنف في امالي الكافية وهو في
الحقيقة غير محتاج اليه والاعتراض بزيد اذا سمي به باعتبار تعدد وضعه
مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضع واحد وذلك ان الواضع لما وضعه لشيء بعينه
في جميع تقديراته لم يضعه للاخر اصلا فهو غير متناول لما اشبهه قطعا فلا
حاجة الى قوله بوضع واحد في التحقيق واعلم ان اجمع وبابه نحو اشتريت
العبد اجمع معرفة بالاتفاق فتعريفه اما لانه بتقدير الاضافة واما لانه
علم الجنس كباب اسامة واما لانه باب اخر من المعرفة غير السبع المذكورة وقد
سمي بالتعريف التوكيدي قال المصنف واما نحو اجمع وبابه فانما كان
معرفة بتقدير الاضافة فيه فان قولك اشتريت العبد اجمع تقديره اجمعه
اي كله لكنهم التزموا تركه للفظ بالمضاف اليه للعلم به فلا حاجة الى ان

يجعل بابا برأسه اي معرفة غير المعارف السبعة وذهب المصنف في
امالي المسائل المتفرقة الى انه لا حاجة الى جعله من باب اسامة وقدم
بحث باب اجمع في مباحث غير المنصرف من هذا الكتاب قال
واعرفها ذهب المصنف الى ان اعرف المعارف المضمر المتكلم بناء على
انه لا التباس فيه فان القائل اذا قال انا لا يلتبس بغيره اصلا ولا
يراد بانا غيره فيه الا مكان ابعد عن اللبس وبعد المضمر المتكلم في المعرفة
المضمر المخاطب لانه يتطرق فيه من الالتباس ما لا يتطرق في المتكلم الا
ترى ان القائل اذا قال انت لزيد مثلا عند مخاطبته جاز ان يلتبس
بآخر يحضره فيتوهم ان الخطاب له قوله والنكرة ما وضع فالقيد الاول
شامل للنكرة والمعرفة والثاني يفصل النكرة عن المعرفة مثال النكرة
جاني رجل وركبت فرسا هذا موضوع لواحد شائع في امته لا يخص واحدا
دون اخر باعتبار الوضع بخلاف المعرفة والله اعلم اسماء العدد
ما وضع يندرج في التعريف المذكور واحد واثنان وانما عرفها على وجه
اوجب اندراجهما في التعريف لانهما من اسماء العدد ما وضع يندرج في التعريف
المذكور لكونهما من العدد خلافا لفظيا لا معنويا سنبينه بما ذكره في شرح المفصل
وهو انا ان قلنا مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا
بعدد وانما ذكرا في العدد لانه محتاج اليهما فيما بعد العشرات فهما حينئذ مع ما
معهما من العدد وان قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة
وغيرها دخل الواحد والاثنان وبيان دخولهما في التعريف المذكور هو انه لو قيل

قوله

عند النحويين
من العدد عند
الحساب وال

لكم عندك لصح ان تقول واحد واثنان وصح ان تقول بعد ذلك بيتك كم عندي فلما
وقع في جواب السؤال عن الكمية فيكون موضوعا لبيان الكمية وهذا هو معنى الحد
فيكون مندرجا تحت الحد المذكور واعلم ان قوله وسواء قدمت له كم عندي
وان لم يكن الا واحدا او اثنان مستغنى عنه في هذا الدليل فان ما قال ذلك كاف لبيان
دخولهما في هذا التعريف وذلك لان كم في قول القائل كم عندك سؤال عن الكمية ولما
صح وقوع واحد او اثنان في جواب هذا السؤال فيكون موضوعا لبيان الكمية واما
كونهما من العدد عند النحويين فلاطباقهم على عد واحد واثنين مع ثلثة الى الف
وتحقيق هذا الكلام هو ان تعلم ان الاسماء التي وضعت لمقادير الاحاد لها احكام
لفظية احتاج النحويون الى تبيينها لبيان تلك الاحكام وكما ان ثلثة ومائة
والفا لا تنفك عن تلك الاحكام المقتضية لان اوردها النحويون في باب اسماء
العدد لبيان تلك الاحكام كذلك واحد واثنان لا تنفك عنها فلذلك اطبق النحويون
على عدهما مع ثلثة ومائة والف واعلم ان معنى التعريف ما وضع لبيان مقدار
من احاد اسماء الاجناس ولو لم يأول التعريف بهذا واجري على ظاهره لم يدخل الواحد
والاثنان فيه لانهما لا يبينان احاد الجنس وانما يبينان فردا او فردين منه
قال اصولها يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا
عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف وما عدا ذلك فمتفرع اما تثنية كالفان
ومائتان او جمع قياسي كالالاف او غير قياسي كعشرين او عطف كثلاثة وعشرين او
تركيب كخمسة وعشرين وان ثبت قلت وعطف محقق كثلاثة وعشرين او في حكم العطف
كاحد عشر على ما يتبين ثم شرع في تبيين كيفية استعمال اسماء العدد للمذكر والمؤ

على درجاتها واراد بدرجاتها المراتب التي لاسماء العدد فقال تقول واحد
اثنان يعني بغير الحاق علامة التانيث بهما للمذكر نحو قولك عندي رجل واحد وعندي
رجلان اثنان وواحدة واثنتان وثنتان يعني بالحاق علامة التانيث
بهما للمؤنث نحو قولك امرأة واحدة وامرأتان اثنتان فيكون واحد واثنان جاريين
على القياس باعتبار انهما ذكرا للمذكر وانثا للمؤنث قال ثلثة
هذه مرتبة اخرى من مراتب اسماء العدد وخولف باب التذكير والتانيث فيها فانه
تقال ثلثة رجال الى عشرة رجال بالحاق علامة التانيث للمذكر نحو قولك عندي
رجل وثلث نسوة الى عشرة نسوة بغير الحاق علامة التانيث فانث المذكر وذكر
المؤنث وانما فعلوا ذلك لان الثلثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكر لانه السابق
ثم جاؤا الى المؤنث فذكروه ارادة للفرق بينهما عند عدم المميز وكراهة ان
يجمعوا بين التانيثين فيما هو كالشيء الواحد لو قالوا ثلثة نسوة فان قيل
فقد جمعوا بين تانيثين في قولهم احدى عشرة امرأة قلت المحذور اجتماعهما
اذا كانا من جنس فان قيل فقد جمعوا بينهما في قولهم ثلث عشرة امرأة
قلت المحذور اجتماعهما فيما هو كالشيء الواحد لفظا كالمثال الذي ذكرناه
فان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد لفظا وليس كذلك فيما ذكرتم فان قيل
فقد جمعوا بينهما في قولهم جارية امرأة قلت المحذور اجتماعهما فيما هو كالشيء الواحد
معنى كالمثال الذي ذكرناه فان المفسر والمفسر واحد معنى بخلاف المضاف والمضاف اليه
كما ذكرتم فان قيل فقد جمعوا بينهما في قولهم مائة امرأة قلت التاء في مائة
صار عوضا عن اللام فيمتنع حذفها قال احد عشر هذه مرتبة اخرى لاسماء

العدد وسهارو عى قياس باب التذكير والتانيث فانه ذكر الاسمان في المذكر وانث
في المونث يقال احد عشر رجلا بغير التاء في الجزئين للمذكر وكذلك اثنا عشر رجلا اما عدم
لحوق التاء باحد واثنين فلانهم راعوا اللفظ في التذكير باعتبار حاله قبل التركيب لانه هو
هو وحاله قبل التركيب عدم لحوق التاء للمذكر واما عدم لحوق التاء بعشر فلانهم راعوا
عشر في حالها مع اخواتها التي هي ثلثة عشر رجلا وحالها مع اخواتها عدم لحوق التاء
يعني انه لم يلحق التاء بعشر في ثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر فكذلك لم يلحق بعشر في احد عشر
رجلا واثنا عشر رجلا ليكون مطابقا لاخواتها لانه باب واحد فكرهوا المخالفة
فيه ويقال احدى عشرة امراة واثنتا عشرة امراة بالحاق العلامة بالجزئين اما
بالجزء الاول فلمراعاة حاله قبل التركيب لانه هو واما بالجزء الثاني فلمراعاة
حاله مع اخواتها التي هي ثلث عشرة امراة يعني كما الحقوا العلامة بعشرة في قولهم ايضاً م
ثلث عشرة امراة للمونث الى تسع عشرة امراة الحقوا العلامة ايضاً بعشرة في
احدى عشرة امراة واثنتا عشرة امراة للمونث ليتطابقا واما قوله في الشرح
الا انهم غيروا فهو مستثنى من قوله حالها وتقريرهم انهم راعوا حال التذكير والتانيث
التي لواحد وواحدة لا جميع احواله الا ترى انهم غيروا واحدا الى احد وواحدة الى
احدى للاختصار لما طال بالتركيب فان قيل يمتنع اجتماع التانيثين
فيما هو كلمة واحدة كما يمتنع اعرابان فيه اجيب ان الف التانيث عنزله
ما هو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط في جمع التصحيح والتكسير بخلاف التاء اذ قالوا
حبلى وحبليات وحبالى وجفنة وجفان وجفنات فلبس بالتانيث المضاد
للتاء واما ثنتان فانه بني على التاء اذ لا واحد له من لفظه وكان كالاصل

ومثا

وبمثله مذربان ولو كان له واحد لجاز ان يقال مذربان قال
ثلثة عشر هذه المرتبة مركبات وهي من ثلثة عشر الى تسعة عشر قد الحقوا التاء
بالجزء الاول منها وطرح من الثاني للمذكر وبالعكس للمونث فقالوا ثلثة عشر رجلا
الى تسعة عشر رجلا وثلث عشرة امراة الى تسع عشرة امراة وانما ادخلوا التاء
في ثلثة للمذكر وطرحوا من ثلث للمونث لانه كان كذلك قبل التركيب فروعي بعده
وانما طرحوا التاء من عشر للمذكر وادخلوا في عشرة للمونث من ثلثة عشر
الى تسعة عشر لانهم كرهوا ان يقولوا في المذكر ثلثة عشرة بادخال التاء في
الجزء الثاني ايضا وقد امتزجا فيجمعوا بين تانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة
وانما كرهوا ان يقولوا في المونث ثلث عشر بطرح التاء من الجزء الثاني
ايضا على ما كان اصله في التفريق اي في حالة عدم التركيب فان الاصل في
عشر قبل التركيب طرح التاء للمونث على ما تقدم لذهاب المانع اي وانما كرهوا
طرح التاء من الجزء الثاني للمونث بل ادخلوا التاء فيه لذهاب المانع
التي قبل التركيب وهو الفرق فان المانع من ادخال التاء في عشرة قبل التركيب
هو الفرق بين المذكر والمونث مع كونه جماعة وهو المقتضي لدخول التاء وبالجملة
انهم انما ادخلوا التاء في الجزء الثاني من ثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث لوجود
المقتضي وهو كونه جماعة وارتفاع المانع واما قوله في الشرح لانه كان العاس
فتعليل لكون المانع الذي قبل التركيب ذاهبا بعد التركيب ولا يخفى ان هذا
انما يتم ببيان امرين احدهما تحقق المانع قبل التركيب وثانيهما ذهابه
وزواله بعد التركيب بيان الامر الاول انه كان القياس ان يقولوا قبل التركيب

في المونث ايضا عشرة بالتا ولكنهم لو قالوا بالتا لم يبق فرق بين المذكر والمونث
لوجود التا في عشرة للمذكر وطرحوا التا من عشرة للمونث لمراعاة الفرق بين
المذكر والمونث واما بيان الامر الثاني فهو انه لما حصل الفرق بين المذكر
والمونث ههنا اى بعد التركيب بتانيث الجزء الاول من ثلثة عشر للمذكر وتذكيره
للمونث ولا يكون حاجة الى ان يراعي الفرق بينهما بالجزء الثاني ولما ثبت وقد علمت
ان مراعاة الفرق كان مانعا قبل التركيب من ادخال التا في عشرة فلما انتفى هذا
المانع بعد التركيب اى خلوا التا في الجزء الثاني من ثلث عشرة للمونث فها لو انث
عشرة على ما يقتضيه اصله فان الاصل ادخال التا في عشرة للمونث كما تقدم
قال وتميم لما توالى اربع فتحات في مثل ثلث عشرة للمونث في كلمة واحدة
وهي عشرة مع امتزاجها بما فيه فتحة وتوالى المتجانسات موجب للثقل عدل بنو تميم
من فتحة شين عشرة الى الكسرة وفي الفصحى عدلوا من حركته الى السكون ولا يلزم ذلك
اى تغير فتحة عشر في ثلثة عشر للمذكر اذ ليس في عشر اربع فتحات وكذلك لا يلزم
تغير فتحة عشرة من قولنا رايت عشرة رجال اذ لم يمتزج بما فيه فتحة قال
عشرون واخواتها هذه مرتبة اخرى وهي ما بين عشرة ومائة ولها حالتان احدهما
ان يكون العقود منفردة والاخرى ان يكون مضمومة مع شيء من احاد العشرة
فالعقود المنفردة يطلق على المذكر والمونث بلفظ واحد ولا يفرق بين المذكر والمو
بالحاق العلامة نحو عشرون رجلا وعشرون امراة وكذلك ثلثون واربعون واراد
باخواتها ثلثين واربعين الى تسعين وقوله فيهما يعني في المذكر والمونث بلفظ واحد
ولا يجوز ان يؤنث بالتا فيها للمونث لان الواو والنون فيما هي بسببه لفظا ومعنى
بكسر

بكسر من للمذكر كيلا يلحقه التا لئلا يتناقض فكذا لا يلحق ما اشبهه قال
احد وعشرون هذه هي الحالة الاخرى والعقود في هذه الحالة تونى للمذكر
والمونث بلفظ واحد كما في الحالة الاولى واما الاحاد المضمومة الى العقود
فيؤتى بها للمذكر والمونث كما مر اى كما كان قبل الضم فالواحد والاثنان
يذكر للمذكر ويونث للمونث والثلثة الى التسعة يونث للمذكر ويذكر للمونث
وضم الاحاد الى العقود بالعطف لا بالتركيب والمزج قال المصنف
في مباحث المركبات من شرح المفصل لم يمزج غير ذلك اى غير احد عشر الى
تسعة عشر لان العشرة فما دونها ليس فيها تعدد واما فوق العشرين فلم يكثر
كثرة ما قبلها فخفف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر والدليل على الكثرة
ان كل ما يتعداه فهو في ضمنه يقال للمذكر احد وعشرون رجلا وللمونث
احدى وعشرون امراة غيروا لفظ واحد الى احد ولفظ واحدة الى احدى
من احد عشر الى احد وتسعين في الاعداد المنيفة اى الزائدة على العشرات
والمنيف بالتشديد كل ما بين عقدين وقد يخفف وعن المبرد النيف
من واحد الى ثلثة والبضع الى السبعة اى ازاد فالاحاد الى يذكر
بعدها عشرة وعشرون واخواتها نيف وهو عند التعيين تسعة وما دونها
وعند عدمه بضعة وبضع ولا يتجاوز مائة ولا يقال بضعة او بضع ومائة
وقلما يستعمل ان من غير نيف كقوله لبعض في بضع سنين وفي المغرب ان
البضع ما بين الثلث الى العشرة وعن قتادة الى التسع والسبع مستويا
فيه المذكر والمونث ويقول في العدد المنيف بضعة عشر رجلا وبضع عشرة

امرأة بالها في المذكر وبحذفها في المونث كما تقول ثلثة عشر رجلا وثلث
عشرة امرأة وكذا بضعة وعشرون رجلا وبضع وعشرون امرأة وفي الصحاح
ان تاءه مكسورة وبعض العرب يفتحها وقوله ثم بالعطف لفظ ما تقدم
الى تسعة وتسعين يعني انك تاخذ الاثنين والثلثة الى التسعة بلفظ المتقدم
اي المعلوم حكمه للمذكر والمونث فيما تقدم وتعطف عليه الفاظ العقود
الى تسعة وتسعين فتقول للمذكر اثنان وعشرون الى اثنين وتسعين وللمونث
اثنان وعشرون الى اثنتين وتسعين وتقول ثلثة وعشرون الى تسعة وتسعين
للمذكر وهكذا حتى تنتهي الى تسعة وتسعين وللمونث ثلث وعشرون الى ثلث
وتسعين وهكذا حتى تنتهي الى تسع وتسعين قوله في الشرح يعني انك
تاخذ المفرد من العشرات واراد بالمفرد من العشرات الواحد والاثنين
والثلثة والاربعة الى التسعة واراد بالعشرات العقود وانما سماه
بمفرد العشرات لتحققه في ضمن كل عقد فصح وعكس ان يفهم من قوله المفرد
من العشرات المفرد اي المختار من العشرات اي العقود ويكون خلاصة
المعنى ان ما هو من العقود في هذه المرتبة مضموم الى العقود بالعطف
لا بالتركيب المزجي **قال** مائة والف يعني اذا تعديت عن مرتبة
العشرات الى مرتبة المئات والالوف قلت للمذكر والمونث بلفظ واحد
نحو مائة رجل والف رجل ومائة امرأة والف امرأة ولا تحذف التاء من مائة
للمذكر لانها صارت كالعوض من المحذوف ولا يؤتى بالتاء في الالف
للمونث لئلا تثقل لفظا مع انه مستثقل معنى وكذلك تقول في التثنية

ماتنا

مائتا رجل ومائتا امرأة والفا رجل والفا امرأة وترك ما من المائة والمائتين
اي لم يبين حكمه لانه قد تبين بقوله ثم على ما تقدم فيما بين المائة والمائتين من الاحاد
والمركبات والعقود على ما تقدم لحكمه للمذكر والمونث وما بين المائتين والالف
على ما تقدم الا انه سيبين ان مائة اذا وقعت مميزا للثلثة تكون على خلاف
القياس وما بين الالف والالفين على ما تقدم **قال** وفي ثماني عشرة
ان كانت تاءه فالقياس ان تكون مفتوحة لانها ياء قبلها كسرة لها الفتح
لان عجز المركب كتاء التانيث وما قبل تاء التانيث مفتوح لانها تشبه الف
التانيث ولذلك ما قبل ما اشبه تاء التانيث يجب ان يكون مفتوحا واذا ثبت
وجوب فتح تاء ثماني عشرة فالقياس ان يحملها لان الياء بعد الكسرة تحمل الفتح
بدليل رايت قاضيا وقاضية فيقال ثماني عشرة بفتح الياء كما قرئنا وجاز اسكان
ياء ثماني عشرة على سبيل التخفيف مع كونه مركبا واذا جاز في مثل بادا رهند
عفت الا اثافيها اسكان الياء من اثافيها مع ان فتحها اعراب والاعراب
يحافظ عليه لدلالته على المعنى ولذلك يشغل الساكن قبل حرفه في الوقف
في نحو النقر ولا ينقل حركة البناء في نحو قبل وامس فاسكان ياء ثماني عشرة
اجوز وان كان ياء ثماني عشرة محذوفة فالوجه بقاء الكسرة على النون ليدل
على الياء المحذوفة كما في قوله كانى القاض اذا حذفت الياء وجاء فتحها عند حذف
الياء وهو شاذ والذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله لجعل
موضع للكسرة فتحه لتخف **قال** ومميز اسم العدد يحتاج الى مميزه
المستقر فالمصنف بعد الفراغ عن ذكر احكام اسم العدد شرع في ذكر مميزه وابتدا

حكمه

وجب

بهامد

ذكر مميز الثلثة اذ لا مميز لواحد واثنان لما سيجئ ذكره فان قيل ان مميز الثلثة
الى العشرة مخفوض مجموع اما الخفض فلانهم استعملوها مضافا وانما
استعملوها لان ما بعده هو المقصود بدليل ان الثلثة مبهم يصلح لكل شئ ولا
يتبين منه شئ فلما قصد الى تبيينها اضيف قال المصنف في شرح
المفصل كما يضاف نفس وذات فيشعر باستغنائه عما بعده وبكونه مقصودا وسيجئ
في شرح قوله ومميز احد عشر كلام منقول عن المصنف مشير الى هذا التوجيه والدليل
على ان الثلثة ليس بمقصود وانما المقصود ما بعده ان الصفة [illegible] له لا للثلثة
مثل قوله تعالى انى ارى سبع بقرات سمان فجار الصفة له لا للعدد فان قيل
هذا منقوض باحد عشر الى تسعة وتسعين فان هذا المعنى موجود فيه مع انه غير
مضاف فالجواب ان المانع من الاضافة موجود فيه اما في العقود
فلانه لو اضيف لم يخل اما ان يثبت نونه او يحذف وكلاهما فيه خروج عن القياس
لانه اذا حذف فيها حذف حرف من كلمة ليست كنون مسلمين وان اثبت نونا
حتى بها للدلالة على الجمع فلما تعذرت اضافته وجب نصب المميز واما في احد عشر
وبابه من المركبات فكراهة ان يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد فان قلت
فقد قالوا في اضافة المركب الى غير مميزه خمسة عشر زيد وهذه خمسة عشرك
فجعلوا في هذه الصورة ثلثة اسماء كالاسم الواحد قلت ليس هذا الذي
ذكرتم مثل ما ذكرنا وذلك لان المضاف اليه ثم اى فيما ذكرنا هو المقصود بالاول
في المعنى وانما جئ به لبيان المضاف وكان الجميع كالشئ الواحد والمضاف
ههنا اى فيما ذكرتم مغاير للاول فلم يكن معه كالشئ الواحد واما الجمع

في تمييز الثلثة الى العشرة فلطابق العدد في جمعه وجمع مميز الثلثة
قد يكون لفظا كقولك ثلثة رجال وقد يكون معنى كقولك ثلثة رهط
قال الا في ثلثمائة هذا استثناء من قوله مجموع لانهم قد جمعوا
مائة اذا وقعت مميزا للثلث الى التسع وكان القياس ان تجمع على ما تقدم
فيقال ثلث مئات او مئين ولكنهم كرهوا الجمع لما تكرر في الجمع معنى التانيث
لان الجمع في المعنى مونث ومائة ايضا مونث فعاملوه بالخفة لذلك الا
ترى انك اذا قلت مئات امرأة فجمعت مائة صار فيما هو كالاسم الواحد تانيثا
وجمع فيه تانيث معنى فيجتمع ثلثة تانيثات فيما هو كالاسم الواحد فتركوا
جمعه لذلك بخلاف ثلثة رجال فان فيه تانيثين وقد فيه التانيث
المستفاد من جمع العدد اذ الثلثة مفرد وبخلاف ثلثة الاف فانه
عدم التانيث الذي في لفظ العدد اذ الالف مذكر قال
المصنف في شرح المفصل وقوله عز وجل ثلثمائة سنين فيمن قرأ بالتنوين
على البدل والا لزم الشذوذ من وجهين احدهما جمع مميز مائة والاخر
نصبه فاذا جعل بدلا لا خرج عن الشذوذين واستقام الاعراب فيكون
منصوبا على البدلية لا على التمييز كانه قال ولبثوا سنين وكذلك قوله تع
اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ في جمع لا غير واذا جعل بدلا
استقام الاعراب قال ابو اسحق لو انتصبت سنين على التمييز
لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة ووجهه انه فهم من لغة العرب
ان مميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة رجل فمميزها رجل وهو واحد من

المائة واذا كان كذلك وقلت سنين فيكون السنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة
واقل السنين ثلثة فيجب ان يكون تسع مائة وهذا اطرد في اثني عشر اسباطا
وقيل لو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على هذا النحو لان مميز اثني عشر فاذا واحدة من اثني عشرة
كان ثلثة كان الثلثة واحدا من اثني عشرة فيكون ستة وثلثين وطها هذا
كلامه وقال الامام العلامة مولانا فخر الدين الجاربردي الذي
ذكره الزجاج في ثلثمائة سنين لا يجري في اثني عشرة اسباطا لان السبط
ولد الولد اذا كان واحدا والاسباط جمعه وهم كانوا اثني عشرة قبيلة كل واحد
منهم اسباط لا سبط واحد ولو قال اثني عشرة سبطا لما استقام المعنى
فتامل وقد اشار جار الله الى هذا المعنى في الكشاف واما ابن الحاجب
فظن انه مثل ثلثمائة سنين وليس كذلك لما عرفت ولذلك قال الزجاج في سنين
دون اسباطا هذا ما قاله وقال ابن المالك زعم الزمخشري في
الكشاف ان اسباطا من قوله تعالى وقطعناهم اثني عشرة اسباطا تمييز ثم
قال فان قلت مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه فاجاب
بان المراد وقطعناهم اثني عشرة قبيلة وان كل قبيلة اسباط لا سبط
فاوقع اسباطا موقع قبيلة فمقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احدى عشرة
انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ولا باس بذلك عنده لو ساغ هذا
استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما نقوله اهل اللغة
ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب فعلى هذا معنا وقطعناهم
اثني عشرة اسباطا وقطعناهم اثنتي عشرة قبائل فاسباط واقع موقع قبائل لا موقع

قبيلة فلا يصح كونه تمييزا والتمييز محذوف هذا كلام ابن المالك وقال
الامام الحديثي الظاهر ان الزمخشري اعرف باللغة وليس المفهوم
من الصحاح ان اسباطا واقع موقع قبائل حتى لا يصح جعله تمييزا ونحو ما
ذكره الزجاج في سنين في اسباطا قال ومميز احد عشر يعني
ان مميز احد عشر الى تسعة وتسعين يكون منصوبا مفردا اما نصبه فلما
تقدم من اضافته واما افراده فلانه انما جاء لبيان الذات مثله في عشرين رجلا
وهو حاصل بالافراد كما يحصل بالجمع وكان الافراد اخف فان قيل
ينقض هذا بتمييز ثلثة واخواته قلت اجاب عنه المصنف في شرح
المفصل من وجهين احدهما انه لم يقصد هنا بالذات الاسم المتقدم بخلاف
الاول فانه قصد بالاسم الثاني عين المقصود الاول لانه مشابه قولك نفس
زيد على ما تقدم وليس العشرون كذلك لان رجلا معها كالصفة بعد تمام الموصوف
فلا يلزم من جمع قولك ثلثة رجال مع كونه مضافا الى المقصود مشابه ذات
زيد جمع رجلا بعد تعذر اضافته في قولك عشرون رجلا الاخر وان سلمت
المساواة الا انه اغتفر في الاول لكونه جمع قلة لفظا ومعنى او معنى لا لفظا
بخلاف فانه جمع كثرة وجمع الكثرة مستثقل ردا الى الواحد في الموضع الذي هذا
يعني ذكر الواحد عنده الا ترى انه فعل مثل ذلك في التصغير فقيل
احمال في تصغير احمال واعتبر لفظ جمع القلة وقيل في تصغير جمال جميلات
ولم يقل جميل استثقالا لجمع الكثرة فردا الى الواحد ومميز مائة تمييز المائة
والالف وتمييز تثنيتهما اي تثنية الالف والمائة وتمييز جمعه اي جمع الالف

مخفوض مفرد وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعهما اذ تقدم ان المائة في العدد
لا تجمع كقولك ثلثمائة درهم كما تقدم عند ذكره ولو قال وجمعهما لكان خطأ مثال ذلك
مائة رجل والف رجل ومائتا رجل والفا رجل وميات رجل والاف رجل وانما
كان مخفوضا لانه امكن اضافته على قياس اصل العدد وكان اولى وانما قلنا
امكن اضافته لان نون مائة والف ونون التثنية فيهما ونون جمع سايغ
اسقاطه للاضافة كنون ثلثة الى عشرة فيكون مقتضى الاضافة موجودا والمانع
منها منتفيا فيجب الاضافة واما كونه مفردا مع ان القياس جمعه كما جمعوه
في ثلثة دراهم للعلة المتقدمة ولانه عدد في معناه كثرة فكرهوا جمعه لئلا
يضم الثقل اللفظي الى الثقل المعنوي فاتوا به مفردا لذلك قال
واذا كان المعدود يعني اذا كان المعدود مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا
او بالعكس وهو ان يكون المعدود مذكرا واللفظ مونثا فوجهان يعني يجوز
اعتبار اللفظ والمعنى مثال الاول ثلثة شخوص اذا قصدت بالشخوص
المونث فالمعدود فيه مونث بالفرض واللفظ مذكر فان لفظ الشخص مذكر
فلك ان تعتبر اللفظ فتقول ثلثة اشخص بالحاق التا ولك ان تعتبر المعنى
فتقول ثلث اشخص بطرح التا مثال الثاني ثلث انفس واريد بها الذكور والمعدود
فيه مذكر لانا فرضناه كذلك واللفظ مونث فان لفظ النفس مونث فلك ان
تعتبر اللفظ فتقول ثلث انفس بطرح التا ولك ان تعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس
بالحاق التا واعتبار اللفظ اقيس لانهم لما حكموا على هذه الالفاظ بالتذكير
والتانيث لم يعتبروا مدلولاتها الا ترى انك تقول شخص حسن ذاته فتعتبر اللفظ

وان

وان كان مونثا وتقول حسنة ذاتها فتعتبر اللفظ كذلك واذا كان رجلا و
الدليل عليه قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم ولولا مراعاه اللفظ
لم يقل واحدة قال المصنف في امالي الكافية فاما اذا قلت ثلثة
شخوص واريد بها الذكور وثلث انفس واريد بها المونث فليس في الاول الا اثبات
التا وليس في الثاني الا حذفها وليس مما نحن فيه لتطابق اللفظ والمعنى على
جهة واحدة وما نحن فيه مفروض في مخالفة اللفظ للمعنى باعتبار التذكير
والتانيث ولاجل ذلك ساغ الوجهان نظرا الى اللفظ تارة والى المعنى
اخرى قال ولا مميز اعلم ان الفاظ العدد انما قصد بها
الدلالة على النصوصية العدد لما لم يكن الجمع مفيدا ذلك فانه لو قيل رجال
لم يعلم عددهم ولو قيل ثلثة واقتصر على العدد لم يعلم ما هو اي الحقيقة
فاحتيج الى ضم العدد مع المميز ليعلم نصوصية العدد والحقيقة فلما كان
مميز الواحد والاثنين وهو رجل ورجلان يغني عن المعنيين جميعا لان رجلا كما انه
يدل على الحقيقة كذلك يدل على نصوصية العدد وكذلك رجلان يدل على الحقيقة
ونصوصية العدد استغني عن لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا
اثنا رجلين لما علمت من ان قولهم رجل ورجلان يغني عن المعنيين جميعا فكان
ذكر العدد ضايعا وكذلك جميع اسماء الاجناس ومنها قولك درهم ودرهمان
فلا يقال واحد درهم ولا اثنا درهمين وانما قال لافادته النص المقصود بالعدد
ولم يقل لافادته الحقيقة والنص المقصود بالعدد لان الاول مفروغ عنه
فلذلك لم يتعرض له والمراد من النص ما يفيد معنى ولا يحتمل غيره فان قيل

في عبارة المصنف نوع منافاة وذلك لان قوله ولا تمر واحد واثنان يدل على
ترك المميز وذكر العدد وقوله استغنا بلفظ تمييزه عنهما يدل على ذكر المميز وترك
العدد فالجواب ان المراد من قوله ولا تمر واحد واثنان هو انه لا يجمع
بينهما وبين مميزهما فيندفع المنافاة بهذا على ان دلالته على ترك المميز وذكر العدد
ممنوع بناء على ان صدق السالبة يمكن ان يكون بانتفا الموضوع قال
ويقول للمفرد قال المصنف في شرح المفصل هذا الفصل لتعريف الاسما
الموضوعة لواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه
كقولك الثالث والرابع فقولك الثالث اسم لواحد باعتبار الثلثة اما لكونه احدهما
او مصيرها او مذكورا ثالثا ولم يذكر في الكافية المعنى الثالث ولا في المفصل وقوله
ويقول للمفرد من المتعدد يعني به انك تشتق من لفظ العدد اسما للمفرد من معدوده
تارة باعتبار التصيير لان ذكر المفرد صيّر ما انضم اليه على العدد المشتق هو من اسمه
بانه انك اذا قلت زيد ثالث اثنين فالمفرد الذي هو زيد صيّر الاثنين بسبب دخوله
فيهما وانضمامه اليهما ثلثة والثلثة عددا شتق الثالث منه ومبداه باعتبار
التصيير الثاني لانه لا بدّ في هذا الاعتبار من ان نضم المشتق الى عدد اقل منه
بواحد ولا عدد اقل من الواحد فلا يكون الواحد مبدا في هذا الاعتبار فيقول
الثاني للمذكر والثانية للمونث الى العاشر للمذكر والعاشرة للمونث فالتذكير
والتانيث في المشتق باي اعتبار كان من الاعتبارات الثلثة جاريان على القياس
لان تانيث الثلثة للمذكر ثمه انما كان باعتبار انها جماعة كما تقدم واما المشتق
فلا تعدد فيه اصلا فانه اسم لواحد باعتبار عدد ما فان كان ذكر الواحد مذكرا فيجب

تذكير

تذكيرها اشتق له وان كان مونثا فيجب تانيثه وقوله لا غير اي لا يتعدى باعتبار
هذا المعنى اي باعتبار تصيير العاشر والعاشرة لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا
عددا اقل منه بواحد الى ذكر العدد الذي اشتق منه فيكون مبنيا على الفعل
الا ترى ان قولك رابع ثلثة انما هو من قولك ربعت الثلثة اذا كملتهم بنفسك اربعة
فجاء رابع ثلثة من ذلك فهو فرع على قولك رابع ثلثة اي مصير الثلثة اربعة وانما
يكون ذلك اي ربعتهم فيما كان اقل منه بواحد واما ما زاد على العشرة فليس له فعل
بهذا المعنى ولا غيره فيبني منه اسم الفاعل لذلك اي للتصيير وغيره وانما هو اسم محض
فاذا اضيف كاضافة الاسما يمتنع ان يكون باعتبار الفعلية فيمتنع ان يكون
للتصيير لان التصيير اعتبار الفعلية قطعا فوجب ان يكون اضافته على الوجه
الذي اضيف باعتبار الاسمية وتارة اخرى باعتبار حاله من غير ان يتعرض فيه
الا انه مصير لكن معناه واحد من جملة هذا العدد فاذا قلت الثاني بهذا المعنى
فمعناه انه واحد من اثنين وقيل لهذا الاطلاق انه باعتبار الحال لانك
اذا قلت زيد ثاني اثنين فقد بينت حال زيد وهي كونه واحدا من اثنين ومبداه
في هذا الاعتبار الواحد الا انه بدل الواحد والواحدة بالاول والاولى لان
لفظ الواحد لفظ اسم العدد فلو استعملوه لهذا المعنى لاشتبه بالواحد
الذي للعدد الاصلي واذا لم يتعرض في هذا المعنى الى انه مصير استعمل
فيما زاد على العشرة لذهاب المانع لما علمت من ان التصيير مانع عن ان يتعدى
العاشر والتقدير انه لا تصيير فيه فيكون المانع عن تعدي العاشر منتفيا
فيستعمل فيما زاد على العشرة ايضا فيقول الحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في

المونث وكذلك الى التاسع عشر والتاسعة عشرة وهذه المركبات مبنية وانما
بنيت للتركيب المقتضي لبناء الاسمين معا مثله في احد عشر والدليل على ان هذا التركيب
يقتضي بناء الاسمين معا هو انه تضمن ثانيه الحرف لان المعنى تاسع وعشرة بدليل مجيء
الواو ظاهرا في قولك الثالث والعشرون بهذا المعنى اي بمعنى الحال الا انه ثم لم يحذف
منه الواو ولم يبن كما في ثلثة وعشرين وههنا حذفت الواو فبنيا كما في ثلثة عشر
وقد وقع في بعض المصنفات الحادية عشر الى التاسعة عشر في المونث وكذلك وقع
في المفصل وهو غلط لانهم كما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر انثوا الاسمين
في الحادية عشرة الى التاسعة عشرة وانما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر
لانه اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر وثلث عشرة فانه للجماعة
على ما تقدم واعلم ان نسخ المفصل المصححة المعتمد عليها الواقعة الينا
وقع فيها الحادية عشرة والثالثة عشرة الى التاسعة عشرة بتانيث الاسمين للمونث ولعل
المفصل الواقع الى المصنف وقع فيه الحادية عشر تارة وباعتبار الحال اخرى
تقول في المعنى الاول وهو الذي باعتبار التصيير ثالث اثنين يعني انك اذا اضفته
في المعنى الاول فانما تضيفه الى عدد اقل منه بواحد لان التصيير لا يتحقق ولا يتصور
الا بهذا فلو اضفته الى عدد اكثر منه او مساو او اقل منه باثنين او اكثر فسد
معنى التصيير لما قاله المصنف في شرح المفصل من انه لا يستقيم ان تقول هذا ثالث
ثلثة اذ الثلثة لا يصيرها واحد يدخل معها ثلثة لكونها تكون اربعة وكذلك
لا تقول رابع خمسة لانه بعد اذ الخمسة لا يستقيم ان يزيد فيها واحد فيصير
اربعة وهي ستة ولا يستقيم ان تقول هذا رابع اثنين اذ الواحد لا يصير الاثنين

...الاول وتذكر الثاني
...المصنف قوله
...يعني ومن اجل انك
...المفرد باعتبار التصيير

اربعة

اربعة قوله في الشرح وكذلك رابع وخامس على هذا التقدير يعني لو اضفت
رابعا على تقدير ان يكون بمعنى التصيير فانما تضيفه الى عدد اقل منه بواحد
وكذلك خامس من التصيير قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا
خمسة الا هو سادسهم وتقول في المعنى الثاني ثالث ثلثة فتضيفه الى
موافقه في العدد لان المعنى واحد منه فلو اضفته الى اقل او اكثر فسد
المعنى لان الثالث في هذا المعنى ليس واحدا من اثنين ولا من اربعة وانما هو
احد ثلثة اقول وتقريره ان الثالث في هذا الوجه وان كان
بمعنى واحد لكن اي واحد تفق وانما هو واحد من العدد المشتق هو منه
وهو الثلثة ولذلك سمي ثالثا فلو اضيف الى الاقل او الاكثر لا يكون واحدا
منه بل من غيره فيختل المعنى المراد واعلم ان جار الله حكم في المفصل
باضافته في هذا الوجه الى المساوي وقال المصنف في شرح المفصل
وجاز لك ان تضيفه الى عدد اكثر فتقول في تفصيل جملة هي عشرة ثالثها كذا
ورابعها كذا ومعناه الواحد من العشرة الذي ذكره في موضع العدد المشتق
هو منه ولم يذكر جار الله هذا المعنى وهو جائز كثيرا هذا كلامه وقال
الامام الحديثي وهذا الذي ذكره في شرح المفصل هو الحق لان الرابع ليس
واحدا من الثلثة ولكنه واحد من الخمسة وما فوقها لان في الخمسة وما
فوقها الاربعة اقول فيما ذكره المصنف في شرح المفصل نظر وذلك
لان الواحد من العشرة لا يتعين ان يكون ثالثا وان اخذ الواحد باعتبار
ذكره في موضع الثلثة اعني باعتبار انه مذكور ثالثا لا يكون من المعنى الثاني

فى شئ وانما يكون من المعنى الثالث الذى لم يتعرض له جار الله فى المفصل ولا
المصنف فى الكافية واما ما قاله الحديثى فليس بصواب لما علمت من ان
رابع الخمسة لا يكون واحدا من العدد المشتق هو منه بل من غيره لكنه يجب
ان يكون واحدا منه فى المعنى الثانى كما قررنا ومن المعنى الثانى قوله تعالى
لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة **قال** ونقول حادى عشر
يعنى انه اذا زاد على العشرة لا يستعمل الا على المعنى الثانى كما تقدم من تعذر
المعنى الاول فيما فوق العشرة فلا يضاف اذن الاولى مساوية فى العدد
لما علمت من وجوب الاضافة فى المعنى الثانى الى المساوى فيقول حادى
عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وحادية عشرة احدى عشرة الى تاسعة
عشرة تسع عشرة اقول وقد يتجاوز بالمعنى الثانى عن التاسع عشر كما يقال
الثالث والعشرون بهذا المعنى غاية انه لا يضاف فان الاضافة غير لازمة
فى المعنيين جميعا كما سنبين عنه ظاهر عبارة المصنف فالمراد من قوله الى تاسع عشر
تسعة عشر هو ان التركيب ينتهى اليه لان ما فوقه يكون بالعطف كما فى العدد
الصريح وان شئت حذفت عشر من الاول تخفيفا فقلت حادى احد عشر للمذكر و
حادية احدى عشرة للمونث الى تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة لان ذكر
المحذوف لا يلبس فيجوز ان يكون محذوفا للعلم به وينبغى ان يكون الاول على
هذه اللغة معربا لذهاب التركيب المقتضى للبنا والله اعلم بالصواب
قال المذكر والمونث الاصل منهما هو المذكر لانه لا يحتاج الى
علامة والمونث يحتاج اليها وغير المحتاج يكون اصلا بالنسبة الى المحتاج

وانما قدم تعريف المونث مع ان الانسب تقديم الاصل لان تعريف المذكر يشتمل
على سلب تعريف المونث والسلب مسبوق بالايجاب فى التعقل والذكر فقال
المونث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه يعنى ما ليس فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا واراد بقوله لفظا مثل قولك ضاربة وطلحة
وصحراء وذكرى وبالتقدير مثل قولك اذن وعين فان التا مقدرة لقولك اذينة وعيينة
ويجيها فى التصغير يدل على انها مرادة اولا يجى التا فى صيغة المصغر فانها لا
اذا كانت ثابتة فى صيغة المكبر لفظا نحو ضويربة فى تصغير ضاربة او تقديرا نحو
اذينة فى تصغير اذن ولم يات فى التقدير الا التا والالف مقصورة او ممدودة
فالاول نحو حبلى والثانية نحو صحراء وقد زاد بعضهم اليا فجعل علامة التانيث
ثلثا التا والالف واليا واستدل عليه بقولهم هذى امة الله فزعم انها للتانيث
وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة براسها للمونث او يكون اليا
بدلا من الها فى هذه فلا يكون من علامات التانيث كما لا يعد الها المنقلبة من
التا فى الوقف منها وايضا الكلام فى المذكر والمونث اللذين فى قسم المتكلم وهذى
من قسم المبنيات فلا يكون لذكر الها معهما وجه **قال** وهو حقيقى قسم
المونث الى قسمين حقيقى ولفظى فالحقيقى ما بازائه ذكر فى الحيوان كامراة لان
بازائها رجلا وناقة لان بازائها جملا يعنى ان المونث الحقيقى ما هى صاحبة
فرج وانما عدل عنه مراعاة للادب لسماجة التلفظ بلفظ الفرج او لان الخنثى
قد يكون مذكرا مع انه صاحب فرج ولا فرق بين ان يكون فيه تا لفظا او مقدرة
كجدى وعناق فان تحقق الحقيقى بهذا لا بوجود التا فى لفظ واذا كان كذلك فكل مو

وانما

يكون بازائه ذكر في الحيوان يكون مونثا حقيقيا سواء كان في لفظه التاء او لم
يكن واللفظي بخلافه وهو ان لا يكون بازائه ذكر في الحيوان وصدق
اما ان لا يكون بازائه شيء اصلا واما ان يكون بازائه شيء ولكن لا يكون ذكرا من الحيوان
واما بان يكون بازائه شيء من الحيوان لكنه لا يكون ذكرا فالاول كعين والثاني
كظلمة فانها بازائها شيء وضع لها النور لكنه ليس حيوانا والثالث كحمامة
بيانه ان حماما وحمامة مما بينه وبين واحده التاء كتمر وتمرة فتاء حمامة تكون
للوحدة فحمامة تكون واحدا منها وذكر الواحد قد يكون مذكرا وقد يكون مونثا
فان كان مونثا يكون مونثا حقيقيا لان بازائه ذكرا من الحمام وان كان مذكرا
يكون مونثا لفظيا لانه وان كان بازائه شيء من الحيوان وهو انثى الحمام لكنه ليس ذكرا
وعلمت من هذا ان حمامة بتاء الوحدة لا يلزم ان يكون مونثا حقيقيا بل يجوز ان يكون
مونثا لفظيا بناء على كونه مذكرا كما قررنا وكذلك كل ما كان من قبيل ما بينه وبين واحده
التاء كدجاجة وبطة ونملة وعلمت ايضا انه لا فرق بين ان يكون المونث اللفظي
حيوانا او غيره فالثاني كظلمة وعين والاول كدجاجة وحمامة اذا قصد به مذكر
فانه مونث لفظي ولذلك اي ولكون دجاجة المقصود به مذكر مونثا لفظيا كان
قول من زعم ان النملة في قوله تعالى قالت نملة انثى لورود تاء التانيث في قالت
وهما لجواز ان يكون مذكرا في الحقيقة وورود تاء التانيث كورودها في فعل المونث
اللفظي ولذلك اي لجواز ان يكون النملة مذكرا وورود تاء التانيث كورودها في
فعل المونث اللفظي يقال عندي ثلث من البط ذكور وتقريره ان يقال لو كان
التانيث في قالت ليس الا لان الفاعل انثى لم يجز ان يقال عندي ثلث من البط ذكور

فالذي

فالذي جوز الاتيان بالعدد المونث مع التصريح بالتذكير يجوز الاتيان بعلامة التانيث
وان كان مذكرا هكذا قرره المصنف في شرح المفصل فان قيل يلزم عليكم ان يجوزوا
قالت طلحة وشبهه من اسماء الاعلام اعتبارا للفظها مع انه لا يعتبر لفظها ولا يونث
مسندها ولا عددها قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بانه لا
يلزم لما ذكرنا من الاتفاق على تجويز هذه شاة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه
طلحة فدل ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك ان طلحة علم قصد فيه الاخراج
عن موضوعه وجعله لمذكر فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى وليس كذلك
باب شاة ونحوها على ان بعض الكوفيين التزم جواز هذه طلحة وقالت طلحة وان كان
مذكرا وليس ذلك بشيء هذا ما ذكره المصنف في شرح المفصل وعلم منه سان الملازمة
الواقعة في الشرح اعني قوله ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبارا للمدلول الاول
وذلك لان تانيثه لما صار نسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمي فيكون كانه مذكر
بالنظر اليه فيمتنع اعتبار التانيث بالنظر الى الموضوع العلمي فيكون بين التانيث
والمدلول العلمي منافاة فكما اعتبر التانيث ينتفي اعتبار المدلول العلمي فيتحقق
اعتبار المدلول الاصلي لضرورة الحصر وما في الشرح ظاهر مما نقلناه من شرح
المفصل قال واذا اسند اعلم انه اذا اسند الفعل الماضي
الى المونث مطلقا يعني من غير تقييد بانه ظاهر ومضمر حقيقي او غير حقيقي فيلحق
تاء التانيث الساكنة بالفعل واذا كان المراد من المونث مطلق المونث يكون المراد
من قوله فبالتاء مطلق الالحاق اي من غير تقييد بانه على سبيل الوجوب او على سبيل
الجواز كقولك قامت هند وهند قامت واعجبتني العين والعين اعجبتني والحاقهم

هذه التا للايذان من اول الامر بان الفاعل مونث وقال ابن المالك وجوا
تاء التانيث ان يكون ملحقا بالفاعل لانه يدل على معنى فيه والعلامة انما يكون
في المعلم اللازم لم يوثق به لان بعض الاسما يتحد فيه لفظ المذكر والمونث كربعة
وهمزة وفروقة وراوية وحسب وصبور وقتيل ومذكار فلو اتصل بفعل ولا يعد
فيه لان فاعله كجز منه فيجوز ان يتصل به ما يدل على معنى فيه كما جوز ان يتصل
بالفاعل علامة رفع الفعل نحو يضربان ويضربون ثم ان كان المونث حقيقيا لزم
لزم التا في ظاهره ومضمره لمطابقة المعنى واللفظ جميعا وان كان المونث غير
حقيقي لزمت التا في الفعل اذا اسند الى مضمر ذلك المونث واذا اسند الى ظاهره
ففيه الخيار فتقول في الاول العين اعجبتني بالتا لا غير وفي الثاني اعجبني واعجبتني
العين باثبات التا وحذفها وانما جاز ذلك في الظاهر لان التانيث فيه لفظي لا
معنوي وفي لفظه ما يشعر به فاستغنى عن الحاق التا في الفعل لذلك ولم يستغن
عنها في مضمره لفوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه مونثا فان قيل
نعلم كونه مونثا من الظاهر المقدم المرجوع عليه او من الضمير فالجواب انه
قد يتقدم المذكر ايضا كما تقدم المونث فلا يعلم من هو مما تقدم وكذلك لا يعلم من الضمير
من هو لان الضمير مستتر وصيغة الضمير الراجع الى المونث في هذا الموضع اي في
موضع الاستتار مثله للمذكر في انه لا يعلم من هو لان كل منهما بتقدير عدم لحوق التا
لانه لا يعلم حينئذ خصوص الضمير والعلم بمن هو من الضمير متوقف على العلم بخصوص
الضمير قطعا وقال المصنف في شرح المفصل تاء التانيث انما جي بها
ليدل على ان الفاعل مونث فاذا اسند الى الظاهر فالظاهر بنفسه يدل على التانيث

فاستغنى

فاستغنى عنها وليس في الضمير ما يرشد الى ذلك فلم يستغن عنها الاخر هو انه اذا تاخر
علم انه فاعل برفعه واذا لم يتاخر وكان مضمرا وقد يتقدم هو وغيره من المذكرات فلا
نعلم هل هو للمذكر او المونث الاخر هو انه اذا كان مضمرا قد يكون مستترا فجعل له لفظ
يدل عليه بخلاف الظاهر هذا ما قاله في شرح المفصل ويمكن حمل ما وقع في الشرح
من قوله وفي لفظه على ما ذكره في هذه الوجوه الثلثة وحكم المثنى مما ذكرناه في المونث
على اختلاف اقسامه من الحقيقي واللفظي وظاهره ومضمره حكم المفرد فلذلك تقول قامت
الهندان والهندان قامتا والعينان اعجبتاني بفتح الحا والتا في هذه الثلثة التي
هي ظاهر الحقيقي ومضمره ومضمر غير الحقيقي وتقول اعجبني العينان واعجبتني العينان
فيكون بالخيار فيها اي في هذه الصورة وهي ظاهر غير الحقيقي كذلك كما في المفرد في
احكامه وكذا ايضا واذا فصل بين الفعل وظاهر المونث اللفظي حسن حذف التا اكثر منه
لو لم يفصل فقولك جاء الزيدين بنته احسن من قولك جاءت بنته الزيدين بالـ
وحكم اذا اسند الفعل الى الجمع فاما ان يكون اسند الى ظاهره او اسند الى مضمره
فان اسند الى ظاهره فحكمه حكم ظاهر غير الحقيقي فيكون الحاق العلامة وحذفها
جايزا كما اذا اسند الى ظاهر غير الحقيقي واراد بقوله مطلقا جمع مذكرا او مونث
يعقل او لا يعقل فهذه اربعة اقسام فلذلك اي فيكون حكم ظاهر غير الحقيقي بقوله
جاءت الرجال والزينبات وجاء الرجال والزينبات وجرت العيون وجرى
العيون ومضت الايام ومضى الايام باثبات التا في الفعل وحذفها ووقع في
اكثر نسخ المتن استثناء ظاهر جمع المذكر السالم عن ظاهر الجمع ومعناه انه يمتنع
التا في المسند الى ظاهر الجمع المذكر السالم نحو الزيدون والضاربون فلا يقال

في هذه العا…

بالنعل…

١٣٣

الجمع مطلقا حكم…

جاءت الزيدون والضاربون بل يجب ان يحذف التاء ويقال جاء الزيدون والضاربون
لان حق التاء ان يلحق الفاعل لكن منع منه مانع فانه متصل بالفعل فالمتصل بالفعل
لفظا مقدرة الفاعل ومتصل به تقديرا لكنه يمتنع تقديره في الجمع الذي هو بالواو
والنون لان التاء مانع جمع ما هو فيه بالواو والنون ولو تقديرا كما في هند فيكون منافيا
للجمع بالواو والنون فيكون ممتنعا اتصاله به فاذا امتنع اتصاله به يمتنع اتصاله
بفعله واما اثبات التاء في الاقسام الاربعة فلانها في المعنى جماعة واما حذفها
فلان تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي اذ ليس بازاء الجماعة ذكر من الحيوان فان
قيل جمع المونث مثل الضوارب تانيثه معنوي فالجواب انه
لم يعتد به لانه ان اعتبر فيه الجماعة فليس بازائها ذكر وان اعتبر مفرده اعني ضاربة
فلفظ المفرد فيه غير باق ضرورة كونه جمع المكسر بخلاف المثنى فانه يصح اعتبار
مفرده لان لفظ الواحد فيه باق مراد فما سند الفعل فيه اجدر فان قيل
ينبغي ان يجب الحاق التاء في جمع المونث المصحح مثل الزينبات والمسلمات
فان لفظ المفرد فيه باق مرادا كما في المثنى فالجواب عنه من وجهين
احدهما انه لم يفعل ذلك اي لم يلتزم الحاق التاء في مثل الزينبات وان كان
لفظ المفرد فيه اجراء لباب الجمع مجرى واحدا ولان الجمع بالالف والتاء
يجري في صفات من لا يعقل وان كان مذكرا نحو الضاربات للجمل وفي صفات
من يعقل اذا كان مونثا نحو الضاربات للنساء فكرهوا ان يلتزموها في الجمع
في مثل الضاربات فيوهم انه مونث حقيقة في الجميع فاعتبروا فيه الجماعة
واعترض عليه الامام الحديثي قائلا للخصم ان يقول لا خلاص من التوهم اذا جاز الحاق

التاء بالمسند الى الضاربات للنساء والجمل واقول لقائل ان يقول من
جانب المصنف الالتباس دائم بتقدير وجوب الاتيان بالتاء واما بتقدير الجواز
فلا ولا يخفى ان تحمل الثاني اسهل وهذا نظير ما قاله التصريفيون من انه لم يفرق
بين الاسم والصفة في فعلى بفتح الفاء من الواو ولا في فعلى بضم الفاء من الياء وفرق
بينهما في فعلى بفتح الفاء من الياء وفي فعلى بضم الفاء من الواو لان ذوات الواو
في الاول وذوات الياء في الثاني قليلة واذا قلت قل وقوع ووقوع اللبس فيها واللبس
القليل مغتفر واما ذوات الياء في القسم الثالث وذوات الواو في الرابع فكثيرة
فيفرق بين الاسم والصفة فيهما لئلا يحصل اللبس الكثير قال
وضمير العاقلين اعلم انه وقع في اكثر نسخ المتن استثناء جمع المذكر المصحح
عن ضمير الجمع والمصنف افرد حكمه عن حكم سائر الجموع في المنظومة فعلى هذا نقول
اذا اسند الفعل الى ضمير الجمع فذلك الجمع اما ان يكون جمع المذكر السالم او غيره
والثاني اما ان يكون جمع المذكر العاقل او غيره والثاني ثلثة اقسام فالمجموع
خمسة اقسام مذكر مصحح ومذكر يعقل ومذكر لا يعقل ومونث يعقل ومونث
لا يعقل فالقسم الاول يمتنع التاء بالفعل المسند اليه لما مر في اسناده الى
الظاهر بل يجب ان يلحق به الواو فيقال الزيدون جاؤا ليدل على انه منسوب
الى متعدد والقسم الثاني يجب ان يلحق بفعله اما التاء او الواو فيقال الرجال
فعلت وفعلوا والاقسام الثلثة الاخيرة يجب ان يكون فعلها اما بالتاء
واما بالنون مثل الايام مضت ومضين والنساء فعلت وفعلن والعيون
جرت وجرين فاما الاتيان في جميع الاقسام الاربعة بالتاء فلانها جماعة

فاتى بضمير الواحد المونث على تاويل الجماعة واما الاتيان بفعلوا اى بالواو في
جمع المذكر العاقل وفعلن اى بالنون في غيره فلانها جموع فقصدوا ان يكون لها
ضماير يشعر بها واما تخصيصهم فعلوا للمذكر العاقل وفعلن لما سواه فلغرض الفرق بين
المذكر العاقل وغيره كما فعلوا ذلك اى كما فرقوا في غيره من الضماير والظواهر بين من هي لهم
اما الضمير فمثل هو هما هم واما الظاهر فمثل رجل ورجلان ورجال وانما خصوا
المذكر العاقل بالواو دون النون وخصوا غيره بالنون دون الواو ولم يعكسوا لان
الواو من حروف المد وحروف المد في هذا الباب اى في المذكر العاقل اقعد من الحروف
الصحيح لاصالتها بدليل اعرابهم الاسماء بحروف المد والافعال يعني امثلة الخمسة في
الفعل المضارع بالنون والاسم اصل بالنسبة الى الفعل فلذلك اعرابه يكون اصلا
بالنسبة الى اعراب الفعل فلذلك اى فلكون الواو اصلا باعتبار انها من حروف
المد خصوا مذكر العاقل الذي هو اعلى مرتبة من الاقسام الثلثة الاخيرة بالواو
وجعلوا النون لمن دونه في الرتبة وهذا الضرب من التفرقة يعني التفرقة بين جمع
المذكر العاقل وغيره بالواو والنون جار في جميع الضماير على اختلاف اصنافها
يقول في ضمير المرفوع المنفصل انتم بالواو ولجمع المذكر العاقل وانتن بالنون لغيره
وهم بالواو للاول وهن بالنون للثاني وكذلك في المنصوب المتصل ضربكم وضربكن
وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياهم واياهن واياكم واياكن وفي المجرور
غلامهم وغلامهن وغلامكم وغلامكن والله اعلم قال المثنى
عرف المثنى بقوله ما لحق اخره الف او يا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان
معه مثله من جنسه واللام من قوله ليدل متعلق بلحق ونبه بقوله من جنسه على

ان الاسما المشتركة لا تثنى باعتبار ما اشتركت فيه اى باعتبار مدلولاتها
المختلفة وانما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاته فاذا قلت قرآن فانما تعني به
حيضين او طهرين لا طهرا وحيضا وكذلك جونان واشباهها ودليله استقراء
لغة العرب وزعم بعضهم ان الاسما المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم كان يقع جمعا
معرفا باللام او مواضع العموم مثل ان يقع نكرة في سياق النفي عمت في مدلولاتها
المختلفة وهذا الذي ذكره المصنف من انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك
باعتبار مدلولاته المختلفة يشير الى ضعف قول اذ حكم الجمع في عمومه للمدلولات
المختلفة حكم التثنية بنا على انه لا قايل بالفصل واذا كان حكمهما في ذلك واحدا
فلو صح عمومها في مدلولاتها المختلفة اذا وقعت جمعا لصح تثنيتها باعتبار
مدلولاتها المختلفة لكن لا يصح تثنيتها باعتبارها لما ذكره المصنف فلا يصح
ايضا جمعها باعتبارها وقد اورد على ذلك اى على ما ذكره المصنف من انه لا يصح
تثنية الاسم المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة تثنية العلم المشترك
وجمعه فقالوا نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته
اذ العلم لم يوضع للقدر المشترك بين مدلولاته المختلفة وقد صح ان يقال
الزيدان والزيدون بالاتفاق فليصح ان يقال القرآن والقروء باعتبار المدلولات
المختلفة بمثل ما صح في العلم قال المصنف وهذا فاسد من وجهين
تقرير الوجه الاول ان مسمى العلم ذات شخص معين من غير نظر الى حقيقته
من كونه آدميا او غيره فاذا اجتمع معه مسمى آخر مثله فذلك العلم صح تثنيته
لان مسماه الثاني من جنس الاول اذ كل منهما ذات لشخص بعينه من غير اعتبار

مسمياته كما ان
لم يوضع للقدر المـ

لحقيقة ذكر الشخص ومثله قولك مضروبان الفرس والحمار فانه باعتبار مضروبيتهما
لا باعتبار حقيقتهما وقوله الا باعتبار ذات ما هي ذات لشخص بعينه معناه ان
العلم لا بد فيه من امرين الذات والتشخص لكن كل منهما مأخوذ لا من حيث الخصوصية
مطلقا يعني ان الذات لم يؤخذ من حيث هي ذات الانسان او الفرس او غيرهما بل
اخذ الذات من حيث هي ذات ما وكذلك التشخص لم يؤخذ من حيث انه تشخص زيد
او عمرو بل من حيث انه تشخص فقط فقوله بما هي ذات اشارة الى اخذ الذات لا من حيث
الخصوصية ولم يتعرض في التشخص لاخذه من حيث هو هو لانه لا يخفى اعتباره في
التشخص بعد ما علم وجوب اعتباره في الذات واما اعراب قوله بما هي ذات لشخص
بعينه فوجهه ان يقال انه بدل من قوله باعتبار ذات ويكون في موضع الحال
والثانية للملابسة وما عبارة عن الذات والتقدير لم يوضع العلم الا حال
كونه ملابسا ذاتا هي ذات شخص بعينه وتقرير الوجه الثاني انه لو سلم
ان العلم الذي فيه اشتراك كالمشترك بالنسبة الى مسمياته ولكن لا يلزم
من صحة الرد من صحة ~~هي~~ قرئين للحيض والطهر لان القرء اذا كان للحيض فهو
اسم جنس اذ له بهذا المعنى افراد وكذا اذا كان للطهر اذ له ايضا بهذا المعنى
افراد وقد صح تثنيته باعتبار فردي احد الجنسين فلو عدل عن الاقتصار عن ذلك
وثني باعتبار فردي الجنسين يورث لبسا بمعنى انه لا يعلم انه ثني باعتبار فردي
جنس واحد ام ثني باعتبار فردي م
الجنسين ولا يخفى ان في تثنية الاسم المشترك باعتبار فردي جنس واحد لبس
اذ لا يعلم من ثناه جنس معين فلو جوز تثنيته باعتبار فردي جنسين يحصل اللبس
الذي ذكرنا فيجوز تثنيته باعتبار فردي جنسين يورث لبسا مع وجود لبس اخر

وليس لشيء من مسميات العلم اجناس يؤخذ فردان او افراد من جنس واحد منها
فيثنى ويجمع حتى اذا عدل عن الاقتصار في التثنية والجمع على جنس واحد لهما باعتبار
الاشتراك يورث لبسا واما صحة تثنية العلم مع كونه اذا ثني خرج عن حقيقة
كونه علما اذ يصير نكرة لما ذكره المصنف في شرح المفصل في باب الاعلام من ان العلم
انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه لانه لم يوضع علما الا مفردا فاذا قصد
الى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فصار نكرة ولم يوضع الا معرفة
فصار اي فصار تثنية العلم كتنكيره في مثل قولك جاءني زيد وزيد اخر فكل في
استعمالهم مخالف للقياس لان العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه
فاذا نكر به فهذا استعملته على خلاف ما وضع له فلذلك الزيدان كذلك وانما قال الزيدان
بلام التعريف لان تثنية العلم وجمعه سبب ادخال لام التعريف عليه فلا يكون
مثنى او مجموع من الاعلام الا وفيه اللام واما ان الزيدان مثل قولك جاءني زيد
وزيد اخر فلان الزيدان قد اخرج من حيز العلم الذي هو وضعه الى تعريف اخر
فيكون مستعملا على خلاف ما وضع له فالاشكال يكون واردا على تثنية العلم
كما ان جاءني زيد و اخر كان مستعملا خلاف ما وضع له
وجمعه من غير هذه الجهة التي ذكرتم وجوابه ان يقال ان العرب وضعت
الاسم المثنى والمجموع للايجاز والاختصار كراهة تكرار اللفظ الواحد مرتين
او مرارا متعددة والعلم احق بذلك لكثرته فلو لم يثن العلم ولا يجمع لادى الى
مثل ما كرهوه في مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا جمعوه
ادى الى ذلك الاشكال المذكور وهو صيرورته نكرة فقصدوا الى جمعه على وجه
يراعى ما يندفع به ذلك فعوضوه الالف واللام التي للتعريف ليكون كالعوض مما فاته

من العلمية المذكورة وكان فيه اى فى التثنية التعويض بوفيه بالامرين جميعا وهو
دفع التكرار المكروه ومحافظة التعريف وكان تثنية العلم وجمعه اولى من تعطيل العـ
منهما لانه يندفع التكرار على التقدير الاول ولا يندفع على التقدير الثانى وكان تعريف
وتعويضه عن العلمية الفائتة عند تثنيته وجمعه اولى من تعطيله عن التعريف باللا
لانه يلزم اخراجه عن معناه الاصلى بالكلية على التقدير الثانى ولا يلزم على التقد
الاول فان قيل يرد على ما ذكرتم قولهم يا زيدان ويا زيدون فانه ثنى العلم وجمع
من غير لام التعريف قلت اجاب عنه المصنف فى امالى المفصل من وجهين
احدهما ان يقال يا زيدان هنا بمنزلة زيد فى قولك جائنى زيد من الزيود على اللغة
القليلة فيكون قولك يا زيدان مثل يا رجلان ويا زيدون مثل يا ضاربون والثانى
ان يا زيدان الاصل فيه يا ايها الزيدان ويا زيدون اصله يا ايها الزيدون كما ان
اصل قولك يا رجل يا ايها الرجل ولكن لما كان باب قولك يا ايها الرجل ان تحذف اللام
ويستغنى بحرف النداء لافادتها المعنى الذى يفيده اللام اجرى قولك يا ايها الزيدا
مجراه لانه من بابه والذى يدلك على انه منه امتناع زيدان كامتناع رجل كراهة ان
يكثر الحذف قال والمقصور اعلم بان بعض الاسماء تغير عن لفظ المفرد
لعارض فلا ح المثنى من ان يكون اخره الفا او همزة قبلها الف او غير ذلك فان كان
غير ذلك لم تغير عن لفظ المفرد وان كان اخره حرفا غير صحيح فيما الى قاض قاضيان
باثبات اليا كالصحيح وما اخره الف وهو الذى اراده بالمقصور ينظر فان كان
الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا اما القلب الى الواو فللرد لها الى اصلها واما
القلب فلتعذر بقائها الفا اذ لا يجتمع مع الف التثنية لالتقاء الساكنين ولو حذف

يلتبس

يلتبس المثنى بالمفرد عند سقوط النون بالاضافة ولم يتعذر بقاؤها واوا ان لزم
تحرك الواو وانفتاح ما قبلها لان الواو والياء اذا وقعت بعدها الف صحتا بدليل
دعوا ورميا وشرط قلب الالف واوا ان يكون الاسم ثلاثيا لان الكلمة اذا زادت
على ذلك لم تقلب واوا بل تقلب ياء سواء كانت منقلبة عن واو او ياء وانما تقلب ياء
لوجهين الوجه الاول انها اذا زادت على ذلك استثقلت لكثرة حروف الكلمة فغيروها
الى الياء لانها اخف من الواو والوجه الثانى انها اذا زادت على ذلك
وجب قلبها ياء فى بعض مصرفاته يعنى فى اصل الافعال كقولهم اغزيت واستغزيت
ثم حملت بقية الاوزان يعنى الاسماء عليها هكذا قاله فى شرح المفصل واما قوله
فى الشرح الاثرى انك اذا قلت اغزى فهو سابق لوجوب القلب فى بعض المنصرفات
ثم حمل الباقى عليها فانه وجب قلب الواو ياء فى تغزى لانكسار ما قبلها وقلب فى
اغزيت ايضا وان لم يكن ما قبلها مكسورا حملا على تغزى ليتوافقا واذا اورد على
هولاء الذين عللوا بالوجه الثانى تغازيت فانه قلبت الواو فيه ياء ولم تقلب فى
مضارعه وهو يتغازى قال هولاء فى جواب الايراد اصل تغازى
من غازى لان تفاعل مطاوع فاعل ومضارع غازى الذى هو الاصل تغازى
فكان فرعا لما قلبت فيه الواو ياء لجرى الفرع وهو تغازيت مجرى الاصل
فى القلب قوله فى الشرح فاذا لم يكن على هذه الصفة قسيم لما ذكره اولا وهو
قوله فان كانت الفه عن واو وهو ثلاثى يعنى فان لم يكن على الصفة التى ذكرناه
اولا وجب قلبها ياء وصدق هذا النفى اما بان يكون الالف منقلبة عن الواو
بل عن الياء سواء كان ثلاثيا او غير ثلاثى واما بان لا يكون الاسم ثلاثيا والالف

فيكون فرعا ع

عن الواو وأيا ما كان يجب قلب الألف ياء أما إذا كانت عن الياء فللرد إلى الأصل وأما إذا كانت عن الواو فلما ذكرنا علة قلبها ياء للوجهين المذكورين قال والممدود الاسم الممدود هو الذي يكون بعد الألف في آخره همزة وهمزته لا تخلو من أن تكون أصلية أو لا وإذا لم تكن أصلية لا تخلو من أن تكون للتأنيث أو لا والتي ليست للتأنيث قد تكون منقلبة عن حرف أصلي وقد تكون للإلحاق فمجموعها أربع فإن كان للتأنيث كحمراء قلبت واوا لا غير إلا في لغة رديئة فإنها تبقى فيها همزة وقد تقلب ياء وإن كانت أصلية كقراء بقيت همزة على حالها فأما تبقية الأصلية على حالها فلقوتها بأصالتها وأما قلب همزة التأنيث واوا فلأنها زيادة لا أصل لها في الهمزة بل لأنها ألف في الأصل وإنما قلبت همزة لتعذر اجتماعها مع الألف التي قبلها للساكنين ولم تقلب حرف علة أخرى لأن حرف العلة إذا وقعت طرفا بعد الألف تقلب همزة لئلا تستثقل بالحركة عليها نحو كساء ورداء فلما تعذر قلبها حرف علة قلبت همزة فلما وقعت المثنى في موضع هي فيه كالمتوسط لأن علامة المثنى جزء منه ارتفع المانع من قلبها حرف علة فقلبت إلى حرف علة إيذانا بزيادتها ومفارقتها الأصلية وخصت الواو لأنها مثل الهمزة في الثقل فكانت أقرب إلى الهمزة من الياء والمنقلبة مثل كساء والتي للإلحاق مثل سرداح يجوز فيها الأمران (في الهامش: علباء فإنها للإلحاق) يعني القلب والإبقاء وإنما جاز الأمران ردا لهما إلى التشبيه بكل واحد منهما فإن همزة كساء من جهة كونها غير زائدة أشبهت همزة قراء فبقيت همزة ومن جهة كونها ليست همزة في الأصل أشبهت همزة التأنيث فقلبت واوا وكذلك

همزة علباء من جهة أنها جيء بها لمعنى هو الإلحاق أشبهت الأصلية ومن جهة أنها ليست في الأصل أشبهت الزائدة قال وتحذف النون في المثنى بمثابة التنوين في المفرد فكما أن التنوين يحذف عند الإضافة فكذلك نون التثنية وهذا الذي ذكره هنا أحد المذاهب الثلاثة التي ذكرها في شرح المفصل حيث قال الكوفيون يقولون إنها عوض من التنوين ويستدلون بقولك جاءني غلاما زيد فحذفها يدل على أنها كالتنوين ومذهب البصريين أنها عوض من الحركة والتنوين ويستدلون بقولك الغلامان فإثباتها يدل على أنها كالحركة إذ التنوين لا ثبات له مع اللام والوجه أنها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلهما في موضع فإذا قلت رجلان كانت عوضا من التنوين والحركة جميعا وإذا قلت الرجلان كانت عوضا من الحركة وإذا قلت غلاما زيد كانت عوضا من التنوين قال وحذفت يعني أن تاء التأنيث يجب أن لا تحذف عند التثنية لأنها من جملة دليل الاسم المثنى فإنه يعلم بها كون الا (في الهامش: سم) مثنى للمؤنث وإذا كان كذلك فوجب بقاء غيرها مما يكون من جملة الدليل في الاسم كالألف في ضارب والميم والواو في مضروب واستثني عن ذلك قولهم خصيان وأليان في تثنية خصية وألية وهو وإن كان مخالفا للقياس توجيهه أنهما لما كانا على حال لا تفترقان إذا قل استعمال مفردهما فعلى هذا يكون المراد من قوله لا تفترقان عدم افتراق اللفظ بمعنى أنه لا يحتاج إلى المفرد إلا قليلا والقليل في حكم العدم وكأنهما ليسا تثنيتين لخصية وألية ولما كانا كذلك نزلا منزلة ما وضع وضعا أوليا ويجوز أن يراد عدم افتراق معناهما بمعنى أن

انضمام واحد الى مثله فى غيره من المسميات غير لازم واما هذا فان الانضمام فيه لازم
وكان هذا المثنى وضع اولا لاثنين لا انه وضع لفظا لواحد ثم بسبب انضمام مثله اليه
ثنى قال المجموع وضع فى هذا التعريف قوله ما دل على احاد موضع جنس
لشموله للمحدود وغيره من اسماء الجموع نحو رهط ونفر وقوله مقصودة بحروف مفرده
يخرج عنه نحو رهط فانه لا مفرد له بحروفه وكذلك يخرج نحو تمر وركب لانهما وان اطلقت
وليست مقصودة بحروف مفردها كما قصد بنحو رجال فانه احد حروف مفرده رجل وغيرت
للجمع ثم قصد بها الاحاد فالاحاد تكون مقصودة بحروف مفرده المغيرة فيكون مقصودة
بحروف مفرده قطعا فان قلت ما ذكره المصنف غير صحيح اذ لو صح ذلك لزم
ان يكون المفرد دالا على الاحاد وليس كذلك قطعا قلت لا يلزم ذلك وانما
يلزم ان لو قال المصنف مقصودة بمفرده وفرق بين المفرد وحروف المفرد اما
الاحاد فى تمر وركب فليست مقصودة بحروف المفرد بل هى فى وضعها كوضع رهط
ونفر وانما تقول ان تمر اى نحو باب تمر وركب لفظا موافقا للفظها وهو تمرة وراكب
يطلق على مفردها قال المصنف فى امالى الكافية خرج باب ركب
لانه لم يقصد الدلالة على جماعة الركبان بوضع ركب ماخوذا من راكب وانما
توافق الحروف من غير قصد وانما حكمنا بذلك اى بان تمرا وركبا ليس جمعا
بدليل دل عليه اما نحو تمر فلانه موضوع للجنس اى لحقيقة التمرية لا للاعداد
فصار كما ان عسلا وماء موضوع لذلك وكما ان هذا ليس بجمع فكذلك هذا والذى
يدل على ان تمرا موضوع للجنس صحة اطلاقه على القليل والكثير فانه يصح ان يطلق
على نصف واحد من احاده وعلى مائة والف منها وهذا لا يصح الا فى اسم الجنس

وانما

وانما وقعت الشبهة لمن قال انه جمع لمن راى من اطلاقهم تمرة على الواحد منها
بخلاف عسل وماء واجيب عن هذه الشبهة بان سبب ذلك الاطلاق
ان له مفردا يتميز عن الاحاد فصح اطلاق لفظ منه عليه وتحقيق انه ليس بجمع وانه
فى وضعه كوضع عسل وماء من وجوه منها انك تقول عند عدم القصد الى
الانواع عندى خمسة ارطال تمرا كما تقول عندى خمسة ارطال عسلا
فهذا موضع لا يقع فيه تمييز الا اسم الجنس المفرد فقد صح وضع تمر موضع عسل
فدل على انه مثله فان قيل كما صح وضع تمر موضع عسل صح وضعه
موضع الجمع لانك تقول عندى خمسة ارطال تمورا وصحة وقوع لفظ
موضع ان لم تقتض ان يكون مثله فلا تتم دليلكم وان اقتضاه فيكون تمر جمعا لفظ
لانه صح وقوعه موضع الجمع والجواب ان كلامنا فيما اذا لم يقصد
المتكلم الانواع فلا يصح ان تقال عند ذلك خمسة ارطال تمورا اذ لو قيل
ذلك لتغير المعنى المراد كما يشعر بقولك خمسة ارطال اعسالا انبا على ان معنى
الجمع الانواع ومنها ان تصغيره تمير ولو كان تمر جمعا لكان جمع كثرة
اذ ليس من ابنية القلة كما يتحقق بعد هذا ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه
وقد صغر فلا يكون جمعا ومنها ان كون فعل من ابنية الجمع
اصل من العربية فانما يثبت بدليل ثابت لا بمحتمل ولم يثبت انه من ابنية
الجموع فى غير محل النزاع وفى محل النزاع غاية الاحتمال ان يكون تمرة
وركب مفردين لهما ولا يستدل بمحتمل هذا فى تمر واما نحو ركب فلا يستقيم
ان يدعى فيه انه كوضع عسل لانه لا يفهم منه الا الاحاد فلا يجرى فيه الوجه

الاول فسقي الوجهان الاخران يعني التصغير وكونه على بناء فعل جاريين
فيه قوله سعيرًا اشارة الى نحو الفلك فان النحويين يزعمون انه مفرد وانه
يطلق جمعًا فاذا جعل مفردًا يجب ان يكون ضمته اصلية كضمة قفل
واذا اطلق جمعًا قدر ان تلك الضمة صارت مبدلة بضمة مثل ضمة اسد
فيكون غير الضمة التي كانت في فلك المفرد ومثل الفلك عندهم قولهم ناقة هجان
ونوق هجان فانه اذا جعل مفردًا يكون كسرتها اصلية ككسرة كتاب واذا
جعل جمعًا يكون ككسرة رجال والحاصل انه اورد هذا القيد بهذه العبارة
ليشير الى ان التغيير لا يجب ان يكون تحقيقيًا بل قد يكون تحقيقيًا وهو كثير
وقد يكون تقديريًا كما في فلك وهجان وقد يقال دخل بهذا القيد فلك
وهجان كما قررنا وخرج عدل وصف ونحوهما فانه مشترك بين المفرد والجماعة
يقال رجل عدل ورجال عدل وليس عدل في رجال عدل جمعًا لعدم التغيير التحقيقي
والتقديري فيه بل وضع للجماعة كذلك والجمع صحيح ومكسر فالصحيح
ما سلمت فيه بنية الواحد ويكون الجمع الصحيح لمذكر ومؤنث فالجمع
الصحيح للمذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها
ونون مفتوحة ثم لا يخلو الاسم المجموع هذا الجمع من ان يكون منقوصًا وهو ما اخره
ياء مكسور ما قبلها او مقصورًا وهو ما اخره الف مفردة او غير ذلك فان كان
منقوصًا حذفت ياؤه فتقول في قاض قاضون في الرفع وقاضين في النصب
والجر واصله قاضيون في الرفع حذفت الضمة استثقالها على الياء
بعد الكسرة فالتقى ساكنان الياء وواو الجمع فحذفت الياء لالتقاء الساكنين

ثم قلبوا الكسرة التي على الضاد الضمة ليمكن النطق بالواو فصار قاضون واما
قاضين فاصله قاضيين كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسرة فحذفوها فالتقى ساكنان
فحذفت وبقي ما قبل ياء الاعراب مكسورًا على ما كان عليه اذ لم يحتج الى تغيير وكذلك
تقول منتمون ومصطفون في منتم ومصطف في الرفع ومنتمين ومصطفين في النصب
والجر وان كان مقصورًا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحًا على ما كان عليه
كقولك مصطفون في الرفع ومصطفين في النصب والجر واصله مصطفيون ومصطفيين
تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفًا فالتقى ساكنان الالف وحرف الاعراب
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها على حاله يعني مفتوحًا اذ لا ضرورة
الى تغييره فلذلك قيل مصطفون في الرفع ومصطفين في النصب والجر بفتح
الفاء في الاحوال الثلث وشرط جمعه جمع التصحيح اذا كان اسمًا ان يكون مذكرًا
علمًا يعقل لان كل من وجد فيه الصفات الثلث ففيه شرف واصالة بسبب
وجود تلك الصفات فيه والاصل من الجمعين هو المصحح لان اصل التغيير ان يكون
في الاخر وجمع المصحح كذلك فلذلك خص به ولذلك اي ولاجل ان شرط الجمع المصحح ان
كان اسمًا الامور الثلثة لا يجمع هذا الجمع اذا انتفى امر من الامور الثلثة او امران
او جميع الثلثة لانتفاء شرطه فلم يجمع نحو عين هذا الجمع لفقدان الصفات
الثلث ولم يجمع نحو ثوب هذا الجمع لفقدان العلمية والعقل ولم يجمع نحو اعوج علما
للفرس لانه لا يعقل وجمع نحو زيد وعمرو لوجود الشرائط الثلث وكان يستغني عن قوله
مذكرا لان الكلام في جمع المذكر المصحح وانما ذكره لاحد امور ثلثة تقرير
الاول انه ذكره ليدفع وهم من يظن ان المذكر المتقدم مما اطلق عليه لشرف مدلوله

من جهة ذكوريته كالقلب لان المراد منه اذ ذكر اللفظ مذكر هكذا وجهه الامام الجاربردي
اقول على هذا التوجيه يشكل قوله او يظن ان نحو طلحة داخل وهو ظاهر فالوجه
في توجيه الوجه الاول ان يقال انما ذكر المذكر مع تقدم ذكره لرفع وهم من يظن ان المذكر
المتقدم مما اطلق على ما جمع بالواو والنون لشرفه من جهة سلامته كالقلب لا انه
يجب ان يكون المدلول مذكرا الامر الثاني ان يقال ذكره لاحتمال ان يذهل السامع
عن تقدم التذكير الامر الثالث ان يقال ذكره لرفع وهم من يظن ان نحو طلحة
واخت علم رجلين داخل **قال** وان كان صفة يعني وشرط جمع التصحيح
اذا كان صفة ان يكون مذكرا يعقل ولا يجتمع العلامة مع الصفة لتضادهما
فالشرط في الصفة التذكير والعقل كما مر وان لا يكون افعل فعلاء فافعل اذا كان
مؤنثه على وزن فعلاء مثل احمر فان مؤنثه حمراء لا يجمع هذا الجمع فلا يقال
احمرون لانهم قد جمعوا افعل فعلى وهو افعل التفضيل هذا الجمع فقالوا افضلون
فقصدوا الفرق في الجمع لمباينة البائن في المعنى ولم يعكس لانه اشرف اذ فيه زيادة
وافعل فعلاء يكثر فيه العيوب ولا فعلان فعلى فعلان اذا كان مؤنثه فعلى
لسكران فان مؤنثه سكرى لا يجمع هذا الجمع لان لهم فعلان فعلانة مجموعا هذا
الجمع مثل ندمان فان مؤنثه ندمانة وجمعوا ندمان بالواو والنون فقالوا
ندمانون فقصدوا الى ان يفرقوا بينهما في الجمع ولم يعكس لان باب ندمان هو الاصل
لدخول التاء في مؤنثه لان الاصل في التانيث التاء **قال** ولا مستويا
يعني وان لا يكون مستويا في لفظه المذكر مع المؤنث فالمستوي فيه المذكر والمؤنث
مثل صبور وجريح فانه يقال رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح لا يجمع هذا

الجمع

الجمع فلا يقال جريحون ولا جريحات لانهم لما وافقوا بينهما في المفرد لم يخالفوا بينهما
في الجمع لئلا يلزم المخالفة بعد الموافقة او لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل بناء
على ان الجمع فرع على المفرد والاصل الفرق بين المذكر والمؤنث وان لا يكون بتاء
تانيث فالصفة التي تكون في لفظها تاء التانيث مثل علامة لا يجمع هذا الجمع
للمنافاة بين علامة المؤنث وعلامة المذكر وكان يستغني عن قولنا مذكرا بما
قد قلنا شرطه ان يكون مذكرا وعلامة مؤنث وانما ذكره لقطع وهم من يتوهم ان المراد
بالتذكير من جهة المعنى فقطع ذلك الوهم ولا يخفى عليك ان هذا هو الامر الاخير من الامور
الثلثة التي ذكرها في الاسم ويمكن اجراء الامرين الاولين منها في الصفة ايضا والمصنف
لم يتعرض لانه مما لا يشتبه على المتامل **قال** ويحذف الجمع المذكر المصحح
نونه بالاضافة على ما ذكره في نون الاضافة **قال** وقد شذ جمع
ارض بالواو والنون مع انها اسم انتفى عنه الامور الثلثة المذكورة فيكون هذا
الجمع شاذا وكذلك حرون في جمع حرة وهي ارض ذات حجارة سود واوزون
في جمع اوزة وهي البط وقلون في جمع قلة وسنون في جمع سنة وقد تكلف
لتوجيه الشذوذ في سنة وقلة بانه تعويض عما حذف منه وفي نحو حرة واوزة
بانه كالتعويض لما كانت العين واللام حرفا مشددا فاشبه الحرف الواحد فصار
كالمحذوف لامه وفي هذا التوجيه تعسف **قال** والمؤنث لما زيد
في آخر جمع المذكر السالم حرفان اريد ان يزاد في آخر جمع المؤنث السالم حرفان
فزيد الالف والتاء ولوثتهما به من حيث ان كلا منهما جاء للتانيث والجماعة اما
مجيء الالف للتانيث ففي حبلى وللجمع ففي رجالا واما مجيء التاء للتانيث فظاهر واما

واما الجمع ففي كمارة فانها جمع كماة وكمارة وكمار على غيرة وتمر ثم اللفظ الذي يرا
جمع بالالف والتا اما اسم او صفة فالاسم تحي حكمه والصفة اما ان يكون لها
مذكر او لا والاول وهو ان يكون له مذكر فشرط جمعه بالالف والتا ان يكون
مذكره جمع بالواو والنون ولذلك فضلى في افعل التفضيل فان مذكره وهو افضل
جمع بالواو والنون وندمانة فان مذكره وهو ندمان جمع بالواو والنون فيجمع
ضاربة وفضلى وندمانة بالالف والتا وان لم يجمع مذكره بالواو والنون نحو
حمراء فان مذكره وهو احمر لم يجمع بالواو والنون وكذلك سكرى فان مذكره
وهو سكران لم يجمع بالواو والنون وكذلك جريح وصبور فلا يجمع مونثه بالالف
والتا وسببه اذا لم يكن مذكره جمع بالواو والنون انه لو جمع مصححا بالالف
والتا لجعل للمونث على المذكر مزية والثاني وهو ان لا يكون له مذكر
كحائضة ومرضعة وحايض ومرضع فانها من الصفات المختصة بالنساء
فلا يكون له مذكر اصلا وهذا القسم شرط جمعه هذا الجمع ان لا يكون مجردا عن
تاء التانيث فان كان مجردا كحائض ومرضع لم يجمع هذا الجمع لانه اذا كان مجردا
كحائض كان اسما لمن حصل له ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث وتانيثه باعتبار
الحدوث كقولك حائضة اذا قصدت الفعل والحدوث ولذلك قالوا التاء انما
تدخل في صفة تدخل في فعلها التاء اي يكون حادثة بحدوث فعلها نحو قامت
فهي قائمة وحائض من الصفات الثابتة التي لم يقصد بها حدوث وفعل ولذلك قال
الخليل حائض ونحوه لا يدخل فيه التاء لانه على معنى النسب كلابن وتامر يعني
ان ذلك منسوب اليها لا على معنى حدوثه وحمله على الفعل ولذلك لم يرد منه

كضاربة فان مذكره جمع بالواو والنون م

فعل اذ لم يبق تمر ولبن ثم حمل عليه حائض وطالق ومرضع وحائضة بالنساء
يجمع مصححا بالالف والتا نحو حائضات فالمجرد عنها لم يجمع بالالف والتا ارادة
للفرق بين البابين ولم يعكس للمشاكلة بين المفرد والجمع في البابين قال جار الله
العلامة في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت فان قلت
لم قيل مرضعة دون مرضع قلت المرضعة التي هي في حال الارضاع ملقمة
ثديها الصبي والمرضع التي من شانها ان ترضع وان لم تباشر الارضاع في حال
وصفها به فقيل مرضعة ليدل على ان ذلك الهول اذا فوجئت هذه وقد القمت
الرضيع ثديها نزعته عن فيها لما يلحقها من الدهشة هذا في الصفة وان لم تكن
صفة جمع بالالف والتا مطلقا قال المصنف في شرح المنظومة
كقولك طلحة وطلحات وزينب وزينبات وهذا يشعر بان المراد من قوله مطلقا
هو انه سواء كان فيه التا او لم يكن وعلى ان يقال سواء كان له مذكر او لا فانه
على ان سمي امراة بطلحة ومذكر بطلح وسواء كان فيه التا او لم يكن كقولك
طلحة وطلحات وزينب وزينبات وانما جمع الاسم مطلقا من غير نظر الى
شرط مما ذكرنا بخلاف الصفة لانها للمذكر والمونث على حال سوا ومراده
بالسواء ان مذكر الصفة ومونثها يشتركان في البنية فيكون بين المذكر
والمونث ربط في الصفة وهذا يقتضي ان يتبع المونث المذكر في الجمع وغيره
من الاحكام واما الاسماء فكل واحد منها له باب مستقل في المذكر والمونث لا
يشاركهما في البنية فلا يكون بينهما ربط فلا يلزم ان يتبع المونث المذكر
هذا اذا كان له مذكر وان لم يكن له مذكر فلو جمع ذو التا والمجرد عنها الحائض

وحايضة مصححًا وقد علمت ان لهما معنيين مختلفين للزم الالتباس فيهما معنى احدهما
بمعنى الاخر واما الاسم المجرد كزينب وذوات التا كطلحة اذا قيل زينبات وطلحات
فلا يحصل اللبس المذكور فلذلك جمعت الاسماء المونثة كلها بالالف والتا

جمع التكسير ما تغير بناء واحده اى لفظا او تقديرا ليدخل فيه فلك وهجان
والمصنف لم يتعرض له اعتمادا على قوله فى تعريف الجمع بتغير ما وينقسم الجمع كله الى
جمع قلة وجمع كثرة والقياس يقتضى ان يكون لكل مقدار من الجمع مثال يخصه
الا انه تعذر لان الاعداد لا تتناهى فاقتصروا على التمييز بين القلة والكثرة
فجمع القلة من المكسر افعل وافعال وافعلة وفعلة كافلس واثواب واحمرة وغلمة
وكذلك جمع التصحيح كله سواء كان للمذكر وللمونث جمع قلة وما عدا ذلك فهو
جمع كثرة ونعنى بالقلة انه يطلق على العشرة فما دونها ظاهرا نعنى يدل على ذلك
اذا تجرد عن القرينة الدالة على ان المراد منه فوق العشرة ولذلك حسن ثلثة
اثواب اكثر من ثلثة ثياب وقد يستعمل كل واحد منهما موضع اخيه على سبيل
الاستعارة بان يجعل جمع القلة كالكثرة وبالعكس ويدعى انه هو فلبس صيغته
سواء وجد صيغته الاصلية كقوله تعالى ثلثة قروء فى موضع اقراء او لا كثلثة
رجال اذ لم يوجد من لفظ جمع قلة والله اعلم بالصواب قال
المصدر يدخل فى قوله اسم الحدث ما ليس جاريا على الفعل ويخرج عنه اسم الذات
وقوله الجارى على الفعل يعنى الذى له فعل يصح ان يجرى عليه بيانا لمدلوله مثل
ضربت ضربا وقال فى امالى الكافية قوله الجارى على الفعل احتراز
من اسم الحدث لا يجرى على الفعل نحو تربا وجندلا فانه اسم حدث لكنه غير جار على

الفعل فان قيل تربا وجندلا منصوبان على انه مفعول مطلق بالاتفاق
وكل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر بالاتفاق فيكون تربا وجندلا مصدرا بالاتفاق
وقد اخرج عن تعريف المصدر فيكون مصدرا وغير مصدر جوابه
يعلم من كلام ذكره المصنف فى مباحث المفعول المطلق من شرح المفصل وهو
ان المصدر يطلق باعتبارين احدهما كل اسم ذكر بيانا لما فعله فاعل فعل ويطلق
ويراد به كل اسم الحدث له فعل اشتق منه كقولك ضربت ضربا وقتلت قتلا فالاول
هو الذى يقصد فى المنصوبات والثانى هو الذى يقصد بالذكر فى باب اعمال
المصادر هذا كلامه واذا ثبت هذا فحيث حكم بان تربا وجندلا مصدر اريد به
المصدر بالاعتبار الاول والمخرج عن تعريف المصدر هو المصدر بالاعتبار
الثانى فالمثبت غير المنفى باعتبار المعنى واما اتفاق اللفظ فى المثبت والمنفى
فغير ضار ولا يلزم فيه تناقض والمصدر من الثلاثى المجرد سماع يرتقى الى
اثنين وثلثين تارة واما فى غير الثلاثى المجرد وهو الثلاثى المزيد والرباعى
المجرد والمزيد فيه قياسى فكل فعل يكون على وزن افعل فمصدره افعال
وكل ما هو على وزن افتعل فمصدره افتعال وكل ما هو على وزن استفعل
فمصدره استفعال وكذلك باقيها قال جار الله العلامة فى المفصل
ويجىء فى اكثر الثلاثى المزيد فيه والرباعى على سنن واحد فعلى هذا
مراد المصنف من قوله فى الشرح الا انه هو ان المصدر وان كان قياسيا
فى الثلاثى المزيد والرباعى لكنه يجى على طرق متعددة فى بعضه فانك تقول
من فعل تفعيلا وتفعلة وتفعيل هو الاكثر وتفعلة لا يكون الا فى معتل اللام

ومن تفعل تفعلا وتفعالا ومن قال تفعالا يحتج بنحو قياس المزيد فيه حيث اتوا
بحروف الفعل وزيادة الالف قبل اللام قبل الآخر كما قالوا في افعل افعالا وفي
تفعل تفعالا ومن فاعل مفاعلة وفعالا وكل واحد منهما كثير ومن فعلل فعللة وفعلالا
ايضا وفعلالا قياس من قال تفعالا لانه كسروا وزادوا الالف قبل الآخر قال
ويعمل يعني به انه لا يشترط في اعمال المصدر من الحال والاستقبال كما يشترط
في اسم الفاعل بل يعمل المصدر مطلقا تقول اعجبني ضرب زيد عمرا امس كما
تقول الآن او غدا وانما اشترط الزمان في اسم الفاعل ليقوى الشبه لانه
اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يكون له شبهان بيضرب احدهما لفظي وهو
ضارب مثل يضرب في الحركات والسكون والآخر معنوي لاتفاقهما في الدلالة
على زمن الحال او الاستقبال اما اذا كان بمعنى الماضي فيكون له شبه معنوي
بضرب لاتفاقهما في الدلالة على زمن الماضي واما في اللفظ فلا شبه لضارب
بضرب لاختلافهما في الحركة والسكون فثبت انه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
يقوى شبهه بالفعل ولم يحتج في المصدر الى اشتراط زمن الحال او الاستقبال
لقوة الشبه لامرين الاول ان شبه المصدر قوي اذ معناه معنى الفعل
بخلاف اسم الفاعل فانه اسم لمحل الفعل فلم يحتج في المصدر الى زيادة تقوية
والثاني ان المصدر لم يوضع لزمان في اصل وضعه وقد علمت في الامر الاول
ان المصدر مع انه مجرد عن الزمان اقوى شبها بالفعل من اسم الفاعل فلو اشترط
في المصدر زمان فلا يعمل عند انتفاء ذكر الزمان فيلزم ابطال اعمال الاقوى
وهو المصدر مع اعمال الاضعف وهو اسم الفاعل واعترض الامام الحديثي على

الامر الثاني فانه لما اسم الفاعل لم يوضع للزمان ايضا والزمان كما يعرض له يعرض
للمصدر ولو شرط في عمله زمان لاشتراط عمله بل يتوقف عمله عليه اقول اذا يوقف
عمله على الزمان فلا يعمل عند تجرده عن ذكر الزمان ولا نعني بابطال عمله الا عدم عمله
وقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني به اذا لم يكن منصوبا بفعله المذكور معه لفظا
او تقديرا فلو كان منصوبا بفعله فسياتي تفصيله قال ولا يتقدم معمول
المصدر لا يتقدم عليه فلا تقول في اعجبني ضرب زيد اعجبني زيدا ضرب لانه مقدر
بان والفعل اذا كان بمعنى الماضي او المستقبل مقدر بما والفعل اذا كان بمعنى الحال
وما وان موصولة كالذي لانه مع ما بعده في تاويل مفرد ولا يتقدم ما في حيز الموصول
عليه لان نسبة الموصول الى ما في حيزه كنسبة جزء الكلمة من الكلمة فكما لا يتقدم
جزء الكلمة على اولها كذلك لا يتقدم ما في حيز الموصول عليه واذا لم يتقدم ما في حيز المو صول
عليه لا يتقدم ما في حيز المصدر لانه في معنى الموصول باعتبار انه مقدر بان والفعل عليه صح
وبما والفعل واعلم ان المصنف قال في امالي القران قوله تعالى وقاسمهما
اني لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما في مثل هذا ونحوه انه متعلق بالناصحين ونحوه
لان المعنى عليه ولا يرتاب في ان المعنى اني من الناصحين لكما وان اللام انما جيء بها
لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فر الاكثرون لما فهموا ان صلة الموصول لا
تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة
الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا يمنع التقدم فرق بينها
وبين الموصولات لذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او مفعول
فيكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم يوصل بجملة اسمية لتعذر ذلك فيها

وهذا واضح ولا حاجة الى التعسف والفارقون من ذلك اختلفوا فقال قوم متعلق
بما دل عليه من الناصحين كانه قال انى لمن الناصحين لكما من الناصحين فحذفوا المبين
الناصحين المذكور تفسير للمحذوف المتعلق لكما به وقال قوم متعلق بمحذوف مستقل
كانه قال ارادتى لكما او تخصيصى لكما وكانها عندهم جملة معترضة جى بها لغرض التخصيص
وقال قوم متعلق بما تعلق به ولكن من الناصحين لان من الناصحين واقع خبرا متعلق
بمحذوف باتفاق وتعلق ايضا به لكما كانه قال انى حاصل من الناصحين لكما فيجعل
المعنى ان اللام اوصلت معنى حصول النصح للمخاطبين لا انها متعلقة بالنصح
وكل تعسف لا حاجة اليه اولا ولا يخفى عليك ان هذا الذى اختار المصنف
فى هذه الاية تقتضى عدم امتناع تقديم ما فى حيز ان وما المصدريتين لكونهما جرى
الكلمة باعتبار حرفيتهما قال ولا يضمر فيه لانه لو اضمر فيه لاضمر المثنى
ولو اضمر المبنى لوجب ان يكون مستترا لانه ليس فى الاسماء ضمير مرفوع بارز وذلك
من خواص الفعل ولو اضمر مستترا لوجب علامة التثنية فى المصدر لان كل ضمير
مستتر لمثنى لا بد من دلالة عليه ولو اتصلت به علامة التثنية لوجب
ان يقال ضربان فيؤدى الى احد امرين محذورين لانه مستحق للتثنية باعتبار
مدلوله فلو ثنى باعتبار فاعله ايضا ادى الى تثنيتين وهو غير مستقيم ولو لم يثن
باعتبار مدلوله ادى الى اسقاط تثنية الاسم الذى استحقه الاسم لنفسه
لامر عرض له من فاعله وقال فى امالى الكافية لو ثنى باعتبار فاعله المستتر
وقيل ضربان لكان ظاهرا فى تثنية نفس الضرب فيؤدى الى ايهام غير ما قصد
لان الغرض تثنية الفاعل وكذلك نقول لو اضمر فيه لاضمر المجموع ولو اضمر المجموع

لوجب ان يكون مستترا الى اخره وقد يكون فاعله مثنى فيثنى المصدر باعتبار
الضمير المستتر فيه وقد يكون مثنى ومجموعا ولو لم يجمع لادى الى اسقاط ما استحقه
الاسم لذاته فان قيل هذا بعينه يطرد فى اسم الفاعل والمفعول
مع انه اضمر فيهما فالجواب انه لا يلزم ذلك فى اسم الفاعل والمفعول وغيرهما
كالصفة المشبهة اذ ليس لاسم الفاعل مغاير مدلول فاعله لان الغرض
من اسم الفاعل الدلالة على الفاعل ولا غير لان معنى الضارب من قام به الضرب
فهو هو واذا ثنى لم يثن الا باعتبار فاعله فوجب فيه الاضمار لذلك واما منع الاضمار
فى المصدر قال ولا يلزم الفاعل فى المصدر لا يلزم ذكره بل يجوز
ان يقال اعجبنى ضرب زيدا ولا يذكر الفاعل وانما لم يلزم ذكره لامرين احدهما
ان التزامه كان يؤدى الى الاضمار فيه عند ما يكون لغائب متقدم ذكره
او متكلم ومخاطب ولو اضمر لادى الى ما ذكرنا من الفساد وثانيهما هو
ان المعنى الذى من اجله وجب ذكر الفاعل فى الفعل مفقود فى المصدر وذلك
لان الفعل مع مرفوعه جملة والجملة لا بد لها من مسند اليه فوجب ذكر الفاعل
ليحصل جملة مستقلة والمصدر لا يكون مع فاعله جملة ابدا بل لا بد من جزء اخر
غير معموله يكون معه جملة الا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمرا لم يكن كلاما حتى
تقول اعجبنى او ما اشبهه بخلاف قولك ضرب زيد عمرا فثبت ان المعنى الذى
استحق الفعل ذكر الفاعل لاجله مفقود فى المصدر ولا يلزم من وجوب ذكر
الفاعل فى موضع يختل الكلام بتركه يعنى الفعل لزوم ذكره فى الموضع الذى
لا يختل بتركه الكلام وهو المصدر فان قيل فاسم الفاعل لا بد له من فاعل

ولیس فاعله احد جزئی الجملة فی اکثر مواضعه کقولک زید ضارب عمرا فلا بد فی ضارب
من ضمیر هو فاعل وکذلک زید ضارب غلامه عمرا فلا یکون المصدر کذلک او یکون اسم
الفاعل کالمصدر والفرق بینهما ان اسم الفاعل لا یعمل الا معتمدا علی من هو له
او علی حرف استفهام او حرف نفی فان اعتمد علی من هو له وجب رجوع الضمیر الیه
لکونه صفة له او خبرا او حالا واذا اعتمد علی حرف استفهام او نفی وجب ذکر
الفاعل لانه احد جزئی الجملة وکان کالفاعل مع الفعل بخلاف المصدر فان
عمله لیس کاسم الفاعل فی الاعتماد المذکور حتی یلزم فیه الفاعل وایضا فان
اسم الفاعل واقع فی المعنی موقع الفعل المبنی للفاعل کقولک زید ضارب بمعنی
زید یضرب فکما انه لا بد لیضرب من فاعل فکذلک لما حل محله بخلاف المصدر فانه لیس
واقعا موقع الفعل الا تری انک لو قلت فی موضع زید یضرب زید ضرب لم یستقم
کما یستقیم زید ضارب لان ضاربا بمعنی یضرب ذکره المصنف فی شرح المفصل
قال ویجوز المصدر یجوز ان یضاف الی الفاعل وکذلک الی المفعول
مثال الاول اعجبنی دق القصار الثوب ومثال الثانی اعجبنی دق الثوب
القصار واضافته الی الفاعل اکثر وانما جازت اضافته الیهما لانه اسم
لمدلول غیر مدلول الفاعل والمفعول ولذلک لم یصدقا علیه وکانت نسبته
الی فاعله کنسبة الید والرجل فجاز ان تقول ضرب زید کما تقول ید زید وانما
کانت اضافته الی الفاعل اکثر لان المصدر اخص بالفاعل منه بالمفعول
من حیث کان محلا له والمفعول کالفضلة فلما کان اخص به وقعت اضافته
الیه اکثر وذلک لان التعلق المعنوی بین المصدر وفاعله اکثر منه بینه وبین

مفعوله لکونه اخص بالفاعل فینبغی ان یکون اضافته الی الفاعل الموجبة
للتعلق اللفظی اکثر لیطابق اللفظ والمعنی قال واعماله المصدر المعرف
باللام لغو العام قل اعماله لامرین احدهما انه فی عمله مقدر بان والفعل
فاذا دخلت اللام تعذر تقدیره بهما لامتناع دخول اللام علی الحرف فلذلک قل
اعماله باللام والثانی هو انهم اعملوه علی وجه یمکن ذکر الفاعل معه مضافا ....
فان قیل فلیذکر غیر مضاف فالجواب انه لا یمکن فی کل فاعل الا تری
انه لو ذکر فاعله غیر مضاف لادی الی تعذر ذکر الفاعل المضمر فانه لا یستقیم
ذکره غیر مضاف لما تقدم من ان المصدر لا یضمر فیه اولی لنا ان نقول
ههنا ثلث احتمالات وذلک لان ذکره غیر مضاف اما ان یکون مع کون الضمیر
مستترا او مع انتفاء الضمیر المتصل او مع تغیر الضمیر المتصل الی المنفصل و
المصنف ابطل الاحتمال الاول والاحتمال الثانی ایضا باطل لانه اذا ذکر
غیر مضاف مع ابقاء الضمیر المتصل لقالوا فی التثنیة الضربانک فیودی الی
الجمع بین دلیلی الاتصال والانفصال وهو متناقض ولا بد من ابطال
الاحتمال الثالث لیتم هذا الکلام لکن لا دلیل علی بطلانه فی المصدر المعرف بان
یقال لو قیل ضرب انت او ضربان انت یلزم الرجوع الی المنفصل من غیر تعذر
المتصل واعلم ان المصنف ذکر الاحتمالین الاخیرین فی امالی المسائل
المتفرقة علی مسئلة ضاربک مع زیادة اخری وقد قدمنا الجمیع فی باب الاضافة
قال فان کان مطلقا المصدر ان کان مفعولا مطلقا وقد تقدم
معرفة المفعول المطلق فی اول المنصوبات فلا یخلو اما ان یکون مما التزم فیه

فاذا دخلت اللام تعذر ذکر الفاعل مضافا

حذف الفعل وصار المصدر بدلا عنه اولا فان كان مما التزم فيه حذف الفعل
وصار المصدر بدلا عنه فلما كان المصدر عاملا لا من جهة كونه مصدرا هو
مفعول مطلق والا لعمل كل مصدر هو مفعول مطلق ولكن من جهة كونه بدلا من
الفعل وهو كما قالوا في مثل قولهم زيد في الدار ابوه مرتفع بالظرف لا من جهة ان ابوه
كونه ظرفا ولكن من جهة قيامه مقام استقر او مستقر وكذلك اذا قلت سقيا زيدا
فزيدا منصوب بسقيا من حيث قام مقام سقى لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول
مطلق فالوجه الذي عمل به المصدر في قولك اعجبني ضرب زيد غير الوجه الذي عمل به
في قولك سقيا زيدا لان الاول وان كان بمعنى ان ضرب لكنه ليس بدلا عن فعل
فلا يكون عمله في زيد من حيث قام مقام فعل هو عامل في زيد واما الثاني فان
عمله من حيث انه قام مقام فعل عامل في زيد وان لم يكن المصدر الذي هو مفعول
مطلق بدلا من الفعل بل كان فعله مذكورا او محذوفا حذفا غير لازم فالعمل
للفعل مثال الاول ضربت ضربا زيدا ومثال الثاني قولك ضربه زيدا في جواب
من قال كم ضربت وانما كان العمل للفعل لانه مراد لفظا او تقديرا وليس المصدر
بدلا عن الفعل المحذوف حذفا غير لازم ليعمل كما يعمل في الاول بل حكمه حكم المذكور
وكما ان المذكور فعله لفظا لا عمل يدخل في قوله ما اشتق من فعل المحدود وغيره
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا
الصفة المشبهة لان ما عدا الصفة المشبهة ليس لمن قام به فقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت فلو قصد بالصفة
الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل الا ترى انك تقول زيد حسن يعني ان هذه

الصفة ثابتة له فان قصدت الحدوث قلت زيد حاسن الآن او غدا ولذلك قيل
في ضيق لما قصد الحدوث ضائق قال الله تعالى وضائق به صدرك فان قيل
التعريف صادق على اسم التفضيل الذي للفاعل فينبغي ان يراد من غير زيادة
على غيره ليخرج عنه اجيب عنه بانه خرج من قوله لمن قام به لانه لم يشتق لمن
قام به بل اشتق لمن اتصف بالزيادة على الغير وان كان في بعض المواضع قائما به
فهو امر اتفاقي وليس اشتقاقه من تلك الحيثية اي من حيث قيامه به بل من حيث
اتصف بالزيادة على الغير فان قيل عالم في قولنا الله تعالى عالم اسم فاعل مع
انه حادثا له اجيب بان العالم من الصيغة يدل على الحدوث وعدم حدوثه
ودوامه من الشرع والعقل فلا ينافيه قال وصيغة اسم الفاعل
له اوزان متعددة فانه يجيء من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن غيره على صيغة
مفعل ومفتعل ومستفعل وغيرها ولم يسم باسم المفعل او باسم المستفعل
بل سمي باسم الفاعل لكثرة الثلاثي المجرد ولقائل ان يقول هذا الكلام يشعر
بان تسميته باسم الفاعل لكونه على وزن فاعل لكنه ليس كذلك بل انما سمي به
لكونه اسم من قام به الفعل ومن قام به الفعل الفاعل لا المفعول فانه اسم من
وقع عليه الفعل فيكون اسم فاعل سواء بني من الثلاثي او غيره ثم لما قصدوا
وضعه من غير الثلاثي المجرد قصدوا الى ان يكون في لفظه شيء من حروف يشعر
بالباب الذي اسم الفاعل منه ليكون المعنى المختص بكل باب موجودا في اسم
فاعل ذلك الباب فجعلوه على صيغة المضارع الا انه وضع موضع حرف المضارعة
ميما مضمومة لئلا يشتبه بالمضارع وكسروا ما قبل اللام ان لم يكن مكسورا

للفرق بينه وبين اسم المفعول فقالوا من خرج مخرج ومن استخرج مستخرج وكذلك
سائر الابواب قال ويعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط ان يكون بمعنى
الحال او الاستقبال ومع ذلك شرط فيه الاعتماد على صاحبه او همزة الاستفهام
او ما النافية والمراد بالصاحب المحكوم عليه والمراد بالاعتماد عليه كونه محكوما به
على صاحبه تقدمه وانما شرط معنى الحال او الاستقبال ليقوى شبهه بالفعل
لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كان لفظ الفعل الذي
يشبهه ح اي حين كون اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال مضارعا فيكون
اسم الفاعل موازنا له في اللفظ لاتفاقهما في عدد الحروف وتماثل الحركات والسكون
بل وفي خصوصية الحركات ايضا وموافقا له في المعنى فيقوى شبهه فاذا كان
بمعنى الماضي كان صيغة الفعل الذي يشبهه في المعنى ماضيه فلا يبقى في
اسم الفاعل مشابهة لفظية به لتباين الصيغتين قال المصنف في شرح المفصل
اذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ
فلا يلزم من اعمالهم ما قوي شبهه بالفعل اعمالهم ما لم يقو شبهه وانما شرط الاعتماد
على صاحبه لان الاعتماد اصل وضعه لان ضاربا مثلا مع انه اسم فاعل صفة
لان وضعه للدلالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود فالمعنى الذي دل عليه
وضعا يستلزم صاحبا يقوم ويكون محكوما عليه به اما حقيقة كما لو كان
مبتدأ او لا كما لو كان موصوفا به وذا حال له فيكون اصله الاعتماد اي تقدم
ذكر صاحبه فذكره بدون صاحبه مخرج له عن اصل وضعه وملحق بالجامد
فلا يعمل مثال المبتدأ زيد ضارب ابوه الان او غدا مثال الموصوف مررت

برجل

برجل ضارب ابوه عمرا الان او غدا مثال ذي الحال جاءني زيد ضاربا ابوه
عمرا الان او غدا وانما اشترط عند فقدان هذا الاعتماد ان يخلفه الهمزة او
ما نهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل الا في هذين الموضعين والذي
يدل على انه موضوع موضع الفعل في هذين الموضعين لا وضع اسماء الصفات انه
يستقل بفاعله كلاما كقولك اقائم الزيدان ولولا انه بمثابة قولك ايقوم الزيدان
لم يستقل كلاما اذ الصفة لا يستقل استقلالها بفاعلها كلاما لما ذكرناه
متقدما واعلم انه لم يذكر في هذا الكتاب ان الصفة مع الفاعل لا
يستقل كلاما ولعله اشار بقوله لما ذكرنا الى ما ذكره في غير هذا الكتاب وقد
زعم الاخفش انه يجوز قائم الزيدان على ان يكون اسم الفاعل عاملا من غير
ما ذكرناه من الاعتماد وليس بمستقيم لانه يخالف القياس والاستعمال اما
القياس فلان وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس اذ الاصل
ان يستعمل كل واحد منهما في معناه واما الاستعمال فان ذلك لم يسمع في
كلام فصيح قال وان كان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي وكان
له متعلق يقصد ذكره وجب ان يضاف اسم الفاعل اليه لانه اذا لم يكن له
عمل وقصد الى ذكر متعلقه تعين ان يضاف اليه كما في سائر الاسماء الغير
المشتقة فان متعلقاتها لا يذكر الا مضافة هي اليها وكانت الاضافة
معنوية لفوات شرط اللفظية وهو كون المضاف صفة مضافة الى معمولها
فيفيد التعريف ان كان المضاف اليه معرفة فيقول مررت بزيد ضارب
امس ولو قلت مررت برجل ضارب امس لم يجز لما علمت من ان هذه الاضافة معنوية

لانهم

مفيده لتعريف المضاف فيكون ضاربك معرفة فلا يجري صفة للنكرة بخلاف
مررت برجل ضاربك الآن او غدا على ما تقدم فانه يجوز فيه ان يجعل ضاربك
صفة للنكرة لان اضافته لفظية وهي لا تفيد التعريف على ما تقدم
في باب الاضافة فيكون ضاربك نكرة فيصح ان يجري صفة للنكرة وقد
خالف الكسائي في ذلك فجعل اسم الفاعل الماضي في العمل مثله في الحال
والاستقبال وليس بمستقيم لمخالفة القياس الذي ذكرناه والاستعمال اما
القياس فلانه قد علم انه اذا كان للحال او الاستقبال يكون اقوى شبها
بالفعل مما اذا كان للماضي فلا يلزم من اعمالهم الاقوى اعمالهم الاضعف واما
الاستعمال فلان ذلك لم يثبت في كلامهم وقد يتمسك بمثل قولهم زيد معطي عمرو درهما
امس وهي جائزة بالاتفاق وبعد عمل معطي في مفعول ثان وهو للماضي فليكن
في المفعول الاول وغيره كذلك وليس ما قاله في هذا المتمسك بقوي لانه لو كان
عاملا بمعنى الماضي في بعضهم لوقع عاملا في المفعول الاول وغيره لكثرة استعمالهم
اياه بمعنى الماضي ولم يقع عاملا في مثل ذلك فدل على انه لا يعمل وما ذكره من
المفعول الثاني فانه عندنا منصوب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل وتقديره
اعطاه درهما امس واذا كان ذلك اي كونه منصوبا بفعل مقدر محتملا وهو ثابت
في بعضهم اجماعا وما ذكره محتمل غير ثابت فالمصير الى ما ذكرناه هو الوجه واعلم
ان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل فان اسم الفاعل اذا اضيف
الى متعلق نصب غيره لان اضافته الى متعلق يدل على اقتضائها المتعلقات
وكان الاضافة تقوي عمله فنصب درهما بمعطي ولان الاضافة كاللام ولانه

كما دلت الاضافة على الارتباط والتعلق فكذلك النصب دل عليه فيتعين النصب
عند تعذر اضافته اليه وقوى الاندلسي مذهبه بانك تقول هو ظان زيد امس
فاضلا بعرفته نصب فاضلا بظان لانه اضمر ظن وجعل عاملا فيه فلزم حذف
مفعوله الاول وثاني مفعولي ظان وقد ثبت ان الاقتصار على احد مفعولي ظننت
ممتنع وجواب الشبهة لا يلزم من اقتضائه متعلقا اقتضاء جميع المتعلقات
اذ لا يلزم من اقتضاء شيء للعام اقتضاؤه للخاص ولئن سلم لا يلزم من مجرد الاقتضاء
ان يعمل فان اسم التفضيل مقتض للمفعول ولم يعمل فيه للمانع والفرق بين الاضافة
واللام متحقق لان اسم الفاعل مع اللام جار مجرى الفعل وليس كذلك الاضافة
فلا يلزم من اعماله مع اللام اعماله مع الاضافة وكما تعذر اضافته الى المفعول الثاني
تعذر نصبه لضعفه اذا كان بمعنى الماضي وما ذكره الاندلسي جوابه ان حذف
احد مفعولي باب علمت للقرينة جائز ويجيء في افعال القلوب ان شاء الله تعالى
قال فان دخلت اسم الفاعل اذا دخل عليه الالف واللام استوى
الجميع يعني انه يعمل سواء كان للماضي او الحال او الاستقبال تقول مررت
بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا وانما
عمل للماضي اذا دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من انها موصولة واصلها
ان توصل بجملة فعلية وانما سبك الفعل باسم الفاعل لامر استحساني لفظي
هو الشبه بينه وبين لام التعريف في الاسم الجامد على ما تقدم في الموصولات
فجرى مجرى الفعل مطلقا وكان ذلك اي كونه فعلا مسبوكا باسم فاعل قائما
مقام ذلك الشبه المعنوي وهو كونه بمعنى الحال والاستقبال وخلاصة هذا

الكلام هو ان اسم الفاعل في هذه الصورة مقدر بجملة فعلية توفيرا لما يقتضيه
الموصول من الجملة وهو يتقدير كونه فعلا فيعمل مطلقا واذا تمسك الكسائي
على مذهبه وقال اسم الفاعل الذي للماضي عامل لما ثبت عمله بمعنى الماضي مع الالف
واللام فالجواب ان اسم الفاعل الذي للماضي على هذه الصفة المذكورة
يعني انه ثبت فيه ما يقوم مقام الشبه المعنوي او يقول يعني انه قوي بتقدير
كونه فعلا بخلاف ما عري عن الالف واللام فلا يلزم من اعماله وهو على الصفة التي
ذكرناها تشبيها بالفعل اعماله مجردا عنها قال وما وضع للمبالغة
اسم الفاعل الذي قصد به المبالغة من كثرة الفعل وتكرره او دوامه كضراب
ومضروب ومضراب وعليم وحذر مثل اسم الفاعل المتقدم ذكره وهو الذي
على فاعل في العمل على حسب التفصيل المتقدم فيعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
وكان معتمدا على صاحبه او الهمزة او ما ولا يعمل اذا كان للماضي فاذا دخلت
عليه اللام يعمل مطلقا فيقول زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضراب
ابوه عمرا امس فان قيل هذه الصيغ لا تشبه المضارع لفظا لانه فاتت فيها
ما ذكرناه من الزنة وهو الزنة التي بها توافق المضارع في الحركات والسكون واذا
كان كذلك فينبغي ان لا يعمل فالجواب عنه من وجهين احدهما انها اذا عملت لما
فيها من الزيادة في المعنى ما يقوم مقام الزنة لان العمل بحسب الاقتضاء والاقتضاء
بحسب المعنى فاذا ازداد معناه من التكرر والدوام يزيد اقتضاؤه فيقوى بالزيادة
شبهه بالفعل فيقام الزيادة في المعنى مقام الشبه اللفظي وثانيهما انها
انما عملت لما فيها لانها خلف اي نائب في العمل عن اسم الفاعل الذي على وزن

فاعل

فاعل للحال او الاستقبال ولذلك اي ولكونها خلفا عما ذكرنا لا يعمل هذه الصيغ
عند كونها بمعنى الماضي لان اسم الفاعل الذي على وزن فاعل للماضي لا يعمل
فلا ينوب في العمل شيء قال والمثنى يعني ان المثنى والمجموع من اسم
الفاعل الذي على فاعل والذي على ابنية المبالغة جمع تصحيح او تكسير في العمل
مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا كقولك الزيدان ضاربان عمرا والزيدون
ضاربون عمرا الان او غدا كما تقدم في المفرد اما المثنى والمجموع جمع التصحيح
فانهما عملا لانهما يوازنان الفعل لان ضاربان وضاربون مثل يضربان ويضربون
في الحركات والسكنات ثم حمل جمع التكسير على جمع التصحيح فان قيل التصغير
يمنع العمل فهلا منع جمع التكسير العمل لتغير النظم به اجيب عنه بان التصغير
انما منعه لحدوث معنى فيه غير لايق بالفعل وهو الموصوفية بخلاف الجمع
فانه معنى العطف الثابت في الفعل قال ويجوز يعني انه يجوز حذف
النون من اسم الفاعل المثنى والمجموع اذا كان معرفا باللام عاملا مثل قوله
الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف العورة سوأة الرجل وكل
ما يستحيى منه والنطف التلطخ بالعيب وقوله الحافظو مبتدأ وقوله لا ياتيهم
الى اخره خبره حذف النون من الحافظون مع العمل والتعريف تخفيفا لان اللام
فيه موصولة فلما نصب ما بعده باسم الفاعل طالت الصلة فخففت بحذف نون
اسم الفاعل تشبيها لنونه بنون الموصول في مثل قوله وان الذي حانت بفلج دماهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد حان اي هلك حذف النون من الذي لان اصله
الذين بدليل ضمير دماءهم فانه راجع اليه ولا يحذف من الضاربان والضاربون

لانتفاء العمل فيه ولا من ضارب ان زيد لانتفاء التعريف فيه واما اذا خفض
المعمول وقال الحافظو عورة العشيرة بجر عورة فحذف فيها للاضافة لانها موجبة
لحذف النون فلا وجه لتقدير الحذف تخفيفا والله اعلم قال اسم المفعول
دخل في قوله ما اشتق من فعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما كاسم التفضيل
واسم الزمان والمكان وقوله لمن وقع عليه يخرج عنه جميع ذلك قيل هذا التعريف
غير مانع لانه يصدق على افعل التفضيل الذي للمفعول مثل اعذر والوم فانه مشتق
من الفعل لمن وقع عليه مع انه ليس باسم المفعول ويمكن ان يجاب عنه بمثل ما اجبت
في اسم الفاعل وقد مر فيه وصيغته من الثلاثي على مفعول وانما سمي ايضا
لكثرة الثلاثي في كلامهم فصار كانه الاصل وكان قياسه ان يكون على زنة
مضارعه كما في اسم الفاعل فان قياسه ايضا ان يكون على زنة مضارعه
سا نذان نبال لما كان مشابهة اسم الفاعل بالفعل ضعيفا كما علم في المصدر اريد
تقوية مشابهته بالفعل فبنى على صيغة تشبه بها الفعل لفظا ومعنى ولم يكن
بناؤه موافقا للماضي لفظا ومعنى فتعين ان يكون بناه موافقا للمضارع فيكون
قياس اسم المفعول ايضا ان يكون على زنة مضارعه كما قررناه في اسم الفاعل
ولذلك اي ولاجل ان قياسه ان يكون على زنة المضارع يقولا النحويون اصله
مفعل ليكون زنته موافقة لزنة المضارع المجهول في خصوصية الحركة والسكون
ولكنهم كرهوا كونه على زنة مُفعَل لئلا يلتبس باسم المفعول من الرباعي بالهمزة واراد
بالرباعي بالهمزة باب الافعال الى اخره يعني بتقدير كونه على زنة مفعل يكون
لفظه كلفظ غيره والثلاثي بزيادة الواو وفتح الميم فحصل الفرق بينهما وكان

الثلاثي

الثلاثي اولى بالتغيير بالزيادة لانها اخف لقلة حروفه ولانه قد ثبت التغيير في
اخيه الذي هو اسم الفاعل في الثلاثي اذا كان الاصل فيه ايضا ان يكون
على زنة المضارع وفيه نظر فان اسم الفاعل من الثلاثي على زنة المضارع
ولم يغير عنها واسم المفعول من غير الثلاثي جرى على صيغة مضارعه وهي صيغة
اسم الفاعل الا ترى انك تفتح ما قبل الاخر ليحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل ولم
يعكس لان ما قبل الاخر مفتوح في مضارعه يعني المضارع المجهول من غير الثلاثي
المجرد قال وامره يعني ان اسم المفعول يعمل بشرط معنى الحال او
الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما في جميع الاحكام الجارية
في اسم الفاعل جارية في اسم المفعول الا ان عمله كعمل فعله وهو الفعل المبني
للمفعول كما ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله وهو المبني للفاعل فيقول زيد
معطى غلامه درهما ولا يذكر الفاعل مع اسم المفعول لان فعله يعطى بالصيغة
المبني للمفعول وكما لا يذكر مع يعطى فاعل لانها صيغة موضوعة لما لم يسم فاعله
وذكر الفاعل معها مضاد لما وضعت له كذلك لا يذكر الفاعل مع اسم المفعول
قال الصفة المشبهة دخل في قوله ما اشتق من فعل الصفة
المشبهة وغيرها من المشتقات وقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي
واسم المفعول المتعدي وقوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان واسم
الالة واسم المفعول مما اشتق من فعل لازم وقوله على معنى الثبوت يخرج عنه
اسم الفاعل من الفعل اللازم كقايم وقاعد فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به
ولكنه ليس على معنى الثبوت بل على معنى الحدوث كما تقدم تفسيره في اسم الفاعل ويعني

باللازم عن المتعدي لانه يلزم فاعله ولا يتعدى الى المفعول فسمي لازما لذلك قال
الامام الحديثي وهذا الحد يدل على ان نحو ضامر البطن والحاسر صفة مشبهة
كما هو مذهب المالكي وقوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل يدل على انه
ليس بصفة مشبهة وسعى ان يذكر في حده ما اخرج اسم التفضيل من الفعل اللازم
فيزاد في اخر حدها بلا زيادة على غيره وسميت صفة مشبهة لتشبهها باسم
الفاعل معنى لكونها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تذكر وتؤنث وتثنى
وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل اولى ويمكن ان يجاب عن الاول بان
قوله على حسب السماع بيان لوجه المخالفة فالمخالفة بين الصفة المشبهة واسم
الفاعل بهذا اي بان وزنها سماعي ووزن اسم الفاعل قياسي لا بالوزن فيجوز
ان يكون بعض من اوزان الصفة المشبهة موافقا لوزن اسم الفاعل وعن
الثاني بمثل ما مر في اسم الفاعل وبان اسم التفضيل لا يكون بمعنى الثبوت
فيخرج بالقيد الاخير قال وصيغتها يعني ان صيغة الصفة
المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع لانهم لم يجروا اوزانها
على قياس يضبط باصل كما في اسم الفاعل واسم المفعول بيانه ان قياس
اسم الفاعل ان يكون موافقا للمضارع في خصوصية الحركات والسكون
كما مر ضبط القياس المذكور باصل اي بكونه على وزن فاعل مثلا من الثلاثي
المجرد فانه اصل اي امر كلي منطبق على جميع الافراد فيكون ذلك القياس
مضبوطا بهذا الاصل واما الصفة فلم يجروا اوزانها على قياس يضبط باصل
اي لم يعتبروا فيها موافقتها للماضي او المضارع ليضبط بانها على وزن فعل

او فيعل او غيرهما بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير
منها فان الصفة من فعل بالكسر يجيء على فرح وعطشان وعلى ندس وصفر وغيرهما
كما علم في علم التصريف ولم يات شيء منها على قياس الا الالوان والحلى فانها
اتت على افعل كاسود وابيض وادعج واشهل وشبهه قال
ويعمل الصفة المشبهة عمل فعلها وفعلها لازم فعملها عمل الفعل اللازم
مطلقا اي من غير شرط في الزمان لانها بمعنى الثبوت فلا حاجة لاشتراط
الزمان فيها لان ما لا يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان فلا يصح ان يقال
اعمالها حالا او غيرها واما الاعتماد على صاحبها فذكر ماخوذ في اصل وضعها
وعملها بعد الهمزة وما ودعلم باب المبتدا فعلى هذا ينبغي ان لا يذكر
في باب اسم الفاعل ايضا وانما ذكر مع اسم الفاعل على سبيل التنبيه والا — ايضاح
والاعلام بانتفاء عملها في مثل قائم الزيدان ولمناسبة المعلم لطرح في
باب الصفة المشبهة لان من احدث لفظا انه بدء من المتعلمين تنبيه له
وليسهل عليه اعتباره هنا بعده قال وتقسيم الصفة اما
ان تكون باللام او تكون مجردة عنها وهذا تقسيم حاصر لدورانه بين النفي والا — ثبات
معنى ولا يصح ان تقسيم الصفة باعتبار اعرابها في نفسها فان ذكر من
احكام اعراب الصفات تعني المشتقات واعراب المشتقات كاعراب غيرها
من الاسماء وقد تقدم اعراب الاسما مطلقا بالاصالة والسعة واما الكلام
هنا في اعمالها ليعلم اعراب معمولها في افرادها في نفسها باعتبار اعرابها
ثم معمولها المذكور بعدها لا يخ من ان تكون مضافا او باللام او مجردا عنهما

وهذه قسمة حاصرة فصارت ستة اقسام بيان الستة ان يقال ان الصفة
اذا كانت مع اللام فمعمولها اما ان يكون مضافا واما ان يكون معرفا باللام
واما ان يكون مجردا عنهما فهذه ثلثة والصفة مع اللام ويجى بلغة مثلها
والصفة مجردة عن اللام فيصير المجموع ستة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام
الست لا يخلو من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فصارت ثمانية عشر قسما
لان الثلثة في الستة تكون ثمانية عشر كل قسم منها مسئلة لاختصاصه
بحكم من حسن وقبح وزيادة حسن وامتناع وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه
برفع المعمول وحسن وجهه بنصب المعمول وحسن الوجه برفع المعمول وحسن الوجه وحسن وجهه بجر المعمول صح
بجره حسن وجه برفع المعمول وحسن وجها بنصبه وحسن وجه بجره فهذه تسعة
والصفة مجردة عن اللام وثاني مثلها والصفة مع اللام كقولك الحسن وجهه
برفع المعمول الحسن وجهه بنصبه والحسن وجهه بجره والحسن الوجه برفع الوجه
الحسن الوجه بجره والحسن وجه برفع المعمول والحسن وجها بنصبه والحسن بنصبه الحسن الوجه صح
وجها بنصبه والحسن وجه بجره اثنان من هذه المسائل ممتنعان باتفاق
وهما الحسن وجهه والحسن وجه احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمول مضاف نحو الحسن وجهه بجر الوجه والثانية ان تكون الصفة
باللام مضافة الى معمول خال عن الاضافة نحو الحسن وجه فاما الحسن وجهه
فممتنع لان اضافته لفظية ولا بد في الاضافة اللفظية من التخفيف
وهذا المثال لم تفد فيه خفة بالاضافة لان الخفة اما بحذف التنوين
او نون التثنية والجمع من المضاف وليس فيه واحد من هذه الثلثة واما

بحذف

١٥٨

بحذف الضمير من المضاف اليه والضمير فيه موجود واما الحسن وجه فامتنع لانه عكس
وضع الاضافة الواقعة في كلام العرب اذ هو اضافة معرفة الى نكرة وذلك عكس ما ينبغي
في الاضافة فتركه لذلك فاطرح ومسئلة منها مختلف فيها وهي قولك مررت برجل
حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه واكثر الناس على اجازتها ومنعها بعضهم
لتوهمه انها مشتملة على اضافة الشئ الى نفسه وهو غير مستقيم لان اضافته
لفظية وما ذكره من امتناع اضافة الشئ الى نفسه انما هو في الاضافة المعنوية
هذا بعد ان يسلم له اشتمالها على اضافة الشئ الى نفسه وهو منازع فيه
لانه ان اراد باضافة الشئ الى نفسه اضافة حسن الى وجه وهو في المعنى الوجه
فهو فاسد من وجوه احدها انه ليس للوجه بدليل انه فيه ضمير المنهول ولذلك ثنى
وجمع باعتباره كقولهم مررت برجلين حسني وجهيهما ومررت برجال حسني
وجوههم والثاني انه لو كان كذلك اي لو كان للوجه لم يمتنع اضافته ولم يكن من
باب اضافة الشئ الى نفسه من حيث انه عام اضيف الى خاص كما في قولك خاتم
حديد وكل الدراهم والثالث انه منقوض بجواز قولك حسن الوجه باتفاق وهي
اقوى المسائل وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكرتم لزم ان يمتنع حسن الوجه بالاضافة ضافة
بعين ما ذكرتم لكنه يجوز بالاتفاق وان اراد باضافة الشئ الى نفسه اضافة
الوجه الى الضمير فليس ذلك من اضافة الشئ الى نفسه لانه اضافة البعض الى الكل لان
ضمير وجهه يعود على الموصوف ووجهه بعض منه واضافة البعض الى الكل جائزة
بالاتفاق والباقي من المسائل ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه ضميران
فهو حسن وما لا ضمير فيه فهو قبيح اما الاول فلما ذكره المصنف في امالي الكافية

من انك اذا اعملته فانما تعمله فيما كان من سببه فلا بد من ضمير يرتبط منه وبينه
فاذا حصل الضمير من غير زيادة ولا نقصان اى على ما تقتضيه الكلام من الاتيان
بالمحتاج اليه وترك الفضلة واما الثانى فمعطى عن الاول لما فيه من زيادة ضمير
وهو مستغن باحدهما ولم تقبح لان زيادة الضمير لا تخل به واما الثالث وهو الذى
ليس فيه ضمير اصلا فقبيح لعروه عن الضمير المحتاج اليه فى الصفات وبقائه كالاجنبى
عن موصوفه فاذا قصدت الى معرفة الضمائر فاعلم ان الثانى وهو معمول
الصفة لا يكون ضميرا الا بارزا لانه ضمير مخفوض والضمير المخفوض لا يكون مستترا
واذا لم يكن الا بارزا كان ادراكه والعلم به ضروريا فلا احتياج الى بيانه وانما
اللبس فى ضمير الصفة نفسها لانه قد يكون فيها ضمير مستتر وقد لا يكون فيه ضمير فالنظر
فى معرفة ضمير الصفة ان تنظر فان كانت رافعة ما بعدها وجب عروها عن الضمير لانه
لا يكون مرفوعان لمعمول واحد واعترض عليه بان قياسه ان تقول لعامل واحد
اقول مراده ان الصفة تحتاج الى معمول واحد اى مرفوع واحد ولا يجئ
لاجل معمول واحد مرفوعان وان كانت غير رافعة لما بعدها وجب ان يكون فيها
ضمير يعود على موصوفها فتعلم بذلك وجود الضمير فى الصفة وانتفاوه وعلته اى
وعلى ما ذكرها من قولنا فاعلم الى هنا ينبنى معرفة الاحسن والحسن والقبيح فى هذه المسايل
وان شئت ان تعرف الاحسن والحسن والقبيح فانظر فان رفعت الصفة ما بعدها
ولا يكون فيه ضمير لما علمت فان كان فى معمولها ضمير فهو احسن لانه ليس فيها الا ضمير
واحد كقولك حسن وجهه وان لم يكن فى معمولها ضمير فهو قبيح لخلوه عن الضمير
كقولك حسنٌ وجهٌ وان لم ترفع الصفة ما بعدها سواء نصبته او خفضته ففيها

ضمير مستتر هو فاعلها وح ان لم يكن فيما بعد الصفة ضمير فهو ايضا احسن لاشتماله على
ضمير واحد كقولك حسن وجهًا وحسن وجهٍ وان كان فيه ضمير فهو حسن لاشتماله على
ضميرين احدهما المستتر فى الصفة وثانيهما ضمير المعمول كقولك حسن وجهَه وحسن وجهِه
ثم اعلم انك اذا رفعت بها ما بعدها وجب ان يكون مفردة لانها كالفعل الرافع
لما بعده لا يثنى ولا يجمع ويلحقه تاء التانيث باعتبار مرفوعه فتقول مررت برجلين
حسن وجوههما وحسن غلمانهما ومررت برجلين حسنة جاريتهما كما تقول حسنت جاريتهما
واما فى الجمع فتقول مررت برجال حسن غلمانهم ولا تقول حسنين غلمانهم لما قدمناه
من ان الصفة الرافعة لما بعدها كالفعل الرافع لما بعده فكما لا تقول يحسنون غلمانهم
بجمع الفعل فلذلك لا تقول حسنين غلمانهم بجمع الصفة ولو قلت مررت برجال حسان
غلمانهم بجمع التكسير لكان جائزا وليس جمع حسان فى هذا المثال الا لاجل جمع الموصوف
لانه لو كان جمعه لذلك لا يجوز الجمع حيث يكون موصوفه مفردا كقولك مررت
برجل حسان غلمانهم فثبت ان جمعه ليس لجمع موصوفه وانما جمع ليطابق
مرفوعه وجاز الجمع لمطابقة مرفوعه فى جمع التكسير ولم يجز فى جمع السلامة
والتثنية لمخالفة جمع التكسير الفعل وموافقة التثنية وجمع السلامة
للفعل فى صيغة التثنية والجمع فلذلك جرى فى التكسير ما لم يجر فى التثنية والجمع
السالم وقد تقدم ذكره فى التوابع فى باب النعت قال المصنف فى شرح
المفصل وحسنين وجوههما وحسنين وجوههم ضعيف ضعف اكلونى البراغيث
واما مررت برجال حسان وجوههم فهذا ليس بضعيف لانهم انما كرهوا الاتيان
بالعلامة التى تدل على ما تدل عليه علامة الفعل واما جمع التكسير فليس من ذلك

واذا لم يرفع الصفة ما بعدها فلا بد وان يكون فيها ضمير الموصوف فيؤنث الصفة
ان كان موصوفها مؤنثا وتثنى وتجمع ان كان الموصوف كذلك كما في ساير الصفات
يعني المشتقات فتقول مررت برجل حسن الغلام وبامرأة حسنة الغلام سواء
في ذلك نصب الغلام وخفضه الا انك اذا خفضته يكون لاضافة اليه فتحذف
ما يوجب حذفه الاضافة من التنوين ونون التثنية والجمع واعلم انك اذا رفعت
ما بعد الصفة فانما ترفعه بانه فاعل الصفة وهو الاصل في عملها اذ لا تقتضي
الصفة الا مرفوعا كما ان فعلها لا يقتضي الا مرفوعا للزومها واذا نصبت ما بعدها
نصبته على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ومنهم من
يقول ان النصب في الجميع على التشبيه بالمفعول ومنهم من يقول ان النصب في الجميع
على التمييز وليس بالجيد اذ لم يثبت في كلامهم تمييز منصوب معرفة ووجه تشبيهه
بالمفعول انهم لما اجروه مجرى اسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف الى مفعوله
المنصوب وليس للصفة مفعول به ولا يجوز اضافتها الى فاعلها والا يلزم اضافة
الشيء الى نفسه قصدوا التخفيف بالاضافة ههنا اي في الصفة فشبهوا مرفوعه
بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره فلذلك
اضمروا فيها العاطف ضميرا جرت عليه في كلتا الحالتين يعني حالة النصب والجر
على ما تقدم في هذا الباب من ان الصفة اذا لم ترفع ما بعدها يجب ان يكون فيها
ضمير الموصوف قال المصنف في شرح المفصل وكل موضع نصب المعمول او
خفض ففي الصفة ضمير يعود على ما تقدم مما اعتمدت عليه لانهم لما نصبوا ما بعده شبهوه
بالمعمول وجعلوا حسنا كانه في الحقيقة لما قبله ثم اتى بالمعمول اللام الذي كان به

الاول حسنا فالحسن على هذا التقدير لحمله ما تقدم وذكر المعمول تبيينا للابهام الذي
به حسن لان الشيء قد يكون يحسن جملته يحسن امر منضم اليه واذا خفضنا المعمول
فالصفة في الحكم كحكم المنصوب لان الاضمار فيه لما قبله ثم شبه بباب اسم
الفاعل في النصب والاضافة جاز فيه الحسن الوجه وان لم يجز الضارب زيد
لان التخفيف في الحسن الوجه من بحذف الضمير من الوجه واستتاره في الحسن
بيان ذلك ان الاصل فيه الحسن وجهه فلما قصد الاضافة نصب وجهه
لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وحذف الضمير من وجهه وجعل مستترا في
الحسن لئلا يخلو عن الفاعل وعوض الضمير المحذوف عن وجهه لام التعريف لئلا
يزول تعريفه بالكلية ثم اضيف الحسن الى الوجه فحصل التخفيف لحذف الضمير
عن الوجه واستتاره في الحسن ويتعلق بهذا البحث كلام آخر قدمناه في باب
الاضافة وهذا بخلاف الضارب فانه لم يفد فيه خفة ولما كان الحسن الوجه
محمولا على ضارب زيدا في النصب وصحة حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه
في صحة الاضافة وان لم يفد تخفيفا وخص التشبيه بان يكون الثاني باللام
لانها في الحسن الوجه هي المصححة لخفض الوجه لما علمت انفا من انه لم يضف
الا بعد تحقق امور هي نصب وجهه وحذف الضمير عنه واستتاره في الحسن
وتعويض لام التعريف عن التعريف الاضافي الزائل فصحة الاضافة يكون موقوفة
على هذه الامور التي من جملتها فيكون لام التعريف في الوجه مصححة لخفضه
قطعا فلم يحسن الغاؤها لذلك فظهر الفرق بين الضارب زيد والضارب الرجل
خلافا للفراء وقد تقدم ذكره في باب الاضافة وقوله في الشرح ثم لما شبه بباب

اسم الفاعل في النصب والاضافة فقيل صوابه في النصب ليصح الاضافة اذ التشبيه
ليس الا في النصب واما الاضافة فبعد النصب فليست بالتشبيه بل بالاستقلال
لذهاب المانع وهو فاعلية وجهه ويمكن ان يقال ان وجهه بعد النصب لم يصر
مفعولا به على الحقيقة بدليل انه نقل عن سيبويه انه قال اذا قلت زيد حسن
الوجه لا يعني به ان زيدا اوقع بالوجه فعلا بل يعني الاخبار عن زيد بالحسن
الذي للوجه فدل ما نقل عن سيبويه ان وجهه بعد النصب فاعليه من
حيث المعنى باقية فاضافة الصفة اليه تكون للتشبيه بضارب زيد
وهذا البحث يجري ايضا في قوله في الشرح ولما كان الحسن الوجه محمولا على
ضارب زيدا في النصب وصحة الاضافة قوله واسما الفاعل
كل ما ذكرناه في باب الصفة المشبهة من الوجوه الثمانية عشر جار في اسم
الفاعل واسم المفعول اللازمين كقولك زيد حاسن وجهه ومضروب وجهه
فتاتي فيها للزومهما ما اتى في الصفة من الممتنع والمختلف والاحسن
والحسن والقبيح والسر فيه ان النصب والخفض اللذين يكثر بهما مسائل
الصفة انما جاز لشبهها باسم الفاعل المتعدي بيان ذلك ان يقال ان
القياس ان لا يكون للصفة الا فاعل ولا يكون لها مفعول به للزومها فينتفي
النصب واذا انتفى النصب انتفى الاضافة لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه
فينتفي الخفض غير انه لما كانت الصفة المشبهة مشابهة لاسم الفاعل المتعدي
من حيث المعنى واللفظ على ما مر نصب معمولها على التشبيه بالمفعول وجاز
الاضافة بعد النصب فزاد وجهان آخران فكثرت المسائل بسبب التشبيه

باسم الفاعل المتعدي واذا جاز تشبيه الصفة في نصب المعمول فتشبيه
اسم الفاعل اللازم باسم الفاعل المتعدي اجدر وهو ظاهر وكذلك تشبيه
اسم المفعول اللازم باسم الفاعل المتعدي اجدر لان المناسبة بين اسم
المفعول واسم الفاعل اقوى منها بين الصفة واسم الفاعل وانما قيد اسم
الفاعل واسم المفعول بغير المتعدي لوجهين ذكرهما المصنف في شرح المفصل
الاول انك اذا قلت هذا ضارب زيد في داره لم يكن زيد الا مفعولا به ولذلك
اذا قلت هذا معطي العبد لم يكن العبد الا مفعولا لان اضافته الى المنصوب
هو الوجه لانه مغاير له فاضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو هو في
المعنى وانما اضيف اليه عند عدم المنصوب لانه مشبه به فاجري مجراه في الاضافة
اليه كما اجري مجراه في العمل الوجه الثاني انه لو اضيف الى الفاعل وهو متعد
لم يعلم هل هو مضاف الى الفاعل او الى المفعول بخلاف الصفة وبخلاف غير
المتعدي فانه لا يلتبس اذ لا مفعول له واعلم ان اسم الفاعل اللازم هو
الذي يكون مشتقا من الفعل اللازم كحاسن وقائم وقاعد واسم المفعول
اللازم هو الذي يكون مشتقا من فعل لا يتعدى له الى ثان كقولك مضروب
فانه لا يقتضي مفعولا به بخلاف ما اشتق من فعل يتعدى الى ثان كمعطى فانه
متعد لاقتضائه مفعولا به واسم الفاعل اللازم والصفة المشبهة وان
تشاركا في الوجوه المذكورة لكنهما يفترقان من وجه اخر وذلك لان اسم الفاعل
اللازم يجيء فيه مسائل يبعد استعمالها كاستعمال الصفة وبعد استعمالها
ظاهر وتلك المسائل نحو زيد قائم ابا وشبهه وانما يبعد استعمالها من جهة

ان الصفة اذا استعملت هذا الاستعمال يعني اذا نصب مرفوعها وصارت في
المعنى للموصوف المتقدم على ما تقدم من انه يستتر في النصب والجر في الصفة ضمير عايد
على الموصوف فيكون الموصوف كانه اكتسب ذلك المعنى يعني معنى الصفة من متعلقه
وان كان في الحقيقة لمتعلقه وتقدير الاكتساب وفرضه انما يكون بصح سراية حيث
معنى الصفة في المتعلق الى الموصوف كالحسن بخلاف القيام فانه لا يسرى
الى الموصوف من متعلقه فعلى هذا لا يبعد زيد حسن ابا لان الانسان يصح
ان يتصف بالحسن لحسن ابيه لامكان تقدير الاكتساب لصحة السراية ويبعد
زيد قايم ابا اذ لا يصح ان يتصف الانسان بالقيام لقيام ابيه اذ لا يمكن
تقدير الاكتساب لانتفاء صحة السراية فيه فظهر الفرق بين زيد حسن ابا وزيد
قايم ابا لذلك والله اعلم بالصواب قال اسم التفضيل
يدخل في قوله ما اشتق من فعل اسم الفاعل واسم الزمان والمكان وغيرها
وهو اسم المفعول والصفة المشبهة وقوله لموصوف يخرج عنه اسم الزمان
والمكان وقوله بزيادة على غيره يفصله عما عداه اذ لا مشاركة معه في ذلك
والمحصوف ان التام قوله بزيادة على غيره يتعلق بقوله لموصوف يعني انه
اشتق لمن اتصف بالزيادة على الغير وما عداه لم يشتق لما اتصف بالزيادة
على غيره قال الامام الحديثي اي مع دلالة صيغته على زيادة موصوفه
في المعنى المشتق منه على غير موصوفه فلا يرد هذا ما لزايد على غيره لان دلالته
زايد على غيره بمادته لا بهيئته ثم افادته انما ذكر لموصوف في حد اسم التفضيل
مع ان ساير المشتقات المتقدمة لموصوف ملفوظ او مقدر ايضا لئلا يتوهم

ان

اي اسم التفضيل لما لم يعمل في الظاهر يكون كالجامد فلا يقع صفة ولو لم يذكره وقال
ما اشتق من فعل بزيادة على غيره لخرج جميع المشتقات سواه اولا فبحث اما
اولا فلانه لم يشتق الزايد لمن اتصف بالزيادة على الغير وانما اشتق لمن قام به الزيادة واما
ثانيا فلان المراد من الزيادة على اصل الفعل المشتق منه كما اعتبره الامام الحديثي ايضا
الا يرى ان افضل مثلا معناه زيادة الفضل فاسم التفضيل من الزيادة وهو ازيد
معناه زيادة الزيادة واما الزايد فليس معناه زيادة الزيادة فيخرج عن الحد بقوله
بزيادة على غيره ولا حاجة الى ان يقال ان دلالته بالمادة واما ما افاده من قوله
وانما ذكر لموصوف الى آخره فهو كلام ويمكن ان يقال ذكره في الحد ليس لاخراج بعض المشتقات
فقط بل له وليعلم من الحد الزايد الذي هو موصوف افعل بالمطابقة وهو افعل يعني
ان اسم التفضيل لا يكون الا على هذه الصيغة الا ما جاء من نحو خير وشر قال
وشرطه يعني شرط اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن هذه البنية يعني وزن
افعل منه الا ترى انك لو ذهبت تبني من دحرج واستخرج افعل مع المحافظة على حروفها
لم يمكن فان زعم زاعم انه كان يمكن باسقاط اللام الثانية من دحرج وباسقاط
الزوايد من استخرج قلنا لو اسقط خرج اللفظ عن ذلك المعنى الى اصل
آخر بالكلية اذ لو قيل اخرج من استخرج لخرج المعنى الى كثرة الخروج والمراد كثرة الا استخراج
ولو اسقط اللام من دحرج لخرج المعنى الى كثرة الدحور والمراد كثرة الدحراج وربما
يودي حذف اللام من الرباعي الى صيرورة الباقي مهملا فثبت انه شرط بنايه
من ثلاثي مجرد وكذلك شرط ان يكون الثلاثي المجرد ليس بلون وعيب لان باب
الالوان والعيوب جاء فيه الصفات على افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره يعني

انه قد جاء من باب الالوان والعيوب افعل الغير التفضيل مثل اصفر اي ذو صفرة
واعمى اي ذو عمى فلو بني منه افعل التفضيل لالتبس بافعل الذي ليس للتفضيل
الا ترى انك لو قلت زيد الاسود على تقدير بناء افعل التفضيل من باب الالوان
والعيوب لم يعلم انك اردت انه ذو سواد او انه زاد في السواد **قال**
فان قصد يعني انك اذا قصدت التفضيل في هذه المعاني التي تعذر بناء افعل من
الفاظها بنيت افعل من فعل يصح بناء افعل منه وهو الثلاثي المجرد الذي ليس بلون
ولا عيب والفعل الذي يصح بناء افعل منه يكون حسنا او كثرة او سرعة او قبحا ثم تاتي
بمصادر تلك الافعال التي تعذر بناء افعل منها فتنصبها على التمييز فتقول زيد
احسن من عمرو اجابة واكثر منه استخراجا واسرع منه انطلاقا واقبح منه عورا
وانما نصبها على التمييز لتحقق معنى التمييز فيها وهو رفع الابهام المستقر وذلك
لانك اذا قلت زيد احسن من عمرو لم نعلم ان احسنيته منه من اي جهة فاذا قلت
اجابة فرفعت الابهام بالاجابة **قال** وقياسه للفاعل يعني ان قياس
اسم التفضيل ان يفضل به الفاعل على الفاعل لا المفعول على المفعول فاذا
قلت زيد اضرب من عمرو فمعناه ان ضاربية زيد زائدة على ضاربية عمرو لا ان
مضروبية زيد زائدة على مضروبية عمرو وانما كان قياسه للفاعل لامرين احدهما
انه في المعنى كالصفة المشبهة يعني ان الصفة زادت على اسم الفاعل بسبب
ثبوت الفعل كذلك اسم التفضيل زاد على اسم الفاعل بسبب كثرة الفعل والصفة
المشبهة للفاعل لانها لمن قام به الفعل فيكون اسم التفضيل ايضا للفاعل
والاخر ان الفعل الكثير لازم فلو جعل اسم التفضيل للمفعول لا يمكن بناؤه من

لا فعال اللازمة التي هي اكثر ليبقى اكثر الافعال عرية عن اسم التفضيل ولذلك
اي فلاجل ما ذكرنا من الامرين كان قياسه للفاعل وقد استعملوه للمفعول على
غير قياس كقولهم هو اعذر اي معذور كثيرا والوم اي ملوم واشغل اي مشغول
واشهر اي مشهور كثيرا **قال** ويستعمل يعني انه لا يستعمل اسم التفضيل
الا باحد امور ثلثة هي الاضافة ومن ولام التعريف وانما التزم فيه ذلك لان
الغرض الاتيان به للزيادة اي الغرض من الاتيان به الزيادة على غيره فقصد
الى ذكر الغير لتوفر ما تقتضيه معناه وذلك الغرض لا يحصل اذا تجرد عن هذه الامور
الثلثة الا ترى انك اذا قلت زيد اشرف بدون واحد منها لم نفهم من هو الذي زاد
عليه في الشرف واذا قلت بمن مثل زيد اشرف من عمرو او بالاضافة مثل زيد اشرف
الناس كان حصول الغرض المذكور واضحا واذا قلته باللام مثل زيد الاشرف
فحصول الغرض المذكور مشكل لانه لم يذكر بعده شيء ولا نعلم من هو الذي يزاد عليه
في الشرف لكن الاشكال مندفع لان اللام الذي في اسم التفضيل للعهد فالمفضل
يكون معهودا ولا يكون المفضل معهودا الا اذا علمه المخاطب والمخاطب على الصفة
المذكورة من زيادة موصوفة على شيء معين بانه انك قد تقول زيد افضل من عمرو
ثم تقول له جاني الافضل فهنا لست تعني بالافضلية الا الافضلية على عمرو
لانه المعهود فيكون المفضل عليه كالمذكور بعده فيكون معلوما مفهوما منه
وهو المقصود فان قيل وجوب الزيادة على المفضل عليه مشكل بقوله تعالى
وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها اذ لا يستقيم ان يقال الزيدان كل واحد منهما
افضل من الاخر لما يؤدي اليه من اثبات الزيادة ونفيها في كل واحد منهما فقوله تعالى

يكون م

هي اكبر من اختها شامل الجميع فيلزم ان يكون كل واحد منهما اكبر من الاخرى
وذلك يؤدي الى ان يكون اكبر وليس باكبر قلت اجاب عنه المصنف في
امالي القرآن من وجوه احدها ان يكون المراد انما ياتي اكبر مما تقدم فيكون المراد
بقوله من اختها من اختها المتقدمة عليها والثاني ان يكون المراد الا هي اكبر من
اختها من وجه وقد يكون الشيئان كل واحد منهما افضل من الاخر من وجه الثالث
ان يراد الا هي اكبر من اختها عندهم وقت حصولها لان لمشاهدة الآية اثرا في
النفس عظيما ليس للغائب منها وان كان الغائب اكبر فان الانسان يعظم عند
مشاهدة عصا ستنقلب عبرها اكبر من عظم علمه بانها ستنقلب حية وان كان انقلابها
حية اعظم في التحقيق وانما المشاهدة لها اثر في تعظيم الشيء في النفس ولا
يجمع بين من واللام او الاضافة فلا يقال زيد الافضل من عمرو لانهم لم ياتوا بمن
الا لما ذكرناه من بيان المفضل عليه وقد علم ان اللام تفيد ذلك فلم يكن للجمع بينهما
معنى وعلم من هذا انه لا يجوز الجمع ايضا بين من والاضافة وبين الاضافة واللام
وايضا فان معنى التعريف باللام جعله للمعهود المفضل على المفضل عليه المعهود
ومعنى من تفضيله على المفضل عليه المذكور بعدها دون من سوى المذكور بعد من
فيصير المعنى عند اجتماع من واللام تفضيله باعتبار المعهود لا باعتبار المعهود وذلك
متناقض وهذا الدليل كما دل على امتناع الجمع بين من واللام كذلك دل على امتناع
الجمع بين الاضافة واللام وايضا فان من تشعر باحتياجه ونقصانه واللام تشعر
باستغنائه وكماله فلو جمع بينهما لكان كالجمع بين النقيضين وهذا الدليل ايضا
يدل على عدم الاجتماع بين الاضافة واللام قال واذا اضيف فله معنيان

وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون
منهم مثل زيد افضل الناس وانما اشترط في هذا المعنى ان يكون من اضيف اليه
داخلا في جملته المفضل ليحصل الشركة بين الجميع في المعنى اي اصل الفعل
وانما وجب حصول الشركة بين الجميع في المعنى لذكره معهم وتميزه بالتفضيل
وانما قلنا انه مذكور معهم لانا اذا قلنا زيد افضل الناس بالمعنى
الاول فخلاصته معناه زاد فضل زيد على فضل الناس وثبوت زيادة الفضل
بدون ثبوت اصل الفضل غير معقول واصل الفضل يكون ثابتا لزيد قطعا
فيكون زيد من جملة الذين ثبت لهم الفضل فيكون مذكورا معهم قطعا لانه لا يعني
بذكره معهم الا هذا واذا كان مذكورا معهم يحصل الشركة المقصودة للمتكلم لانه
مراد المتكلم من المعنى الاول وهو ان الموصوف زائد على المضاف اليهم في الخصلة التي
هو وهم فيها شركا كما صرح به جار الله العلامة في المفصل في المجرورات وكذلك صرح به المصنف
في شرح المنظومة واذا حصل الشركة بينه وبينهم يكون زيد المفضل داخلا
في جملة المضاف اليهم وقد توهم بعض الناس ان دخول الموصوف في جملة المضاف
اليه وقصد زيادته على المضاف اليهم متناقض وذلك انك اذا قلت زيد افضل
الناس فانت مفضل زيدا على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فانت مفضل
زيدا على نفسه وهو محال والجواب انه زيد لم يذكر في الناس لغرض
التفضيل عليه معهم وانما ذكر لغرض التشريك معهم في اصل الفضل فالوجه
الذي ذكر به معهم غير الوجه الذي فضل به عليهم وصح ذكره اي ذكره في الناس
وعدم ذكره فيهم للغرضين لان لانفكاك الجهتين ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه

اما الزيادة فظاهر فان اسم التفضيل موضوع للزيادة واما ثبوت اصل المعنى فلان
الزيادة فرع ثبوت اصله وتحقق الفرع بدون الاصل محال واذا كان لافعل جهتان
فذكره فيهم وعدم ذكره يكونان باعتبار هاتين الجهتين فلا يلزم منه محال وانما يلزم
ان لو كان باعتبار جهة واحدة واعلم ان المعاني المعقولة غير معتبرة في اثبات
اللغة ما لم يثبت موافقتها لاستعمال العرب وقد صرح به المصنف في مواضع كثيرة
من كتبه ولاجل ذلك اتبع هذا الجواب بقوله والذي يدلك على انهم اعتبروا هاتين الجهتين
في استعمال افعل ثبوت مثل قولك زيد قائما احسن منه قاعدا عن العرب فقولك
قائما هي الحال المفضل بها وقولك قاعدا هي الحال المفضل عليها والعامل فيهما جميعا
افعل فلو ذهبت تجعل نسبة افضل اليهما واحدة لصار القعود مفضلا ومفضلا
عليه لان قاعدا مفضل عليه وقائما مفضل به ونسبته الى قائما نسبة
المفضل به فاذا اتحدت نسبته اليهما لصار نسبته الى قاعدا نسبة
المفضل به والتقدير انه مفضل عليه فيلزم صيرورة قاعدا مفضلا عليه
ومفضلا به وكذلك يلزم صيرورة قائما مفضلا ومفضلا عليه على هذا التقدير
وكون الشيء الواحد مفضلا ومفضلا عليه محال فعلمت ان نسبة افضل
الى القيام نسبة الافضلية ونسبته الى القعود نسبة اصل الفضل
فصح العمل فيهما باعتبار الجهتين فظهر انتفاء ما توهم في قولهم زيد افضل الناس
من تفضيل الشيء على نفسه واذا تحقق وجوب اضافته الى ما هو بعضه امتنع يوسف
احسن اخوته لان اخوته مضاف الى ضمير يوسف فعلم ان يوسف ليس في الاخوة
بدليل انك اذا قلت جاني اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم واذا لم يكن يوسف

من جملتهم فقد اضفته الى ما ليس هو بعضه فيمتنع لما تحقق من انه يجب اضافته
الى ما هو بعضه فان قيل لو صح ما ذكرتم يلزم اذا قيل اكرم الناس ان
يكون جميع الناس كرما في قصد المتكلم وليس كذلك قطعا وكذلك يقول في قوله عليه
السلام الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني ثم قال الا اخبركم بابغضكم الي
وابعدكم مني فيلزم ان يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين مبعودين
وهو غير جائز ووجه اللزوم انه قد اضاف الاحب والابغض الى المخاطبين
فلزم ان يكونوا مشتركين في اصل ما اضيف اليهم من المحبة والبغض قلت
اجاب عنه في امالي المفصل من وجهين الاول ان المضاف اليه في هذه المواضع المصنف
المعترض بها يجب ان يكون مخصصا بالمشتركين في اصل المعنى الذي دل عليه
افعل فيكون قوله باحبكم احب المحبوبين منكم وكذلك اقربكم وابغضكم وابعدكم
وقوله واكرم الناس وشبهه على ذلك ويجوز ان يقدر مضاف محذوف كانه
قال احب محبوبيكم واكرم كرماء الناس ويكون دليل التاويل على احدهما
ما علم من لغتهم انهم لا يطلقون افعل التفضيل الا على ذلك فلما كان ذلك معلوما
عندهم صح اطلاق العام مرادا به التخصيص بما دل عليه من القاعدة المذكورة
عندهم فلذلك جاءت هذه الالفاظ في نحو هذه المواضع على ما ذكر من المعنى و
الثاني ان يقصد زيادة مطلقة يعني ان مراد المتكلم من المعنى الثاني هو
ان موصوف اسم التفضيل يثبت له اصل الفضل وكثرته فاذا قال زيد افضل الناس
بالمعنى الثاني فمعناه ان زيدا ثبت له فضل كثير فيكون الزيادة ثابتة للموصوف
قطعا وفي المعنى الاول ايضا وان ثبت له الزيادة الا ان الزيادة فيه مقيدة

بالمضاف اليهم بل هي مطلقة فاضافته على هذا المعنى ليست للتفضيل على المضاف
اليهم يعني ليست للتفضيل في اصل الفعل ولكن لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف
ما لا تفضيل فيه من حسن قريش وشبهه فقولك زيد حسن قريش فانك لا تريد
باضافة حسن انه زائد في الحسن عليهم اذ صيغة حسن ليست من صيغ التفضيل
وانما مرادك من اضافته الى قريش ان الحسن من قريش فتقصد باضافة حسن اليهم
التخصيص اي اختصاصه بقريش والتوضيح بسبب اختصاصه بهم فلذلك اضافة افعل
في المعنى الثاني فانك انما تقصد بها التخصيص والتوضيح وتقريره انك اذا قلت زيد
افضل فالافضل فيه غير مختص بقوم معين فاذا قلت افضل بني تميم مثلا اختص
بهم وتوضح بسبب هذا الاختصاص فان قيل لو لم يقصد بافعل المضاف
بالمعنى الثاني الزيادة على الغير فلا يكون الحد جامعا لخروج هذا الفرد عنه وان
قصد به الزيادة على الغير فيرجع الى المعنى الاول قلت يختار الشق الثاني
من الترديد ويمنع رجوعه الى المعنى الاول بناء على ما افاده الامام الحديثي وهو ان
التفضيل في المعنى الثاني على المضاف اليهم به لا فيه هذا ما افاده فنقول
على هذا انما يرجع الى المعنى الاول ان لو كان التفضيل فيه كما كان في المعنى
الاول وليس كذلك بل التفضيل في المعنى الثاني به لا فيه بيانه ان المتكلم اذا
قال زيد افضل الناس بالمعنى الاول فقصده ان يفضل زيدا على من اضيف
اليه افضل في الفضل الثابت لقولهم واذا قاله بالمعنى الثاني فقصده ان
يفضله على من اضيف اليه افضل بسوى الفعل الا لزائد له ووقع في المفصل و
امالي المصنف وشرح الهادي وغيرها تفسير افعل هذا الذي نحن بصدده باسم

الفاعل

الفاعل ولم يرد به انه لم يقصد به الزيادة على الغير اصلا والا لم يكن من اسم التفضيل
في شيء وانما اريد به ان معناه المحصل على انتفاء الشركة فيه في قصد المتكلم كما
انه لا تفضيل في اسم الفاعل المضاف واذا ثبت ان اضافة اسم التفضيل
بالمعنى الثاني ليست للتفضيل في اصل الفعل فلا يشترط ان يكون المفضل
بعضا لمن اضيف اليه لانتفاء المعنى المقتضي لذلك وهو قصد الشركة على ما تقدم
فعلى ذلك يجوز ان تقول يوسف احسن اخوته اذ ليس الغرض بذلك ما تقدم من
قصد الزيادة على من اضيف اليه في اصل الفعل حتى يشترط ان يكون منهم
بل الغرض توضيحه فان اتفقت مشاركة فليست مقصودة للمتكلم قال
ويجوز اسم التفضيل اما ان يكون مستعملا بالاضافة او بمن او باللام والاول
اما ان يكون اضافته بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني فهذه اربعة اقسام
والمصنف اراد ان يشير الى المطابقة وتركها في هذه الاقسام الاربعة
وقدم في المتن المضاف بالمعنى الاول وفي الشرح المستعمل بمن وما في الشرح
انسب لتوقف بيان المستعمل بغيره عليه فقوله المستعمل بمن مفرد
مذكر لا غير لانهم اجروه مجرى باب التعجب لقربه منه في المعنى ولذلك اشترطوا
فيه شروط التعجب فلم يبن الا مما يبنى منه فعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا
ومعنى افردوه كما افردوا الفعل وانما جاز في المضاف بالمعنى الاول الافراد
لانه اشبه الذي بمن لذكر المفضل عليه معه كما ذكر مع المستعمل بمن فلما شابهه
جرى مجراه في وجوب الافراد وجازت فيه المطابقة ايضا لانه يخالف المستعمل
بمن في معنى الاضافة التي من خواص الاسماء فجرى مجرى الاسماء وانما جاء المعرف

باللام مطابقته لا غير لان المعرف باللام بعد عن شبهه ما اتى بمن واراد بشبه
ما اتى بمن كل واحد من الشبهين احدهما مشابهة المستعمل بمن لفعل التعجب
والثاني مشابهة المضاف للمستعمل بمن وتقريره ان يقال ان المستعمل باللام
بعد عن شبه المستعمل بمن لفعل التعجب وعن شبه المضاف للمستعمل
بمن اما بعده عن الشبه الاول فلان المستعمل بمن امتنع فيه اللام
بسبب وجود من كما امتنع في فعل التعجب والمستعمل باللام لخلوه عن من دخل
فيه اللام الممتنع في فعل التعجب فبعد المستعمل باللام بسبب دخول اللام فيه
عن ان يكون مشابها لفعل التعجب واما بعده عن الشبه الثاني فلخلوه
عن لفظ واقع من يقوم ذكر اللفظ مقام من وهو المضاف اليه فثبت ان المستعمل
باللام بعد عن ان يكون مشابها للفعل وعن ان يكون مشابها لما اشبه
الفعل فجرى مجرى الاسماء في وجوب المطابقة لمن هو له وانما جاز المضاف بالمعنى
الثاني مطابقته لا غير لانه مشابه لاسم الفاعل المضاف في عدم المشاركة
فجرى مجراه في وجوب المطابقة قال ولا يعمل افعل التفضيل لا يعمل
في مظهر فلا يقول مررت برجل افضل منه ابوه بخفض افضل لانك لو خفضت
افضل يكون صفة لرجل ويكون ابوه فاعلا لافضل فيلزم عمله في الظاهر لكنه
لا يعمل فيه ولكن يقول برفع افضل على ان يكون ابوه مبتدأ وافضل خبرا مقدما
لابوه فيرتفع ابوه بالابتداء لا بافضل فلا يلزم عمله في الظاهر على هذا وانما لم يرفع
الظاهر لنقصانه عما تقدم من اسم الفاعل والصفة المشبهة في مشابهة
الفعل من حيث كان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وشبه ما تقدم انما كان بذلك

فضعف اسم التفضيل عن شبه الفعل هذا قول النحاة وخير منه ان يقال انما
عمل ما تقدم لان له فعلا بمعناه واما هذا فليس له فعل بمعناه في الزيادة فلم يعمل
وانما قال وخير منه لان ما قاله النحويون لا يخلو من ضعف ما من حيث ان كونه لا
يثنى ولا يجمع معيض لقوة شبهه بالفعل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع وليس بمعيض
لنقصان شبهه به قال الامام الحديثي دليل المصنف ايضا ضعيف
لان الصفة المشبهة لا فعل لها بمعناها في الثبوت مع انها تعمل في الظاهر
فخير منه ان يقال لا فعل له بمعناه بخلاف اسم الفاعل ولم يكن مشابها لاسم
الفاعل لان اسم الفاعل يثنى ويجمع ولا يثنى ولا يجمع ما هو الاصل فيه وهو المستعمل
بمن فلم يكن حمله على الفعل ولا على ما هو بمعناه اي اسم الفاعل بخلاف الصفة
فانه وان لم يكن لها فعل بمعناها في الثبوت لكنها يشابه اسم الفاعل لانها
يثنى ويجمع كاسم الفاعل فلا جرم عملت الصفة في الظاهر ولم يعمل افعل التفضيل
فيه واقول الامام الحديثي اخذ ما هو خير من دليل شرح الكافية مما
ذكره المصنف في شرح المفصل حيث قال وانما لم يعمل في الظاهر لانه ليس جاريا
على الفعل ولا مشابها به يعني بالجاري على الفعل اذ لم يجر مجرى اسم الفاعل
في التثنية والتذكير والتانيث في قولك زيد احسن من عمرو ولان الاصل ولم
يبين الامام الحديثي كون المستعمل بمن اصلا وبيانه ان اسم التفضيل محمول على
فعل التعجب لقربه منه في المعنى والمستعمل بمن وجب افراده وامتنع تعريفه كما ان
فعل التعجب كذلك بخلاف المستعمل بغير من فانه ليس مثل فعل التعجب في الامرين
وما وافق اصله في الاكثر الاحكام اصل بالنسبة الى ما لا يكون كذلك قال

الا اذا كان يعني اسم التفضيل لا يعمل في مظهر في صورة من الصور الا في صورة
يوجد فيها الشرايط التي ذكرها فانه يعمل في الظاهر ح اما الشرايط فهي ان يكون اسم التفضيل
جاريا على شيء في اللفظ وهو في المعنى لا يكون لذلك الشيء بل يكون لمسببه ويكون ذلك
المسبب مفضلا باعتبار الاول يعني باعتبار ما الا نعا جرى عليه لفظا على نفسه
باعتبار غير الاول ويكون اسم التفضيل في سياق النفي والمثال المشهور في
هذا الباب قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن
في هذا المثال جار في اللفظ على رجلا لانه صفته وليس له في المعنى فانه من
حيث المعنى للكحل وهو مسبب والكحل الذي هو مسبب مفضل باعتبار عين الرجل
على نفسه باعتبار انه في عين زيد والكلام منفي والامام الحديثي فسر المسبب
بمتعلق الرجل فقال وانما كان الكحل متعلقا له لانه مظروف عين الرجل التي
هي جزؤه ومرتبطة به بالضمير وانا اقول يفهم من قول المصنف في العبارة
الثالثة بالتعريض ومن قول الامام الحديثي بالتصريح ان التفضيل بالحقيقة
للعين لا للكحل في التفضيل والكحل يكون مسببا واما ان اسم التفضيل — لك ويكون العين للكحل م
يعمل في الظاهر عند تحقق هذه الشرايط فلوجهين الاول ان اسم التفضيل فيها
اي في هذه الشرايط يعني في صورة حصول هذه الشرايط بمعنى الفعل الذي اشتق
اسم التفضيل منه لان قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد في معنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد بيانه
ان المعنى الثاني زيادة حسن الكحل الذي في عين زيد على الذي في عين الرجل
وهو مستلزم لنفي زيادة حسن الكحل الذي في عين الرجل على الذي في عين زيد ولنفي

مسبعا وانه له فكذا معنى قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد زيادة
حسن الكحل الذي في عين زيد على الذي في عين الرجل وليس معناه نفي زيادة حسن الكحل — على م
الذي في عين الرجل على الذي في عين زيد لانه يحتمل المساواة فان قيل فعلى هذا
يجوز ان يكون احسن في قولنا ما رايت رجلا احسن منه ابوه رافعا لابوه في معنى ما رايت
رجلا حسنه ابوه اي غلبه بالحسن فيكون اسم التفضيل في معنى الفعل الذي هو — زاد حسن ابيه
زاد او حسنه بمعنى غلبه بالحسن لكنه ممتنع بالاتفاق اجيب عنه بان المراد — على حسنه او في
من الفعل اسم التفضيل في معناه هو الفعل الذي اشتق اسم التفضيل منه لا اي فعل — معنى ما رايت رجلا
اتفق فيمتنع ارتفاع الظاهر باسم التفضيل في صورة النقض لان احسن ليس مشتقا
من زاد ولا من حسنه بمعنى غلبه في الحسن الوجه الثاني انه لو لم يرفع الكحل باحسن
في المثال المذكور لكان رفعه بالابتداء ويكون خ احسن مرفوعا على انه خبر المبتدا — عن م
الذي هو الكحل فيلزم الفصل بين العامل الذي هو احسن ومعموله الذي هو منه
باجنبي وهو الكحل لان الكحل على تقدير ان يكون مرتفعا بالابتدا لا يكون
معمولا لاحسن بل يكون معمولا للتجريد فيكون اجنبيا لكن العامل ومعموله
ككلمة واحدة وكما لا يجوز الفصل بين اجزاء الكلمة الواحدة بالاجنبي فكذلك
لا يجوز بين ما هو ككلمة واحدة واما اذا كان ارتفاع الكحل باحسن فلا يلزم
الفصل بينهما بالاجنبي لان الكحل ايضا معمول لاحسن والمعمول لا يكون اجنبيا
قوله في الشرح في بيان هذا الوجه لتعذر الرفع على الابتداء لقصوره عن غيره
معناه رفع الكحل يتعين ان يكون على انه فاعل احسن والا لكان على الابتداء
لكن رفعه على الابتدا متعذر لان الرفع على الابتدا قاصر عن الرفع على غير الابتداء

اى عن الرفع على الفاعلية وانما كان الرفع على الابتداء قاصرا عن الرفع على الفاعلية
لان الرفع على الابتدا مستلزم للفساد المذكور وهو الفصل واما الرفع على الفاعلية
فلا يستلزم فان قيل على تقدير رفع الكحل بالابتداء تقدم منه على الكحل فيقال
ما رايت رجلا احسن فى عينه منه الكحل فى عين زيد فلا يلزم الفصل المذكور قلت
اجاب عنه المصنف فى الشرح بانه لا يجوز ذلك والا يلزم رجوع الضمير فى منه على غير
مذكور يعنى يلزم الاضمار قبل الذكر لانه عايد على الكحل والتقدير انه قدم عليه وفيه
نظر وهو ان الكحل على تقدير كونه مبتدا فى نية التقديم ومنه فى نية التاخير
لانه من تتمة احسن وهو خبر فيعود الضمير على غير مذكور بحسب اللفظ وهو جايز واقع
كما فى قولنا فى داره زيد وانما اشترط ان يكون منفيا لانه لو كان مثبتا لا يكون
فى معنى فعل واذا لم يكن فى معنى فعل فلا يعمل الا ترى ان قولنا رايت رجلا احسن
فى عينه الكحل منه فى عين زيد معناه التفضيل اى زيادة حسن كحل عين الرجل
على حسن كحل عين زيد وقولنا رايت رجلا حسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد
معناه التشبيه ومساواة الكحلين فى الحسن قال ولك يعنى ان لك
فيما بعد المرفوع عبارة اخصر من تلك العبارة التى هى العبارة الاولى ومعناها
معنى عبارة الاولى والعبارة التى هى اخصر من الاولى تحصل بان تحذف الضمير
من منه وفى من فى عين زيد واذا دخل من على عين زيد فيقال ما رايت رجلا احسن فى
عينه الكحل من عين زيد قال وان قدمت يعنى ان لك عبارة ثالثة اخصر
من الاوليين وهذه العبارة الثالثة تحصل بان تقدم المفضل عليه فى المعنى وهو عين
زيد على افعل فيستغنى عما بعد المرفوع والموصوف فيقول ما رايت كعين زيد احسن فيها

الكحل قال الامام الحديثى انما سمى عين زيد مفضلا عليه لان الحكم قبل دخول
النفى وقال يعنى لان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل هذا ما ذكره ولم يتعرض لبيان
كون التفضيل بالحقيقة للعين وانما قال انما سمى عين زيد مفضلا عليه باعتبار انه
مفضل عليه لفظا كما يفهم هذا المعنى الذى من كلام المصنف فى شرح المنظومة واما
ان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل فلان تفاوت الكحل الواحد بالاحسنية وغيرها
فى عينين انما يكون من تفاوت العينين بها او نقول انما كان التفضيل بالحقيقة للعين
لا للكحل لانا اذا فضلنا الشئ على نفسه باعتبارين فالمفضل فيه وان كان
بعينه المفضل عليه من حيث اللفظ لكن من حيث الحقيقة يكون واحد من ذينك
الاعتبارين مفضلا عليه كقولك زيد قائما احسن منه قاعدا فالمراد من هذا التركيب
تفضيل حسن قيام زيد على حسن قعوده ولذلك ذهب ارباب التحصيل الى ان
تفضيل الشئ على نفسه باعتبارين من حيث الحقيقة تفضيل الشئ على غيره
واذا ثبت هذا فلا اشتباه ان فيما نحن فيه عين الرجل وعين زيد فيكون عين زيد
مفضلا عليه من حيث الحقيقة فان قيل ينبغى ان لا يجوز فى العبارة
الثالثة رفع احسن اذ لا فصل فيها بين العامل ومعموله باجنبى ولم يجز بالاتفاق
قلت اجاب عنه المصنف فى الشرح بانها فرع العبارة الاولى فكما لا يجوز
الرفع فى الاصل لا يجوز فى الفرع وبان الفصل فيها مقدر ايضا على تقدير رفع احسن
ولو قوع التغير الكثير فى العبارة الثالثة من الحذف والتقديم والتاخير ربما
يتوهم انها غير جايزة فلذلك احتاج الى ايراد نظيرها جاء فى كلام العرب وقد انشد
سيبويه وهو قول الشاعر مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا

264

اقل به ركب اتوه تاية واخوف الاما وقى الله ساريا والاستشهاد تحصيل
من البيتين بقوله ولا ادرى كوادى السباع اقل به ركب ولو عبرت بالعبارة الاولى
قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منه في وادى السباع وافعل ههنا وهو اقل
جرى لشى في اللفظ وهو واديا وهو في المعنى لمسبب هو الركب مفضل باعتبار
هوله وهو مفضل به على نفسه باعتبار غيره وهو وادى السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب من وادى السباع والعبارة الثالثة
هي عين ما جاءت في البيت فاقل منصوب لانه صفة لمفعول ارى وركب فاعل من بعيد
باقل ارتفاع الكحل باحسن واتوه صفة لركب وتاية اما مصدر على اصله
لان الاتيان قد يكون تاية اى سوف وقد يكون بغيره واما مصدر في تاويل المشتق
اى متوقفين متلبثين فيكون حالا واخوف عطف على اقل او على تاية ان جعلت حالا
والاما وقى الله استثنا مفرغ اى في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى السارى ولى
رسالة مستقلة في هذه المسئلة من ارادها وفي مما ذكرته هنا فلم احصها
قال الفعل ما دل يدخل في قوله ما دل على معنى اى حدث الكلم الثلث
وقوله في نفسه يخرج عنه الحرف وقوله مقترن يخرج عنه الاسما التي لا تقترن اصلا
بالزمان من نحو رجل وفرس وقوله باحد الازمنة الثلثة يخرج عنه الاسما التي
تقترن بزمان ولكنها لا تقترن بواحد معين من الازمنة الثلثة التي هي الماضي و
الحال والمستقبل مثل الغبوق والصبوح وخرج المصدر عن الحد لانه لا يدل على زمان
معين ونحو امس لانه يدل على نفس الزمان لا على معنى مقترن بزمان ضرورة انه
يدل على بعد الدال على الحدث والدال على الدال على الحدث يكون دالا على الحد

فلا يرد ان المراد الدلالة بغير واسطة قال المصنف في الشرح وكل
ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار طرده كباب الغبوق وباب اسم الفاعل
فهو وارد ههنا على حد الفعل باعتبار عكسه وكل ما ورد على حد الاسم باعتبار
عكسه كالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على حد
الفعل باعتبار طرده والجواب فيه كالجواب فيما تقدم وقد تقدم ذكره في
حد الاسم وفيه نظر لانهم قالوا شرط الحد الاطراد وهو اذا وجد الحد
وجد المحدود والانعكاس وهو اذا انتفى الحد انتفى المحدود وعلى هذا الغبوق
واسم الفاعل واردان على عكس حد الاسم لا على طرده وكذا المضارع والفعل
غير المتصرف واردان على طرد حد الاسم لا على عكسه ولو فسر الطرد بانه اذا
وجد المحدود وجد الحد والعكس بانه اذا انتفى المحدود انتفى الحد يستقيم كلامه
واعلم ان جار الله العلامة حد الفعل في المفصل بقوله ما دل على
اقتران حدث بزمان واعترض المصنف عليه في شرح المفصل فقال ليس
هذا بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على
اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان
عن الدلالة ولا ينفعه كونهما متعلق الاقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد
وعمرو دونهما فليس يعني الاعجاب باعتبار الاقتران ولا نسبه باعتبار
متعلقه فلذلك كل مضاف ومضاف اليه وان كان متعلقا له لا يلزم
من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه فان قيل
المقصود من الحد تمييزه وهو يتميز بذكره سواء كان الحدث والزمان مدلولا له

ذلك ويكون ... محل صح

هيهات ونحوه من ... اسماء الافعال وان دل ... حدث مقترن بزمان صح

او انحصل المقصود من الحد قلنا الاقران ليس من مدلولها لبتة
وانما جاز لازما لما دل يعني الفعل على الحدث والزمان كلا لواحدة لزم
اقرانهما اذ لا يعقل الا كذلك فلم يكن لذكر الاقران معنى ثم لو سلمنا ان الاقران
مدلول الفعل فالمقصود من حدود هذه الالفاظ تذكر ما هو مدلول باعتبار
وضعه ولا شك ان الحدث والزمان باعتبار وضعه وكان التعرض لهما باعتبار
صاغه حدود الالفاظ هو الوجه الاليق واولى لقايل ان يقول ان
المصنف جعل في حد الكافية مدلول الفعل الحدث المقترن بالزمان فخرج
الزمان عن الدلالة ولا يبقى جعل المقترن صفة للمعنى والزمان متعلقا
بمقترن فانك تقول اعجبني ضرب مقترن بالزمان الحال او واقع في الزمان الحال
دونه فيستلزم الاعجاب باعتبار الحدث ولا شيء باعتبار الزمان فان قيل
اعتبار الازمنة الثلثة في حد الفعل لدخول فعل الماضي وفعل الحال هو
الدال على حدث وزمان بين الماضي والمستقبل ومعلوم ان ذلك الزمن زمن
فرد وكل فعل يعبر عن وقوعه لا يسعه ذلك الزمان فصار اثباته يؤدي الى التناقض
لانه لا يكون معناه انه وقع فيه وهو لم يقع فيه وذلك متناقض اما كونه يدل على كونه
وقع فهو معنى فعل واما كونه غير واقع فلما علم من ان كل فعل لا يمكن وقوعه في
زمن الحال فقد اخبر عما لا يمكن وقوعه بانه وقع وهو فاسد قلنا اجاب عنه
المصنف في امالي المسايل المتفرقة هذا مستقيم لو كان العرب ضايقت في
زمن الحال هذا التضايق وانما العرب اجرت الزمان المتقارب في اول
الفعل واخره مجرى زمن الحال فيثبت هذا على التسامح لا على التضايق ولذلك

[illegible]

قول يمكن ان يجاب
اعجاب اقتران زيد
و لا يقتضي اعجابهما
بل يصح اعجاب اقترانهما
... اعجابهما واما الدلالة
اقتران الحدث والزمان
متضمنة للدلالة على الحدث
والزمان قطعا ضرورة ان
الدلالة لا تنفك عن الحصول
الذهني وحصول النسبة بدون
حصول المنتسبين محال فاذا
الدلالة على اقتران الحدث
والزمان وبقي الدلالة عليهما
صح قطعا فلا يلزم خروج
الحدث والزمان عن مدلول
...ه

لو كان الفعل مما لا يكون عادة الا في شهر او اكثر صح ان يعبر عنه بفعل الحال
اذا كان الحال ملتبسا به فاذا ثبت ذلك سقط ما توهم من التضايق واذا سقط
بان وضع الحال باعتبار التوسعة التي ذكرناها واما انكار من الحال فلا ينكره
عاقل لانه معلوم ضرورة فان قلت خلق الله الزمان وخلق السموات خارج عنه
والا لزم خلق الزمان في زمان اخر ويتسلسل قلت اجيب عنه بانه لم يدل
هنا على الزمان لقيام المانع واعترض عليه تلميذ المصنف فاذا وهذا فاسد
اذ يلزم ان يكون خلق هنا عاريا عن مصدر مضاف الى فاعله وح لا يكون الكلام
جملة ولما افاد الا بضم حرفان اليه ثم اجاب عنه من وجهين الاول
ان الزمان على ضربين زمان محقق وزمان وهمي تفرضه الوهم وكلاهما مدلول
الفعل وكان ما مر ذكر اخبر بخلق الله الزمان المحقق في الزمان المقدر فاندفع
التسلسل وعليه يحمل خلق الارض في يومين وخلق السموات في اربعة ايام الثاني
ان الفعل يدل على الحقيقة المتعلقة من المصدر وعلى بروز تلك الحقيقة من الكمون
ثم ان كان اللفظ يؤذن بانفصال تلك الحقيقة عن الكمون فهو الماضي وان كان
يؤذن بانفصال متوقع فهو المستقبل وان آذن باخذ في الانفعال فهو الفعل
الحاضر وهذا القدر هو الذي استزاده على صيغة المصدر بوضعها وهو المعنى
في الزمان وذلك لا يتوقف على وجود الفلك والزمان بل خلق الزمان يعرض له
ذلك فالزمان الذي دلت عليه صيغة الفعل مغاير لما دلت عليه ظروف الزمان

قال ومن خواصه اخذ يبين بعضا من خواص الفعل وقد تقدم معنى
الخاصة في الاسم والمصنف لم يذكر معنى الخاصة في الشرح اصلا فيكون قوله وقد

لعدم اشارة الى ما ذكره في غير هذا الكتاب وانما اختص قد بالفعل لما فيها
من تقريب الزمان الماضي الذي لم يدخله من زمان الحال وذلك معنى يختص بالفعل
واختص بالسين وسوف لانهما موضوعان لتقرير معنى الاستقبال الذي
هو احد مدلولي مدخولهما وهذا لا يتصور الا في الفعل فيكونان مختصين بالفعل
واختصاص الجوازم واضح لانه لا جزم في الاسماء لاختصاصه بالفعل لما يتحقق
بعد هذا من ان الجزم في الفعل جعل عوضا عن الجر في الاسم واذا كان الجزم
من خواص الفعل يكون مؤثره وهو الجازم مختصا ايضا بالفعل واختصاص
لحوق تاء فعلت ويعني بنحو تاء فعلت الضماير البارزة المرفوعة لان الاسماء
لا بارز مرفوع فيها وانما لم يبرز في الاسماء لانه كان يؤدي الى اجتماع الفي التثنية
في المثنى وواوي الجمع في المجموع الا ترى انك اذا قلت ضاربان فالالف فيه الف
التثنية وليس بضمير بدليل انقلابها ياء في النصب والجر فلو اضمر فيه مرفوع
بارز للتثنية وهو الالف لاجتمعت الفا التثنية التي هي الاعراب والالف
التي هي الضمير وكذلك الكلام في واو الجمع فان واو ضاربون ليس
بضمير بدليل انقلابها ياء في حالة النصب والجر فلو اضمر مرفوع بارز وهو الواو لاجتمع
الواوان واختصاص تاء التانيث لان وضعها ساكنة وانما وضعوها ساكنة
ليكون فرقا بين تاء الاسماء والافعال ولم يعكس لئلا يفضي نقل الحركة الى ثقل
الفعل ولئلا يفوت اعراب الاسم فلزم من الفرق وعدم العكس وجوب اختصاص
الساكنة بالفعل قال الماضي يدخل في قوله ما دل على زمان الافعال
كلها وقوله قبل زمانك اي قبل زمان اخبارك يخرج عنه الحال والاستقبال فان

قيل التعريف غير جامع لان قام في قولنا ان قام زيد قمت ماض مع انه خارج
عن الحد وغير مانع لدخول المضارع في مثل قولنا لم يقم قلت اجاب عنه
المصنف في امالي الكافية بان المراد الماضي المجرد عن القرائن في اصل وضعه
واذا اخذ قام مجردا عن القرائن يدل على زمان قبل زمانك فيكون غير خارج
عن الحد واذا اخذ لم يقم مجردا عنها لم يدل على زمان قبل زمانك فيكون
غير داخل قال مبني الماضي مبني على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرك
والواو وصدق اما بان لا يكون معه ضمير اصلا واما بان لا يكون الضمير الذي
معه مرفوعا واما بان لا يكون الضمير المرفوع الذي معه متحركا فالاول مثل
ضرب زيد والثاني مثل ضربك زيد والثالث مثل زيدان ضربا وانما بني
في هذه المواضع الثلثة على الحركة لانه مشبه للمضارع من حيث قيامه مقام
الاسم في قولك زيد ضرب في موضع ضارب فلما اشبه المعرب جعل له حظ من
الحركات التي هي آلة الاعراب فبني على حركة تنبيها بذلك على الشبه بالمضارع
الذي هو معرب وخص بالفتح لانها اخف الحركات وانما قال مع غير
ضمير المرفوع المتحرك احترازا عما اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك ضربت وضربت
فانه لا يكون مبنيا على الفتح بل يكون على السكون وانما بني على السكون كراهة
اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة بدليل ان التاء فيما ذكرنا من
المثال فاعل والفاعل كجزء من الفعل والتاء الذي كالجزء متحرك فلو حرك الفعل
ايضا لزم اجتماع اربع متحركات واما اذا كان الضمير المتصل بالماضي منصوبا
كقولك ضربني فانه لا يسكن وكذلك اذا كان الضمير المرفوع ساكنا كقولك الزيدان

ضربا فلا يسكن الفعل ايضا اما الاول فلان الضمير فيه ليس بجزء من الفعل لانه
المنصوب لا يكون جزءا فاجتماع الحركات الاربع فيه لا يكون فيما هو كالكلمة
الواحدة واما الثاني فلان الضمير فيه غير متحرك فلم يجتمع فيه اربع متحركات
واذا اتصل بالفعل الماضي ضمير جماعة مذكرين عقلا كان بالواو وكان ما قبلها
مضموما وانما ضم لانهم قصدوا مجانسة حرف العلة لحركة ما قبله في اختي الواو
اعني الالف والياء فالاول في مثل قولك ضربا والثاني في قولك ضربي واذا ثبت
مراعاة المجانسة في الالف والياء قصدوا الى ان يكون الواو كاختيها في
المجانسة قال المضارع يدخل في قوله ما اشبه الاسم الماضي
فانه يشابه الاسم في الجملة الا ترى انهم يقولون زيد ضرب كما يقولون زيد ضارب
فشابه الاسم باعتبار وقوعه موقع الاسم وقوله باحد حروف نايت يخرج الماضي
لان الماضي لم يشابه الاسم بذلك يعني باحد حروف نايت لان حروف نايت من
خصايص المضارع وقوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين بين الجهة التي بها
اشبه المضارع باحد حروف نايت الاسم بيانه انك اذا قلت يضرب يصلح
للزمان الحال وللزمان المستقبل فاذا دخلت عليه السين او سوف وقلت
سيضرب او سوف يضرب تخصص بعد ان كان شايعا كما انك اذا قلت رجل
فانه صالح لذات زيد وعمرو فاذا قلت الرجل وادخلت لام التعريف عليه خصصه
بالمعهود منها بعد ان كان شايعا فقد اشبه المضارع الاسم من حيث
والتخصيص فان قلت قال المصنف في شرح المفصل المضارع موضوع
واحد من مدلوليه وهما مختلفان دالا عليه كوضع المشتركات ورجل موضوع

لواحد من مدلولاته الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيه ودخول
اللام في الرجل يجعله دالا على ما لم يدل عليه قبل ذلك وهو الرجل المعنى المعين
ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وانما هو في التحقيق قرينة يتضح بها مدلوله
في مقصد المتكلم من غير زيادة هذا ما قاله ويظهر منه ان شيوع المضارع وتخصيصه
مخالف لشيوع الاسم وتخصيصه فلا يكون المضارع مشابها للاسم فيهما
قلت يعلم جوابه من كلام ذكره المصنف في شرح المفصل عقيب هذا الذي
نقلتم وهو ان التشبيه بينهما في امر جامع لهما وهو انهما جميعا موضوعان لمتعدد
على البدل ثم يصير كل واحد منهما لمتعين بحرف يدخل عليه بعد ان كان شايعا
فهذا هو الوجه الذي تشابها فيه والا فهما مختلفان في الشياع من وجه وفي
التخصيص من وجه على ما تبين وخلاصته ما قاله المصنف في شرح الكافية وهو
ان المضارع اشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص يعني لا من حيث خصوصيته
الشياع والتخصيص وبهذا المعنى من الشبه اعطى الاعراب والا فالاعراب
فيه ليس لمعان يعتور عليه كما في الاسما فيكون اصلا في اقتضا الاعراب وانما
اعرابه لشبه لفظي على سبيل الاستحسان وبهذا المعنى من الشبه في الاصل
يعني في اصل وضع الفعل المضارع وبهذا يشير الكلام الى ان الاسم وان كان
معربا حالة التركيب لكنه مبني في الاصل وليس كذلك الفعل المضارع فانه
في الاصل معرب باعراب استحساني ثم بين ان اعراب الفعل ليس لمعان يعتور
عليه بقوله الا ترى ومعناه ان اعراب الفعل لا يكون للمعاني المعتورة عليه
لان صيغ الافعال تختلف لتدل على المعاني المعتورة عليه فان صيغة الماضي

يدل على حدث منقرض وصيغة المضارع على حدث متوقع او اخذ فيه الفاعل
بخلاف الاسما فان صيغتها واحدة مع اختلاف معانيها **قال** فالهمزة
هذا الكلام بيان لمعاني حروف المضارعة واعلام بانها لا تكون كذلك الا باعتبار
معانيها يعني ان الهمزة لا تكون حرف المضارعة الا اذا كانت للمضارع والتا
لا تكون حرف المضارعة الا عند كونها للمخاطب مثلا وكذلك تقول في غيرها ولا تكون
هذه الحروف حروف مضارعة باعتبار صورها المجردة عن معانيها لان صور بعضها
قد تكون في غير المضارع كما في اكرمت فان اوله همزة ولكنها ليست للمتكلم لثبوتها
مع الغايب والمخاطب فلذلك اي فلكونها ليست للمتكلم لا يكون الفعل بها مضارعا
فالهمزة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا والنون للمتكلم اذا كان معه متكلم آخر
او اكثر سوا كانوا ذكورا او اناثا او مختلطين منهما ويدخل في ذلك يعني ان النون للمتكلم
المفرد اذا كان معظما لان الغالب ان المفرد المعظم يتكلم عن نفسه وعن غيره لان اتباعه
يشاركونه في غالب اموره والتا للمخاطب على اختلاف احواله من مفرد ومثنى
ومجموع مذكر ومونث فهذه ستة وكذلك يكون لمونث غايب وللمونثين غايبين فيكون
التا لثمانية وهذا اولى من قول من قال التا للمخاطب وللمونث الغايب لانه ان
اراد بالمونث الغايب المونثة الغايبة مطلقا فهو باطل بجمع المونث الغايب كقولهم
النسا يضربن فانه مونث غايب وليس بالتا وان اراد بالمونث الغايب المفرد
المونث الغايب فهو باطل بقولهم المرتان تضربان فانه بالتا وليس بمفرد
للغايب غيرهما يعني غير المونثة الغايبة وللمونثين الغايبين لما علمت انهما بالتا
فيكون اليا لاربعة مذكر مفرد غايب ومذكر مجموع غايب ومذكر مثنى غايب والجـ

مونث غايب وهذا اولى من قولهم اليا للغايب لانهم ارادوا بالغايب الغايب مطلقا
فهو منقوض بالمونث والمونثين عينه فانه غايب وليس باليا وان ارادوا بالغايب
الغايب المفرد فهو منقوض بقولك الرجلان يضربان والرجال يضربون والنسا يضربن
فانه باليا وليس بمفرد فثبت ان قولنا اليا للغايب غيرهما اولى من ذلك **قال**
وحرف المضارعة بين حركة حرف المضارعة فانه يجب ان يكون متحركا لوقوعه في
اول المضارع وامتناع الابتدا بالساكن واصلها الفتح لانها اخف الحركات
ولان حمل حروف المضارعة اليا والكسر عليها مستثقل جدا وضم في الرباعي
والمراد بالرباعي هنا ما ماضيه على اربعة احرف وهو في اربعة ابواب الافعال
والتفعيل والمفاعلة والفعللة وانما ضم فيه خوف اللبس في واحد منها وحمل
الثلاثة الباقية عليه واللبس يكون في باب الافعال فان مضارع ضرب
يضرب بفتح اليا وفي مضارع اضرب من باب الافعال يجب حذف الهمزة
في مضارعه لما سيجي في مثال الامر فلو قيل فيه يضرب بفتح اليا لالتبس اذ لا
يعلم امضارع الثلاثي هو ام الرباعي فضم مضارع باب الافعال ليرتفع الالتباس
ولم يعكس اما لان الثلاثي هو الاصل والرباعي فرع فجعل للاصل وهو الفتح
لخفته للاصل والفرع واما لان الرباعي اقل فجعل الضم للاقل لانه اثقل وترك
الفتح للاكثر لانه اخف لئلا يكثر الثقل لو اعطوا الكثير الضم ثم لما ضم في مضارع
...ال ليرتفع الالتباس ضم في مضارع الابواب الثلثة الباقية وان لم يكن
فيها لبس تقديرا الفتح لان ماضي هذه الابواب الاربعة متوافق في عدد
الحروف وفي خصوصية الحركة والسكون فارادوا توافق مضارعها فضم مضارع

وهو الضم للفرع

الابواب الثلثة الباقية اذكره ولا يرد على ما ذكرناه الا قولهم اهراق يهريق
واسطاع يسطيع بفتح حرف المضارعة مضموما مع ان الماضي اكثر من اربعة
احرف والجواب عنه انه في الحقيقة رباعي وان اهراق هو اراق واسطاع
هو اطاع فزيدت السين والهاء على غير قياس فبقي الفعل على اصله وانما حكم بزيادة
السين والهاء لامرين احدهما ان هذه الزيادة ليست من ابنية الفعل والثاني انه
معناه معنى الرباعي فلذلك لم يعتد بالزيادة وضم حرف المضارعة قال
ولا يعرب قد تقدم ان المضارع يشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص
ولم يوجد تلك المشابهة في غيره من الافعال فبقي على اصله في البناء وصار
المضارع معربا وانما يكون المضارع معربا بتلك المشابهة اذا لم يتصل به
نون تاكيد ولا نون جمع مونث وانما لم يعرب اذا اتصل به نون التاكيد لانه
لو اعرب على ما قبل النون لالتبس من المضارع له فانه لو قيل في المفرد المذكر
الغائب يضربن بالضم في حال الرفع لالتبس بجمع المذكر الغائب فان حكم الجمع
مع نون التاكيد كذلك ولو اعرب على النون لكان اعرابا على ما اشبه التنوين
لان نون التاكيد مشابهة للتنوين من حيث ان كلا منهما تابع لحركة اخر الكلمة
فكان لحوق نون التاكيد بالفعل المضارع مانعا من اعرابه وانما لم يعرب المضارع
اذا اتصل به نون جمع مونث لانه لو اعرب فاما ان يعرب بالحركات او بالحروف
فلو اعرب بالحركات لكان على خلاف قياسه لان قياس الفعل المضارع
الذي اتصل به ضمير بارز مرفوع ان يكون اعرابه بالحروف كيضربان ويضربون
وتضربين ولو اعرب بالنون لادى الى الجمع بين الضميرين او نونين مع مخالفة اخواته

اما بيان الجمع بين الضميرين او النونين فهو ان النون الذي جيء به للاعراب كما انه اعراب
فاما ان يكون ضميرا ايضا او لا فان كان الاول يلزم اجتماع الضميرين لان النون
الذي قبله ضمير وان كان الثاني يلزم اجتماع النونين واما بيان مخالفة اخواته
والمراد بها يضربان ويضربون وتضربين لاشتمالها على الضمير البارز المرفوع كما
اشتمل يضربن وتضربن عليه فلانه ليس في اخواته ما فيه ضميران او نونان واعراب
الفعل المضارع رفع ونصب وجزم ولا يدخله جر لامتناع معاني عوامل الجر
فيه بيان ذلك ان عامل الجر اما المضاف واما حرف الجر ومعنى المضاف كون
شيء اخر منسوبا اليه لا بواسطة حرف الجر وهذا المعنى ممتنع في الفعل لامتناع
صيرورة الفعل منسوبا اليه لغيره ومعنى حرف الجر صيرورة ما بعده متعلقا
عما قبله اي مفعولا لما قبله بواسطة الحرف والحرف والفعل ممتنع ان يقع مفعولا واذا
امتنع معاني عوامل الجر في الفعل امتنع عوامله فيه واذا امتنع عوامله
فيه امتنع الجر فيه فجعل الجزم عوضا من الجر وانما دخله الرفع والنصب لانه وجد
شبيه عامل الرفع والنصب في الاسم في الفعل لان التجرد عن الناصب والجازم
في يضرب شبيه التجرد عن العوامل اللفظية العامل في المبتدا فيرفع الفعل به
وان الناصبة للفعل شبيهة لان المخففة الناصبة لضمير الشان لفظا
وكذا معنى لكونهما مصدريتين فنصب الفعل بها ولم يوجد عوامل الجر في الفعل
[illegible] كما لم يوجد في الفعل ما هو شبيه لعامل الجر قال فالصحيح
هذا شروع لتفصيل انواع الافعال باعتبار الاعراب يختلف في انواع الافعال لان
كما اختلف في انواع الاسماء فنحو تبيينه اي قصد تبيينه مثل تبيينه

في الاسما يعني فقصد تبيين تفصيل انواع الافعال باعتبار الاعراب في باب
الفعل كما قصد تبيين تفصيل انواع الاسما باعتبار الاعراب في باب الاسم
وبين اللفظي والتقديري في كل واحد منهما لسهولة امر التبيين وكل فعل صحيح
مجرد عن ضمير بارز مرفوع فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بالسكون
كقولك هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولا يكون الضمير البارز في مضارع الا
للتثنية والجمع والمخاطب المونث وانما ذكره ببيان المحالة ولا يخفى عليك انه
اراد هنا بالصحيح ما آخره حرف علة فمثل يقول ويعد صحيح وانه بالجمع جمع المذكر
لانه قد ذكر من قبل ان جمع المونث مبني والمتصل به ذلك يعني المتصل به بارز
ضمير المرفوع على اختلاف انواعه يعني انواع الضمير البارز المرفوع لما علمت من انه
يكون للمثنى والمجموع والمونث المخاطب وكل واحد من هذه الثلثة نوع او انواع
المتصل به الضمير البارز المرفوع يرتفع بالنون وينصب ويجزم بحذفها كقولك
هما يضربان ويضربون وتضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي وانما اعرب هذا ولم يضربا ولم تضربوا ولم تضربي
بالحرف لان المثنى منه موافق لمثنى الاسم فان يضربان موافق لضاربان معنى
وصورة اما المعنى فلانه مثنى مثله واما الصورة فلانه يوافقه في عدد الحركات
وخصوصيتها وفي السكون والمجموع منه موافق لمجموع الاسم فان يضربون
موافق لضاربون معنى وصورة كما علمت فلما وافقه جرى مجراه في الاعراب بالحرف
واما تضربين فلم يوافق واحدا من مثنى الاسم ومجموعه في الامرين لكنه مشابه
ليضربان ويضربون من حيث جاء الضمير فيه بارزا حرف علة فجرى مجراه وانما
اعرب بالنون لما قاله المصنف في شرح المفصل من انه لم يمكن ان يجعل حروف العلة

اعرابا لانها ضماير فلو جعلت اعرابا والاعراب يختلف لادى الى اختلاف
الاسم الواحد وهو على حاله في المعنى وذلك غير مستقيم فوجب ان يلحق ما يكون
الاعراب فالحق الحرف المشبه بحروف العلة وهو النون ولما صار النون اعرابا
صار شبيها بالحركة فاثبت في الرفع كثبوت الضمة وحذف في الجزم كحذف الضمة
ولما حذفت في الجزم لم يبق للنصب شيء يخصه فحمل النصب على الجزم وقال
في امالي المسايل المتفرقة وانما حمل النصب على الجزم لان الجزم في الافعال نظير
الجر في الاسما وقد حمل النصب على الجر في الاسما فيما اعرب بالحروف فوجب ان يحمل
النصب على الجزم في الافعال فيما اعرب بالحروف لئلا يكون للافعال على الاسما
مزية ومعنى قولنا نظير الجر في الاسما ان الفعل المضارع لما اشبه الاسم اعرب
بالرفع والنصب وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الافعال نظير الجر
في الاسما والمعتل بالواو نحو يغزو وبالياء نحو يرمي فرفعه بالضمة تقديرا لانه استثقلت
فيه الضمة على الواو والياء لفظا فحذفت كما ذكر في باب قاض في الاسما ونصبه
بالفتحة لفظا لان الفتحة لم تستثقل عليهما فجاءت لفظا وجزمه بحذف الواو
والياء لانه لما ثبت في كلامهم ان يجعلوا الجزم في غير المعتل حذف ما هو اخر المرفوع ع
في مثل المرفوع قولك يضربان ومثل قولك يضرب اما مثل قولك يضربان فاخره نون
وجزمه بحذف النون واما مثل يضرب فاخره ضمة وجزمه بحذف الضمة فيثبت ان
الجزم في غير المعتل بحذف اخر المرفوع ولم يكن اخر المعتل الا حرف علة ساكن جعلوا
جزمه بحذفه والمعتل بالالف مثل يخشى يرتفع بالضمة وينصب بالفتحة تقديرا على
ما ذكرناه في باب عصا من ان الالف لا تقبل الحركات ويحذف الالف في الجزم على ما ذكرناه

في المعتل بالواو والياء قال ويرتفع ذهب البصريون الى ان رافعه معنى
وهو وقوعه موقع الاسم وهو امر معنوي لا لفظي ومذهب الكوفيين ان رافعه تجرده
عن الناصب والجازم واختار ابن مالك قول الكوفيين وقال المصنف قول
الكوفيين اقرب على المتعلم من قولهم ويرتفع اذا وقع موقع الاسم لانه يرد عليه اعتراضات
مشكلة ويحتاج الى الجواب عنها منها قولهم كاد زيد يقوم فانه مرفوع مع انه لم يقع
موقع الاسم اجيب عنه بانه واقع موقع الاسم في اصله لانه خبر المبتدا في الاصل
وانما عدل عنه الى الفعل لعروض ضرورة متعلقا بالكلام الذي هو من افعال المقاربة
المقتضية للاستقبال او الحال كما يأتي والعارض لا اعتبار له وقد جاء بعضه على الاصل
كقوله فابت الى فهم وما كدت آئبا ومنها قولهم يضرب الزيدان فانه لم يقع موقع الاسم
واجاب عنه جار الله العلامة في المفصل بانه من مظان صحة وقوع الاسماء لان
من ابتدأ كلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان يكون اول كلمة يتفوه بها
اسما او فعلا بل مبتدأ كلامه موضع خيرة في اي قبيل شاء ومنها ما اورده ابن مالك
وهو هلا تفعل وارأيت الذي يفعل وما لك لا تفعل فانه مرفوع في هذه المواضع
مع ان الاسم لا يقع فيها فلو كان رافعه وقوعه موقع الاسم لو وقع في المواضع بلا
رافع واجيب عنه بانه انما يمتنع ان يقع ما بعد هلا الاسم لضرورته بواسطة
هلا التحضيضية متضمنة للامر وما عرض بسبب عارض لا يعتبر ويفعل في ما لك
لا يفعل في موقع الاسم اذ المعنى ما منعك الفعل الا انه منع من التلفظ به وجود
لا النافية للفعل وكذا في الذي يفعل في موضع المفعول فثبت انه يرد على قولهم
ويرتفع اذا وقع موقع الاسم اعتراضات مشكلة ويحتاج الى الجواب عنها واذا عرف

بتجرده وصح ولم يرد عليه اشكال فقال على القائل بالتجرد ان الاصل عدم
دخول العوامل فكان الرفع سابقا على دخول العوامل والتجرد فرع دخول
العوامل فيكون متأخرا عن دخول العوامل فالرفع المتأخر عن التجرد المتأخر
عن دخول العوامل يكون متأخرا عن دخول العوامل بمرتبتين وقد ثبت كون
الرفع سابقا على دخول العوامل فيلزم كون السابق على شيء متأخرا عنه بمرتبتين
اجيب عنه بانه ليس من شرط التجرد عن الشيء تقدم التلبس به كالمولود
فانه يصح وصفه بالتجرد عن اللباس والقائل بالتجرد ان يقول التجرد قد ثبت
اعتباره في الاسم فكان اولى وايضا عامل النصب في الافعال شبيه بعامل
النصب في الاسماء فكان رافعه كذلك قال وينتصب بان ذكر النواصب
جملة ثم اخذ يفصلها فليتكلم في التفصيل وقدم ان لانه متفق عليها وفي غيرها
خلاف فلن منهم من يقول اصلها لا ان فاذن من اذ وان وكي ناصبة بتقدير
ان فهؤلاء لا ناصب عندهم الا ان فان نصبها بشرط ان لا يقع قبلها
فعل علم ولا ظن مثل اريد ان تحسن الي وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم
ففي المثال الاول النصب بالحركة وفي المثال الثاني النصب بسقوط النون
ومنه قوله تعالى يريدون ان يخرجوا من النار والتي تقع بعد العلم هي مخففة
من الثقيلة وليست ناصبة الفعل لانه يمتنع وقوع المخففة بعد افعال
الرجاء والطمع الا ترى انك لو قلت ارجو انك تقوم لكان انك دالا على ثبوت
ما في حيزه وتحققه وارجو دال على توقعه والشيء الواحد لا يكون متوقعا
حاصلا قال المصنف في شرح المفصل فلما ثبت امتناع دخول

افعال الرجا والطمع على المشددة في كلا وجهيها التزموا ان يدخلوا
افعال التحقيق الا على المشددة ليحصل المشاكلة مثل علمت ان سيقوم
وان لا تقوم وانما اورد هذين المثالين لان المخففة يلزمها مع الفعل السين
او حرف النفي ومنه قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم بالرفع لانها
بعد فعل العلم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان لانه يصح وقوع المخففة
بعد الظن لان الاشياء تشبه بالظن بخلاف تمنيها ويصح وقوع الناصبة
بعده لانه بمعنى المصدر فيصح ان يقع مظنونا ومنه قوله تعالى وحسبوا ان
لا يكون فيه بالنصب والرفع فتبين تحتم النصب اذا امتنع وقوعها بعد العلم
والظن لانه اذا امتنع الامتناع والجواز يحصل الوجوب لضرورة الحصر وهذا
الذي ذكره في الشرح غير كاف في معرفة موضع المخففة والناصبة وقد ذكر
المصنف لها ضابطا في ابحاث الحروف المشبهة بالفعل من شرح المفصل
قائلا لفظ ان اما ان يذكر بفعل قبلها مسلط عليها اولا فان كان بفعل
مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما فالاول يتعين
للمشددة والمخففة منها والثالث يتعين للناصبة والثاني يجوز فيه
الامران وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرا بها
الجملة اولا فان صدر بها الجملة تعين للناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان
تصوموا خير لكم وان لم يصدر بها جاز الامران تقول لك حسن ان تقوم وحسن
انك تقوم وبهذا الضابط يعلم موضع تعين الناصبة وتعين غيرها وموضع جواز
الامرين سواء كنت منشيا للكلام او سامعا اول الذي ذكره في

القسم الثالث من القسم الاول مشكل لان غير فعل التحقيق والظن قد يكون
منافيا لمعنى المخففة وقد لا يكون فاذا لم يكن منافيا يجوز وقوع المخففة
بعده قال الشيخ المرزوقي في قول الحماسي هممت بان لا اطعم الدهر
بعدهم حياة وكان الصبر ابقى واكرما ان اطعم منصوب بان ولو رفع
لجاز على ان يكون مخففة من الثقيلة ويكون اسمه مضمرا وهذا الذي ذكره
الشيخ المرزوقي تدل على ان لا يتعين في القسم الثالث للناصبة الفعل
ولكن اما نصرح الشيخ المرزوقي في القسم الثالث بجواز الامرين والوجه
ان يجعل القسم الثالث قسمين وذلك لان الفعل في هذا القسم اما ان يكون
منافيا للمخففة كافعال الرجا والطمع اولا فان كان منافيا يكون ان ناصبة
وان لم يكن منافيا لها يجوز فيها الوجهان ولن نصب الفعل
مطلقا سواء وقع بعد فعل العلم او الظن او غيرهما ومعناها نفي المستقبل
ويكون مثل لا في انه بمعنى نفي الاستقبال الا ان لن اكد من لا تقول لا ابرح
فاذا اكدت قلت لن ابرح قال ابن المالكي قول الزمخشري في انموذجه
لن لتاكيد النفي ضعيف وحامله اعتقاده الباطل ان لا يرى الله تعالى جعلنا
الله من اهل الرؤية وقال الامام الحديثي الزمخشري من العدول وشهادة
الاثبات مقدم على شهادة النفي فحامل اعتقاده ان لا يرى الله تعالى ثبوت ان
لن لتابيد النفي لا العكس والحق ان لن لتاكيد النفي في الدنيا واذن
تنصب بشرطين احدهما ان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها ونقل عن الامام
عبد القاهر انه قال معنى الاعتماد ان يرجع الفعل المستقبل الواقع بعد اذن

الى شئ قبلها يقتضى فيه رفعا او جزما والشرط الثانى ان يكون الفعل مستقبلا
ومعناها الجواب والجزاء تقول لمن قال انا اتيك اذا احسن اليك فتقول اذا احسن
اليك جواب لقوله انا اتيك وجزاء له على اتيانه فان فقد من هذين الشرطين شرط
بطل النصب كقولك انا اذا احسن اليك فقد انتفى ههنا احد الشرطين وهو انتفاء
الاعتماد لانه قد اعتمد ما بعد اذن على ما قبلها فلا تعمل قال المصنف فى شرح
المفصل وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه لما قبلها قبل مجيئها ومجيئها
فى مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فبقى لما كان عليه قبل
مجيئها ايذانا ببقاء المعنى وكراهة ان يتوهم تغير المعنى فيه بنسبها لحذا او تقول
زيد لن اكرمه وشبهها فانه ليس كذلك ولذلك شبهت بظننت اذا توسطت او تاخرت
لان الجزئين اللذين مع باب ظننت ايضا عند توسطها على حالهما فى المعنى قبل دخولها
واذا الغيت ظننت مع تعلقها التعلق المعنوى الذى لا ينفك عنه لاستقلال
الجزئين فلان يلغى اذن اولى لانها لا تعلق لها بما بعدها تعلقا يقتضى العمل
ولو كان لها تعلق فليس كتعلق عوامل الاسماء لان ذلك معنوى وهذا لفظى ومن ثم
كان الالغاء فى ظننت جائزا وهو ههنا واجب وقال تلميذ المصنف انما
لم تعمل معتمدا لضعفها بسبب وقوعها حشوا والاعتماد قد يكون على مبتدا وقد
يكون على شرط وقد يكون على قسم مثال الاول قدم ومثال الشرط ان تاتنى اذا اكرمك
ومثال القسم والله اذن لا افعل وكذلك اذا انتفى شرط الاستقبال كقولك لمن
يحدثك اذن اظنك كاذبا لا تنصب لانه اظنك فى معنى الحال فيكون شرط الاستقبال
منتفيا فلا يعمل قال المصنف فى شرح المفصل وانما لم يعمل الا فى المستقبل

اجريتها مجرى النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط فى النواصب لان
فعل الحال لتحقق فى الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال فان كان
قبلها واو او فاء مثل زيد يقوم واذن يذهب وفاذن يذهب فالوجهان الاعمال
والالغاء الا ان الالغاء اكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن قال تعالى واذا لا يلبثون
خلفك فاذا لا يؤتون وقد جاء واذا لا يلبثوا على الاعمال فى غير السبعة ووجهه
ان الفعل مستقل مع فاعله من غير نظر الى حرف العطف المعتمد ومعنى هذا ما قاله
فى شرح المفصل من انه لما لم يكن الواو للتشريك كانت ملغاة واعلم ان
جار الله العلامة وجه الاعمال بغير ما وجهه به المصنف قال فى الكشاف
وفى قراءة ابى لا يلبثوا على اعمال اذن فان قلت ما وجه القرائتين قلت
اما الشائعة فقد عطفت فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد و
الفعل فى خبر كاد واقع موقع الاسم واما فى قراءة ابى ففيها الجملة براسها التى
هى اذن لا يلبثوا عطف على جملة قوله وان كادوا ليستفزونك وبه وجهه
ايضا ابن يعيش قال فى شرح المفصل فى مباحث الحروف ولو قلت زيد يقوم
واذن يذهب يجوز فيه النصب والرفع باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطفت
واذن يكرمك على يقوم الذى هو الخبر الغيت اذن من العمل وصار بمنزلة الخبر
لان ما عطف على شئ صار واقعا موقعه فكانك قلت زيد اذن يكرمك فيكون
قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر المبتدا وان عطفته على الجملة الاولى
كانت الواو كالمستانفة وصار فى حكم ابتداء كلام فاعمل اذن ونصب وكى
نصب ومعناها السببية اى يدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها وقد اختلف

هل هي ناصبة بنفسها او باضمار ان والصحيح انها ناصبة بنفسها لحصول الاتفاق
على انها ناصبة في مثل قولهم اسلمت لكي ادخل الجنة واعلم ان كي في قولك كيمه
لمن يقول قصدت فلانا حرف جر عند البصريين وقال الكوفيون انها ليست بحرف جر واختار
جار الله العلامة مذهب الكوفيين واما انتصاب الفعل بعدها ففيه ثلثة مذاهب ذكرها
المصنف في شرح المفصل منهم من يقول النصب بكي بنفسها بدليل قولهم لكي يفعل ومنهم
من يقول النصب بعد بان ويدل عليه امران احدهما ما ثبت من كونها حرف جر فيكون كاللام
فكما وجب في اللام ان يكون النصب فيها باضمار ان فكذلك هذه والثاني ما ثبت من اظهار
ان بعد كي ولولا انها مقدرة لم يسغ اظهارها الا ترى انك لو قلت لن ان اضرب زيدا لم يجز
والمذهب الثالث ان لها حالين فهي في مثل لكي هي العاملة وهي فيما عداه جاز فيه الامران
قال وحتى جاء المضارع الواقع بعد حتى منصوبا وانتصابه بان مضمرة
عند البصريين والكوفيون يزعمون انه منتصب بنفس حتى من غير اضمار والذي جعل البصريين
على ذلك انهم وجدوا حتى حرف جر ومعناها ههنا كمعناها في غير المواضع فوجب ان يقدر
ما دخلت عليه اسما ولا يقدر الفعل اسما الا بحرف مصدري وحرف المصدر ان وما وكي
على اختلاف وان لا جائز ان يكون ان اذ لا دخول لها على الفعل ولا ما لان الفعل
منصوب وهي لا تنصب ظاهرا فكيف تنصب مضمرا ولا جائز ان يكون كي اما عند من
ليست عنده مصدرية فقط واما من قال مصدرية فلان تقديرها ههنا يؤدي الى تغيير
المعنى مع حتى والى التكرير مع اللام وذلك قولك سرت حتى تطلع الشمس فلو قدرت
كي ههنا لفسد المعنى لانه ليس موضع تعليل وبعد اللام يؤدي الى تقدير حرف بمعناها
مع امكان غيره والاولى ثبت اظهارهم لان مع اللام فدل على انها هي المضمرة فيها وفي
ان م

غيرها لانه يرد على القول بكراهة اضمار كي لئلا يؤدي الى اجتماع حرفين بمعنى واحد
انهم فعلوا ذلك مظهرا في قولك جئتك لكي تكرمني واذا لم يكرهوه مظهرا فكيف يكرهونه مقدرا
وكان ما ذكرناه ثابتا اولى هكذا ذكره المصنف في شرح المفصل وبه يعلم ما في الشرح
ومن شرط النصب بعد حتى ان يكون الفعل مستقبلا عند الاخبار او بالنظر الى ما
قبله واياما كان فاما ان يكون بمعنى كي او الى فالاقسام اربعة فقولك اسلمت حتى
ادخل الجنة مثال المستقبل عند الاخبار وحتى فيه بمعنى كي لان ما قبله سبب
لما بعده وقد سرت لادخل البلد سرت حتى ادخلها اذا قصدت الاخبار عن السير
الذي كان الدخول مترقبا عنده دخلت او لم تدخل مثال المستقبل بالنظر الى
ما قبله لانك اخبرت عن السير المنقرض الذي كان الدخول مترقبا عنده بعد انقراض
ذلك السير ففي حالة اخبارك هذا لا يكون الدخول مترقبا قطعا وانما هو مترقب
بالنظر الى ما قبله وهو السير وهذا ايضا بمعنى كي لتحقق السببية بين ما قبل
حتى وما بعده وقولك اسير حتى تغيب الشمس اذا قصدت الاخبار عن السير
الذي ينتهي عند غيبوبة الشمس مثال المستقبل عند الاخبار ولا سببية
فيه بين ما قبل حتى وما بعده فيكون بمعنى الى وقولك وقد سرت الى غيبوبة الشمس
كنت سرت امس حتى تغيب الشمس اذا قصدت الاخبار عن السير الذي كان غيبوبة
الشمس مترقبا عنده مثال المستقبل بالنظر الى ما قبله مع كونه بمعنى الى وقوله
في الشرح ولم يتعرض لحصوله اشارة الى رد ما اعترض جار الله العلامة في القسم
الذي يكون الفعل الواقع بعد حتى فيه مترقبا بالنظر الى ما قبله من كون ذلك الفعل
منقرضا مثلا انما يقول اذا قصدت الاخبار عن السير الذي كان الدخول مترقبا

عنده كنت سرت امس حتى ادخل البلد بعد وجود الدخول وانقراضه وكذلك اعلم قولك
كنت سرت امس حتى تغيب الشمس بعد وجود غيبوبة الشمس وانقراضها قال
للفعل بعد حتى حالتان هو في احديهما مستقبل او في حكم المستقبل فينصب وذلك
قولك سرت حتى ادخلها مستقبل اذا كان دخولك مترقبا لما توجد او كان مقتضيا الا انه
في حكم المستقبل من حيث انه في وجود السير المفعول من اجله كان مترقبا ورد عليه
المصنف في شرح المفصل قائلا لو لا او كان مقتضيا توهم انه في هذا الوجه يجب ان يكون
مقتضيا وان تعبر عن المقتضى وليس الامر كذلك فيهما لان قولك كنت سرت امس حتى ادخل
المدينة لا يلزم منه مضي الدخول ولا الاخبار عنه بالمقتضى لو قدر مقتضيا لان
المعنى الاخبار بوقوع الفعل قبل حتى وبان ما بعد حتى كان مترقبا فانت مخبر بالسير
وبدخول كان مترقبا عند السير مقصود في التقدير لا في الوقوع ثم هذا الدخول المترقب
قد يقع بعد ذلك في الوجود وقد لا يقع ولا يتغير ذلك المعنى ولا التعبير عنه عما كان عليه
فلذلك يقول بعد وقوع الدخول او تقديره كنت سرت امس حتى ادخل البلد فيجد المعنى
في هذا الاخبار على كلا التقديرين واحدا لانه لا يعرض له في اثبات وقوع الدخول ولا
نفيه وانما هو مخبر عن دخول كان مترقبا ولا يختلف بوقوع الدخول بعد ذلك ولا
بانتفائه هذا ما ذكره المصنف على جار الله العلامة قائلا اعلم ان تعالى لم يقصد نحو
خاورد م الا التنبيه بالادنى على الاعلى اذ بعد المقتضى يصح النصب فاذا لم يمكن تقدير
فاولى ان يصح اذا لم يثبت وصف المضي قال فان اردت تعني
فان اردت من الفعل الواقع بعد حتى الحال تحقيقا او حكاية بطل النصب في الفعل
ويكون الرفع فيه واجبا مثال الحال تحقيقا ان تكون قد سرت وانت داخل فتقول سرت حتى

ادخل البلد مخبرا عن الدخول الحاصل حال الحكم بهما ومثال الحال تقديرا ان يكون
السير والدخول قد وقعا جميعا وقصدت الى التعبير عن الدخول الواقع في الوجود حكاية
للحال وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لما ذكره المصنف في شرح المفصل من انهم انما
نصبوا في موضع النصب المذكور لانه امكن فيه تقدير الناصب الا ترى ان الفعل
مستقبل وان تقدير ان فيه محقق لانها للاستقبال فصح تقديرها لاستقبال
بخلاف موضع الرفع فانه للحال وتقدير ان مع الحال مناقض لانها للاستقبال
فلا يجامع الحال فلذلك جاء النصب في مواضع الاستقبال وجاء في مواضع الحال
ويلزم وجوب الرفع ان تكون حتى حرف الابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان
تقدر الفعل اسما ليصح دخولها عليه ولا تقدر اسما الا بان لكن تقدير ان ممتنع
مع وجوب الرفع ويلزم كون حتى حرف ابتداء ان يكون ما قبل حتى سببا لما بعدها
بخلاف حال الاستقبال فان الامرين سابقان فيه كانهم لما استعملوها حرف
ابتداء صار ما بعدها مستقلا في الاخبار به كان الكلام جملتين فقصدوا الى
قوة الربط بينهما بمعنى السببية ههنا وفي الاول لم يلتزموها للربط الحاصل
بالجرية وذلك ان حتى في الوجه الاول جارة ومجرور فهو جزء مما قبله وفي الوجه
الثاني مستقل وليس جزءا مما قبلها فلا يلزم من التزام السببية في الجملتين
لتقوى الربط التزام السببية فيما الربط مقوى فيه بالجرية ومثل المصنف
بمثال يحتمل فيه الحال وهو قولهم مرض حتى لا يرجونه فالفعل ههنا فعل حال
قال المصنف في شرح المفصل فانه لو قدر مستقبلا فسد المعنى من
جهة ان انتفاء الرجاء المقصود بذكره خطر المرض ولا يحصل ذلك حتى يكون انتفاء

الا انك قصدت حكاية الحا[illegible]
وقت وجوده وتقول [illegible]
امس حتى ادخل المد[illegible]
فيكون مخبرا عن سير[illegible]
عند دخول في الوجو[illegible]

[illegible]ان قوله في شرح
ولم يتعرض لحصوله
[illegible] الى هذا الرد
ان يلمد المصنف
[illegible] ما ذكره المصنف
[illegible]

الرجا حاصلا واذا كان حاصلا وجب الرفع وما قبلها سبب لما بعدها الا
المرض سبب لانتفا الرجا فاستقامت المسئلة وكذلك قولهم شرب الابل حتى
يجي البعير يجر بطنه لو قدر منصوبا لم يستقم لان الغرض بذكر جر البعير بطنه
زيادة الارتواء ولا يحصل ذلك الا ان يكون حاصلا **قال** ومن ثم
امتنع علمت مما قررناه ان يكون حتى حرف ابتدا لازم لوجوب الرفع وكون
ما قبلها سببا لما بعدها لازما لوجوب الرفع واذا كان كذلك فحيث يتعذر
جعل حتى حرف ابتدا امتنع الرفع وكذلك حيث يتعذر ما قبل حتى سببا لما
بعدها امتنع الرفع فلا وكقولك كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان التامة
لانك اذا جعلت الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وانقطعت
الجملة عما قبلها والكلام في كان الناقصة فيبقى بغير خبر فيفسد معناها اي معنى
كان الناقصة لان معنى كان الناقصة يقتضي خبرا فبقاؤها بغير خبر لفظا وتقديرا
يكون مفسدا لمعناها والثاني اسرت حتى تدخلها بالرفع لانك اذا جعلت الفعل
حالا وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيكون حاكما بوقوع السبب شاكا
في وقوع السبب لانك استفهمت عنه وهذا محال فاما اذا قلت كان سيري حتى ادخلها
وقصدت التامة جاز الوجهان النصب والرفع لانتفا مانع الرفع لانه انما كان ممتنعا
من حيث احتيج الى الخبر فاذا كانت التامة لم يحتج الى خبر وكذلك اذا قلت ايهم سار حتى
يدخلها يجوز فيه الوجهان لانتفا مانع الرفع لانه انما استفهم عن السائر ولم يشك
في السير فحصل السبب فجاز الرفع لذلك بخلاف اسرت حتى يدخلها **قال** ولام
كي هذه اللام هي التي في مثل اسلمت لادخل الجنة ومعناها معنى كي وهو السببية

ون حتى حرف ابتدا
ون كل واحد من كون
ن حرف ابتدا وكون
قبلها سببا لما بعدها
زما

فلم

فلذلك يعني فلان معناها معنى كي سميت لام كي وينصب الفعل بعدها بتقدير ان
على ما تقدم تقريره في حتى **قال** ولام الجحود هذه اللام هي اللام التي
زيدت للتوكيد بعد نفي داخل على كان مثل قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم ولفظها
لفظ لام كي ونفرق بينهما من حيث المعنى من ان تلك للتعليل وهذه ليست للتعليل
وبان هذه لو اسقطت لم يختل المعنى المراد وتلك لو سقطت اختل وبان هذه بعد
نفي داخل على كان وتلك ليست كذلك **قال** والفا المضارع المنصوب
بعد الفا التي قبلها الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض اذا كان
ما قبلها سببا لما بعدها اختلفوا في ناصبه فذهب بعضهم الى ان ناصبه ان مقدرة
وبعضهم الى ان ناصبه الفا واختار المصنف الاول والدليل عليه ان
هذه الفا فا عطف تعذر حمله على وجه العطف هنا الا بتاويل الجعل الاولى
اسما واذا جعل اسما فلا يعطف عليه الفعل الا بتاويل الاسم وبيان هذا الكلام
انك اذا قلت اكرمني فاكرمك كان الثاني مخالفا الا ترى ان الاول امر والثاني
خبر وكيف يستقيم ان يكون الخبر معطوفا على الامر فوجب ان يتاول الكلام بحيث
يصح تاويل الفعل المعطوف عليه بمصدر ليصح العطف كما اول قائما في قم قائما
بالمصدر ليصح نصبه على المفعول المطلق فيكون معنى اكرمني ليكن منك اكرام
فاذا قدر الاول يكون المعطوف عليه مفردا فيتعذر عطف المعطوف وهو جملة
عليه فلا بد وان يتاول الجملة المعطوفة بمفرد ليصح العطف على المفرد الذي قبله
ولا يقدر الفعل مصدرا الا بان او ما او كي وتعذرت كي لتعذر وقوعها بعد الفا
لانها للتعليل والسببية وتعذرت ما لانها لا تعمل فكيف يعمل مقدرة فتعينت

ان قال المصنف ولا يستقيم قول من زعم انه منصوب بالفاء لانها لو نصبت
لنصبت في غير هذا الموضع يعني لنصبت في موضع لا يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة
ولما لم تنصب في غير هذا الموضع دل على ان الناصب في هذا الموضع غيرها ولا ناصب تقدر
سوى ما تقدم من ان فان زعم ان وقوع احد الاشياء الستة قبل الفاء شرط في
نصب الفاء المضارع فلم تعمل في مثل تقوم زيد فاحسن اليه لفوات الشرط وليس
بمستقيم لان هذه الفاء لا يستقيم ان تكون عاطفة لان العاطفة لا تنصب لفظا
الا ان يأول الكلام على الوجه الذي ذكرناه فحينئذ يكون النصب بان مقدرة لا بالفاء العاطفة
ولا يستقيم ان يكون فاء السببية لوجهين الاول ان فاء السببية مع الجملة
التي بعدها منقطعة عما قبلها بحسب اللفظ فلا فرق بين ان يكون ما قبلها جملة
انشائية او خبرية فلا تكون مشروطة بوقوع الاشياء الستة قبلها والثاني
ان فاء السببية ثبت دخولها على الاسماء ايضا كقولك نعم فاتم فيه سواء واشباهه
ونواصب الافعال لا دخول لها على الاسماء لانتفاء معنى نواصب الافعال في الاسماء
فان اكثرها للاستقبال فثبت ان الفاء لا عمل لها وان العامل ان مقدرة
مثال النهي لا تضربني فاكرمك وتاويله ليكن منك عدم ضرب فاكرام مني مثال
النفي ما تاتينا فتحدثنا وتاويله لا يكون منك اتيان فحديث وقولنا ما تاتينا
خبري فيصح ان يعطف عليه خبري اخر وهو قولنا فتحدثنا الا انه حمل على النهي
لمشاركة النفي النهي في انعدام الفعل فيهما في قصد المتكلم فلذلك اول الكلام
كما اول في النهي مثال الاستفهام اين بيتك فازورك وتاويله ليكن
منك تعريف بيت فزيارة مني مثال التمني ليت لي مالا فانفقه وتاويله

ليت لي مالا فانفاقا مثال العرض الا تنزل فتصيب خيرا وتاويله ان كان
لك نزول فاصابتك خيرا وانما اشترط ان يكون قبلها احد الاشياء الستة
اذ لو كان خبرا لعرب ما بعده باعرابه عطفا عليه او برفع استينافا وانما اشترط
السببية لانه اذا انتفت يرفع على الاستيناف ولا يحتاج الى تقدير وتاويل
مثل قولك اكرمني فاضربك ومنه قوله عليه السلم لا يموت لاحد ثلثة من الولد فتمسه
النار فانه لم يرد منه ان موت ثلثة من الاولاد سبب لمس النار وانه منتف
لانتفاء سببه وهو موت ثلثة من الاولاد اذ لا يقدر موت الولد سببا لمس
النار قال والواو بشرطين حكم الواو في ان النصب بعدها بتقدير
ان كحكم الفاء بما مر من البيان وزعم بعضهم انها الناصبة بنفسها والكلام
معهم على نحو ما ذكر في الفاء وان لم يكن في الفاء السببية وتقديره ان يقال
ان الواو لو كانت ناصبة لنصبت في غير هذا الموضع فان زعم ان وقوع احد الاشياء
الستة قبل الواو شرط لنصب الواو فلا تنصب في غير هذا الموضع لانتفاء الشرط
فليس بمستقيم لان هذه الواو ان كانت العاطفة فلا تنصب اذ لا عمل لحروف
العطف بالاتفاق وان كانت للاستيناف فيكون مع جملتها منقطعة
عما قبلها فلا فرق بين ان يكون ما قبلها احد الاشياء الستة او غيره قال
المصنف في امالي المسائل المتفرقة الواو في الامر والنهي والنفي والاستفهام
والتمني والعرض للجمع بين ما قبلها وما بعدها فاذا قلت اكرمني واكرمك فقد
امرت باجتماع الاكرامين كقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان
يعني ان اجتماع الصوتين ابلغ في الاسماع وكذلك اذا قلت ما تاتينا وتحدثنا

فمعناه ما يجتمع منك هذان الامران ولم يتعرض لنفي كل واحد على الانفراد دونك
لو كان ثابتا ولا يحدثه او يحدثه ولا ياتيه صح ان يقال ما تاتينا فتحدثنا ولذلك
اذا قال لا تاتني وتحدثني فمعناه لا تجمع بين هذين الفعلين كقولهم لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا تجمع بينهما ولذلك لو اكل السمك على انفراده ثم بعد ذلك شرب اللبن
ولم يجمع بينهما لم يكن مخالفا للنهي لانه انما نهيه عن الجمع ولم يجمع وهذه الواو
معناه الجمع بين الحكمين المطلوبين امرا ونهيا واستفهاما وليت [illegible] الواو التي
يعطف بها مفرد على مفرد مثله فانها لا تدل على معية ولا ترتيب واذا قلنا
فيها للجمع المطلق فمعناه ان المعطوف والمعطوف عليه اجتمعا في نسبة الحكم
اليهما من غير تعرض لمعية ولا ترتيب والمراد ههنا في قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن
الجمع بين الفعلين ولا نهيك عن ان يكونا في وقت واحد فان الفعلين اما ان يكونا
مفترقين او مجتمعين واذا كانا مجتمعين لزم ان يكونا في وقت واحد والا فهما مفترقان
مثال الاستفهام اتاتينا وتحدثنا ومثال التمني ليت لي مالا وانفقه
مثال العرض الا تاتيني وتحدثني قال واو بشرط نصب المضارع
بعد او اذا كان بمعنى الى ان وقال سيبويه اذا كان بمعنى الا ان والامر
في ذلك الاختلاف قريب وانما قال قريب لانه لا يختلف بذلك ما هو المقصود
ههنا وهو تقدير ان وانما قلنا لا يختلف المقصود لان او ان كان بمعنى الى
والى حرف جر فيجب تقدير ان بعدها كما وجب تقديرها بعد غيرها من حروف الجر
وهو حتى واللام وان كان او بمعنى الا والا تقتضي الاسم فوجب تاويل الفعل الذي
بعدها بمصدر ولا يقدر الفعل مصدرا الا بان وما او كي لما مر في حتى فتعين

بعقد تقدير ما ذكرهم
تقدير

تقدير ان قال والعاطفة شرط نصب المضارع بعد حرف العطف ان يكون
المعطوف عليه اسما ليصح تقدير ان بعدها تقديره ان يكون المعطوف عليه اسما صحيح
تقدير ان لان العطف يقتضي اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في العامل ولا مشاركة
الفعل مع الاسم فيه فعطف احدهما على الاخر يوهم الاشتراك فيقدر حرف مصدر ليكون
المعطوف ايضا اسما حتى تجانسا في الاسمية وعلى اشتراكهما في العامل وتعين
تقدير ان لانها التي ثبت تقديرها ناصبة على ما تقدم فوجب عند الحاجة الى التقدير
ان تقدر ما ثبت تقديره كقولك اعجبني قيامك وتخرج فنصب لان التقدير وان تخرج
ليصح العطف على الاسم المتقدم بما يجانسه في الاسمية قال ويجوز
اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام اما جواز اظهارها مع لام كي فلغرض
الفرق بينها وبين لام الجحود من اول الامر اي من غير النظر الى انه كان قبلها كان منفيا
ام لا ولم يعكس لان لام الجحود زائدة فلا اظهار مع غير الزايد اولى واعترض عليه الامام
الحديثي قايلا حصل الفرق بانها بعد كان المنفي من اول الامر من غير نظر الى ان
ان ظهرت او لا واقول ان ما ذكره الامام الحديثي قرينة خارجة
عن اللام بخلاف ما ذكره المصنف فانه قرينة داخلة فيه الا ترى انهم زادوا
السين في قولهم علمت ان سيقوم للفرق بين المخففة والناصبة وان كان الفرق
بينهما يحصل بعلمت بناء على ان الناصبة يمتنع وقوعها بعد علمت ولكنهم لم يعتبروا
بعلمت لكونها قرينة خارجة وسيجيء في ابحاث الحروف المشبهة بالفعل كلام
للمصنف مؤيدا لما ذكرنا واما جواز اظهار ان مع حرف العطف اذا كان المعطوف
عليه اسما فلغرض الفرق بين عاطفة غير صريح الفعل وبين عاطفة صريح الفعل من اول

واعترض عليه الامام الحديثي قايلا الفرق بكون لفظا المعطوف عليه مهنا اسم اصرطا من اول الامر م

الامر وغيره فعلا صريحا واقول الجواب عنه بعين ما ذكرنا في الاعتراض الاول
واما وجوب الاظهار مع لا في لام كي فلانهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي فلو لم
يظهروا ان ههنا لوليت لام الجر لا في النفي وانما لم يدخلوا حرف الجر على حرف النفي
لان حرف النفي له صدر الكلام فلو دخل عليه حرف الجر بطل صدارة حرف النفي
فان قيل يلزم دخول لا النافية على جملة هي صلة لان فيعود المحذور لانه يبطل
صدارة حرف النفي بدخول ان عليه فالجواب ان وقوع لا بعد ان ليس مثل
وقوعها بعد حرف الجر فان ان حرف موصول فيجوز ان يقع بعدها لا كما يجوز ان
يقع بعد الاسم الموصول بالاجماع في قولهم جاءني الذي لا يخرج فلو حذف ان لفظا
مما نحن فيه اعني من لئلا وولي لا النافية حرف الجر كان كحذف حرف الجر عن الموصول
وايلاء النفي في الصلة يعني كنزع حرف الجر عن الاسم الموصول في قولهم مررت بالذي
لا يخرج وادخال حرف النفي الذي في الصلة وذلك ممتنع لما علمت من ان حرف النفي
له صدر الكلام فلو دخل عليه حرف الجر لبطل صدارته فان قيل هذا ينتقض
اولا بدخول الجار على الاسماء الشرطية والاستفهامية نحو عمن تمر امرر وعمن
مررت وثانيا بدخوله على حرف النفي في مثل بلا دفعة اخشى ومثل بلا جرم ويمكن
ان يجاب عن الاول بانه وجد في صورة النقض ما سوغ دخول الجار بخلاف
ما نحن فيه وهو ان مدخول الجار لما كان اسما كان محلا لدخول الجار فاعتبر بطلان
الصدرية لذلك مع ان الجار في صورة النقض لما كان كالجزء لم يبطل الصدرية بالحقيقة
ولم يمكن تقدير الجر فيما نحن فيه لان الجار انما يكون كالجزء بالنسبة الى الاسم لا الى
الحرف اذ لا اثر له في الحرف وعن الثاني بان المنع عن حرفية المدخول وعلى تقدير التسليم

فالجواب

١٠١

فالجواب وقوع الاسم بعد الحرف قال المصنف في شرح المفصل انما وجب الاظهار
في مثل لئلا كراهة دخول حرف الجر على حرف النفي ولا يلزم صحة دخوله على الحرف في مثل
لما ولان لان ذلك مع ما بعده في تاويل المصدر فكانه لم يدخل الا على الاسم وقال
في الامالي كرهوا ادخال حرف الجر في الصورة على حرف ليس مع ما بعده في تاويل الاسم
واعترض الامام الحديثي على المصنف قايلا يلزم على ما ذكره امتناع سيبعد زيد حتى
لا اراه ونحوه والذي في المثال المذكور ان ساوى ان في الحكم وهو انه مع ما بعده مفرد
يرد ذلك الاشكال فيه وهو ان لا تبقى صدريته لا ايضا فلا يتجه التشبيه به وان لم
يساو ان بناء على انه اسم براسه تقع بعده جملة فلا منافاة بينه وبين لا النافية
الواقعة صدر صلته فقولك مررت بالذي لا يخرج مثل مررت برجل لا يبصر فلا يتجه
التشبيه ايضا اقول الجواب عن الاول يمنع اسفا التالي ان كانت
حتى جارة ويمنع الملازمة ان كانت عاطفة او ابتدائية وعن الثاني بان الذي يساوي
ان في انه مع ما بعده مفرد ولا يبطل لا بهذا كما لا يبطل صدارة ان وغيرها بهذا فانه
يجوز وقوع ان بعد الاسم الموصول والتحقيق فيه ان يقال كل ما له صدر الكلام يجب
ان يقع صدر جملته ولا يجب تقدمه على كل لفظ في الكلام فاذا وقعت لا صدر الجملة
التي هي الصلة فقد حصل لها صدر الكلام وكون جملتها مع الذي مفردا لا يخل بصدارتها
واما بقية المواضع التي تنصب فيها الفعل بتقدير ان فلا يجوز اظهارها في شيء منها
كحتى واو والفاء والواو ولو قلت اسلمت حتى ان ادخل الجنة واكرمني فان اكرمك
وشبهه لم يجز وانما التزموا حذفها في المواضع المذكورة لقيام القرينة الدالة
عليها على ما تقدم في تفصيلها فان وقوع الفعل بعد حتى الجارة قرينة لتقدير

صدارة م

تد

ان بنا على ان حرف الجر لا يدخل الفعل ووقوع الاشيا الستة قبل الفا والواو
الداخلة على الفعل المضارع قرينة لذلك فانه لما كان كذلك لم يستقم العطف بحسب الظاهر
فاحتيج الى تقدير ان ليستقيم العطف على ما تقدم فثبت قيام القرينة الدالة عليها مع كون
الحذف اخصر فصارت هذه الحروف التي تنصب الفعل بعدها باضمار ان على ثلثة
اقسام قسم يجوز اظهارها وقسم يجب وقسم يمتنع وذكر الجائز والواجب فعلم ان ما عداهما
فهو الممتنع قال ويجزم بلم ولما الخ لما فرغ من ذكر رافع المضارع ونواصبه شرع
في بيان جوازمه وهي ثلث عشرة ثم قال واما مع كيفما يعني جزم المضارع مع كيفما
واذما شاذ اما مع كيفما فلما مر في الظروف واما مع اذا فلان كلم المجازاة انما تعمل
لانها تشابه ان الشرطية من حيث الابهام واذا للوقت المعين فيضعف مشابهتها
لان ثم قال وبان مقدرة يعني ان الشرطية تجزم مقدرة كما تجزم ظاهرة فان
قيل لم جزمت متى وشبهها ولم يجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط في قولهم الذي
ياتيني فله درهم قلت اجاب المصنف عنه في امالي المسائل المتفرقة بان الذي
وضعت وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاشبهت لام التعريف وكما ان لام التعريف
لا يجزم فكذلك الذي وبان الجملة التي يوصل بها لا بد ان تكون معلومة للمخاطب والشرط
لا يكون الا مبهما وبان الذي مع ما يوصل بها اسم مفرد والشرط ما يقتضيه كلمتان
مستقلتان فمنها لم وهي عامل الجزم في المضارع مطلقا بخلاف اذن في النواصب
فان عملها النصب مقيد ببعض الاحوال الا ترى انها انما تنصب اذا لم يعتمد ما
بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا على ما تقدم جميع ذلك وعمل لم ليس
مقيدا ببعض الاحوال ووضعها لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه تقول لم

١٨١

يقم زيد ومعناه ما قام في الزمان الماضي ومنها لما وهي مثل لم في ذلك اي
فيما ذكرنا من انها تعمل مطلقا وفي ان وضعها لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه
ولما يختص بالاستغراق الى الحين وقتها اي الى حين الكلام بلما تقول ندم زيد ولما ينفعه
الندم فلا يلزم استمرار انتفا نفع الندم الى حين الكلام بلم واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه
الندم كان معناه استمر ذلك الى وقت التكلم بها ويختص لما ايضا بجواز حذف الفعل
بعد قولك خرجت ولما اي ولما تخرج ولا تقول خرجت ولم لان لما زائد على لم حرفين فكانهم
جعلوا ما زاد عليها سوى مناب المحذوف ومنها لام الامر وهي اللام التي تطلب
بها الفعل وطلب الفعل اما ان يكون من الغايب او من المخاطب او من المتكلم واياما كان
اما ان يكون من الفاعل او من المفعول ويختص لام الامر بما ليس للمخاطب الفاعل لان المخاطب
الفاعل خص بصيغة الامر على ما سياتي اختصاصه بها مثال فاعل الغايب ليضرب
زيد بصيغة المبني للفاعل ومثال مفعوله ليضرب زيد بصيغة المبني للمفعول
مثال مفعول المخاطب لتضرب انت بصيغة المبني للمفعول ~~مثال مفعول المخاطب~~
~~لتضرب انت بصيغة المبني للمفعول~~ مثال فاعل المتكلم ومفعوله لاضرب
انا ولاضرب انا وقد جا لام الامر داخلة على المخاطب الفاعل قليلا ومنه
قراءة شاذة في قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وحذفها مع بقا لفظ المضارع
مجزوما ساغ بها شاذ كقول الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امر تبالا ولام الامر مكسورة ابدا فاذا دخل عليها فاء العطف او واوه ثم جاز
فيه الوجهان الكسر والسكون كقوله تعالى وليوفوا ثم ليقضوا قرئ بهما جميعا
فالكسر على الاصل والاسكان طلبا للتخفيف كما اسكنوا باب كتف وهو ما يكون

على فعل بكسر العين فعالوا كتف بسكون العين ووجه الشبه ان قوله على وزن
كتف بالكسر فكما اسكنوا ثمه اسكنوا هنا ومنها لا التي للنهي وهي المطلوب
بها ترك الفعل كقوله تعالى ولا تسرفوا ولا تكون الا جازمة بحذف لا التي لمجرد النفي
فان تلك لا عمل لها في الفعل كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله وتعرفها بانها التي
لا طلب فيها ومنها كلم المجازاة وهي ما يدخل على شيئين ليجعل الاول سببا
والثاني مسببا يعني وضعت لتدل على ان الاول من الشيئين اللذين دخلت عليهما
سبب للثاني كقولك ان تكرمني اكرمك وسمى النحويون الاول شرطا والثاني جزاء
فاذا كان الفعلان مضارعين فليس فيهما الا الجزم كقولك ان تكرمني اكرمك لانه
مقتضى الجزم وهو حرف الشرط موجود ولا مانع من ظهور الاعراب واذا كان المقتضي
متحققا والمانع منتفيا وجب تحقق المقتضي وان كان الاول مضارعا دون
الثاني فكذلك اي فليس في الاول الا الجزم لما ذكرناه من ان المقتضي متحقق والمانع
منتف وان كان الثاني مضارعا دون الاول فجاز في الثاني الجزم والرفع
اما الجزم فلما ذكرناه واما الرفع فلما ذكره المصنف في شرح المفصل من انه لما
بطل ان لفظا في الشرط الذي هو اقرب اليها جعلت عن عامله في الجواب الذي
هو ابعد عنها ثم قال ويشبه ذلك قولهم والله ان اكرمتني لا كرمتك وامتناع
والله ان تكرمني لا كرمتك وكذلك يشبه قولهم ان زيدا ضربته ضربته وضعف
ان زيد اضربه اضربه لانه لما الغي الشرط يعني في قولهم والله ان اكرمتني لا كرمتك
باعتبار الجواب لفظا كره ان يعمل لفظا في الشرط مع الغاء امره اللفظي في
الجواب فجيء بما لا يظهر فيه اعراب فوضع موضع المضارع فيكون كانه ملغى باعتبارهما

عملها

جميعا ولما حذف فعل الشرط في قولك ان زيدا ضربته ضربته كره ان يؤتى بالمفسر
مجزوما مع الفصل بينه وبين العامل لضعفه عن العمل مع الفصل فخص بالماضي
ليكون كانه ملغى من حيث اللفظ لحصول الفصل بينه وبين عامله وقد جعل
المبرد الرفع في المضارع اذا كان الثاني مضارعا شاذا كشذوذ رفع المضارع
اذا كان الاول مضارعا هذا الذي ذكرنا في جواز الجزم والرفع اذا كان مجردا عن
الفا فاما اذا جاءت الفا لم يكن للشرط فيه عمل لان الجزاء باعتبار الفا على ثلثة
اقسام قسم يجب فيه دخولها وقسم يمتنع وقسم يجوز فيه الامران والضابط
فيه ان يقال كل موضع تحقق فيه تاثير الشرط في الجواب بقلب معناه الى الاستقبال
فيمتنع فيه الفا لان الفا انما يؤتى به ليرتبط الجواب بالشرط واذا اثر الشرط
في الجواب فيحصل الارتباط بينهما بالتاثير فيستغني فيه عن الارتباط بالفا
وكل موضع لا يتحقق فيه تاثير الشرط في الجواب فلا بد فيه من الفا ليحصل
الارتباط وكل موضع تحقق فيه احتمال التاثير واحتمال عدمه فيجوز فيه الامران
اذا تحقق هذا فنقول اذا كان الجزاء ماضيا لفظا ومعنى ولا يكون فيه قد لفظا
ولا تقديرا فيمتنع فيه الفا وعبر المصنف في الشرح عن القيد الاخير بقوله
وقصد به الاستقبال بدخول حرف الشرط والذي في الشرح احسن لانه يلزم
من عبارة المتن ان يكون الفا ممتنعا في عسى وليس لانه يصدق عليه انه ماض
لفظا بغير قد لكنه مما يجب فيه الفا ولا يلزم على عبارة الشرح ان يكون ليس وعسى
من قبيل الممتنع لانه لا يصدق عليه انه مما يقصد به الاستقبال بدخول الشرط واذا
تحققت هذا علمت انه لا بد من زيادة قيد اخر على عبارة المتن بان يقال متصرفا كما

فى

دع

نبه بل قصد به الاستقبال فعلى ما في شرح المفصل او من تقوله بغير قد لكان فعلى ما

فی شرح الکافیه وانما امتنعوا من الفا فی الماضی المذکور لانهم لما رأوا الجواب
یلزم تاثیر الشرط فیه لقلب معناه الی الاستقبال استغنوا فیه عن الرابطة
کقولک ان اکرمتنی اکرمتک وان اکرمتنی لم اکرمک لان قولک لم اکرمک وان لم
یکن ماضیا لفظا فهو ماض معنی لان لم تقلب المضارع ماضیا والشرط موثر
فی الماضی معنی الاستقبال کما هو موثر فی الماضی لفظا فهو کالماضی لفظا
وانما قال بغیر قد لیخرج عنه الماضی المحقق الذی لا یستقیم ان یکون للشرط تاثیر
فیه کقولک ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس ولو لم یخرج لدخل فیما لا یجوز
فیه الفا وهو واجب فیه دخول الفا وانما وجب دخول الفا فی الامر والنهی
وغیرهما مما لا یستقیم ان یکون للشرط فیه افادة فی معنی الاستقبال فکذلک هذا
والزموا فی الماضی المحقق قد لفظا او تقدیرا مع الفا وقد جا قوله تعالی ان کان
قمیصه قد من قبل فصدقت وان کان قمیصه قد من دبر فکذبت بغیر قد لفظا والفا
لازمه لما ذکرناه. وانما تثبت قد او قدرت لیکون تنبیها علی تعذر تاثیر الشرط بعدها
للمنافاة بینها وبین تاثیر ما بعدها بالاستقبال لانها لتحقق ان الشی قد وقع فلو
اثر الشرط فیما بعدها لصار مترقبا ولا یستقیم تحققه وقع مع ترقبه وان کان مضارعا
المضارع المثبت والمضارع المنفی بلا یجوز فیهما دخول الفاء وخلوهما عنها وانما جاز
الوجهان لصحة تقدیر تاثیر الشرط فیهما وصحة نفی تاثیره وذکر ان المنفی بلا انما اجریتها
مجری لن وتقریره موقوف علی مقدمة وهی ان لا فی اصل وضعها لنفی الاستقبال ولما ذادوا
نفی الفعل الواقع بعد ان المصدریة فی قولهم اریدان لا تقوم جردوا لا عن معنی الاستقبال
واستعملوها للنفی خاصة اذ لو لم تجرد لا عن معنی الاستقبال لاجتمع حرفا استقبال لان

ان یکون للشرط
استقبال فیه لان
ماضی المحقق وکما
لفا صح

قوله

١٨٣

ان للاستقبال مثلا واذا تقرر هذه المقدمة فنقول ان قدرت لا فی المضارع
المنفی بها النفی الاستقبال علی ما بنی علیه فی اصل وضعه مثل لن فانها فی اصل وضعها
ایضا للاستقبال تعذر تاثیر حرف الشرط کما تعذر مع لن والسین وسوف اذ لا یجتمع علی
الفعل حرفا استقبال فعلی هذا التقدیر دخول الفاء وان قدرت لا مجردة عن معنی
الاستقبال مستعملة لمجرد النفی کما جردت لا عن معنی الاستقبال واستعملت لمجرد النفی
فی قولهم اریدان لا یقوم صح ان یکون لحرف الشرط تاثیر فی الفعل فیمتنع دخول الفا کانهم
لما قصدوا الی نفی الفعل الواقع بعد ان المصدریة جردوا لا عن معنی الاستقبال وا
ستعملوها للنفی خاصة والا کانت لا اولی بان تجرد عن معنی الاستقبال من لن وما وان اما لن فلما
فیها من التاکید وکان تجرید ما لا تاکید فیه اقرب لکونه اضعف بالنسبة الی ما فیه التاکید
وازالة الاضعف اسهل واما ما فلکونها للحال واذا کانت للحال فلا یمکن تجریدها لان
التجرید انما یکون حیث یفید غیر ما افاده ولا شک ان حرف الشرط لا یفید الحال
واما ان فلکونها مشترکة بین النفی والشرط والمشترک اقل استعمالا من غیره وتجرید
ما هو اکثر استعمالا اولی من غیره اولکونها موافقة للفظ ان الشرطیة فکره اجتماعهما
اولکونها بمعنی ما فی نفی الحال فاما المضارع المثبت فان جعلته خبر المبتدا محذوف
تعذر تاثیر حرف الشرط فیه لان افادة الشرط الاستقبال یکون فی الفعل لا فی الجملة
الاسمیة فتعین دخول الفا ولیس بالکثیر لما یلزم من اضمار المبتدا من غیر حاجة قال
المصنف فی امالی المسائل المتفرقة وهذا قلیل ولم یرد فی القرآن منه الا قوله تعالی
ان تضل احدیهما فتذکر فی قراءة حمزة لان نحاة القراء یقولون ان فلیست عندهم
للشرط فیخرج بذلک عن الباب وان قدرته بنفسه هو الجواب یحقق تاثیر حرف الشرط

ستعلوها

عها

فيه الاستقبال فتعين حذف الفا فلذلك جاز الامران في المضارع المنفي بلا وفي
المضارع المثبت اقول ـــــــ الحق اذا قدرت المضارع المثبت بنفسه هو الجواب
لا يتعين فيه حذف الفا لانه اذا كان بنفسه هو الجواب ان جعلته دالا على الاستقبال
من قبل الشرط امتنع دخول الفا وان جعلت الفعل في نفسه مرادا به الاستقبال
من حيث كان صالحا لو قوعه مشتركا او ظاهرا فيه عند قوم دخل الفا هكذا ذكره
المصنف في امالي المسايل المتفرقة فان قيل فلم لا تقدر المبتدا في الماضي
حتى يجوز ادخال الفا قلت ـــــــ اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بانه لا يمكن ذلك
في الماضي لانه اذا قدر ذلك صار الفعل في سياق خبر المبتدا فيلزم منه معناه وهو
المضي وبطل افادة الاستقبال فيه لانقطاعه عن الشرط فيختل معنى الجزا لانه
حينئذ يصير ماضيا من جهة الفعل مستقبلا من جهة الجزاء وذلك غير مستقيم فان قيل
نقد جا الماضي مصرحا به في قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فكيف يكون تقدير
كونه ماضيا في المعنى مفسدا قلت ـــــــ اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بانه
صح ثم لان المعنى مقصود ليس الا والجزاء على التاويل المتقدم واما ههنا فلم يقصد
من حيث المعنى الا الاستقبال والفعل غير صالح له لا بنفسه ولا بالشرط لانقطاعه
عن الشرط بسبب صيرورته خبر المبتدا فلذلك اختل ههنا ولم يختل ثم فثبت انه لا يلزم
من جواز دخول الفا في المضارع جواز دخولها في الماضي قال ـــــــ والا
فالفا يعني وان لم يكن من القسم الاول والثاني فتعين الفا لتعذر تقدير تاثير
حرف الشرط في غير القسمين الاولين الممتنع والجائز كالامر والنهي والجملة الاسمية
والفعلية الماضية المحققة والمستقبل بغير حرف الشرط كقولك ان اكرمتني فلن

اكرمك والداخلة عليه حرف الحال لا يصدق عليها الضابط الذي للممتنع والجائز
قبل الواجب وذكر لقوله والمستقبل بغير حرف الشرط مثالين والمثال الثاني
اعني قوله وان اكرمتني فسوف اكرمك وان صدق عليه انه مضارع مثبت الا انه
قبل الواجب لانه علم مما ذكره في بيان جواز الامرين في المضارع المنفي بلا ان الشرطية
لا تفيد استقبالا في قولك ان اكرمتني فسوف اكرمك والا لزم اجتماع حرفي الاستقبال
على فعل واحد وفي قوله والمستقبل بغير حرف التنفيس فايدة اخرى اشار اليها المصنف
في امالية التي على المسايل المتفرقة وهي انك اذا قلت ان تكرمني اكرمك وان جعلت الفعل
في نفسه مرادا به الاستقبال من حيث كان صالحا له لوقوعه مشتركا او ظاهرا فيه عند
قوم دخلت الفاء لان الشرط لم يفد فيه معنى الاستقبال على هذا التقدير واعترض
عليه الفاضل المحقق صدر الدين الحديثي قايلا لقايل ان يقول دخول الفا في نحو
ان اكرمتني فاكرمك لازم لان الجزاء لا يخلو اما ان يراد به الحال او الاستقبال واياما
كان لا يوثر فيه حرف الشرط اقول ـــــــ الجواب عنه ان الجزاء لا يراد به في
نفسه الاستقبال ولا يلزم منه ان يراد به الاستقبال اصلا لجواز ان يراد به
الاستقبال من قبل الشرط فلا يدخل الفا على هذا واما تعذر التاثير في الامر والنهي
لانهما انشائيان والانشائي لا يحتمل معناه الا بالتلفظ فلا يتصور فيه افادة
الشرط الاستقبال وكذا الداخل عليه حرف الحال مثبتا وان تعذر تاثير الشرط فيه
الاستقبال لما قاله المصنف في شرح المفصل من ان ما معناها الحال فلم يستقم
ان يجامع ما يناقضها كما لا يستقيم ان يجامع ان فلا تقال ان ما تقوم لان ان للاستقبال
والحال مناقضة وكذلك يتعذر تاثير حرف الشرط في ليس وعسى اما ليس فلكونها لنفي الحال واما

عسى فلخروجها عن معنى الزمان او لخروجها عن معنى الزمان وان لم نقل ان ليس لنفي الحال فـ
لانها حينئذ تكون مقطوعة عن الزمان مطلقا فلا يستقيم ان يصير مستقبلا بارادة الشرط
لان غير الزماني لا يصير زمانيا اقول ولقايل ان يقول على التعليل الذي ذكره المصنف
في شرح المفصل على تعذر التاثير في ما انما يلزم التناقض عند التاثير ان لو بقي معنى الحال
مع صيرورته مستقبلا واما لو انقلب الحال الى الاستقبال فلا كما في الماضي الغير
المحقق فانه ينقلب المضي الى الاستقبال عند تاثير الشرط فيه واما قوله تعالى واذا
ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وانما خلى الجزاء فيه عن الفا
مع انه جملة اسمية لان اذا فيهما مستعملة لمجرد الزمان كقوله تعالى والليل اذا يغشى
فان اذا فيه لمجرد الزمان على ما قرر شانه في الظروف المبنية واما قوله تعالى واذا تتلى
عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم فيجوز ان يكون كذلك يعني يكون اذا فيه مستعملة
لمجرد الزمان ويجوز ان يكون لتقدير قسم محذوف كانه قيل والله كما قدر في قوله تعالى وان
اطعتموهم انكم لمشركون ولولا ذلك اي ولولا ما ذكرنا من احد الجوازين لوجب دخول الفا
لانه حينئذ يكون اذا فيه مستعملة للشرط من غير ان يتقدمها قسم والشرط الذي لا يتقدمه
قسم ملفوظ ولا مقدر اذا لم يؤثر في الجزاء يجب دخول الفا في جوابه لامتناع ان اكرمتني
ساكرمك ونحوه مما لا تاثير فيه للشرط في الجزاء ولولا تقدير القسم في قولنا ان اكرمتني
ساكرمك لم يجز بغير فاء قال وتجيء اذا يعني اذا كان الجزاء جملة اسمية تقوم
اذا التي للمفاجاة مقام الفا لانها مثلها في الدلالة على تعقب ما بعدها لما قبلها
من غير مهلة وفي امتناع الابتداء بها لا بد ان يتقدمها شيء يرتبط بها ما بعدها به كالفا
وانما لم يكن في الجملة الفعلية كراهة ان يلتبس باذا التي للشرط لان وضع تلك على وقوع الفعل

بعدها لاقتضائها الشرط لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها لاقتضائها الشرط
فخصوا هذه بالاسمية ليحصل الفرق بينهما قال المصنف في شرح المفصل
ولا يكون الا في الخبر كقولك ان تكرمني اذا اريد يكرمك فاما في غيره لو قلت ان تكرمني اذا
اكرمك زيدا لم يجز لانها التي للمفاجاة فلا يقع بعدها الا الجملة الخبرية لانها وضعت للمفاجاة
امر محكوم عليه بحكم وذلك انما يكون في الجمل الخبرية فلا يستقيم في الامر والنهي ولا في جميع
الانشاآت قال وان مقدرة يعني يجزم ان مقدرة بعد الامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد معناها اي معنى ان وهو ان يكون الاول
سببا للثاني مثال الامر اسلم تدخل الجنة مثال النهي لا تكفر تدخل الجنة مثال الاستفهام
اين بيتك ازرك مثال التمني ليت لي مالا انفقه مثال العرض الا تنزل تصب خيرا
فالمضارع في هذه الصور مجزوم بان مقدرة تقديره اسلم ان تسلم تدخل الجنة
ولا تكفر ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ان تعرفني بيتك ازرك وليت لي مالا ان
كان لي مال انفقه والا تنزل ان تنزل تصب خيرا وانما صح تقديران في هذه الصور
لما علم من ان هذه الامور الخمسة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب اي
عن غرض حامل للطالب على ذلك الطلب والا كان عبثا فوجود ذلك الغرض الحامل
مسبب عن المطلوب في الخارج لان الغرض اعني العلة الغائية سبب في الوجود
العقلي مسبب في الوجود الخارجي فيكون ذلك السبب الخارجي وهو المضارع المجزوم
الملفوظ به فيما نحن فيه يكون هذا المجموع اعني الاوامر والمضارع المجزوم قرينة
لحرف الشرط والسبب ضرورة ان الاوامر يدل على السبب والمضارع المجزوم
على الجازم اعني حرف الشرط واذا كان هذا المجموع قرينة لحرف الشرط والسبب

تكفر

منهو ما من الاوا
الامور الخمسة و
السبب منهو ما من
المسبب الخارجي

فلا يكون احتياج الى ذكرهما لان قرينتهما مذكورة وهي تدل عليهما وكذلك امر ولان الطلب
لا ينفك عن سبب حامل كما ذكرنا لم تقع الجزم في النفي لان النفي خبر محض والاخبار لا يلزم
ان يكون لتحصيل مسبب عنها بل قد يكون لغرض اطلاع المخاطب على ذلك خاصة فان قيل
اطلاع المخاطب على الخبر اذا كان الغرض يكون ذلك مسببا عن الخبر فلا يصح قوله الخبر
لا يلزم ان يكون لتحصيل مسبب عنه قلت اراد مسببا خارجا عنه كما صرح به في
شرح المفصل فيكون المعنى لا يلزم ان يكون الخبر لتحصيل مسبب خارج عنه فان قيل
اطلاع المخاطب على الخبر خارج عن الخبر فيكون ما هو الغرض من الخبر خارجا عن الخبر
قلت اطلاع المخاطب على الخبر مستلزم لتحصله عنده فالشيء المتحصل عند
المخاطب هو نفس الخبر بخلاف الطلب فان الشيء المتحصل به لا يكون الا خارجا عنه ويجب
عند اهل التحقيق ان يكون فعل الشرط على حسب القرينة في الاثبات والنفي فلا
يجوز لا تكفر تدخل النار بجزم تدخل لان القرينة نفي الكفر فاذا قدرنا السبب كذلك صار
التقدير فان لا تكفر تدخل النار وهو فاسد وكذلك لا تدن من الاسد ياكلك فان القرينة
فيه ايضا نفي الدنو فاذا قدرت الشرط منفيا لقولك فان لا تدن من الاسد ياكلك
فسد المعنى خلافا للكسائي فانه اجاز مثل ذلك اذ قد اتضح ان المعنى في المثال الاول
على فانك ان تكفر تدخل النار وفي المثال الثاني على فان ~~تكفر تدخل النار~~
تدن من الاسد ياكلك واذا اتضح المعنى اجاز الكسائي مثل لا تكفر تدخل النار
بالجزم اعتمادا منه على اتضاح المعنى في مثله والاول اصوب لان الاثبات ادل
على الاثبات منه على النفي والنفي ادل على النفي منه على الاثبات قال
مثال الامر حد المصنف مثال الامر بقوله صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب

تكفر م

بحذف حرف المضارعة وهذا حد لما سماه النحويون والاصوليون صيغة
الامر ولا يعنون بصيغة الامر ما يدل على الطلب مطلقا فان نحو نزال اسم الفعل
يدل على الطلب وليس بصيغة الامر وانما ارادوا نوعا مخصوصا من صيغ الطلب
وذلك النوع هو صيغة افعل وخصوا هذا النوع من صيغ الطلب بهذا اللقب اعني
بمثال الامر لان هذا المثال اعني مثال افعل غالب في الطلب وغيره مثل نزال وان
كثر في الطلب لكنه كثر في غيره ايضا من الصفة والمصدر ولا يكون غالبا في الطلب
والصيغة في هذا الحد جنس شامل للمحدود وغيره من الماضي والمضارع وقوله
يطلب بها الفعل يخرجهما وقوله من الفاعل المخاطب يخرج نحو ليفعل زيد كذا لانه ليس
للفاعل المخاطب وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو لتفعل كذا للمخاطب الفاعل
لانه ليس بحذف حرف المضارعة وان كان قولهم لتفعل كذا قليلا ومنه القراءة الشاذة
في قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بصيغة المخاطب الفاعل قال وحكم آخره يعني
انه يعامل معاملة المجزوم وان لم يكن مجزوما اي معربا بالجزم عند البصريين لزوال
مقتضي الاعراب فيه وهو حرف المضارعة ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصورة
لموافقته معنى ما فيه لام الامر من غائب ومن اجل انهم عاملوه معاملة المجزوم توهم
الكوفيون انه مجزوم ولذلك اي ولاجل انه يعامل معاملة المضارع المجزوم وجب
ان [illegible] اضرب باسكان الآخر لانه كذلك عند كونه مجزوما وما وادع واغز واخش بحذف
حرف [illegible] لانه يحذف حرف العلة منه اذا كان مجزوما واضربا واضربوا واضربي بحذف
النو[illegible] النون تحذف منه بالجزم قال وان كان بعده ساكن وهو ان يكون
بعد [illegible] كر وليس بالرباعي زدت همزة وصل ليتوصل بها الى النطق بالساكن والهمزة

المصنف تمثيل الامر من الافعال
على اختلافها فالمعنى انك اذا حذفت
حرف المضارعة وما بعده ان يكون
حرف المضارع ساكن وليس الرباعي
بعدها في المضارع
اول فان كان الاول م

التي زيدت للتوصل لا يجوز ان يكون ساكنة لانها انما زيدت ليتوصل بها الى النطق
بالساكن والتوصل بها اليه لا يحصل الا بحركتها وحركتها ضمة ان كان بعد الساكن الذي
بعد حرف المضارعة ضمة اذ لو فتحت وقيل اقتل التبس بالمضارع المتكلم ولو كسرت وقيل
اقتل لكان مستثقلا فضمت دفعا للبس على تقدير الفتح وطلبا للخفة بالاتباع على
تقدير الكسر وكسروا همزة الوصل فيما سواه يعني فيما لم يكن بعد الساكن ضمة سواء كان بعد
الساكن كسرة مثل اضرب او فتحة مثل اعلم لانهم لو ضموا في مثل اضرب لالتبس
بالماضي الرباعي لما لم يسم فاعله ولو فتحوا لالتبس بالامر الرباعي اي من باب الافعال
ولو ضموا في مثل اعلم لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله ولو فتحوا لالتبس بالماضي
فتعين الكسر في الصورتين واراد بقوله رباعي الرباعي بالهمزة اعني باب الافعال في مثل
قولك تعلم وترسل فان الفعل ان كان من باب الافعال فهمزته في الامر مفتوحة مقطوعة
لانهم جاءوا بالهمزة المحذوفة من مضارعه لزوال المقتضي لحذفها الا ترى ان اصل
قولك تعلم وترسل تؤعلم وتؤرسل كما تقول دحرج يدحرج لان حروف المضارع هي حروف
الماضي بعد حرف المضارعة وانما حذفوها في المضارع لان منه اعلم وارسل واصله
ااعلم فكرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة فحذفوا الثانية تخفيفا ثم اجروا حروف المضارعة
كلها مجرى واحدا لانه باب واحد فحذفوا الهمزة مع باقيها فلما حذفوا حرف المضارعة
لبناء صيغة الامر زال موجب حذف هذه الهمزة فوجب الاتيان بها اجراء للكلمة على
اصلها ولو لم يردوا الهمزة الاصلية لانتقص في الامر من الكلمة حرف وهو غير جايز بلا [illegible]
مع انهم وهذا دليل آخر وتقريره ان يقال اذا حذف حرف المضارعة للامر من باب الافعال
وجب ان يرد الهمزة الاصلية المحذوفة لانهم لو لم يردوها لاقتضى ان يردوا غيرها

مفتوحة مثلها اما رد الغير فلان ما بعد حرف المضارعة ساكن لان كلامنا
فيه واما ان غيرها مفتوحة فلانهم لو كسروا لالتبس بالثلاثي الا ترى انهم لو قالوا
من اضرب يضرب اضرب بكسر الهمزة لم يعلم ام اضرب هو ام من ضرب ولا وجه للضم لما تقدم
من حصول الالتباس فانها لو ضمت لالتبس الامر من باب الافعال بالماضي الرباعي
لما لم يسم فاعله والذي يدلك على انهم انما اتوا بهذه الهمزة لزوال المقتضي وهذا دليل
آخر وتقريره ان يقال الهمزة التي في صيغة الامر من باب الافعال هي الهمزة الاصلية
العايدة لزوال المقتضي حذفها لانهم جاءوا بها في موضع ليس بعد حرف المضارعة ساكن
الا ترى انهم قالوا في صيغة الامر من يريد ويعد ويرى اردوا اعدوا ار فمجيئهم بها
في هذا الموضع يدل على انها الاصلية العايدة لزوال مقتضي حذفها لانه لو كان
الاتيان بها لغرض النطق بالساكن لم يكن للاتيان بها في هذا الموضع معنى فثبت
بهذه الدلايل الثلثة ان الهمزة في صيغة الامر من باب الافعال هي الهمزة الاصلية
العايدة لزوال مقتضي حذفها واذا كانت الهمزة اصلية وجب ان تكون مفتوحة
مقطوعة لان الاصلية كانت كذلك هذا كله اذا كان بعد حرف المضارعة في المضارع
ساكن فان لم يكن بعد حرف المضارعة في المضارع ساكن نطق به على ما هو عليه يعني
من غير الاتيان بهمزة الوصل لاستغنائهم عن همزة الوصل لتحركه على اي وجه كان
من صحيح او معتل كما في قولك من تدحرج دحرج وكما في قولك من تعلم تعلم وكقولك
من يقي ويفي ويري قه وفه وره والزموا هاء السكت في مثل ذلك وهو الذي
يكون على حرف واحد من صيغة الامر اذا وقفوا لما يلزمهم لو لم ياتوا بها من الابتداء
بساكن او الوقف على متحرك قال فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول

الذي لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فهو فعل ما لم يسم فاعله وقد تقدم في المرفوعات
ما يقام مقام الفاعل وهو الذي يسمى مفعول ما لم يسم فاعله والغرض هاهنا ذكر
ما يلزمه من التغير عند بنائه للمفعول واعلم ان البحث عن كيفية بناء
فعل ما لم يسم فاعله وبناء مثال الامر واسم الفاعل واسم المفعول خارج عن علم
النحو لان هذه الامور من الاحوال الغير الاعراب لابنية الكلم فالبحث عن كيفية
بنائها يكون من علم التصريف فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره كقولك
ضُرب وقتل ودحرج وانما ضموا اوله ليتنبهوا على انه من قبيل هذه الصيغة
اي من باب المبني للمفعول فان مجرد الاقتصار على كسر ما قبل الآخر قد يكون مكسورا
في المبني للفاعل مثل علم ولو اقتصروا على الضم لالتبس الماضي المجهول منه او من مجرده
الا ترى انك لو قلت أعلم بضم الهمزة وفتح اللام لاحتمل ان يكون الماضي المجهول من
الاعلام كما احتمل ان يكون المضارع المجهول للمتكلم منه او من العلم فتبين فائدة
الضم والكسر جميعا واعترض عليه الامام الحديثي فقال هذا ضعيف جدا لانه انما يستقيم
ان لو قام دليل على ان علامة المبني للمفعول لا تكون غير الضم والكسر ولم يتم ذلك وايضا
معارض بان الضم والكسر لا يخلصان عن اللبس فان أعلم الذي هو ماض مبني للمفعول
مثل أعلم الذي هو مضارع مبني للفاعل والحق ان يقال انما غير لئلا يلتبس بالمبني
للفاعل وانما خص الماضي بهذا التغير لانه لما تغير عن المبني للفاعل ارادوا ان
يكون على بناء لم يوجد في الاصول فتعين ان يضم اوله ويكسر ثانيه او عكسه والعكس
اثقل لان الابتداء بالاثقل واردانه باخف من عكسه ولذلك وجد فُعِل ولم يوجد
فِعُل فتعين ضم اوله وكسر ما قبل آخره هذا في الثلاثي المجرد وغيره محمول عليه قال

لانه يكون من قبيل هذه الصيغة لان ما قبل الاخر صح

منه احترز م

ويضم يعني الماضي الذي في اوله همزة الوصل اذا بني للمفعول لم يقتصر فيه على ضم
الاول وكسر ما قبل الآخر لانهم لو اقتصروا فيه عليهما وهمزته للوصل وقد علم ان الهمزة
تسقط في الدرج وحركة الآخر قد تزول في الوقف فاذا قلت استخرج يحتمل الامر
ويحتمل ما لم يسم فاعله فادى الى لبس بالماضي المجهول بالامر موصولا موقوفا فضموا معها
الثالث ليندفع هذا اللبس عند الوصل والوقف ولم يضم الثاني لكونه ساكنا لا يقبل
حركة في اصل بنيته واذا كان اول الماضي تاء زائدة يضم فيه معهما الثاني وذلك
في ثلثة ابواب الاول التفعيل مثل تفرح فانه يضم الفاء فيه مع ضم التاء وكسر الراء
اذ لو اقتصر فيه عليهما وقيل تفرح بفتح الفاء لاحتمل الماضي من باب التفعيل كما
احتمل المضارع المعلوم من باب التفعيل لان صيغة المضارع المعلوم من التفريح
للمخاطب والغائبة كذلك فيلتبس الماضي المجهول من باب التفعيل بالمضارع المعلوم
من باب التفعيل فضم الثاني فيه ليرتفع هذا اللبس والثاني باب التفاعل مثل
تجاهل فيضم فيه الجيم فتقلب الالف واوا فيصير نحو تُجُوهل اذ لو اقتصر على الضم والكسر
لالتبس الماضي المجهول من باب التفاعل بالمضارع المعلوم من باب المفاعلة لان
تجاهل بضم التاء وكسر الهاء يحتمل الماضي والمضارع المذكورين والثالث
باب التفعلل مثل تدحرج فانه يضم فيه ايضا الثاني اذ لو اقتصر على المعرفين
العاملين لالتبس الماضي المجهول من التدحرج بالمضارع المعلوم من الدحرجة
قال ومعتل العين يعني ان ما اعتل عينه من الثلاثي الماضي نحو
قال وباع ففي مجهوله ثلث لغات قيل وبيع وهذه اللغة افصح اللغات الثلث وقيل
وبيع بالاشمام وهو فصيح وقول وبوع بالواو وهو قليل قال ابو شامة في

شرح الشاطبي ان الاشمام يطلق باعتبارات في عرف القراء الاول خلط حرف
بحرف كما في الصراط ومصيطر والثاني خلط حركة باخرى كما في قيل وغيض والثالث
اخفا الحركة فيكون بين الاسكان والتحريك كما في لا تامنا على يوسف والرابع ضم الشفتين
بعد الاسكان وهو الذي في باب الوقف وقال المصنف الاشمام هنا
اشمام الفا الضم فيكون اليا بين المضموم والمكسور كما يكون حركة الفا مالة بين
الفتح والكسر فاما اليا فلان اصل سيع بكسر هو الكسرة على اليا بعد الضم فاسكنوها
فلم يمكن بقاها ساكنة مع ضم ما قبلها وكان الاولى تغير الحركة لا تغير الحرف لانه
اقل تغيرا ولان تغير الحركة اخف باعتبار انه مستلزم لوجود الاخف وهو اليا ثم
حملوا قيل عليه بان كسروا فاه حملا على سيع فانقلبت الواو يا لتجانس الكسر فصار
قيل وانما حملوا قيل على سيع لانهما من باب واحد وقال المصنف في شرح المفصل
لاتفاقهم على جريهما مجرى واحدا اقول الاولى ان يضم ما في شرح الكافية
الى ما في شرح المفصل بان يقال انما حمل قيل على سيع لانهما من باب واحد باعتبار انهم
اتفقوا على جريهما مجرى واحد واما الواو فلان اصل قول بكسر الواو فاسكنوا الواو
فصار قول بواو ساكنة قبلها ضمة ووجب سوهما ثم حمل سيع عليه بان اسكنوا
اليا فانقلبت اليا واوا لتجانس الضم وانما حمل عليه لانهما من باب واحد
فيكون لغة في قيل وسيع محمولا فيها الاثقل على الاخف فلاجل ذلك كان افصح اللغات
واذا كان كذلك كان قلب فا الواوي الى اليا اولى من قلب يا اليائي الى الواو
لان قلب الواو يستلزم حصول افصح اللغات وقد علم بذلك ضعف لغة قول وبوع
لان اصحاب هذه اللغة حملوا الاخف على الاثقل واما الاشمام فلا ينافي ان الاصل

الضم في اوائل هذه الافعال قال المصنف في شرح المفصل وقد جا الاشمام
مقروا به في السبعة وقد توهم بعضهم ان مثل هذا الاشمام غير ممكن لان الاشمام الممكن
عنده هو ضم الشفتين بعد اسكان المسكوت عليه من غير صوت وذكر غير معمول به ههنا
باتفاق ولم يبق الا ضم الشفتين في حال التصويت وذكر اما ان يكون قبل التصو
بالفا او بعدها او معها والجميع غير مستقيم اما قبلها فلا يستقيم لانه لا يكون
اشماما للحرف الذي قبلها وايضا فان الحرف الذي قبلها ان كان مضموما لم يعقل
اشماما اقول لانه اذا كان ذلك الحرف الذي قبلها ان كان مضموما
يكون ضم الشفتين عند التصويت به ضروريا ومع وجود ضم الشفتين عند التصو
به لا يمكن ضم الشفتين مرة اخرى عنده وان كان الحرف الذي قبل الفا مفتوحا
او مكسورا او ساكنا وضمت شفتك مع التصويت به صار مضموما واما
بعدها فكذلك واما معها فلا يستقيم لانه اذا صوت به وضمت الشفتين مع التصو
بها جات ضمة خالصة لان حقيقة الضمة الخالصة ضم الشفتين بالحرف مع التصو
ووجب ان تجي ضمة خالصة عند ذلك لا ينافي ان الاشمام انما يكون بعد النطق بها
في حال النطق باليا الساكنة بعدها والمد الذي في اليا الساكنة يمكنه من ذلك
لانا نقول انه فاسد من جهة ان الاشمام ثابت في مثل قيل وبيع باعتبار وقيل
ما قول مع انه لا يا ساكنة فيه يمكن من الاشمام وايضا فانه لو فعل ما ذكره هذا
القايل في قيل وسيع لانقلبت اليا واوا او الضم الشفتين عندها اذ لا معنى للواو
الا ذلك والجواب عن ذلك الاشكال ان الاشمام ان كان عند ابتداء الكلمة
فلا اشكال الاقول لانه يجب ان يكون ضم الشفتين قبل التصويت

بالفا ولا يلزم المحذور الذى ذكره هذا المتوهم لانه انما يلزم من وجود حرف قبل الفا
وليس قبل الفا حرف ما لفرض وان كان الاشمام مع وصلك باها بعدها كان
ضما للسمعين يسرع بين النطق بما قبلها وبها فان زعم زاعم انه ليس بين النطق بالحرفين
زمان وان زمن الفراغ من الاول هو زمن الاستقبال بالحرف الثانى اوثل
لا نعنى بهذا الاتحاد الحقيقى لان بديهة العقل يشهد بخلافه وانما نعنى به التواصل
فالجواب هذا الزعم انه اذا نطق بحرف من حروف اللسان فمعلوم ان اللسان
ينتقل من مكان الى مكان اخر وزمن الانتقال زمن ثالث قطعا فعلم بذلك ان بين
النطق بالحرفين زمنا ثالثا ولذلك يدرك ضرورة الفرق بين الحرف المدغم وغيره
لان الحرف المدغم احدهما فى الاخر لا يتخلل بينهما زمن ثالث بخلاف غيره ثم لو سلم
له لكان الجواب انه يوتى بضم الشفتين بينهما فى زمن بينهما فيقصد المتكلم الى ترك الحرف
الثانى فى الزمن الثانى وشغل الزمان الذى كان يكون فيه الحرف الثانى
بضم الشفتين ليمكن ذلك هذا ما ذكره المصنف فى شرح المفصل مع بيان ما يحتاج
اليه فان قيل المصنف سلم بقوله ثم لو سلم له ذلك بين الحرفين زمان وقوله
بينهما فى زمن بينهما مناف لذلك قلت لا منافاة لانه انما سلم انتفا زمان
ثالث هو زمان الاستقبال ويكون ذكر الزمان الثالث بعد الفراغ عن الحرف
الاول وقبل الاشتغال بالحرف الثانى والزمان الذى اشار بقوله بينهما
فى زمن بينهما انما يكون بعد الزمان الثالث لو فرض وجود زمان الثالث وهو
يكون من الزمان الثانى بيانه ان الزمان الثانى الذى هو للحرف الثانى لو لم
يقصد المتكلم فيه الى الاشمام لكان مشغولا بالحرف الثانى واذا قصد الاشمام

يكون تاركا للحرف الثانى فى الزمان الثانى وشاغلا اياه بضم الشفتين
واعلم ان الاشمام الذى ادعى المصنف ههنا امكانه وحققه هو الاشمام
بمعنى خلط الحركة بالحركة ولما كان الحركة المخلوط فيما نحن فيه هى الضمة والضمة لا ينفك
عن ضم الشفتين عبر عنه بلازمه وهو ضم الشفتين قال ومثله يعنى باب افتعل
وانفعل المعتل العين يجب ان يضم الثالث فيهما وهو ما بعد الساكن وما بعد الساكن
ما قبل حرف العلة وكسر ما قبل الاخر فى هذا البنا صار اصل قولك فى اختير اختير بضم
التا وكسر اليا وفى انقيد انقيد فيعلم ان تيرو قيد مثل قيل وبيع فى اقتضائه ثلث
اللغات المذكورة فوجب ان يجرى اللغات الثلث فيهما دون نحو استخير واقيم
يعنى اللغات الثلثة المذكورة لا يجرى فى استفعل وافعل لان ما قبل حرف العلة فى اصلهما
اذا بنيا للمفعول ساكن والضم قبل الساكن فلم يكن مثل بيع فى اصله ضرورة ان اصل بيع
مكسورة وقبلها ضمة وقبلها ساكن فافترقا وحكم اليا المكسورة اذا سكن ما قبلها وكانت
مما نقل اعلال اصلها وهو الثلاثى ان تسكن وتلقى حركتها على ما قبلها وانما قال وكان
مما نقل اصلهما لانه اذا لم ينقل الاصل لا ينقل ما تصرف منه مثل عور واعور واستعور
فاذا القى الحركة فيهما على ما قبل حرف العلة يصير استخير واقيم فلذلك وجب فيهما لغة واحدة
اذا لم يوجد فيهما مقتضى تلك اللغات قال المصنف فى شرح المفصل وليس فيما
قبل اقيم واستقيم الا الكسر الصحيح لانتفا العلة الموجبة لما ذكرناه وهو الضم الذى
هو اصل فيما قبل اليا آت المذكورة الا ترى ان اصل قولك اقيم واستقيم اقوم واستقوم
فنقلت حركة الواو الى القاف وانقلبت يا فلا وجه للضم فى القاف ولا اشمام لان اصلها
السكون والضم والاشمام فى قيل وبيع انما كان من اجل ان اصلها الضم فبان ان علة ذكر

فاذا ضم ما قبل حرف العلة ثم

وفى اصلها مكسورة

منتفيه فى باب اقيم واستقيم قال وان كان المضارع اذا بنى للمفعول
نصم اوله وبفتح ما قبل اخره لانهم لو اقتصروا على الفتح فما قبل الاخر لم بعد فى مثل يعلم ولو
اقتصروا على الضم لم بعد فى مثل يخرج من الاخراج احتمالا لان يكون مضارعا معلوما
ومجهولا من الافعال وانما قال فى مثل يدحرج فانه مضارع التفعيل والمفاعلة والفعللة
لان حرف المضارع فى هذه الثلثة ايضا مضموم فيلزم التباس المجهول بالمعلوم
فيها ولا يخفى عليك انه يرد هنا ايضا على ما ذكره المصنف ما اورده الامام الحديثى
على ما ذكره فى الماضى فالوجه ان يقال انما ضم اول المضارع حملا على الماضى وانما فتح
ما قبل آخره للتخفيف وبعد ذلك يبين عدم الاقتصار على احدهما قال ومعتل
العين المضارع المجهول اذا كان معتل العين يقلب عينه الفا سواء كان ثلاثيا مجردا
او منشعبا منه لانها تحرك وما قبلها مفتوح مثل يختار ويستقاد او فى حكم المفتوح
مثل يقال ويستقال فيجب قلبها الفا لما عرفت فى التصريف وكذا معتل اللام لتحركها
وانفتاح ما قبلها مثل يرمى ويستقصى واما معتل الفاء فتكون الفاء فى المضارع
المجهول واوا سواء كانت ياء فيما سمى فاعله او واوا كانت محذوفة فيما سمى فاعله او ثابتة
ولذلك يقول فى ييأس يوأس لان الياء اذا كانت ساكنة وقبلها ضمة وجب قلبها واوا فى
يوجل يوجل وفى يعد يوعد ويوفى لان علة حذف الواو من يعد ويفى وقوعها بين ياء
وكسرة وتلك لم تبق اذا بنى للمفعول لضرورة انقلاب الكسرة فتحة فيه قال
المتعدى وغير المتعدى الفعل منحصر فيهما لان المعانى يعنى الاحداث انقسمت قسمين
قسم لا تعلق له بغير من قام به يعنى بغير فاعله وقسم يتعلق بغير من قام به يعنى بغير فاعله لنفسه
وانما قال لنفسه ليخرج عنه اللازم فانه يتعلق بغير من قام به لكن لا لنفسه بل بواسطة
حروف الجر مما يتعلق بغير من قام به لنفسه فهو المتعدى كضرب وقتل فانه لا يعقل ضرب
الا متعلق لانه من المعانى النسبية ويستلزم المتعلق فهذا الضرب اى فهذا النوع
هو المتعدى فاذا ذكر ذلك المتعلق سمى مفعولا به اول شرط ان يذكر مع غير
اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى وانما قيدناه بهذا ليخرج مثل زيد ضارب عمرو امس
فانه ذكر متعلق الضرب فى هذه الصورة مع ان هذا المتعلق ليس مفعولا به والا لزم اعمال
اسم الفاعل الماضى فى المفعول به وهو ممتنع عند غير الكسائى وما يعقل من غير تعلق
كقام وقعد واحمر واصفر فهو الذى سمى غير متعد فجعل ما ذكره ان المتعدى ما يتوقف
فهمه على متعلق فان قيل غير المتعدى يدخل فى تعريف المتعدى لانه يتوقف عقليته
على فاعله لانا نقول ان الفعل لا يتوقف عقليته من حيث كونه فعلا على من يقوم به لانا
نعقل العلم ولا نخطر بالنا من يقوم به ولذلك نقول فى حده صفة يتعلق بالشئ على
ما هو عليه من غير ان يتعرض لذكر الفاعل ولو كان الفاعل مأخوذا فى عقليته
لوجب التعرض له فى حده كما وجب التعرض لمتعلقه لانا نقول ان المعانى لا تعقل مع
قطع النظر عن المحال وانما لم يذكر فى حد العلم ونحوه للاستغناء بقولهم صفة لان ذلك
من مفهومها قلت اجاب عنه المصنف فى شرح المفصل بان الفاعل فى غير المتعدى
محل وليس متعلقا له فان قيل غير المتعدى يتوقف فهمه على الزمان والمكان وهما
متعلقاه قلت اجاب عنه المصنف فى شرح المفصل بانا نعقل غير المتعدى مع
الذهول عن الزمان والمكان ولو كان من عقليته لم يمكن عقليته حقيقة مع الذهول
عن ذلك نعم هو لا يوجد الا كذلك كما ان الجسم لا يوجد الا فى مكان وزمان ولم يكن ذلك
من حقيقته ثم المتعدى قد يتعلق بواحد فيسمى متعديا الى واحد كضرب ومنه سمع فانه

وغير المتعدى
وهو ما لا يتعلق فهمه على
متعلق ص

من الافعال المتعدية الى واحد في التحقيق كقولك سمعت كلاما وشبهه وقد يتوهم
انه متعد الى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع
منه كما يتوقف السرقة على مسروق منه فالوجه الذي يتعدى به السرقة الى مفعولين موجود
في السماع واما من جهة الاستعمال فلقولهم سمعت زيدا يقول ذلك وسمعت زيدا قائلا وقوله نعم
هل يسمعونكم اذ يدعون فلولا ان الفعل يتعدى الى مفعولين لم يقل اذ يدعون لان
المعنى ح هل يسمعون دعاكم اذ تدعون وذكر الحسن قال المصنف في امالي القرآن
والجواب عن الاول ان السرقة كالسماع من حيث ان السرقة لا تعقل باعتبار
معناها الذي وضعت له الا بمسروق منه الا ترى انك لو قدرت شيئا موجودا ليس
في يد احد واخذته خفية لا يقال له سرقة لفقدان المسروق منه بخلاف السماع
فانك لو قدرت صوتا لفهمت معنى السمع بالنسبة اليه وكذلك لو قدرت غافلا عن
المسروق منه لم تفهم معنى السرقة ولو قدرت غافلا عن المسموع منه لم يتعذر معنى
السماع واما المسموع منه بالنسبة الى السمع كالمشموم منه بالنسبة الى الشم
وكما ان الشم لا يتعدى الا الى واحد فكذلك السماع والجواب عن الثاني انهم
لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه للعلم به وجب تقديره باعتبار
قرينته وقرينته لا تكون الا صوتا فذكر هذه حال بين خصوصية ليست مفهومة
من ذكر المتعلق فقائلا او يقول ذلك في موضع نصب على الحال وليس مثل قولك سمعت قول زيد
قائلا او لا مثل ضربت زيدا ضاربا بالسوط لانه هنا قدر عن الاول وثمة قدر مثله.
او نوعه فافترقا لذلك وبحرح قوله هل يسمعونكم اذ يدعون على ان المقدر هل يسمعون
اصواتكم وهو ابلغ في المعنى المقصود من هل يسمعون دعاكم لانه اذا نفوا انهم لا يدركون نفس

الصو

الصوت فهم اشغال ادراك الدعاء اجدر وقد يتعلق باثنين فيسمى متعديا الى اثنين
كاعطى وعلم الا ترى ان الاعطاء يتعلق باعتبار عقليته بامرين احدهما المعطى
والاخر الشيء الذي يعطاه ولو رفعت عن الذهن تعلقه بهما او باحدهما لم يعقل الا عطاء
وكذلك علم بمعنى علم النسبة فانه يتعلق لنفسه بمنسوب ومنسوب اليه لان ذلك اي
المنسوب والمنسوب اليه من معقول النسبة يعني يمتنع تعقل النسبة بدونهما
فيكون علم الذي بمعنى علم النسبة مما يتوقف فهمه على اثنين فيكون متعديا الى اثنين
وقد يتعلق المتعدي بثلاثة كاعلم واري الا ترى ان اعلم معدى بالهمزة عن علم
المتعدي الى اثنين وزيادة همزة التعدية في فعل يوجب لذلك الفعل حصول المعنى
الذي وضع له وهو زيادة مفعول هو في المعنى مصير لقيام ذلك الفعل به واذا قلت
اعلمت زيدا فمعناه صيرت زيدا عالما اول ان اللام في قوله لقيام يتعلق
بمصير وبيانه ان المتكلم اذا قال اعلمت زيدا عمرا منطلقا فمعناه صيرت زيدا عالما
بمضمون هذه الجملة اعني عمرا منطلق فالعلم بمضمون هذه الجملة يكون بزيد قطعا قائما
والمتكلم صير هذا العلم قائما بزيد فيكون المتكلم فاعلا لتصيير قيام العلم بزيد وزيد
مفعولا لذلك التصيير واذا كان زيدا مفعولا لتصيير قيام الفعل به يكون مصير القيام
العلم به فثبت ان همزة التعدية زادت اعلم مفعولا وقد علم ان العلم يتعدى الى
مفعولين فقد صار اعلم باعتبار همزة التعدية يتعلق بمصير وباعتبار العلم يتعلق
بمنسوب ومنسوب اليه فصار تعلقه بثلاثة وكذلك اري من راى بمعنى علم فانه
ايضا يتعلق بثلاثة كما تقرر في اعلم وهذان الفعلان يعني اعلم واري متعديان
الى ثلاثة من غير اشكال وقد اجاز الاخفش اظن واحسبت وازعمت واخلت الحقهما

عطاء

قائما

192

عند القايلين بها حكم اعلم وادري نعني من قال نحوا انا دخال همزة التعدية على ظننت و حسبت
وخلت وزعمت تكون اظننت واحسبت وازعمت واخلت عنده متعدية الى ثلثة
كما ان اعلم وادرى متعديان الى ثلثة بالتقرير الذي مر في اعلم قال المصنف في
شرح المفصل اعلمت وادريت منقولان بالهمزة بالاتفاق وبقية افعال القلوب يختلف
فيها فالصحيح انها لا تجرى هذا المجرى فان المتعدي بالحاق الهمزة ليس بقياس
فيما كان متعديا الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ولا سيما اذا كان بابه الفاظا
محصورة وغاية ما مع القايل بذكر الحاقه باعلمت وادريت وليس بالجيد فان الالحاق في
اللغة انما يكون بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما كثر واما انبأ ونبأ واخبر وخبر
فقد ذكرها النحويون في باب المتعدي الى ثلثه وهي في التحقيق متعدية الى واحد قال
المصنف في شرح المفصل لانه فعل لا يتوقف عقليته الا على متعلق واحد فوجب ان
يكون من المتعدي الى واحد فان زعم زاعم ان الثاني والثالث بالنسبة الى انبأت
واخبرت كالثاني والثالث بالنسبة الى اعلمت لانك تجد تعلق القبيلين بهما تعلقا
واحدا فتلك شبهة ووجه التبيين في ذلك ان الاعلام منقول من علمت وعلم الدال
على النسبة متعلق باثنين فاذا عدى بالهمزة صار متعديا الى ثلثه فوجب ان يكون
متعلقا بثلثه واما المفعولان في باب انبأت فهما نفس النبأ والخبر والحديث
وهو نفس الفعل وانما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث والخبر الا ترى انك اذا قلت رجع القهقرى
فانما تنصب على المصدر لانه رجوع وان كان لنوع فكذلك هنا المفعول الثاني و
الثالث حديث وخبر وان كان لنوع مخصوص بخلاف قولك اعلمت فانهما من متعلقاته
لا من هذه الجهة والتفرقة ان الاعلام متعلق بمصير وتحديث هو مركب من جزئين

١٩٤

ذا الجميع من متعلقاته وليس شيء منها نوعا له فهو من متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعه
واما الانباء والاخبار فيتعلق بالمخبر ولا يتعلق بالخبر هذا التعلق لانه نفس الخبر
فاذا ذكر نوعه كان في المعنى مصدرا لبيان النوع ينبغي ان يقال كيف صح ان يقع
ما ليس بفعل في المعنى مصدرا وهو المفعول الثاني والثالث والجواب
عن ذلك انه لم يكن مصدرا باعتبار كونه زيدا وقائما ولكن باعتبار كونه حديثا مخصوصا
فالوجه الذي صح الاخبار به عن الحديث اذا قلت حديث زيد عمرو منطلق هو الذي
صح به وقوعه مصدرا ومثل ذلك قلت زيد منطلق اذا قلنا ان قال غير متعد
فالحديث الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث في باب
انبأت واخبرت وقوله في شرح الكافية ولكنها لما استلزمت معناه ان انبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث متعدية الى واحد ولكنها اجريت مجرى الاعلام لانها
مستلزمة لمعنى الاعلام لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن واذا كان
كذلك يكون مستلزمة لمعنى الاعلام قطعا وقال جار الله في المفصل
اجري مجرى اعلمت لموافقته له في معناه ووجه تلميذ المصنف الموافقة بينهما باشتراكهما
في اقتضاء مفعول حصل به الفاعل شعورا بوجود النسبة بين الثاني والثالث
وقال المصنف في شرح المفصل قول جار الله اجري مجرى اعلمت يريد به الاجراء
بالصورة لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر الى مفردهما لا يحقق
معنى المصدرية فيهما في الظاهر فاجري مجرى مفعولي اعلمت في التسمية لموافقتهما
له في الصورة والتقدير بوجه فان قيل فما المانع ان يكون انبأ كاعلم
فيكون متعلقا به كمتعلقات اعلم فيكون مفعولات على الحقيقة فالجواب

وانما قلنا انها مستلزمة لمعنى الاعلام
كما

ان الاعلام هو تصيير غيرك عالما ومتعلق العلم ليس علما وانما هو معلوم متعلق للعلم
كتعلق الضرب بالمضروب ثم يحصل في النفس حديث عن المعلوم وهي حقيقة اخرى
غير المعلوم وان وافقته في نسبة شئ الى شئ فليس نسبة شئ الى شئ من
متعلق الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه من المعلوم فانه متعلق
للعلم ويدل ذلك على ان الحديث مع حدثت والخبر مع اخبرت ليس متعلق
للفعل بل هو هو وان المعلومات مع اعلمت ليس بالعلم وانما هي متعلق العلم
ليس الفرق بين اعلمت وحدثت هذا ما ذكره في شرح المفصل وبه يعلم ما في
شرح الكافية واما قوله في شرح المفصل اذا قلنا ان قال غير متعد فيتحقق ما
ذكره في امالي القران حيث قال الجملة بعد القول في موضع نصب على المصدر
الموقت للقول عند المحققين وفي موضع نصب على المفعول به في قول الاكثرين والصحيح
ان القول غير متعد وان ما يذكر بعده من مثل ذلك مصدر والدليل عليه انه لو كان
مفعولا به لكان غيره مما يوقف عليه عليه وليس كذلك وبيانه انه ليس غيره الا اذا قلت قلت
فقد اشتمل دلالة على القول كما انك اذا قلت قعدت فقد دل على القعود فكما انك اذا ذكرت
قعودا خاصا لا يخرج عن المصدرية في قولك قعدت القرفصاء بالاتفاق فكذلك اذا ذكرت
قولا خاصا لا يخرج عن المصدرية وزيد قائم في قولك قلت زيد قائم قول خاص كالقرفصاء
بالنسبة الى القعود في كونها قعودا خاصا فيجب ان يحكم عليهما جميعا بالمصدر
او بالمفعول ولا قائل بالمفعول لما ذكرناه فوجب الحكم بالمصدر وانما توهم اولئك المفعولية
من جهة ان القول في تعلقه بالمقول كالعلم في تعلقه بالمعلوم وذهلوا ان ذكر المتعلق
هو نفس القول ولم يذكر باعتبار خصايصه بخلاف العلم فانه ليس بالمعلوم فافترقا

فان قيل الجملة الواقعة بعد القول اذا بني لما لم يسم فاعله تقام مقام الفاعل
كما قاله المصنف في امالي القران ومنه قوله تعالى ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون
والمصدر اذا اقيم مقام الفاعل لا بد من وصفه فلما اقيم ما وقع بعد القول مقام
الفاعل بدون وصف علم انه ليس بمصدر قلت اجاب عنه المصنف في امالي القران
بانه انما يتعين وصف المصدر المقام مقام الفاعل اذا وقع نكرة اما اذا كان
معرفة فقد حصل له من التخصيص ما هو اقوى من تخصيص الوصف الا ترى انك اذا
قلت ضرب الضرب واردت ضربا معهودا لم يحتج ذلك الى وصف واما اذا قلت
ضرب ضرب احتجت الى ان تقول حسن او قوي او ما اشبهه والسر فيه ان
قولك ضرب يفيد حصول ضرب فاذا ذكرت ضربا مطلقا لم تكن اتيت بامر زايد
على ما دل عليه الفعل وكانك اسندت الشئ الى نفسه من غير تعدد واذا وصفته
فقد ذكرت ما لا يدل عليه الفعل فحصلت فايدة الاسناد واذا وقع معرفة كان
بالصحة اولى واقول الجملة بعد القول مشتمل على خصوصية ليست مفهومة من
الفعل فاذا اقيم مقام الفاعل فقد اتى بامر زايد على ما دل عليه الفعل فيحصل
فايدة الاسناد فيصح ان تقام مقام الفاعل من غير وصف لانه بهذا الاعتبار
كالمصدر المعرفة فكما ان المصدر المعرفة تقام مقام الفاعل من غير وصف
فكذلك مقول القول فان قيل علم مما قرر ان المفعول الثاني والثالث
في انبا واخبر في موضع المصدر الذي هو النبا والخبر وهذا يقتضي ان يحكى
المفعولان اي يرتفعان عن الحكاية لان الخبر مرفوع في الاصل كما ان المفعول ليس
تجد قلت لما وقعا موقع المصدر الذي هو القول وجب حكايتهما في قولك قلت زيد قايم

ولما لم يحك المفعولان في انبأت واخبرت دل على انهما ليسا من قبيل ما وقع موقع
المصدر قلت اجاب عنه المصنف في الشرح بما يتوقف على مقدمة وهي ان
القول اكثر ما يؤتى للحكاية فيكون المراد به حينئذ اللفظ الذي تقدم ذكره واذا كان كذلك
لا يجوز ان يعدل عن ذكر اللفظ المذكور والا يلزم الكذب ضرورة انتفاء المطابقة على هذا
التقدير وقد يجعل القول بمعنى الظن قال جار الله العلامة في المفصل وتقول في الاستفهام
خاصة متى تقول زيدا منطلقا واتقول عمرا ذاهبا وكل يوم تقول عمرا منطلقا بمعنى
تظن وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت وقال ابن يعيش في شرحه قد يجرون
القول مجرى الظن فيعملونه عمله فاذا دخل على المبتدا والخبر نصبهما لان القول يدخل
على جملة فيتصورها القلب وشرح عنده وذلك هو الظن والاعتقاد والعبارة باللسان
عنه هو القول فاجروا العبارة على حسب المعبر عنه الا ترى انه تعالى ما ذكر في مسئلة
كذا ومعناه ما ظنك واعتقادك فمنهم من يعمله عمل الظن مطلقا نحو قال زيد عمرا منطلقا
من غير اشتراط شيء كما ان الظن كذلك وهي لغة بني سليم ومنهم من يشترط ان يكون بعد
استفهام وان يكون القول فعلا للمخاطب وان لا ينفصل بين اداة الاستفهام
والفعل بغير الظروف وقال المصنف في شرح المفصل فعل القول اذا
كان مستقبلا للمخاطب مستفهما عنه جرى مجرى الظن على اللغة الفصيحة وقول
النحويين انه بمعنى الظن فيه تسامح والا فعندنا انما تقول في هذه المسئلة ومتى
تقول زيدا منطلقا بمعنى تعتقد وما يظن او ما يعلم ولو كان بمعنى الظن لم يصح
الاستفهام بها عما يعلم ولا الجواب عما يكون معلوما ونحن نعلم خلافه اذا تحقق المقدمة
فنقول الجواب انه انما يحكى ما وقع بعد القول من جهة انه يطلق ويراد به نفس اللفظ

الذي تقدم ذكره فصار حاصله راجعا الى معنى الحكاية اذ المراد بلفظة هذا
اللفظ فلو عدل عن ذلك اللفظ المتقدم الذكر لكان كذبا لما عرفت والدليل على ان
وجوب الحكاية بعد القول انما يكون عند ارادة التلفظ للفظ المتقدم هو انه اذا
استعمل في غير التلفظ لما تقدم ذكره في القول النفسي وهو الذي يكون بمعنى الظن جرى
على هذا النحو الذي في انبأ واخبر من نصب الجزئين فيقال اتقول زيدا منطلقا بنصبهما
بمعنى اتظن او تعتقد او تعلم فما وقع من المفعول الثاني والثالث بعد انبأ واخبر
يكون كالواقع بعد القول النفسي لانه لا يراد بالانباء والاخبار الا المعنى لا اللفظ
كما انه لا يراد بالقول النفسي الا المعنى واذا كانا كالواقع بعده وجب نصبهما لفقدان
قصد الحكاية فيهما لان الحكاية انما يكون عند ارادة اللفظ المتقدم فثبت ان المفعولين
في انبأ واخبر في موقع المصدر وسماها النحويون مفعولا ثانيا وثالثا على طريق المسامحة
وانما سماها مفعولين لما ذكرناه من ان الانباء والاخبار والحديث اجريت مجرى الاعلام
فلما اجريت مجراه سمي مفعولاها بما سمي مفعولاه . وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة
مفعولها الاول كمفعول اعطيت يعني ان شئت ذكرته منفردا اي ذكرت كل واحد
من هذه الافعال منفردا من غير ذكر مفعول معه وان شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده
يعني وان شئت حذفت المفعول الاول وذكرت المفعولين اللذين بعد المفعول الاول
فتقول اعلمت ولا تذكر ما بعده كما تقول اعطيت ولا تذكر ما بعده وتقول اعلمت عمرا
منطلقا ولا تذكر ما قبله كما تقول اعطيت ثوبا ولا تذكر من اعطيته واما المفعول
الثاني والثالث فكمفعولي علمت يعني انك اذا ذكرت احدهما فلا بد من ذكر الاخر فان
تركتهما معا ساغ اعني المفعول الاول في باب اعطيت له اربع حالات الاولى ذكره مع

ذكر الثاني الثانية ذكره مع حذف الثاني الثالثة حذفه مع حذف الثاني
الرابعة حذفه مع ذكر الثاني وكذا المفعول الاول للباب اعلمت له اربع حالات الاولى
ذكره مع ذكر الآخرين الثانية ذكره مع حذف الآخرين الثالثة حذفه مع حذف
الآخرين الرابعة حذفه مع ذكره الآخرين والمصنف اشار الى الحالة الثالثة من اول
باب اعلمت ولا يذكر ما بعده والى الرابعة بقوله وبقولك اعلمت عمرا منطلقا ولا يذكر
ما قبله والى الحالة الثالثة بقوله فان تركتهما معا ساغ لانه اما ان اراد به حذفهما
مع حذف الاول ايضا او حذفهما مع ذكر الاول ولا سبيل الى الاول لانه يتكرر كلامه
لانه علم حذف الجميع من قوله ومفعول اعلمت ولا يذكر ما بعده فيكون المراد من قوله فان
تركهما ساغ حذف الآخرين مع ذكر الاول وهذا بعينه الحالة الثانية التي ذكرناها
ولم يذكر الحالة الاولى وهو ذكر الجميع لظهورها وانما ساغ ترك المفعولين في
باب اعلمت لانهما في المعنى مفعولا علمت فكما ساغ ترك مفعولي علمت ساغ ترك
الثاني والثالث في باب اعلمت لانهما هما وانما وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر لانهما
في المعنى كالمبتدا والخبر فكما انه لا بد من المبتدا عند ذكر الخبر ومن الخبر عند ذكر المبتدا
فكذلك هذا بخلاف مفعولي اعطيت لانهما لا ربط بينهما فلم يلزم من ذكر احدهما ذكر الآخر
وكان الاول من مفعولي اعطيت كالمفعول الاول في اعلمت والثاني منهما كالثاني
والثالث في اعلمت لانه لا ربط بين الاول والآخرين في اعلمت كما انه لا ربط بين
مفعولي اعطيت انما الربط في باب اعلمت بين الثاني والثالث لا بينهما معا والاول
قال افعال القلوب صدور الخبر من المتكلم بدون الشعور به محال
فكل خبر يصدر عن المتكلم لا يكون الا عن شعور به وذلك الشعور تارة يكون في ضمن

بقوله فعول اعلمت

العلم وتارة في ضمن الظن فافعال القلوب هي الافعال التي تدخل على الجملة الاسمية
لبيان نوعي الشعور اللذين تكون جملة الاسمية عنهما وقوله في الشرح لان النسبة
قد تكون عن علم وقد تكون عن ظن لما علمت من ان النسبة لا تكون الا عن شعور بها
والشعور قد يكون في ضمن العلم وقد يكون في ضمن الظن فالنسبة قد تكون عن
علم وقد تكون عن ظن فاذا قصدت بيان انها عن علم قلت علمت ونحوه واذا قصدت
انها عن ظن قلت ظننت ونحوه فيتبين بعلمت ان النسبة عن يقين في غرض المتكلم
ويتبين بظننت ان النسبة عن ظن فيتصب هذه الافعال الجزئين لانهما
متعلقان لها اي لان الجزئين متعلقان للنسبة لان النسبة لا تعقل
بدونهما والنسبة متعلقة لهذه الافعال ضرورة كونها عنها فهذه الافعال
تتعلق بالنسبة والنسبة بالجزئين فهذه الافعال تكون متعلقة بالجزئين
فيتصب الجزئين كما ينصب اعطيت ونحوه المفعولين لتعلقه بهما وانت قد علمت
من هذا ان ما هي عنه عين العلم او الظن بالذات وان غايرهما لكونه اعم منهما او
ان الجزئين متعلقان لما هي عنه وكذلك قول المصنف في اصول الفقه ما عنه
الذكر الحكمي يكون عين قسم من الاقسام التي من جملتها العلم والظن بالذات اعني
القدر المشترك بين الاقسام الذي ذكرها في اصول الفقه وهو الادراك او
الشعور وحمل بعض الشارحين ما عنه ذكر الحكم على الكلام النفسي وبعضهم على
مفهوم الكلام الخبري وكلاهما فاسد لانه تبين عن كتبه النحوية ان مراده ما
ذكرناه وقد اختص هذه الافعال بخصائص منها انه اذا ذكر احد المفعولين
فلا بد من ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت لانهما في المعنى على ما كان من منسوب ومنسوب اليه

تعليل لقوله تدخل على
الجملة الاسمية لبيان
ما هي عنه يعني صح قولنا
تدخل على الجملة الاسمية
لبيان ما هي عنه لان
النسبة ...

فلو اقتصر على احدهما لاختل المعنى بخلاف باب اعطيت فان مفعوليه ليسا
منسوبًا ومنسوبًا اليه فلذلك جاز ذكر احدهما وترك الاخر وفيه نظر مشهور
وقد تعرض له المصنف في مباحث التنازع من شرح المفصل وشرح المنظومة
وهي ان المفعولين في هذا الباب كالمبتدا والخبر فكما جاز حذف احدهما للقرينة
فكذلك يجوز حذف احد المفعولين للقرينة وحكم ايضًا جار الله العلامة في الكشاف
بجواز الحذف للقرينة قال في تفسير قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله
امواتا وقرئ بالياء على ولا يحسبن رسول الله او ولا يحسبن حاسب ويجوز ان يكون
الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا اي ولا يحسبن
الذين قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول
هو في الاصل مبتدا فحذف كما حذف المبتدا في قوله احياء والمعنى هم احياء لدلالة
الكلام عليهما وكذلك ذكر في سورة النور في تفسير قوله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا
معجزين في الارض انه يجوز ان يكون الاصل لا يحسبنهم الذين كفروا معجزين ثم حذف
الضمير الذي هو المفعول الاول وكان الذي سوغ ذلك ان الفاعل والمفعولين
لما كانا لشيء واحد اقتنع بذكر الاثنين عن ذكر الثالث واعلم انه قد سبق الى بعض
الاذهان مما ذكره جار الله في سورة النور انهم حيث حكموا بجواز حذف احد
مفعولي افعال القلوب ارادوا بها اذا كان المفعولان والفاعل لشيء واحد
وحيث حكموا بعدم جوازه ارادوا به خلاف ذلك كقولك علمت زيدا قائما اقول
اذا كان الفاعل والمفعولان لشيء واحد والاثنان منها تكون قرينة للثالث
فيجوز الاكتفاء بهما عن الثالث واذا لم يكن الفاعل والمفعولان لشيء واحد لا يكون

فهذه القرينة موجودة فيه ولا يلزم من انتفاء قرينة واحدة انتفاء جميع القرائن
فيجوز ان يوجد ثمة قرينة اخرى فيجوز الحذف بتلك القرينة وقد ذكر جار الله العلامة
في سورة آل عمران في تفسير قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم انه من قرأ ولا تحسبن بالتاء قدر مضافا اي ولا تحسبن بخل الذين يبخلون
هو خيرا لهم وكذلك من قرأ بالياء وجعل فاعل يحسبن ضمير رسول الله او ضمير احد ومن جعل
فاعله الذين يبخلون كان المفعول الاول عنده محذوفا تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون
بخلهم هو خيرا لهم والذي سوغ حذفه دلالة يبخلون عليه وهو فصل هذا وهو يدل على
ما ذكرناه فان بخلهم ليس يبخلون مع انه محذوف واقول ايضا حذف المفعول
على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا والثاني ان يجعل بعد الحذف
نسيًا منسيًا فيجوز ان يكون مراد النحويين من الحذف حيث حكموا بعدم جواز الحذف
النوع الثاني بناء على انه اذا حذف نسيًا منسيًا بقي المنسوب اليه بغير منسوب
او بالعكس وهذا ممتنع قطعًا فالحذف المفضي اليه يكون غير جائز ومنها
انه يجوز فيها الالغاء وهو ترك اعمالها على سبيل الجواز والالغاء انما يكون
اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين او تأخرت عنهما بخلاف باب اعطيت فانه لا يجوز
فيه الالغاء بالتوسط والتأخر والفرق انه اذا الغيت افعال القلوب استقل الجزآن
كلاما لتحقق النسبة الاسنادية بينهما والمفعولان في باب اعطيت لا يستقلان
كلاما لتعذر النسبة واذا الغيت افعال القلوب كان ذكرها كذكر الظرف في المعنى
فكانك قلت زيد ظننت قائم قلت قائم في ظني اقول عامل الظرف شأنه يتوقف على
متعلقه ذكرها المصنف في مباحث حروف العطف من شرح المفصل وهو ما اذا قلنا

محذوفا ص

بينهما ص

قام زيد وخرج عمرو فالمراد بمثل ذلك حصول مضمون الجملتين حتى كأنه قال حصل قيام
زيد وخروج عمرو واذا تحققت هذه المقدمة فنقول الظرف فيما نحن فيه مفعول
لحصول المراد من هذا المعنى وكأنه قال حصل مضمون هذه الجملة في ظني وقال اذا توسطت
تنبيها على انها اذا تقدمت اعملت لقوتها بالتقدم واما اذا توسطت او تأخرت ضعف
فاختير فيها الوجه الآخر وقد نقل جواز الالغاء مع تقدمها وهو ضعيف قوله في الشرح
ولا يستدل بمثل قولهم اشارة الى سؤال وجواب يتوقف معرفتهما على مقدمة
وهي انك اذا قلت علمت ان زيدا قائم بغير اللام تكون ان مفتوحة وقد اختلف في تقدير
فالاكثر على انها باسمها وخبرها سدت مسد المفعولين لان المعنى يقتضي منسوبا ومنسوبا
اليه وذلك حاصل وقال بعضهم المفعول الثاني محذوف فاذا قلت علمت ان
زيدا قائم فالتقدير علمت قيامه حاصلا ولكنه حذف للعلم به واذا جئت باللام كسرت
ان وعلقت الفعل والكسر واجب على كلا التقديرين اما على التقدير الاول فلانه لما جاءت
اللام علم انه لا عمل لعلمت فيما دخلت فيه فصارت جملة على حيالها مستقلة واذا دخلت
ان مع الجمل المستقلة وهي على استقلالها وجب الكسر ولذلك لم تقع اللام مع المفردة
واذا تقرر هذه المقدمة فنقول فان قيل قولكم اذا تقدمت افعال القلوب
على المفعولين لا يجوز الغاؤها باطل بقولهم علمت ان زيدا لقائم بكسر ان فان علمت
متقدم مع انه لا عمل لها لما علم في المقدمة من ان مجيء اللام موجب لعدم عمل الفعل
فالجواب انا سلمنا انه لا عمل لها الا ان هذه الصورة من باب التعليق
كما علم في المقدمة وكلامنا في الالغاء ومنها انها تعلق مع التعليق ان تمنع اعمالها
لعارض لزومه بخلاف الالغاء فان معناه ان يجوز ترك اعمالها لعارض وهو التـ

مفتوحة لسافض معناهما
على التقدير الثاني فلانه
من تقدير مفعول اخر لبطلان
تكون اللام صح

واقول ايضا للقائل ان يقول السؤال الذي يدل على قوله وهما متضادان عن اصله
ساقط فان الكلام فيما فيه علمية مؤثرة وفي الفرض المذكور لا تأثير للعلمية اصلا
قال وخالف سيبويه الاخفش في كل صفة اذا سمي بها وفيها
علمية مع الصفة اي الاصلية ثم نكرت فالاخفش يصرفها بعد التنكير ويطرد
ما ذكرناه من ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر زالت العلمية
ولم يبق الا على سبب واحد وهو وزن الفعل وسيبويه يمنع صرفه ويعتبر الصفة
بعد التنكير في منع الصرف لما تقدم يعني في باب الوصف من ان المعتبر الوصف
في الاصل وهذه وصف في الاصل فوجب اعتبارها وان استعملت في غير الوصف
كما ثبت اعتبار الوصف الاصلي في اسود وارقم وادهم بالدليل المتقدم في
باب الوصف وقد اورد على سيبويه امور منها انهم قالوا لو وافقتنا في افضل
العلم وهو مثله يعني لو امتنع صرف احمر بعد التنكير لامتنع صرف افضل اذا سمي
به بعد التنكير لكنه منصرف باتفاقهما اجاب عنه المصنف في شرح
المفصل بانه مغالطة وبسطه بما بسطه ما ذكره في امالي الخلاف وهو ان افضل
اذا سمي به لم يسم بصفة حتى يقال انها تعتبر بعد التنكير لان شرط استعماله صفة
الالف واللام او الاضافة او من فثبت انه ليس مما نحن فيه بل هو علة اظهر
لانا نقول لو انصرف احمر بعد التنكير لانصرف افضل منك اذا سمي به بعد التنكير
وهم موافقون في ذلك فلما جاءت منك مع افضل صارت بها كاحمر فوجب منع صرفه
بعد التنكير فكذلك منع صرف احمر واشكل ما يرد على سيبويه باب حاتم وضارب
يعني الصفات اذا سمي بها فانه يقال لو صح اعتبار الصفة الاصلية بعد زوالها

بالنسبة لوجب امتناع حاتم من الصرف للعلمية والوصفية وهو مصروف بالاجماع
واذا ثبت ان الوصفية الاصلية غير معتبرة مع الاسمية يعني العلمية اجماعا
فيجب اذا نكرنا احمر ان ينصرف لما انتفى فيه اعتبار الوصفية فلا وجه لتقديرها
بعد الحكم بانتفائها والجواب انه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية
في مثل اسود وارقم وانما لم يعتبر في حاتم لمانع خاص يعني الفرق متحقق من عدم
جواز اعتبار الوصف الاصلي في حاتم علما ومن جواز اعتباره في احمر بعد
تنكيره بيانه هو انا نعلم ان الوصفية ينافي العلمية في المعنى لان العلمية
وضع الشيء لمدلول بعينه لا يتجاوزه والوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك
المعنى مطلقا فكيف يكون الشيء مختصا غير مختص واذا تحقق حصول التضاد
بينهما فامتنع اعتبار الوصفية الاصلية في حاتم علما اذ لو اعتبرت فيه ومنع
صرفه بالصفة الاصلية والعلمية الحاضرة لزم اعتبار متضادين
في حكم واحد وهو منع الصرف واما احمر علما فاذا نكر زال المانع لاعتبار الوصفية
فاعتبرت لزوال المانع فوافقت علة اخرى وهي وزن الفعل فامتنع من الصرف
للصفة الاصلية ووزن الفعل فلم يلزم اعتبار ضدين في حكم واحد اذ لا
تضاد بين العلمية ووزن الفعل قال المصنف ومذهب سيبويه
اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زالت محققيتها معنى
ويلزم الاخفش صرف ما علم ان العرب يمنعه الصرف نحو اسود ومنع صرف
ما علم ان العرب يصرفه نحو مررت بنسوة اربع فان قيل فقد اعتبروا الو[صفية]
الاصلية في الجمع بالالف واللام مع العلمية فانهم جمعوا احمر علما على حمـ[ر]

باعتبار الصفة الاصلية وكذلك ادخلوا اللام فيه باعتبارها فلم يعتبر الصفة
مع العلمية في منع صرف حاتم علما فالجواب انه لم يكن اعتبارها مع العلمية
في منع صرف حاتم علما والا لزم اعتبار الضدين في اثبات حكم واحد واما اعتبار
مع العلمية فليس لاثبات حكم واحد بهما فان مقتضى الوصفية الاصلية في
احمر علما دخول اللام والجمع بما تقتضيه الوصفية ومقتضى العلمية منع صرفه
مع وزن الفعل وهما حكمان مختلفان فان قيل ان كان المراد
من اعتبار الضدين في اثبات حكم واحد بهما اجتماعهما فاللزوم ممنوع فان
الوصف في الاصل والعلم في الحال فلم يجتمعا اصلا وان كان المراد من اعتبار
اثبات مقتضاهما وهو منع الصرف فاللزوم مسلم لكن الاستحالة ممنوع فان
المستحيل انما هو اجتماع الضدين لا اعتبارهما فالجواب انا نختار الثاني
ونقول ان بقاء اعتبار الوصف كبقائه فيلزم ايهام اجتماع الضدين واذ لا يخلو
عنه لم يتامل هذا التامل الدقيق وكما يجتنب عن اجتماع الضدين معا يجتنب
عما يوجب ايهامهما ولقائل ان يقول الكلام مع من له تامل ادق لا مع غيره فالترجيح
لكلام الاخفش اذ الاصل الصرف واعلم ان هذا الايهام لم يتعرض
له المصنف في شرح الكافية ولا في شرح المفصل وانما تعرض له في شرح المنظومة
وفي امالي الخلاف فالظاهر انه الحقه غيره بالمتن وبالجملة توجيه ما ذكرنا
قال وجميع الباب باللام او الاضافة جميع باب غير المنصرف اذا
اضيف او دخله لام التعريف ينجر بالكسر قيل لانه دخل عليه ما هو من خواص
الاسماء فقابل شبه الفعل فرجع الى اصله وهو الصرف وقيل لان الكسر

لم يزل عنه الاتباع لزوال التنوين للعلتين فلما كان زوال التنوين هنا لاجل اللام
او الاضافة لا للعلتين زال موجب منع الكسر فدخل وهذا قول اكثرهم ومنشا الخلاف
ان ما يثر السببين ذهاب التنوين والكسر معا اما التنوين فلما مر واما الكسر فلثقله
كالتنوين مع الاستغناء عنه بالفتحة فيكون باحمركم وبالاحمر منصرفا لما عرفت
فدخول الكسر يكون لانصرافه وقد التزم اذا وقع فاعلا او مفعولا ودخل عليه حرف
خفض واجاب عنه المصنف في شرح المفصل بثلثة وجوه تقرير الوجه الاول
هو انهما من معاني العوامل فلا يرى حكم الشبه اليها لئلا يفوت ما هو الغرض من
وضع الالفاظ المفردة وهو افادة النسب واذا لم يسر حكم الشبه الى الفاعلية
والمفعولية فلا يكونان منافيين لغير المنصرف فبمجرد حصولهما لا يصير منصرفا اما
لو انضما الى اللام او الاضافة يصير منصرفا لا بهما بل باللام او الاضافة الوجه
الثاني ان اللام او الاضافة يقوم مقام التنوين فكانه منون بخلاف غيرها
الوجه الثالث ان ذلك يتغير به نفس المدلول والعوامل لا تغير عن مدلوله اوذهاب
التنوين لا غير والكسر الاعرابي لما شابهه في ان كلا منهما مختص باخر الاسم المعرب
ويطراء ويزول ولما تلازما كما مر بيانه زال بتبعيته مخافة ان يدخل التنوين
لتلازمهما لو ابقى فلما زال التنوين لا بالعلتين بل بما يعاقبه رجع لذهاب موجب
ذهابه وهو خوف دخول التنوين بدخوله فيكون بالاحمر وباحمركم غير منصرف قال
المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية وقدم المرفوع لان الكلام يتم بالمرفوع
وان لم يذكر غيره ولا يتم بغيره من غير ذكر المرفوع وانت قد علمت فيما مر ان علم الفاعلية
هو الرفع وان الرفع يكون بالضمة والواو والالف فمراده ان المرفوع ما اشتمل على

واحد من هذه الامور مثاله زيد في قام زيد مرفوع بالضمة فيكون الزيد مشتملا على
علم الفاعلية فلمن قيل ذكر الضمير العايد الى المرفوعات واجب
ان يونثه قلت لعلم جوابه من كلام ذكره المصنف في شرح المفصل حيث قال فيه
قوله وسمى الجملة يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظين وضعا لذات
واحدة احديهما مونثة والاخرى مذكر ويوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره
والتانيث هنا احسن لان الجملة مونثة وهي خبر عنها اقول لا يخفى
عليك ان تصور هذا الكلام انما يتم بامور ثلثة احدها بيان كون
كون الجملة خبرا في هذا التركيب وثانيها بيان جواز الوجهين اعني التذكير والتانيث
في الصورة المذكوره وثالثها بيان لزوم كون التانيث احسن من كونها خبرا اما
الامر الاول فيتحقق من كلام ذكره المصنف في امالي المفصل في بحث
الاختصاص من حيث قال ان انفسهم وان كان مفعولا فهو في المعنى خبر عن
الرجل لانك تقول عنيت بالرجل المذكور اخاك في معنى الرجل المذكور اخوك واما
الامر الثاني فهو ان اللفظين اذا كانا كذلك يكون كل واحد منهما بمنزلة الاخر فجاز
اجراء حكمه عليه الا ترى ان الخبر لما كان في معنى المبتدا ومسماه مسماه جاز
اجراء حكمه عليه في التذكير كما في قوله تعالى ذلك الكتاب اذا جعل ذلك مبتداء
والكتاب خبره فانه اجرى فيه حكم الخبر على المبتداء في التذكير لانه ذكر اسم الاشارة
والمشار اليه مونث وهي السورة كما اجرى حكمه عليه في التانيث في قولهم من كانت
امك نص عليه جار الله العلامة في الكشاف واما الامر الثالث فيقول فيه ان الخبر
محط الفايدة على ما صرح به المصنف في شرح المفصل في فصل تعريف المبتدا والخبر

وسر ان الذوات معلومة في الاغلب وانما المجهول احوالها وصفاتها
والحق ان اعتبارها هو محط الفايدة اولى ولذلك تراهم لا يعترضون الخبر فيه
قولهم ما جاءت حاجتك على احد التقديرين اذا نقرر هذا فمعمول جملة في قوله وتسمى
جملة خبر في المعنى بمعنى الكلام جملة فاعتبارها يكون اولى وهذا الكلام من شرح
المفصل اعني قوله لان الجملة مونثة وهي خبر عنها قد اشتبه على كثير من
المحصلين الناظرين فيه حتى على الامام افضل الملة والدين الزنجاني وانه لما لم
يتنبه لمراد المصنف قال في شرحه للمفصل بل التذكير هنا اولى لان الضمير المستتر
فيه الذي قام مقام الفاعل للكلام وهو مذكر واما الجملة فهي فضلة زايدة
لا عبرة بها في تذكير الفعل وتانيثه اذا تحققت هذا ففيما نحن بصدده نحو زيد ذكر
الضمير وتانيثه وتذكيره احسن لما عرفت وهنا امر اخر مقتض له ولو سلم التذكير
هو ان الشارح فيما نحن بصدده مفسر ومعرف والمعرف اكثر فايدة لدلالته على
المقصود بالتفصيل وكلا له المعرف عليه بالاجمال فاعتباره لكونه اكثر فايدة
اولى وقد يجاب عنه بانه راجع الى المرفوع المشترك بين المرفوعات لان الحد
يكون للحقيقة المتحدة وانما جمع اعلاما بانها انواع مختلفة فان قلت
علم الفاعلية انما هو الرفع فيلزم تعريف المرفوع الذي هو المشتق بالرفع
الذي هو مشتق منه والمصنف لا يجوز تعريف المشتق بالمشتق منه كما سيجي
تقريره في تعريف المفعول به والموصول اياه فالجواب عنه يعلم من
كلام ذكره المصنف في امالي الكافية حيث قال نعني بالعلم اللقب الذي
جعل دليلا عليها من ضم الفاء والواو في مثل جاء زيد والزيدان واخوك هذا كلا

الناظر قال المصنف في شرح المفصل والتعليق عند دخول حرف الابتدا
والاستفهام والنفي لانك لو اعملتها لجعلت ما بعد لام الابتدا وحرف الاستفهام
والنفي معمولا لما قبله فيخرج عن ان يكون له صدر الكلام وهو موضوع في صدر الكلام
ولا يكون لما قبله فيما بعده وجب الالغا لذلك وموضعه موضع نصب باعتبار المعنى
لانه يتعلق اللفظ الا انه جملة مستقلة وكونه متعلقا اللفظ باعتبار في المعنى
لا يخرج عن ان يكون له صدر الكلام الا ترى انك اذا قلت زيد ما ضربته او زيد
هل ضربته لم يخرج بوقوعه خبر المبتدا عن ان يكون له صدر الكلام لانه وقع في جملة
في صدر الكلام فقد وقع عليه ما يقتضيه فكذلك هنا واذا دخل على هذه الجملة
كان في المعنى المسند اليه هو المفعول الاول والمسند هو المفعول الثاني
وقد اختلف في علمت هل قام زيد فجوزه قوم ومنعه قوم على اتفاقهم على علمت ازيد عندك
او عمرو فاما من اجازه فانه نظر الى صورة الجملة وهي حاصلة في الموضعين مثلها في
ازيد قايم ام عمرو والذي منع زعم ان مضمون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا
للعلم الا بتاويل وهو ان يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام
مع ام احد الشيئين منسوبا اليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم بشي على صفته
فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو فمعناه علمت احدهما معينا على صفته وهو كونه عندك
لان ذلك الذي يقال في جوابه واما اذا قال هل زيد قايم فليس هذا نسبة قيام الى زيد
بعينه حتى يصح ان يقال ان العلم اذا دخل عليه تعلق بذلك حسب ما تعلق مع
ام وانما جوابه نعم او لا فهو غير متعين فكيف يصح تعلق العلم بمثل ذلك ويجاب بان معنى
نعم نعم زيد قايم ومعنى لا ما زيد قايما ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا كلاما محصلا

الماخوذ

جواب

المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب وهو المصحح للتعليق مثل الهمزة وام علمت
اى الرجلين وما شبهه مما معناه طلب التعيين فهو في الجواز سواء هذا ما ذكره المصنف
في شرح المفصل وبه يحقق ما في الشرح وله في الشرح كان المعنى هو الذى اراد بقوله
وفي شرح المفصل واذا دخل على هذه الجملة كان في المعنى المسند اليه هو المفعول الاول
والمسند هو المفعول الثانى وله في الشرح ولا يرد توجيه هذا السوال ان يقال ان المكسورة
مثل اللام في اقتضا الصدارة فكما جاز علمت لزيد قايم بدون الاعمال لفظا فكذلك ينبغى ان
ان يجوز علمت ان زيدا قايم بالكسر بدون الاعمال لفظا والجواب انه امكن اعمالها بان يجعل
المكسورة مفتوحة فيكون معمولا في موضع نصب فلا يعدل الى التعليق لامكان الاعمال
والعدم كما لا تعلق في علمت زيد منطلق لامكان الاعمال مع التقدم وقد احتلف في تقدير
علمت ان زيدا منطلق على المذهبين كما علمت فيما قال المصنف في امالى المسايل
المتفرقة انما سدت ان المشددة والمخففة مسد المفعولين في باب ظننت واخواتها
لاشتمالها على محكوم به ومحكوم عليه وهو ما تقتضيه وتعلقه بها في المعنى على حسب
ما كان فلم تفتقر الى امر آخر ومن ههنا جاز كسرها عند ادخال اللام كقولك ظننت ان زيدا
لقايم ولولا ان معناها ما ذكرنا لم يجز ذلك الا ترى انك لا تقول اعجبنى ان زيدا القايم
لتعذر تقديرها في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا ومن ههنا ايضا عطف على موضعها
بالرفع ان كانت مفتوحة لفظا لانها في المعنى المكسورة باعتبار ما ذكرناه فتقول
ظننت ان زيدا قايم وعمرو ولا يجوز ذلك في المفتوحة لكونها ليست في معنى الجملة ومنها
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتنى منطلقا فانهما
جميعا ضمير المتكلم وعلمتك فعلت كذا فانهما ضمير المخاطب ومنه لقد اراسى مع رسول الله

صلعم

صلعم بخلاف غيرها من الافعال فانه اذا كان ذلك عدلوا في المفعول عن المضمر الى لفظ
نفس مضاف الى ذلك المضمر كقولك ضربت نفسى وضربت نفسك وانما ابدلوا المفعول بلفظ
النفس في غير افعال القلوب لما تقرر في المعتاد من ان فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه
غالبا وانما يتعلق بغيره فلو قال ضربتنى وضربتك لسبق الى الفهم ما هو الغالب
ما هو الغالب من المغايرة بينهما ولم يتوجه الى المضمر رافعه لهذا الالتباس مع قيام هذا
الغالب فابدلوا المفعول بلفظ النفس ايذانا بالعدول عن ذلك الغالب بخلاف باب علمت
وظننت فانه ليس الغالب فيها التغاير بل علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها
اكثر وكان ذلك الغالب الذى غير الاصل لاجله منتفيا فجرت هذه يعنى افعال القلوب
على اصلها وهو استعمال المضمرات في محالها من غير تغيير لها ضرورة انه لما لم يبدل
الضمير بلفظ النفس في افعال القلوب كانت المضمرات باقية في محالها وعلل الشيخ
المرزوقى في شرح الحماسة هذا الحكم بما حاصله بان تاثيرات هذه الافعال بالحقيقة
في المفعول الثانى لان التيقن والشك يتعلقان به فيكون التغاير حاصلا بين
الفاعل وما هو مفعول بالحقيقة فلا يحتاج الى الاتيان بالنفس وقد جاء فقدتنى
وعدمتنى مجراة مجرى علمتنى قال المصنف في شرح المفصل وانما اجريا مجرى علمتنى
لانهما ضدان لوجدت ووجدت من افعال القلوب فحملتا على ضدهما ولا يبعد في
ان يحمل الشئ على ضده قال جران العود لقد كان لى عن ضرتين عدمتنى وعما
الاقى منهما متزحزح جران العود بكسر الجيم مقدم عنقه من مذبحه الى منحره
ولذلك من الفرس والعود بفتح العين المهملة واسكان الواو المسن من الابل وهو
الذى جاوز في السن البازل وضرة المراة امراة زوجها لانها تضر صاحبتها

وتقول زحزحته عن كذا اى باعدته عنه يريد لقد كان لى عن ضربتين وعامرانى منهما بعد
وعدمى حشو متوسط على سبيل الدعا وحران العود لقب شاعر من نمير واسمه المستورد
وانما لقب بذلك لقوله فى هذه القصيدة   خذا حذرا يا جارتى فاننى رايت حران العود قد كاد
يصلح يعنى انه قد كان يتخذ من جلد البعير سوطا ليضرب به الضرتين وقد كان جلدا من نعما
فوضعه فى الشمس ليجف فرآه بعد ايام وقد احد لجف فاخبر امراتيه بذلك وخوفهما به
وهو يعنى تعدى على خلاف القياس المقرر اذ قد تقرر فى كلام العرب ابدال ضمير المفعول
فى افعال القلوب بالنفس للسبب الذى ذكر ولم يبدل فى تعدى فيكون على خلاف القياس   غير م
المقرر واذا كان جاريا على القياس الاصلى لان الاصل استعمال المضمرات فى محالها
من غير تغيير لها قال ولبعضها معنى اخر قد يقرر ان تعدى الافعال انما كان باعتبار
معانيها فنعلم ان هذه الافعال انما تعدت الى مفعولين باعتبار ان معناها يقتضى منسوبا
ومنسوبا اليه فاذا استعمل بعضها على معنى آخر لا يقتضى الا متعلقا واحدا وجب
ان يكون مما يتعدى الى واحد فقط لانه اذا استعملت بمعنى اخر لا يقتضى الا واحدا فوجب ان   متعلقا م
يخرج عما نحن فيه الى ما يتعدى الى واحد وعلمت الشئ بمعنى عرفته فى نفسه كذلك وانما
قال فى نفسه لان علمت الذى يتعدى الى اسمين بمعنى عرفت الشئ لكن لا فى نفسه بل على
صفة ورايته بمعنى ابصرته تعدى كذلك ووجدت الضالة بمعنى اصبتها كذلك قال
المصنف فى شرح المفصل ولم يذكر ان زعمت لها وجهان ايضا مثل غيرها مع انهم
يقولون زعمت بمعنى كفلت وهو لفظ زعمت المتعدية الى مفعولين لانه قصد الى استعمال
هذه الالفاظ مع بقائها افعالا من افعال القلوب فان قيل رايت اذا كان
من روية العين فهى بمعنى ابصرت وليست من افعال القلوب فالجواب انا وان

كانت للابصار فمعناها ايضا علم بالحاسة فلم يخرج عن معنى العلم بالكلية ولكنك
اذا اوردت وجدت الضالة بمعنى اصبتها فان وجدت هذه ام اى فمان وجدت هنا مثل
علمت لانه بمعنى اصبتها على صفة وهنا اصبتها فى نفسها وكانت مثلها وليس كذلك زعمت
بمعنى كفلت مع زعمت التى بمعنى هذا الباب هذا ما ذكره المصنف فى شرح المفصل وعلم
منه عدم ذكر وجد بمعنى غضب وحسبت بمعنى عد قال الافعال الناقصة
سميت هذه الافعال ناقصة لان غيرها يتم كلاما بمرفوعه وهذه ان لم تذكر منصوبها مع
المرفوع لم يكن كلاما ومن نقصانها امتناع التعلق بها قال المصنف فى امالى المسائل
المتفرقة لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم تقصد بها فى التحقيق نسبة حدث
محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق يعنى الحرو افادة الخبر معنى بالنسبة
الى المبتدا مع بقائه مخبرا عنه على ما كان عليه فى الابتداء ولذلك توهم كثير من النحويين
انه لا دلالة لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم
يات عاملة فى شئ غير الاسم والخبر والافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
لانها كلها اشتركت فى ان وضعها على ان تنسب الى الفاعل باعتبار صفة له فان قيل
قوله فى الشرح لانها كلها اشتركت فى ان وضعها غير مستقيم لانه لا يصح الاستدلال
على ثبوت الحد للمحدود كما ذكره المصنف فى مبادى اصول الفقه فالجواب ان
قوله لانها كلها اشتركت تعليل لقوله وضع لتقرير الفاعل على صفة وليس هذا من الاستدلال
على ثبوت الحد للمحدود فلذلك اى فلاجل انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة او فلاجل
ان وضعها على ان تنسب الى الفاعل باعتبار صفة له لم يكن بد من الخبر والا اى وان كان
بد من الخبر فلا يكون منسوبا الى الفاعل باعتبار صفة فيكون مخالفا لمقتضى وضعها

ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل
مما لا يستغنى عن الخبر يعنى ما وضع لتقرير الفاعل على صفة **قال** وقد جاء
يعنى وقد استعمل جاء فى هذا المعنى وهو تقرير الفاعل على صفة مثل ما جاءت حاجتك
فان معناه اثبات حصول الفاعل على معنى ما ذكر منصوبا فان جعلت مستفهما
نافيه وجب ان يكون ذكر اى حاجات لشى تقدم ذكره بناء على ان فاعله يكون مضمرا مستترا
فيه عايدا على غير مذكور متقدم يكون الفعل لذكر الشى الذى تقدم ذكره قطعا فيكون
المعنى يعنى ان يكون ذلك على قدر حاجة المخاطب كما لو كان المخاطب محتاجا الى عدة
وهى واحدة من ابر السن فطلب من المتكلم كسل صبرة لاحتياجه والحال ان تلك الكيل لا
تصلح لاحتياج المخاطب فيقول المتكلم له ما جاءت حاجتك يعنى لم يحصل هذه الكيل
التى طلبتها منى على القدر المحتاج اليه يعنى ليست لايقة باحتياجك وان جعلت ما
استفهامية كان فى جاءت ضمير مونث يعود على ما وصح تانيث ذلك الضمير وان كان
عايدا على ما هو وهو مذكر لانه عبارة عن اى شى للاخبار عنه بالحاجة وهى مونثة
كقولك من كانت امك فانك انثت الضمير المستتر فيه للاخبار عنه بالمونث فيكون المعنى
ان المخاطب احتاج من شى الى مقدار مخصوص من اومن تبين له فسال المتكلم عن
ذكر الشى باعتبار مقداره فيكون المعنى اى مقدار حصل باعتبار حاجتك وعلى هذا يكون
عبارة عن المخاطب وسوال المتكلم يكون عن المقدار بناء على ان المتكلم لا يكون عالما به
ان يكون ضميره عبارة عن المتكلم ويكون المعنى ان المتكلم يكون عالما بالمقدار ولا يكون
بالشى فيسال المتكلم المخاطب عن مخصوص ذكر الشى باعتبار مقداره وكانه قال اى شى
باعتبار حاجتك يعنى اى حقيقة يحتاج الى من اومنين منها واعلم ان ج

هو من الافعال الناقصة بمعنى صار كما صرح به جار الله العلامة فى المفصل واشار
المصنف ايضا اليه فى مباحث الحال من شرح المفصل وح لا احتاج فى بيان
معنى هذا التركيب الى هذا التطويل بل يكفى ان يقال معناه اية حاجة صارت حاجتك
كما قاله تلميذ المصنف **قال** المصنف فى شرح المفصل هل يقتصر فى ذلك على
هذا المحل او يعدى الى غيره فيه نظر والاولى ان يعدى لانهم يقولون جاء البر
قفيزين حال وهو ضعيف لانهم لم يقصدوا الاخبار عن البر بالمجى فى نفسه وانما
قصدوا حصوله على هذه الصفة فوجب ان يكون مما نحن فيه واذا ثبت ذلك صح استعماله
فى غير الموضع المذكور واعترض تلميذه فان فيه نظرا اذ لم يقصد واصيرورته على
ذلك بعد ان لم يكن عليها بل قصدهم انه جاء منفصلا وجعل اسفاله من الجهالة الى العلم
محيا الى العالم وكذلك جاء قصد من الافعال الناقصة فى قولهم تعدت كانها حربة
اى صارت **قال** المصنف فى شرح المفصل والظاهر انه مخصوص بمحله فانه
لم يعرف فى غيره اذ لا يقال قعد كاتبا على نحو صار كاتبا ولكن لا يبعد ان يقال قعد
زيد كانه سلطان على نحو ما نحن فيه من ارادة ثبوته على هذه الصفة فيكون مخصوصا
بمثل ذلك **قال** يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها
تقرير لما تقدم من حدها لانه يظهر بقوله يدخل على الجملة الاسمية ان فاعلها كان
مبتدا قبل دخولها وان الصفة كانت خبرا له وايضا من قوله ما وضع لتقرير الفا
على صفة يدل على حصول الصفة للفاعل ويظهر هنا ان حصول تلك الصفة للفاعل
على حسب معنى ذلك الفعل من اثبات ونفى او صيرورة او باعتبار زمان مخصوص على
ما سيأتى وحمل الامام الحديثى الحكم فى قوله حكم معناها على الاثر وفسره بان اصبح

وصاعين علة انه ند

علم

عل

مثلا من حيث ان معناها استمر في هذا الوقت حاصل الخبرين اذ كلاهما في وقت
الصبح لكن خصص اثر معناه وهو وجود شيء في وقت الصبح دون غيره بالخبر الذي
هو موضع الفائدة فيكون نسبته الى من هو له في هذا الوقت فاعطى اصبح في قولك
اصبح زيد عالما فائدة الاصباح حتى صار المعنى انه منسوب الى زيد في هذا الوقت
دون غيره من الاوقات واثر معناه في الخبر ظهوره فيه وقيامه به بالحقيقة
وقال اخوه الفاضل صدر الدين الحديثي قوله اعطاء الخبر يجوز ان يكون من اضافة
المصدر الى المفعول اي لتعطي هذه الافعال الخبر حكم معناها ويجوز ان يكون اضافة
الى الفاعل وهو الاصوب عندي والمعنى لتفيد الخبر حكم معناها فان عالما في قولك
اصبح زيد عالما هو الذي تفيد اثر الاصباح وحكمه ولقائل ان يقول الخبر حكم معناها
بعينه ولا خفاء في وجوب المغايرة بين المعطي والمعطى والجواب عنه ان كونه
خبرا من جهة كونه حكما للمعنى لانه خبر باعتبار اللفظ وحكم معناها باعتبار المفهوم
وح فالمغايرة حاصلة هذا كلامه اقول من هو اضافة المصدر الى المفعول
واضافة الحكم الى المعنى من اضافة العام الى الخاص اضافة اليه للتخصيص والتبيين
كما يقال حكم العام اي الحكم الذي هو العام فيكون الحكم عين المعنى بالذات
وان تغايرا بالعموم والخصوص وقوله في الشرح على حسب معنى ذلك الفعل من اثبات
او نفي او صيرورة بدون التعرض للحكم فيه اشارة الى اتحاد الحكم والمعنى
قال المصنف في شرح المفصل كلها مشتركة في انها تثبت للخبر حكم معناها
ولما كان معنى صار الانتقال وجب ان يكون ذلك الحكم ثابتا للخبر فاذا قلت صار زيد
عالما فمعنى عالم حكم الانتقال لانه الحال الذي انتقل اليها واصبح وامسى واضحى اذا

كانت ناقصة وجب ان تعطي الخبر حكم معناها ومعناها الدلالة على الدخول في
هذه الاوقات فوجب ان يكون الخبر داخلا في هذه الاوقات في حال نسبته لمن
هو له فاذا قلت اصبح زيد عالما فقد اعطيت اصبح لعالما حكم الاصباح حتى صار المعنى
انه منسوب الى صاحبه في وقت الاصباح دون غيره وكذلك امسى واضحى هذا عبارته
وهي تدل بالصريح على ما ذكرناه من ان اضافة الاعطاء اضافة الى المفعول واضافة
الحكم الى المعنى اضافة العام الى الخاص لان قوله حكم الانتقال وحكم الاصباح يدل
على الامر الثاني وقوله فقد اعطيت اصبح لعالما حكم الاصباح على الامر الاول
واذا علمت ان هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها
فاعلم انها ترفع الخبر الاول من الجملة الاسمية وتسمى اسمها وتنصب الثاني و
تسمى خبرها يعني اسما مضافا الى ما ذكر معه وكذلك الخبر فان كان المذكور كان قيل
اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها وانما نسبوه الى كان اشعارا بانه معموله ومتعلقه
والا فليس هو اسما لكان ولا خبرا عنها في الحقيقة وقد يضاف الشيء الى الشيء
بادنى سبب ولم يقولوا في مثل ضرب زيد عمرا اسم وخبر بل فاعل ومفعول ليفرقوا
بين العاملين في اسمي متعلقاتهما في الاعراب فجعلوا الاسم والخبر متعلقات
افعال الناقصة المذكورة فاذا قالوا اسم وخبر علم انهم قصدوا الى هذا النوع
من الافعال وايضا فان المرفوع والمنصوب هنا ليس كنحو المنصوب والمرفوع في
ضرب اذ منصوب ضرب مفعول في الحقيقة وليس منصوب كان كذلك ثم شرع
تبيين معانيها باعتبار استعمالها فيما بوب له وفي غيره ان كان لها اي ان كان الغير
لها يعني باعتبار استعمالها في معنى الافعال الناقصة وفي غيره معنى الافعال الناقصة

ان كان لها معنى غير معنى الافعال الناقصة تعالى وكان يكون ناقصة فتقدم ما
الباب لانه لم يبين معناها وهو ثبوت خبرها لفاعلها ماضيا ثم الماضي بعد ذلك على
ضربين احدهما ان يقصد الدوام كقوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا والثاني ان يقصد
الانقطاع كقولك لعمر كان لي مال ويكون بمعنى صار كقول الشاعر :.
بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى التيهاء الفلاة التي
يتاه فيها والقفر الخالي وكان في هذا البيت بمعنى صار لما ذكره المصنف في شرح
المفصل من انه تعذر حملها على احد الوجوه الباقية اذ لا تستعمل الناقصة لانه يؤدي
الى عكس المعنى لانها تشعر ههنا بان الفراخ سابقة على البيض لان المعنى يصير كان
البيض فراخا وهو عكسه لان كان الفراخ بيضا فلما كان مؤديا الى عكس المعنى
تعذر حمله على ذلك ولا تستعمل التامة لانه يجب ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون
البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد ولا تستقيم الزائدة من حيث اللفظ ومن حيث
المعنى اما اللفظ فلنصب فراخا واما المعنى فللاخبار عن البيض بانه فراخ ولا
تستعمل التي فيها ضمير الشأن كقولك كان زيد للامرين بعينهما ويكون فيها ضمير
الشأن كقولك كان زيد قائم ففي كان ضمير وهو اسمها والجملة خبرها وهذه التي فيها الشأن
ضمير الشأن هي من الناقصة في التحقيق لانها لتقرير الشيء على صفة ولا بد لها من
اسم وخبر الا انه يشترط ان يكون مرفوعها ضمير الحدث وهو ضمير الشأن ولا يكون
خبرها الا جملة ولا يكون فيه ضمير عائد على المبتدأ فلما انفردت بهذه الصفات
جعلت قسما برأسه تقريبا على المبتدئ فان قيل قولهم ليس الطيب الا المسك ان
جعل فيه اسم ليس ضمير الشأن والقصة والجملة بعده مفسرة له فلا يستعمل لان

[illegible] الجر فهو من الاضافة بادنى ملابسة اى الملفوظ في حالة الجر فان قيل
قطعا حمل [illegible] النصب يقتضي وجود النصب اذ الحمل على المعدوم ممتنع لكن لا وجود
٢١٥ لل[illegible] يا مررت باحمد فكيف حمل عليه وكذلك يقال في قولنا رأيت مسلمات
قلت نحل هذه الشبهة ببيان معنى الحمل وقد ذكره المصنف في امالي
هـ المفصل حيث قال معنى قولهم حمل الرفع على الجر والنصب على الجر واشباه
اى ان يلفظ الاصل اخر غير ما تقتضيه لفظ اصله وحمل له فالمحمول هو الذي
عدل عن لفظ اصله وان كان في الحقيقة من حيث المعنى موجودا والمحمول عليه
هو اللفظ الذي وضع لغير اصله وان كان في المعنى غير موجود مثال ذلك اذا
قلت مررت باحمد فان الجر محمول على النصب لان الجر ههنا ذكر منه لفظ
غير ما تقتضيه لفظ اصله فهو المحمول والمذكور لفظ الاصل الآخر غير ما ذكر
وهو الجر وعلى هذا فهم المواضع كلها فاذا قلت لولاك فالرفع محمول على الجر
واذا قلت عساك فالرفع محمول على النصب واذا قلت ما انا كانت وجدت
اللفظ الجر وليس هذا اللفظ لفظ المجرور فعلمت انه المحمول ثم ننظر ما الذي
هو اصل اللفظ فنعلم انه للرفع فنحكم بانه محمول عليه وعلى هذا تجري المسائل
كلها هذا ما ذكره في الامالي اقول هذا الكلام مع كونه مشتملا
٦ على ان معنى الحمل يدل ايضا على ما ذكرناه في توجيه قوله في الشرح لفظ الجر
قال المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة انما حمل النصب
على الجر والجر على النصب ولم يحمل واحد منهما على الرفع لامور احدها انهما
[illegible] الرفع فحمل احدهما على الاخر ولم يحمل على الاثقل لئلا يكثر الثقل

الثاني انهما كلاهما في الاصل لما هو فضلة والرفع موضوع لما هو احد جزئي الجملة فحمل
احدهما على الآخر لاشتراكهما في ذلك الثالث ان اولهما كلاهما في الاصل لمتعلقات الفعل
والرفع ليس بمتعلق الفعل في الاصل انما هو لمن قام به فحمل احدهما على الآخر لشركهما
في ذلك قوله اخوك اعراب الاسماء الستة بتمام الحروف اعني انه بالواو في
الرفع والالف في النصب والياء في الجر اذا كانت هذه الاسماء مضافة الى غير ياء المتكلم
وكانت مفردة مكبرة وانما اعربت بالحروف حينئذ وعدل فيها عن الحركات لانها لما
تكثرت اي حصل التعدد في معانيها اذ معنى كل واحد منها متوقف على الاضافة لانها
كلها امور نسبية واواخرها عند تحقق القيود المذكورة فيها حروف يصلح ان تكون
اعرابا لمشابهتها الحركات في الخفة والحكم بدليل لم يضرب ولم يغزو في كون الحركات
بعضها مع انها كثيرة الاستعمال جعل اعرابها بالحروف يعني ان الامور المذكورة
اقتضت ان يعرب بالحروف اما اقتضاء الامر الاول فلان الزيادة في المعنى اقتضت
الزيادة في الاعراب والحروف زائدة على الحركات فجعل اعرابها بالحروف واما
اقتضاء الامرين الآخرين فلان كثرة استعمالها اقتضت التخفيف فيها والحال
ان اواخرها حروف يصلح ان يكون اعرابا فلو ادخل الحركات ايضا مع وجود تلك
الحروف فيها يزداد اللفظ فيلزم الثقل فلما جعلت تلك الحروف اعرابا حصل
التخفيف في الشرح جعل المضاف والمضاف اليه كشيء واحد هذا الكلام جواب عن
سؤال يمكن ان يورد هنا تقرير السؤال ان بيانا لاسم يريدون اثبات التعدد في
مفهوم الاسماء الستة ولا يلزم من كون الاسماء الستة امور اضافية التعدد في
مفهومها غاية ما لزم معناه واحد من المضافين فان مفهوم الاب امر واحد وهو واحد

قوله

من المضافين نعم ان تعقله متوقف على تعقل امر آخر فاجاب بقوله جعل
المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد وتوجيهه ان مفهوم الاسماء الستة
متوقف على المضاف اليه فلما كان مفهوما متوقفا على المضاف اليه جعل المضاف
والمضاف اليه كالشيء الواحد واعتبر وقدر انه مفهوم للاسماء الستة فيحصل فيه
التعدد على هذا او قوله في الشرح مع كثرتها في الكلام فتداخله اثر في كون اعرابها
بالحروف كما قررنا هذا تقرير ما في الشرح وانت علمت مما قررنا ان الامور المذكورة
مقتضية لكون اعرابها بالحروف وذهب المصنف في شرح الكافية الى ان الاسماء
الستة بالحروف لمشابهتها المثنى والمجموع وجعل الامور المذكورة وجه المشابهة
وهو ايضا مستقيم الا انه لا حاجة الى حمل ما في شرح الكافية على ما ذهب اليه في غيره
ولنرجع الى القيود فمن الاحتراز بقوله مضافة عن كونها مقطوعة فان اعرابها
حينئذ يكون بتمام الحركات وبقوله الى غير ياء المتكلم عن كونها مضافة الى ياء المتكلم
فان اعرابها حينئذ يكون بتمام الحركات تقديرا وبقولنا مفردة احترازا عن كونها
مثنى او مجموعا فان حكمها حكمهما وبقولنا مكبرة عن كونها مصغرة وانما لم يعرب
بالحروف عند انتفاء قيد من القيود لعدم تحقق مجموع الامور الثلثة ح على ما يتضح
للمتأمل والعلة هي المجموع والمصنف لم يتعرض للقيدين الاخيرين اذ في قوله اخوك
اشارة اليهما وتعرض للقيدين الاولين لانه لو لم يذكرهما لتوهم اختصاص الحكم بمطلق
المضاف وليس كذلك اذ عند اضافتها الى ياء المتكلم لا يتحقق فيها الحكم المذكور فلمد قيل
فم كيد وكما ان اليد لم تتكثر معنى اذ ليست امرا نسبيا فكذلك فم احسن بان
مفهومه من الشفتين والهيئة الاجتماعية انه يتحقق اذا كان على الوجه فلا يتصور

بدونه اما اذا سُرِق الالف النقم الى شفتان بخلاف اليد فان قيل ان كان
واو فوك زايدة للاعراب يكون لنا اسم متمكن على حرف واحد وان كان اصليا يكون
كلمة اخرها واو قبلها ضمة وهو مرفوض اذ كل ما هو كذلك يجب فيه قلب الضمة
بالكادل اجيب عنه باختيار القسم الاول والالزام مندفع لان الميم
اصله لا يكون اقل من ثلثة وباختيار القسم الثانى والالزام مندفع لان ما آخره
واو قبلها ضمة انما يرفض اذا لم يكن الواو اعرابا وما هو اعراب غير مرفوض لانه لا يبقى
على ذلك الوجه المثنى اعراب المثنى والمجموع المذكر السالم ببعض
الحروف اعنى انه بالالف فى الرفع وبالياء المفتوح ما قبلها فى النصب والجر هذا فى
المثنى وفى المجموع بالواو فى الرفع وبالياء المكسور ما قبلها فى النصب والجر
فعنهما مخالفة الاصل من وجهين احدهما العدول عن الحركات فيهما وثانيهما العدول
عن الترتيب المذكور فى الاعراب بالحروف اما علة كون اعرابهما بالحروف
فهى انهما لما تكثرا بالمعنى الذى عرفت فى الاسماء الستة واواخرهما حروف تقبل
ان تكون اعرابا مع انهما كثير الاستعمال جعل اعرابهما بالحروف يعنى ان الامور
المذكورة اقتضت ان يكون اعرابهما بالحروف بعين ما قدمناه فى الاسماء الستة
واما علة العدول عن الترتيب المذكور فتحقق بعد هذا واهمل النحويون ذكر كلا وهو
مفرد اللفظ مثنى المعنى وهو وهم لانه لا يصح دخوله فى المثنى اذ ليس بمثنى لان المثنى
كل اسم كان موضوعا للمفرد لحق آخره الف او ياء ليدل على ان معه مثله من جنسه
وليس كلا كذلك لان قولك كلا ليس موضوعا للمثنى وانما هو اسم موضوع لمفردين بالاصالة
وهو موافق للمثنى فى المعنى فلذلك كان له حكم المثنى وانما يكون له حكم المثنى عند

اضافته الى المضمر ووجهه ان اتصال المضمر خصوصا المضمر المجرور بما قبله اشد
من اتصال المظهر به فيصير المضمر جزءا كالالف والنون فى المثنى فيكون له حكم المثنى
[illegible] الى المظهر فاعرابها يكون بالحركات تقديرا والدليل عليه انه اسم
معرب [illegible] ان آخره الف فوجب ان يعرب بالحركات تقديرا كالعصا ورحا وكذا
اهمل النحويون ذكر اثنين وهو وهم بعين ما عرفت فى كلا وانما هو اسم اجرى مجرى المثنى
لان معناه معنى المثنى وصيغته صيغته وانما لم يقتصر على قوله معناه معنى المثنى
لانه لو اقتصر عليه لانتقض الدليل بكلا اذا اضيف الى المظهر وكذا اهمل النحويون
ذكر اولو فى هذا الموضع اى عند بيان اعراب الجمع المذكر السالم هو وهم لانه لا يصح دخوله
فى الجمع المذكر السالم لان حقيقة هذا الجمع ثبوت مفرد لحق آخره ياء او واو
ونون ليدل على ان معه اكثر منه وليس اولو كذلك وانما هو اسم موضوع بالاصالة
لجماعة بمعنى اصحاب وذوى وانما هو اسم حمل على الجمع لانه اشبهه معنى ولفظا
لوجود الواو فى آخره وانما لم يذكر المصنف ولا غيره ذو وفى قولك ذوو مال لانه داخل
فى جمع المذكر السالم لانك تقول فى المفرد ذو مال وفى الجمع ذوو مال واهملوا ايضا
عشرين واخواتها من ثلثين واربعين الى تسعين ونظيره لتقريرا ولو فان قيل
ان ثلثة موضوع لشئ فيكون ثلثين جمعا له قلت اجاب المصنف عنه
فى شرح الكافية بما بسطه ما ذكره فى شرح المفصل وهو ان هذه الالفاظ ليست
جمعا لما اتصلت به الزيادة اما فى عشرين فواضح واما فى غيره فليست الثلثون
ثلثة مجموعة لما يلزم من صحة اطلاقها على تسعة وكذلك البواقى ولوضوح الامر
فى عشرين لم يتعرض له اولا فى جواب شرح الكافية فلنرجع الى العلة التى وعدنا ذكرها

فنقول علة ذلك اى علة مخالفة رفع المثنى ونصبه ونصب الجمع المذكر السالم
انهما اى المثنى والمجموع لو اجريا على القياس المذكور فى الاعراب لوجب ان يكون
نصبهما بالالف فصار القياس المذكور ذلك ولو كان نصبهما بالالف لاحتيج
ان يقال فى نصب التثنيه ضاربان بنون مكسورة وفى نصب الجمع ضاربان
بنون مفتوحة ولو قيل ذلك لادى اللبس رفض الاعراب اى النصب عما جاء
اللبس منه وهو الالف ولم يجعل نصب احدهما بالالف للتحكم ظاهرا مع ان حمل
نصبهما على جرهما يغنى عنه ولان المثنى والجمع على حده لما اتحدا فى لزوم صحة
بناء الواحد فيهما قوى التشابه بينهما فلما حذف الالف من نصب احدهما حذف
من نصب الآخر كما انهم لما حذفوا الواو من يعد حذفوها من اخواته وحمل النصب على
اخيه الجر لما ثبت اى لثبوت المواخاة يعنى المشاكلة بينهما فى غير هذا الباب
فانهما علامتان لما هو فضلة فى الكلام فيكون المراد بهذا الباب المثنى والمجموع
وقد يوجد هكذا الثبوت الحمل بينهما فى غير هذا الباب اى فى باب غير المنصرف وجمع
المونث السالم وفى هذا التوجيه نظر لان حمل النصب على الجر فى جمع المونث
السالم انما ثبت بحمله هنا ولو اثبت حمله هنا بالحمل ثمه لدار ولم يسقط
الالف عن غير النصب كما سقط عن النصب لكونها اخف الحروف والغاء الاخف
بالكلية مع اعتبار الاثقل خلاف الحكمة بل قصد الى جعلها عوضا عما هى اى
الالف اخف منها وهى الواو لان فى تعويض الاخف عن الاثقل حصول الحكمة التى
هى امر مطلوب فجعلت بدلا عن الرفع اى عن علامة الرفع التى هى الواو فى المثنى
لانه السابق على الجمع وكان اولى من الجمع بها اى بالالف التى هى اخف فان قيل

فقصد جعلها بدلا عما هى اخف منها لا يتعين منه جعلها عوضا عن الرفع لانها اخف
من الياء ايضا فلم لم تجعل عوضا عن جر المثنى قلت اجاب المصنف عنه فى شرح
[illegible] بوجهين تقرير الوجه الاول انه قد ثبت حمل النصب على الجر فى الياء التى
هى كالكسرة وحمل النصب على الجر انما يكون بعد ان كان الجر بالياء فنحن قد
فرعنا عن علامة الجر لان علامته الياء فتعين التعويض عن علامة الرفع وهى الواو
وتقرير الوجه الثانى ان الرفع اسبق الاعراب لانه علم لما رتبته التقدم على
ما النصب والجر علم له واقواه لان الكلام يتم بالمرفوع لا بالخبر وكان اولى بهذا الاخف
فثبت بذلك الدليل تعليل الترتيب المخصوص فى اعراب المثنى والجمع
التقدير فيما تعذر الاعراب تقديرى ولفظى والتقديرى متعذر ومستثقل
فالمتعذر فى موضعين الاول الاسم المقصور وهو ما آخره الف مفردة كالعصا
والرحا وقياس الاسم المقصور ان يكون معربا بالحركات لانه اسم مفرد منصرف
ولكنه لما كان اخره الفا تعذر قبوله الحركات لان الالف لا يكون الا ساكنة
فوجب ان تعرب تقديرا فى جميع وجوهه الثانى باب غلامى وهو كل اسم كان
قبل ياء الاضافة معربا بالحركات فالقيد الاول اخرج خمسة عشرى والثانى
نحو ضاربى وضاربى وانما اعرب باب غلامى تقديرا لانهم لما اوجبوا ان يكون
حركة ما قبل ياء المتكلم كسرة لتناسب الكسرة الياء تعذر اعرابه بالحركات الا فى حال
الرفع والنصب من تضادهما الكسرة واما الجر فلمضادته مثله ايضا
اذا الكسرتان لا يجتمعان على حرف واحد فان قيل لم لا يجوز ان يحكم بكسرة
الاعراب وزوال كسرة التناسب قلت اجاب المصنف عنه فى شرح المنظومة

وفي اماليه التي على المسائل المتفرقة بما معناه ان كسرة التناسب فيه سابقة
لمعنى لان التركيب فرع الافراد ولا يكون الاعراب الا بعد التركيب والاعراب
فرع الفرع وهذه الكسرة ثابتة للكلمة في حال الافراد قبل التركيب
للاعراب واذا كانت سابقة وقد ثبت اعتبارهم اياها فلا ينبغي ان نحكم بزوالها
مع بقاء ذلك المعنى من غير موجب فان الاصل بقاء ما كان على ما كان وقد زعم
بعضهم ان باب غلامي مبني وهو وهم لان الاضافة لا توجب بناء بدليل غلامك
وغلامه فلا وجه لجعله مبنيا مع صحة كونه معربا واعترض ابن اياس على المصنف
بان الاول موجب للبناء دون الثاني والمخصص ان الياء فيها لغتان السكون
والفتح فلو كان المضاف اليها معربا لانقلبت في الرفع واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها فصار اللفظ غلامو فيتغير لفظها ولانقلبت في النصب الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ولم يرد باب غلاما لانه مخصوص بالنداء وهو باب تغيير
اقول هذا الذي ذكره في غلامي ليس بموجب للبناء لان موجب بناء الاسم
مناسبته لما لا تمكن له اصلا بوجه قريب او بعيد كما ذكره جار الله العلامة
في المفصل ولا تحقق لها في غلامي فكيف يصير مبنيا نعم ما ذكره موجب لكون اعرابه
تقديرا لان الاعراب اللفظي على ما قبل الياء استلزم ممتنعا كما ذكره فينبغي
الاعراب اللفظي فيه لان ملزوم الممتنع يكون منتفيا قطعا قال
صاحب الشكوك الانصاف ان القول ببنائه اظهر اقول القول بالبناء
من غير دليل البناء يكون خطا لا انه اظهر والمستثقل ايضا في موضعين
الاول باب قاض وهو ما آخره ياء قبلها كسرة واعرابه في الرفع والجر تقديري لان

الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء المكسور ما قبلها فحذفتا فالتقى ساكنان
الياء والتنوين فحذفت الياء فان لم يكن فيه تنوين ثبتت الياء فيه ساكنة في حال
[illegible] واعراب باب قاض في النصب لفظي نقول رايت قاضيا ورايت القاضي
لخفة الفتحة على الياء المكسور ما قبلها بخلاف الضمة والكسرة فلذلك اي لما ذكرنا
من خفة الفتحة على الياء بخلاف الضمة والكسرة انقسم امره فاعرب في الرفع والجر
تقديرا وفي النصب لفظا الموضع الثاني من المستثقل نحو مسلمي وهو كل جمع مذكر
سالم اضيف الى ياء المتكلم واعراب مسلمي في الرفع تقديري وفي النصب والجر
لفظي وانما كان كذلك لان اصله في الرفع مسلموي فاجتمعت الياء والواو وسبقت
احدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغامها في ياء المتكلم فعلم مما ذكرنا انه
عدل بالقلب عن الواو التي كانت علامة الرفع لاجل استثقالها مع الياء كما
عدل بالحذف عن رفع قاض بالضمة لاجل الاستثقال ولما عدل بالقلب عن
الواو وجب ان نحكم عليه في حال الرفع بالاعراب تقديرا اذ القلب يخرج الحرف
عن حقيقته وفي حال النصب والجر ياء الاعراب فيه ثابتة على حالها نقول
رايت مسلمي ومررت بمسلمي واذا كانت ثابتة وجب ان نحكم باعرابه لفظا فيهما
لان لفظ الاعراب على حاله لم يتغير بالاضافة الا بالادغام والادغام لا يخرج
الحرف عن حقيقته وسكونه فلا يخرج الياء ايضا فيما نحن فيه عن حقيقته
وسكونه الذي هو وضع ياء الاعراب فلذلك اي للعدول بالقلب عن الواو في
الرفع وثبوت الياء في النصب والجر حكم عليه في حال الرفع بالاعراب التقديري
وفي حال النصب والجر بالاعراب اللفظي فان قيل هلا كان الياء منقلبة

عن الواو وعلامه الرفع كما كان علامة للجمع اجيب بان الواو علامة
للجمع من حيث انه حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من حيث خصوصيته
وهي لم تبق فان قيل خصوصية الواو ان لم تبق لكن بقي بدلها وهو خصوصية
اليا فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في حال الرفع لوجود بدل خصوصية
الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف في الجر وعلى جمع المونث السالم في النصب
بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في الاول والكسرة في الثاني
قلت الجواب عنه اما اولا فبان ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب
انما يكون بين النصب والجر لا بينهما والرفع لما مر في اعراب غير المنصرف واما ثانيا
فبان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر الاصلي معتبر قطعا واما لان
الزايل بالاعلال في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو
التقديري لانا لا نعني بالاعراب التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود
فلو كان خصوصية اليا اعرابا لكان لكلمة واحدة اعرابان تقديري و
لفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في جمع المونث
السالم فانهما ليستا في حكم الموجود فان قيل اصل عصى وقاض
عصوو وقاضي ثم اعل على الوجوب فان اريد بالتعذر ما لا يجوز ان ينطق به
فاعراب قاض يكون متعذرا ايضا وان اريد ما لا يمكن النطق به فلا يكون
اعراب عصا متعذرا بل مستثقلا اجيب بانه كان للواضع عناية
بشان من يتكلم بكلماته وكان عالما بالحالات التي تزول اليها الكلمات
في التركيب وبالحالات التي يقتضي الاعراب فيه بحسب كل تركيب فرضها على

٢١٠

تلك الحالة واعلها قبل الوقوع في التركيب ليشتمل على المتكلم تركيبه ولا يتوقف
زيادة اشتغال علم ان عصا اذا وقع في التركيب يتحرك واوه فيقلب الفا فرضها
متحركا وقلبها الفا وكذا علم ان قاضي اذا وقع في التركيب يتحرك بالضم في حال الرفع
وبالكسر في حال الجر ويلزم الثقل لتحركه بالضم والكسر ثم حذفها فالمتكلم وجد عصا
واخره الف فتعذر اعرابه ووجد قاضي ساكن اليا فامكنه ان يحركه بالحركات
لكن علم استثقال الضم والكسرة عليها فلم يحركه بهما لا انه حركه بهما
حال التركيب ثم اعلها حتى يرد الاشكال قال الامام الحديثي فرفع مسلمي على هذا
يكون متعذرا وظاهر كلام المصنف انه مستثقل اقول فيه نظر اذ
قلب المواضع واو مسلمي يا انما كان لاستثقالها مع اليا والمتكلم امكنه
ان يعيدها الى العلمية باستثقالها فيكون مستثقلا لا متعذرا
واللفظي فيما عداه يعني اذا علمت ما اعرب تقديرا على الوجهين المذكورين من عموم
وهو ما اعرب في احواله الثلث تقديرا كباب عصا وغلامي وخصوص وهو ما
اعرب في بعض احواله تقديرا كباب قاضي ومسلمي فيما سوى ذلك معرب لفظا
قال غير المنصرف قال المصنف في شرح المفصل ظاهر كلام جار الله
وكلام النحويين ان هذه القسمة في كونه منصرفا وغير منصرف حاصرة لجميع
المعرب وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر وذلك انهم فسروا بانه الذي
يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه
الذي يحتزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر فعلى
هذا بقي اسماء كثيرة لا يدخل تحت واحد منهما جمع المذكر السالم فانه لا يدخله

الحركات الثلث والتنوين فلا يكون منصرفا فلا نحتاج عنه الجر والتنوين
ولا تحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع
ما اعرب بالحروف فانه لا يدخل فيما ذكر فدل على انهم لا يريدوا الحصر و
ان الاسماء المعربة منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يتعرضوا
لما عداهما لما كان المقصود انما هو المنصرف وغير المنصرف اما لو قيل المنصرف
ما ليس فيه علتان من التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما
فيما لولاهما لكان فيه ثلث الحركات وتنوين التمكين كان حصرا فيكون على
هذا رجلان اسم امراة غير منصرف ورجلان تثنية رجل منصرفا اذا تقرر
فنقول ان المصنف لما اراد الحصر قال غير المنصرف ما فيه علتان من تسع
او واحدة منها تقوم مقامهما ليعلم منه ان ما لم يكن فيه العلتان او
الواحدة يكون منصرفا والتسع هو التسع المذكورة في البيتين قال
وحكمه حكم المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين لشبهه بالفعل وشبهه بالفعل
لكونه فرعا من جهتين لان العلل كلها فرعية قال المصنف في اماليه
التي على المسائل المتفرقة العدل فرع لانه لا بد من اصل هو معدول عنه فالمعدول
عنه هو الاصل تحقيقا او تقديرا على ما ذكروا واذا كان ذلك هو الاصل فالمعدول
فرع وانما كان الوصف فرعا لانه لا يعقل وصفية الا بتقدم موصوف فوجود
الوصفية مرتب عليه فهو فرع لذلك والتانيث فرع التذكير لان الذكورية
هي الاصل من حيث كانت الالفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كاسماء
الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة فاذا قصد الى التانيث زيدت

العلامة لذلك فصار في قولك قائمة يدل على ذات قام بها ذلك المعنى كما في قولك قائم مجردا
عن زيادة التانيث يدل على ان الذات مونثة وكان فرعا لذلك وانما كانت المعرفة فرعا على
النكرة من حيث ان وضع الالفاظ القابلة للتعريف للنكرة فاذا قصد الى التعريف
زيد عليها ما يجعلها معرفة كقولك رجل والرجل او وضعت وضعا ثانيا للمعرفة كقولك
جعفر للنهر يجعله علما وكان فرعا لذلك وانما كانت العجمة فرعا لان كلام العرب
في اصل موضوعهم دون ادخال غيره فيه فاذا ادخلوا شيئا من غير كلامهم فهو فرع
على كلامهم في التحقيق فهو اظهر الفروع وانما كانت الالف والنون فرعا على المزيد
عليه اذ لا يعقل زيادة الا بمزيد عليه وكان فرعا لذلك ووزن الفعل فرع على
وزن الاسم لانه اذا تحقق ان الفعل فرع على الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال
فوزن الفرع فرع على وزن الاصل لان الاصل اذا تقدم فقد تقدم وزنه لانه
صفته والفرع اذا تاخر تاخر وزنه وكان فرعا لذلك هذا ما ذكره في الامالي
ولم يذكر الجمع والتركيب لظهور فرعيتهما واذا ثبت انها فرع وحصل في الاسم
اثنان منهما صار بهما فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم
من جهتين احديهما ان الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن لان الاسم وضع محكوما
عليه ومحكوما به والفعل لم يوضع الا محكوما به فاستغنى الاسم في استفادة
الكلام به عن الفعل والفعل لم يستغن عنه في ذلك والثانية ان الفعل مشتق
من الاسم والمشتق فرع عن المشتق منه فلما اشبه الفعل قطع عما ليس
في الفعل وهو التنوين والجر اي لفظ الجر اعني الكسر كما تقدم تقريره في اعراب
[illegible] قال المصنف في شرح المنظومة فلما اشبه الفعل عاد كرقطع

عما قطع عنه الفعل وهو التنوين تنوين الصرف والجر تابع له فيها لم يذهب التنوين
بالعلتين عند الاكثر اقول لا يخفى عليك ان هذا الكلام انما يتم بامرين احدهما
توجيه زوال التنوين اولا والثاني توجيه زوال الكسر تبعا له اما الامر الاول
فقد ذكره الامام الحديثي في شرحه للكافية وهو انما منع من الاسم بالعلتين
تنوينه من بين جميع خواصه لانهم لما ارادوا ان يميزوا الاسم عن الفعل لفظا
ادخلوا التنوين لانه حرف علة لئلا تعذر اعرابه اخر الاسم لا اخر الفعل لانه دال
على التمام والكمال فهو بالاسم اولى ولان الفعل ثقيل من حيث المعنى لدلالته
على المصدر واقتضائه الفاعل فلو الحق به لصار اثقل فلما نقص وثقل غير المنصرف
بالعلتين منع منه التنوين الدال على الكمال ولئلا يزيد ثقله واما الامر
الثاني فقد ذكره اخوه الامام صدر الدين الحديثي مع انه تعرض للامر الاول ايضا
وهو ان المحققين انهم حذفوا التنوين لانه في الاخر ثم حذفوا الجر لان من شانهم اذا
حذفوا شيئا ان يحذفوا الذي قبله ان كان بقاؤه يجلب المحذوف الا ترى ان
من حذف الواو من عليكم حذف ضمة الميم ايضا لان بقاء الضم يجلب الواو المحذوف
فلذلك بقاء الجر يجلب التنوين فحذفوا الجر لحذف التنوين اقول وكانه اخذ هذا المعنى
مما ذكره المصنف في شرح المفصل حيث قال وتبعه الجر لانه يلازمه واذا انتفى
عن غير عوض انتفى معه ومراده من الملازمة بينهما ان كل موضع يدخله الكسر
يدخله التنوين او عوضه وكل موضع يدخله التنوين يدخله الكسر وانما قال بغير عوض
لان التنوين لو انتفى مع الاتيان بعوضه وهو لام التعريف والاضافة فالتنوين
يكون ملاحظا ومبقى بتقدير التنوين عوضه لان عوضه مثله فيبقى الكسر الذي يلازمه

واما لو انتفى عن غير عوض فلا يكون ملاحظا اصلا فيزول ما يلازمه وهو الكسر فان
قيل انه قال متقدما غير المنصرف بالضمة والفتحة فهلا استغنى بذلك عن
ذكر الكسر ههنا قلت اجاب المصنف عنه في امالي الكافية باني انما ذكرت ذلك
ههنا لاجل التنوين فقلت وحكم ما لا ينصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين لاعرف ان
هذا الحكم الخاص لا يدخله ولعل مراده من هذا الكلام ان حكم غير المنصرف لما كان
متعددا ونحو ذكر واحدا فيما تقدم فاعاده عند ذكر الاخر لان الحكم المتعدد للشيء ٢١٢
ذكره مجموعا في موضع واحد اقرب ضبطا واسهل حفظا قال المصنف في
شرح المنظومة هذا اذا كان الكسر في الاسم مخصوصا بالجر لو كان منصرفا ونحو
ان كان يقبل الفتح فمن ثم كان فاعلات لو سمي به غير منصرف وهو على ما كان عليه
قبل العلتين لان الكسر ليس مخصوصا بالجر لو لم يكن غير منصرف ولانه لا يقبل الفتح
فهو بتقدير العلتين وعدمها على حال واحدة لما ذكرت وكذلك الضاربان والضاربون
بتقدير العلتين فان قيل لم انقطع عنه الفاعلية والمفعولية مع انهما ايضا
من خواص الاسم احسب علامة ولئلا يفوت الغرض من الوضع وهو افادة النسب
فان قيل كون الاسم عاملا فرع على الفعل فينبغي على هذا انه اذا انضم
الى الاسم العامل سبب اخر ان يمتنع من الصرف قلت اجاب عنه المصنف
في شرح المفصل من وجهين احدهما انا لا نسلم الفرعية بل هما سواء في اقتضاء
العمل والعمل انما هو باقتضاء الكلمة في المعنى وكما ان الفعل يعمل لانه يقتضي
متعلقا فالاسم المقتضي متعلقا كذلك الا ترى ان ضاربا في اقتضاء ضارب
كضرب في اقتضاء ذلك الثاني سلمنا ان كونه عاملا فرع الا انه لم يعتبر

متعلد بينه وبين ما هو قريب منه فان قيل هيهات ونزال لما
اشبها الفعل من وجه بنيا فهلا بنى غير المنصرف المشابه للفعل من وجهين
احتجنا بان هيهات اشبه الماضي ونزال اشبه الامر المبني الاصل
وغير المنصرف شابه الفعل مطلقا والفعل مطلقا ليس مبني الاصل فان قيل
شابه الفعل الماضي ومثال الامر احب وشابه المضارع المعرب ايضا
وشبهه به اقوى منه بهما وسانه ان الماضي للمنقضي الموالي من الاحداث والامر
٢١٢ للمستقبل من الاحداث والاسم للموجود فانك انما تقول زيد اخوك اذا كانت
الاخوة موجودة لزيد غير منقضية وكذا المضارع فانك اذا قلت يضرب زيد
فلا بد من وجود الضرب او وجود حامل الامكان ولذلك صح ان زيدا ليقوم
وامتنع ان زيدا لقام وجوز غير المنصرف يجوز صرفه لضرورة
الشعر وللتناسب اما للضرورة فلانها تجيز رد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف
فان قيل الضرورة موجبة لا مجوزة فلم لم يقل يجب قلت اجاب عنه صاحب
الشكوك بانه انما لم يقل لانه عطف على الضرورة التناسب وهو لا يوجب بل يجوز
او اراد بالضرورة العذر المشترك بين ما ذكر به الوزن وبين حرف به وذلك
يجوز لا موجب والتناسب على قسمين تناسب لكلمات منصرفة انضم اليها غير
منصرف مثل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وسعيرا فان سلاسلا لما انضم
الى الاسماء المنصرفة حسن ان تردها اي بسبب تلك الاسماء المنصرفة الى
اصلها اي اصل تلك الاسماء المنصرفة واصلها الصرف وانما صرف غير المنصرف
في هذا القسم مراعاة لتناسب الاسماء المجتمعة وقال المصنف في امالي الكافية

المعاني يصير بها الاسم فرعا عن غيره لا معان اشترك فيها الاصل والفرع الا
ترى ان العجمة انما اعتبرت لان الاسم اذا قامت به العجمة صار عجميا فيكون فرعا عليه
على العربية فالذي اعتبر انما هي معان فروع تقوم بالاسم فيصير فرعا على الاصل والمعنى غير
موجود في الاصل وما ذكروه انما هو معنى اشترك فيه الاسم والفعل جميعا فلا يتحقق
فيه كون الاسم فرعا عما ليس ذلك فيه بل فرع عما ثبت فيه ذلك فافترق البابان فان
قيل المصغر فرع على المكبر وكذلك المنسوب فرع على المنسوب اليه بالمعنى الذي
ذكرت قلت اجاب عنه الامام الحديثي في شرحه للكافية بانهما ينافيان
الفعل لانهما موصوفان حقيقة والموصوف مسند اليه معنى بخلاف الجمع والتانيث
فان الفعل انما يقع جمعا ومونثا لا انه للحقيقة فلم يحتج اليهما لانهما ينافيانه حقيقة
ولذلك يوحد الحقيقة فيهما والفعل لا يوصف اثباته ولذلك جاز ضوارب زيدا وامتنع
ضويرب زيدا لبطلان شبهه بالفعل الموجب للعمل بالتصغير واذا نافيا الفعل
بعدان الاسم عن شبهه فكيف يشبهانه به فان قيل الاسم بني لشبه
واحد وامتنع عن الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله قلت
اجاب عنه المصنف في اماليه التي على المسائل المتفرقة بان الشبه الواحد بالحرف
بعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو
كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا آخر الا انه ليس في البعد عن الاسم
كالحرف الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف اولا لانه احد القسمين ثم يبقى الاسم
والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوصف اخص من وصفهما بالنسبة الى الحرف فقد
علم بهذا ان المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو ابعد منه لا يقاوم مناسبا
بها

الشيء قد يكون غير فصيح فيلحق الى امر فيصير فصيحا مثاله ذكر ان الله بدا الخلق الفصيح بل لا يكاد يسمع ابداء قال الله تعالى كما بداكم تعودون وقال كيف بدا الخلق ثم قال اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق فجاء رباعيا فصيحا لما حسنه من التناسب لغيره وهو قوله يعيده وكذلك ما يحسن لصدده من قوله سلاسلا واغلالا وايامه وروي ان بعض الشعراء قال لكاتبه اكتب يا حار ان الركب قد حار ونعني بضم الراء في يا حار فقال يا سيدي يا حار يعني بكسر الراء افصح واكثر فقال اكتب يا حار ان الركب قد حار وافا الكاتب نظرا الى اللغة الفصيحة الفاشية وهذا نظر الى تناسب اللفظ الثاني من التناسب تناسب في رؤس الاي والفواصل كقوارير الاول فانه راس ايته ورؤس الاي في اخواتها في الوقف بالالف فحسن صرفه ليوقف عليه بالالف فيناسب رؤس الاي قال المصنف في شرح المنظومة ما معناه ان قوارير الثاني انما يجوز صرفه اذا صرف الاول فيكون صرفه للانضمام منون اليه فيكون صرفه لتناسب الكلمات ويكون من القسم الاول وانما سمي اخر الاية راسها لانه لم يرو من الادب تسميته اخر الاية وهو قريب من راس الاية الاخرى فسماه راس الاية وقد يقال ان الراس يطلق كثيرا ويراد به الطرف مع قطع النظر عن الابتداء والانتهاء كما يقال لاحد راسي الحبل متصل بكذا والاخر بكذا فلذلك ههنا ومن ذكر ههنا انتهى فرجعه الى راس الميدان وقال بعضهم صرف مثل ذكر اي ما صرف للتناسب لكونه الاصل وفيه اشارة الى تجويز الامر فيه وهو باطل لامتناع جواز مثل قولك جاء ابرهيم واحمد في السعة اجماعا منهم فثبت ان الوجه ما ذكرناه من قصد التناسب اقول لقائل ان يقول حكمه بالانصراف للضرورة او التناسب مستلزم لبطلان التعريف لوجود العلتين

فيما حكم بانصرافه للضرورة او التناسب فلا يكون التعريف مانعا ولو قيل انه غير منصرف لوجود العلتين فيه لكن لم يترتب حكمه عليه لمنع التناسب او الضرورة ذلك كما قاله المصنف في رجلان اسم امراة لكان كلاما مستقيما ولا يبطل التعريف وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث المقصورة اراد بالفي التانيث المقصورة والممدودة وانما قام الجمع مقام العلتين لان هذا الجمع هو الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع ومعنى كونه على صيغة منتهى الجموع ان كل ما جمع مرة جمع تكسير يجمع مرة اخرى الا اذا كان على هذه الصيغة فانه لا يجمع وان جمع مرة فهذه الصيغة منتهى صيغ الجمع واقواها وابعدها عن المفرد فمن كونه على صيغة منتهى الجموع من له جمع ثان وانما قام كل واحد من الفي التانيث مقام علتين للزومهما الاسم لزوما لا ينفكان عنه بحال الا ترى انهما لا يحذفان في جمع التكسير نحو سكرى وسكارى ولا في التصغير ولا في النسبة بخلاف التاء نحو حفنة وجفنات فمن لزومهما منزلة تانيث ثان العدل العدل معناه ان يعدل عن صيغة الى صيغة اخرى وذلك على ضربين تحقيقي وتقديري فالتحقيقي ان يتحقق بالنظر اليه في نفسه بدليل يدل عليه يعني بخلاف قاعدة من قواعد لغتهم يكون فيه والاخر ان يكون غير متحقق بالنظر اليه في نفسه وانما يصار اليه لضرورة كونه وقع غير منصرف قال المصنف في شرح المنظومة واعني بالتحقيقي ما ثبت معرفته صرف او لم يصرف واعني بالتقديري ما يتوقف معرفته على منع الصرف وكلا العدلين لا بد ان يكون خروجا به عن اللفظ الاصلي والمعنى الاصلي والا ادى الى ورود ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ قال الامام الحديثي في شرحه للكافية

كالمكي والحلفي وانا بهو الجمع الجموع والمصغرات والمنسوبات والمبنيات الغير
القياسية وغيرها ومن امثلة التحقيق ثلث ومثلث اي ثلثة ثلثة فثلثة
ثلثة هو الاصل قوله في شرح الكافية وبان انه هو الاصل هو ان اسماء العدد
المستعملة هي من واحد الى عشرة وهي احدها يمكن ان يكون مراده به ما ذكره المصنف
في شرح المفصل وهو ان الاصل في اسماء العدد الالفاظ المشهورة وهي واحد
اثنان ثلثة وكان قياس ذلك ان يقال ثلثة ثلثة فلما غير والصيغة كان عدلا
محققا وذكر الامام الحديثي له توجيهين آخرين الاول ان اسماء العدد المستعملة
للتكرير المعنوي بلفظها مكررا هي مطردة من واحد الى عشرة والاطراد دليل
الاصالة والحقيقة وهو احدها وما استعمل منها على صيغة فعال ومفعل
لم يثبت اطراده وانما قال الى عشرة اذ لا خلاف ان ما فوقه مكررا اللفظ التوجيه
الثاني اسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوي على فعال ومفعل لم يطرد لانه لم
يستعمل الا من واحد الى عشرة فلا يكون اصلا وثلث منها قوله
لا يخفى عليك ان هي من قوله في الشرح وهي احدها على هذا التوجيه الاخير عايد
على ثلث وعلى التوجيه الاول ولذا على ما ذكره المصنف في شرح المفصل عايد
على ثلثة ولذلك لا يخفى عليك ان التوجيه الاخير غير مستقيم لان المصنف
لم يعتقد استعمال فعال ومفعل الى عشرة على ما صرح به بعد هذا وكيف يوجه
مقالة على ما يراه فاسدا قوله في الشرح والآخر يعني ان الدليل الآخر على ان ثلثة
ثلثة هو الاصل هو ان معنى ثلث الحصر في تقسيم من هو له على الصيغة المشتقة
هي منها يعني ان معناه في جاء القوم ثلث منحصر لا زايد ولا ناقص في تقسيم القوم باعتبار

المجيء على الثلاثيات المشتقة ثلث منها واصل ذلك يعني الحصر المذكور في كلامهم ان يكرر
الاسم المراد تقسيم الاشياء عليه فيقال جاء القوم رجلا رجلا او رجلين رجلين وجماعة
جماعة فلما وجد ثلث غير مكرر علم انه فرع غير مكرر وذلك المكرر انما هو ثلثة فان قيل
انه ممنوع لجواز ان يكون المكرر ثلث ثلث اقول الجواب عنه من وجوه الاول
ان المصنف انما حكم بكونه معدولا عن ثلثة ثلثة لان العدل على المعنى ايضا واجب
عنده كما صرح به في شرح المنظومة واذا حكم بكونه معدولا عن ثلث ثلث فلا يكون
عدلا عن المعنى اصلا والثاني انه انما حكم بكونه معدولا عن ثلثة ثلثة لاجماع
النحويين على ذلك والثالث ان غرضه اثبات العدل عن مكرر يدل على الحصر المذكور
والثاني في ثلث ثلث لم يكرر للحصر المذكور بل للتاكيد اللفظي ويدل على الوجهين
الاخيرين كلامه في اماليه التي على المسائل المتفرقة حيث قال في قوله عليه الصلوة
والسلام صلوة الليل مثنى مثنى جاءت للتاكيد كانه قال اثنان اثنان الا
ترى ان واحدة تفيد المعنى المقصود واذا كررا اللفظ بعد اللفظ الذي بمعناه الثانيه
فهو تاكيد لفظي ولذلك هذا ولا خلاف ان معنى مثنى اثنين اثنين وشبهه ما تقدم
ذكره ولذلك يعني لان واحدة منهما تفيد المعنى المقصود اتفق النحويون ان مثنى
وشبهه معدول عن لفظ اثنين اثنين ولذلك اي لكونه معدولا امتنع من الصرف
بانضمامه الى الصفة فان قيل فعلى ما ذكرتم يكون في نحو مثنى عدلان من
جهتين في الوصفية التي فيه لا اثر لها اما للاستغناء عنها واما لان اسم
العدد ليس صفة في الاصل فوقوعه صفة يكون طارئة فلا يكون لها اثر ولذلك
ت بنسوة اربع وتعرض لهذا المعنى بعض النحويين وجعله بمثابة الجمع والفع

الثالث في قيامهما مقام علتين لتكرره في المعنى فقال فيه عدل من وجهين
لانه معدول عن اثنين باعتبار لفظه ومعناه. واما اللفظ فواضح واما المعنى
فلافادته منفردا لما افاده اسم العدد مكررا قلت اجاب عنه المصنف في امالي
التي على المسايل المتفرقة بان هذا الذي قاله وان كان متضحا بالتقرير الذي ذكرناه
فليس بمستقيم لان الصفة في اسماء العدد انما لم تعتبر لان شرط الاعتبار مفقود وهو
كونه موضوعا صفة في الاصل واسماء العدد ليست كذلك وهذه الاسماء المعدولة
وان كانت معدولة عن اسماء العدد فانما عدلت عن اسم العدد باعتبار وقوعه
صفة لا باعتبار كونه عددا الا ترى انه لا يستعمل موضع العدد البتة وهو موضوع
صفة في الاصل وكما ان اثنين اثنين لا يكون الا صفة فلذلك مثنى وشبهه وهو الوضع
الاصلي فان قيل فينبغي ان لا ينصرف مثل قولك اشتريت الجواري اربعا اربعا
لانه لا يستعمل الا صفة فليس بمستقيم لان هذا كان موضوعا للعدد على التحقيق
بهذا اللفظ وانما زيد التكرار لمعنى اقتضاه بخلاف مثنى وشبهه فانه موضوع
في الاصل صفة واذا كان كذلك فلا حاجة الى تكلف تقدير عدل ثان مع الاستغناء
عنه ويقال احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهل قيما تعالم
عداه الى التسعة او لا يقال فيه خلاف اصحهما انه لم يثبت وقد نص البخاري في
صحيحه على ذلك قال المصنف في شرح المنظومة عدل بلفظ ثلث عن لفظة ثلثة
وعن معناه الاصلي في معنى العدد الى معنى انقسام الجملة الى هذه الصفة من الثلثة
واعترض الامام الحديثي عليه بان ثلث ليس معدولا عن ثلثة او ثلثة ثلثة مطلقا
بل عن ثلثة ثلثة في مثل قولك جاءني القوم ثلثة ثلثة يدل عليه كلامهم وثلثة

لا ينصرف حضاجر لانها جعل علما وسراويل اورد عليه سراويل
اذا لم ينصرف وتقرير الايراد مثل ما مر في حضاجر وسراويل في الاعتراض اشكال
حضاجر اذ كونه جمعا في الاصل عن تحقيق ولذلك اي لكونه اشكل اضطرب فيه فقال
قوم هو اعجمي معرب شروال الجمل على موازنه في العربية من مصابيح ومثلها تشبيها
له بما هو مثله ويلزم هولاء ان يقولوا من الاسباب الجمع وما اشبهه ولذلك يقوله
بعضهم وقال قوم هو عربي ولكنه جمع في التقدير فيجعلون سراويل في التقدير جمعا
لسروالة ثم اطلق اسم جنس على هذه الالة المفردة يعني نقل الى اسم الجنس وجعل اسم
جنس للمفرد وانما قال المفرد لو اطلق على الجمع لا يكون فيه اشكال كما قال
المصنف في امالي الكافية من انه اذا استعمل جمعا فلا على التقدير وهو اي النقل
في اسماء الاجناس من الجمع الى المفرد بعيد لانهم ينقلون من اسم الجنس الى العلم لا
من اسم الجنس الى اسم الجنس قوله في الشرح وجوابهم يعني للقائلين بالقول الثاني
ان يجيبوا عن هذا الاعتراض بعد النقل مما تقريره ما ذكره المصنف في امالي الكافية
وهو ان نقول ههنا من حيث انه لا بد من ارتكاب محذورين احدهما يلزم منه مخالفة
امر معلوم والاخر يلزم منه ارتكاب امر مستبعد وذلك انه اذا ثبت كونه غير
منصرف وثبت انه لا يمنع الصرف الا للعلل المذكورة وكل هذه معلومة ولا مانع فيه
للصرف يمكن تقديره الا ما ذكر وان كان بعيدا فيجب ارتكاب ذلك المستبعد لئلا
يلزم منه مخالفة امر معلوم كل ما ذكرنا بتقدير عدم انصراف سراويل واما اذا صرف
فلا اشكال على ما ذكرنا لانا قلنا الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع وقد

كونه لا نظير له في الآحاد فالاشكال عليه صرف او لم ينصرف اما اذا لم
ينصرف فلما مر في نحو ابراد حضاجر واما اذا صرف فلانه يلزم صرف مثل
مصابيح لوجود نظيره في الآحاد وهو سراويل واعلم انه ان يدفع
الاشكال عن نفسه بتقدير انصرافه ايضا بان نقول مرادي انه لا نظير له في كلام
العرب لا في الآحاد مطلقا يدل على هذا كلام المصنف في امالي الكافية حيث قال
واذا صرف سراويل فيتعين هولا ان يكون اعجميا والا لم يصح قوله لا نظير له في الآحاد
لانه اذا لم يكن اعجميا وقد صرف وجب ان يكون مفردا وهو على زنته ما قالوا انه
لا زمة عليه في الآحاد ونحو جوار قال
المصنف في شرح المنظومة ان كل ما كان من هذا الباب آخره ياء قبلها كسرة فانه
يجري مجرى قاض في الرفع والجر تقول هذه جوار ومررت بجوار وتقول في النصب
رايت جواري وقال في امالي الكافية النصب والرفع لم يجي الا على لغة واحدة واما
حال الجر فاللغة الفصيحة مررت بجوار والشاذة مررت بجواري وهي رديئة
وقد وقع الخلاف بين سيبويه ومن قال بقوله وبين المبرد ومن قال بقوله في التقدير
في جوار في الرفع والجر على اللغة الفصيحة وان كانوا متفقين على اللفظ فقال
سيبويه هو غير منصرف كمساجد وما فيه من التنوين انما هو تنوين العوض لا تنوين
الصرف وقال المبرد منصرف لفقدان المانع من الصرف فالتنوين تنوين الصرف وقد
احتج لسيبويه بان الاصل جواري منونا اذ اصل الاسماء التصحيح والصرف فتحققت
فيه العلة المانعة للصرف فحذف التنوين ثم حذف الضمة على الياء استثقالا
لها بعد الكسرة وهذا الاستدلال ضعيف من حيث انه مبني على انه ...

وبعده في الاعلال والمبرد يسلم انه اصله ولكنه تعذر النظر في الاعلال
قبل النظر في منع الصرف ثم نهض ذلك امارة في كونه منصرفا من حيث ان النظر
في الاعلال نظر في تحقق الصيغة والنظر في منع الصرف نظر فيما يمنع الاعراب و
الاعراب فرع فما يتبعه فرع الفرع والنظر فيما هو الاصل مقدم على النظر في فرع فرعه
واذا اعل اولا حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء وتنوين الصرف ثم نظر
الى ما يمنع الصرف فلم يوجد ذلك الوزن فبقي الاسم منصرفا على حاله ويقوي ما ذكره
المبرد من تقديم الاعلال على منع الصرف بما نقال في اللغة الفصيحة في مررت
بجوار ولو كان الامر على ما ذكر اولا لوجب ان نقال مررت بجواري على ما هو في
اللغة الرديئة والاولى ان ينظر في استدلال آخر فيما المحذوف بالاعلال في
حكم الموجود في الامور الاعرابية باتفاق بدليل قولك هذا قاض ومررت بقاض ولو
كان في حكم العدم لوجب ان تقول هذا قاض بضم الضاد ولولا تقدير وجودها وجب
كسر الضاد في حالة الرفع فالموجب لكسر الضاد كونها في حكم الموجود واذا كانت في حكم
الموجود باعتبار امر اعرابي وجب ان يكون في حكم الموجود باعتبار امر لفظي مثله
ودليل آخر وهو ان نقال الدليل على ان المحذوف بالاعلال في حكم الموجود بالنظر
الى منع الصرف باعتبار الصيغة اطباقهم على ان باب اعلى وادنى اصله اعلى
وادنى فاعلال اقل النظر في منع الصرف فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا
فيجتمع ساكنان فحذف الالف فبقي اعلا منونا ووزن اعلى افعى وافعى ليس بافعل
... بالاعلال

جواد اذا فرق بينهما هذا ما ذكره في الامالي ونحن نقلنا منه المتن والشرح واعترض
الامام الحديثي على الدليل الثاني من دليلي شرح الكافية من وجهين الاول
انه مبني على انه منع من الصرف وقبل الاعلال والصرف والثاني ان مجرد سكون
اللام لا يخرج الكلمة عن وزن الفعل اقول الاعتراض الاول مندفع
بان قول المصنف في الشرح والمانع منه وزن الفعل متعلق باول الدليل
لا بقوله واصله احوى في قوله واصله احوى بياء منونة وتقدير كلامه
والثاني انا متفقون على منع الصرف في مثل قولك زيدا سقى واحوى والمانع منه
وزن الفعل والصفة ووزن الفعل انما يكون باعتبار الصيغة التي هي اصل
واصله احوى فتحركت الياء الى اخره وهذا بعينه ما قرره في الامالي والاعتراض
الثاني غير وارد ايضا لان المصنف يقول لو كان الاعلال في احوى محذوفة اللام
بوزن افع مخلا بالزنة ولا نقول لو كان الاعلال في احوى باسه اللام ساكنة
والحاصل انك اذا تاملت ما نقلناه عن الامالي تنبهت لعدم ورود هذين الاعتراضين
فان قال قائل ان احوى مثل افعل وغير منصرف بعد الاعلال لثبوت الالف وفي
جوار لم يثبت الياء حتى يحكم بمنع صرفه فهو فاسد من جهة ان ثبوتها في احوى انما
كان بسبب الحكم بعدم انصرافه فانه لو صرفه لزالت الالف كما في جوار فان جوار لو
اعله وحكم بعدم صرفه لبقيت الياء بعده اي بعد الحكم بعدم صرفه باسه لا موجب
لحذفها وانما حذفت بتقدير الانصراف عنده اي عند القائل بصرف جوار فالذي
اوجب عنده عن عدم بقاء الصيغة بعدم الحذف بالاعلال على صيغة الجمع لفظا

فما هذا التنوين على مذهب سيبويه قيل هو تنوين عوض قالوا عن الياء المحذوفة والاولى
ان يقال عن اعلال الياء بالسكون لان حذف الياء انما كان لسبب وجود التنوين فكيف
يصح ان يكون عوضا عنها ولم يحذف الا بعد وجودها وانما يكون الشيء عوضا عن الشيء
بعد ثبوت حذفه لغيره بيانه انه يقال اذا حذف الياء لاجل التنوين فلا يكون التنوين
عوضا عنها لانه حينئذ كان كالمنافي للياء والعوض عن الشيء وجب ان يكون مناسبا
للشيء لا منافيا له واذا كان كذلك فوجب ان يقال انه عوض عن الاعلال لان الاعلال
ثابت قبل مجيء التنوين بيانه انه صار بحذف الحركة خفيفا والاسم اذا بدل من الصرف
او الفعل ليمنع الصرف لحق بالتنوين لذلك فلما جاء التنوين بعد ثبوت الاعلال
اجتمع ساكنان فحذف الياء لالتقاء الساكنين ولقائل ان يقول هذا في حال
الرفع مسلم واما في حال الجر فممنوع بناء على انه بعد الاعلال لما حكم بمنع الصرف
وحذف تنوين الصرف ينبغي ان يعود الياء مفتوحا لقبوله الفتحة وقيام
موجبها ولو سلم انه يعود ساكنا لكن ينبغي ان يفتح لما ذكرنا ولا احتياج الى
تنوين العوض ولو سلم الاحتياج فلا التقاء الساكنين اصلا فان قيل
لا شك ان اصل احوى احوي ثم قلبت الياء الفا وحذفت للتنوين ثم حذف تنوين
الصرف ورجع الالف ساكنا لان الاصل في الاسماء الصرف ثم الاعلال
ثم اعتبار منع الصرف فهذا عوض عن الاعلال لا التنوين كما في جوار اجيب
بان مد الالف زائد على مد الياء فصار ذلك الزائد عوضا عن الحركة فلا حاجة
الى عوض اخر لحصول الفعل به فاذا جاءوا الى النصب اتفق الجميع على قولهم

لفظا بخلاف حال الجر فان بعضهم يفتحه لفظا واما حكما فلانه في حال النصب
يمتنع عن الصرف بالاتفاق ومن العرب من يقول مررت بجواري في الخفض وهي
قليلة ووجهها انه قدره من اول الامر فهو ممنوع والممنوع من الصرف حركته الفتحة
في الجر كما في النصب وقد قيل في النصب رأيت جواري بالاتفاق وبخفة الفتحة
فكذلك هذا اي جر جوار اولى قال فيه نظر لجواز ان يكون وجهها ما ذكرنا
في الايراد على حال جر جوار قال المصنف في امالي الكافية وسيبويه
يطرد اصله في ان ما كان اخره ياء معتلة وهو غير منصرف يعوض عن اعلاله تنوينا
فيحذف الياء لالتقاء الساكنين والمبرد يجري على اصله في انه لا يعوض بل يثبت التنوين
ان كان تنوين الصرف ويحذف ان كانت علة لمنع الصرف وعليها اختلفوا في
امرأة سميتها بقاض فسيبويه يقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت القاضي
والمبرد يقول هذه قاضي باثبات الياء ورأيت قاضي ومررت بقاضي لانهم لم يختلفوا
ههنا في ان فيه ما يمنع الصرف فلا تنوين للصرف فوجب عند المبرد ان لا يكون
فيه ووجب عند سيبويه ان يكون فيه تنوين العوض لجوار فمن ثم جاء الاختلاف
لعطافه ولم يختلف في لفظ جوار من حيث انه لم يتفق على ان فيه ما يمنع الصرف
وانما اتفق ان سيبويه القايل فيه بوجود علة منع الصرف فوجب تنوين العوض
وان المبرد الذي يقول انه تنوين للعوض ليس عنده فيه علة تمنع من الصرف فاتفق
القولان في وجود التنوين واللفظ واحد قال التركيب اعتبر المصنف
في التركيب شرطين احدهما عدمي والاخر وجودي اما الاول فان لا يكون باضافة
ولا باسناد لان الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف

ان يكون التركيب بهما اتفاقا والاسناد موجب للبناء وغير المنصرف نوع للمعرب
فلا دخول للمبني فيه واما الثاني فان يكون علما لانه اذا لم يكن علما يكون في معرض الزوال
بخلافه اذا كان علما فانه يكون لازما فاعتبر به عند اللزوم مثاله بعلبك فان بعلا
في الاصل صنم وبك موضع ركبا وصير علما قال الالف والنون افاد الامام
الحديثي الالف والنون فرعيه لفظه وليس علة مجردا انهما زائدتان اخر الاسم اذ
يلزم حينئذ منع صرف حمدون وجبروت اذا سمي بهما بل هما مع انهما علامتا التذكير
علة وذلك انما يتحقق اذا لم يجامعهما تاء التأنيث فالمراد بقولنا الالف والنون
المزيدتان علة الالف والنون العلامتان للتذكير المانعتان التاء علة فان قيل
ا يعتبر مع ذلك المضارعة قلت الكوفيون لم يعتبروا المضارعة بل قالوا الالف
والنون للتذكير علة اذا كانا مع العلم او الصفة والبصريون لما رأوا ان علل
المنع كلها فرعية والالف والنون من حيث كانا علامتي المذكر اصلا في الجنس او
لا يمكن ان يؤخذ فرعا من تلك الجهة لكن لما كان الفا التأنيث في صحراء فرعا والالف
والنون تشبهانهما اما من حيث انهما يختصان بالمذكر ويمنعان التاء ولا تقلب
الالف في التصغير ياء واما لانهما ضداهما في المعنى والضد يشبه الضد من حيث ان
كلا في طرف فاعطيا حكمهما وهو منع الصرف من حيث المضارعة فعبر عنهما بالالف
والنون المضارعتين لالفي التأنيث تنبيها على ان فرعيتهما من حيث انهما مضارعان
لهما وان السبب هو المجموع ثم الالف والنون ان كانت في اسم غير صفة فشرط اعتبار
العلمية لكون بابه تقبل التاء بعده ذلك غير الشبه المذكور فاذا كان علما

ووقع في عبارته التي في شرح الكافية نوع منافاة فان اولها يدل على ان العلمية
في الاسم شرط لقوة الشبه بالف التانيث واخرها يدل على انها شرط الشبه وان
كانت في اسم هو صفة فالمعتبر فيه ان لا يكون له فعلانة وفي المعتبر وجود
فعلى وانما اعتبر الشرط الاول او الثاني ليتحقق ايضا شبهها بالف التانيث لانها اذا
كانت لها فعلى لم يقل فيها فعلانة استغناء بفعلى وكذلك اذا انتفت فعلانة فقد
انتفى دخول تاء التانيث عليه فقد حصل الشبه بذلك اي بالشرط الاول او بالشرط
الثاني ومن ثم اي ومن اجل اختلاف العبارتين في الشرط اختلف في رحمن فمن قال
المعتبر انتفاء فعلانة منعه الصرف لحصول الشرط وهو انتفاء فعلانة اذ لا يقال
فيه رحمانة بناء على انه لم يستعمل في مونث ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه لانتفاء
الشرط اذ لا يقال فيه رحمى والاول يعني منع صرف رحمن اوجه من وجهين احدهما
ان الالف والنون عندنا كانت مانعة لامتناع دخول تاء التانيث واذا كان
رحمن مما لا يدخل عليه تاء التانيث فقد صح شبهه بالف التانيث ووجود فعلى
ليس مقصودا في نفسه بل الممتنع به دخول التاء فيه للاستغناء به عنه
انما المقصود لتحقق امتناع دخول تاء التانيث عليها فاذا امتنع دخول تاء التا
عليها لغيره اي لغير وجود فعلى فقد حصل المقصود وهو حصول الشرط فيمتنع الصرف
الثاني انه لو قدر استواء الامرين اي شرطية وجود فعلى وشرطية انتفاء فعلانة
فهذا اي فلازم مختارنا وهو منع صرف رحمن اولى لان فعلان الممتنع اكثر في كلامهم
اذا كان صفة فينبغي ان يحمل رحمن اذا احتمل امرين على الاكثر لانه اولى قيل
رحمن مجاز والمجاز ان لم يستلزم الحقيقة تحقيقا الكلام بد وان ...

كما ذكر في عسى ونعم والمقدر في حكم الملفوظ وتقدير فعلانة اولى لان التانيث
اصله التاء اجيب ان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فاذا قدر لرحمن
مونث ففعلى اولى به لانها اكثر والمقدر في حكم الموجود لانه منع صرف اكمر وهو عظيم
الكمرة اي الحشفة وادر اي من الادرة وهي نفخة في الخصية مع انه لا مونث لهما
ملفوظا ولم يختلف في ندمان لانه لم ينتف منه فعلانة ولم يوجد له فعلى ولم يختلف
في سكران في انه ممتنع من الصرف لانتفاء فعلانة اذ لا يقال في مونثه سكرانة
ولوجود فعلى اذ يقال في مونثه سكرى ولا يخفى عليك ان عدم الاختلاف في
ندمان للاتفاق على صرفه وفي سكران للاتفاق على عدم صرفه وهذا معنى قوله
في الشرح بخلاف ندمان   وزن الفعل شرط وزن الفعل
ان يختص بالفعل كشمر وضرب فان وزن فعل وفعل مختص بالفعل فان وجد
في الاسم يكون علما منقولا من الفعل كبذر اسم ماء وعثر اسم مكان وقد ينقل الى
اسم الجنس شاذا كدئل اسم دويبة يشبه ابن عرس كما قال الاشعث في ذم جيش
ابي سفيان حين غزا المدينة بعد بدر جاءوا بجيش لو قيس معرسه ما كان
الا كمعرس الدئل التعريس النزول اخر الليل وقيل الدئل حي من كنانة او يكو
اوله زيادة كزيادة الفعل وهذا اولى من قول من قال او يكون غالبا على الفعل فانه
غير مستقيم لوجهين احدهما انه رد الى الجهالة اذ لا يعرف كثرته على الاسم الا بعد الاحا
بما وقع منه في الاسماء والافعال واعترض ابن اياس على هذا الوجه بان قال قول ابن
الحاجب ضعيف لان نقلة اللغة نقلوا ولا يرد واذا نقلوا عدم البنا كما قالوا

الكثير وهذا ظاهر واعترض الامام الحديثي على الوجه بان قال يلزم ان لا يحكم بخصوصية
شمر وضرب ونحوهما بالفعل اذ لا يعرف الاختصاص الا بعد الاحاطة بجميع ما وقع
منها الوجه الثاني انه باطل بافعل فان افعل في الاسماء اكثر منه في الافعال
وهو مع ذلك اي مع كونه اكثر في الاسماء معتبر في منع الصرف فلو كان اعتباره
لغلبته في الفعل لم يعتبر افعل لغلبته في الاسم والدليل على ان افعل في الاسماء
اكثر انه ما من فعل ثلاثي الا وله افعل اسما اما للتفضيل واما لغيره اي للصفة
لانه ان لم يكن من الالوان والعيوب فيجي منه افعل للتفضيل وان كان من
الالوان او العيوب فيجي منه افعل للصفة نحو احمر واعوج وافعل في الافعال
لا يكون الا في بعض ما جاء فيه فعل اي في بعض مضارع فعل بفتح العين
وفي بعض مضارع فعل بكسر العين فان الماضي اذا كان بكسر العين يجي مضارعه
على يفعل بفتح العين وعلى يفعل بكسر العين واذا كان الماضي بفتح العين فمضارعه
يجي بضم العين وفتحها وكسرها فافعل يكون في بعض من مضارع فعل بالفتح
وفي بعض من مضارع فعل بالكسر وفي غير ذلك فلا اذ لا افعل ماضي الافعال
وافعل للتعجب ونقابله في القلة وقوع افعل في الاسماء من غير فعل نعني
وقع في الاسم افعل من غير ان يكون مشتقا من الفعل كاجدل واخيل وافعى
وارنب واشباه ذلك فوقوع افعل في الاسم بهذا القسم القليل في
القلة اي وقوع افعل في الاسم كثير اذا التقابل في القلة يستلزم كثرة احد
المتقابلين فثبت ان هذا القول وهو ان يقال او يكون اولا زيادة كزيادته او لي
دهواي وهذا القول مناسب في منع الصرف لتشبيه ... الفعل ...

الجملة هي التي تستقل بالافادة ولو قلت الطيب الا المسك لم يجز فكيف صح ان تقع الجملة
بعده مفسرة على هذا التقدير قلت اجاب عنه المصنف في امالي المسائل المتفرقة
بان الجملة المذكورة مفسرة لما قبلها مثبتا كان او منفيا وما نحن فيه كذلك الا ترى
الى قوله وليس فيها شيئا الا الدار مدلول ان معناه ليس الحديث وكذلك ما نحن فيه
لان المستثنى منه مثبتا كان او منفيا وما نحن فيه كذلك محذوف تقديره ليس الحديث
الطيب شي من الاشياء الا المسك ويكون تامة تسكت على مرفوعها وهذه ليست
من هذا الباب لان مدلولها سلب فاعلها من غير بعد كانه قال سلب او وجد كقوله تعالى
ان كان ذو عسرة وسميت هذه تامة لاستغنائها عن الخبر كما سميت افعال هذا الباب
ناقصة لاحتياجها الى الخبر ويكون زائدة وهي التي يكون وجودها وعدمها لا يخل
بالمعنى الاصلي في الجملة مثل لم يوجد كان مثلهم فانه اذا حذف كان منه بقي المعنى
الاصلي بحاله ضرورة ان المضي يفهم من لم وانما قيد المعنى بالاصلي لان الزائد
لا ينفك عن تاكيد والتاكيد يفوت بحذفه ومثله في الزيادة ما في قولهم ان من افضلهم
كان زيدا فانه انما زيد كان فيه لتاكيد ثبوت الخبر للمبتدا وهو فائت بعد الحذف
مع بقاء المعنى الاصلي اعني الثبوت بحاله وقد قيل ان كان في قوله تعالى
لمن كان له قلب او القى السمع يتوجه على الخمسة فاذا كانت ناقصة كان قلب
اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها وله متعلق بها وان كانت زائدة كان
له قلب مبتدا وخبر والمعنى لمن له قلب واذا كانت لضمير الشان كان فيها ضمير الحديث
هو اسمها وله قلب مبتدا وخبر في موضع خبرها وان كانت بمعنى صار فالاعراب كما اذا
كانت ناقصة **وصار** بمعنى الانتقال اي انتقال الفاعل الى تلك الصفة وقد

وقد يكون انتقالا باعتبار الحقائق اي انتقالا من حقيقة الى اخرى كقولك صار
الطين خزفا وقد يكون باعتبار العوارض اي يكون الانتقال انتقالا من عارض
الى عارض كقولك صار زيد غنيا وقد يكون الانتقال انتقالا من مكان الى اخر
كقولك صار زيد الى عمرو **واصبح** وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
يعني انها تدخل لتفيد ان هذا الخبر لهذا الفاعل في هذه الاوقات الخاصة
التي هي الصباح والضحى والمسا افاد الفاضل صدر الدين الحديثي ان
المراد بالاوقات ههنا الازمان التي تدل كل واحدة عليها بخصوصيتها
وهي لا تختلف بحسب المضي والاستقبال بخلاف الزمان الذي يدل عليه الفعل
فانه يختلف بما ذكر ولذلك قال باوقاتها ولم يقل بازمانها اذ لو ذكر الازمان
لجا النقض عليه لكل فعل يدخل جملة اسمية كافعال القلوب وكان وصار وما
دام ومازال وغيرها فانها ايضا تقرن مضمون الجملة بازمانها وهو المضي
او الاستقبال على حسب ما يتفق ولذلك ذكر الاوقات دون الازمان ويكون
تامة بمعنى دخل في الصباح والضحى والمسا فلا تحتاج الى منصوب كقولك
اصبحنا وامسينا اي حصلنا في هذه الاوقات وبمعنى صار وقد تقدم معنى صار
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما كما تقدم في اصبح وامسى واضحى
وظل باعتبار النهار وبات باعتبار الليل فاذا قلت ظل زيد سايرا اي ثبت له
ذلك في جميع نهاره وبات زيد سايرا اي ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار وقد
تقدم معناه قال الله تعالى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا اي يصير وان
كان ليلا قال ومازال الافعال الاربعة التي هي مازال وما برح

وما فتي وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله يعني ان معناها ان
هذا الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان قابلا له في المعتاد
لانه لا يفهم من قول القايل مازال زيد اميرا انه كان كذلك في اول وجوده ويلزمها
النفي فيقال مازال زيد اميرا وكذلك اخواتها لان معناها نفي فلو استعملت من
غير النفي لانتقض المعنى لانها اذا كانت بغير نفي لا يكون للثبوت والاستمرار
الذي هو معنى كونها نواقص فلما دخل النفي على النفي صار المعنى الاثبات
ويكون المتكلم قاصدا بالنفي على النفي الاثبات وانما اسمى سائر الاثبات
قد يكون في ضمن نفي النفي وقد لا يكون والثاني غير مفيد لان الثابت لم
ينتف واما الاول فانه مفيد لامرين احدهما الثبوت والاخر انه لم ينتف
الثابت وانما قصد المتكلم الاثبات وانما اسمى ليحصل ما هو المقصود
بمعنى هذه الافعال لانه اذا ثبت ولم ينتف استمر والاستمرار هو المقصود
بمعنى هذه الافعال بخلاف مجرد الثبوت وهو الذي لا يكون في ضمن نفي النفي
فانه لا يلزم منه الاستمرار وقد خطى ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا
على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا الحراجيج الضامر من الابل وقيل الناقة
الطويلة الظهر والخسف عبارة عن القهر والجور يصف سوء حالهن بين
امرين مهلكين اناخة على سوء الحال وورود الهلاك او الرمي في بلد قفر لا ينبا
به مع السير المدمن وانما خطى ذو الرمة في قوله ما تنفك الا مناخة لانه لا يقال
كان زيد الا عالما بناء على ان الاستثناء المفرغ لا يقع في الاثبات واذا امتنع
كان زيد الا عالما فما تنفك الا مناخة اجدر بالامتناع لان الاثبات

مناخة

فيها الكذا حسب بانه ليس خبرها ينفك الا مناخة بل الخبر على الخسف وهو
اى الخسف اسوء الاحوال فيكون المعنى انها مستمرة على اسوء الحال في كل حال
الا في حال كونها مناخة فيكون مثل قولك لا يزال زيد شجاعا الا ماشيا فعلى
هذا لا يكون الاناخة بمعنى ابراك الابل وهو جعلها باركا من قولهم نخ عند قصد اناخة
وعلى الخسف يتعلق بمحذوف لانه الخبر فيكون نصب مناخة على انه حال لا خبر والاستثنا
مفرغ كما تقول ماجيت الا راكبا كانه قال ما ينفك بها بر ثم استثنى الا مناخة بعد
ان كمل اسمها وخبرها على انه حال مستثنى من احوال عامة مقدرة اى ما ينفك على
الخسف في حال من الاحوال الا في حال الاناخة فانه يحصل لها راحة وهذا الجواب
ضعيف لانه اذا جعل مناخة حالا وعاملها الظرف الذى بعده يكون مثل قولك
زيد قائما في الدار في تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو ضعيف وذكر المصنف في
شرح المفصل وجهين اخرين لضعفه احدهما انه استثنا مفرغ والاستثنا
المفرغ قل ان ياتى في المثبت انما ياتى في المنفى والاخر ان الاستثنا المفرغ انما
يكون المستثنى مقدرا قبله وهذا انما يقدر المستثنى منه بعده لانه مستثنى من
الاحوال للضمير المستتر في على الخسف لان التقدير ما ينفك بها بر في جميع الاحوال
الا في حال الاناخة فكان المستثنى منه مقدرا بعده وذلك لم يعهد في الاستثنا
المفرغ وعلى الرداى وعلى وجه الافساد وهو وجه التخطية يكون مناخة خبرا
وعلى الخسف متعلقا به اما على ان اناخها على الخسف عوض من اناخها على
الارض كقولهم تحيته ضرب وجيع واما على معنى الالزام والاهانة و
الاذلال كما تقول اناخه على كذا اى الزمه اياه وقيل انه لما عيب على

يعنى المراد بالخسف اسوء الاحوال م

معنى م

ذي الرمة فقال انما قلت الا مناخة وآل ال الشخص واليه ذهب الكسائى
قال وما دام قال جار الله العلامة في المفصل ما دام توقيت
للفعل في قولك اجلس ما دمت جالسا وقال المصنف في شرح المفصل
ان اراد بالفعل دام نفسها او خبرها فليس ذلك بمستقيم اذ ليس توقيتا لنفسها
ولا خبرها وان اراد بالفعل الذى يصحبها فلم يتبين لما دام خصوصية
مع ان المقصود في هذا الموضع بيان خصوصية ما دام وانما قلنا ليس
لما دام خصوصية اذ توقيت الفعل معنى لفظ ما المصدرية في كل فعل استعمل
فيه ما المصدرية للظرفية كقولك اجلس ما جلست وما كنت وشبه ذلك والغرض
في هذا الموضع بيان معناها المتميزة به باعتبار حاجتها الى الخبر لا بيان معنى
لفظ ما المصدرية التى للظرف فان ذكر يعم ما الظرفية اسما وفعلا والاولى
ان يقال وما دام توقيت لامر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وانما قلنا بالامر
ولم نقل الفعل ليشمل الفعل وشبهه لانه قد يصحبها الفعل وقد يصحبها
شبه الفعل وقولنا بمدة ثبوت خبرها لاسمها مما يتميز به ما دام عن غيرها مما
يكون فيه ما المصدرية التى للظرف فان ذكر يعنى غيرها دام مما فيه ما المصدرية
التى للظرف توقيت لامر بمدة ثبوت ذلك الفعل الواقع معها لفاعله وليس لتوقيت
الامر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها فاذا قلت اجلس ما دمت قائما توقيت للجلوس
بمدة ثبوت القيام منسوبا الى المخاطب فهذا هو المعنى المميز به ما دام عن ساير
الافعال التى يصحبها ما الظرفية وكان الغرض لبيانه اهم من التعرض لبيان
الامر العام الذى لا خصوصية لما دام فيه قال ومن ثم احتاج

يعني ومن كونه للوقت احتاج الى الكلام لانه ظرف بيانه ان كل ما يدل على توقيت
امر بعدة لا يكون الا ظرفا نحو قولهم آتيك مقدم الحاج فمقدم لدلالته على توقيت
الاتيان بمدة قدوم الحاج مصدر وقع ظرفا لان معنى الكلام اتيك وقت قدوم
الحاج فيكون مدلول المقدم الوقت فيكون ظرفا وكقولهم اجلس ما كتبت
فان ما المصدرية في ما كتبت لدلالتها على توقيت الجلوس بمدة ثبوت الكتابة
وقت ظرفا لان معنى الكلام اجلس وقت كتابتك فيكون ما كتبت الوقت فيكون
ظرفا وما دام في قولك اكرمتك ما دمت قائما يدل على توقيت الاكرام بمدة ثبوت
الخبر لهذا الفاعل فيكون ظرفا والظرف فضلة فلا بد معه من كلام من جملة اسمية
او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات قال وليس معنى ليس
نفي مضمون الجملة فاذا قلت ليس زيد عالما فمعناه حصول هذه الصفة منفية
عن هذا الفاعل ثم اختلف فذهب بعضهم الى انه يقتضي وضعها نفي مضمون
الجملة في الحال وهذا مذهب الاكثرين وهؤلاء يقولون لو قلت ليس زيد قائما غدا
لم يستقم وقد ذهب بعضهم الى انه للنفي مطلقا حالا كان او غيره قال
المصنف في شرح المفصل ولا بعد في ذلك قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم وهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فهو نفي في المستقبل
وهو غير ما زعموا حالا فانه ثم شرع بذكر احكام هذه الاخبار باعتبار التقديم
والتاخير ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها ولا اشكال في ذلك اذ ليس
فيه الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل وانما قال فيما عامله فعل ليخرج
ما زيد قائما اذ لا يجوز فيه تقديم المنصوب على المرفوع لما لم يكن العامل فعلا واما

تقديم الاخبار عليها انفسها فهي في ذلك على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان
الى راح يعني باعتبار الترتيب المتقدم من غير تفصيل وانما جاز التقديم في هذا
القسم لانها افعال صريحة ولا مانع فجاز تقديم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات
التي عاملها فعل صريح وانما قال افعال ليخرج ما زيد قائما وان زيدا قائم واما
قال صريحة ليخرج زيد في الدار قائما فان في الدار فعل لكنه ليس صريحا ضرورة
كونه فعلا معنويا وانما قال ولا مانع ليخرج ما اوله ما من الافعال الناقصة
فانه وان كان فعلا صريحا لكن فيه مانع فلا يجوز التقديم فيه لوجود المانع
وقسم لا يجوز وهو ما اوله ما اوله ما قد يكون ما فيه نافية في مثل ما برح
فيكون المانع ما يلزم من تقديم ما في حيز النفي عليه وقد يكون مصدرية وهي
في ما دام خاصة فيمتنع لما يلزم من تقديم ما في حيز الصلة على الموصول ضرورة
ان ما المصدرية موصولة بما بعدها وخالف ابن كيسان في غير ما دام مما اوله
ما يعني لم يخالف في ما دام فلم يجوز التقديم فيه لتحقق المصدرية وخالف في
الاربعة التي اولها ما النافية فجوز التقديم ورأى انه لما امتزج مع الفعل
وصار بمعنى الثبوت صار كانه بمعنى ثبت فلا نفي محقق فيه فاذا قدم لا يلزم
تقديم ما في حيز النفي قال المصنف في شرح المفصل ابن كيسان
توهم ان حكم النفي يزول لزوال النفي وليس بمستقيم فانه لو قلت ما الى زيد اكلا
لكان اثباتا للاكل ولو قلت كلا ما الى زيد لم يجز لان حكم النفي ثابت واما النفي
انه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالاخرة اثباتا ولولا ان معنى النفي
حاصل لم يرجع الاثبات الذي دخل عليه نفيا فكيف يزول معنى النفي وباعتباره

٢٢٧

حصل المعنى مثبتًا فالوجه ما عليه العامة ولذلك لم يعرف مثل ذلك واقعًا
في كلامهم وقسم مختلف فيه وهو ليس فمن راعى الفعلية فيه جوّز التقديم ومن
راعى معنى النفي فيه منع التقديم والصحيح الأول لما ثبت مثل قوله تعالى
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم ويوم يأتيهم معمول لمصروفًا وإذا تقدم معمول
العامل جاز تقدم العامل أيضًا لأن تقدم المعمول فرع تقدم العامل وقال
المصنف في شرح المنظومة من الجائز أن يكون إنما جوّز تقديمه لاتساعهم في
الظروف ولا يلزم تقديم غير الظرف قال أفعال المقاربة عرف المصنف
أفعال المقاربة بقوله ما وضع لدنو الخبر رجاءً أو حصولًا أو أخذًا فيه وقال
في أمالي الكافية قوله رجاء أو حصولًا أو أخذًا يريد أن القرب مرجو وحاصل ومشروع
في متعلق القرب فإذا قلت عسى الله أن يشفي زيدًا فقرب الشفاء مرجو وإذا قلت
كادت الشمس تغيب فقرب الغيبوبة حاصل وإذا قلت طفق يخصف وجعل يقول
فمعناه أنه أخذ في الخصف وفي القول وقوله فعلى ما قاله في الأمالي يكون
رجاء في موضع الحال من الدنو والمعنى وضع لدنو حال كون الدنو مرجوًا أو حاصلًا أو
مشروعًا في متعلقه وقال صاحب الشكوك قوله رجاء أو حصولًا أو أخذًا نصب
على الحال من حيث الظاهر فيكون العامل قوله لدنو الخبر فيفسد لأن دنو الخبر يشعر بأنه
غير حاصل ولا مأخوذ فيه والحالية تقتضي المقارنة بين العامل والحال ولا يصح أن
يجعل من الأحوال المقدرة لأن كل واحد محقق بالنظر إلى الخبر فانتصابه على التمييز فإن
دنو الخبر له احتمالات شتى فبين أنه قد يكون بطريق الرجاء وقد يكون بطريق الحصول وقد
يكون بطريق الأخذ أقول إنه حال من الدنو وهو مفعول لوضع فيكون عامل الحال

الجزم

يكون

وضع فاندفع ما ذكره من المحذور ولا يستقيم أن يجعل تمييزًا من دنو الخبر لأنه لا يكون
تمييزًا من المضاف ولا من المضاف إليه إذ لا إبهام في واحد منهما فيكون تمييزًا
من النسبة الإضافية فيكون أصل الكلام ما وضع لدنو رجاء الخبر فيخرج إلى ما
لا يريد المصنف لأن مراده من قوله دنو الخبر رجاء قرب الخبر كما صرح في الأمالي
وعلى جعله تمييزًا من النسبة يكون معناه قرب رجاء الخبر وفرق بين رجاء القرب وقرب
الرجاء وأفعال المقاربة في التحقيق من أخوات كان وذكر أن أفعال المقاربة
هي التي لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة من رجاء أو حصول أو أخذ فيه
تدخل على المبتدأ والخبر لإعطاء الخبر حكم معناها من مقاربة مخصوصة وإنما
قال مخصوصة وإنما قال مخصوصة لأن المقاربة تنوعت إلى المقاربة المرجوة
والحاصلة والمشروع في متعلقها فمن أجل أنها من أخوات كان وكونها من أخوات
كان اقتضى أن لا يجعل لها باب برأسه وإنما بوّب لها لالتزامهم في خبرها أن يكون
فعلًا مضارعًا لغرض وقد جاء قوله فأبت إلى فهم وما كدت آيبًا على الأصل
فإن قيل روى البيت ولم أك آيبًا أجيب بأن رواية ما كدت أصح وأقيس
من جهة المعنى إذ المراد رجعت إلى سليم وكدت لا أؤوب لمقاربتي التلف
فالأول يعني الموضوع للرجاء عسى وهو غير متصرف لتضمنه معنى الإنشاء لأن
الأصل أن يكون الدال على معان هي أنواع الإنشاء الحروف كالهمزة وليت ولعل
ولام الأمر لأنها معان تتعلق بالإسناد في الإنشاء فهي كمعان تتعلق به في الخبر
وهي لا تكون إلا بالحروف كان ولام الابتداء وحرف النفي فإذا وجد إنشاء من غير حرف
فالحرف إما محذوف نحو زيد عندك أم عمرو وإما تضمنه فعل أو اسم أو جملة نحو نعمت

٢٢٥

ومن قولك وانت طالق وقد يدل عليه الصيغة كاضرب عند البصريين فثبت بتضمنه
معنى الانشا واذا تضمن معنى الانشا اشبه الحرف فيكون غير متصرف كالحرف
واستعمال عسى على ضربين احدهما ان تقول عسى زيد ان يخرج فيذكر لها
مرفوعًا ومنصوبًا ويشترط في منصوبها ان يكون ان مع الفعل لتقرير المعنى الحاصل
في الترجي لان الترجي لا يكون الا في المستقبل فقصدوا ان يعبروا عنها لترجي
بلفظ يطابقه فعبر عنه بان لانها لا يكون الا للاستقبال كما ان الترجي لا يكون
الا فيه قال المصنف اما لي المسائل المتفرقة انما وقعت ان في خبر عسى
دون السين وسوف لامرين احدهما انه يؤول بالاسم الذي هو المصدر والمعنى
عليه فكانت اولى مما لا يؤول بذلك وهما السين وسوف والثاني ان عسى فيها
معنى الانشا والسين وسوف مع ما بعدهما يستقلان جملة خبرية بخلاف ان مع
فعلها فانها لا يستقل جملة اصلا وكان وقوع ما لا يكون فيه في الظاهر منافاة
بينه وبين ما هو في حيزه اولى من وقوع ما بينهما المنافاة وهما الانشا واما امتناع
لا ولن فواضح لانهما للنفي وهذه للاثبات وهما متنافيان والثاني من استعمالي
عسى ان تقول عسى ان يخرج زيد فيجعل ما كان منصوبا في موضع رفع ويستغني عن
المرفوع اي عما كان مرفوعا في الاصل كما استغنوا في قولهم علمت ان زيدا قائم عن الخبر
اي عما كان خبرا في الاصل وانما استغنوا في قولهم علمت ان زيدا قائم عن الخبر من حيث
ان المذكور بعد علمت مشتمل على المقصود وهو المنسوب والمنسوب اليه واذا ثبت
الاستغناء عن الخبر في علمت ان زيدا قائم لاشتمال ما بعد علمت على ما هو المقصود ثبت
الاستغناء في عسى ان يخرج زيد عما كان مرفوعا في الاصل لان ما بعد عسى في قولك

عسى ان يخرج زيد مشتمل على المقصود وهو المنسوب والمنسوب اليه ومن قال في
علمت ان زيدا قائم ان الخبر محذوف والتقدير علمت قيام زيد حاصلا فلا بعد ان تقول
هنا بحذف الخبر ويكون التقدير عنده عسى خروج زيد ان يحصل واما اذا كان فاعل
عسى مضمرا فقدم تقدم ما فيه من الخلاف في المضمرات قال وقد يحذف ان
تشبيها لعسى بكاد لما كانت كاد وعسى مشتركين في اصل معنى المقاربة وان اختلفتا
في وجوه المقاربة حملت كل واحدة منهما على صاحبتها تشبيها لها بها ومشاركتها
لها في اصل معناها فحذفت ان من عسى لذلك ودخلت في كاد والثاني يعني الباب
من الثلثة الاول وهو ما كان لدنو الخبر على سبيل الحصول كاد تقول كادت
الشمس تغرب يريد ان دنوها اي دنو غيبتها قد حصل قال المصنف
في شرح المفصل وهو خبر محض يعرب خبرها ولذلك جاءت متصرفة تصرف الافعال
وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلا مضارعا لتكون منبها على ان المقصود بالقرب
وليدل على معنى على وجه تاكيد القرب قوله وانما نسب التنبيه الى المضارع
لان الماضي منقرض فلا يكون فيه تنبيه على قرب الحصول واما قوله على وجه
تاكيد القرب فمعناه ان معنى الحال في الخبر ينبغي ان يكون على وجه يمكن ان يؤكد
به قرب الخبر على سبيل الحصول فلا يكون على وجه يمكن ان يؤكد وقوع الخبر حال
التكلم به والا لا يكون منافيا لمعنى كاد فذكر الوجه هو ان يكون معنى الحال
في الخبر مؤكدا بل يكون بحيث يكون اقرب الى الوقوع وحينئذ يكون مؤكدا لمعنى كاد
وحكم المصنف في شرح المفصل في جعل واخواتها بان تحقق الحال في خبر جعل و
اخواتها اكثر من الخبر في كاد وهذا يدل على ما قررناه وقول المصنف في شرح الكافية

والترم في خبرها ان يكون فعل حال لتقريرها لما يقتضيه معناها من مقاربة الحصول
محمول عليه يعني على ما قررناه من كلام المصنف في شرح المفصل ولو لم يحمل عليه
بل حمل على ظاهره لم يستقم لانه اذا كان الخبر حالا يكون دالا على حصوله وكاد يدل
على انه قريب من الحصول والقريب من الحصول لا يكون حاصلا فكونه حالا مما ينافي القرب
لا انه يقرره **قال** واذا دخل اختلف الناس في كاد اذا دخل عليها النفي
فقال قوم يكون معناه الاثبات ماضيا كان او مستقبلا وقال قوم يكون
معناه في الماضي الاثبات وفي المستقبل كالافعال يعني يكون معناه النفي كغيرها
من الافعال الداخل عليها حرف النفي وقال قوم هو كالافعال وهو الصحيح والذي
يدل عليه انا قاطعون بان كل فعل لم يدخل عليه حرف النفي فمعناه الثبوت لمن نسب
اليه على حسب ما وضع له فاذا دخل عليه النفي كان نفيا لذلك المعنى عمن نسب اليه
وهذا امر مقطوع به في لغتهم فوجب ان يندرج كاد في هذا الامر العام المعلوم من
لغتهم وشبهة من قال انها للاثبات في الماضي والمستقبل اما في الماضي فقوله تعالى
فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا واما في المستقبل فتخطئة الشعراء
ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح قال
الاصمعي الرس ابتداء الشيء ومنه رس الحمى ورسيسها وذكر حين سار والمعنى
اذا غير الهجران العاشقين هوى الحبيب لم يقرب من البراح اول هوى هذه المرأة فانتهاؤه
اولى بامتناع البراح ومية اسم محبوبته ويبرح يزول في منه لا ابرح افعل ذلك اي
لا ازال افعل وقيل الرسيس الثابت اللازم لمكانه يقول ان الهوى من رسوخه
في القلب وثبوته فيه وغلبته على طباعه بحيث لا يتوهم عليه البراح وان ذلك لا يقارب

٢٢٧

فيه ان يكون فضلا من ان يكون البراح روي ان ذا الرمة لما انشد قصيدته التي
منها هذا البيت اخذ عليه من حضره من الادباء وقالوا له فقد برح فاقرب بزوال الحب
فغيره بلم اجد وانما خطأ الشعراء ذا الرمة لانهم فهموا ان معنى لم يكد الاثبات
فيؤدي الى ان يكون معنى البيت ان رسيس الهوى برح اي يزول ولكن بعد طول وانما
قال بعد طول لانه اذا انتفى القرب تحقق البعد وهو المراد بالطول ولولا انهم فهموا
الاثبات لم يكن لتخطئتهم اياه ولا لتغييره معنى فيكون تخطئة الشعراء لذي الرمة
وتغييره دليلا على انه للاثبات وليس ما احتجوا به بشيء اما قوله تعالى وما كادوا يفعلون
فعلى معنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا قبل الذبح والذي يقرره ما سبق من تعنتهم و
استفسارهم فيما لا يحتاج فيه الى التفسير في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين
لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ان البقر تشابه علينا وهذا التعنت داب من
لا يفعل ولا يقارب ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله
لانه قد يلتجئ من ذلك دائبا الى الفعل ولا يوجد وقوع الذبح من قوله وما كادوا يفعلونه
وانما يوجد من قوله فذبحوها وشبهة لم يفهم من نفي الفعل الا نفي المقاربة ثم لا ينكر
ان العرف في مثل ذلك اي في نفي الفعل الدال على مقاربة الوجود جرى على نحو ذلك
يعني على نحو ما ذكر من انه يدل على ثبوت الفعل وانتفائه قبله فاذا قيل ما كاد زيد
يسافر فمعناه سافر بعد ان لم يقارب ذلك وهذا الذي غرهم يعني دلالة نفي
الفعل المذكور على الثبوت بعد نفي المقاربة هو الذي غرهم فانهم تركوا الشق الاول
الذي هو نفي المقاربة واخذوا الشق الثاني وهو الثبوت حتى توهموا انه صار
للاثبات واما قول الشاعر لم يكد رسيس الهوى فلا ينبغي ان يحمل على الغلط لانه مثل

هي ادع لنا ربك

ولولا ما دل على ال...
فذبحوها صح

قوله تعالى او كظلمات فى بحر لجي يغشيه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها
فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها فى هذه الآية الاعلى الاثبات اذ لو حمل على الاثبات على
معنى انه يراها لفسد المعنى لانه لو حمل على معنى يراها يكون مثل قولك ظلمة عظيمة
ليس فوقها ظلمة لشدتها اذا اخرج الانسان يده يراها وهذا ظاهر الفساد
لانه مستلزم للتناقض لان قولك ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها انما سيق
لتاكيد المبالغة فى وصف الظلمة بالشدة ولا يخفى ان تاكيد المبالغة مستلزم
لعدم روية اليد عند اخراجها وهو مناقض للروية وفى الآية ايضا لو حمل لم يكد يراها على
انه يراها يلزم التناقض وهو محال فوجب ان يحمل على نفي المقاربة اى اذا اخرج
يده لم يقارب رويتها وهذا اى نفي مقاربة الروية لانه اذا انتفت المقاربة للروية — من نفي نفس الروية
كانت الروية ابعد فيندفع التناقض بحمل قوله تعالى لم يكد يراها على نفي مقاربة
الروية ويحصل المناسبة بينه وبين ما قبله لان تاكيد المبالغة فى وصف
الظلمة بالشدة مخصص لعدم روية اليد عند اخراجها وهذا حاصل على تقدير حمل
لم يكد يراها على النفي ولما كان لم يكد رسيس الهوى فى قول ذى الرمة مثل قوله لم
يكد يراها فلا ينبغي ان يخطا بل ينبغي ان يحمل على هذا المعنى يعنى على نفي المقاربة
فيكون قصده انه اذا غير الهجر المحبين لم يقارب حبي التغير ونفي مقاربة تغير الحب
ابلغ من نفي نفس تغير الحب لانه اذا انتفى مقاربة التغير كان التغير ابعد ومن خطا
ذا الرمة فمذهبه مذهب من استدل بقوله اى بقول من خطاه فى ان كاد اذا دخل
عليها النفي يكون للاثبات فالدليل على الجميع ناهض يعنى لما كان الذين خطاوا ذا
الرمة قائلين بهذا المذهب الفاسد كان رد قولهم بالدليل الذى رد به مذهب من

استدل بتخطيهم وما روي من تخطئة الشعراء له قال المصنف فى شرح
المفصل انه غير مروي عن ثوبه له بوجه صحيح وقال تلميذه ابن
عنبسة قال ان ابن شبرمة انكر بيت ذى الرمة فغيره فلما انصرفت
حدثت ابى فقال اخطا ابن شبرمة حين انكر على ذى الرمة ما انكر واخطا
ذو الرمة حيث غير شعره لقول ابن شبرمة انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها
وانما هو لم يرها ولم يقارب ان يراها واما من فرق بين الماضي والمستقبل
بحمل الماضي على الاثبات وحمل المستقبل على النفي فلما راه من قرب احتمال
الاثبات فى قوله تعالى وما كادوا يفعلون وبعد احتماله فى قوله تعالى لم يكد يراها وقد
اورد على الفارقين بين الماضي والمستقبل ان قوله تعالى لم يكد يراها بمعنى ما كاد
لان لم تقلب المضارع ماضيا فيلزمهم ان يكون للاثبات لانهم يحملون الماضي على الاثبات
واذا كان قوله تعالى لم يكد يراها للاثبات باعتبار انه بمعنى ما كاد يلزم فساد المعنى لما يلزم
من انه مستلزم للتناقض واجاب عنه المصنف بانه لا يلزمهم ذلك لانه فى سياق الشرط
وهو اذا اخرج وما فى سياق الشرط معناه المستقبل وان كان قبل وقوعه فى سياق الشرط
بمعنى الماضي فبطل ايراد ذلك عليهم فتبين انه داخل فيما قصدوه من المستقبل قال
والثالث يعنى والثالث مما هو لدنو الخبر هو الذى لدنوه على سبيل الاخذ وهو جعل و
طفق واخذ وكرب فهذه الافعال موضوعة لمقاربة خبرها على سبيل الاخذ فيه الا ترى
انك اذا قلت جعل زيد يقول فمعناه اخذ فى القول وقوله وهو مثل كاد يعنى فى الاستعمال
بالفعل المضارع من غير ان لما قاله المصنف فى شرح المفصل من ان خبرها محقق فى الحال
اكثر من الخبر فى كاد واذا كان استعمال كاد بفعل الحال فهذه اجدر ومن ثم لم يجز الاتيان

بان على حال بخلاف كاد لانه في كاد يصح تقديره مستقبلا على وجه فصح دخول ان لذلك
وههنا لا وجه لتقديره مستقبلا لكونه مشروعا فيه فقد تحقق فيه معنى الحال
فلم يكن لدخول ان وجه وقال ايضا في شرح المفصل قبل هذا الكلام جعل واخواتها
معناها دنو الخبر على معنى الاخذ فيه والشروع فهي مخالفة لعسى لانها بمعنى الادنا
والرجا ومخالفة لكاد لحصول الشروع فيما اخبرت به معها وليس في كاد شروع والجميع
من باب واحد باعتبار اصل المقاربة واعلم ان ما قال في شرح الكافية من ان جعل
زيد يقول معناه اخذ في القول فيه تساهل والوجه ان معناه اخذ في القول الذي
تعلق به الغرض واما قوله في شرح المفصل لكونه مشروعا فيه فللاعتماد على ما قدم من
قوله والجميع من باب واحد باعتبار اصل المقاربة وقوله في اوشك وهي مثل عسى وكاد
يعني ان اوشك مثل عسى في الاستعمال على المذهبين في عسى في اثبات المنصوب وحذفه
فعولا اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد ومثل كاد في الاستعمال فعولا اوشك
زيد يجيء ولقايل ان يقول اوشك ان كانت من القسم الثالث فينبغي ان يمتنع استعمالها
مع ان لما نقلناه من شرح المفصل والا فلم ذكرها في القسم الثالث ويمكن ان يقال انها
ليست من القسم الثالث ولم يذكرها فيه وانما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين
مقاربة الخبر على سبيل الرجا وعلى سبيل الحصول فلذلك استعملت مع ان ومع حذفها
وجار الله العلامة وضع في المفصل لاوشك وحدها فصلا بعد فصل عسى وفصل كاد
وبعد فصل اوشك وضع فصلا آخر لكرب واخذ وجعل وطفق وفي ترتيبه اشارة
ما الى ما ذكرناه قال افعال التعجب افعال التعجب افعال النفس تحدث
في النفس عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجوده ولهذا لا يصح التعجب

نشا

على الله تعالى لانه عالم لا يخفى عليه شيء وما ورد منه تعالى نحو فما اصبرهم على النار مصروف
الى المخاطب اي يحق ان يتعجب العباد عنه والمصنف عرف افعال التعجب بقوله ما وضع لانشاء
التعجب فخرج عن التعريف عجبت وتعجبت لانها ليست للانشاء وكذا نعم رجلا زيد لانها وان كانت
للانشاء فليست لانشاء التعجب وانما هي لانشاء المدح وقولهم لله دره واها له وقوله صلعم
لابي هريرة رضي الله عنه سبحان الله ان المؤمن لا ينجس وبالجملة التعجب لانها وان كانت لانشاء
التعجب ليست افعالا والمراد بالفعل الذي هو ما افعله وافعل به فلذلك قال وهي صيغتان
قال الامام الفاضل صدر الدين الحديثي يعني ما وضع لانشاء التعجب من لفظه
فيخرج عن التعريف نحو اعجب ويعجب وهو ظاهر واقول مثال الامام اعجب والتعجب
ليس موضوعا لانشاء التعجب وانما هو موضوع لانشاء طلب التعجب ويمكن ان يعد من انشاء
طلب التعجب وانشاء التعجب فيخرج عن التعريف مثال الامام المذكور بالمضاف اليه الملفوظ
لا بمقدر اضيف اليه المضاف اليه الملفوظ قال المصنف في امالي
المسائل المتفرقة الفرق بين الانشاء والخبر ان كل كلام في النفس على وفق العلم او الحسبان
تحقيقا او تقديرا فهو الخبر وكل كلام في النفس عبر عنه لا باعتبار تعلق العلم والحسبان
فهو المعنى بالانشاء وبيان ذلك اذا قام بنفسك طلب الماء من زيد وعلمت حصول ذلك الطلب
فاذا قصدت التعبير عن الطلب باعتبار تعلق العلم به قلت طلبت من زيد ماء وان قصدت
التعبير عن نفس الطلب من غير نظر الى تعلق العلم به قلت اسقني او ليسق زيد وكذلك اذا
قام بنفسك تعجب فعبرت عنه باعتبار حصوله متعلقا للعلم قلت تعجبت ولو عبرت عنه
باعتباره من غير ذلك لقلت ما احسنه او ما اعلمه وما اشبهه مما هو من صيغ الانشاء
في التعجب وكذلك التقدير في جميع معاني الانشاء كالاستفهام والنداء واما سبق

229

الخبر باحتمال الصدق والكذب غير مستقيم لانه وقع عقيبه فلا يستقيم ان يجعل
معرفا له لئلا يؤدي الى الدور واعلم ان تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب مشتمل على
الدور ولذلك اعرض عنه المصنف في اصول الفقه وعرفه بانه الكلام المحكوم فيه
بنسبة خارجية ورد عليه انه يلزم ان يكون تعريف الخبر غير جامع وتعريف الانشاء
غير مانع لان اذا ذكرنا او استفهم منك عن مجيء زيد او اطلب اقبالك لا خارجية لها فان
اطلب اقبالك مثلا بمعنى اريد ولا خارجي خارجة له وكذلك في اطلب اقبالك ضرورة كونه
بمعناه فيلزم ان يكون انشاء مع انها اخبار ولذلك عدل الى التعريف المذكور في الامالي
واعلم ايضا انه قد اجيب عن السؤال الذي على التعريف الاول بجوابين الجواب
الاول ذكره الامام المحقق شمس الملة والدين السمرقندي قائلا لا نسلم وجود ايراد الخبر
في تعريف الصادق والكاذب لجواز ان يقال الصادق هو الذي يقول ما يكون كذلك والكاذب
هو الذي يقول ما لم يكن كذلك والجواب الثاني ذكره برهان المحققين نصير
الملة والدين برد الله مضجعه قائلا الصدق والكذب من الاعراض الذاتية للخبر فتعريفه
بها تعريف رسمي اورد تفسيرا للاسم وتعيينا لمعناه من بين سائر التركيبات وليس
ذلك دورا وتقريره ان معنى الخبر من حيث هو هو معلوم ومن حيث انه مدلول
لهذا اللفظ مجهول والمراد من التعريف هو العلم به من حيث هو مدلول لهذا اللفظ
فاذا عرف معنى الخبر من حيث انه مدلول لهذا اللفظ بالعرض الذاتي للخبر لا يكون دورا
وانما يكون دورا ان لو احتاج العرض الذاتي الى تعريفه بمعنى الخبر من حيث انه مدلول
لهذا اللفظ لكنه ليس كذلك لجواز ان لا يكون العرض الذاتي محتاجا الى التعريف اصلا
ويكون محتاجا الى التعريف لكن يعرف بغير معنى الخبر او يعرف بمعنى الخبر لكن لا بمعنى الخبر من حيث

انه مدلول لهذا اللفظ بل بمعناه من حيث هو هو فان قيل التعريف الاول
وان صح من هذا الوجه لكنه اختل من وجه آخر وذلك لان الخبر ان كان صادقا فلا
يحتمل الكذب وان كان كاذبا فلا يحتمل الصدق واجيب عنه بان المراد احتمال
الصدق والكذب بحسب مفهومه الذي هو الاخبار بشيء عن شيء وتعين احدهما في الخارج
انما يكون من امر زائد من جهة المتكلم او المادة او غير ذلك وبان المراد احتمال الصدق
والكذب على سبيل البدل نعم هنا امر آخر وهو ان الصدق والكذب باعتبار مطابقة
مطابقة الخبر ولا مطابقته للواقع كما ذهب اليه الجمهور الا انه لا يصح ان يكون
المراد بالواقع الموجود في الخارج اذ لا شك في تحقق كثير من الاخبار الصادقة
التي لا وجود لمفهومه في الخارج مثل قولنا شريك الباري ممتنع واجتماع النقيضين
عين اجتماع الضدين فلا يتحقق المطابقة فيه لانا نعلم قطعا ان المطابقة لا يمكن
ان يتصور الا بين شيئين متغايرين بالشخص ومتحدين فيما يقع به المطابقة فالوجه
ان يراد بالواقع الواقع في نفس الامر بمعنى انه في نفسه كذلك اعم من ان يكون موجودا
في الخارج اولا فانه اذا وجد قيام زيد مثلا في الخارج يوجد القيام في نفسه اما
اذا تحقق ان السواد المعدوم في الخارج لون في نفسه لا يلزم انه لون في الخارج
لان ما لا يكون موجودا في الخارج لا يكون موصوفا بشيء في الخارج قال
وهي صيغتان افعال التعجب لها صيغتان ما افعله وافعل به كقولك ما احسنه
واحسن به وهي غير متصرفة يعني انها لا يكون منها مضارع ولا امر ولا نهي وانما
لم تتصرف لانها لما تضمنت معنى الانشاء اشبهت الحروف فامتنعت من التصرف
كذلك كعسى والظاهر انها تضمنا اللام لان اكثر التعجب مستعمل باللام نحو يا

ولله سعي على الامام دو حيد ولله دره فاذا كان اكثر التعجب باللام فالظاهر ان اللام
له وان الالفاظ التي للتعجب ولا لام فيها متضمنة لها قال ولا يبنى فعل
التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لا يبنى من الثلاثي المجرد لا يكون لونا ولا عيبا كانهم لما قصدوا المبالغة بالتعجب
اجروها فيما جرى فيه افعل التفضيل لاشتراكهما في المبالغة ولما تقدم هذه الشروط
مع عللها في باب اسم التفضيل لم نعدها واكتفى هنا ببيان اشتراكهما فيها بقوله الا
مما يبنى منه افعل التفضيل قال ويتوصل يعني اذا قصدوا التعجب في
المعاني التي تعذر بناء فعل التعجب منها توصلوا بمثل ما توصل به الى التفضيل فيها
بان بنوا افعل وافعل من فعل يصح بناؤه منه من حسن او شدة او غير ذلك على حسب غرضهم
الذي يقصدونه ثم ياتون بمصادر تلك الافعال وينصبونها على المفعول به في الصيغة
الاولى وهي صيغة ما افعله ويدخلون الباء عليها في الصيغة الثانية وهي صيغة افعل به
وانما نصبوها هنا على المفعولية وفي افعل التفضيل على التمييز لان اسم التفضيل
لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهر بخلاف فعل التعجب فانه يعمل فيهما فقالوا ما
احسن استخراجه واحسن باستخراجه وما اشد دحرجته واشدد بدحرجته وكذلك
ما اشبهه قال ولا يتصرف لا يجوز التصرف في صيغتي التعجب بتقديم
ولا تأخير فلا يقال احسن ما زيدا واحسن زيدا ما ولا بتأخير فلا يقال ما زيدا احسن وبزيد احسن
ولم يرد بقوله بتقديم تقديم معموله لانه يعلم امتناع تقدمه على ما ويلزم منه ما ذكره
تأخيره ولا بفصل واجاز المازني الفصل بالظرف ومنه قولهم ما احسن بالرجل ان
يصدق واعلم انه لم يتصرف فيهما لما تضمنه من معنى الانشاء الذي له صدر الكلام وانما
الفصل فمن راعاه راى انها كالامثال التي لا تغير فاجراها على طريقة واحدة واعلم

انه لا بد في هذا المحل من بيان معنى المثل وبيان عدم التغير فيه وبيان مشابهة
فعل التعجب للمثل اما الاولان فنعلمان مما قال جار الله العلامة في الكشاف والمثل في
اصل كلامهم بمعنى المثل وهو النظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده مثل
ولم يضربوا مثلا ولا راوه اهلا للتسيير ولا جديرا بالتداول والقبول الا قولا فيه
غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عليه وحمي من التغيير هذا كلامه وقوله ومن ثم اي من اجل
ان مثل مضربه بمورده لم يغير لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كانه المورد فلا
يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتانيثه وافراده وجمعه عند استعماله في المضرب بل يبقى على
طريقة واحدة كما انه يكون على طريقة واحدة عند استعماله في المورد ويجوز ان يكون ثم
اشارة الى قوله فيه غرابة فيكون معناه ان المثل لما كان فيه غرابة فلا يغير اذ لو غير
لربما يفوت غرابته واما مشابهة فعل التعجب للمثل فهو ان المثل مخرج عن الموضع الاصلي
الى غيره فكذلك فعل التعجب كما يحققه في اعرابه واذا ثبت ان فعل التعجب مشابه للمثل
وكما ان المثل لا يغير بل يكون على طريقة واحدة دائما فكذلك فعل التعجب لمشابهته له واما
اعراب صيغتي فعل التعجب فصل فيه صيغة ما افعله ما ابتداء نكرة فهي عند سيبويه
كان اصله شيء حسن زيدا كما تقول امر اقعده عن الخروج بمعنى ما اقعده الا امر فما بعدها
من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبرها فانما صح الابتداء بالنكرة هنا
كونه في معنى كلام هو فيه فاعل فلذلك احتاج الى ان تشبهه بامر في قولهم امر اقعده عن
الخروج ليصح الابتداء بالنكرة فان قيل اذا كان ما بمعنى شيء فهلا استعمل
شيء في موضع ما فان استعمال ما ليس بمشترك اولى قلت اجيب عنه بان ما اخف
وقال ابن يعيش لان ما اشد ابهاما لان شيئا يستعمل للقليل والمتعجب معظم للامر الذي

احسن زيدا وكانه اذا قال ما احسن زيدا جعل الاشيا المحسنه متكاملة فيه واذا
قال شي احسنه فيحصر حسنه على جهة واحدة ومذهب الاخفش ان اصلها ان يكون
ما موصولة والجملة بعدها صلة لها وخبر المبتدا محذوف كان اصله الذي حسن زيدا
شي فحذف الخبر وذهب بعضهم الى ان ما استفهامية مبتداة ما بعده الخبر كان
اصله اي شي حسن زيدا وهذه التقديرات كلها باعتبار الاصل قبل نقلها
الى التعجب لا على انها الان بهذا المعنى وانما معناها الان الانشا كما تقول
في بعت فعل ماض وفاعل نعني في الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشا فلذكر
هذا ومذهب سيبويه اظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشا الى
انشا بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم منه حذف الخبر وبخلاف مذهب من
جعل ما استفهامية فانه يلزم النقل من انشا الى انشا وهو بعيد ومذهب الاخفش
اوجه من حيث ان استعمال ما الموصولة ثابت واستعمال ما بمعنى شي مبتداة لم يثبت
وهذا بعينه جائز في مذهب من جعل ما استفهامية فان استعمال ما الاستفهامية
كثير ولكنه ضعيف من حيث ان نقل من الاستفهامية الى التعجب كما تقدم من ان النقل
من انشا الى انشا بعيد فان قيل همزة التعدية يريد مفعولا وانت اذا قلت
ما اضرب زيدا لم يرد المفعول واذا قلت ما اعلم زيدا نقص منه مفعول لانه كان
يتعدى الى مفعولين والان يتعدى الى مفعول واحد قلت اجيب عنه في شرح الهادي
بان باب التعجب باب مبالغة في المدح او الذم والمبالغة فيهما لا يكون الا بعد تكرر ذكر
الفعل منه حتى يصير كالطبيعة والغريزة فيصار في التقدير الى فعل بالضم وهذا البنا
لا يكون متعديا فنقلوه للتعجب بالهمزة فتعدى الى مفعول واحد واما احسن بزيد فاصله

بمعنى اي اخباري عند سيبويه كان اصله احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير
اي صار ذا غدة وبزيد فاعل زيدت الباء في الفاعل لما اريد النقل الى انشا التعجب
غير الى صيغة الامر اما التغير فللاشعار بتغير المعنى واما التغير الى صيغة الامر
فلان الامر انشا والتعجب ايضا انشا ولا ضمير عند سيبويه في افعل لانه يريد عنده
فاعل ولذلك لم يظهروه في التثنية والجمع والتانيث فيقال يا عمرو ان احسن بزيد ويا
هند احسن بزيد ويمتنع احسنا بزيد واحسني بزيد وليس هذا امرا للمخاطب باحسان
زيد وانما ينادونهم لاستماع كلامك فليس احسن للمخاطب حتى يكون فيه ضمير على وفق
المخاطب بل هو لزيد المذكور بعده فان قيل كيف صار المتعجب منه فاعلا في احسن
بزيد وهو في قولك ما احسن زيدا مفعول قلت اجيب عنه بانه اذا كان الهمزة في
ما احسن للتعدية يكون زيد فاعلا فهما معنى واجيب عنه في شرح الهادي بما
معناه ان يحسن زيد شي فيه من وجهه او عينه او كرمه لا خارج عنه والشي قد يحسن
جملته بحسن ما فيه فيصح ان يكون معناه حسن زيد بهذا الاعتبار فجاز ان يكون زيد
فاعلا في هذا اللفظ مفعولا في ذلك اللفظ اذ المعنى واحد وفيما ذهب اليه سيبويه
شذوذان احدهما استعمال الامر بمعنى الماضي والاخر زيادة البا في
اتمام — الفاعل وقال الامام الحديثي لسيبويه ان يقول البس الخبر صيغة الامر عند
تضمنه التعجب ولم يكن حين كان خبرا هذه الصيغة وزيادة البا في الفاعل الفاعل
لا يعد شاذا وذهب الاخفش وغيره الى ان افعل في الاصل امر لكل احد بان يجعل
زيدا كريما في قولنا اكرم بزيد وحسنا في قولنا احسن بزيد وما اشبهه ففي افعل
ضمير الفاعل لا بد منه كما في كل مثال امر هو للواحد المذكر لانه جرى مستترا للواحد

والاثنين والجماعة لانه جرى مجرى المثل فاغتفر لذلك جريه مستترا مطلقا والباء
على هذا الوجه الثاني اما زائدة في المفعول مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة واما للتعدية ومدار هذين الوجهين على ان الهمزة في افعل للتعدية
او للصيرورة فان كانت الهمزة للتعدية لا يكون الباء زائدة في المفعول وتقريره
ان يقال انه في الاصل امر من اكرمته زيدا اي جعلته كريما وكان اصل اكرم بزيد
اكرم زيدا اي اجعل زيدا كريما ثم زيدت الباء فقيل اكرم بزيد واستعمل صيغة
الامر للامر ثم نقلت الى معنى التعجب وان كانت الهمزة للصيرورة تكون الباء للتعدية
وكان اكرم بزيد من قولهم اكرم زيد اي صار ذا كرم فهمزة الهمزة للصيرورة مثلها
في اغد البعير اي صار ذا غدة ثم جي بالباء للتصيير متعديا فصير ما كان فاعلا مفعولا
بها وتقريره ان يقال كان اصله اكرم اي صار ذا كرم ثم عدى بالباء فصار الفاعل فيه
مصيرا غيره صائرا ذا كرم كما تقول قمت فيكون انت القائم ثم تقول قمت بزيد
فاتى بالباء للتعدي فصير الداخلة هي عليه هو الفاعل لذلك الفعل قبل دخولها
فصار معنى اكرم بزيد في الاصل على هذا التأويل صير زيدا صائرا ذا كرم فافاد
التصيير فيه مجي الباء للتعدي لان هذا المعنى مستفادة من باء التعدي واما كونه
صائرا ذا كذا فمستفاد من الصيغة التي هي اكرم قوله في الشرح ويحمل الفعل
ضمير الفاعل لذلك اي لصيرورة الفاعل مفعولا به لانه اذا صار الفاعل مفعولا لبقي الفعل
خاليا عن الفاعل فيستتر في الفعل ضمير للفاعل ولا يبقى الفعل بلا فاعل
افعال المدح والذم افعال المدح والذم التي بوب لها ما وضع لانشاء مدح او ذم
فليس مدحت زيدا ولا ذممته ولا شرف ولا كرم ولا حمق ولا لؤم من هذا الباب لانها

للاخبار لا للانشاء ولا مثل قولك ما احسن زيدا واحسن بزيد وعسى لانها وان كا
للانشاء لكنها ليست لانشاء مدح او ذم ولا امثال الامر من مثل مدحت وذممت
لما علمت في افعال التعجب فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون فاعلهما معرفا باللام او
مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل نعم الرجل او غلام الرجل
او نعم رجلا او نعما زيد وكذلك مثل بئس وانما فعلوا ذلك لان نعم موضوع للمدح فاعله
مدحا عاما وكون فاعله ممدوحا كذلك استبعاد لحقيقة تقتضي بان تعبر عنه تركيب
يوجب كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل اولا وفسر ثانيا فيقع في النفس منه موقع اي
وقع ليس لما وقع مفسرا اولا فان الشيء اذا ابهم ثم فسر كان اوقع في النفس من وقوعه
مفسرا من اول الامر لامرين تقدما في تعريف المضمر والفاعل اذا كان معرفا باللام يكون
مبهما فان التعريف فيه ليس بتعريف واحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف المعهود
في الذهن وهو مبهم بحسب الخارج كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك
سوق معهود في الخارج فمعناه ادخل الشيء المطابق للسوق المتصور في ذهنك
وهو وان كان معرفة بهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار الخارج لانه لم يعلم اي فرد
هو من الافراد الخارجية قال المصنف في شرح المفصل ووزانه في الابهام
والتعريف اسامة فانك اذا قلت قد قلت لنا اسامة فان اسامة هنا وان كان
معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود ومن ثم يعني ومن اجل ان تعريفه
تعريف المعهود في الذهن كتعريف اسامة توهم كثير من النحويين انه للعموم لصلوح
المعهود في الذهن للمتعدد وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر العام من حيث انه عام
بواحد وكذلك لا يثنى ولا يجمع العام عند ارادة العموم منه ولما فسر هذا المعرف

باللام بواحد وثنى وجمع دل على انه ليس للعموم والفاعل المضاف الى المعرف باللام
كقولك نعم غلام الرجل كالفاعل المعرف باللام في كونه مبهما باعتبار انه مضاف الى
المعرف بتعريف المعهود الذهني والفاعل المضمر المميز بنكرة منصوبة كذلك اى كالمعرف
باللام في الابهام لانهم لما جوزوا نعم لواحد في الذهن من الجنس يعني في صورة كون فاعله
معرفا باللام جوزوا نعم لممدوح معهود في الذهن فاضمروا ذكر الممدوح لذلك اى لحصول
الابهام بالمضمر كما حصل بذى اللام وتقريره انه لما لم يجب ان يكون نعم منسوبا الى
متعقل في الذهن ليحصل منه ابهام في فاعله والتعبير عن ذلك المتعقل في الذهن يجوز
ان يكون بالمعرف باللام الذهني ويجوز ان يكون بالضمير العائد اليه لان الغرض
وهو ابهام الفاعل حاصل سواء عبر عنه بذى اللام او بالضمير اما حصول الابهام عند
التعبير عنه بذى اللام فلما علمت واما حصوله عند التعبير عنه بالضمير فلان الضمير
لا يكون عائدا على امر ملفوظ وانما يكون عائدا على امر في الذهن وهو مبهم قطعا وقد
مر في المضمر تمام تحقيق هذه الابحاث ولما كان الغرض حاصلا من اضمار الفاعل اضمر
الفاعل ثم فسروه اما باسم جنس لما قصدوا اضماره واحده واما بما بمعنى شيئا وهو راجع
الى ذلك يعني تفسير الضمير بما بمعنى شئ راجع الى تفسيره باسم جنس لان شيئا فرد من
افراد اسم الجنس قال ابن المالك يمتنع ان يكون ما تمييزا في هذا الباب لانها
مساوية للمضمر في الابهام فلا تميزه لان التمييز لبيان جنس المميز عنه واجاب عنه
الامام الحديثى بان ما ليس مساويا للمضمر لان المراد به شئ له عظم كثير كما ذكر ابن يعيش
في ما احسنه مثال تفسيره بما قوله تعالى فنعما هي وهي عائد الى الصدقات او
الى الابداء وهذا هو الظاهر بدليل قوله وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم فذكر

المضمر العائد على الاخفاء ولو قصد الصدقات لقال هى وانث الضمير وان كان
عائدا الى الابداء لانه على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ويجوز اعطاء
الناس حق المضاف المحذوف في الاعراب وغيره والتقدير فنعما ابداؤها وقوله
في الشرح قوله تعالى بئسما اشتروا به تقديره ان يقال بئسما بما وقد يجوز فيه ان يكون
فاعله مضمرا مميزا بما ويجوز ان يكون فاعله ما على ان يكون ما موصولة وجاز ان يكون
نعم ما الموصولة فاعله لتبين لما فيها من الابهام كما في المعرف باللام وعلى التقديرين
مخصوصه اما محذوف واما مذكور مثال المحذوف قوله تعالى ولبئس ما شروا به انفسهم
فان المخصوص فيه محذوف تقديره ولبئس ما شروا به انفسهم ذلك حذف ذكره وهو المخصوص
ومثال المذكور قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا فان المخصوص فيه ان يكفروا
وهو مذكور وبعد ذلك يعني بعد الفاعل المذكور يجئ اسم مرفوع يقال له المخصوص
بالمدح او الذم وفي اعرابه وجهان احدهما ان يكون مبتدأ ما قبله خبره كان الاصل
زيد نعم الرجل واستغنى عن العائد الى المبتدأ لما ذكر ظاهرا كقوله لا ارى الموت
يسبق الموت شئ فانه استغنى فيه عن الظاهر بالمضمر لانه في معنى يسبقه شئ وانما
اعيد الظاهر لان القصد به تعظيم والظاهر ابلغ في الدلالة عليه فان قيل يلزم ان لا
يكون للذهني ح لكنه قائل بانه للذهني اجيب بانه بعد التقدم يكون للذهني
مع بقاء الربط وهذا خير من قول من قال انما استغنى عن العائد لما في الفاعل
من معنى العموم لما تقدم من ان جعله للعموم غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد
صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل
المذكور فجعله للعموم غلط فثبت انه كان في الاصل زيد نعم الرجل على انه مبتدأ وخبر

ثم عبر بالتقدم والتاخير لتحصيل الابهام والتفسير المتقدم ذكرهما قال المصنف
في شرح المفصل بانهم زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتدا في الاصل ونعم
الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يقوم مقامه ومهما
لم تقدر هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه والجواب ان هذه الشبهة
لا تعارض الامور القطعية وما ذكرناه مقطوع به وايضا فما ذكرتموه انما هو احد الاحتمالين
في الاعراب فان تعذر احدهما تعين الاخر وما ذكرناه متعين وايضا الضمير مقدر
وجوده لا على المخصوص فانا متفقون على صحة نعم رجلا زيد وزيد يحتمل ان يكون
مبتدا كما زعمتم وخبره نعم ولا يصح ان يقال الضمير عايد على زيد لانه يجب ان لا يكون عايدا
على متقدم اذ لو عاد على زيد المتقدم لفظا تقديرا لوجب مطابقة الضمير له في الافراد
والتثنية والجمع لكنه لا يطابق اذ يصح نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون
وايضا لو عاد الضمير بتقدير وجوده على المخصوص لفوت الابهام الذي هو مقصود
في عرض الباب لا يقال ان الضمير في الاصل كان عايدا على المخصوص ولما نقل الى معنى
الانشا جعل الضمير مبهما فسر فحينئذ لا بعد ان يقال ان الضمير في نعم رجلين الزيدان
ونعم رجالا الزيدون كان مطابقا للاصل وبعد نقله الى الانشاء اسقطت المطابقة
فلا يلزم علينا ما قلتم لو كان الضمير عايدا على المخصوص لفات الابهام وكذا لا يرد
علينا نعم رجلين الزيدان لانا نقول انا لا نسلم ان الاصل كان كذلك ثم غيروا غاية
الكلام في مدلوله في حال استعماله للانشا ثم قال ما معناه التحقيق في جواب
شبهتهم امران احدهما ان الرجل هو بعينه زيد المذكور اخرا فالاصل ان يكون موضع
الرجل ضمير عايد على زيد فاستعمل الرجل تارة على زيد مضمرا كما في قولهم رجلا زيد وتارة

مظهرا كما في قولهم نعم الرجل زيد وحصل الابهام بتاخر المفسر عنه والاخر انه اذا
قصد به مفعول ذهني كان كاسم الفاعل في المعنى من حيث انه يطابق كل فرد خارجي
فالمطابقة كالاستغراق كما ان الحقيقة الذهنية صالحة لكل فرد خارجي فيصلح
لان يجعل راجعا له لان كل فرد خارجي مندرج تحته في المعنى فان قصدوا بقولهم
اسم جنس هذا المعنى فهو مسلم وان قصدوا تحقيق وضعه للحمل على المفصل فهو
مردود كما تقدم والوجه الثاني في اعراب المخصوص ان يكون خبر مبتدا محذوف
كانه لما قيل نعم الرجل سيل عن تفسيره فقيل هو زيد ثم حذف المبتدا فصار الكلام
بمعنى انشا مدح عام لزيد يجري بعد ذكره مجرى الجملة الواحدة فالوجه الاول الاصل
فيه كلام واحد والوجه الثاني الاصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد ورجح
المصنف في شرح المفصل الوجه الثاني بانه ليس في الوجه الثاني مما هو خلاف
الوجه م — الاصل الا حذف المبتدا وهو شايع كثير واما الاول فان فيه تقديم الخبر الذي هو
فعل المبتدا وخلو الخبر الذي هو جملة عن عايد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر
وهو شاذ وبان الابهام والتفسير على الوجه الثاني تحقيقي وعلى الاول تقديري
قال وشرط المخصوص شرطه ان يكون مطابقا للفاعل في افراده وتثنيته
وجمعه وتذكيره وتانيثه لان المخصوص في المعنى تفسير للفاعل فيجب مطابقته له فتقول
نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند
قال وبئس مثل اورد قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا اعتراضا
لعيس لانه قد يتوهم ان الذين نفسه هو المخصوص باللام ولا يطابق الفاعل وهو
قوله نعم مثل القوم لان الذين كذبوا ليسوا مثل القوم فان مثل القوم مفرد والذين

كذبوا جمع والجمع لا يكون المفرد واجاب عنه بانه منا ما [؟] وقد تاول على وجهين
احدهما ان يكون المضاف محذوفا كان اصله بئس مثل القوم الذين كذبوا فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه وهو الذين كذبوا مقامه فطابق المخصوص الفاعل لانهما
جميعا مفردان على التاويل والثاني ان يكون الذين كذبوا صفة للقوم ويقدر مخصوص
بعد كذبوا كانه قيل بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **قال** وقد يحذف المخصوص
يريد انه قد يقوم قرينة يتبين بها معنى المخصوص بالمدح او الذم فيحذف اللفظ الدال
عليه اختصارا كقوله تعالى نعم العبد لانه قد علم من سياق الآية ان تفسيره ايوب وكانه
قيل نعم العبد ايوب او نعم العبد هو وهو ضمير ايوب وهو المقدر على الوجه الثاني من
اعراب المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو هو وليس ذلك من نحو انا انا وشعري شعري
وانما ذلك من نحو زيد اخوك الا ترى ان الضمير الاول في قولك هو هو يعود على العبد الموضوع
مدحا والضمير الثاني المخصوص بالمدح يعود على ايوب فكانك قلت العبد المذكور ايوب
فظهر انه من نحو قولك زيد اخوك ومما حذف منه المخصوص قوله نعم الماهدون لانه قد علم
من سياق الآية ان المعنى فنعم الماهدون نحن **قال** وساء من افعال الذم
ساء يستعمل ساء استعمال بئس وان كانت تقع في الاخبار كقولك ساء في ذلك
وهو نقيض سرني وقد جاء قوله تعالى ساء مثلا القوم على انها بمعنى بئس وقدر مضاف
محذوف ليطابق المخصوص الفاعل فقيل التقدير ساء مثلا مثل القوم كاحد
الوجهين في بئس مثل القوم **قال** ومنها حبذا يعني من الافعال التي
لانشاء المدح حبذا ولذلك عاملوه معاملة نعم في كونهم جعلوا فاعله مبهما ثم فسروه
بالمخصوص على نحو ما فعلوا في قولهم نعم الرجل زيد وانما فعلها لما اختصت من احكام

المخالفة منها عدم المطابقة بين المخصوص والفاعل ومنها ان فاعلها لا يكون الا
لفظ ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلها على ما تقدم وانما خصوا اسم الاشارة لانه
من الاسماء المبهمة والغرض الابهام فكان مناسبا للمعنى المقصود واختص من
اسماء الاشارة ذا دون اخواتها لانها للفظ السابق لانه مذكر مفرد والمذكر
المفرد هو السابق وما عداه فرع عليه وانما اضمروا في باب نعم وبئس دون حبذا لان
نعم وبئس كثرتا فاستعمل فيهما ما هو اخصر لوجوب الاستتار ولاجل الاختصار
التزموا الافراد حتى لا يودي الى زيادة لفظ عند الابراز بخلاف حبذا فانه لم
يكثر فاغتفروا فيها التلفظ بذا مع كونهم وفوا باصل المعنى في الابهام والتفسير
وذا في حبذا وان كانت من الفاظ الاشارة لم يرد بها مشار اليه بعينه في الحا
وانما اريد بها مشار اليه في الذهن يعني انها عبارة عن الحاضر في الذهن على
وجه التعظيم والمحبة في القلوب كما قيل في الرجل في قولهم نعم الرجل ولا يغير
ذا عن هذا اللفظ الذي هو للمفرد المذكر وان كان الممدوح مذكرا مثنى او مجموعا
او مذكرا او مؤنثا كانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم في انه لا يختلف باختلاف
احوال الممدوح وشبهه بالمضمر في نعم رجلا زيدا قوى منه بالظاهر في نعم الرجل
زيد لزيادة ابهامه ولانه لم يكن اسما ظاهرا ومطابقة الرجل في نعم الرجل زيد
للمخصوص واجب ولم يجب في نعم رجلا زيد وحبذا زيد ليحصل الفرق بين الاسم المظهر
وغيره في المطابقة ولم يعكس لانهم حملوا الظاهر على غيره في المطابقة مرة واعراب
المخصوص بالمدح في حبذا كاعراب المخصوص في نعم فيجوز اذا قيل حبذا زيد ان يكون
زيد مبتدأ وحبذا خبرا مقدما وان يكون زيد خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل حبذا

سئل من هو وقيل زيد اى هو زيد فحذف هو قال ويجوز الاتيان قبل المخصوص
او بعده في صورة حبذا بالحال او التمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث جائز كقولك حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا
زيد وحبذا زيد راكبا وانما لم يلتزموا التمييز في حبذا والتزموا في نعم اذا كان الفاعل
مضمرا مع ان الفاعل فيهما جميعا عبارة عن امر ذهني لامرين احدهما ان الفاعل في
حبذا لفظ يخصه والفاعل في نعم مستتر لا لفظ له فجعل لغير الملفوظ به على
الملفوظ به مزية في البيان والثاني انهم لو لم يميزوا في نعم لالتبس الفاعل بالمخصوص
بالمدح في كثير من مواضع وذلك في نعم رجلا السلطان فلو ذهبت تحذف رجلا لم يدر ان مثلهم
هل السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف او مذكور والفاعل مضمر والسلطان
هو المخصوص بالمدح بخلاف حبذا فان لفظ ذا يرشد الى انه الفاعل وانما قال
لا لبس في كثير من المواضع لان الالتباس لا يحصل في جميع المواضع عند عدم ذكر
التمييز فانه لا التباس في مثل نعم رجلا زيد لو حذف وقيل نعم زيد اذ الفاعل في
باب نعم لا يكون علما ومن مواضع الالتباس مثل قولك نعم رجلا غلام السلطان
واما مجيء الحال فواضح من حيث انه لا يكون الا في موضع يتحقق فيه فاعل او مفعول
يتحقق الحال في حبذا واضح ومعنى الحالية فيه ان قربه من القلوب في هذه الحالة فالتقييد
لا يكون للانشاء قال الحرف ما دل على معنى في غيره قد تقدم ان وضع الكلمة
لافادة معناها الافرادي على ضربين احدهما ان يوضع الكلمة دالة على معناها
بنفسها بمعنى ان دلالتها على معناها لا يتوقف على متعلق لها وذلك هو الاسم والفعل
فان تعرض لاحد الازمنة فهو فعل والا فهو اسم والثاني ما يكون دلالتها على معناها

بن
عن اعتبار الوضع وذلك هو المسمى بالحرف وهو معنى قولهم
ما دل على معنى في غيره وذلك الغير هو متعلقه واعلم ان المصنف لم يذكر هذا
التقدير فيما تقدم من شرح الكافية وانما ذكره في امالي الكافية والمفهوم مما ذكره
هنا ان ضمير نفسه في حد الاسم والفعل وضمير غيره في حد الحرف عائد الى ما واختار
في شرح المفصل عوده الى معنى ونحن قدمنا جميع ذلك في اوائل الكتاب وانما
قيد المعنى بالافرادي لان المعنى التركيبي كالفاعلية والمفعولية مثلا في الاسم
قد يتوقف دلالته عليه على متعلق هو الفعل واما المعنى الافرادي فلم يتوقف الدلالة
عليه على ذكر المتعلق الا في الحرف قال ومن ثم احتاج قد علمت ان معنى
٣٣٧ ما دل على معنى في غيره هو ان دلالته باعتبار الوضع يتوقف على متعلقه فقوله
لفظ ثم اشارة الى معنى ما دل على معنى في غيره يعني ومن اجل ان دلالة الحرف
باعتبار الوضع يتوقف على متعلقه لم يكن بد من ذكر ذلك المتعلق وذلك المتعلق اما
اسم نحو ان زيدا قائم واما فعل نحو قد قام زيد واذا لم يكن بد من ذكر ذلك المتعلق
الذي هو الاسم والفعل فلا يستقل جزءا الا باسم او فعل فاذا لم يستقل جزءا
الا باسم او فعل فيكون محتاجا في جزئيته للكلام الى اسم او فعل
حروف الجر قال المصنف في شرح المفصل ما معناه سميت باعتبار معناها
كما قيل حروف النفي وحروف الاستفهام فسميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى الاسماء فيكون المراد من الجر المصدر ووجه اخر وهو ان يكون المراد من الجر
نفس الاعراب وكانها اضيفت الى الاعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف
النصب وحروف الجزم وكلها اشتركت في انها وضعت للافضاء بفعل او معناه

أو شبهه الى ما يليه قال المصنف في امالي المفصل والمسائل المتفرقة
معنى تعدى اى توصل ولما كانت هذه الحروف لهذا المعنى لم يكن بد من فعل او ما هو
في معنى فعل يوصل معناه الى ما بعدها فلذلك احتاجت الى متعلق فالذي وصل
معناه هو الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى السير
الى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف
او ما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا الحرف معناه فهي عبارات عن
معنى واحد ومن ثم احتاج الظرف الى متعلق من حيث كان مقدرا بحرف الجر وكذلك
كل اسم مقدر بحرف الجر فانه لا بد له من ذلك لما ذكرناه مثال الفعل مررت بزيد ومثال
شبه الفعل مررت بزيد حسن ومثال معنى الفعل نحو قولك زيد في الدار لاكرا[مك]
وهذا في الدار ابوك فالعامل في لاكرامك ما في قولك في الدار من معنى الاستقرار
والعامل في قولك في الدار ما في هذا من معنى الاشارة على ذلك اي معنى الفعل
الذي في المثالين في مدخول الجار على نحو عمله في الظرف والحال في مثل قولك زيد
في الدار يوما وزيد في الدار قائما وقول المصنف عامل في الجار فيه تسامح
اذ العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في الجار قال الامام الحديثي
الجار والمجرور اذا صارا عوضا عن عاملهما حكم على محلهما بالاعراب هو اعرابه
فقال محل من الكرام في مررت برجل من الكرام جر وفي زيد من الكرام رفع اذا ما
لم يصيرا عوضا فالظاهر ان محل المجرور نصب كما نصب ما تعلق به متعد كما تقول
بدل مررت بزيد جزت زيدا وان الجار يصير جزءا للفعل كما لو عدي بالهمزة نحو اذهبت
زيدا ولذلك نصب معطوفه وصفته ويجوز ان يجعل محلهما النصب والجار جزء من المجرور

وابن سيبويه سادة اكثرهم قال وهي من والى العشرة الاول من حروف الجر
التي عددها لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة
التي تلي الخمسة تكون حرفا وفعلا فان قيل قد عد قوم على اسما وفعلا وحرفا
فلم لم تعد كذلك فالجواب انه انما قصد الى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ
والمعنى الاصلي يعني انما يعد الاسم اذا كان موافقا للحرف في اللفظ والمعنى الاصلي
وكذلك انما يعد الفعل بهذا الشرط والا اي وان لم يعتبر هذا الشرط بل اكتفي بمجرد الصورة
لكان ينبغي ان تعد في العشرة الاول اللام ومن حرفا وفعلا لان اللام امر من ولي يلي
ومن امر من مان يمين وكذلك ينبغي ان يعد الى حرفا واسما في قولك الى زيد بمعنى نعمة زيد
لكنهم لما اعتبروا الشرط المذكور لم يعدوا اللام فعلا وحرفا لمخالفة اللام الفعلية
للحرفية لفظا ومعنى اما لفظا فلان اللام الفعلية عين الفعل واما معنى فظاهر
ولم يعدوا ايضا من فعلا وحرفا لان من التي هي فعل فاء الفعل ولامه بخلاف التي هي
حرف فخالفها لفظا ومعنى ولم يعدوا ايضا الى حرفا واسما لان الى التي هي اسم
اصل الفها ياء وكذلك لم يعدوا على فعلا وحرفا لان على التي للفعل اصل الفها
عن واو والتي للحرف لا اصل لالفها فافترقا فان قيل فيلزمكم على الجواب الذي
ذكرت ان لا تعد حاشا وعدا وخلا فعلا لان الفها اذا كانت فعلا منقلبة
واذا كانت حرفا غير منقلبة وقد جعلت انقلاب الالف مانعا عن العد في على
فليكن ايضا مانعا في حاشا وعدا وخلا فالجواب انا لم نعد حاشا
في مثل قولك حاشيته ولا عدا وخلا في مثل قولك عدوت وخلوت يعني لم نعد حاشا
وعدا وخلا التي هي افعال متصرفة لان انقلاب الفها مانع عن عدها بل انما عددنا

حاشا وعدا وخلا الواقعة المستعملة للاستثناء و
الافعال ولذلك لا يجيء لها مضارع ولا تسند الى متكلم ولا حاجب ...
فلم يجعل لها اصل واذا كان الاسم اذا اشبه الحرف نحو اذا ومتى لم يكن له
اصل فالفعل اذا اشبه الحرف اولى واجدر بان لا يكون له اصل ووجه الاجدرية
ان الفعل ابعد من الحرف من الاسم لانه لا يسند اليه كما لا يسند الى الحرف
من للابتداء قدم من حروف الجر لانها تكون الاحرف وهي العشرة الاول لان تقديم
ما الكثير اولى واجدر فمنها من وهي تكون للابتداء الغاية كقولك سرت
من البصرة ومعنى ابتداء الغاية اي المحل الذي ابتدئ فيه ذلك الفعل المتعلقة
هي به والغاية هي الانتهاء فقالوا ابتداء الغاية اي ابتداء النهاية التي وصل
بالفعل اليها ونحوها ما التي يصلح قبالتها الى لفظا او تقديرا كقولك سرت
من البصرة الى بغداد وقد يجيء في بعض المواضع مستبعدا فيها الانتهاء
كقولك زيد افضل من عمرو واعوذ بالله من الشيطان الرجيم واشباهها والمعنى
اخذ في ابتداء الافضلية من هذا المذكور فاذا اخذ في الابتداء منه فله منتهى
وكذلك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان معناه ابتدأت بالاستعاذة من هذا
المستعاذ منه فهو اول باعتبار ابتداء هذا الفعل وانما استبعد تقدير الانتهاء
لانه غير مقصود للمتكلم ولو وقع غرضه بالمبتدأ منه او نقول كما قال في شرح المفصل
واما اليه من انه انما استبعد لكونه لا يفهم فيه منتهى معين لعدم القصد اليه
لان المعنى لا يقتضي الا المبتدأ منه ويكون للتبيين ويعرف بان يجعل مكانها
الذي فيستقيم المعنى كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان المعنى فاجتنبوا الرجس

الذي هو وثن ويكون للتبعيض ويعرف بان يجعل مكانها بعض فيستقيم المعنى كقولك
اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم فان قيل يصح ان يجعل في هذا المثال
الذي مكان من بان يقال اخذت الذي هو درهم فيكون من فيه للتبيين قلت التبعيض
مستلزم للتبيين فبهذا الاعتبار يصح ان يجعل الذي مكان من في التبعيض ولا يلزم
منه ان للتبيين لوجوب المطابقة في الذي للتبيين ولا مطابقة في الذي للتبعيض
بيانه بما ذكره المصنف في امالي المسائل المتفرقة وهو ان يقال الفرق بين التبيين
والتبعيض ان التبعيض ان يكون ما قبل من بعضا لما بعدها والتبيين يجب ان يكون
مطابقا ولذلك كان التبعيض مستلزما للتبيين لانه اذا كان جنسا لكان فيه
تبيينه ولا يكون في التبيين تبعيض لان شرطه المطابقة كقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان فالرجس ههنا ليس بعضا للاوثان وانما اريد به الاوثان فكان
مطابقا في قصد المتكلم والرجس وان كان يصح ان يطلق على اعم من الاوثان فيصح
اطلاقه على الاوثان ولذلك فسرها ولا يستقيم ان يكون ههنا للتبعيض لان الاعم
لا يكون بعضا للاخص المطابق والا يكون بعضا المطابقة ويكون زائدة في غير الموجب
اما في النفي كقولك ما جاءني من احد واما في الاستفهام كقولك هل جاءك من احد ويعرف
بانها لو حذفت لبقي اصل المعنى على حاله وانما قال اصل المعنى لانه لا يخفى ان المعنى
الذي زيدت لاجله لا يبقى وخالف الاخفش والكوفيون وقالوا بجواز زيادتها في
الموجب واستدلوا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وبقولهم قد كان من مطر فان من
في المثالين زائدة والمعنى يغفر لكم ذنوبكم وقد كان مطر وهذان المثالان ليسا بواضحين
في المراد اما قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فانه يجوز ان يكون من فيه للتبعيض والمعنى يغفر

يكون م

٣٩

بكم بعض ذنوبكم فان قيل الا يجوز ان يكون من في الاية للتبعيض والا لتناقض قوله تعالى
ان الله يغفر الذنوب جميعا قلنا انما يلزم التناقض لو كان الاتيان خطابين لهذه الامة
وكان قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطابا عاما لجميع هذه الامة لكن هذا غير لازم
لجواز ان يكون قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا مخصوصا ببعض هذه الامة ولا بعد
في ذلك لجواز ان يغفر بعض الذنوب لقوم من هذه الامة وجميعها لقوم اخرين من هذه الامة
ولو سلمنا ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا عام لجميع هذه الامة فلا يلزم ايضا تناقض
وانما يلزم لو كان قوله تعالى يغفر لكم بعض ذنوبكم خطابا لهذه الامة لكنه ليس خطابا لهذه
الامة بل هو خطاب لامة نوح واما قولهم قد كان من مطر فيحتمل ان يكون المعنى قد
كان شئ من مطر فيكون من اما للتبعيض واما للتبيين فلا يلزم هذا الاصل مع هذه
المحتملات **قال** المصنف في شرح المفصل من استقرى كلام العرب ادنى
استقراء علم انتفاء صحة مات من رجل وضرب من رجل وشبهه فان قيل فقد ثبت
قولهم قد كان من مطر ومعناه كان مطر فوجب عن ذلك بان قيل هو على الحكاية
كان قائلا قال هل كان من مطر فاجيب بقوله قد كان من مطر واسد من ذلك انه على معنى
التبعيض كقولك اخذت من الدراهم كانك قلت قد كان شئ من المطر ولا بعد في ذلك
لحذف الموصوف واقامة الصفة مقامه كقوله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون
منه اي ثمر تتخذون منه **قال** والى للانتهاء فقد جاءت الى وما بعدها داخل
في الحكم فيما قبلها وجاءت وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم بالاشتراك ومنهم من حكم بظهور
الدخول ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول وقيل ان كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها
لم يدخل وان كان من جنسه دخل والمذهب انها ظاهرة في الانتهاء فلا يدخل ما بعدها

فيما قبلها الا مجازا فان قيل غسل المرافق والكعبين واجب وذلك انما فهم
من ظاهر قوله تعالى وايديكم الى المرافق وارجلكم الى الكعبين فيكون ظاهر الاية دالا على
الدخول اجيب بان غسل المرافق والكعبين على القول بالوجوب لم يوجد ولم يفهم
من الاية وانما اخذ وفهم من بيانه عليه فالاية لم تدل عليه بظاهرها بل بالقرينة
وهو بيانه عليه السلام وتقع قيل انها بمعنى مع ومنه قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم قال جار الله في المفصل كونها بمعنى المصاحبة في قوله عز وجل
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم راجع الى معنى الانتهاء قال تلميذه ابن الحاجب
في شرح المفصل التقدير في الاية مضمومة الى اموالكم او على تضمين تاكلوا معنى
تضموا وهذا رد على من يقول انها بمعنى مع في قوله تعالى من انصاري الى الله اي من ينضم
في نصرتي الى الله **قال** وحتى كذلك حتى مثل الى بمعنى انها ايضا للانتهاء
الا انها ظاهرة في ان ما بعدها يدخل في ما قبلها كقولك اكلت السمكة حتى راسها
ونمت البارحة حتى الصباح والمعنى اكل الراس ونوم الصباح وتختص بالظاهر
وهو الذي يدل على امتناعها انها مستعملة كثيرا كاستعمال الى ولو كان ذلك
جائزا لوقع ولو وقع لنقل مع توفر وكثرة المستقرين والناقلين وحكم بترك استعماله
انها لو دخلت على المضمر لقيل حتاه لا تثبتوا مع المضمر الفا فيما عدا الف
امالة الى اليا كقولك عليه واليه ولديه وذلك لان الف لا اصل لها وذلك
كل الف آخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها ياء خالفوا القاعدة
الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة لاستغنائهم عنها بالى هذا جميع ما
في شرح الكافية وشرح المفصل واعرض المصنف في شرح المفصل عن هذا

الدليل عامعناه ان هذا التعليل الذي ذكره في امتناع دخول حتى على المضمر للاستغنا
بالى ظاهر اذا قلنا ان الى بمعنى حتى في دخول ما بعدها فيما قبلها واما اذا قلنا ان الى
مشترك في الدخول وعدم الدخول كان ظهور هذا التعليل دون ذكره فهو على الاول اظهر منه
على الثاني وعلى الثاني اظهر منه على الثالث فالتعليل شي واحد لكن يختلف ظهوره بحسب
التقادير ثم اجاب عنه بانه لما صح استعمال الى بمعنى حتى على كل تقدير من التقادير الثلثه
وهو كون الى للحتى وكونها مشتركه وكونها مخالفه لحتى في الظهور استغني بالى عن حتى ولم
ينظر الى ظهور كونها بمعنى حتى وعدم الظهور واجاز المبرد دخول حتى في المضمر وحجته انه
حرف كالى تدخل على المضمر مثلها والجواب ما قدمناه من انه لم يوجد في كلام العرب
ومن حكمه ترك استعمالهم وقال المصنف وفي للظرفيه الظرفيه ان يكون الشي مقر العرض محيطا به
مشغولا بما حل فيه اما في كله كقولك المال في الكيس والحمرة في الدم واما في بعضه كقولنا
زيد في دمشق ويكون في بمعنى على قليلا ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اورد
جار الله في المفصل الى انها في الايه على بابها وانما قصد المبالغه في الاستقرار فاستعمل
حرف الظرفيه وقال المصنف في شرح المفصل وانما حكم بانها بمعنى على لما في الكلام
من معنى الاستعلا والموضع صالح لهما على حسب ما يقصده المتكلم من معنى الظرفيه او الاستعلا
وكذلك ما كان مثله تقول في الارض وجلس على الارض ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
وقال فاذا استويت انت ومن معك على الفلك واما نحو جلست في الدار فهذا موضع في دون
على والذي يميز بين موقعيهما ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء او ما نزل منزلته فهو موضع
في وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفيه فهو موضع على وكل ما كان فيه
معنى الاستقرار ومعنى الاستعلاء فهو صالح لكل واحد منهما فلذلك حمل صاحب الكتاب

واذا قلنا ان الى بمعنى الحتى من حيث ان حتى ظاهر في الدخول والى ظاهر في عدم الدخول كان ظهور هذا التعليل دون ذكره

جلس

نوا في جذوع النخل على بابها في الظرفيه ولم تعد تقول من قال انها بمعنى على وقد سر وجه القول
ونقل المصنف في امالي القران ان قيل لم جا بعلى في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون
ولم القياس والاستعمال يقتضي في اما القياس فلانه بمعنى الظرفيه تقول في الدار واما الاستعمال
فلقوله قلنا احمل فيها واسلك فيها فالجواب ان على في هذا الموضع اوضح من حيث المعنى
مما ذكر فيه في ما يكون باطن الفلك وهو الاكثر فيلبس وكان في احسن لتحقق معنى الظرفيه وبعد
معنى على لان المذكور محمولا عنه الازواج كلها وكان اكثرها في باطن الفلك واعلى السفن
مخصوص بالادميين على ما هو العادة فلما خصوا في قوله وعليها وعلى الفلك تحملون كان
اوضح وفي هذا الموضع لم يرد ذكر المعنى من الازواج وانما اريد المخاطبون خاصه وليسوا في
العاده في باطن الفلك وانما يكون على ظاهرها فاتى بما على معنى الاستعلا وسهلها على
هذا المعنى وهذا احسن من قول انما اتي بعلى لتقدم على في قوله عليها لما بين الفلك وبين
الانعام مشاكله الحمل ولما اتى بعلى في حمل الانعام اتى بعلى في الاخر لان هذا مراعاة امر لفظي
وما تقدم امر معنوي ولانه يعنيه بعض المحال فقد من وجه آخر لان تكرير الحرف بالمعنى
الواحد ليس من باب المجانسه ولا البديع فلا يحسن ان يخالف الاصل لاجله فان قيل
لو استعمل ما ذكرتموه في استحسان على لكانت على احسن في قوله انا حملنا ذريتهم في الفلك
المشحون فعدم بقي فدل على ان ما ذكرتم من تقدم على هو السبب فالجواب عنه من وجهين
احدهما ان المراد التنبيه على ذكر المعنى المذكور في قوله احمل الكلام فيها فاختصر الكلام
للعلم به فجرى الامر فيه على ذكر الجزي فلذلك جي بفي الثاني ان يكون ذكر الامر اللفظي
مرجحا للاتيان بعلى لا على انه مستعمل في السببيه فيكون تخ المعنى المذكور هو المصحح
لجواز على وعلى مرجح لاحد الجائزين ولا يلزم من كونها مرجحه ان تكون سببا مستقلا واما

كعولكم

مراعاة

قوله فاذا استويت انت ومن معك على الفلك وانما اتى فيه لعلو لما في الاستواء من معنى
الاستعلاء الا ترى الى قوله تعالى ثم استوى على العرش وقوله اذا استوى بشر على الفلك
واما قوله اركبوا فيها وركبا في السفينة وقوله فاذا ركبوا في الفلك فلما قصد في معنى الركوب
من معنى الثبوت كقوله ولاصلبنكم في جذوع النخل واذا استعملت في الصلب لقصد
معنى الثبوت فاستعمالها في الركوب اجدر قال والباء الباء يكون للالصاق
كقولك مررت بزيد اي التصق مروري بالمكان الذي يلابسه زيد ويكون للاستعانة
كقولك كتبت بالقلم ويكون للمصاحبة كقولك اشتري الفرس بسرجه ولجامه ويكون للمقابلة
كقولك بعت هذا بهذا ويكون للتعدية خرجت بزيد واعلم ان التعدية هي ان تضمن
الفعل معنى التصيير بادخال الهمزة او التضعيف في الفعل او بادخال الفا في فاعل
الفعل وهذا هو المراد من التعدية فيما نحن فيه ويطلق التعدية على معنى اخر اعم من هذا
وهو تعلق العامل الى معموله بواسطة حرف الجر والتعدية بهذا المعنى متحققة في جميع
موارد حرف الجر ويكون للظرفية كقولك طبت به وجلست بالمسجد ويكون زائدة وذلك على
قسمين الاول قياسي وذلك في الخبر الذي في النفي والاستفهام كقولك هل زيد بقائم وما
زيد بقائم والثاني سماعي وذلك في غير ما ذكرنا كقولهم في حسبك زيد والقى بيده بحسبك
زيد والقى بيده قال واللام اللام يكون للاختصاص كقولك جاءني اخ له
وغلام له ويكون للتعليل كقولك جئتك للسمن واللبن ولاكرام الوالدين ويكون بمعنى
عن في مثل قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان واراد باللام الذي في مثل
قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا ما ذكره ابن المالك وهو اللام الداخلة اسم
من غاب عنك حقيقة او حكما من قائل قول يتعلق به واختلفوا في هذه اللام فقال

منه ان المرفوع هنا لم يرد به مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما اريد به
في الاصطلاح ما جعل لقبا للمعنى المخصوص الطارئ على الاسم ولا يخفى ان
المرفوع ليس مشتقا من الرفع بهذا الاعتبار فيندفع السؤال ووجه اخر في
الجواب وقد اجاب به المصنف في امالي الكافية عن الايراد على حد المفعول به
تقريره ان المرفوع لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد
به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص من الاسم وهو الاسم الحاصل فيه
الاعراب المخصوص فقصد تعريف ذلك النوع لا باعتبار اصل الاشتقاق في
لفظ مرفوع في الاصل وعدمه كما لو سميت ولدا بحسن وجعلته علما فيه فان
معنى الاشتقاق غير مراد بعد صيرورته علما وان كان قبل ذلك مرادا ولا يضر
كون الواضع قصد الى تسميته بحسن لوجود حسن حصل في المسمى فان
ذلك في بعض الاسماء سبب لتخصيصه بذلك الاسم لا ان معنى الاشتقاق
باق فيه بعد صيرورته علما الا ترى انك تفهم مدلوله مع قطع النظر عن الحسن
ولذلك تفهم مدلوله من لا تفهم مدلول حسن باعتبار الاشتقاق واذا كان كذلك
فلا فرق بين ان يعرف بما هو مشتق منه او بغيره قال فمنه
الفاعل اي من الذي اشتمل على علم الفاعلية هو الفاعل والفاعل ما ذكره
قوله ما اسند اليه يدخل فيه الفاعل وغيره وقوله او شبهه ليدخل فيه
نحو زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل بالاتفاق فلو اقتصر على قوله الفعل لخرج عن هذا
التعريف ابوه في مثل قولنا زيد قائم ابوه فزاد قوله او شبهه فدخل فيه مثل
ما ذكرنا وقوله وقدم عليه ليخرج عنه نحو قولك زيد قام فانه يوهم ان زيدا هو المسند

اليه

قام فيظن انه داخل وليس هو فاعلا وانما هو مبتدا ، وذهب المصنف في شرحه
وغيره الى انه لا يحتاج الى هذا القيد قايلا ما حصله ان زيد لم يسند اليه قام
اسند الى ضمير فيه وهو ضمير جميعا مسندان الى زيد الا انه اتفق ان الضمير
هو زيد فتوهم انه وارد وليس وارد لان هذه دلالة عقلية ونحن انما اي حدنا باعتبار الدلالة
اللغوية فان قلت ما ذكره في شرح المفصل وغيره ... اذ لا يجوز ان يراد قيد لدفع
الايهام الجاهل بل دفع الايهام بان بين جهة عدم وروده اجيب بان الفاعل
وان كان لازم التاخير عن فعله قد نظر المبتدي جواز تقديمه عليه فلا بد من بيان
تاخره في التعريف قوله على جهة قيامه به اي قيام المسند من الفعل او شبهه بما
اسند اليه احتراز من مفعول ما لم يسم فاعله فانه اسند الفعل اليه وقدم عليه فلو
لم يحترز عنه لدخل في الحد وليس هو بفاعل عند من يحد بهذا الحد والذين يجعلونه من انواع
الفاعل لا يحترزون عنه بهذا القيد واخير قوله على جهة قيامه ولم يقل قايما به ليدخل
فيه ما هو قايم به على الحقيقة وهو ان يكون الفعل امرا وجوديا نحو علم زيد وما هو جار
مجراه في التعبير والتقدير اي مماثله بان عبر عنه بصيغة كما عبر عن الاول بها او يقدر
بان عبر عنه بانه فعل مبني للفاعل كما عبر عن القول به ويقدر فيه ما قدر في الاول من
الاسناد والباب كله واحد في كونه فاعلا سواء فيه معنى محقق يقوم بالفاعل او مجراه
من نسبة نحو قرب زيد من الجدار او اضافة وهي النسبة المتكررة نحو بيني وبينه ويحاور
زيد وعمرو فان قلت لم دخل النسب والاضافات في العبارة الاولى وخرجت
عن العبارة الثانية قلت لدلالة العبارة الاولى على ان المعتبر انما هو القيام
من جهة انه قيام ولا اعتبار لما يعرض من كون معنى القايم معنى محققا او غيره من نسبة

وامر عدمي وقال المصنف في امالي المسايل المتفرقة الفاعل هو الذي
نسب الفعل اليه ولا فرق بين ان يكون الفعل دالا على امر وجودي او نسبي او
امر عدمي نزلوا المعاني المعقولة كلها منزلة واحدة ولم يفرقوا بين وجودي وغيره فمثال
الاول علم زيد ومثال الثاني تعد زيد ومثال الثالث استحال الجمع بين الضدين
وشبهه وانما جمعوا بينها لان الغرض نسبة هذا الحكم اليها لما كانت الاحكام
كلها متفرقة اي محكوم عليه بها جميعها نزلت منزلة واحدة ولم يراعوا في ذلك وجودا
ولا نسبة ولا عدما فلذلك اجروها مجرى واحدا ولا فرق بين ان يكون هذه الامور
مثبتة او منفية او مستفهما عنها او مشروطة او مامورا بها او منهيا عنها
لان الغرض ذكرها متعلقة بمن هي له على اختلاف الاحكام المتعلقة بها وسمى
النحويون الفاعل على ما فهموه من هذا المعنى عن العرب في ان الباب كله في ذلك واحد
هذا ما ذكره في الامالي ولا يصح ان يحمل قوله وما هو جار مجراه على ان المراد ما هو فاعل
مجازا لان المصنف قال في امالي المسايل المتفرقة قول النحويين الفاعل على
ضربين حقيقة ومجاز ليس بمستقيم فالمجاز مثل مات زيد وسقط الجدار وبيان
انه ليس بمستقيم ان المجاز فرع الحقيقة فلا بد في هذا اللفظ ان يكون له حقيقة
ثم ينقل عنها الى المجاز ولا حقيقة له البتة لا بحال وجه الاسناد حتى يقال
انه مجاز وايضا فان الفاعل عبارة عما نسب اليه وقدم عليه على جهة قيامه به
وهذا موجود فيما ذكر من قولنا مات زيد اذ الفعل مقدم عليه ومسند اليه على جهة
قيامه به فان الموت قايم بزيد والوقوع قايم بالحايط هذا لا اشكال فيه فلا عهدة بتوهم
فاعل حقيقة وفاعل مجازا قوله الوجه الاخير لا ينطبق على مثال قولهم

جدارا يريد ان ينقض فان الارادة لا تقوم بالجدار فلا بد من الحمل على الوجه المذكور
فان قيل ضارب في مثل قولك زيد ضارب و زيد ضارب ابوه ان كان مسندا الى ضميره
المرفوع به يلزم ان يكون معه كلاما وان لم يكن مسندا اليه لا يكون المرفوع به فاعلا
والجواب عنه انا نختار القسم الاول ولا يلزم من ان يكون كلاما لان الكلام
هو الذي يستقل بالافادة باعتبار المنسوب و المنسوب اليه وهذه ليست كذلك
لان وضع هذه الاسماء على ان يكون معتمدة على من هي له لان وضعها على ان تفيد
معنى في ذات تقدم ذكرها ولذلك لما اخرج بعضها عن هذا المعنى وجعل بمعنى الفعل
اشترط تقدم ما يكون كالعوض عما استحقه من الاعتماد وكالدال على اخراجه
من وضعه الاصلي الى هذا الوضع جاز ان يكون مع مرفوعه جملة وهذا الجواب
اشار اليه المصنف في امالي المسائل المتفرقة قال والاصل ان
يلي فعله لانه احد جزئي الجملة لان الكلام يحصل من الفعل والفاعل لا من الفعل
والمفعول فيكون ما عداهما فضلة وقد وجب تقديم الفعل كما علم من الحد فوجب ان
يكون الاصل ان يلي فعله لانه المحتاج اليه لما عرفت من انه احد جزئي الجملة والمحتاج
اليه اولى بالتقديم عن غيره فان قدم عليه المفعول كان في النية موخرا لما
ذكرناه من ان الاصل ان يلي الفاعل الفعل قوله في الشرح معه يعني به ان الفاعل
احد جزئي الجملة اذا كان مع الفعل يعني اذا كان فاعل الفعل واما اذا كان الفاعل
مع غير الفعل فانه قد لا يكون احد جزئي الجملة والاصل في القسم الاول ان يلي الفعل
للدليل المذكور فيكون الاصل في القسم الثاني ايضا ان يلي العامل وان لم
يوجد فيه الدليل المذكور لانه فاعل مثل الاول قال ومن ثمه ذهب

المصنف في شرح الكافية و في شرح المنظومة الى انه لا يشترط ما تقدم وانا اورد
عبارة شرح المنظومة لانه اكثر فايدة قال فيه فلاجل ذلك جازت مسئلة
ضرب غلامه زيد وامتنعت ضرب غلامه زيدا لان ضمير الغايب لا بد ان يعود على
ما تقدم ذكره لفظا ومعنى او معنى لا لفظا او لفظا لا معنى فان عاد على غير مذكور معنى
ولا لفظا لم يجز فجاز ضرب غلامه زيد وان كان زيد متاخرا لفظا لما كان متقدما
معنى من حيث كان فاعلا وامتنعت ضرب غلامه زيدا لان الضمير لزيد وهو متاخر
لفظا ومعنى اما تاخره لفظا فمعلوم ضرورة واما تاخره المعنوي فلانه يعود على المفعول
وهو متاخر عن الفاعل معنى ولولا ما ثبت من تقديم الفاعل في المعنى لكانت المسئلتان
جايزتان معا او ممتنعتان معا فلما جازت الاولى وامتنعت الثانية علم ان
مبنى على ما ذكرناه يعني من ان اصل الفاعل ان يلي فعله لانه مناسب و ثبت الحكم
يعني جواز المسئلة الاولى وامتناع المسئلة الثانية على وفقه وذلك ان
يجعل جواز المسئلة الاولى وامتناع المسئلة الثانية دليلا على كون اصل
الفاعل ان يلي فعله كما ذهب اليه المصنف في شرح المفصل و تقريره ما ذكره الامام
الحديثي وهو ان جواز ضرب غلامه زيد يحقق ان زيدا مقدم معنى اذ لو تاخر معنى
كما تاخر لفظا لامتنع لعود الضمير الى المتاخر لفظا ومعنى وامتناع ضرب غلامه
زيدا يدل على ان زيدا كما تاخر لفظا تاخر معنى اذ لو تقدم معنى لجاز واذا اختلف المسئلتان
جوازا وامتناعا ولا سبب للجواز سوى انه اولى بالتقديم وهو مناسب لما مر وجب
التعليل به واذا كان علة الجواز اولوية التقديم لا غير و الجواز واقع فعلته ايضا
يكون واقعة فهي دالة على ان اصل الفاعل ان يلي فعله فيلزم الحكم بان الاصل

ان يلي فعله فاذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا وهو المطلوب قال
واذا انتفى الاعراب بيان لما نعرض فوجب تقديم الفاعل الذي هو الاصل بعد ان
كان جائزا تاخيره فمنه ان ينتفي الاعراب في الفاعل والمفعول وانتفت القراين
المعنوية كقولك ضرب موسى عيسى فان كان الضارب موسى وجب تقديمه وان كان عيسى
وجب تقديمه لانهم لو جوزوا تقديم المفعول لجاء اللبس بخلاف اكل موسى الكمثرى فهذا
وان انتفى فيهما الاعراب فجاز فيهما التقديم لما فيه من القرينة الدافعة للبس اذ لا
يشكل ان موسى اكل والكمثرى ماكول فلم يجب تقديم المفعول في مثله ومنها ان يقع
الفاعل مضمرا متصلا فانه يجب تقديمه على المفعول كيف ما قدر المفعول اي سواء
كان المفعول متصلا او منفصلا نحو ضربتك وضربت زيدا قائما وانما وجب تقديم
الفاعل هنا لانه لا يمكن تاخيره لان الغرض ان الفاعل مضمر متصل فالتاخير
مع كونه متصلا غير ممكن فتعين انه لو اخر لوجب ان يكون منفصلا لكنه غير سائغ
اذ لا يسوغ المنفصل الا عند تعذر المتصل كما سياتي في المضمرات ان شاء الله تعالى
ومنها ان يقع المفعول بعد الا او معناها كقولك ما ضرب زيد الا عمرا وانما وجب تقديم
الفاعل على المفعول في هذه الصورة لان المفعول حينئذ يكون [illegible] المفرغة
وما بعد الا المفرغة هو المقصود بالاثبات دون ما عداه من الجنس المنفي فاذا
قلت ما ضرب زيد الا عمرا فقد نفيت جنس من وقع عليه ضرب زيد واثبت منه
عمرا لا غير وحاصله ما ذكره المصنف في شرح المنظومة وهو ان الغرض حصر مضروبية
زيد في عمرو وخاصة اي لا مضروب لزيد سوى عمرو فلو قدر له مضروب اخر لم يستقم
واما بيان الحصر وقد ذكره صاحب المفتاح في فصل القصر من المعاني فانك اذا انكر

لكنا قلت ما ضرب زيد الا عمرا لزم ان يقدر قبل الا مستثنى منه ليصح الاخراج
منه ولزم ان يقدر عاما لعدم المخصص ولزم ان يقدر مناسبا للمستثنى الذي
هو عمرو في جنسه وفي صفته فاعني بوصفه كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غيرها
فيمتنع ان يكون صورة الكلام الا هكذا ما ضرب زيد احدا الا عمرا واستلزام هذا
الكلام قصر الفاعل على [illegible] والمفعول ضروري وكذلك اي ويجب تقديم الفاعل
اذا قلت انما ضرب زيد عمرا لان ما يقع ثانيا اي اخرا بعد انما مشابه الواقع بعد الا
للغرض المذكور يعني الغرض من قولك انما ضرب زيد عمرا حصر مضروبية زيد في عمرو
فوجب فيه ما وجب في المذكور معه الا من تقديم الفاعل على المفعول فيما نحن فيه
اذ لو اخر لانعكس المعنى قال واذا اتصل به ثان لما نعرض فوجب
تقديم المفعول على الفاعل الذي هو على خلاف الاصل منها ان يتصل بالفاعل
ضمير المفعول كقولك ضرب عبدا سيده وانما وجب تقديم المفعول هنا لانه لو لم يتقدم
المفعول هنا لرجع الضمير الى المتاخر لفظا ومعنى فرجع الى باب ضرب غلامه
زيدا وقد تقدم ان ذلك ممتنع فوجب التاخير للدليل الذي ذكرناه ومنها ان يكون
المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير مضمر متصل نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت
وانما وجب التقديم هنا لانه لو لم يتقدم المفعول لوجب ان يكون منفصلا لان
التاخير مع الاتصال غير ممكن لكن لا يجوز ان يكون منفصلا لانه ثبت في مثل
ذلك الاتصال لان الاتصال ممكن والاتصال واجب عند امكانه وامتنع تاخيره
كذلك اي لما ذكرنا من انه لو لم يتقدم المفعول الى اخره وانما قال وهو اي الفاعل غير
متصل اذ لو اتصل الفاعل ايضا نحو ضربتك يجب تقديم الفاعل لانه الاصل ولا موجب

للعدول عنه ومنها ان يقع الفاعل بعد الا او معناها كقولك ما ضرب عمرا الا زيد
وانما وجب تقديم المفعول هنا لان الغرض هنا نفي جنس الفاعلية واثباتها لزيد
خاصة اي الغرض حصر ضاربية عمرو في زيد فلو وجب تاخير المفعول لانعكس المعنى
وهذه المسئلة عكس ما ذكرناه من قبل عند تاخير المفعول بعد الا والدليل على انها عكس
المسئلة الاولى انك اذا قلت ما ضرب عمرا الا زيد فلو قدرت ضاربا اخر لعمرو غير زيد
لم يصدق الكلام المذكور لان الكلام المذكور انما يصدق حيث انحصر ضاربية عمرو في
زيد وعلى التقدير المذكور لا ينحصر ضاربية عمرو في زيد فلا يصدق الكلام المذكور
ولو قدرت مفعولا اخر غير عمرو لم يخل به اي لم يكذب الكلام المذكور لان انحصار ضاربية
عمرو في زيد حاصل عند تقدير مفعول اخر غير عمرو واذا قلت ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدرت
مفعولا اخر غير عمرو لم يصدق الكلام المذكور لمثل ما عرفت في ما ضرب عمرا الا زيد ولو
قدرت فاعلا اخر غير زيد لم يخل به فتبين ان كل واحدة من المسئلتين عكس الاخرى
في المعنى فوجب التزام ما ذكر في كل واحدة منهما من وجوب تقديم الفاعل في الاولى
ووجوب تقديم المفعول في الثانية فان قيل ما المانع ان يقال في المسئلة
الاولى ما ضرب الا عمرا زيد ويكون فيها تقديم المفعول على الفاعل وفي الثانية
ما ضرب الا زيد عمرا ويكون فيها تقديم الفاعل على المفعول وحاصل هذا السوال
ان غرض المتكلم انما يفوت بالتقديم ان لو تقدم مع الا اما اذا قدم مع الا ويكون
الحصر فيما يلي الا فلا قلت اجاب عنه المصنف في شرح المنظومة بانه لا
يستقيم لانه لو جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في قولك ما ضرب الا زيد
عمرا اي ما ضرب احد الا زيد عمرا كان الحصر فيهما معا والغرض الحصر في احدهما فرجع

احدهما

الكلام بذكر الا الى معنى اخر غير مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة الاولى ممتنعة
لبقائها بلا فاعل وما يقوم مقام الفاعل لان التقدير حينئذ ضرب زيد فبقي
ضرب الاول بلا فاعل وفي الثانية يكون عمرا منصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاول
فيصير جملتين فلا يكون فيه تقديم فاعل على مفعول اقول لا يخفى عليك ان
هذا الجواب انما يتم لو سلم ان زيدا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا يمتنع ان يكونا
معمولين لضرب الملفوظ ولم يتعرض له المصنف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب
غير تام وقال المصنف في امالي الكافية لا بد في المستثنى المفرغ من
تقدير عام فلو استعملوا بعد الا مستثنيين لوجب ان يكون قبلها عامان فاذا
قلت ما ضرب الا زيد عمرا فاما ان تقول لا عام لهما او لهما عامان او لاحدهما دون
الاخر الاول مخالف للباب والثاني يودي الى اثبات امر خارج عن القياس من
غير ثبت ولو جاز ذكر في الاثنين جاز فيما فوقهما وذلك ظاهر البطلان والثالث
يودي الى اللبس فيما قصد فلذلك حكموا بان الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد وما
جاء على ما يوهم غير ذلك يا ...ه متعلق بما دل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب الا
زيد عمرا فنحن نجوز ذكر لا على انه لضرب الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه الاول
كان سائلا سال عمرو ضرب فقال عمرا اي ضرب عمرا اقول ولقائل ان
يختار القسم الثالث ونقول العام لا يقدر الا للذي يلي الا منهما فان العام انما
يقدر للمستثنى المفرغ لا لغيره والمستثنى المفرغ هو الذي يلي الا فلا يحصل
اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة لا يتم بما ذكره في الامالي ايضا
نعم تمامه بما ذكره ابن المالك وهو ان الاستثناء في حكم جملة مستانفة لان

وعمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا صح

معنى جاء القوم الا زيدا جاء القوم ما منهم زيد وهذا يقتضي ان لا يعمل ما قبل
الا فيما بعدها الملاح ان الا عشابة ما الا في صورة لا مندوحة عنه وهي اعمال
ما قبل الا في المستثنى المبقى على اصله وفيما بعد الا المفرغ وهو المستثنى المفرغ
تحقيقا او تقديرا نحو ما جاءني احد الا زيد على البدل وفيما بعده المقدمة على
المستثنى منه والمتوسطة بينه وبين صفته لانه يكثر الاضمار ان قدر
العامل بعد الا في الصور لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الا زيدا وما قام الا زيد وما
جاء الا زيدا القوم وما مررت باحد الا زيد اخير من عمرو وان لا يجوز ما ضرب
الا زيد عمرا او الا عمرا زيد لانه ان كان مستثنيين فهو ممتنع وان كان المستثنى
مما يلي الا دون الاخر يكون ما قبله عاملا فيما بعده في غير الصور الاربع وهو
ممتنع وما ورد فقدر عامل للثاني فتقدير ما ضرب الا عمرا زيد ضرب زيد
وذهب صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال في فصل القصر ولك ان
تقول في الاول ما ضرب الا عمرا زيد وفي الثاني ما ضرب الا زيد عمرا فتقدم
وتؤخر الا ان هذا التقديم والتاخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها
على الموصوف قل دوره في الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو في
قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة
المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو اقول
على صاحب المفتاح ان حكمه بجواز التقديم ان ثبت بوروده في الاستعمال
فهو غير مستقيم فان ما ورد في الاستعمال يحتمل ان يكون الثاني فيه معمولا
لعامل مقدر كما ذكره ابن الحاجب وابن المالك واصول الابواب لا يثبت بالمحتملات

يقتضي شيئا واحدا لم يتعدد مع تركيبه بخلاف ما ذكرنا وقوله مسندا اليه احتراز عن
الالفاظ التي تعد بها كالفاظ العدد والفاظ حروف الهجاء فانها اسماء مجردة عن
العوامل اللفظية لكنها غير معربة اصلا لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب الاسنادي
واذا لم تكن هذه الالفاظ معربة اصلا فلا تكون مسندا اليها لان المسند اليه لابد
له من اعراب بالاتفاق وقوله او الصفة اشارة الى نوع اخر من المبتدا فان المبتدا نوعان
احدهما ما تقدم والاخر الصفة المذكورة مثل اقائم الزيدان ولم يدخل هذا النوع
فيما تقدم لانه ليس مسندا اليه فان اقائم مبتدا بالاتفاق والزيدان فاعل فاذا كان
كذلك فلا يكون واقعا مسندا اليه بل يكون مسندا والمسند اليه فاعله الذي هو
ساد مسد الخبر فلا بد يعني واذا كان مبتدا فلا يكون داخلا في قوله وهو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه فلا بد من التعرض له بايراد لفظة او التي
للتنويع هنا ليدخل تحت الحد قال الامام الحديثي وانما شرطه
ان يكون بعد حرف النفي ليخرج عنه نحو ليس قائما زيد وعمرو قائم زيد وانما قيد
بالف الاستفهام اذ لا يقع موقعه غيره من ادوات الاستفهام غير الهمزة لا يدخل
الاسم ما امكن دخوله الفعل وهنا امكن ان يقال هل او متى يقوم الزيدان
فلا يقال هل او متى قائم الزيدان وقال ابن المالك صاحب
شرح الهادي جميع ادوات الاستفهام كالهمزة في وقوع الصفة الواقعة
للمنفصل بعدها نحو هل ضارب اخوك ومن ناصر البكران ولم يذكر فيه شاهدا
قوله رافعة لظاهر احتراز من توهم متوهم بجوزه اذا رفع مضمرا في مثل قولك
اقائمان الزيدان فانه لو اقتصر يعني وانما احترز عن مثل ذلك بهذا

القيد لانه لو اقتصر دونه لدخل فيه مثل ذلك وليس عشيرا باتفاق فيختل التعريف
لصيرورته غير مانع قال المصنف في امالي الكافية قوله رافعه لظاهر
احترازا من مثل قولهم اقائم هو فانه لم يختلف في ان قائم خبر مبتدا مقدم ولذلك
وجب في التثنية اقائمان هما وفي الجمع اقائمون هم ولا يجوز اقائم هما ولا اقائم
هم وبذلك جاء قوله عليه السلام او مخرجي هم بتشديد الياء لما ذكرناه ولو كان
على غير ذلك لكان او مخرجي هم بتخفيف الياء لانه مفرد الا ترى انك تقول مخرج ثم تضيفه
فتقول مخرجي كما تقول حضيري وليس كذلك في التشديد ولم يجر المضمر في ذلك مجرى
المظهر لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا الا ترى ابدا ان يتقدم ذكر لما يعود
اليه هذا الضمير فلا يخلو اما ان يكون في اسم الفاعل مضمر غير هذا المنفصل او لا
فان كان الاول فهو المقصود ويجب ان يكون غير رافع لما بعده فوجب الاحتراز منه
لوجوب الخبرية فيه لذلك وان لم يكن فيه ضمير فهو باطل لما يؤدي اليه من جعل المتصل
منفصلا الا ترى انك اذا جعلته معرى عن الضمير المتصل جعلت الضمير المرفوع باسم
الفاعل منفصلا مع امكان الاتصال هذا ما ذكره في الامالي ولقائل ان يقول لا نلتزم
من القسم الاول المقصود فان اللازم منه هو ان الصفة لا ترفع المضمر المنفصل ولكنها
ترفع المضمر المستتر فيها ولم لا يكفي في كون الصفة مبتدا رفعها المضمر المستتر
فيها لا بد له من دليل قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة ما يندفع
به هذا وهو انه لم يقل اضاربان و[illegible]ربان خشية من توهم ان الجاري صفة
على ذات تقدم ذكرها وقال ابن المالكي [illegible]لجاني الشرط ان يكون المرفوع بالصفة
منفصلا وان كان مضمرا كقوله خليـ[illegible]ـا وافٍ بعهدي انتما اذا لم يكونا لي على

في الماضي وهذا ايضا دليل على وجوب ان ما قبل كي سبب لما بعدها لا بالعكس
فان قيل وقد اتفق الفقهاء على مثل لئلا يكون دولة بين الاغنياء منكم
في انه علة للحكم المذكور قبله في قوله تعالى ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فلله
وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل واتفاقهم على ذلك دليل على انه
ما بعد كي سبب لما قبلها اذ لا فرق بين قولك جئتك لتكرمني وكي تكرمني باتفاق
قلت اجاب عنه بان ذلك ماخوذ بطريق اخر غير طريق دلالة اللفظ وهو
ان كل ما كان بعد لام كي مسببا لما قبلها وجب ان يكون ذلك المعنى هو الحاصل
لما قبلها ومعنى الاسباب الشرعية المعاني التي تثبت بالحكم فاذا ذكر حكم وجعل
سببا لحصول امر متضمن معنى مناسب علم ان ذلك المعنى هو سبب الحكم اذ لا معنى
للسبب والعلة في اصطلاحهم الا ذلك وكان تسميتهم اياه سببا وعلة جاريا
على قياس ما اصطلحوا عليه فاستقام على ذلك الاقوال كلها واقول
الواقع في المستقبل لا يصح ان يكون وجوده مسببا لوجود الواقع في الماضي
لكن يصح ان يكون تصوره سببا لوجود الواقع في الماضي كما اشار اليه
السائل في السؤال الاول بقوله يصح ان يكون العلم بالاكرام باعثا على
المجيء في جئتك لتكرمني فعلى هذا يحتمل ان يكون ما بعد لام كي
في جئتك لتكرمني سببا بهذا المعنى والمصنف لم يبطل هذا الاحتمال
فان قيل الحد الذي ذكره المصنف للمفعول له لا يصدق
على تاديبا في قولنا ما ضربته تاديبا [illegible] لم يفعل لاجله فعل مذكور مع انه من
[illegible]ود بالاتفاق قلت [illegible]م عدم صدق الحد عليه فانه ا

الفعل الذي هو الضرب او الفعل الذي هو الا اعني معنى حرف
النفي يحقق هذا يعلم مما ذكره المصنف في الامالي قال في امالي
القرآن اذا قلت ما ضربته للتأديب فان قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب
فاللام متعلقة بضربت ولم ينتف الا ضربا مخصوصا والتأديب تعليل
للضرب وان اردت نفي الضرب مطلقا على كل حال فاللام متعلقة بالنفي
والتعليل للنفي ويكون المعنى ان انتفاء الضرب كان من اجل التأديب
لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب ولا يستبعد تعلق
الجار بالحرف الذي فيه معنى النفي لجواز قولهم ما اكرمته لتأديبه
وما اهنته للاحسان اليه فانك لو علقته هنا بالفعل فسد المعنى
اذ لم ترد انك اكرمته تأديبا ولا اهنته احسانا فانما تعلق بما في الحرف
من معنى النفي لان المعنى ان انتفاء الاكرام لاجل التأديب وانتفاء الاهانة
لاجل الاحسان وقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء في بنعمة ربك
متعلقة بالنفي لا بقوله بمجنون اذ لو علق به لكان المراد نفي الجنون من نعمة الله
وذلك غير مستقيم لوجهين احدهما انه لا يوصف جنون بانه من نعمة الله تعالى
والاخر انه لم يرد نفي جنون مخصوص وانما اريد نفيه عموما فتحقق ان المعنى
انتفى عنك الجنون مطلقا بنعمة الله وعلى هذا الحكم في التعلق فان
صح تعلقه بالفعل والا علق بالحرف على ما تقرر وعلى هذا وعلى هذا قوله تعالى
ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم في ان معناه في ان تبتغوا في
متعلقة بجناح والمعنى ان الجناح في انتفاء التجارة منتف وتعلقه

بلبس بعيد لانه لم يرد [illegible] الجناح مطلقا وجعل انتفاء التجارة ظرفا للنفي
فهذا ابعد ان يكون متعلقا وقال في امالي المفصل على قول
الشاعر في المفصل لم نال منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل
من الاقتار مفعول له ولا يصح ان يكون معمولا لاحتمل لفساد المعنى اذ الاحتمال
لم يكن من اجل الاقتار مخصصه بالنفي وانما يصح مثل ذلك لو كان قصد الى شيء
يصح ان يكون معللا لا مثل ذلك ثم ينفيه مخصصا له كقولك ما جئتك طمعا في
برك فان المجيء قد يكون طمعا في البر فنفى المجيء المقيد بعلة الطمع ولذلك لم يلزم منه
نفي المجيء لغير ذلك لانه لم يتعرض له بل قد يفهم منه اثبات مجيء لغير ذلك عند من يقول
بالمفهوم اما لو قال ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك فلا يستقيم ان يكون تعليلا
لكلفتك فانه لا يصح ان يكون التخفيف علة للتكليف وانما علة به نفي التكليف
اي انتفى التكليف من اجل غرض التخفيف وسر ذلك هو انه اذا تعلق الفعل بشيء
فلا بد ان يعقل مثبتا في نفسه ثم يتعلق النفي به واذا تعلق النفي به انتفى
المقيد بما تعلق ولا ينتفي مطلقا اذ لم ينفه الا مقيدا ومن اجل ذلك
امتنع تعلق من الاقتار باحتمل ويمتنع ايضا تعلقه باكاد اذ لا يتصور
تعليل مقاربة الاحتمال بالاقتار لانه عكس المعنى على ما تقدم في احتمل
فوجب ان يكون متعلقا بالنفي اذ هو المسبب في المعنى لان المعنى انتفت مقاربة
الاحتمال من اجل الاقتار الا ترى انك لو قلت لمن قال انتفت مقاربة الاحتمال
ما سبب ذلك لصح ان تقول سببه الاقتار ولو قلت لمن قال ما سبب مقاربة
الاحتمال او ما سبب الاحتمال سببه الاقتار لكان فاسدا فهذا ما يوضح انه

تعليلاً للنفي وغير مستقيم انه تعليل لا جمل اولاً لانه هذا ما ذكره المصنف
في الامالي وانت تحقق الجواب الذي ذكرناه فانك علمت منه ان فعل للتاديب
فعل في الحارج والانتفاء بمعنى كف النفس بتقدير ان يراد نفي الضرب مطلقاً
او في التعقل بتقدير ان يراد نفي ضرب معلل بالتاديب قال الامام
صدر الدين الحديثي قدس الله روحه في قول المصنف اذ لم يرد اكرمته تاديبا
نظر لان ظاهره يقتضي ان اللام لو تعلقت بالفعل لكان المعنى انه اكرمه للتاديب
واهانه للاحسان اليه وليس الامر عليه اذ تعلق اللام بالفعل تقتضي انتفاء
الاكرام المعلل بالتاديب وانتفاء الاهانة المعللة بالاحسان بل الصواب
ان يقال هكذا اذ لم يرد اكرمته لا تاديبا ولا اهنته لا احسانا اقول
هذا انما نشأ من عدم تامل كلام المصنف ومراده من قوله اذ لم ترد اكرمته
تاديبا هو ان الاحسان الى زيد يمتنع ان يكون باعثا على الاهانة اليه
فالاهانة الى زيد المعللة بالاحسان اليه تكون ممتنعة وهذا الامتناع
مركوز في جميع الاذهان ولا يكون النفي في قولنا ما اهنت زيدا للاحسان
اليه اذ المعلوم انتفاؤه لا يحتاج الى نفيه واذا كان كذلك فلا يكون
حرف الجر متعلقا بالفعل اذ لو تعلق بالفعل لكان المعنى على نفي الاهانة
المعللة بالاحسان وقد علمت انه ليس كذلك وهذا هو تقدير السر الذي ذكره
المصنف في امالي المفصل ويندفع به النظر المذكور واما قوله بل الصواب
ان يقال هكذا اذ لم يرد اكرمته [illegible] احسانا ففيه بحث اما اولا فلان
المعنى حينئذ يكون نفي الاهانة [illegible]لة بالاحسان لا شعر ان يكون

الجزء الثاني لا حتمال ان يكون انتفاؤه بانتفاء الاهانة فان قلت
لا يصح ان يكون انتفاء الاهانة المعللة بالاحسان بانتفاء الاهانة
لانه لو كان كذلك لما كان احسانا مفعولا له لانه لم يفعل له فعل مذكور
انتفاء الاهانة قلت هذا مشترك الالزام فانا نقول لو كان
انتفاء الاهانة المعللة بالاحسان بانتفاء الاحسان فلا يكون الاحسان
مفعولا له لان ما هو المفعول له حينئذ انما هو للاحسان قال
وشرط نصبه شرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة لانها لو كانت
موجودة في اللفظ وجب اعمالها لان حرف الجر لا يلغى قال
وانما يجوز حذف اللام من المفعول له انما يجوز اذا كان فعلا اي مصدر الفاعل
الفعل المعلل اي يكون فاعل الفعل المعلل به وانما اشترط ذلك ليقوى
القرينة الدالة على حذف اللام لان الاصل اثباتها كما ان الاصل اثباته
في الظرفية فكرهوا ان يحذفوها في موضع لم تقو قرينتها ومعلوم ان كونه
فعلا وكونه لمن فعل الفعل الاول وكونه مقارنا مما يغلب على الظن كونه علة لكونه
ملازما للتعليل غالبا فكان اشتراطه دليلا على حذف اللام فلا يجوز الحذف
من قولنا جئتك للسمن فانه ليس فعلا ولا من قولنا جئتك لاكرامك فان الاكرام
فعل لكنه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل فان الفعل المعلل هو المجيء وفاعله
ضمير المتكلم والاكرام فعل المخاطب ولا من قولنا جئتك لاكرامي لك غدا فان
فاعل الفعل المعلل ضمير المتكلم وا[illegible]فعله لكنه لم يقارنه في الوجود
المفعول معه المذكو[illegible] الجنس وقوله بعد الواو لحج المذكور

بعد غير الواو كالفاء وثم وغيرهما وقوله اى بعد الواو اما موضوعة للمصاحبة المطلقة

فان الواو وهذه موضوعة للمصاحبة المطلقة سواء كان يكون تشريك فى الحكم نحو

شرو الطريق او يكون شركة لكن لا يكون مقصوده بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو

جئت و زيدا يخرج ما وقع بعد واو العطف نحو جاء زيد وبكر لانها مع دلالتها على

المصاحبة دالة على الاشتراك فى الفاعلية وقوله معمول فعل يخرج ما يصاحب

معمول غير فعل نحو زيد وعمرو اخوك قوله لفظا او معنى تفصيل للعامل المراد ليدخل

فيه النوعان فاللفظى مثل قولك جئتك والمعنوى مثل قولك ما لك و ما شانك

وقال بعضهم فى حد المفعول معه المذكور بعد الواو لمشاركة فاعل

فعل فتوهم اختصاص المفعول معه بمشاركة الفاعل وتوهمه هذا نشاء

من اتفاقهم على ان عمرا فى نحو ضربت زيدا وعمرا مفعول به وليس مفعولا معه وهذا

ضعيف لانهم متفقون على ان زيدا فى حسبك و زيدا درهم مفعول معه والمعنى

كفاك و زيدا درهم فلا يكون المفعول معه مختصا بمشاركة الفاعل والجواب عن

مثل ضربت زيدا وعمرا انه وجد ما هو اولى منه وهو العطف لانه اكثر فى كلامهم

ولئلا يلزم الاختلاف فى العامل قيل فيه نظر لانه يلزم منه

رفع زيد فى جئت انا و زيد لانه اولى به الى آخر ما قال وانما جمعوا على ان عمرا فى

ضربت زيدا وعمرا عطف لان العرب لم يقصد بالواو فى مثل ذلك المثال مطلق

المصاحبة لئلا يشتبه بالعطف فالصواب ان يقال المذكور بعد الواو انما

جعل مفعولا معه اذ لم يصلح للعطف كجئت انا و زيدا لم يشتبه بالعطف

وضربت زيدا وعمرا يشتبه به فلا يجعل مفعولا معه فان قصد معنى المعية

ذا كان العامل لفظيا وجاز العطف بان

يكون الفاعل اسما مظهرا او مضمرا مؤكدا بالضمير المنفصل جاز الوجهان الرفع

على العطف والنصب على المفعول معه والاظهر انه يرفع اذا اريد الاسناد اليهما

ونصب اذا اريد مطلق المعية نحو جاء زيد وعمرو وعمرا وحسبت انا وزيد وزيدا وان

لم يجز العطف بان يكون الفاعل مضمرا غير مؤكد بالمنفصل تعين النصب لانه اذا جاز

النصب عند تعذر العطف مع العامل الذى هو معنى الفعل فذلك فى الفعل الصريح

اجوز لانه اقوى عملا واذا كان العامل معنى وجاز العطف تعين مثل ما لزيد

وعمرو لان العطف هو الاصل لكثرته ولا يكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام

فى هذا المثال فلا حاجة الى تكلف فى جهة اخرى وهو ان يجعل عامله المعنى الذى

هو عامل ضعيف لا يصار اليه الا لضرورة والفرق بينه وبين القسم الاول

وهو الذى العامل فيه فعل صريح انه عامل قوى فيجوز ان ينصب مع جواز ان

يرفع لقوته وهذا معنى ليس بفعل فلم يقو تلك القوة فلذلك تعين العطف فى هذا والا

اى وان لم يجز العطف لكون المعطوف عليه مضمرا مجرورا نحو ما لك و زيدا و ما

شانك وعمرا وتعين النصب على المفعول معه باعمال معنى الفعل لانه لما تعذر

العطف وجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم وهو النصب على المفعول معه

باعمال معنى الفعل والمثالان المذكوران وهما قوله ما لك و زيدا و ما شانك وعمرا

فى معنى الفعل لان المراد منهما ما تصنع و زيدا فيعملان كما يعمل فى الدار نحو زيد

فى الدار عندك فى معنى استقر وفيه نظر اذ قد يختل المعنى

ما ينبغى ان ينصب ان قصد ... والا اعينا العامل وعطف

فان كان حرف الجر في قولك ما شانك قدر والجر شرقه فالمعنى انكار شانهما كما في قولك
ما امرهما ان نصبته فالمعنى ما تصنع في صحبته الجر شامل انكارك للجر
الحال حد الحال بما ذكره فقوله ما يبين يعم الحال وغيره من التمييز والصفة وقوله
هيئة يخرج التمييز فانه يبين الذات وقوله الفاعل او المفعول قال
المصنف في امالي المفصل انه بالمعنى الذي وضع لاجله الحال فصلا عن غيره
وكذلك جميع حدود النحو لا يمكن ان يكون الا كذلك لان الالفاظ من حيث
كونها الفاظا لا يختلف بعضها عن بعض بحقيقة نفسه بل كلها حقيقة واحدة
وانما تختلف من جهة الموضوعات فيجعل الموضوعات كانها حقيقة يولها تقديرا
ويحدها ولما لحظ ذلك واراد حد الحال ذكر المعنى الذي وضع لاجله الحال
وجعله فصلا لانه هو الذي يميزه عن غيره فان قيل جميع افراد الصفة
لا يخرج عن هذا التعريف فان قولك جاءني رجل عالم لفظ دال على هيئة فاعل
وقولك اكرمت رجلا عالما لفظ دال على هيئة مفعول قلت
اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان المراد من حدود الالفاظ ان يكون
اللفظ دالا على ما ذكروا وضعا واذا كان الحال هو الدال على هيئة الفاعل
باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك لان قولك جاءني رجل عالم انما يدل الا
على هيئة ذات وانما اخذ كونه فاعلا من جهة دلالتها لا خلاف الحال فانها
موضوعة دالة على هيئة فاعل او مفعول بنفسها وتبين ذلك بانك تقول زيد
رجل عالم فيجد دلالة عالم في مثل ذلك كدلالته فيما تقدم ولا تقول زيد قائما
اخوك لانتفاء الفاعل والمفعول فثبت ان الحال للدلالة على هيئة الفاعل

او المفعول والصفة دالة على هيئة ذات مطلقا من غير قصد واجاب عنه
في امالي المفصل بهذه العبارة وجوابه ان يقال قوله لبيان هيئة الفاعل
تنبيه على اعتبار الفاعلية في بيان الهيئة وفي قولك جاءني زيد العاقل ليس
لمجي بالعاقل بيانا لزيد باعتبار الفاعلية وانما جيء به بيانا باعتبار
الذات لا باعتبار كونها فاعلا اقول لا يخفى عليك ان خلاصة
العبارتين هو ان الحال اللفظ الذي وضع لبيان هيئة الذات باعتبار
كونها فاعلا او مفعولا والصفة ليست كذلك قوله في الشرح فيتقيد الفعل
المذكور بها فاذا قلت جاء زيد راكبا فقد حكمت على المجي المذكور بقيد الركوب
تقريره ان يقال لما كان اعتبار الفاعلية في الحال ضروريا وجب في قولنا جاء زيد
راكبا ان يكون فاعله زيد للمجي مقيدا بالركوب واذا كان الفاعل
باعتبار الفاعلية مقيدا بالحال يتقيد الفعل المذكور بالتبعية بالحال
فالمجي المذكور انما ثبت لزيد بقيد الركوب فينتفي المجي عند انتفاء الركوب
فيكون المجي المذكور محكوما عليه وقيد الركوب محكوما به يعني يكون ذلك
القول في قوة قولنا مجي زيد مقيد بالركوب وسميت الحال مقيدة بكسر اليا
لان قولك جاء زيد يحتمل هيئات مختلفة وقولك راكبا قد قيده وخصصه بهيئة
معينة وانما قال لفظا او معنى لينبه به على ان كل واحد
من الفاعل والمفعول قد يكون لفظا وقد يكون معنى ولو لم يقله لتوهم اختصاص
الفاعل والمفعول باللفظ مثال [illegible] والمفعول لفظا ضربت زيدا
[illegible] قائما حالا من [illegible] اتهما شيئا [illegible] ان يكون ههنا من الفاعل و من المفعول

ومثال الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما فان اصله استقر في الدار
فحذف استقر في الدار بحذف استقر في الدار مقامه واسند مستترة اليه
فيكون في الدار باعتبار قيامه مقامه فعلا معنويا ويكون مستترة فاعلا
معنويا ومثال المفعول المعنوي هذا زيد قائما فقولك هذا مبتدأ ومن
حيث المعنى مفعول لانه في معنى المشار اليه قال المصنف
في امالي المسائل المتفرقة ان قيل كيف يصح ان يكون العامل في الحال
عن اسم الاشارة ما في معناه من معنى الاشارة مع الاتفاق على ان العامل
في الحال هو العامل في صاحب الحال فاذا كان العامل في الحال معنى اسم
الاشارة والعامل في صاحب الحال هنا الابتداء لم يصدق ان العامل
في الحال هو العامل في صاحب الحال لاختلاف العاملين فالجواب
ان اسم الاشارة له جهتان احديهما انه مبتدأ والعامل فيه الابتداء
وليست الحال له على هذه الجهة والثانية انه في المعنى مفعول لما تضمنه
معنى الاشارة فالحال له بهذا الاعتبار الذي تم ومعنى الاشارة
عامل فيه بهذا الاعتبار الذي به كان صاحب الحال وهو العامل
في الحال فيصدق ان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال
قال وعاملها الفعل او شبهه او معناه فالفعل
معروف وشبهه عني به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة بهما واسم التفضيل والمصدر وهذه منزلة منزلة الفعل
في ان الفاعل والمفعول بها لفظا ومعنى واما معناه فهو الذي

٢٥٣

يكون فيه صاحب الحال فاعلا … ومفعولا معنويا لا لفظيا كالظرف واسم
الاشارة ومثاله ذلك جاء زيد راكبا وزيد ضارب عمرا قائما وفي الدار زيد
قائما لان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي لكونه حالا
وكونه حالا انما يتقوم بالفعل اللفظي او المعنوي اذ به اي بالفعل اللفظي
او المعنوي حصلت الحالية والا اي وان لم يكن فعلا لا يكون المبين حالا بل كان
صفة لان الحال بيان هيئة الفاعل من حيث هو فاعل فاذا لم يتحقق الفعل
اصلا لم يتحقق الفاعل قطعا فالمبين لا يكون مبينا لهيئة الفاعل من حيث
هو فاعل بل لهيئة الذات ومبين هيئة الذات انما هو الصفة
وشرطها ان يكون نكرة لانها لو لم يكن كذلك لالتبست بالصفة اذا كان ذو الحال
معرفة نحو ضربت زيدا القائم قيل فيه نظر لانه يندفع بتقديمها
كما لو كان صاحبها نكرة فان قلت كون صاحبها نكرة قليل بخلاف
كونه معرفة فانه كثير فيلزم تكثير وجوب تقديم ما رتبته التأخر قلت
انما يلزم ذلك ان لو لزم من جواز تعريفها وقوعها معرفة غالبا وذكر المصنف في امالي
المفصل لتعليل هذا الحكم وجها اخر وهو ان المقصود الهيئة والهيئة
تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة الا ان النكرة اولى لخفتها قال
وصاحبها معرفة غالبا لان الحاجة الى احوال المعارف اهم لانه يكون الذات
معرفة حصل بيان الذات فبيان الهيئة فيها اهم بخلاف النكرة فانها الى
بيان الذات احوج لانه اهم وهو بالصفة … الا ترى انك تتطلع اذا سمعت جاء رجل الى بيان
تخصيصه لا الى بيان هيئته فهي بوضعها الذي تقتضيه مغني عن حالها

قيل هذا كله [illegible] لا يبعد [illegible] اللسان الحالي
وقد نقلناه ان الحكمان بان الحال خبر وصاحبها مخبر عنه والخبر ان يكون نكرة
في المعنى والمبتدأ معرفة غالبا فيكون الحال نكرة وصاحبها معرفة غالبا يدل
على هذا ما قاله السكاكي في معاني المفتاح من ان حكم الحال مع ذي الحال ابدا نظير
حكم الخبر مع المخبر عنه الا تراك اذا الغيت هو في قولك هو الحق ساطعا بقي الحق بين وجاء
في قولك جاء زيد راكبا بقي زيد راكب وضربت في قولك ضربت اللص مكتوفا بقي
اللص مكتوف ولذا الباب يحد الحال وذا الحال خبرا ومخبرا عنه والمصنف
ايضا عللهما بهذا في شرح المفصل قال وارسلها العراك اورد
هذا اعتراضا على كون الحال نكرة فان العراك في قول الشاعر ارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال حال مع انه معرفة قال
صاحب الصحاح العراك الدلك والمعترك موضع الحرب واعتركوا اي ازدحموا
في المعترك يقال اوردها ابله العراك اذا اوردها جميعا الماء ونغص الله عليه
العيش تنغيصا اي كدره ونغص الانسان بالكسر اذا لم يتم مراده وكذلك البعير
اذا لم يتم شربه والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما [illegible] عاه لم يكن شرب و
البيت للبيد يصف حمارا واتنه وكذلك وحده في مررت بزيد وحده حال
مع انه معرفة واجاب [illegible] عنه بانه ماول وفي تاويله وجهان احدهما انه في
المعنى نكرة وان كان اللفظ معرفة فمعنى الاول ارسلها معتركة ومعنى الثاني
مررت به منفردا قال المصنف في شرح المفصل ولا بعد في كون الشيء

يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه [illegible] بدليل قولهم مررت برجل مثلك و
ضارب زيد والوجه الثاني وهو اختيار الفارسي العراك مفعول مطلق لـ
محذوف وهو الحال والتقدير ارسلها تعترك العراك وكذلك مررت وحده
تقديره ينفرد وحده فالحال محذوف وهو ينفرد ووحده مفعول مطلق على ما كان عليه
قبل حذف الفعل وقد يقال ان وحده مصدر بحذف الزوايد اصله ايحاده
ويقال اوحد وحد وحدا وحدة قال صاحب الصحاح تقول رايته
وحده وهو منصوب عند اهل البصرة على المصدر في كل حال كانك قلت
اوحدته برؤيتي ايحادا اي لم ار غيره ثم وضعت وحده هذا الموضع وقال ابو العباس
يحتمل ايضا وجها آخر وهو ان يكون الرجل في نفسه منفردا كانك قلت
رايت رجلا منفردا انفرادا ثم وضعت وحده موضعه قال فان
كان اذا كان صاحب الحال نكرة وجب تقدم الحال عليه لانها لو اتت موخرة لالتبست
بالصفة فيما اذا كان صاحبها نكرة منصوبة نحو رايت راكبا رجلا فقدمت
في هذه الصورة ليتميز ولما وجب التقدم فيها وجب في غيرها نحو جاءني راكبا رجل
لاطراد الباب قال ولا يتقدم على العامل اذا كان العامل
في الحال معنويا لا يتقدم عليه لان العامل المعنوي ليس يقوى قوة اللفظي
واللفظي قد يضعف بالتاخر بدليل جواز لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد
لما ادخلوا اللام في الصورة الاولى دل على ضعفه بالتاخر لجيء باللام للاعانة
على العمل وامتناعهم من ادخال اللام المعينة في الصورة الثانية يدل على قوته
عند التقدم والعامل المعنوي ضعيف في نفسه فاذا تاخر ضاعف ضعفه

يتقدم على العامل المعنوي نحو كل يوم لك ثوب
الع... لكن جاز تقدمه عليه لان الظرف اتسع فيه لكثرة فاعرفه
فيه ما ابه ... غيره ... ولا على المجرور على الاصح قال
في امالي المفصل للنحويين في هذا اختلاف فمنهم من منعه وهم اكثر البصريين
ومنهم من لم يمنعه فحجته انه لم يوجد في كلام العرب ولا يمكن حمله على المرفوع والمنصوب
وان لم يسمع لظهور الفرق بينهما وبيانه هو ان الحال في المعنى معمولة لما عمل في
صاحبها والعامل في صاحبها هو الفعل والحال جميعا الا ان عمل الحال لفظي
وعمل الفعل معنوي فينبغي ان يكونا عاملين في الحال من حيث اللفظ والمعنى الا
انهما هنا بالعكس عمل الفعل لفظي وعمل الحرف معنوي والعرب لا تقدم معمول
الجار عليه فكما لا يجوز تقدم زيد على الباء فكذلك لا يجوز تقدم فرعه الذي هو حاله
ومعمول لعامله على الباء وقد اجاز بعض النحويين حملا عليه بانه كالمرفوع والمنصوب
ولم يتنبهوا للفرق ولولا الفرق لكان الامر على ما قالوه هذا ما ذكره في الامالي
اقول اذا اردت تنزيل ما في الشرح على ما ذكره في الامالي فقل ان قوله في الشرح
فالحال في المعنى له معناه ان الحال في المعنى معمولة لما عمل في المجرور وقوله
وحكمه اي وحكم المجرور وهو الاعراب يعني الجر منسحب على الحال في المعنى يعني ان الحال
انضام مجرور في المعنى بحرف الجر فهذا معنى مناسب لامتناع تقدم حال المجرور ولم
يسمع عن العرب مخالفته في الحكم يعني لم يسمع عن العرب وقوع التقديم المخالف
لامتناع التقديم فلا يصار الى ... بمجرد القياس يعني قياس الحال عن المجرور
على غيرها قوله في الشرح وعس... ... ون تقريره ما ذكره المصنف في شرح المفصل

وان اثبت بغيره فلابد من بيانه لينظر فيه فان قيل ... التقديم
في انما قلت بعد لا يجوز قطعا في انما وان جوز في ما والا الوجهين ذكرهما صاحب
المفتاح الاول ان ما والا اصل في باب القصر وانما فرع عليه الثاني ان
التقديم في ما والا غير ملبس وفي انما مؤد الى الالتباس واقول امتناع التقديم
في انما مما يقتضي امتناعه في ما والا لجري باب الحصر على سنن واحد قال
وقد يحذف الفعل جوازا وذكر اي الحذف على سبيل الجواز عند قيام
القرائن حالية كانت او مقالية مثال الاولى ان يقال عند تلويح شيء الصبيان
مثال الثانية اي فعل الصبيان مثال الثانية كقولك لمن يقول من قام زيد
زيد فاعل الفعل مقدر دل عليه قول السائل من قام ولولا ذكر اي لولا قول
من يقول من قام او شبهه لم يجز حذفه الا ترى انك لو قلت زيد من غير قرينة لم
تفد بذكره شيئا قيل زيد مبتدأ والمحذوف خبره ليشاكل الجواب السؤال اقول
الجواب عنه ان من قام في معنى ازيد قام ام عمرو قام وزيد في قولنا ازيد قام يجوز
ان يكون مبتدأ والاولى ان يكون فاعلا لفعل محذوف فيكون ازيد قام جملة
فعلية على الوجه الاولى فقولنا من قام جملة اسمية بحسب الظاهر وجملة فعلية
من حيث انه في معنى ازيد قام الذي هو جملة فعلية على الوجه الاولى فيكون
الاولى ان يجاب من قام بالجملة الفعلية لان اعتبار المعنى اولى وهو السر
في ان الاستعمال على ان يجاب عن الجملة الاستفهامية الاسمية بالفعلية
كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله
... ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات وقد ذهل الامام عز الدين الزنجاني عن هذا فجزم

بان قولك زيد في جواب من قام مبتدا للتشاكل وقال المثال الصحيح هل زيد خرج
اذ تقديره هل خرج زيد خرج اذ لا يقع بعد هل الا الفعل الا عند الاخفش
فانه اجاز ان يدخل الجملة الاسمية وقال الامام الحديثي هذا محمول
لان عند الاخفش لا يجوز هل زيد خرج الا على شذوذ لان هل في الاصل بمعنى قد فيجب
ان يدخل الفعل اذا امكن وان لا يحذف فعله بخلاف الهمزة لانه اصل في الاستفهام
فاتسع فيه ومع هذا لو جوز هل زيد خرج لكان من الواجب حذف فعله لا الجائز و
منه اي ومما حذف الفعل جوازا لقيام قرينة قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو
والاصال رجال في قراءة ابن عامر وابي بكر بفتح الباء وذلك اي بيان انه مما نحن فيه
القراءة بفتح الباء ان رجال لا يصلح ان يكون مرفوعا بيسبح لا فاعلا ولا
مفعولا لم يسم فاعله اما الاول فلبناء يسبح البناء الذي يجب حذف الفاعل
معه واما الثاني فلفساد المعنى لانه يؤدي ان يكون الرجال هم المسبحين
في البيوت المذكورة بالتعظيم واذا لم يصلح ان يكون رجال مرفوعا بيسبح فوجب
ان يقدر فاعل محذوف فعله لتقدم ما يدل عليه من جملة اخرى لانه اذا قيل
يسبح فقد علم ان ثم فاعلا ولكنه لم يذكر وكان سائلا سال عنه فقال من يسبحه
فقيل في جوابه رجال فرجال فاعل الفعل مقدر على نحو ما تقدم اي في المثال الاول
وهو زيد في جواب من يقول من قام قوله في الشرح لتقدم ما يدل عليه من جملة اخرى
وانما قيد بقوله من جملة اخرى ليخرج مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فان
القرينة فيه في جملة واحدة فلا يكون مما نحن فيه بل هو من الواجب حذفه على ما سيجي
بيانه ولذلك قول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح برثي

يزيد بن نهشل الضارع الذليل الخاضع والمختبط الطالب للمعروف واصله
الضارب الشجر ليسقط ورقها وما في مما مصدرية وتطيح تهلك والطوائح جمع مطيحة
وقياسه المطاوح لكن جمعه على حذف الزوائد ونظيره لواقح وواحدتها ملقحة
واراد المصنف بقوله ولذلك انه ايضا مما نحن فيه لانه لما قال ليبك يزيد علم ان
ثم من يبكيه فكانه سئل وقيل من يبكيه فقيل في جوابه ضارع اي يبكيه ضارع
فهو على ما ذكرناه في الآية وقرئ يسبح في الآية وروي في البيت ليبك معلوما فلا
يكون شيء منها محذوفا قال ووجوبا في مثل وان احد من المشركين
استجارك حذف الفعل وجوبا انما يكون في موضع وقع بعد محل الفعل المحذوف
فعل قال الامام الحديثي وليس كذا مراده ان يقع بعد فاعل الفعل المحذوف فعل
مسند الى ضميره او ملابسه نحو هلا زيد قام ابوه تقديره هلا اسم زيد قام ابوه
او وقع بعد محل الفعل المحذوف ما نزل منزلته مفسر للفعل المحذوف وانما
التزموا حذفه كراهية ان يجمعوا بين المفسر والمفسر لانهم لم يأتوا بالثاني الا تفسيرا
للاول فلو ذكر الاول معه لوقع ذكر الثاني ضائعا وهذا كقولك ان زيد قام قمت
فانك حذفت فيه الفعل الواقع بعد ان لوجود مفسره ولو قلت ان قام زيد قام
قمت لم يجز لما ذكرناه من كراهية الجمع بين المفسر والمفسر ومثال ما نزل منزلته ذلك
الفعل المفسر ان المفتوحة واقعة بعد لو كقولك لو انك جئتني لاكرمتك فالتقدير
لو ثبت انك جئتني ولكنهم حذفوه لما ذكرناه من كراهية الجمع بين المفسر والمفسر
لان ان المفتوحة دال على الثبوت وكانت كالمفسر فاجريت مجرى الفعل المفسر
لذلك اي لدلالتها على الثبوت ولذلك اي ولدلالة ان على الثبوت لو قلت في مثل لو انك

جيتني لجيتك لو يجيبك لجيتك لم يجز لفوات لفظ ان المفسر في المعنى للفعل
المحذوف قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة المشترط في القرينه
المفسرة للمحذوف في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ان يكون في
كلام واحد حتى لا يرد قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فلئن قال لا
لو قال لان حذف الفعل واجب لم يكن مستقيما لان الفعل ههنا لو ظهر لكان جائزا
او القرينه الظاهره والمقدرة جملتان فاذا قيدنا بما ذكرنا انتفى هذا الاشكال
بالكلية قال وقد يحذفان اى وقد يحذف الفعل والفاعل وذكر
انضا اى وحذف الفعل والفاعل عند حصول القرينه كما اذا قيل اقام زيد فقيل
نعم فالتقدير نعم قام زيد ولولا ما تقدم وهو سوال السايل لم يكن نعم مفيدا شيئا
لان حرف لا يفيد الا مع جملة فعلية او اسمية لان حرف الايجاب بد له من الجملة
واذا كان نعم لا تفيد الا مع جملة فوجب تقدير الجملة وقدرت جملتها هنا فعلية
لتكون موافقة لقرينتها التي هو سوال السايل وهو اى تقديرها جملة فعلية
اولى من تقديرها اسمية لما يلزم من المخالفة لو قدرت اسمية بينها وبين قرينتها
واما قولهم الاحظية فلا اليه مرفوعا فهو فاعل ايضا الفعل محذوف لقيام
قرينه عند ايراد هذا الكلام يعني لان القرينة في اصل المثل دلت على المراد
ثم جرى مثلا في مثل ذلك مما قاربه فكون مشتملا على امر لا يجوز مجامعة الفعل
معه وهو كونه مثلا فان الامثال لا تجد التغير اليها سبيلا كما يجي في افعال
التعجب ونقل هذا الكلام في كل قضية كان الانسان اهلا لها مجتهدا فيها
ولكنه امتنعت عليه لعارض عرض عليه من غير جهته واصله ان رجلا كان لا

يحظى عنده امرأة فتزوجته امرأة ولم يال جهدا فيما يحظى به عنده وفيما تحبب به
النساء التي يعولنهن ولم يحظ بعد ذلك فطلقها فقالت الاحظية فلا اليه
ثم جرى مثلا في ذلك وشبهه وحظية فعلية من قولهم حظي حظوة والالية
المقصرة من الا يالو اذا قصر وهي فعيلة بمعنى فاعلة فان قلت لم لا يكونان
فعولا والاصل حظوية والوية ثم قلبت جل اليا كما في قوله بغي وما كانت امك بغيا
قلت فعول يستوي فيه المذكر والمونث ويروى هذا المثل منصوبا ومرفوعا
فاذا نصب فلا يكون من هذا الباب وانما يكون من باب خبر كان المحذوف عاملة على تقدير
ان لا اكن حظية لم اكن مقصرة واذا رفع كان من هذا الباب فلذلك قيد المصنف
بقوله مرفوعا ويجوز ان يقدر كان تامة وناقصة اذا نصب اذ ذكر بالمعنى اى ان لم تثبت
لك حظية ان جعلت تامة او ان لم يكن لك حظية ان جعلت ناقصة وقوله فلا الية
ان نصب يكون منصوبا بكان مقدرة واذا رفع جاز ان يكون خبر مبتدا محذوف
تقديره وانا غير الية الا انه وضع لا موضع غير من غير تكرار وذلك قليل وساغ
لكونه مثلا ويجوز ان يكون لا بمعنى ليس وخبرها محذوف اى لا الية حاصلة
وهو ايضا قليل فان قلت قد جعلوا هذا من قبيل ما يجب اضمار عامله
مع انتفاء المفسر عنه قلت الامثال يلحقها ضروب من التغير لا يكون
لغيرها ولم يذكر هذا جميع ما في الشرح وشرح المصنف وشرح المفصل للتلميذ المفصل
مع بيان ما احتاج اليه قال واذا تنازع التنازع توجيه عاملين
مقاومين نقيضان في المعنى ظاهرا بعد ما يصلح كل منهما ان يعمل فيه وانما قلنا
مقاومين ليخرج التاكيد فانه لتبعيته ضعيف فلا ثقاوم المتبوع وانما قلنا

في المعنى لان فاعل ضربني اذا قلنا ضربني واكرمت زيدا من حيث اللفظ
مضمر فيه ومفعول اكرمت قولك زيدا فلم يتوجها في اللفظ الى واحد [illegible]
لانهما اذا وجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار فيهما لان الفعلين ان كانا
للمتكلم قلت ضربت واكرمت ونحوه لان الفعل الذي للمتكلم يجب ان يتصل
ضمير المتكلم به لا بغيره فان الضمير المتصل بغيره لا يصلح ان يكون له وان كانا للغائب
قلت زيد ضرب واكرم وان كانا للمخاطب قلت ضربك واكرمك ونحوه واذا استويا
في صحة الاضمار فيهما فلم يتنازعا شيئا لان كل واحد منهما يجب له مثل ما يجب
للآخر وكل واحد منهما قد اخذ معموله وشرط هذا الباب ان يكون الفعلان يصح
عمل كل واحد منهما في ذلك المعمول هذا تقرير ما ذكره المصنف في شرح الكافية واما كونهما
فان قلت فما تصنع بمثل ما ضرب وما اكرم الا انا او الا انت والا هو ونحو فانهما
فعلان توجها الى مضمر متنازعاه لانه يصلح ان يكون لكل واحد منهما كالظاهر قلت
قد ذكر ذلك بعض المتاخرين وهو غلط لانه لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في
احدهما المضمر لانهما موجهان الى الفاعل فتقول ما ضربت وما اكرم الا انا وما
ضرب وما اكرمت الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن
المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه وانما هذا الكلام
ما ضرب الا انت وما اكرم الا انت فحذف ذكر من احدهما تخفيفا فان قيل فيه نظر
لانه يلزم حذف الفاعل والجواب عنه ان الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما
حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا انا مثلا فاعل
لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما قال بعدهما ليخرج اذا

توسط نحو ضربت زيدا واكرمت فان الثاني ضعيف بتقديم المعمول ولا يقاوم الاول
ولا يخرج اذا تقدم عليهما نحو زيد ضربت واكرمت فان الثاني ضعيف ما بالتقديم والفصل
فلا يقاوم الاول ولقائل ان يقول التنازع قد يقع في غير الفعل نحو انا ضارب
ومكرم زيدا وايضا قد يتنازع اكثر من فعلين كقول الحماسي طلبت فلم ادرك
بوجهي وليتني قعدت فلم ابغ الندى بعد سائب قال الشيخ المرزوقي قوله
بوجهي تعلق الباء منه بطلبت والمعنى تبذل وجهي كانه تولى الطلب بنفسه واسد
وجهه وجاهد فيه فلم يدرك المطلوب ومفعول طلبت محذوف دل عليه قوله
فلم ابغ الندى وتقديره طلبت بعد السائب الندى ببذل وجهي فلم انله وليتني
قعدت فلم ابغه ولا يمتنع ان تعلق الباء من قوله بوجهي بادرك وهو المختار عند
اصحابنا البصريين ويكون التقدير طلبت الندى فلم ادركه ببذل وجهي وقوله
بعد سائب يجوز ان يكون العامل فيه طلبت وكل واحد من الافعال المجتمعة طلبت
وادرك وقعدت ولم ابغ والمعنى بعد موت سائب هذا كلامه ولا يخفى عليك انه
تنازع في هذا البيت فعلان وهما طلبت وادرك بوجهي وثلثة افعال وهي طلبت وادرك
[illegible]ان الندى واربعة افعال وهي طلبت وادرك وقعدت ولم ابغ الى بعد ويمكن
[illegible]اب بان حكم تنازع غير الفعلين يعلم من الحكم الذي ذكره المصنف
[illegible]نازع الفعلين فلذلك اقتصر على قوله واذا تنازع الفعلان قال الامام
الحديثي في شرحه للكافية لا تنازع في مرفوع سببي نحو زيد منطلق ومسرع اخوه
اذ لو تنازعا ورفعت اخوه باحدهما اضمرت في الآخر ضميرا راجعا اليه فلا يرتبط
ما فيه ضميره بالمبتدا اذ لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره وما سمع منه جعل الا

المتأخر مبتدأ مخبرا عنه بالعاملين المتقدمين عليه وفي كل ضمير راجع اليه وهو
معهما خبر عن الاول كقول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها
تقديره وعزة غريمها ممطول معنى اقول فيه بحث اما اولا فلان اطلاق المسند
السببي على ما يتصل بالفعل غير صحيح واما ثانيا فلان عود الضمير الى الاسم المتأخر
المشتمل على ضمير ما قبله يحقق الالتباس بضمير المبتدأ والارتباط به قال
وقد يكون في الفاعلية قال المصنف في شرح المنظومة وقد يكون تنازعهما
على جهة الفاعلية فيهما معا كقولك ضربني واكرمني زيد وقد يكون على جهة المفعولية
فيهما كقولك ضربت واكرمت زيدا وقد يكون الاول على جهة الفاعلية والثاني على
جهة المفعولية كقولك ضربني واكرمت زيدا وقد يكون عكس هذا كقولك ضربت واكرمني زيد
قال الامام الحديثي وانما قال مختلفين لئلا يتوهم ان مراده ما تنازعا في الفاعلية
والمفعولية متفقين نحو ضرب واكرم زيد عمرا فانه وان تنازعا فيهما الا ان حكم هذا
علم مما اذا تنازعا في الفاعلية فقط وفي المفعولية فقط اذ حكم المجموع معلوم من حكم
افراده فلا حاجة الى تكرير بيانه وقد يقال ان قوله مختلفين حال من الفعلان فيكون
تنازع الفعلين مقيدا بكونهما مختلفين اما معنى نحو ضربت واكرمت زيدا واما اقتضاء
نحو اكرمني واكرمت زيدا فان ... تلفا اصلا يكون الثاني تاكيدا للاول ولا تنازع
بين المؤكد والمؤكد في شيء اصلا ... قال ويختار البصريون قال المصنف
في امالي الكافية اعمال كل واحد من الفعلين الموجهين الى ظاهر واحد في المعنى جائز الا
ان اختيار البصريين اعمال الثاني والكوفيين الاول ومعنى اعماله فيه ان يجعله معربا
بما يقتضيه تعلقه به من رفع او نصب او خفض بحرف جر فاذا اعملت احدهما فيه لم يخل

ان تعمل الآخر فيه ولا بد من ان يكون متعلق الآخر مضمرا او محذوفا او مظهرا هذا
كلامه في الامالي واستدل لمذهب البصريين بانه لا يلزم منه الفصل بين العامل
ومعموله وبانهم حملوا الاعراب على الجوار وان افسد المعنى كقولهم هذا جحر ضب
خرب واستدل لمذهب الكوفيين بانه لو لم يكن العناية بالسابق لما قدم ولذلك
يجعل الجواب للقسم اذا تقدم على الشرط وباقي الكلام واستيعاب ادلة المذهبين
وترجيح احدهما يحتاج الى كلام اطول لا يليق ايراده بهذا الكتاب فلذلك اخرته
الى شرح المفصل قال وان اعملت الثاني قال المصنف في
امالي الكافية فان اعمل الثاني لم يخل الاول من ان يكون متوجها على جهة
الفاعلية او المفعولية فان كان موجها على جهة الفاعلية ففيه ثلثة
مذاهب احدها وهو المختار ان يكون مضمرا على وفق الظاهر كقولك ضرباني وضربني
الزيدين وشبهه وهو وان كان فيه اضمار قبل الذكر الا انه قد ثبت ان العرب
قد اغتفرته تنزيلا له منزلة المذكور للايجاز والاختصار كما فعلت مثله في قولك
هو زيد قائم ونعم رجلا زيد لغرض والثاني مذهب الكسائي وهو انه يحذف
... ضماره قبل الذكر فيقول ضربني وضربت الزيدين وانما وقع في
... اي انه اضمار قبل الذكر وان الاضمار قبل الذكر مستبعد في كلام
العرب يرجح جانب حذف الفاعل من الفعل على الاضمار قبل الذكر وليس
بالجيد لانه قد ثبت في كلامهم الاضمار قبل الذكر لغرض ولم يثبت في كلامهم حذف
الفاعل على انه قد ثبت مثله اولى من حمله على وجه لم يثبت مثله في كلامهم والثالث
مذهب الفراء وهو انه لا يجوز الاضمار ولا الحذف فيمنع جواز المذهبين جميعا و...

اما الاضمار فيهما واما الاظهار في الاول والاضمار في الثاني وقال في شرح
الكافية مذهب الفراء مردود لانه ثبت عن العرب مثل قوله وكمتا مدماة
كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب وكمتا بالنصب عطف على المنصوب
فيما سبق والكمت جمع الكميت ولم يستعمل الا مصغرا بكميت وهو تصغير ترخيم والكميت
ما لونه بين الحمرة والسواد والمدماة التي تشبه لونها لون الدم لشدة حمرته
والمتن لحمة الظهر وجعل اللون اللاصق بالجلود كالشعور وهو الثوب
الذي يلي الجسد والمذهب هنا الذهب او لون الشيء مذهب والضمير في استشعرت
وكذا ضمير فوقها عائد الى المتون ولا يخفى عليك ان معنى قوله وجاز على ما في الامالي
هو جواز واحد من اضمار الفاعل كما هو المذهب المختار وحذفه كما هو مذهب الكسائي
والبيت الذي اورده في الشرح اعني قوله وكمتا محتمل لاضمار الفاعل وحذفه فيكون
دالا على جواز المذهبين فيكون مبطلا لمذهب الفراء قال وحذفت
المفعول قال المصنف في امالي الكافية وان كان الاول موجها على جهة
المفعولية حذف قولا واحدا ان كان مما يسوغ حذفه كقولك ضربت وضربني
زيد لانهم في غنية عن ان يضمروه قبل الذكر مع كونه فضلة بخلاف اضمار الفاعل
فانه لا بد من ذكره فلا يلزم من [illegible] القياس لامر موجب مخالفته لامر غير موجب
ووقع في كلام المتأخرين من [illegible] العلماء اضماره وليس بالجيد وقوله استغنى عنه
احترازا من ان يكون المفعول ثانيا من باب علمت كقولك حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا او ثالثا من باب اعلمت كقولك اعلمني زيد عمرا منطلقا واعلمته اياه
منطلقا فانه يجب اظهاره لانك لو حذفت المفعول الثاني حذفت ما لا يجوز حذفه

٦٦٠

وسيأتي في بابه وان اضمرته اضمرت مفعولا قبل الذكر ولما لم يسغ حذف
والاضمار موجب العدول الى الظاهر اقول الظاهر انه لا فائدة للتقييد
بالمفعول الثاني فانه لو وقع التنازع في المفعول الاول لكان الحكم كذلك كقولك
حسبني قاعدا وحسبت زيدا قاعدا اياه اذا اعملت الثاني يجب الاظهار في
الاول لانه لا يجوز الحذف في الاول ولا الاضمار بعين ما ذكر في المفعول الثاني
يدل على هذا قول المصنف في شرح المنظومة ولا فرق بين الاول والثاني وذكر
المصنف هذا الدليل في شرح المنظومة وشرح المفصل قال
في شرح المنظومة هذا قول النحويين ولو قيل بجواز حذفه لقيام القرينة
الدالة عليه في جملته لم يكن بعيدا عن الصواب كما يحذف خبر المبتدأ عند يبخلون
قيام القرينة فقد حذف الاول في مثل قوله تعالى ولا تحسبن الذين بما آتا هم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة غير حمزة والمعنى بخلهم هو خيرا لهم قال
الامام الحذف انما يجوز اذا لم يؤد الى اللبس وفي التنازع لا يخلو عنه اذ لا الحديثي
يلزم من كون مفعول احد الفعلين قائما ان يكون مفعول الآخر قائما بل الاغلب
ان يخالفه والصواب ان يقال فان لم يستغن عنه اخر مضمرا كحسبني وظننت
زيدا منطلقا اياه اقول ما ذكره لا يتوجه على المصنف اصلا فانه انما حكم
بجواز الحذف حيث يوجد القرينة ومع وجود القرينة لا لبس واما قوله اخر مضمرا
ففيه ايضا نظر لان الظاهر انه لا يجوز الانفصال مع الاستغناء عنه بالا ظهار
قال وان اعملت الاول وان اعملت الاول لم يخل الثاني من ان
يكون موجها على جهة الفاعلية او المفعولية ايضا فان كان موجها على جهة

الفاعلية وجب اضماره اتفاقا على وفق الظاهر كقولك ضربت وضربانى الزيدين
اذ ليس فيه اضمار قبل الذكر فيتوهم امتناع الاضمار الى الحذف كما قال الكسائى
او يتوهم الامتناع كما قال الفراء فى الاول الا ترى ان التقدير ضربت الزيدين
وضربانى وحكم ما كان مقدما فى التقدير حكم المقدم حقيقة وكما انه يجوز
ضربت الزيدين وضربانى فلذلك ضربت وضربانى الزيدين اذ ليس بينهما الا التقدم
والتاخر الجائز وذلك مثل ضرب زيد غلامه وضرب غلامه زيد فلا اضمار فى قولك
ضرب غلامه زيد سائغ على بابه لما كان زيد فى التقدير مقدما فلذلك ما ذكرناه من
المسئلتين المتقدمتين وان كان الثانى موجها على جهة المفعولية والكلام فى
اعمال الاول فالمختار الاضمار ان امكن ويجوز الحذف ان كان مما يحذف كقولك
ضربنى وضربته زيد وانما اختير الاضمار لانه ممكن والمعنى عليه وكان ادل على المعنى
وانفى للالباس ويجوز الحذف لانه فضلة كما يجوز ان تقول ضربت من غير ان يذكر
المفعول وهذا كله اذا لم يمنع مانع من الاضمار والحذف فاما اذا منع مانع وجب
الاظهار يعنى فى مثل حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا اظهرت
منطلقين لتحقق المانع من الاضمار والحذف اما مانع الاضمار فلانك لو اضمرت
مفردا لم يستقم لانه [illegible] الى الحسبتهما فيجب ان يكون مثنى ولو اضمرت
لم يستقم لانه عائد على [illegible] وضمير المفرد لا يكون مثنى واما مانع الحذف
فلانه مفعول ثان فى باب ظننت [illegible] تقرر انه فى المعنى كاحد جزئى الجملة فلا يسوغ
حذفه فلما امتنع الاضمار والحذف وجب الاظهار هذا جميع ما ذكره المصنف فى
شرح الكافية واما ايضاحها فان فعل التنازع انما يكون حيث يصلح ان يكون الظاهر

لكل واحد من الفعلين والظاهر فى هذا المثال لا يصلح للثانى لانه مفرد ومفعوله
الاول مثنى فلا يتحقق التنازع فى هذا المثال واجيب بانهما تنازعا الى القدر
المشترك بين المفرد والمثنى والمجموع والقدر المشترك بينهما غيرهما قطعا فلما اعمل
الاول افرد قال المصنف فى امالى المسائل المتفرقة الافعال المتعدية الى
مفعولين متغايرين كاعطيت وكسوت فى باب اعمال الفعلين انك اذا اعملت الثانى والاول
محتاج الى فاعل قلت فى المفرد المذكر اعطانى واعطيت زيدا درهما وفى التثنية
اعطيانى واعطيت الزيدين درهمين وفى الجمع اعطونى واعطيت الزيدين دراهم وان
اعملت الثانى والاول محتاج الى مفعول قلت فى المفرد المذكر اعطيت واعطانى
زيد درهما وفى التثنية اعطيت واعطانى الزيدان درهمين وفى الجمع اعطيت واعطونى
الزيدون دراهم وان اعملت الاول والثانى محتاج الى فاعل قلت فى المفرد المذكر
اعطيت واعطانيه اواياه زيدا درهما وفى التثنية اعطيت واعطانيهما اواياهما
الزيدين درهمين وفى الجمع اعطيت واعطونيهما او اياه الزيدين دراهم وان اعملت
الاول والثانى محتاج الى مفعول قلت فى المفرد اعطانى واعطيته اياه
زيد درهما وفى التثنية اعطانى واعطيتهما اياهما الزيدان درهمين وفى الجمع
واعطيتهم اياها الزيدون دراهم و[illegible] المسائل اشكال وبيانه
ان [illegible] المضمر مدلول الاسم الظاهر وان كان [illegible] من هذه المسائل ان الدراهم
المعطى باعتبار الفعل الاول هو الدرهم [illegible] باعتبار الفعل الثانى صحت
المسائل فلا اشكال وليس بالظاهر وان كانت دراهم كل واحد من الفعلين غير الاخرى
تعين الاشكال من جهة ان الضمير يعود على شئ وهو غيره وتوجيهه ان يقال

ان تقال المراد مثلها بحذف المثل للعلم به كانه قال اعطيته دراهم واعطاني
مثلها فحذف المثل فصار الضمير واقعا موقع مثل فيعرب باعرابه ومثاله قولهم
ضربت ضرب زيد والمعنى ضربت مثل ضرب زيد فحذف للعلم به وحذف المضاف
جائز في كل موضع يكون في الكلام قرينة تدل عليه وقال المصنف في شرح المفصل
ما يمكن ان يكون تقريره ما ذكره الامام الحديثي وهو ان ظننت وظننته او اياه زيدا
منطلقا اشكل لان منطلقا الظاهر للغائب فلا يرجع اليه ضمير المتكلم اذ يصير
المتكلم غائبا والجواب انه لم يقصد بذاته المتكلم او الغائب بل المقصود
بذاته من قام به الانطلاق واضمار ضمير المتكلم او الغائب وغيره بحسب المواضع فيعود
الضمير اليه لا باعتبار انه للغائب بل باعتبار ذاته ولا يصير المتكلم غائبا ولا عكسه
لان الضمير كاعادة المرجوع اليه ولو اعيد منطلق وقيل فظنني منطلقا يصح
مستترة للمتكلم فكذا ضميره وقول امرء القيس استدل الكوفيون
بقول امرء القيس ولو انني اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
على ان اعمال الاول افصح لان الشاعر فصيح وكان يمكنه اعمال الثاني فلما اعمل
الاول من غير ضرورة دل على ان اعمال الثاني ليس بالافصح اذ لا قائل بغير ذلك
اي بغير ما ذكرنا من ان اعمال الاول من غير ضرورة يكون دالا على ان اعمال الثاني
ليس بالافصح بانه اعمل الاول مع ارتكاب ما يلزمه من حذف المفعول من الثاني
ولو اعمل الثاني لم يلزمه ارتكاب هو محذور ودكر اي اعمال الاول مع ارتكاب
الى آخره ظاهر من ان اعمال الاول افصح والجواب منع ان يكون هذا البيت من هذا
الباب وبيانه ان من شرط هذا الباب ان يكون الفعلان موجهين الى شيء واحد

من حيث المعنى لان الفعلين من حيث اللفظ لم يوجها الى شيء واحد كما مر في الباب
ولو وجه الفعلان ههنا الى شيء واحد لفسد المعنى لان اول البيت لو ولو تدل
على امتناع الشيء لامتناع غيره واذا كان بعدها مثبت لفظا كان منفيا في المعنى
وان كان منفيا لفظا كان مثبتا معنى لانها تدل على امتناعه وامتناع النفي
اثبات واذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منفيان معنى واذا قلت
لو ما ضربتني لما ضربتك فالضربان مثبتان معنى واذا ثبت ذلك فيقول بعد لو
في البيت اسعى ولفاني وهما مثبتان لفظا فيكونان منفيين معنى ولم اطلب
معطوف على كفاني فيكون في سياق لو وهو منفي لفظا فيصير مثبتا معنى فلو وجه
ولم اطلب الى قليل لسا فصار اول البيت آخره اذ يصير معناه ما ثبت سعي لادنى
معيشة اي لقليل وما كفاني قليل واطلب القليل فيكون نافيا سعيه
لقليل ومثبتا سعيه لقليل وهو ساقط مفسد للمعنى فثبت ان هذا البيت
ليس من هذا الباب لما ادى من فساد المعنى فلا يكون ولم اطلب موجها
الى قليل بل يكون مفعوله محذوفا وهو الملك كما يدل عليه البيت الثاني قال
المصنف في شرح المنظومة وايضا فانه قد علم من سياق ذلك لقوله ولكنما اسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي فعلم بذلك تعذر نصب قليل باطلب
وعلم ان المقصود كفاني قليل من المال ولم اطلب الملك فلم يكن من هذا الباب اذ لم
يوجه الفعل الثاني الى ما وجه اليه الاول فوجب رفع قليل اذ لا عامل له سواه
وهذا معنى كلام سيبويه وقد اورد ابو علي البيت مستدلا به للكوفيين فلم يخف عليه
ما ذكرناه عن سيبويه وغيره ولكنه لم يجعل الواو عاطفة في سياق جواب لو فيجيء

المنع المذكور وانما جعلها واو الحال كانه قال كفاني قليل من المال في حال كوني
لم اطلبه وبهذا الاعتبار يصح ان يكون من هذا الباب وما ذكره سيبويه اظهر
لوجهين ذكرهما المصنف في شرح المفصل الاول ان واو العطف اكثر والثاني
ان سياق الشعر يدل على انه طالب للملك قال مفعول ما لم يسم فاعله
هو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه يريد ان ذلك المفعول اقيم مقام الفاعل
معنى بان اسند اليه كما كان مسندا اليه اذ يمتنع الحكم بدون المحكوم عليه
ولفظا بان يرفع كما كان الفاعل مرفوعا لان الرفع سمة المسند اليه وان لم يصدر
عنه الفعل كما في المنفي وقوله وشرطه ان تغير يعني به ان شرطه ان تغير صيغة
الفعل الى معنى فعل ويفعل ويريد بمعنى فعل ويفعل ما ذكره في شرح المفصل وهو
كل صيغة اسندت لا على جهة قيامها بمحلها ولا يريد به وزن فعل ويفعل بخصوصه
والا لم يندرج فيه استخرج وتدحرج قال ولا يقع اخذ بيتين مالا يصح
من المفاعيل ان يقام مقام الفاعل فمنها المفعول الثاني من باب علمت والثالث
من باب اعلمت فانه لا يصح اقامته مقام الفاعل لان باب علمت واعلمت يدخل
على المبتدا والخبر والمفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت خبر
المبتدا فلو اقيم مقام [illegible] الصار مخبرا عنه وهذا باطل لان ا[illegible]ن
مخبرا عنه هكذا علله المص[illegible] الحكم في شرح الكافية وفيه منع وهو ان
الخبر لا يكون مخبرا عنه بالنس[illegible] الى ما اخبر به عنه اما بالنسبة الى شي اخر
فجائز لوقوعه كثيرا كقولك اعجبني ضرب زيد عمرا او كقولك زيد ضارب ابوه عمرا اذا
جعل ضارب خبر زيد وابوه فاعلا الضارب وهنا ايضا كذلك فان المفعول الثاني

في باب علمت خبر بالنسبة الى المفعول الاول مخبر عنه بالنسبة الى علم وكذلك
نقول في الثالث من باب اعلمت وعلله المصنف في غير شرح الكافية بان المفعول
الثاني مسند فلو اقيم مقام الفاعل يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة
ونقضه الامام الحديثي بما ذكرنا ثم قال ولو قال لو اقيم مقام الفاعل يكون مسندا
ومسندا اليه من جهة واحدة لكان حسنا وهنا كذلك اقول فيه نظر
٢٦٣ فان جهة كونه مسندا غير جهة كونه مسندا اليه كما بينا ويمكن ان يقرر كلام المصنف
هكذا ان المفعول الثاني في باب علمت مفعول ثان باعتبار كونه مسندا فلو اقيم
مقام الفاعل لصار مسندا اليه باعتبار كونه مسندا وذلك باطل وبه يندفع
النقض بهذا التقدير فليتامل وعلله تلميذ المصنف في شرحه للمفصل بان
المفعول الثاني في باب علمت خبر عن المفعول الاول فاشبه الفعل فلا يقام
مقام الفاعل كما لا يقام الفعل مقامه ومنها المفعول له فانه لا يصح اقامته
مقام الفاعل وعلله المصنف في شرح الكافية بما تقريره ان المفعول له قد يكون
علة لافعال متعددة كقولك ضربت واكرمت واعطيت اكراما لزيد فلو اقيم هذا
المفعول مقام الفاعل فاما ان يقام مقام المجموع اي كل واحد او مقام البعض
وع[illegible]ـدير يلزم خلو بعض الافعال عن الفاعل [illegible] المسند اليه وهو باطل
اما [illegible]م مقام المجموع فلانا نعلم قطعا انه [illegible] يكون معمولا لكل واحد
في حالة واحدة والا لزم توارد العوامل على [illegible] واحد فلا بد وان يتعلق
باحدها وحينئذ يخلو غيره عن المسند اليه واما اذا اقيم مقام المجموع فلانا نعلم
قطعا انه لا يمكن ان يكون معمولا لكل واحد في حالة واحدة والا لزم توارد العوامل

على معمول واحد فلا بد وان يتعلق باحدها وحينئذ يخلو غيره عن المسند اليه
فاما اذا اقيم مقام البعض فواضح فلما لم يطرد هذه القاعدة للعرب امتنعوا من اقامته
مقام الفاعل في الموضع الذي لا يتعدد فيه الافعال الذكاري لعدم الاطراد فان قيل
فيلزم ان لا يقام المفعول به مقام الفاعل لعين هذا الدليل اجيب
بان المفعول به اذا كان مفعولا لافعال متعدده يمكن ان يقام مقام بعض ونصب
في بعض فلا يلزم خلو البعض عن المسند اليه فان قيل لم لم يفعل هكذا في
المفعول له اجيب بانه لا يمكن في المفعول له لانه ان اضمر مع اللام يلزم استناد
الحرف وهو غير جايز وان اضمر بدون اللام لا يكون مفعولا له لان المفعول
له المجرد عن اللام لا يكون مضمرا اذ اللام لا يحذف عنه الا اذا كان مصدرا
صادرا عن فاعل الفعل المعلل وان قيل لا يحذف في من الظرف اذا كان
مضمرا فيلزم ان لا يقام مقام الفاعل لعين ما ذكر في المفعول له اجيب
بانه قد يحذف منه في على الاتساع اي على التشبيه بالمفعول به نحو يوم الجمعة
سرته فيجوز ضرب واكرم يوم الجمعة على ذلك ويكون فاعل بعض مستترا ومنها
المفعول معه وهو ايضا مما لا يصح اقامته مقام الفاعل مذكور بحرف العطف
فلو اقمناه مقام الفاعل لكنا اما ان نحذف الواو او نبقيها فان حذفناها
خرج المفعول معه عن ان يكون مفعولا معه فانه لا يعقل بدون الواو وان لم
نحذفها امتنع التركيب لما لم يسم فاعله فانه يكون عطفا من غير معطوف عليه فان
هذه الواو وان كنا نسميها واو المفعول معه اصلها للعطف واعترض الامام الحديثي
عليه بان لقائل ان يقول لا يحذف الواو وهو يدل على ان ما بعدها مشارك للمحذوف

قبلها لفظا اما اساسا كان ضرب زيد مفعول المحذوف قبلها لفظا لا اساسا اذ
لا يتحقق مفعول من غير فاعل اصلا وقد جا العطف من غير ذكر معطوف عليه لفظا
واقول الجواب عنه ان الفاعل لما بني الفعل للمفعول محذوف نسيا منسيا
صرح به جار الله في المفصل في فصل حذف المفعول به واذا كان كذلك يلزم ما ذكره
المصنف لو اقيم مقام الفاعل مع الواو واما قوله اذ لا يتحقق مفعول من غير فاعل
فيه نظر فان المفعول لا بد له من فاعل في نفس الامر واما في اللفظ او في ايراده
المتكلم فلا وكلام ابن يعيش في شرح ذلك الفصل من المفصل يدل عليه حيث
قال اذا بني الفعل للمفعول لم يكن الغرض الاخبار عن الفاعل وانما كان الغرض
بيان من وقع به الفعل فصار الفاعل نسيا منسيا واشتغل الفعل بالمفعول
وارتفع وتم الكلام به من غير سوء اليه سواه قال واذا وجد
المفعول به تعين له واستدل عليه المصنف في شرح الكافية بما بسطه ما
ذكره في شرح المفصل وهو انه اذا حذف الفاعل فالاولى ان يقام مقامه
ما كان اقرب الى الفعل وليس في المفاعيل ما هو اقرب الى الفعل من المفعول به
لانه من معقوليته كما ان الفاعل من معقوليته فاذا حذف احدهما وجب اقامة
الاخر مقامه فان قيل استدعاء الفعل للمصدر اقرب حيث كان
واصلا اليه بغير واسطة حرف جر لا لفظا ولا تقديرا قلت اجاب عنه
المصنف في شرح الكافية بان في الفعل دلالة على المصدر فان اقمناه مقام الفاعل
لم يكن في الكلام فايدة متجددة فان قولنا ضرب ضرب لا يفيد شيئا فان ضرب اشعر به
فان قيل فقولك ضرب ضرب شديد وامثاله فيه معنى زايد على معنى الفعل

فلم لم يكن اولى قلنا اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بانه لما تعدى فيه
الا الى ضرب خاصة ولذلك يحكم على شديد بانه صفة وانما تكون الصفة بعد
تتمة الاسم فصار قولك ضرب ضرب وضرب ضرب شديد في ان الاسناد الى ضرب
فيهما سواء فان قيل فالمفعول به المتعدى اليه بحرف هو في المعنى مقتضى
الفعل فلو كان المفعول به بغير حرف اولى وقد قلت ان الاولوية فيه على بقية
المفاعيل لاجل الاقتضاء والفعل يقتضيهما جميعا اقتضاء واحدا قلت
اجاب عنه المصنف في شرح المفصل بان العرب لما عدت الفعل الى احدهما بنفسه
والى الآخر بواسطة فصار في الصورة كانه اقوى منه باعتبار اقتضاء الفعل
فجعلوه اولى لذلك فان قيل فهب ان المفعول بغير حرف اولى منه فلم لا يكون
المفعول بحرف متقدما على بقية المفاعيل التزاما لانه من مقتضى الفعل وليست
بقية المفاعيل من مقتضياته قلت اجاب عنه المصنف في شرح المفصل
بانه لما كان متعديا اليه بحرف اجروه مجرى امثاله مما يتعدى اليه الفعل بحرف
جر ليكون الباب كله على حالة واحدة فاجروا قولهم استغفرت الله من الذنب اعني
من الذنب مجرى قولهم استغفرت الله في الدار اعني في الدار فان كان من الذنب
من مقتضياته وليس في الد[illegible] في اقتضاء الفعل لما شاركه في باب الجار والمجرور
فجعلوا الحكم في الجميع س[illegible] كان ذلك اولى ولكن لا على سبيل الالتزام
قال والمف[illegible] اعطيت انما كان الاول من باب اعطيت
اولى من الثاني لان الاول من باب اعطيت فيه فاعلية ما من جهة انه الآخذ فاشبه
الفاعل لتلك الجهة فرجح قيامه مقام الفاعل بها اي بسبب تلك الجهة او بسبب

تلك المشابهة قال المصنف في شرح المفصل وهذا الاطلاق يوهم انه يجوز
مطلقا وشرطه ان لا يقع لبس فلو قلت اعطيت العبد الجارية لم يقم مقام الفاعل
الا الاول لانك لو اقمت كل واحد لوقع اللبس فلا يعرف الآخذ من المأخوذ فلذلك لو لم يبن
للمفعول به وقلت اعطيت العبد الجارية لكان تقديم الآخذ معتبرا خوف اللبس
الا انك اذا اقمت الاول في الباب مقام الفاعل جاز التقديم والتأخير لانتفاء
اللبس الا ترى انك اذا قلت اعطي العبد الجارية او اعطي الجارية العبد كان اللبس
منتفيا بخلاف حاله في المنصوب فانك لو قدمته وقع اللبس الا ترى انك اذا قلت
اعطيت العبد الجارية فمفهوم ان العبد هو الآخذ فلو ذهبت تقول اعطيت الجارية
العبد فتقدم وانت تقصد المعنى الاول وقع اللبس اذ لا اعراب مخصوص في احدهما
غيره قال المبتدأ هو الاسم انما قال الاسم يعني لفظا نحو زيد قائم او
تقديرا نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم للتنبيه به على ان غيره لا يكون مبتدأ اما
الحرف فلانه لا يصلح ان يكون جزء الكلام واما الفعل فلانه وضع ليسند الى ما
بعده واما الجملة فلما قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة من ان الجملة اذا اولت
بالاسم فانما تؤول باسم نكرة صفة فمن ثم جاز ان تقع صفة وحالا وخبرا ولم تقع مبتدأ
لعدم المصحح فيها الا ترى انه لو قال قام ابوه في الدار على معنى رجل قام ابوه في الدار
رجع الضمير الى غير مذكور وهو غير سائغ ولو صرح بقوله رجل قام ابوه في الدار لكان
رجل مبتدأ وقام ابوه صفة لا مبتدأ فان قيل لم لا يجوز حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه فيصح كما صح ضارب في الدار وشبهه فالجواب
ان حذف الموصوف وان كان غير قياس انما يسوغ اذا كانت الصفة اسما كالموصوف

اقامة لها مقامه واجراؤها مجراه ولا يلزم من صحة اقامة اسم صريح مقام اسم
صحة ما هو في تأويل الاسم مقام الاسم واما قولهم ما منهم مات حتى رأيته في
حال كذا وكذا فهو وان كان من باب حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه مع
كونها جملة فعلية على خلاف القياس فلا يقاس عليه هذا ما ذكره المصنف في الامالي
فان قيل فقد صرح المصنف في شرح المفصل في ابحاث خبر المبتدأ بان الفعل
في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم مبتدأ مقدر بالمصدر وهو مناف
لما قاله في الامالي قلت اجاب عنه المصنف في امالي المسائل المتفرقة
بما قرره الامام الحديثي وهو انه مؤول مع الهمزة بمصدر معرف فان الهمزة وام
هنا لتحقق معنى التسوية لدخولهما للاستفهام وما يحققها التسوية
يكون محكوما عليه بها فيكون اسما فهما خصا بهذه الفائدة في هذا الموضع كان
موضعهما فكما صح وقوع الجملة معان مبتدأ من حيث كونها تأويل مصدر معرفة
فلذلك يصح مع الهمزة وام وقال المجرد وهو الخالي عما يؤثر في معناه ولفظه
فان كان معه ما يؤثر في معناه ولفظه فان كان معه ما يؤثر في معناه نحو ما
زيد قائم او في لفظه نحو هل من خالق غير الله لا يخرجه عن كونه مجردا وقال
عن العوامل اللفظية [illegible] عنه ما يدخل عليه ان واخواتها وكان واخواتها
وظننت واخواتها لانه [illegible]ن ما دخل عليه واحد مما ذكرنا مثل المبتدأ في
كونه اسما مسندا اوليه لا يتميز المبتدأ عنه الا بالتجريد قال المصنف في
امالي المسائل المفردة العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى
ظننت واخواتها واما الحجازية وحروف الجر وان كانت لفظية ايضا الا انها لما كا

صار النقد [illegible] اسم حدث ان جعلت [illegible] وصفه او اسم الحدث الذي فعله
فاعل ان جعلت ما موصولة فرد عليه انه لا يجوز ان يرجع ها بمعناه الى شيء
منهما لما مر ويمنع ذلك الجواب هنا اذ لا معنى لذلك الحدث حتى يراد منه
ان مدلولا حرر وقد بمعناه بل ذلك الحدث نفس المعنى فالوجه ان لا يجمع بينهما ويقول
هو اسم فعله فاعل او هو ما فعله فاعل او هو ما فعله فاعل فعل الى اخره نعم
لو نون اسم وجعل ما زائدة او صفة يستقيم المعنى وقد اورد على هذا قولهم ضرب
ضرب شديد فانه اسم لما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه فيجب ان يدخل
في الحد واذا دخل في الحد فيجب ان ينتصب لانه انما حد ليعرف فينتصب كما ان
الفاعل انما حد ليعرف فيرفع واللازم وهو وجوب باطل فبطل الملزوم وهو
الدخول في الحد فيجب اخراجه عن الحد بزيادة قيد بعد قوله بمعناه وهو غير مقام مقام
الفاعل وهو غير وارد لانه عندنا داخل في الحد ولا شك ان ذكرنا تعريفه هنا
لينتصب ولكن بعد ان عرفنا ان منه قسما يجب رفعه وهو اذا قصد اقامته
مقام الفاعل وجعله احد الجزئين فاذا حصل الاعلام بذلك اي بما ذكرنا من ان منه
قسما يجب رفعه ثم حدوا المفعول المطلق باعتبار ما هو مفعول مطلق فيجب
دخول المرفوع في الحد وان كان الغرض من حده تعريف [illegible]ضه لان ما تقدم
[illegible]ه تخصيصه اي اخراجه عن الحكم الذي [illegible] لانه خاص وقد ذكر
[illegible] حكمه الرفع واذا كان خاصا حكمه الرفع يكون [illegible]جا عن حكم المفعول المطلق
[illegible] هو النصب قطعا والخاص المخرج عن حكم المفعول المطلق يكون قد مر افراده
[illegible]ا فيكون واجبا دخوله في حده فلا يجوز اخراجه عن حده بقيد واذا كان ما تقدم

الانتصاب

بقيد تخصيصه وكانه [illegible] يلزم من [illegible] الحدود عن حد الاسم
عرفنا ان رفعه واجب فيما تقدم واستغنى عن ذكره ههنا اي عن [illegible]
من انه نصب هذا المحدود في غير المحل الخاص الى آخره لان [illegible] راجع الى تكرير محض
لا فائدة فيه زائدة لانا لو ذكرناه ذكرنا عين ما تقدم فتبين انه لا حاجة الى الاحتراز
الى ان يخرج هذا القسم اعني ما اقيم مقام الفاعل عن الحكم الذي هو النصب لانه
علم خروجه عنه قبل هذا وحاصل قوله لانه عندنا الى هنا نفي الملازمة التي ادعاها
المعترض بقوله واذا دخل في الحد يجب ان ينتصب وقوله فلزم وجوب لنفي قول المعترض
يجب اخراج المرفوع عن الحد بزيادة قيد فيه وتقريره ان يقال اذا ثبت ان هذا
القسم الخاص حكمه الرفع لزم منه وجوب انه لو ذكر القيد الزائد في الحد لاخراج المرفوع
لكان خطأ محضا لانه حينئذ يكون مخرجا عن حد المفعول المطلق وقد قلنا اي
المفعول المطلق نفسه يرتفع اذا اقيم مقام الفاعل فيصير حاصل الامر انه هو
مفعول مطلق وليس بمفعول مطلق من جهة واحدة وهذا ظاهر الفساد غير خاف
بالنظر المستقيم واعلم ان نفي قول المعترض يجب اخراج المرفوع من الحد
بزيادة قيد عكس نفي الملازمة ضرورة ان انتفاء اللازم انما يوجب انتفاء الملزوم
ان لو كانت الملازمة صادقة والمصنف لم يثبته به وتعرض لنفيه مع قطع النظر
عن الملازمة وانما فعل هكذا تنبيها به على ان المعترض لو ادعى وجوب اخراج المرفوع
عن الحد بانتفاء اللازم يكون جوابه نفي الوجوب باثبات كذب الملازمة ولو ادعى
الاخراج ابتداء من غير ان يدعي ملازمة بين الدخول في الحد ووجوب الانتصاب
لكان الجواب نفي الاخراج من جهة لزوم التناقض وهو اشد من لزوم الفساد

ضابط [illegible] ذكرت في هذه المقدمة
فان المفعول به والمفعول فيه [illegible] استفاد [illegible] اقامته مقام الفاعل
شرطا في نصبه [illegible] اذ المقام مقام الفاعل مثل المنصوب
في الحقيقة وقد ورد مثل ذلك في المفعول به مثل ضرب زيد فانه مفعول به
مع انه مرفوع والمفعول فيه فان يوم الجمعة في سير في يوم الجمعة مفعول فيه
مع انه مجرور وغير ذلك كالتمييز فان قسما منه مجرور والمستثنى فان قسما منه مرفوع
على البدلية والفاعلية وقسما منه مجرور ويوجد في بعض نسخ الشرح والمفعول
معه وهو خطأ فان المرفوع بعد الواو في قولنا حسبك وزيد ليس مفعولا معه
وكذلك المخفوض في قولنا ما لك وزيد وعمرو فان قيل التعريف منقوض
بكرهت كراهتي فان كراهتي قد يكون مفعولا به اذا اريد بها كراهة صادرة عن
الفاعل قبل الفعل مع انه يصدق عليها التعريف وهو ظاهر اجيب عنه
بان المراد بما فعله ما صدر عنه بصدور الفعل المذكور فكراهتي ان صدرت
عن المتكلم بصدور الفعل المذكور فهو مفعول مطلق وان اريد بها كراهة
صادرة عنه قبلها والصادر عن المتكلم بصدور هذا الفعل كراهة تلك الكراهة يكون
مفعولا به ولا يرد لانها لم يصدر عن المتكلم بصدور الفعل المذكور
قوله ويكون للتاكيد فاما للتاكيد فيما لا يزيد دلالته على دلالة فعله وزعم بعض المتاخرين
ان المفعول المطلق ناشئ عن تكرير الفعل الذي هو قسيم الاسم والصواب
انه توكيد وتكرير للفعل الذي هو الحدث الصادر عن الفاعل فاذا قلت ضربت ضربا
فكانك قلت اوقعت ضربا ضربا لانه لم يدل على الزمان الذي يدل عليه الفعل القسيم

للاسم ولان فائدة تأكيد الضرب لا تأكيد فاعله ولو كان بيانا لضرب آخر
لافاد تأكيدهما والذي للنوع هو ان يخص بعض انواع الفعل اما باسم خاص
مثل رجع القهقرى او بصفة مع وجوده اي مع وجود الموصوف او وجود
المفعول المطلق مثل ضربا شديدا او مع حذفه مثل ضربت اي ضرب وضربت
ضرب الامير او بتعريف العهد مثل ضربت الضرب الذي تعلمه فان قيل
النوع انما علم من الصفة لا من المفعول المطلق اجيب بان المفعول
المطلق الذي للنوع هو الذي يخص بعض انواع الفعل اعم من ان يكون خصوصه
بنفسه او بغيره ولا يخفى ان المفعول المطلق الموصوف خص ببعض انواع الفعل
بواسطة الصفة والذي للعدد هو ما يصاغ للمرات كقولك ضربت ضربة وضربتين
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه لانه موضوع للحقيقة
بدليل صحة اطلاقه للقليل والكثير منه على اختلاف انواعه واذا كان كذلك
تعذر تثنيته وجمعه اذ التثنية انما يكون اذا احتوا امران متميزان اشتركا في
في اسم واحد فيه علامة التثنية في احدهما اختصارا وهذا قد تعذر ان يكون
معه مثله لانه للحقيقة على اختلافها فيستحيل ان يحصل معه مثله واما الثاني
والثالث فيصح التثنية فيه لصحة حصول مثله معه اما الثاني فلانه للنوع
المتميز عن نوع آخر فاذا انضم اليه نوع آخر يشاركه في الامر الذي به يكون التثنية واما
الثالث فظاهر قوله وقد يكون بغير لفظه اي بغير لفظ الفعل مثل
قعدت جلوسا لان الشرط ان يكون بمعناه كما علم من تعريفه سواء كان بلفظه او بغير
لفظه ثم اختلفوا فذهب طائفة منهم المازني الى ان نصب جلوسا بقعدت في قعدت

جلوسا لانه في معنى مفعولا مطلقا وهو المختار لان الجلوس مقدرا لعدم الاحتياج
اليه ولانه يتعين في حلفت يمينا وفي قوله ولا تضرونه شيئا وقال سيبويه
هو منصوب بجلست مقدرا واستدل ابو علي لسيبويه بقوله لعمري وما في الدهر عجب
اني قتلت واتى الحازم البطل السالك الثغرة اليقظان كالئها مشي الهلوك عليها
الخيعل الفضل فقوله مشي منصوب بمشى مقدرا لا بالسالك لانه موصوف باليقظان
ولا يوصف الموصول قبل تمامه فلا يقال مررت بالضارب الطريف زيدا بل يقال
بالضارب زيدا الطريف قوله كالئها حال من ضمير اليقظان والخيعل قميص لا كم له
والفضل قميص تلبسه المرأة في بيتها والهلوك الكثيرة التثني قال المصنف
في امالي المسائل المتفرقة قولهم خلق الله السموات من قال ان الخلق هو المخلوق
وجب ان يكون السموات مفعولا مطلقا لبيان النوع اذ حقيقة المصدر
المسمى بالمفعول المطلق ان يكون اسما لما دل عليه فعل الفاعل المذكور وهذا
كذلك لانا بنينا على ان الخلق هو المخلوق ولا فرق بين قولك خلق الله خلقا وبين
قولك خلق الله السموات الا ان في الاول لبيان الاطلاق وفي الثاني للتخصيص
فهو مثل قولك قعدت قعود القرفصاء الا ان احدهما للتأكيد والآخر لبيان
النوع وان استويا في حقيقة المصدرية وهذا امر مقطوع به بعد اثبات ان المخلوق
هو الخلق ومن قال بان المخلوق غير الخلق وانما هو متعلق الخلق وجب ان يقول
السموات مفعول به مثله في قولك ضربت زيدا ولكنه ليس بمستقيم ولانه لا يستقيم
ان يكون المخلوق متعلق الخلق لانه لو كان متعلقا له لم يخل ان يكون الخلق المتعلق
قديما او مخلوقا فان كان مخلوقا تسلسل فكان باطلا وان كان قديما فباطل لانه

محال

يجب ان يكون متعلقة معه اذ خلق ولا مخلوق محال فيؤدي الى ان يكون
المخلوقات ازلية وهو باطل مما ان الخلق هو المخلوق وانما جاء الوهم لهذه
الطائفة من جهة انهم لم يعهدوا في الشاهد مصدرا الا وهو عرض فتوهموا ان لا
مصدر الا كذلك ولما كانت هذه اجساما استبعدوا مصدريتها لذلك ورأوا
تعلق الفعل بها فحملوه على المفعول به ولو نظروا حق النظر لعلموا ان الله تعالى
يفعل الاجسام كما يفعل الاعراض ونسبتها الى خلقه واحدة فاذا كان
كذلك ومعنى المصدر ما ذكرناه وجب ان يكون مصادر اقول فيما
ذكره المصنف في الامالي نظر اما اولا فلان لقائل ان يختار ان الخلق مخلوق
ولا يتسلسل لانه نسبة وهي من الامور العدمية لما ثبت في علم الكلام فلم
يحتج الى خلق اخر فلا يلزم التسلسل واما ثانيا فلان ما اختاره ههنا مخالف
لما ذهب اليه في اصول الفقه فانه ذهب فيه الى ان الخلق عبارة عن التعلق
اي النسبة الحاصلة بين المخلوق وبين القدرة حال الايجاد وايضا قوله
ان الله تعالى يفعل الاجسام كما يفعل الاعراض ليس بمعنى ان الجسم نفس فعله
وخلقه الذي هو نسبة بل بمعنى ايجاده واعطائه وجوده وقرره الامام
الحديثي بوجه آخر وهو ان المخلوق اعني العالم ونحوه غير الخلق والا يكون العالم
مفعولا به في خلق الله العالم فيكون مفعولا الخلق به كما ان زيدا في ضرب زيدا
ليس ضربا بل مفعول الضرب به ويلزم المحال لانه ان لم يصدق على العالم انه مخلوق
يلزم قدمه وصدوره بنفسه وهو كفر وان صدق عليه يكون بمعنى ان الخلق
متعلق به ومنسوب اليه وما يتعلق به خلقه تعالى وينسب اليه ولا يكون خلقه تعالى

لا يكون صادرا عنه تعالى عن خلقه قطعا فيلزم المحذور وهو قدمه او صدوره
بنفسه لا عنه تعالى اقول فيه نظر وان لقائل ان يختار القسم الثاني
قوله وما يتعلق به خلقه وينسب اليه فلا يكون خلقه لا يكون صادرا عنه تعالى ممنوع
قوله اذا الصادر عنه تعالى عين خلقه قلنا الصادر هو الجسم ليس
عين خلقه الذي هو النسبة وانما هو المنسوب اعني مخلوقه قوله
وقد يحذف الفعل المفعول المطلق وقد يحذف فعله لجواز القيام قرينة لفظية
كقولك ضربا شديدا لمن قال اي ضرب ضربت او حالية كقولك لمن قدم من السفر
خير مقدم فمقدم مصدر بمعنى القدوم وخير للتفضيل يكون ما اضيف اليه
فصار هنا مصدرا باضافته الى المصدر وهو مقدم قوله ووجوبا
اي قد يحذف فعله وجوبا سماعا وطريق علم تلك المصادر الواجب حذف افعالها السماع
وحاصلها اي وحاصل طريق الدليل على وجوب حذف افعالها على ما صرح به
المصنف في امالي المسائل المفصل انه قال انها مصادر مستعملة كثيرا فخففوها
بحذف فعلها للكثرة ولم يسمع افعالها معها مع كثرتها واحتياجهم اليها
للاوزان والقوافي وغيرهما فدل على وجوب حذفها فنصبها يدل على عاملها وجعل
لفظها بدلا منها من حيث انها بمعناها فحذف الفعل من المفعول به ونحوه
اقل اذ ليس هو بمعناه حتى يجعل بدلا منه ولا يحذف من ضربت ضربا لانه لم يكثر
استعماله فهي اي فيها هذه المصادر يعني حذف افعالها في الحقيقة معللة بالكثرة
الا ان الكثرة يتعذر معرفتها في كل لفظ معين من غير النظر الى السماع اذ لا يقدر
من يحد الكثرة على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر فلما كان كذلك احتيج الى السماع

فلذلك اسند الحذف الى السماع ... ولا مخلوق ... فيودى الى ان ...
مصدرية وكان الحوان يقول الا ان الكثرة لما تعذر معرفتها الكلفة اقام الظاهر
مقام المضمر هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فانه مطابق لما ذهب اليه المصنف
في شرح المفصل حيث قال وكلام سيبويه يشعر بان علة الحذف في هذه المواضع
كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره الا انه لا يصح ان يكون ضابطا نحويا لانه
يحتاج الى النظر في كل لفظ فذكر او لم يكثر قوله وقياسا في مواضع
وجب حذف الفعل قياسا وانما كانت هذه المواضع قياسا لانه قد علم فيها ضابط
كلي بالاستقراء علم انهم يحذفون الفعل معه لزوما فان قيل
القياس في اللغة باطل على ما تقرر بطلانه في اصول الفقه فالقول به هنا مناف له
فالجواب ان القياس الذي تقرر بطلانه في اصول الفقه ليس بهذا المعنى بل بمعنى
آخر فلا منافاة قوله اي فمما يجب الحذف قياسا ما وقع مثبتا بعد نفي داخل على
اسم لا يكون خبرا عنه مثل ما انت الا سيرا فانه مثبت بعد نفي لان الاستثناء
بعد النفي اثبات والنفي داخل على اسم هو انت والسير لا يصلح خبرا عنه لانه لا يخبر بالمعنى
عن الجثة وانما وجب الحذف هنا لمجموع ما ذكره المصنف في امالي المفصل من ان
وقوعه موقعا لا يصلح ان يكون خبرا دال على ان الخبر غيره ولا خبر يصلح من حيث المعنى
الا فعل بمعناه فقد علم بهذه القرينة خصوصية الفعل وفي موضعه باشتراط
الاثبات بعد النفي لفظا او تقديرا لفظ واقع موقع الفعل فاستغنى بالقرينة
واللفظ الواقع موقع الفعل عن التلفظ بالفعل كما استغنى في قولهم لولا زيد لكان
كذا وما ذكره الامام الحديثي من ان الاسم الداخل عليه النفي ومعناه عوض عن الفاعل

يبن ... ا خبرا عنه ... خبرا عن مبتدا لتقوم مقام الفاعل
فلان ... في مثل ... زيد سيرا سيرا اولى لبقاء نفس الفاعل قلت
اجاب عنه الامام الحديثي بانه اذا كان خبر المبتدا يطول لتكرر المسند اليه فيه او بان
الحذف من الفعلية يوجب الاشتباه بالاسمية وهو محذور جدا قوله ما وقع مثبتا
احتراز من ان يقع منفيا مثل ما زيد يسير سيرا قوله بعد نفي احتراز من ان يقع مثبتا من
غير نفي كقولك زيد سيرا قوله او معنى نفي ليدخل فيه انما انت سيرا لان معناه ما انت
الا سيرا فيكون حكمه حكمه قوله داخل على اسم احتراز من نفي داخل على فعل كقولك
ما سرت الا سيرا قوله لا يكون خبرا عنه احتراز من قولك ما سيري الا سيرا
قوله او وقع مكررا يعني او وقع المصدر مكررا في موضع خبر عن اسم لا
يصح ان يكون خبرا عنه ظاهرا كما تقدم في ما زيد الا سيرا مثاله زيد سيرا سيرا وانما قال
ظاهرا لانه في الظاهر لا يصح زيد سير ولكن يصح بتقدير مثل زيد ذو سير فانما وجب الحذف
هنا لان المبتدا يقوم مقام الفاعل قوله مكررا احتراز من مثل زيد سيرا قوله في موضع
الخبر احتراز من مثل ضربت ضربا ضربا ومنه قوله تعالى كلا اذا دكت الارض
دكا دكا قوله لا يصلح خبرا عنه احتراز من مثل سيري سير سير
قوله ومنها ما وقع تفصيلا من جملة المواضع التي يحذف فيها الفعل عن المفعول المطلق
قياسا ما وقع تفصيلا لاثر اي لفائدة مضمون جملة متقدمة كقوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء لان فشدوا جملة متقدمة ومضمونها شد الوثاق واثر شد
الوثاق ذكر التفصيل قال المصنف في شرح المفصل ضابط هذا القسم ان يتقدم
جملة متضمنة فوائد فاذا ذكرت فوائدها بالفاظ المصادر وجب حذف افعالها لحذفوا

والتكرار مقام الفعل

الفعل القائم قرينة الاولى وهي الجملة التي هذه فوائدها والمذكورة لان اللفظ الاول
يعني الجملة الاولى قد وقع موقع الفعل فاستغني عنه لفظا ومعنى كقوله سبحانه وتعالى
فشدوا الوثاق فان شد الوثاق مستحصل لفوائد وجودية من منّ او فداء او استرقاق او قتل
فلما ذكرت تلك المعاني بالفاظ المصادر لم تذكر افعالها وقيل فاما منا واما
فداء ولو قيل في مثله فاما تمنون منا واما تفادون فداء لم يجز فان قيل
القائم مقام شيء لا بد وان يناسبه بوجه ما ولا مناسبة فيما نحن فيه بين الجملة
المتقدمة وعامل المفعول المطلق قلت اجاب عنه الامام الحديثي بان
المناسبة حاصلة من حيث انه تفصيل اثر مضمونها فلو لم تكن تفصيلا نحو شدوا وثاقه
مفديه فداء او لا اثر شيء نحو اما ضربت زيدا ضربا واما اشتمه شتما ومنه
قولك زيد لسا في سفر قريبا او بعيدا او لا جملة نحو العلم اما ان يعظم صاحبه
تعظيما او يقوله عويلا لا يحذف اذ لا طول في شيء منها كما في صورة وجدان الفنون
وانما اشترط تقدم الجملة لان المقدم اشتد بالعوض من حيث وقوعه في محل المعمول
عنه اذ الاصل عدم التقدم والتاخر واما لانه لا ينفع الا كذلك لفظا او تقديرا.
ومنها ما وقع للتشبيه من جملة المواضع التي يجب فيها حذف
الفعل عن المفعول المطلق قياسا ما وقع للتشبيه علاجا اي من الافعال الظاهرة
بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المصدر وعلى صاحب المصدر نحو مررت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار اصله يصوت صوت حمار فصوت حمار مصدر للتشبيه بعد جملة
وهي له صوت مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت وعلى صاحبه وهو هاء له
لانه يعود الى زيد كما يعود اليه صاحب المصدر وهو المستتر في يصوت وانما

يجب الحذف [illegible] صوت المتقدم يقوم مقام يصوت الذي هو صاحبه وهو هاء له
مقام صاحبه المستتر فيه قال المصنف في شرح المفصل واستغني
عن الفعل بما في قولك صوت من الدلالة عليه ووقع موقعه لفظا يعني لفظ صوت واغني
عنه لفظا ومعنى قوله للتشبيه احتراز من ان يقع لغير التشبيه كقولك لزيد صوت صوت
حسن فانه يرفع على التاكيد او البدل للاسم المذكور قبله ولا احتياج الى تقدير بخلاف
الصورة الاولى فانه لا يستقيم المعنى من غير تقدير قوله بعد جملة احتراز من ان لا يقع بعد
جملة كقولك الصوت صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز من قولك مررت به
فاذا له ضرب صوت حمار فانه لا يجب حذفه لما قال المصنف في شرح المفصل من انه فقد
فيه ما يدل على الفعل وقوله وصاحبه احتراز من قولك مررت بزيد فاذا في الدار
صوت صوت حمار فانه لا يجب فيه ايضا حذف الفعل لما قال المصنف في شرح المفصل
من ان الفعل الذي يقدر لا بد وان ينسب الى فاعله وهو غير معلوم قال
المصنف في شرح المفصل في فائدة قيد العلاج ما حاصله ما ذكره الامام الحديثي
وهو انه اذا لم يكن للعلاج فان ذكر فعل نحو فاذا له علم علم الفقهاء فانه لا يحذف
وان لا نحو فاذا له علم علم الفقهاء او هدى هدى الصلحاء او ذكاء ذكاء الحكماء
لا يصح بفعل بل يرفع على البدل لفقد فهم المعالجة الدالة على الحدوث فان
قولك له صوت بمنزلة فاذا له يصوت بخلاف العلم فانه من الخصال الثابتة التي يمدح
بها كاليد والراس اذ المراد بقولنا له علم او هدى او ذكاء الثبوت والاستقرار
لا هو يفعل فهو بمنزلة له يد يد اسد فكما لا يجوز نصب يد اسد لا يجوز نصب علم الفقهاء
بخلاف له صوت فانه يدل على الحدوث ومنها ما وقع من

جملة تلك المواضع ما و[illegible] بعده مضمون جملة لا محتمل [illegible] بعد عن المصدر

نحو لزيد على الف درهم اعترافا بعده اعترف اعترافا فمضمونها اى معنى له على الف

درهم الاعتراف ولا محتمل لها سواه والمراد منه انه يؤكد حكم الجملة ومضمونها

لا الجملة اذ انه ليس تاكيدا لفظيا ولا معنويا وانما وجب حذف العامل هنا لان الجملة

المتقدمة تقوم مقامه اذ معناها الاعتراف فبينهما نسبة وفيها ما هو

فاعله معنى وهو نا على قوله مضمون جملة احتراز من قولك ضربت ضربا فانه مضمون

المفرد قوله لا محتمل لها غيره احتراز من القسم الذى بعده وسياتى وتسميته

النحويون تاكيدا لنفسه لان اعترافا دل على عين ما دل عليه له على الف درهم

فهو مثل سيرا فى سرت سيرا فان قيل قولك له على الف درهم يحتمل

التصديق والتكذيب فهو غير الاعتراف قلت نعلم جوابه من كلام ذكره

المصنف فى امالى المفصل وهو ان التوكيد لغيره ان يتقدم جملة يكون معناها

باعتبار المصدر المذكور بعدها متعددا والتوكيد لنفسه ان يتقدم جملة يكون

معناها باعتبار المصدر المذكور بعدها متحدا قوله ومنها

ما وقع من جملة تلك المواضع ان يقع المصدر مضمون جملة لها محتمل غيره مثل

زيد قائم حقا فان الخبر عن شىء بشىء يحتمل ان يكون الامر على ما ذكر ويحتمل ان يكون

على خلافه فاذا قال حقا فقد ذكر احد المحتملين فقد تم احقه حقا فحذف

على سبيل الوجوب لان الجملة تقوم مقامه لانها وان احتملت غيره لكن الجملة ايضا

فيهما مناسبة فيصلح ان يعوض عنه وانما يدل على فاعله صدوره عن المتكلم

نحو لك احقه حقا لمن قال زيد قائم ليس مما نحن فيه قوله ما وقع مضمون جملة احتراز

من قولك جمع [illegible] فانه مضمون المفرد وقوله لها محتمل غيره احتراز مما قبله

وتسميه النحويون توكيدا لغيره قال المصنف فى شرح المفصل لانه

جئ لاجل غيره لرفع احتماله وقال ابن المالك لانه غيرها لفظا ومعنى

اذ هو مؤثر فى مدلولها وبصير الجملة به نصا قوله ومنها ما وقع

مثنى من جملة تلك المواضع ان يقع المصدر مثنى لفظا ويكون للتكرير والدوام

معنى نحو لبيك وسعديك فانه مثنى لفظا للتكرار من اثنين معنى وهذا النوع سماعى

من جهة ان هذا المثنى على خلاف القياس فلا يجاوز ما سمع من المثنى بهذا المعنى

ولا يقاس عليه ما لم يسمع وقياسى من جهة ان كل ما جاء مثنى بهذا المعنى حذف

فعله وجوبا من غير ان يحتاج الى سماع ولبيك من الب بالمكان اذا قام به واصله

الببت على طاعتك اى اقمت عليها البابا بعد الباب اى اقامة بعد اقامة حذف

الصلات تخفيفا ثم الفعل استغناء باحد المصدرين ثم حذف زوائدهما

ثم ثنيا واضيفا الى الكاف للدلالة على ان اقامته على طاعة المخاطب فصار لبيك

وقال الامام الحديثى وفاعله معلوم لان مثل هذا انما يقع من المتكلم

لانه يقع تواضعا ولم يشترط فيه ما اشترط فى انت سيرا سيرا من تقدم الاسم

وذلك لان التكرير فى هذا الموضع فى المعنى نصا كما فى اللفظ نحو انت سيرا

سيرا فان التكرير ههنا فى اللفظ بحسب فقويت القرينة الداعية للحذف فى

سورة لبيك ما لم تقو فى نحو سيرا سيرا قوله المفعول به

عرف المصنف المفعول به بانه الذى وقع عليه فعل الفاعل وقال فى شرح المفصل

[illegible] سمى مفعولا به لانه وقع الفعل به او [illegible] ولانه جواب من فعلت به هذا الفعل

ذلك

قبلهم

هو

المقصود

بخلاف

المفعول

فان قيل هذا التعريف ... عليه ... ما احق
لانه لم يقع عليها الفعل قلت بل يصدق لان المراد ... وقوع التعلق
على ما صرح به المصنف فان قيل ما تعلق به اعم مما وقع عليه فيتناول
المفعول فيه وغيره قلت المراد بالتعلق توقف تعقله عليه وهذا
لا يتناول المفعول فيه وغيره واعترض الامام الحديثي على هذا الجواب بانه يوجب
ان المفعول به حينئذ يكون معرفا بالفعل المتعدي لان الفعل الذي يتوقف
فهمه على المفعول به هو المتعدي والمتعدي هو الذي يتوقف فهمه على متعلق
والمتعلق هو المفعول به على ما صرح به المصنف في شرح المفصل بان الوقوع هو
التعلق المعنوي المعقول والمتعلق ايضا يكون امرا معقولا منسوبا اليه
اذ المتعدي من المعاني النسبية وكل معنى نسبي لا بد له من منسوب اليه
وصرح في مباحث المتعدي من شرح الكافية على ان ذلك المتعلق اذا ذكر يسمى
حينئذ مفعولا به فيندفع الدور فان المتعلق الماخوذ في تعريف المتعدي هو
الامر المعقول والذي عرف بالمفعول به هو المذكور فلا دور قال المصنف
في امالي الكافية لو اقتصر على قولهم ما يقع عليه الفعل لكان اولى وما توهم من ان
ذكر الفاعل هنا يفيد اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما
ان مفعول ما لم يسم فاعله ايضا وقع عليه فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم
انك اردت فعل فاعل وانما حذفته لوجه من الوجوه المسوغ لحذفه فقد اشتركا جميعا
في انهما وقع عليهما فعل الفاعل واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون
الاخر الثاني ان المراد تحديدهما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به

الفعل ... اذ لفظ يقصد به اخراجه ... كونه مرادا ولذلك
تقول اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به مقامه وجب ان يعدل به عن النصب الى الرفع
وهذا تصريح بانه مفعول به وان النصب والرفع جائزان يتعاورانه وهو على حاله من
كونه مفعولا به قوله في الشرح ولذلك اي ولاجل ان المراد بالوقوع ما ذكرناه لا يكون
المفعول به الا للفعل المتعدي فان الفعل الذي يتعلق بما لا يعقل الا به لا يكون
الا المتعدي وما لا يعقل الا به هو المفعول به فلا يكون المفعول به الا لذلك وسيجيء
بيان التعلق بما لا يعقل الا به في ابحاث المتعدي وغير المتعدي من باب الفعل
ان شاء الله تعالى فان قيل زيد في قولنا زيد ضربته يصدق عليه
التعريف المذكور وليس مفعولا به قلت اجاب عنه وعن مثله المصنف
في امالي الكافية بان هذه الحدود احتصرت للعلم بالمقصود والمراد منها كلها
دلالتها على المعنى المذكور فاذا قيل مثل ذلك فالمعنى هو ما دل على انه وقع عليه
فعل الفاعل واذا قيل ما نسب اليه في حد الفاعل فمعناه ما دل على انه
الذي نسب اليه الفعل واذا كان كذلك فليس زيد في قولك زيد ضربته موضوعا دالا
لما وقع عليه الفعل وانما وضع دالا لما يحكم عليه فاتفق ان الحكم فعل واقع على ما هو
في المعنى فيتوهم انه مثله وليس الامر كذلك فالهاء في قولك زيد ضربته هي الموضوعة
لذلك كما انك اذا قلت انا ضربت كانت انا غير موضوعة لمن نسب اليه الفعل وانما
هي موضوعة لمن يحكم عليه والتاء في ضربت هي التي وضعت لمن نسب اليه الفعل
ولما اتفق ان الذاتين في المعقول واحدة توهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة
الفعل اليه وقال ايضا في امالي الكافية ... ان المفعول مشتق والمشتق

يتوقف معرفته [illegible] معرفة المشتق منه فاذا [illegible] منه علم المشتق من الحقي
من المشتق فكيف يحصل الاخفى معرفا للاظهر وان قيل [illegible] الفعل
مشتق من المفعول كان ابعد الى يودي الى [illegible] الدور فانه لا يعرف المشتق حتى
يعرف المشتق منه وقد بعد المشتق معرفا فيتوقف معرفة كل منهما على معرفة الاخر
والجواب [illegible] ان المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق
وانما قصد به في الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص مما يتعلق به الفعل تعلقا
مخصوصا فقصد تعريف ذلك النوع لا باعتبار اصل الاشتقاق في لفظ مفعول
في الاصل وعدمه كما لو سميت ولدا بحسن وجعلته علما عليه فان معنى الاشتقاق
غير مراد بعد تصييره علما وان كان قبل ذلك مرادا ولا يضر كون الواضع قصد الى
تسميته بحسن لوجود حسن حصل في المسمى فان ذلك في بعض الاسماء سبب التخصيص
بذلك الاسم الا ان معنى الاشتقاق باق فيه بعد تصييره علما الا ترى انك تفهم
مدلوله مع قطع النظر عن الحسن ولذلك يفهم مدلوله من لا يفهم مدلول حسن باعتبار
الاشتقاق واذا كان كذلك فلا فرق بين ان يعرف بما هو مشتق منه او بغيره وهذا
الجواب جواب على كلا التقديرين **قوله** وقد يتقدم المفعول به
وقد يكون متقدما على الفعل بخلاف ان وما جرى مجراها ولا التي لنفي الجنس وما
ولا المشبهتين بليس فان معمولها لا يتقدم عليه بوجه والفرق بين ان عمل الفعل
اصل فيجوز التصرف في معموله وعمل ان وما جرى مجراها فرع فلا يجوز ذلك فيه
قوله وقد يحذف الفعل لقيام الفعل الناصب للمفعول به قد
يحذف جوازا لقيام قرينة يشعر بخصوصيته الفعل فيحذف واذا المراد من

الفعل فيه وهو معنى كلام سيبويه والذي يحقق ذلك ان المعتبر هو ان يكون
اوله زيادة كزيادة الفعل لا ان يكون غالبا في الفعل ان فاعلا في الاسماء لا يكاد
يوجد نحو خاتم وهو قليل وفاعلا في الافعال اكثر من ان يحصى كضارب وخاصم وقاتل
في باب المفاعلة وسافر في غيره ولو سميت بخاتم لصرفت واعترض الامام الحديثي على المصنف
قائلا كون افعل وزن الفعل باعتبار الهمزة لا باعتبار حركة العين ولذا صرف خير
ولم يصرف اخير ولا شك ان افعل في الفعل بهذا الاعتبار اغلب اذ ما من فعل ثلاثي
الا انه يجيء منه افعل في مضارعه كانصر واضرب واعلم وفي تعجبه ويجيء افعل
من الافعال الكثيرة لا يحصى للتعدية والسلب لا قليلا كما قال ابن الحاجب اقول هذا لم يرد
على المصنف اصلا لانه بعد تسليم ان افعل كونه وزن الفعل باعتبار الذي
ذكرتم ان نقول نحن لا نورد النقض بافعل بالاعتبار الذي ذكرتم بل نورد النقض
بافعل الذي عينه متحرك بحركة مخصوصة وهي الفتحة ونقول ما ذكره النحويون
منقوض بافعل الذي عينه مفتوح فان افعل هذا في الاسم اكثر كما قررنا ومع هذا
فهو غير منصرف واعترض ايضا قائلا ليس فاعل في الفعل اغلب لانه لو كان اغلب
لكان باعتبار زيادة الالف ثابتا كافعل باعتبار زيادة الهمزة اولا وذلك في الاسم
اغلب كضارب اسم فاعل ولا اعتبار لخصوصية الحركة كما في افعل بنت اقول
هذا ايضا غير وارد اما اولا فلانه مدفوع بما مر في دفع الاعتراض الاول واما ثانيا
فلان القسم الذي ليس في اوله همزة من قسمي وزن الفعل خصوصية الحركة معتبرة
فيه قطعا وقد صرح به المصنف في شرح المفصل **قال** غير قابل للتاء
احتراز من ان يكون اوله زيادة كزيادته ويكون قابلا للتاء مثل يعمل في قولهم جمل يعمل

فلو لم يحترز منه لورد نقضا وانما كان قبوله التاء مانعا من اعتباره لانه بقبوله
التاء يخرج عن شبه الفعل لان الافعال لا تقبل هذه التاء فلما قبل ما لا تقبله
الفعل خرج عن شبهه بخلاف احمر فان لمونثه بناء اخر لا تاء فيه نحو حمراء وبخلاف
ما لا مونث له كادر والمرمان فان قيل هلا قال في العدل ووزن الفعل ان كان
اسما فشرطه العلمية كما قال الالف والنون ان كان اسما فشرطه العلمية اجيب
بان العدل ووزن الفعل اذا كانا في اسم وان لم يمنع الصرف الا مع العلمية
لكن العلمية ليست مقوية ومتممة لهما بل كان العلمية علة مستقلة وكذلك منهما
علة مستقلة بخلاف الالف والنون فان العلمية متممة لهما لان الالف والنون
في الاسم يحتاج الى العلمية وكذا قيل اذا نكر عمر واحمد بقيا على سبب واحد واذا نكر
عثمان لا يبقى على سبب اصلا والـ وما فيه علمية موثرة من ان يكون لا
اثر لها كرجل سمي بمساجد او حمراء فانه لا اثر للعلمية لاستقلال الحكم بالجمعية
والف التانيث وانما اعتبر هذا القيد لئلا ينتقض هذه القاعدة اعني وما فيه
علمية موثرة الى اخره بمساجد وحمراء علمين فانهما اذا نكرا يكونان غير منصرفين وانما
انصرف كل ما فيه علمية موثرة لما تبين من تفصيل ما تقدم ان العلمية لا تجامع شيئا
من العلل حال كونها موثرة الا وهي شرط فيه اي في ذلك الشيء الا العدل ووزن
الفعل فانها تجامعهما وليست شرطا فيهما وبيان ذلك ان العلمية الموثرة بشرط
في غير العدل ووزن الفعل ان الوصف لا تجامعه العلمية موثرة لما بينهما من
التضاد على ما سيجيء بيانه فسقط والتانيث ان كان بالالف فلا تجامعه موثرة
فسقط وان كان بغيرها سواء كان بالتاء او معنويا فقد تقدم انها شرط فيه والعجمة

هي شرط فيها والجمع لا تجامعه موثرة فسقط والتركيب شرطه العلمية والالف
والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية وان كان في صفة فلا تجامعه لما بينهما
من التضاد فان قيل العلم ينافي بالذات الوصف والجمع اما منافاته
للوصف فلما سيجيء بيانه واما للجمع فلما قاله المصنف في امالي الكافية من ان الجمع
لا تجامع العلمية لما بينهما من المنافاة لانك اذا سميت به فقد خرج عن كونه
جمعا واذا كان كذلك فاي حاجة الى تقييد عدم مجامعته اياهما بالموثرة
اجاب عنه الامام الحديثي بان قال بعد زوالهما اعتبار بقاء تاثيرهما
كبقائهما ولم ينافي بالذات زوالهما وتاثيرهما بعد زوالهما فقيد وقال بمنع
موثرته الوصف معه للتضاد وموثرته مع الجمع والفي التانيث لعدم
الحاجة اليه فلم سواي لم يخرج عن هذا الذي ذكرنا من ان العلمية لا
تجامع شيئا وهي موثرة الا وهي شرط فيه غير العدل ووزن الفعل فانها
تجامعهما من غير شرطيته اما كون العلمية موثرة مع كل واحد منهما فلمنع
صرف عمر واحمد واما كون العلمية غير شرط فيهما فلانها لو كانت شرطا لهما
لما امتنع العدل ووزن الفعل من الصرف مع غير علمية لكنه يمنع مثل
ثلث واصبر اذا تقرر هذا فاذا نكر كل ما فيه علمية موثرة فان لم يكن فيه
واحد من العدل ووزن الفعل بقي بلا سبب اصلا لان العلمية تزول
بالتنكير ويزول كون الباقي سببا لكون العلمية شرطا فيها واذا
انتفى الشرط انتفى المشروط واذا نكر وفيه احدهما بقي على سبب واحد وهو
العدل واما وزن الفعل لان العلمية تزول بالتنكير قوله

في الشرح وان كان معهما امر اخر جواب عن سوال مقدر وتقدير السوال انه
يمكن ان يكون مع العدل والعلمية او مع وزن الفعل والعلمية سبب اخر
فاذا نكر يزول العلمية ويبقى العدل والسبب الاخر فيكون غير منصرف لوجود
العلتين فانتقض ما ذكرتم بهذه الصورة وتقرير الجواب ان الكلام فيما فيه علمية
موثرة فيكون الوصف والجمع والالف التانيث خارجة عنه وكل سبب هو
غيرها وغير العدل ووزن الفعل فالعلمية شرط له فيزول عند التنكير قطعا
لزوال شرطه وهو العلمية فلا ينتقض ما ذكرنا بما ذكرتم فتبين ان كل ما فيه
علمية موثرة اذا نكر صرف اعلم انه اشار في اثناء هذا الكلام الى جواب
سوال بقوله وهما متضادان فلا يكون الا احدهما تقرير السوال انه
يمكن ان يجتمع العلمية والعدل ووزن الفعل في اسم والعلمية ليست
شرطا لهما فاذا نكر بقي سببان اعني العدل ووزن الفعل فانتقض ما ذكرتم
وتقرير الجواب ان العدل ووزن الفعل متضادان لان العدل
لا يكون الا بالاوزان المذكورة ولا شي فيها من اوزان الفعل فلا يكون ابدا
مع العلمية الا احدهما واذا كان بينهما تضاد فلا يكون مع العلمية
الا احدهما فان قيل اخر في قولك مررت بزيد وبرجل اخر عدل ووزن
الفعل قلت اجاب عنه الامام الحديثي بانه اذا جعل اصلا اخر منه
فيجد حذف من لا يوجب العدل اولا وللمستشكل ان يقول اذا جعل
اصله الاخر بالالف واللام يتحقق فيه العدل ووزن الفعل فيعود
الاشكال فالوجه في جواب هذا الاشكال بما قدمته في باب العد

الضمة هنا المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره
النداء تنبيها على انه المنادى والثاني ذكره المصنف في شرح المفصل وهو ان
صفة المبهم لما كانت مع المبهم كالشي الواحد بخلاف صفة غير المبهم بدليل جواز
مررت بزيد في الدار الكريم وامتناع مررت بهذا في الدار الكريم صار الرجل
في قولك يا ايها الرجل كانه منتهى الاسم فجعلوا حركته الاعرابية الحركة التي يكون
له لو كان منتهى الاسم حقيقة وعلى ذلك لا يستقيم قياسه على يا زيد الظريف
لظهور الفرق بينهما بما ذكره المصنف فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود
كما علم مما مر اولا فلا يكون صفة لانها لم يكن مقصودة اجيب
بان معنى قولنا ان الصفة غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها
لا انها غير مقصودة اصلا فالرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه المنادى
اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون يا داخلا فيه مقصود في الاصل والحقيقة
بانه مطلوب اقباله وسعى ان يكون منادى الا انه منع دخول حرف النداء
عليه اللام فتوصل باي وجعل تابعا له وصار صفة له دالا على معنى فيه
فمن جهة انه مطلوب اقباله اصلا وحقيقة مقصود ومن جهة كونه دالا على معنى
في متبوعه صفة وغير مقصود بالنسبة ولا يلزم من كونه غير مقصود بالنسبة
جواز حذفه فان رجلا في زيد رجلا غير مقصود بالنسبة مع انه لا يجوز حذفه
لرفع ابهام الهاء فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود بالنداء فلم
لا يجوز في تابعه الوجهان كما في تابع يا زيد الظريف فالجواب ان الرجل
معرب مرفوع وتابع المعرب المرفوع يجب ان يكون مرفوعا سواء كان مفردا او مضافا

فيقول يا ايها ال[illegible] لو قلنا ان المضاف الى عدي هو الاول الا [illegible]

فان قلت يجوز اعجبني ضرب زيد العاقل وان زيد وعمرو [illegible]

المعرب على لفظه احسن بان زيدا في المثالين كانه مرفوع لانه يصير

بادنى تغيير وهو قطع الاضافة وحذف ان ومعناه باق على ما كان مرفوعا

بخلاف الرجل في يا ايها الرجل فانه وان سلم انه منصوب المحل بان كان مفعولا به

لكنه لا يكاد يصير منصوبا لانه عند تغيرات كثيرة من حذف وفصل واقامة

يا والرجل مقام ادعو والكاف وغيرها ومعناه او كان مفعولا اخرى والان

انشائي فظهر الفرق وقالوا يا الله خاصة ادخلوا

يا على الاسم في هذا اللفظ دون غيره وان كان فيه لام التعريف لانها فيها

منزلة منزلة الاصل للزومها وعوضها عن الهمزة التي هي فاء لان اصله الاله

فنقلت حركة الهمزة الى اللام فحذفت فصار اللاه ثم ادغموا اللام في اللام فقالوا

الله ثم فخموا بعد الفتح والضم دون الكسر قال الاندلسي في شرح

القانون الجزولي من خواص هذا الاسم العزيز تغليظ لامه فلا يتبصر بها على

مخرجها كما تبصر بها في مثل اللحم واللبن بل يفخم فيه حتى ينتشر في الفم

فيكاد يعلوه ويكون ذلك لها ما دام قبلها فتحة او ضمة فان كان قبلها

كسرة جرت على اصلها من الترقيق نحو بسم الله اذ الكسرة من دواعي الامالة

والترقيق اللام مناسب للامالة وتغليظها تفخيمها وذلك مناف للكسرة فصارت

عوضا عن المحذوف فثبت بهذين الامرين اعني لزومها وعوضها ان اللام فيه

نازلة منزلة حرف من حروف الكلمة فيجوز ادخال حرف النداء عليه من [illegible]

الاول محذوف والمذكور اخرا هو خبر الثا[illegible] سني ولا اليم

في ليت [illegible]

[illegible] ثم ومالان النداء لكثرته الزم عنه تخفيف بحذف

الوصلة واما لانهم كرهوا ان ياتوا باسم مبهم يطلقونه على الباري لانه ربما يوهم

به التحقير من جعله كما تقرر في علم المعاني واما لان اطلاق الاسماء عليه تعالى

موقوف على الاذن ولم يجئ اذن في ايها وهذا حتى يصح يا ايها الله قال

ولك في مثل يا تيم تيم عدي قال المصنف في شرح المنظومة يعني اذا نودي المفرد

ثم كرر مضافا ففي الاول وجهان واما نصب الثاني فلا اشكال فيه لانه مضاف

او بكرير مضاف اما الضم في الاول فظاهر لانه منادى مفرد وكان مضموما واما النصب

فعلى وجهين احدهما ان يراد بتيم الاول الاضافة الى عدي المذكور اخرا ثم اكد تاكيدا

لفظيا بلفظ تيم الثاني والتاكيد اللفظي ياتي ولا يغير ما قبله وما بعده عما كان

عليه فلذلك بقي منصوبا وانما قيد التاكيد باللفظي لان المعنوي قد يغير ما قبله

نحو ضربت انت نفسك زيدا فان نفسك اقتضى زيادة انت فيما قبله الثاني ان المراد

بتيم عدي تيم عدي فحذف المضاف اليه استغناء عنه بذكره اخرا لانه هو الذي

انهم قالوا ان ذراعي وجبهة الاسد فحذفوا النون من ذراعين لكونه عندهم مضافا

لمضاف اليه الا ما بعده من الاسد المستغني بذكره اخرا والحذف في يا تيم عدي

تيم عدي اجدر لاتفاق المضاف والمضاف اليه جميعا في اللفظ وما تقدم فالمضاف

فيه مختلف فاذا جاز ذلك فيه مع اختلاف المضاف لاتفاق المضاف اليه فهو

مع اتفاق المضاف والمضاف اليه اولى و[illegible] المحذوف منه فيه مذهبان احدهما

ان المحذوف منه المضاف اليه هو الا[illegible] الثاني مضاف الى عدي وهذا

هو الظاهر والدليل عليه انه [illegible] الاعدى هو الاول والاول الى
امرين محذوفين احدهما المقدم والتاخير من غير فايدة والاخر هو الفصل
المضاف والمضاف اليه والمذهب الاخر ان تيم الاول مضاف الى عدى المذكور وتيم
الثانى مضاف الى عدى محذوف ووجهه انه لو لم يكن كذلك لادى الى ان يكون
المتاخر لفظا ومعنى دالا على متقدم والمعقول ان المتقدم يدل على المتاخر والجواب
عما ذكره اصحاب المذهب الاول بان الفصل والتقديم والتاخير لا يستقيم الكلام
ولا يمتنع بيانه انه حذف المضاف اليه من الثانى وتيم الاول مضاف الى عدى المذكور
فصار يا تيم عدى تيم فبقى تيم الثانى غير تام لان تمام الاسم اذا لم يكن فيه اللام بالتنوين
او الاضافة فاخر عدى ليكون عوضا لفظا عن تمام تيم الثانى وتم الاول بما بعده
وهما الاسمان جميعا الا ترى انك اذا قلت يا تيم عدى تيم لم يكن مستقيما لانه لم يتم
ولم يعوض عن تمامه واذا اخرت وقلت يا تيم تيم عدى عوضت عن عدى المحذوف
لفظا مثله وصار تيم عدى بالنسبة الى الاول كالتمام فلا جل ذلك كان التقديم والتاخير
والفصل هذا جميع ما ذكره المصنف فى شرح الكافية متناول لكلام المذهبين
وقال المصنف فى ابحاث الاضافة من شرح المفصل مذهب سيبويه
ان علاله مضاف الى سابح المذكور اخرا وحذف المضاف اليه وكانه اراد ان
يجعل الدال على الحذف مقدما فى المعنى والدليل يجب ان يتقدم قبل المدلول
وانما اخر عنه لانه لو وقع موضعه غيره لجاء الثانى مضافا الى ما ليس بعده مضاف
ولا ما يقوم مقام مضاف فاخر ليكون كالعوض من المضاف اليه بداهة
لا سيما وهو فى المعنى عين ما نسب اليه علاله ومذهبه فى زيد وعمرو قائم ان خبر

الاول محذوف والمذكور اخرا هو خبر الثانى والفرق بينهما انه قد وضح ثم اى
فى البيت امر اوجب التاخير وذلك الامر ما ذكره من قوله لو وقع موضعه غيره لجاء
الثانى مضافا الى اخر مع تحقق الذى اوجب التقديم وهو ان الدليل يجب ان
يكون قبل المدلول وههنا يعنى فى زيد وعمرو قائم لو كان خبرا عن الاول لوقع فى
موضعه من غير ضرورة اى مع عدم الضرورة وهو اى عدم الضرورة انه يجوز ان
يكون خبر المبتدا محذوفا واقول تلخيص هذا الفرق هو انه تحقق فى
البيت موجب التاخير مع تحقق موجب التقديم واما فى قولنا زيد وعمرو قائم تحقق
موجب التقديم وانتفى موجب التاخير فلو كان قائم خبرا عن الاول لوجب تقديمه
ولما لم يتقدم علم انه خبر عن الثانى ونشرع فى معنى الابيات الموردة فى هذا
الموضع وهى ثلثة الاول يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر هذا البيت
لجرير بن الخطفى يخاطب قوم عمر بن لجاء التيمى وسببه ذكر ان عمر كان يعرض لجرير ويهجوه
فتوعد جرير قوم عمر وحرضهم عليه يقول كفوه عنى حتى لا يلقينكم فى هجاء فاحش
بسبب تعرضه لى قال الجوهرى فى لا ابا لك هو مدح ومعناه انك ماجد
كريم وشجاع باسل لا يحتاج الى اب ينصرك ويقوم بامرك وقال
الازهرى هو شتم واذا قلت لا ابا لك ما تركت من الشتيمة شيئا اى لست
بابن رشده بل لزنية ولا يدعى لاب البيت الثانى يا من راى عارضا اسر به
بين ذراعى وجبهة الاسد اراد بالذراع ذراع الاسد وهما كوكبان نيران
وجبهة الاسد اربعة انجم والمنادى فى البيت محذوف كانه قال يا قوم من
راى البيت الثالث الا علاله او بداهة [illegible] نهد الجزاره البداهة اول الجرى

النوس والعلا احرى بـ[illegible]
والجزاء من الفرس راس [illegible]واعه والنهد العظيم ولم يريدان على قواعد
لحما كثيرا وانما يريدان عظامه غليظة قال والمضاف المنادى
اذا اضيف الى ياء المتكلم ففيه وجوه الاول اثبات ياء المتكلم مفتوحا الوجه
الثاني اثبات ياء المتكلم ساكنا وهذان الوجهان لا يختصان بالمنادى بل
يكونان فيه وفي غيره ووجههما مذكور في المجرور ان شاء الله تعالى الوجه
الثالث ان يحذف الياء ويبقى ما قبله مكسورا ووجهه ان المنادى
كثير الاستعمال فلما كثر حذف الياء للتخفيف وبقي كسر ما قبله ليدل على الياء
المحذوفة الوجه الرابع ان تقلب الياء الفا والكسرة فتحة ووجهه ان
الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وقد يحذف الالف كما قيل في دعي دعا
وفي [illegible] في لغة طي قال الله تعالى يا اسفا على يوسف ويلحق
الهاء لبيان الالف في الوقف خاصة لانها هاء السكت وهي لا تكون الا
في الوقف وقالوا يا ابي ويا امي اذا كان المنادى ابا او اما مضافا الى
ياء المتكلم ففيه الوجوه المذكورة ووجه آخر وهو ان تقلب ياء المتكلم تاء
ووجهه انه حذف الياء من يا ابي ويا امي لدلالة الكسرة عليها ثم ادخلها
التاء اما في يا ام فظاهر لانه مؤنث واما في يا اب فللحمل على يا امي وجعلت
عوضا عن الياء قال جار الله العلامة في الكشاف في تفسير سورة يوسف عليه السلام
فان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث بالمذكر قلت كما جاز
نحو قولك حمامة ذكر وشاة ذكر ورجل ربعة وغلام يفعة فان قلت

٢٦٩

فلم سا[illegible] محذوف والمذكور [illegible] تاء التانيث
و[illegible] متناسبان في ان كل واحد منهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره
ويجوز في يا ابت الكسر لانها بدل من حرف يناسب الكسر والفتح لانها
بدل عن حرف متحرك بالفتح قال وبالالف دون الياء يعني انهم يجمعون
بين الالف والتاء ويقولون يا ابتا ويا امتا ولا يجمعون بين الياء والتاء
ولا يقولون يا ابتي ويا امتي والفرق انهم لو قالوا يا ابتي ويا امتي لجمعوا
بين العوض والمعوض لما علمت ان التاء عوض عن ياء المتكلم والجمع بين
العوض والمعوض ممتنع واما الجمع بين الالف والتاء فغايته انه جمع بين
عوضين وهو جائز قال وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم ما مر من الوجوه
حيث كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم اما اذا كان المنادى مضافا
الى اسم مضاف الى ياء المتكلم فهل يجوز فيه الاحكام المتقدمة يعني الوجوه
الاربعة المتقدمة او لا فيه تفصيل وهو ان يقال لا يخلو من ان يكون المنادى
لفظ ابن مضافا الى ام او عم مضاف الى ياء المتكلم او غيره فان كان الثاني
مثل يا غلام امي ويا غلام عمي ومثل يا ابن غلامي فلا يجوز فيه الا الوجهان
الاولان الشاملان للمنادى وغيره وان كان الاول مثل يا ابن امي
ويا ابن عمي فيجوز فيه الوجوه الاربعة المذكورة قوله في الشرح وانما جرى
منه في قولهم يا ابن امي ويا ابن عمي يعني انما جرى الاحكام المتقدمة من
منادى مضاف الى ياء المتكلم في قولهم يا ابن امي ويا ابن عمي خاصة
لا في غيره وسببه ان هذا يعني يا ابن امي ويا ابن عمي كثر كثرة يا غلامي وانه

لم يكن من بابه لا يرد لبس ... الى المتكلم مثل يا غلامي فعومل المعاملة
لمشاركته له في ... وهو الكثرة بخلاف بقية الباب يعني القسم الثاني
من القسمين اللذين اوردناهما فانه لم يكثر كثرة يا غلامي فلم تعامل تلك المعاملة
ويجوز في يا ابن امي ويا ابن عمي وجه اخر وهو ان تحذف الالف من يا ابن اما
ويا ابن عما وهو وجه فصيح وان لم يجئ مثله في يا غلام اما ان يا ابن اما ويا
ابن عما اطول لفظا من ذلك فناسب من التخفيف اكثر منه واما لانه في صورة المركب
فجعلت حركته حركة المركبات قال وترخيم المنادى جائز يريد
ان الترخيم في المنادى جائز في سعة الكلام وفي غير المنادى انما يكون في
ضرورة الشعر وانشد سيبويه الا اضحت حبالكم رماما واضحت
منك شاسعة اماما الحبل العهد والرمام جمع رمة وهي الحبل البالي
واماما مرخم امامة وهي اسم اضحت وشاسعة بعيدة خبرها قال
المصنف في شرح المفصل هذا البيت واضح فيما ادعاه سيبويه ورده المبرد
بان الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما وهو من تعسفاته والترخيم حذف
في اخر الاسم تخفيفا فيخرج عنه ويسه لان اخرهما لم يحذف وكذى قاض
وعصا فان المحذوف منهما للاعلال والحاصل ان الحذف في الترخيم لمجرد
التخفيف اي لا لعلة مطردة بل ذلك في باب النداء بخلاف الاعلال فان
الحذف فيه لعلة مطردة وان لزم منه التخفيف هكذا افهم مما ذكره تلميذ
ابن الحاجب في شرح المفصل ويخرج ايضا اب ويد ودم لانه كثر استعمالها
بلا هاء حرف علة ان تقع على السكون بصير اعرابه تقديريا فقول الامام المطلو

بالكسرة والفتحة ...
... لم يحتمل ...
وان حرج ... ان ... الحذف ... نوع من الاعلال والحقوها ... رق
ست وقد لان الهاء تشبه الالف خفاء ومخرجا والحق بحرف العلة حكما فحذف
والحذف الذي في اب ويد ودم وست وفم نقاله نوع من الاعلال ويخرج ايضا حر
واصله حرح وانما حذف فرارا عن باب سلس وهذا قليل مع ان الحاء يشبه الالف لانه حلقي
قال وشرطه ان لا يكون مضافا لتعذر الترخيم في
المضاف لان الاسم المضاف حكمه بعد التسمية حكمه قبل التسمية لانهما
اسمان معربان باعرابين مختلفين فلو رخم فاما ان يرخم الاول واما ان يرخم
الثاني الاول لا يستقيم لان الترخيم يقع في وسط الكلمة من حيث المعنى في حكم
جزء من الاول وذلك على خلاف الترخيم والثاني لا يستقيم لانه ليس بمنادى
لان الذي وقع عليه النداء لفظا هو الاول فلما دعى الامران تعذر اللفظ
والمعنى تعذر الترخيم فان قلت فيلزم امتناع ترخيم معديكرب
ونرفع اخره قلت اجاب عنه المصنف في الشرح بان الامتزاج في
معديكرب اقوى الا ترى انك تقول معديكرب وترفع اخره ولولا قوة الامتزاج
لعوبه هذا الاعراب فقد نزل عن الثاني حكم الاستقلال لفظا بخلاف
المضاف وهو الوجه الذي منع من ترخيم المضاف اليه فظهر الفرق بينهما يعني
هو الاستقلال اللفظي مناسب للترخيم في معديكرب باعتبار زواله ولترك
الترخيم في المضاف اليه باعتبار بقائه ولا مستغاثا لان المستغاث مطلوب
فيه رفع الصوت والحوادث فهو المطلوب لتطويله لا للحذف منه ولهذا المد
زيد في اخره الف قال ولا جملة لانه ... يجب ان يحكى على الحال ...

في انفصال كل كلمة ... لو احد ... ابا علي فعلي بمعنى بان.
المعنى فهو كالمضاف مع المضاف اليه سواء كان وانما وجب حكاية الجملة لان
المسمى بالجملة المنقولة غرضه بقاء صورة الجملة فيها لان الغرض الاكثر من التسمية
فهم اتصاف المسمى بما ينبئ عنه المركب والجملة انما دلت على معناها بمفرديها
وبهيئتها المخصوصة فيجب ان يبقى بحالها ولا يعرب اذ لو اعربت لتغيرت لفظا ولو
تغيرت لفظا لما فهم معناها الاصلي منها علما فيبطل فائدة التسمية وههنا
بحث اخر ذكره في شرح المفصل ان شاء الله تعالى قال ويكون اما
علما اما اشتراط العلمية فلان نداء الاعلام هو الكثير في الكلام فناسب لكثرته
التخفيف ولا يرخم غير العلم الخالي عن تاء التانيث لانه لم يكثر كثرة العلم وانما
قيد بان يكون زائدا على ثلثة احرف اذ لو كان على ثلثة احرف لا يرخم وان تحرك
وسطه على المختار لانه لو رخم وهو على ثلثة احرف لادى الى جعل الاسم على بنية
ليست في ابنيتهم بالترخيم الذي هو تخفيف لا اعلال يعني ان الترخيم امر جائز
استحساني مطلوبه مجرد تخفيف فلا يرتكب البناء الممتنع لامر جائز ولا سيما
على لغة من يجعل اسما براسه فانه تقول في يا عمر يا عم فيكون اسما براسه على حرفين
وهو غير موجود في ابنية الاسماء فان قيل هو موجود كثيرا في المبنيات
نحو هو ومذ والمنادى المفرد مبني فيجوز ان يكون ثنائيا قلت
بناؤه عارض فهو في حكم المعرب ولذا تعرب توابعه على لفظه واحترز بقوله
لا اعلال عن باب جاني مر فانه لم يؤد اليه الاعلال الموجب فان قيل
زعم الثلاثي المتحرك الوسط منزلة الرباعي في باب سقر فيما لا ينصرف وما

بالكسرة والفتحة والتاء وتاء ...

... ليعتوا ... فعلا ... صنف الفرق
ان حركة الوسط انما اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة ... والسوي وههنا
في حذف حرف اصلي وايضا ليس الحذف ههنا واردا على حرف بعينه فهو مظنة
الالتباس قال واما بتاء التانيث يعني ان العلمية المذكورة
ليست شرطا معينا وانما هي احد الشرطين لا بد من احدهما لا بعينه وهو العلمية
المذكورة او تاء التانيث وانما قامت تاء التانيث مقام العلمية من جهة انها
تناسب التخفيف لفظا لثقلها لزيادتها على بنية الكلمة فهي كالشطر الثاني من
المركب وكذا معنى اذ التانيث بالتاء يكثر كثرة العلم واكثر لانه يدخل العلم ايضا
فلا يرخم يا طالق لعدم التاء لفظا ولا يا حمراء ويا حبلى لقلة وقوع الفي التانيث
ولم يشترط مع تاء التانيث زيادة على الثلثة فيجوز حذف التاء من نحو يا ثبه وهي
الجماعة لانه اذا رخم انما يحذف تاء التانيث وهي زائدة على البنية فلم يؤد
الترخيم فيه الى تغير البنية واخلالها بخلاف غيرها ولا يحذف مع التاء
حرف اخر قبلها وان كان حرف مدة والاسم اكثر من اربعة نحو سلحفاة لانها
كثاني شطري المركب ونحو قولهم يا شا ارجني وهذا زجر لها عن انبعاثها
والمراد ان تلزم مكانها والراجن المحبوس للعلف فان قيل في المثال
الاخير قد غيرت البنية بالترخيم الى ان صارت على حرف واحد فالجواب
ان التغير فيه ليس للترخيم ولكن لالتقاء الساكنين فلم يوجب الترخيم اخلالا
قال فان كان في اخره زيادتان هذا بيان لما يحذف من المرخم
لانه قد يحذف منه حرف وقد يحذف منه حرفان ...

فان كان في آخره [illegible] معنى انهما اجتلبتا اي جمعتا
وزيدتا معا في اصلهما لمعنى واحد كما في اسما ومروان ودمشقي فان الالف
في صحرا مجتلبتان معا في اصلهما لمعنى واحد وهو التانيث والالف والنون
في سكران مختلبتان معا في اصلهما لمعنى واحد وهو التذكير واليا في النسب
اجتلبتا معا لمعنى النسبة فحدوثهما معا لانهما لما كانا في حكم زيادة واحدة
نزلتا منزلة الزيادة الواحدة قال الامام الحديثي احترز به عما
لا زيادة في اخره كجعفر وعاقبه زيادة واحدة كزرقم وعاقبه زيادتان لكن
لم تزادا معا كما لو جمع زرقم على زراقم ثم اشبع كسرة القاف حتى يصير زراقيم
فان اليا لم ترد مع الميم بل بعده وعما زيادتان لا لمعنى كعصيصب او لمعنيين
لكن ليستا اذا جعل يارة للتانيث والالف علامة التثنية او احدهما لمعنى
دون الاخر كعفري فان الالف للتانيث ولا معنى لتنوين فان يحذف في الجميع
حرف واحد وانما قال في اصلهما اي وجعلا ما هما فيه علما وقابلا للترخيم تنبيها
على انهما حالة العلمية لا تفيدان معنى فان اليائين في بصري علما لا يدلان
على معنى وعد نحو صحرا مما زيادتاه في حكم واحد بحكم التغلب يعني ان الف
زيد لمد الصوت وهمزة للتانيث لانها مبدلة عن الالف التي كانت للتانيث
لكن الالف اخذ حكم الهمزة وغلب حكم الهمزة عليه حتى يقال انهما
للتانيث فحدوثهما معا في الترخيم هذا كلامه واعلم ان في اسما
بحثا اخر وهو انه قد اختلف فيه هل هي مما فيه زيادتان في حكم الواحدة
او حرف صحيح وقبله مدة قال المصنف في شرح المفصل

بالكسرة والفتحة واليا وثانيها
الضمة فالـ[illegible]

مذهب سيبويه انها زيادتان وزنه فعلا من الوسم [illegible] بواو همزة على غير
قياس كما قلبت في احد [illegible] هو واحد وقد ذهب غيره الى ان اسما افعال جمع اسم سمي
به المونث فامتنع من الصرف للتانيث المعنوي والعلمية فعلى هذا يكون اخره حرفا
صحيحا وقبله مدة فيكون مثل عمار ومذهب سيبويه اقرب الى المعنى لان
اسما الاعلام اكثرها صفات ولم يسم بالجمع الا نادرا فاذا تردد الاسم بين كونه
جمعا وبين كونه صفة كان حمله على الوصفية اولى واعتقد سيبويه قلب
الواو همزة محافظة على هذا المعنى ومذهب غيره اجرى على مقتضى الالفاظ لان
قلب الواو همزة اذا قدرت وسما على خلاف القياس ولا ضرورة تلجي الى ذلك واذا لم
يكن الواو منقلبة وجب ان يكون افعالا وهذا وان كان قويا فانما خالفه سيبويه
لكثرة التسمية بالصفات وقلته بالمجموع فراى ان قلب الواو همزة اقرب
من تسميتهم بالجمع هذا كلامه فان قيل الرجحان مع سيبويه لانه لو سمي
به مذكر لامتنع من الصرف ايضا ولو كان جمعا لم يمتنع من الصرف حينئذ
لزوال التانيث المعنوي قلت اجاب عنه المصنف في شرح التصريف
بان امتناعه من الصرف حينئذ لانه اسم المونث سمي به مذكر فاعتبر التانيث
فيه كزينب قال او حرف صحيح قبله مدة يعني بالمدة ههنا زيادة
حرف من حروف المد ساكن مثاله عمار منصور مساكين فاذا رخم قيل يا عم ويا منص
[illegible] يحذف الحرفين وانما يحذف فيه حرفان زيادة حرف من حروف المد ساكن مثاله
عمار منصور مساكين يريد لانه لا بد من حذف الحرف الصحيح واذا حذف الحرف
الصحيح فحرف العلة الزائد اولى و[illegible]ف الغ[illegible] محتاج لانها ليس[illegible]

زائده ولا باربعه لانهما متحركه واذا [illegible] متحركه فهو [illegible] سقوطها بالحركه
مانع من حذفهما وانما قال اكثر من اربعة احرف لانه لو كانت اربعة نحو ثمود
لا يجوز حذف حرفين منه لما مر ولو قيل احذف حرفان في كل ما كان قبل آخره
مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان مغنيا عن هذا القسم والقسم الذي قبله
وانما عدل الى هذا التفسير اي التبيين والتفصيل لامرين الاول التنبيه على
علة حذف الحرفين فان علة حذف الحرفين في القسم الاول مغايرة لعلة حذف
الحرفين في القسم الثاني والثاني الاعلام بتفصيل احكام الواقع في كلامهم
مما يحذف منه حرفان فان ما يحذف منه حرفان له حكمان الاول ان يكون في
آخره زيادتان في حكم الواحدة والثاني ان يكون في آخره حرف صحيح قبله مدة
قال وان كان مركبا يعني بالمركب ما ليس مضافا ولا جملة لان
المركب الذي هو مضاف او جملة قد استثني لما تقدم من امتناع الترخيم منه وانما
يحذف من المركب المذكور الجزء الثاني لان الجزء الثاني منه بمثابة زيادة
لحقت بعد تمام بنية الاسم فاشبهت تاء التانيث والفي التانيث وكما يحذف
تاء التانيث والف التانيث بالترخيم يحذف الجزء الاخير من المركب بطريق الاولى
لما فيه من الاستثقال بزيادة لفظه لانه مركب من كلمتين وعلى ان يكون قوله مع
ما فيه من الاستثقال اشارة الى دليل آخر لحذف الجزء الاخير من المركب
ويعرف ان الاستثقال انما هو في الجزء الثاني يعني انما نشا الثقل منه
بسبب زيادة لفظه على لفظ الاول والترخيم للتخفيف فيحذف به ما نشا
٣٦ الثقل منه وهذا نظير ما قاله سيبويه في وجه حذف الخامس من تصغير الخماسي

وهو قوله لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع فانما حذف الذي ارتدع
عنده **قال** وان كان غير ذلك في غير ما ذكر من الصور انما يحذف حرف
واحد لانه لم يوجد مناسب يحذف لاجله اكثر من حرف وهذا هو الاصل والزيادة
انما كانت لعارض كما في الصور المذكورة فاذا زال العارض بقي على الاصل **قال**
٢٨٣ وهو في حكم الثابت المحذوف بالترخيم في حكم الثابت على الاكثر في اللغة
لانه في حكم الموجود لان مراد القائل يا حار معلوم منه انه قاصد حارث واذا
كان في حكم الموجود لفظا ومعنى اما لفظا فلانه اريد بلفظ حار لفظ حارث غير انه
حذف آخره تخفيفا واما معنى فلانه اريد به مسمى حارث فالاولى ابقاء ما بقي على ما كان
عليه فلذلك يقال في حارث وثمود وكروان يا حار بكسر الراء ويا ثمو بابقاء الواو والضم
ويا كرو بابقاء الواو مفتوحة فيبقى ما قبل المحذوف على حاله **قال**
وقد يجعل اسما برأسه وفيه لغة اخرى قليلة وهي ان يكون الباقي اسما برأسه
ووجهها انهم يقدرون المحذوف نسيا منسيا حتى كان الاسم بني على هذه الحروف
الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل لان الحذف فيه لا للاعلال
الحقيقي ومن لغتهم ان الحذف لا للاعلال الحقيقي كالمعدوم بدليل انه اعرب يد ودم
واعطي لفظهما ما كان حذفه للتخفيف وان كان فيه شائبة الاعلال كما مر ولو حذف
للاعلال الحقيقي يبقى الباقي على حاله بدليل عصا وقاض فانه يمنع الاعراب على الصاد
والضاد وبهذا التقرير يندفع السؤال عن كلام المصنف فانه قال في شرح المفصل
يمنع ياعم اذ لا يكون المتمكن على حرفين وليس هذا كيد ودم لانه انما صار كذلك لنوع
من الاعلال وقال المصنف في شرح الكافية انما حذف من يد ودم

يحتمل الا اعلالا فهذا وجه ظاهر يقوي هذه اللغة القليلة تقول في يا حارث
يا حار بالضم لانه يكون بالضم لو كان اسما مستقلا وتقول في ثمود يا ثمي لانك لما
حذفت الدال بالترخيم وقدرت الباقي اسما براسه وجب ان تعامل معاملته في
كلامهم وقياس كلامهم انه اذا وقع اخر الاسم واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة والواو
ياء فوجب ان يقال يا ثمي وتقول في كروان يا كرا بالالف لانك لما حذفت الالف والنون
بقي منسيا بقي في اخر الاسم واو متحركة ما قبلها فتحة وحكم امثالها ان تقلب
الفا فوجب ان يقال يا كرا قال الامام المحقق صدر الدين الحديثي
رحمه الله في اثناء الدرس انما اورد المصنف ههنا ثلثة امثلة لان التغير على
اللغة الثانية اما في الحركة فقط او في الحرف فقط او في الحركة والحرف جميعا
فالاول مثل يا حار والثاني مثل يا كرا والثالث مثل يا ثمي ولو رخمت يا حولايا
لقلت يا حولا لانك لما حذفت الالف بقي في اخر الاسم ياء متطرفة بعد الف زائدة
فقياسها ان تقلب همزة اقول لا يخفى عليك ان هذا على اللغة الثانية
واما على اللغة الاولى فلا تقلب همزة البتة كما لا تقلب واو يا كروا الفا وقد زعموا
انك اذا رخمت قاضون اسم رجل قلت على اللغة الاولى يا قاضي باثبات الياء وعلته
ان حذفها انما كان لعارض لفظي وهو وجود صورة الواو فلما حذفت في الترخيم
زال موجب حذفها فوجب ردها وانما قال العارض لفظي اذ العارض المعنوي
ليس كذلك فان الياء تحذف من اولعا اذا عرض له اطلاقه على المونث ثم لا تعاد اذا
جعل علما كزيد واقول لا يخفى عليك ان هذا مشكل فان الواو وان
حذفت لكنها في حكم الموجود فقياس اللغة الاولى ان تبقى الياء ...

مصونة من عروها بعدها ومما يدل على ما ذكرنا ان الاول ما ذكره المصنف في
شرح المفصل حيث قال وقالوا في قاضون علما يا قاضي باثبات الياء على اللغتين
ولو قيل بالحذف ذلك على الكسر لم يبعد والثاني قوله في شرح الكافية وقد زعموا
فانه لم ينسبه الى نفسه ونسبه الى النحويين حيث قال وقد زعموا واورد على
الزاعمين ترخيم محمر فان قياسه على ذلك ان يقال يا محمر بكسر الراء لان الراء اصلها
الكسرة وانما سكنت لعارض الادغام لوجود مثلها فاذا رخم فقد زال الموجب
للسكون وهم لا يقولونه ويقولون يا محم باسكان الراء فاجيب
عن ذلك بان يا قاضي ثبت في مواضع كثيرة نحو رايت قاضيا وقاضيه والقاضي
فلها اصل في الاثبات لفظا وانما زال الاثبات لعارض بخلاف الراء في محمر فانها
لم يثبت كسرها فيه بوجه من الوجوه وكانه لم يتحرك اصلا فلذلك وجب الرد في
قاضون ولم يجب الكسر في محمر وهذا قول الفارسي قال وقد
استعملوا صيغة النداء العربي يحملا بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في
امر عام مثال ذلك قولهم اما انا فافعل ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
لطلب اقباله عليك ثم نقل الى معنى الاختصاص مجردا عن معنى طلب الاقبال في قولك
اما انا فافعل كذا ايها الرجل وقولهم سواء علي اقمت ام قعدت اصله سؤال عن تعيين
مع التسوية بينهما ثم نقل الى الخبر بمعنى التسوية من غير سؤال كقولك سواء علي اقمت
ام قعدت و النداء والمندوب اشتركا في باب الاختصاص بانك اذا ناديت
زيدا مثلا تقول يا زيد فاختص زيد بطلب الاقبال واذا ندبته تقول وازيداه
فقد اختص بالمتفجع عليه فاشتركا في الاختصاص فاستعمل صيغة النداء وهي يا

في المندوب ... اللبس الاولى قال وهو المتفجع عليه بيا او وا فقوله
المتفجع عليه شامل للمندوب وغيره مثل يالكا ... علي ... وقوله بيا او وا
لفصله عنه واغا خصه بهما لانه لا يدخله سواهما من حروف النداء فصلحا للتميز
وانما لا يدخله سواهما لانه لما احتيج في المندوب الى حرف النداء ادخل فيه يا لانه
اشهر حروف النداء واوسع مجالا لانه يستعمل للقريب والبعيد ثم ارادوا التنصيص
فجعلوا الحرفا يختص به لتحصل النصوصية ويرتفع اللبس وهو وا قال
وحكمه حكم المندوب في الاعراب والبنا حكم المنادى لانه لما حمل المندوب
على لفظه يا يعني بان استعملوها فيه اجروه مجراه في تفاصيله فان كان مفردا
معرفة ضم وان كان طويلا يعني مضافا او مشبها به نصب وكذلك توابعه كتوابعه
والعلة واحدة مثال المفرد وازيداه مثال المضاف واعبد المطلباه مثال
المشبه بالمضاف وا ضاربا زيداه فان قيل ضاربا نكرة فلا يندب
اجيب بانه يعرف بيا اذا قصد به معين قال ولك زيادة يجوز
ان يزاد في اخر المندوب حرف مد لانه لما قصدوا تطويل الصوت به ليكون
اظهر في تحصيل الغرض من المندوب جوزوا زيادة حرف المد وكانت الالف اولى
لانها اخف وزيادتها اكثر لانها اقعد في المد من اختيها قال
فان خفت اللبس زيادة الالف قلت يوجب الالتباس فجيء بحرف مد من
جنس حركة اخر المندوب بانك اذا قلت في ندبة غلام المراة المخاطبة
واغلامكاه بالالف التبس بندبة غلام الرجل المخاطب وحركة اخره كسرة فزيد الياء
التي هي من جنس الكسر فصار واغلامكيه وكذلك اذا قلت في ندبة غلام جمع المذكر

المخاطب واغلامكاه بالالف لالتبس بندبة غلام المثنى ... وان كان ساكنا
الا انه في الاصل متحرك بالضم فزيد الواو فقيل واغلامكموه واذا وقفت فلك ان
تزيد هاء السكت اما زيادة الهاء فليبان حرف المد واما زيادتها في الوقف فلانها
مختصة به لانه وضعها قال ولا يندب الا المعروف قال
المصنف في شرح المفصل لا يندب الا الاسم المعروف اي الدال على المندوب
بخصوص لفظه فاما النكرات واسماء الاشارة فليست من هذا القبيل لان
النادب غرضه الجواز بذكر من يتفجع عليه اما التعريف واما اقامة عذره في ذكر
ولا يحصل هذا المعنى الا ان يكون الاسم كما ذكرنا ولا فرق بين ان يكون علما
او كالعلم وعلى ذكر بزلة وامن حفر بئر زمزماه منزلة واعبد المطلباه هذا كلام
اذا عرفت هذا فلا يندب النكرة ولا المبهم فلا يجوز وارجلاه ولا واهذاه ولا وامن
اكرم الضيوفاه واجازه الكوفيون لقول العرب وامن حفر بئر زمزماه اجيب
عنه بانه بمنزلة واعبد المطلباه اذ شاع واشتهر ان حافره هو قال
وامتنع مثل وازيد ... اختلفوا في جواز لحوق علامة المندوب صفته فيونس
يجيزه والخليل يمنعه واستدل يونس على مذهبه بان الصفة مع الموصوف
كالمضاف مع المضاف اليه كما جازوا امير المؤمنيناه جاز وازيد الطويلاه
قال المصنف في امالي المسائل الخلاف والجواب
الفرق وذلك ان المضاف والمضاف اليه تركبا وصار مدلولهما واحدا
فصار كل واحد منهما كالزاء من زيد حتى انك لو فصلت احدهما عن الاخر لم يفهم
المدلول اصلا وليس كذلك الصفة والموصوف فان الموصوف يستقل بالدلالة ...

مع الذهول عن الصفة اذ لم يات الا بعد تمام الاول وكمال الغرض فقد ظهر الفرق
بين الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه وقال ـــــــ في شرح
المنظومة وايضا فانه قياس في اللغة فيكون باطلا ووجه قول الخليل ان
العلامة انما تلحق المندوب والمندوب في قولنا وازيد الطويلاه هو الموصوف
لا الصفة قال ـــــــ الخليل لو جاز وازيد الطويلاه يريد ان الاسم
الاول هو المندوب وجاءت الصفة بعد تمام بجملته فلو لحقت علامة الندبة
الطويل للحقت ما ليس بمندوب وكان يجب لذلك ان يلحق ما ليس بمندوب مطلقا
ولقائل ان يقول لا يلزم من جواز لحوق العلامة بصفة المندوب جواز لحوقها بصفة
ما ليس بمندوب ويجوز حذف الحرف يعني حذف حرف
النداء وحذفه على ثلثة اقسام ممتنع وجايز وواجب فالممتنع في اسم الجنس
قال ـــــــ المصنف المراد باسم الجنس كل نكرة قبل النداء يصح تعريفها اي
باللام واحترز بالنكرة عن مثل يا زيد ويا غلام هذا لانه معرفة قبل النداء واحترز
بالقيد الاخر عن مثل يا ايها الرجل ويا غلام رجل لان اللام لا يدخلهما
فيجوز حذف حرف النداء عنها قال ـــــــ المصنف في امالي المسايل المتفرقة
وانما امتنع حذفه عن مثل يا رجل لان اصله يا ايها الرجل ويا ايتها المراة
فاستغنوا بقولهم عن الالف واللام لا لانها على التعريف المستفاد من
الالف واللام ولما حذف الالف واللام استغني عنها لانها انما وضعت
وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل فلو حذف حرف النداء لكثر الحذف
واخل وانما كان يا ايها الرجل هو الاصل لقولك يا رجل لان المقصود نداء المعرف

ومعلوم ان اهم الجمع بين حرفي تعريف وقد علم ان تعريف الرجل الالف واللام
هو الاصل واذا كان تعريفه بالالف واللام هو الاصل وجب ان يكون يا ايها الرجل
هو الاصل لانه لا يقال الا كذلك وكذلك يمتنع الحذف عن اسم الاشارة مثل يا هذا
لان اصله ينادى بادخال الوصلة مثل يا ايها هذا والا يلزم اجتماع التعريفين
وهو ممتنع فحذفوا الوصلة اما لان التعريفين مختلفان او لانهم قدروا التعريف الاول
منتفيا كما قدر بعضهم انتفاء تعريف العلمية في يا هذا فلو حذفوا يا لاخلوا
ويمتنع الحذف عن المستغاث والمندوب لان معناهما يناسب التكثير ليحصل
الغرض به حتى جوزوا الزيادة على لفظ الاسم وكان معناهما ينافي الحذف
ولذلك اي ولكونه مناسبا للتكثير لم يرخم والجائز مثل يوسف اعرض ويا غلام ذا
ويا غلام رجل والدليل على جواز الحذف هنا ان المحذوف ليس الا ... احدا
فلا يلزم من امتناع حذف امور متعددة امتناع حذف امر واحد وقد
حذف من اسم الجنس في قولهم اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا وهو شاذ اما اصبح ليل فيضرب
مثلا للضرب في شدة طلب الشيء وقيل اول من قال امرؤ القيس طرقها امرؤ القيس
وكان مبغضا فجعلت تقول اصبح يا فتى فيقول فرجعت الى خطاب الليل كانها
تستعطف الليل لتفضحها فقالت اصبح ليل وافتد مخنوق مثل للخص على التخلص
النفس من الشدائد واطرق كرا مثل للمتكلم ويحضره اولى منه بذلك كان اصله
خطاب الكروان بالاطراق لوجود النعام ولذلك يقال ان نعامة اطرق كرا ان النعامة
في القرى ويقال ان الكروان يخاف من النعام والواجب في اللهم وانما وجب الحذف
لوقوع الميم خلفا عنه هذا على مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الاصل

اللهم يا الله … حرف اى اقصد بالحذف الهمزة وصارت الميم في جانب الاسم
وقالوا اللهم … وقد يحذف المنادي لقيام قرينة وقد علمت ان المنادي
مفعول به والمفعول به يجوز حذفه لقيام القرينة فكذلك يجوز حذف المنادى
للقرينة مثل قوله تعالى الا يا اسجدوا على قراءة تخفيف الا فيكون الا حرف
تنبيه ويا حرف نداء والمنادى محذوف تقديره الا يا هؤلاء اسجدوا وعلى
قراءة تشديدها يكون اصله ان لا يسجدوا فيسجدوا يكون فعلا مضارعا
منصوبا بان الناصبة ادغم نون ان في لا والله اعلم قال
الثالث ما اضمر عامله اى الثالث من المفاعيل التي يجب حذف الفعل
منها المفعول به الذي اضمر عامله مشروطا بان يكون له مفسر وهو قياسي
كالثاني وهو كل اسم كما ذكره قوله كل اسم هو المقصود فان الكلام في
المفعول به وهو لا يكون الا اسما وقوله بعده فعل يخرج عنه ما بعده اسم
وغيره اى غير الاسم مما ليس بفعل نحو زيد منطلق وزيد ابوه منطلق وزيد
في الدار فان زيدا في الامثلة المذكورة وان كان اسما لكن ليس بعده فعل
فلا يكون مما نحن فيه قوله او شبهه ليدخل ازيدا انت محبوس عليه وشبهه
نحو ازيدا انت ضاربه فان زيدا في المثالين مما نحن فيه وليس بعده فعل
فقال او شبهه ليدخل قوله مشتغل عنه بضميره ليخرج مثل زيدا ضربت
فان الفعل مشتغل به لا عنه بضميره والباب معقود لما نصب بفعل مقدر
فخرج بهذا القيد ليخرج مثل ما ذكر قوله او متعلقه ليدخل فيه ما تعلق
الفعل فيه بمتعلق الضمير واورد المصنف في امالي الكافية لمثاله زيدا مررت

… انه … ضربت غلامه وزيدا ضربت عمرا واخاه وزيدا سميت به ومن امثلته
زيدا ضربت رجلا يحبه قال الامام الحديثي اى بما عمل في ضمير
الاسم المقدم نحو زيدا ضربت غلامه اقول هذا الذي ذكره منقوض
بقولك زيدا ضربت عمرا واخاه وزيدا ضربت رجلا يحبه فان ما اشتغل
الفعل به في الصورتين لم يعمل في ضمير الاسم المقدم وكتب الامام صدر
الدين الحديثي على حاشية المفصل الفعل اما ان يشتغل بضميره واما
ان يشتغل بما هو بسبب ضميره وهو اما ان يكون مضافا الى الضمير او
معطوفا عليه المضاف الى ضميره او موصوفا بما يعمل في ضميره او مظروفا
بما يضاف الى ضميره نحو زيدا ضربت عمرا في داره اقول هذا الذي
ذكره غير تام فان المصنف حكم على قول المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه
من السقم ما غيرت من خط كاتب بانه من باب ما اضمر عامله مع انه غير الاقسام
التي ذكرها وهو ظاهر بان الامر الكلي الشامل لجميع صور هذا الباب ان
يقال الفعل اما ان يلتبس بالضمير بنفسه او بغيره بواسطة واحدة او اكثر
وسنذكر لهذا مزيد بيان في ازيدا ذهب به قال لو سلط
عليه يعني لو سلط على الاسم المقدم بان يقدر كونه عاملا للنصب احترز به
عما وقع منهما ما له صدر الكلام مثل زيد هل ضربته فانه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره ولكنه لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا يعمل ما بعد
الاستفهام فيما قبله قال المصنف في امالي الكافية
ليس من شرط هذا الباب ان يصح النصب بالفعل حقيقة وانما معنى قوله

لو سلط عليه لنصبه لان الفعل من جملة لو قدر المبتدأ [illegible]
على الاسم لنصبه ويوجد في نسخ المتن او مناسبه والظاهر انه مما الحقه
غير المصنف اذ لا يوجد هذا اللفظ في شيء من كتب المصنف وبالجملة انما زيد هذا
ليدخل فيه الامثلة الثلثة الاخيرة فان الناصب فيها ليس نفس الفعل
المذكور بعد الاسم بل مناسبه بوجه ما فان قيل لا بد من زيادة
قيد اخر على التعريف زاده ابن المالك وهو تقدم المقدم الى ما بعده ليخرج في
الدار زيد فاضربه وقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا على تقدير سيبويه
قلت قيل في جوابه ان هذا وامثاله خرج بقوله لو سلط عليه لنصبه مثاله
لان الفعل من جملة لا يعمل في مبتدأ من جملة اخرى فان قيل
نحو زيد ضربته داخل في الحد فيجب نصبه اجيب بان المراد
بالاسم المفعول به وزيد في زيد ضربته ليس مفعولا به لانه انما ذكر ليحكم
عليه لا ليتبين من وقع عليه الفعل فلا يدخل في الحد فان قيل
اذا اريد به المفعول به وقال بعد هذا ويختار الرفع اي رفع ذلك الاسم بالابتداء
وما هو مفعول به كيف يصح ان يختار رفعه اجيب بان المراد منه
الاسم المفعول المقيد بهذه القيود ان زال عنه قصد انه وقع عليه الفعل
او قبل ان يقصد به ذلك يختار ان يرفع بالابتداء اي جعله مبتدأ اولى من
جعله مفعولا به قال وينصب اي نصب بفعل محذوف وجوبا
يفسره ما بعده وانما انتصب مع حذف فعله ولم يصر مرفوعا بخلاف سلام
عليكم واصله سلمت سلاما لان ما بعده قرينة دالة على خصوصية المحذوف

ذ... كانه باقي وغلامه وزيد نصب بما بعده خلافا للكوفيين لانه لا يستقيم ان
يعمل الفعل العاملين من جهة واحدة اي نصب اسمين ظاهرا ومضمرا من جهة
المفعول به الواحد ولا يستقيم ان يقال زيدا في زيدا ضربته بدل من الهاء
لانه يتعذر في زيدا اكلت طعامه اذ يلزم ان يكون زيدا ماكولا واول
ولذلك لا يجوز ان يقال الهاء بدل من زيدا لانه لو جعل بدلا من زيدا من غير تقدير
فعل اصلا في زيدا يلزم دخول العامل اولا في البدل وهو غير سائغ وان قدر
فعل في زيدا لحصل المطلوب فان المطلوب هنا انه لا بد من تقدير فعل
ناصب قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة لا يجوز ان
يكون زيدا ضربته بدلا من الهاء في ضربته لوجهين احدهما التقدم اذ هو تابع
والثاني الفصل بينهما بالجملة ولا يجوز ان تكون الهاء بدلا من زيد للفصل
بينهما بالجملة الفعلية وانما قال يفسر نوعه لان المفسر انما يدل
على القدر المشترك بين جميع الافراد اذ لو دل على فرد خاص دون غيره
لامتنع تقديره غيره وليس كذلك قطعا قال المصنف في شرح المنظومة
وانما وجب حذف الفعل لانه فسر بما بعده ولا يجمعون بين المفسر والمفسر
وما يتوهم من قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
انه اتى بالفعل مع كونه قد فسر غير مستقيم وانما هو مثل قولك علمت زيدا علمته
كاتبا لم يحك الفعل الثاني لمجرد تفسير الفعل الاول وانما جاءت الجملة الثانية
تبيينا للجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين
اتفاقا قال جار الله العلامة في الكشاف فان قلت

ما معنى تكرار رايت قلت ليس تكرارا انما هو كلام مستانف على تقدير
سوال وقع جوابا له كان يعقوب عليه السلام قال له عند قوله انى رايت احد عشر كوكبا كيف
رايتها سائلا عن حال رويتها فقال رايتهم لى ساجدين واعلم
ان المقدر الناصب للاسم الذى نحن بصدده ان امكن ان يكون مثل المذكور
كان تقديره اولى لان المذكور حينئذ يكون ادل على المحذوف وانما قال اولى
لان تقديره ليس بواجب اذ يصح تقدير ما هو اعم وان لم يمكن تقديره فيقدر بمعنى
الفعل المذكور مع معموله الخاص وذلك المعنى مرادف للفعل المذكور وان لم
يمكن ذلك فيقدر معنى الفعل المذكور مع معموله العام وان لم يمكن فيتعين هذين
ما هو اعم الافعال وهو الملابسة فان اى فعل فرض يمتنع ان يتحقق بدون
الملابسة من غير عكس فالاول زيدا ضربته والثانى زيدا مررت به فانه
لا يمكن تقدير مررت لان مررت لا ينصب المفعول واذا ضم مررت مع معمول
خاص مثل مررت بك ومررت بزيد فيكون معناه المجاوزة فيقدر جاوزت
والثالث زيدا ضربت غلامه لا يمكن تقدير ضربت اذ ليس المعنى على ان المتكلم ضرب
زيدا وضرب اذا ضم مع معمول خاص مثل ضربتك وضربت زيدا يكون معناه
الضرب وقد عرفت انه لا يستقيم تقديره واذا ضم مع معمول عام مثل ضربت
النصارى يكون معناه الاهانة لا الضرب اذ ضرب المتكلم جميع النصارى
غير متصور واهانته اياهم متصور فيقدر اهنت زيدا ضربت غلامه وهذا مستقيم
فان ضربت غلام زيد يستلزم اهانة زيد والرابع زيدا حبست عليه اى اسطرته
لا يمكن فيه تقدير حبست ولا معناه مع معموله الخاص فانه ايضا الحبس وليس

عمرو المعنى على ان الم[illegible]ـا ومعنى الحبس مع معمول عام يكون الاهانة او نحوها
وليس المعنى ايضا ان المتكلم اهان زيدا فيقدر اعم الافعال وهو الملابسة لانه
متيقن والزائد عليه مشكوك فيه فعلى هذا يجب حمل قوله الخاص والعام قوله
فى الشرح وهذا المقدر مبتدا خبره محذوف يدل عليه ما بعده تقديره وهذا
المقدر مثل الفعل المذكور او معناه مع معموله الخاص او معناه مع معموله
العام او الملابسة وقوله ان امكن تقدير مثل الفعل الى اخره جملة مبنية
لهذه الجملة المحذوف خبرها قال ويختار الرفع اعلم ان
الاسم فيما نحن فيه يختار رفعه تارة ونصبه اخرى ويستوى الامران تارة
ويجب نصبه اخرى ولا يكون لزوم الرفع لان الباب معقود للمفعول به المنصوب
بفعل مقدر فلا يستقيم لزوم الرفع لانه يخرجه عن حقيقته فالمصنف شرع
فى بيان الاول فقال ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه الضمير
فى خلافه يعود على الرفع اى عند عدم قرينة خلاف الرفع قوله بالابتداء اى
رفعه يكون بالابتداء لا بالفاعلية لئلا يلزم حذف من غير ضرورة ومثاله
زيد ضربته قال سيبويه النصب عربى كثير والرفع اجود لانه
لا يلزم مع الرفع تقدير ولا حذف وفى النصب يلزم التقدير والحذف وكان
الرفع اولى لذلك اى لعدم لزوم التقدير والحذف فان قيل
فى المثال الذى ذكرتم اعنى فى زيدا ضربته قرينة خلاف الرفع اعنى قرينة
النصب موجودة وهى ضربته فانه مفسر للمقدر الناصب فيكون قرينة للنصب
[illegible] اراد بقرينة خلاف الرفع قرينة النصب المنافية والوا

والقرينة للتسوية بين الامرين ولا وجود لهذه اهو كلام من مثال المثال
او عند وجود يريد ان الرفع يختار ايضا وان وجدت قرينة النصب اذا وجد
قرينة اقوى منها من قراين الرفع اي اذا وجد قرينة من قراين الرفع اقوى من
قرينة النصب مثاله قام زيد واما عمرو فقد ضربته وقام زيد فاذا عمرو يضربه بكر
بيان ذلك ان عطف واما عمرو فقد ضربته على الجملة الفعلية يقتضي النصب على ما سبق
فهو قرينة النصب واما حرف يقع بعدها المبتدأ غالبا فهي قرينة الرفع وقرينة
الرفع راجحة على قرينة النصب ابقاء لما كان عليه قبل ذكره من سلامته التقدير
والحذف وتلخيصه ان يقال في المثال المذكور الامران يقتضيان الرفع احدهما
الاصل الذي هو سلامته التقدير والحذف والاخر اما لانه اذا رفع كان الطلب
خبرا له والطلب لا يصلح خبرا للمناقضة الا بتاويل بعيد كما يقال في المثال المذكور
عمرو انت مامور بضربه او عمرو مقول في حقه هذا القول بخلاف النصب فانه لا بعد
فيه الا وقوعه على غير الاكثر قال ابو علي ما معناه انه كان نظرا انه لا يقع
الامر خبرا للمبتدأ البتة لما بينهما من المناقضة حتى وجدت ذلك في كلامهم فوجب
تاويله بمقول فيه واذا كان كذلك كان النصب اولى وان وجدت قراين الرفع ولا
يخفى عليك انه نقل كلام ابي علي تارة بمعنى عبارته وتارة بعبارته فالاول قوله انه كان
نظرا والثاني قوله حتى وجدته والامر فيه سهل بقي هنا بحث وهو ان كون
الطلب مناقضا للخبر وليس هذا موضع ذكره وكذلك البيان في المثال الثاني فان
اذا للمفاجاة تقتضي المبتدا كاما فان قلت اذا المفاجاة يجب وقوع
المبتدا بعدها فكان يقتضي ذلك ان لا يجوز النصب في خرجت فاذا

عمرو لانه اذا ... اما بعدها فيخرج عن موضعها قلت
جاز عند المصنف في الظروف المبنية وتحرير ايضا تحقيقه في ذلك الموضع
ان شاء الله تعالى قال ويختار النصب شرع يبين اختيار النصب
عند وجود قرينة غير المعارضة عما تقدم باما واذا على التفصيل وذكرها واحدا
واحدا فمنها ان يعطف الجملة التي يختار فيها على الجملة الفعلية كقولك خرج زيد وعمرا
اكرمته فلو رفع الاسم في هذه الصورة لكان جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية
وهو غير متناسب والتناسب في كلامهم مقصود لهم عندهم ورجح ذلك يعني التناسب
على الرفع الذي لا يلزم منه حذف لان الحذف وان كان خلاف الاصل فهو
كثير غير مكروه بخلاف المخالفة بين الجمل المعطوف بعضها على بعض ومنها
ان يقع بعد حرف الاستفهام مثل ازيدا ضربته فانه يختار فيه النصب لان
الاستفهام بالفعل اولى لان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال
لانها تتجدد وعن الذوات قليل وانما قال بعد حرف الاستفهام ليخرج ما
وقع بعد الاستفهام مثل متى زيدا ضربته وهل زيدا ضربته فان الاول اسم
لا حرف والثاني حرف لكنه ليس حرف الاستفهام لانها لم توضع للاستفهام
فلا يجب نصبه لان الاستفهام يقتضي الفعل لما ذكرنا فمتى قدرت على
الفعل لا يعدل الى الاسم ودخل الهمزة الاسم على الاتساع والثاني شاذ
قال المصنف في شرح المفصل ليس هل زيدا ضربته مثل ازيد
ضربته لا في الرفع ولا في النصب لاقتضائها لفظ الفعل ولذلك كان شاذا
... الهمزة لتصرفهم فيها ولان هل في اصلها بمنزلة قد ... منها

لكن لا يعد حرف الاستفهام

ان يقع بعد حرف النفي وانما كان [illegible] مع انه [illegible] الفعل معنى
كالاستفهام وعلته كعلته وانما قال بعد حرف نفي ليخرج ليس فانه يجب بعده الرفع
و[illegible] ولا بد من التقييد بحرف نفي لا يختص بالفعل ليخرج ما وقع بعد
حرف نفي يختص بالفعل مثل لم ولما ولن فانه يجب نصبه ومنها ان يقع
بعد اذا الشرطية مثل اذا زيدا تلقاه فاكرمه فانه يختار نصبه لاقتضائها
الفعل لما فيها من معنى الشرط ومن اوجب دخول اذا الشرطية الفعل لفظا او
تقديرا كان الشرطية يلزمه ان يوجب النصب في هذا الباب كان الشرطية وتجويزه
الرفع في هذا الباب دليل عليه في انه لا يلزم دخولها الفعل قال الامام
الحديثي هذا الالزام خطأ فان من اوجب دخولها الفعل اوجب بعدها النصب
وسيبويه لما لم يوجب دخولها الفعل لم يوجب بعدها النصب ومنها
ان يقع بعد حيث مثل جلست حيث زيدا ضربته فانه يختار نصبه من حيث
ان حيث وان اضيف الى كلتا الجملتين الاسمية والفعلية الا ان اضافتها
الى الفعلية اغلب واكثر فلذلك كان المختار بعدها النصب ومنها
الامر والنهي مثل زيدا اضربه عمرا ولا تضربه هذه ايضا قرينة من قراين النصب
لما يلزم من جعله خبرا مفسرا لمنافاة الطلب الاخبار حتى ترجح النصب
مع وجود قرينة الرفع التي هي اما والاصل الذي هو سلامة التقدير والحذف
وقرينة الرفع هذه غالبة ما سوى الطلب من قراين النصب وهو العطف على
الجملة الفعلية على ما مر وما دام الا القوية في اقتضائها النصب حتى غلبت
ما غلب غيرها ومنها عند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه

وهو لفظ الجمع قال ثم ان كان [illegible] المميز عنه ان كان بتنوين نحو رطل
زيتا او بنون التثنية نحو منوان سمنا جاز ان يضاف الى المميز مثل عندي رطل
زيت ومنوا سمن وانما جاز اضافته لانه امكنت اضافته وكما يرفع الابهام بالنصب
يرفع بالاضافة فجاز الوجهان لاستواء دلالتهما على الغرض المقصود فان قيل
لم يقل بتنوين او نون التثنية او نون الجمع ليدخل فيه الزيدون حسنون وجوها
اجيب بان هذا ليس من غير المفرد في شيء وانما ذكر من غير ما نحن فيه الجملة
والكلام الان في غير المفرد قال والا فلا اي وان لم يكن المميز عنه
بتنوين او نون تثنية فلا تجوز الاضافة وذلك اي عدم جواز الاضافة لتعذرها
لانه ان كان مثل عشرين درهما تعذرت اضافته اذ لا يستقيم حذف النون مع الا
ضافة ولا بقاؤها لما قاله المصنف في شرح المفصل من انه لو حذف ليس نون تشبه نون
التثنية والجمع المحقق فكما ان نون الجمع المحقق لا [تحذف] فكذلك المشبهة به ولو حذف
لحذف نون ليست في الحقيقة نون جمع وكذلك على التمرة مثلها زيدا يتعذر
اضافته وبيان تعذر الاضافة هو انه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف المضاف او المضاف
اليه او كلاهما ولا يمكن اضافة المضاف لانه لو ابقي الضمير يلزم الفصل بين المضاف و
المضاف اليه وان حذف فسد المعنى لانه يصير المعنى نسبة المثلية الى زيد
والغرض انما هو نسبة المثلية الى التمرة ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد المعنى
الا ترى انك اذا قلت عندي مثل تمرة زيد فاضفت تمرة الى زيد لم يكن له معنى اذ ليس
الغرض تبيين التمرة بالزيد وانما الغرض تبيين مثل التمرة بالزيد وكانت الاضافة
تؤدي الى ما ليس بمقصود في المعنى ولا يمكن اضافتهما جميعا لما تقدم من امتناع اضافة

291

كل واحد منهما واذا امتنعت اضافة كل واحد منهما عما ذكر كان امتناع اضافتهما معاً
اجدر هذا جميع ما ذكره المصنف في شرح الكافية وشرح المفصل وتردد لطي امتناع
ما فيه الاضافة في ابحاث العلم من شرح المفصل بوجه اخر ولنا بحث على كل واحد
من التقريرين ليس هذا موضع ذكره قال وعن مقدار هذا هو الثاني من
اقسام المفرد وهو كل نوع اصطلاح جنسه كقولك خاتم حديدا وباب ساجا وما
اشبهه الا ترى انك اذا قلت ثوب احتمل ان يكون من خز او قطن وغيره فاذا قلت
خزا وقطنا فقد بينت ابهام ذات مذكورة والحق انه ليس من باب المقادير
والاضافة مستقيمة وهي الاصل في الباب وكان اولى بذكره انما قال وهي
الاصل لان الاضافة اخف وانما قال ليس من باب المقادير لان المقادير يمتنع الاضافة
في بعضها نحو عشرون درهما وعلى التمرة مثلها زبدا وامتناع الاضافة في بعض مقيس
لعدم اولويتها في الباقي ولا امتناع في البعض هنا فكون الاضافة هنا اكثر
لسهولة التمرة والمميز هنا يجد ان ذاتا وذلك مستقل ولولا الاضافة يحصل الاتحاد
ولا اتصال اللفظي بسطان اللفظ والمعنى وليس كذلك في المقادير لانه لم يصدق
على شيء واحد انه صاع وتمر قال والثاني عن نسبة في جملة قد علمت
ان التمييز نوعان نوع يرفع الابهام عن ذات مذكورة ونوع يرفع الابهام عن ذات
مقدرة والمصنف بعد الفراغ عن الاول شرع في الثاني وقسمه الى ثلثة
اقسام وذلك لان التمييز في هذا النوع يرفع الابهام عن الذات المقدرة التي هي النسبة
وتلك النسبة المحتاجة الى البيان اما ان تكون في ما صاحبها اي في ما شابهها
في جملة واما ان تكون في ...
واما ان تكون في اضافة فالاول كقولك طاب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالثاني ...

لان المحكوم به قد يقع معرفة لفظا لكنه يكون نكرة من ...
ما ول برند محكوم عليه بالاطلاق وسيجيء في ابحاث المبتدأ ... ووضوح
هذا وانما اختص بالجر لان الجر وضع علما للمضاف اليه والافعال لا يقع مضافا اليها
فلا يصح دخول الجر فيها وانما لم يقع الافعال مضافا اليها لوجهين الاول ان المضاف
في المعنى محكوم عليه لانه منسوب اليه اولا ان غلام زيد في معنى زيد له غلام ... مالك غلام
الوجه الثاني ان الغرض الاهم من وضع المضاف اليه تعريف المضاف ووضع الافعال
على التنكير كما مر فلم يقبل الاضافة اليها اي فلم يقبل الافعال ان يضاف اليها وانما
اختص الاسم بالتنوين قال المصنف في الشرح ونعني به تنوين التمكن والتنكير ولم يذكر
تنوين العوض والمقابلة وان اتفق اختصاصهما بالاسم لانه يذكر خواص يقتضي ذاتها
الاسم وذاتهما لا يقتضي الاسم لان تنوين العوض يمكن ان يقع في الافعال المعتلة اللام
التي اسقط لامها الجازم عوضا عن اللام المحذوفة وتنوين المقابلة يمكن ان يقع في
فعل المضارع المذكر المخاطب لواحد في مقابلة النون في الواحدة المخاطبة لكن
اتفق عدم دخولهما في الفعل واما تنوين التمكن والتنكير فيقتضي ذاتهما الاسم
اما تنوين التمكن فلان معناه كون الداخل عليه لم يشبه الفعل من الوجهين
المعتبرين في منع الصرف ولا يخفى ان هذا لا يكون الا في الاسم واما تنوين التنكير فلانه
يدل على ان مدخوله غير معين والفعل وضعه على التنكير فلا يحتاج الى تنوين التنكير
واما تنوين الترنم وهو التنوين الذي يلحق اخر الابيات والانصاف المصرعة لتحسين
الانشاد لشبهه التغني به نحو قوله يا ابتا علك او عساكا وكذلك قفا نبك من ذكرى حبيب
... فلا اختصاص له بالاسم بل يقع الفعل كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن

وقولي ان اصب لقه اضافي وانما اختص الاسم بالاسناد اليه قال المصنف
في شرح المفصل يريد بالاسناد اليه ههنا الاخبار عنه بان يقع مبتدا او ما هو في
معناه لان اصل وضعه لان يخبر به وعنه وانما اختص الاسم بالاضافة واراد به
كونه مضافا اذ لو اراد المضاف اليه لقال والمضاف اليه كما قال والاسناد اليه
لان الغرض الاهم من وضع الاضافة تعريف المضاف والاسم يقبل التعريف والافعال
لا تقبل التعريف فلم يصح دخول الاضافة في الافعال او يجوز ان يريد ان المضاف والمضاف
اليه كلاهما من خواص الاسم اما المضاف فلما قررنا واما المضاف اليه فلان الغرض
الاهم من وضع الاضافة تعريف المضاف والاسم فضل التعريف ويعرف النكرة بالاضافة
الى الاسم اذا كان معرفة واما الفعل فلا يقبل التعريف فلا يكون معرفة اصلا فلا
يعرف شي بالاضافة اليه قال المصنف في شرح المفصل والاضافة
كذلك اي من خواص الاسم الا انه لم يرد جار الله بها الاضافة مطلقا فان اسماء
الزمان يضاف الى الفعل وانما اراد المضاف او اراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل
بتاويل المصدر فهذا الذي ذكره المصنف في شرح المفصل يدل على جواز حمل الاضافة
على المضاف فقط وعلى المضاف والمضاف اليه قوله المعرب المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل قال المصنف في امالي الكافية توهم بعض الاصحاب
ان المركب لا يطلق الا على الجملة بركنيها وليس بمستقيم لان القايل اذا قال زيد قام صح
ان تقول ركبت زيدا مع قام وزيدا مفعول ركبت وكل مفعول الفعل يصح اطلاق صيغة
مفعول عليه فيصح صحة اطلاق مركب عليه فيصح ان يطلق على زيد مركب كما صح اطلاق
مضروب على زيد اذا قيل ضربت زيدا فقد ثبت صحة اطلاق لفظ المركب على كل مفرد من

اجزاء الجملة واراد بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب اصلا من حيث انه لا يقع
فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه وهو الحرف والفعل الماضي ومثال الامر
والجملة من حيث هي جملة اي جملة لم تقع موقع المفرد ولو اقتصر في حد المعرب على قوله المركب
لدخل فيه هولاء في قام هولاء فانه مركب وليس بمعرب فلا بد من الاحتراز عنه وعن
امثاله فقال الذي لم يشبه مبني الاصل ليخرج امثال هذه المبنيات ولو اقتصر
على قوله الذي لم يشبه لدخل فيه نحو باب وواحد واثنان واسماء الاصوات وغيرها
من الاسماء التي لم تركب مع غيرها تركيبا يوجب الاعراب فانها كلها لم تشبه مبني الاصل
وهي مبنية بالاتفاق لان المبني قد يكون لانتفاء سبب الاعراب وهو التركيب وقد يكون
لوجود مانع متعرض في حد المعرب لوجود سبب الاعراب بقوله المركب ولانتفاء المانع
بقوله الذي لم يشبه مبني الاصل وانما تعرض لهما لان تحقق المعرب لا يكون الا بهما
فان الشي ينتفي بانتفاء المقتضي كما ينتفي بتحقق المانع وان وجد المقتضي واعلم
انه لا بد لتمام هذا الموضع من معرفة امرين احدهما صدق قولنا الاسماء التي لم تركب مع غيرها
تركيبا يوجب الاعراب اما بانتفاء التركيب او بعدم ايجابه الاعراب وان وجد التركيب
فان غاق في قولنا غاق صوت الغراب وان كان مركبا مبني لان التركيب انما يوجب الاعراب
اذا اسند الى المعنى وههنا اسند الى اللفظ وانما منع الاسناد الى اللفظ كونه
معربا لانه يشبه مبني الاصل حينئذ لان من شان مبني الاصل ان يقع مبتدا وخبرا
باعتبار اللفظ كقولنا ضرب فعل ماض ومن حرف جر والثاني ان التركيب انما كان سببا
للاعراب لان كل نوع من التركيب مقتض لنوع من الاعراب واذا كان الشي بحيث لا يكون
مقتضيا لنوع من الحكم يكون مطلقه مقتضيا لمطلق ذلك الحكم

فان قيل قام في قولنا قام زيد مركب على ما ذكرتم فينبغي ان يكون معربا لدخوله
في الحد قلت اجاب المصنف عنه في امالي الكافية بان المراد بالمركب
الاسم المركب اذ هذا الحد انما جي به لنوع من الاسماء وهو المعرب واذا حد نوع من
جنس بعد ذكره فانما يراد ذلك فقوله المركب انما اريد اسم المركب ولكنه حذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامه فان قيل التعريف غير جامع لان اياً في قولنا اضرب
ايهم خرج معرب باتفاق النحاة مع التعريف لا يصدق عليه لانه يشبه مبني الاصل
قلت اجاب عنه المصنف في امالي الكافية بما معناه انه قارنه لزوم الاضافة
التي من خواص الاسماء فغلب جهة الشبه ومنع اثره فالشبه يكون كالمنتفي
وهذا الحد الذي ذكره المصنف اولى من حدهم المعرب بانه الذي يختلف آخره باختلاف
العوامل لانه حد الشيء بما هو اخفى من المحدود اي بما يتوقف على معرفة المعرب
فان الاخفى من الشيء قد يكون باعتبار توقفه عليه كما هو مقرر في موضعه
وهو موافق لما ذهب اليه المصنف في اوائل المبني من شرح الكافية وكذا لما ذهب
اليه في شرح المفصل وبيان توقفه على معرفة المعرب ان الغرض من المعرب
لتعرف كونه مما يختلف آخره فيختلف آخره فاختلاف الآخر غرض الغرض من معرفة المعرب
والغرض من الشيء متوقف على الشيء فاختلاف الآخر متوقف على معرفة المعرب فاذا
حد المعرب به توقف معرفة المعرب عليه فلزم الدور وهذا كحد الفاعل بانه المرفوع
بالفعل فان الغرض من حد الفاعل ان يعرف ليرفع فيكون الرفع غرضا من معرفة الفاعل
فلو حد الفاعل به يلزم الدور واعلم ان هذا الدور انما يلزم اذا قصد له
تعريف حقيقته ليتميز عند المنشي للكلام ليعطيه بعد تعلقه الاختلاف لانه انما

٢٩٤

يعطيه الاختلاف بعد معرفة كونه معربا فاذا جعل الاختلاف حداً له فقد
توقف كل واحد منهما على الآخر لانه لا يتعقله حتى يكون مختلفا آخره ولا يكون
مختلفا حتى يتعقله فاما اذا عرف به ما هو موجود فيما يتكلم به متكلم فلا يلزم دور
يحقق هذا ما ذكره المصنف في شرح المفصل على تعريف جار الله المفعول معه بانه
المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع ويختلف آخره باختلاف العوامل
هذا حكم للمعرب بعد تمام الحد فلا يتوهم ورود ما اورد على النحويين الذين يحدون
المعرب بانه الذي يختلف آخره لاختلاف العوامل وقوله لفظا او تقديرا تقسيم
للاختلاف فمثال الاول جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ومثال الثاني
هذه عصا ورأيت عصا ومررت بعصا وسيأتي بيان مواضع التقدير ويعلم
منه ان ما سواه لفظي فلا حاجة الى بيان مواضع اللفظي ههنا
الاعراب ما اختلف آخره به الضمير في به يعود على ما وفي آخره يعود على المعرب اي
الاعراب الشيء الذي يختلف آخر المعرب به وما اختلف آخر المعرب به انما هو
الحركات والحروف فالاعراب انما يكون الحركات والحروف وهذا الذي ذكره المصنف
اولى من حد الاعراب باختلاف الآخر ما اختلف آخره به فعبارة المصنف
اسد لان عبارة المصنف عليه بالمطابقة وايهام تلك العبارة لان دلالة
الاختلاف على ما اختلف به الالتزام والحد يذكر بالفاظ مطابقية وان عني
غيره فهو امر لا يتحقق اذ نحن نقطع ان المتكلم اذا قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد انه ليس في آخر زيد الا ضم وفتح وكسر لا امر آخر يسمى اختلافا والضم والفتح و
... ما اختلف به ولو سلم ان ثم اي في آخر زيد امرا زائدا فلا بد ان يكون

ناشيا عن متعدد من الضم والفتح والكسر لان الامر الزائد على تقدير تسليم
ثبوته انما هو الاختلاف والاختلاف لا يحصل الا من متعدد والمنشاء
عن متعدد بطل تقسيم الاعراب الى ثلثه يعني انه لا يمكن تقسيم الاعراب اصلا
لان مورد التقسيم يجب ان يعقل عن كل واحد من الاقسام بانفراده والاختلاف
لا يعقل عن كل واحد من الاقسام بانفراده وايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف
يكون كل اسم في اول تركيبه مبنيا اذ لا اختلاف في حالة واحدة قال
ابن المالك لا نقول يطلق عليه اي على الاسم في اول تركيبه الاختلاف لان حركته
منتقلة الهامن السكون الذي كان قبل التركيب لانا نقول يدخل فيه المبني على
على الحركة لانه منتقل اليها من اصالة الحالة المنتقل عنها حاصلة بعامل فان
قيل يطلق عليه الاختلاف لانه قابل للاختلاف قلت
اجاب المصنف عنه في امالي الكافية من وجهين الاول اذا قلت زيد بكر خالد
معددا فليكن هذه الاسماء معربات لانها قابلة الثاني ان الذي قابل لان يكون
عالما ولا يلزم من وجود القابل وجود المقبول والذي يدل على ان الاعراب عند
المحققين ما اختلف اخره به وان وقع في بعض عبارات المتاخرين ما يشعر بخلافه انهم
متفقون على ان انواعه رفع ونصب وجر وان الضمة في قام زيد رفع والفتحة
في ضربت زيدا نصب والكسرة في مررت بزيد جر ومن ضرورة النوع ان يوجد فيه حقيقة
الجنس وهذا عين ما قصدناه قال المصنف في امالي الكافية ليس عندي
اختلاف هو اعراب البته وقولهم ان ثمة اختلافا هو الاعراب انما هو نزاع
في عبارة فان قيل لو كان الحركات والحروف اعرابا لم يضف اليه اذ لا

يضاف الشئ الى نفسه وقد صح ان يقال ضمة الاعراب وواو الاعراب قلت
اجاب المصنف عنه في شرح المفصل بان هذا من اضافة الاعم الى الاخص لان
الحركات والحروف يكون اعرابا وغيره فاضيفت الى الاعراب تخصيصا وبيانا بانه المراد
لا من اضافة الشئ الى نفسه وذلك جائز بالاتفاق قال الامام الحديثي
لو كان الاعراب ما اختلف اخره به من حركات وحروف لكان متواطيا ومشتركا وكلاهما
منتف اما الاول فلانه يكون الاعراب شيئا واحدا وهو القدر المشترك
منهما فلا يتصور فيه ان يختلف به اخر المعرب من حال الى حال وان كان الثاني
فلانه لا ينقسم حينئذ باعتبار مدلوله لكن انقسم لقوله وانواعه رفع ونصب و
جر اقول وللمصنف ان يختار القسم الاول ويقول ان كونه متواطيا
يقتضي ان يكون معنى واحدا غير مختلف في افراده لا ان المختلف به عند تحققه
في افراده امر اخر ولقائل ان يقول ان التعريف الذي ذكره المصنف للاعراب
لا يصدق على اعراب المعرب في اول تركيبه اذ لا يصدق على الضمة مثلا في
قولنا جاء زيد ما اختلف اخر المعرب به اذ لا يختلف الا عند التبدل
ليدل على المعاني المعتورة عليه هذا تنبيه على علة وضع الاعراب في الاسماء
وانما قال في الاسماء لان علة اعراب الفعل ليست هذه الذي ذكره فان الاعراب
فيه ليس لمعان يعتور عليه وانما وضع الاسماء في الاعراب لان الاسماء يحصل
لها معان مختلفة بالتركيب فان مبنى الاسم اما افرادي واما تركيبي كالفاعلية
والمفعولية والاضافة فلو غيروا الصيغ اي لو وضع لكل معنى صيغة براسها
لكثرة الصيغ وان بقوها من غير تغيير اصلا ادى الى التباس معانيها

الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد وفتحت نون احسن مع رفع زيد تفهم منه الفاعلية
ومع نصب زيد تفهم منه المفعولية واذا ضممت نون احسن مع خفض زيد تفهم منه
الاضافة فلو لم تغير الاخر فيما نحن فيه من المثال لم تفهم واحد من هذه المعاني
فبقوا الصيغة مفردة وغيروا آخرها فلم يؤد الى كثرة الصيغ وانتفى اللبس
لما حصل من التغير على اواخرها قال في الشرح وهو من معاني كلام العرب قال
الامام الحديثي اي هو من خواص كلام العرب وسمعت حاذقا في هذا الكتاب
يقول معناه تبعته الصيغة مفردة وتغير الاخر من مقاصد كلامهم اي مما يقصده
العرب في كلامهم فانه ثبت في غير هذا الباب مثل قائم وقائمة وقائمان وقائمون
واذا ثبت في غير هذا الباب ايضا واما وضع الاعراب في الاخر فقد ذكره المصنف
في اماليه التي على المسائل المتفرقة له وجهين الاول ان الاخر ليس مما يعد حركته
وسكونه من بنية الكلمة بدليل انه محل التغير والوقف والحذف بخلاف غيره فلو
وضع الاعراب في غيره لادى الى الاخلال بالبنية والى اللبس فلا يدرى حينئذ
هل حركته لبناء الصيغة او للاعراب والوجه الثاني الاعراب دليل معان
زائدة على المعقولية المدلول فلا ينبغي ان يؤتى بها الا بعد ثبوت ذكر المدلول
وذلك يقتضي ان يكون اخرا لانه لا يثبت ذكر المدلول حتى يتم صيغته فلو جعل
في اوله او وسطه لكان دالا على شيء قبل ثبوت ما يتوقف عليه هذا هو الذي
ذكره المصنف في الامالي ويقرب من الوجه الثاني ما ذكره في شرح الهادي وهو
ان حروف الاسم دال على الذات والاعراب دال على معنى زائد على الذات والدال
يتقدم في الوجود الخارجي على ذلك المعنى الزائد فتقدم في الوجود اللفظي الدال

على الذات على الدال على المعنى الزائد قوله وانواعه رفع ونصب وجر
الاعراب انما وضع ليدل على المعاني التركيبية والمعاني التركيبية منحصرة
في ثلثة هي الفاعلية والمفعولية والاضافة فوضع لكل واحد من المعاني نوع
من الاعراب فانواع الاعراب تكون ثلثة الرفع والنصب والجر فالرفع علم الفا[علية]
قال المصنف في شرح المنظومة يعني الرفع علم الفاعل وما اشبهه
والنصب علم المفعولية اي علم المفعول وما اشبهه والجر علم الاضافة
ولم يقل الاضافية اذ لم يشبه شيء بالمضاف اليه فان قيل طالعا
في قولنا يا طالعا جبلا مشابه للمضاف وكذلك عشرين في قولنا لا عشرين درهما
فيكون جبلا ودرهما مشابهين للمضاف اليه فانتقض ما ذكرتم من انه لم يشبه
شيء بالمضاف اليه اجيب بان المراد انه لم يخفض شيء تشبيها بالمضاف
اليه ولقائل ان يقول ان ابا في قولنا لا ابا لزيد مشابه للمضاف عند المصنف
فيكون لزيد مشابها للمضاف اليه قطعا فخفضه يكون للتشبيه بالمضاف
ويمكن ان يجاب عنه بمنع المقدمة الثانية قوله العامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي فسر العامل ههنا لانه تضمنه قوله ويختلف آخره باختلاف العوامل
وكان العامل غير بين بنفسه فاحتاج الى تفسيره ولم يقدم تفسيره على تفسير الاعراب
لئلا يلزم تعريفه بغير معلوم لان الاعراب جزء من حده لان تقدير الكلام ما به يتقوم
المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة
وانما اقتضت الاعراب خيفة التباسها والمعنى المقتضي لو لم يغير الاخر كما مر
ولا يتقوم اي لا يحصل كل واحد منها الا بامر من فعل او نحوه ينضم اليه في

التركيب اذ لا فاعلية ولا واحدا من اخويها قبل التركيب فلذلك الامر المنضم
اليه المستقل به والحاصل منه ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملا مثاله اذا
قلت قام زيد فالمقتضي للرفع الفاعلية ومحلها لم يحصل في زيد الا بقيام المسند
اليه لانك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية اذ الفاعلية لا تقوم
بزيد من حيث هو هو وقام هو العامل وان وقع اختلاف في العامل في بعض
فا الصور كما في عامل المستثنى والمضاف والتابع فذلك الاختلاف لا يكون اختلافا
في هذه القاعدة وانما هو اختلاف في تعيين ما يتحقق به المعنى المقتضي
قوله فالمفرد المنصرف لما كان كل واحد من انواع الاعراب التي هي
الرفع والنصب والجر بامور متعددة هي جزئيات كل نوع اذ النوع لا بد له من
الجزئيات احتيج الى تقسيم الاسماء ليعرف ما يستحقه كل واحد من الرفع و
النصب والجر اي ليعرف الجزئيات الحاصلة لكل نوع وليس كل صنف من
اصناف الاسم مثلا جزئيات الرفع التي هي الضمة والالف والواو لا تقع
في جميع اصناف الاسم بل انما تقع الضمة في بعض اصناف الاسم والالف
في بعضها والواو في بعضها فتقسيمه الاسماء باعتبار انها منصرفة او غير منصرفة
ولا باعتبار انها معربة بالاصالة او بالتبعية ولا باعتبار انها مذكرة او مؤنثة
الى غير ذلك من تقسيمات الاسم بل باعتبار مواقع الامور المتعددة اي باعتبار
كون الاسماء مواقع الامور المتعددة في كل واحد من الرفع والنصب والجر والحاصل
انه علم من هذا التقسيم امران احدهما جزئيات كل نوع اعني كون الرفع بالضمة
والالف والواو وكون النصب بالفتحة والكسرة والالف والياء وكون الجر

بالكسرة والفتحة والياء وثانيهما موضع كل جزئي اعني ان اي اسم هو موضع
الضمة في الرفع واي اسم هو موضع الالف في الرفع واي اسم هو موضع الواو
في الرفع وكذلك في النصب والجر واعلم ان اصل ما اعرب
ان يعرب بالحركات لانها اخف من الحروف فوجب ان لا يعدل عنها الا
لغرض واصل ما اعرب بالرفع ان يكون بالضمة فيما اعرب بالحركات لان الرفع
علم الفاعلية والفاعل قليل لان الفاعل واحد ليس الا فقليل والضم اثقل الحركات
فيجعل الرفع بالضم ليقل الثقل وان يكون بالواو فيما اعرب بالحروف لان الواو
٢٩٧ اخت الضم وما اعرب بالنصب اصله ان يكون بالفتحة فيما اعرب بالحركات لان النصب
علم المفعولية والمفعول كثير والفتح اخف الحركات فجعل النصب بالفتحة لتكثير الخفة
وفيما اعرب بالحروف ان يكون بالالف لان الالف اخت الفتحة وتعين للجر
الكسر فيكون اصل الجر الكسر فيما اعرب بالحركات والياء اخت الكسرة فيكون اصل
الجر الياء فيما اعرب بالحروف فليطلب علة لموضع عدل فيه عن الاصل الذي ذكرناه
اذا تحقق هذا فنقول فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة في الرفع و
والفتحة في النصب والكسرة في الجر وهذان جاريان على القياس المذكور
والمفرد يراد به ما ليس جملة وقد يراد به ما ليس مضافا ولا مشبها به وقد يراد به
ما ليس مثنى ولا مجموعا واراد بالمفرد هنا هذا الاخير واحترز بالمنصرف عن غير
المنصرف واحترز في الجمع بالمكسر عن المصحح وبالمنصرف عن جمع المكسر الغير المنصرف
فان الاعراب في المواضع المخرجة بالقيود المذكورة ليس على الترتيب المذكور في المفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف على ما سيأتي قوله وجمع المونث السالم

يريد بجمع المؤنث السالم ما الحق باخره الف وتا للجمع فخرج نحو ارطاة اذ الالف
والتا في اخره ليسا للجمع واعراب جمع المؤنث السالم بالضمة في الرفع والكسرة
والكسرة في النصب والجر فرفعه ونصبه جاريان على القياس ولم يجر على القياس
في النصب بل حمل النصب على الجر وعلته ان جمع المذكر السالم حمل فيه النصب
على الجر كما سياتي تعليله فهذا احدر ان يحمل لئلا يكون للمؤنث الذي هو فرع مزية
على اصله الذي هو المذكر وبيان الاحدرية انه لو لم يحمل نصب الجمع المذكر السالم
على جره لزم خلاف الامر الاستحساني ولو لم يحمل هنا لزم خلاف الامر العقلي
وهو مزية الفرع على الاصل فان قيل فالمزية حاصلة لان اعرابه بالحركة
وهو اصل اجيب بانه انما كان اصلا للخفة واعراب الجمع المذكر السالم
والتثنية على الوجه الذي نذكره بالحروف اخف من اعرابها بالحركات فصار
اعراب التثنية والجمع المذكر السالم بالحروف هو الاصل فلا مزية ايضا
ولقائل ان يقول ينبغي ان يذكر اولات بمعنى صاحبات كما ذكر اولو بعد جمع المذكر
السالم فان اعرابها كاعراب هندات وليس الالف والتاء في اخرها للجمع اذ
لا مفرد لها من لفظها قوله غير المنصرف اعراب غير المنصرف بالضمة
في الرفع وبالفتحة في النصب والجر فهو جار على القياس في الرفع والنصب
وخولف به في الجر بحمله على النصب وعلته ان غير المنصرف اشبه الفعل
لما فيه من العلتين الفرعيتين على ما سياتي بيانه لكونه مشابها للفعل بسبب
العلتين فقطع عن الكسر الذي لا مدخل له فيما شبه غير المنصرف به وقوله
في الشرح عن لفظ الجر يريد بلفظ الجر الكسر لان الكسر قد يكون ملفوظا في